شرح الدماميني

على مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح الدماميني

على مغني اللبيب

للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني

المتوفى سنة ٨٢٨ هجرية

صححه وعلق عليه

أحمد عزو عناية

الجزء الأول

الناشر

مؤسسة التاريخ العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

THE ARABIC HISTORY
Publishing & Distributing

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف ٥٤٠٠٠٠ - ٥٤٤٤٤٠ - فاكس ٨٥٠٧١٧ - ص.ب. ١١/٧٩٥٧
Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel: 540000 - 544440 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11
E-mail-darcta@cyberia.net.lb

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله أرسله بالهدى ودين الحق.

وبعد:

فإن من فضل الله تعالى علينا وكرمه أن شرفنا بخدمة هذا الكتاب العظيم القدر والفائدة، وإخراجه بحلة جديدة، واسأله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يحفظنا من الخطأ والزلل إنه سميع قريب مجيب والحمد لله رب العالمين.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى الأخوة الكرام الذين ساهموا في العمل بهذا الكتاب سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم خير الجزاء وأجزله.

وكتبه أحمد عزو عناية

بتاريخ ١/ ذي القعدة/ ١٤٢٦ الموافق ١/ ١٢/ ٢٠٠٥

سوريا/ دمشق/ تلفاكس: ٥٢٢١٧٥١/ جوال/ ٠٩٣٤٢٧٦٣٠/

E - mail: ahmad 1973 @ mywy. com

ترجمة الإمام الدماميني
(صاحب الحاشية)

ـ اسمه ونسبه:

هو: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي النحوي الأديب.

ـ ولادته:

قال السيوطي: ولد بالإسكندرية سنة أربع وستين وسبعمائة من الهجرة، واستوطن في القاهرة.

ـ سيرته وصفاته:

تفقه وفاق في النحو، والنظم، والنثر، والخط، ومعرفة الشروط، وشارك في الفقه وغيره، وناب في الحكم، ودرس بعدة مدارس، وتقدم ومهر واشتهر ذكره، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رجع إلى الإسكندرية واستمر يقرىء بها ويحكم، ويتكسب بالتجارة، ثم قدم القاهرة، وعُيِّن للقضاء فلم يتفق له، ودخل دمشق سنة ثمانمائة، وحج منها وعاد إلى بلده، وتولى خطابة الجامع وترك الحكم، وأقبل على الاشتغال، ثم أقبل على أشغال الدنيا وأمورها، فمارس الحياكة، وصار له دولاب متسع فاحترقت داره، وصار عليه مال كثير، ففر إلى الصعيد، فتبعه غرماؤه وأحضروه مهاناً إلى القاهرة، فقام معه الشيخ تقي الدين بن حجة، وكاتب السر ناصر الدين البارزي، حتى صلحت حاله، ثم حج سنة تسع عشرة، ودخل اليمن سنة عشرين، ودرس بجامع زبيد نحو سنة، فلم يرج له بها أمر، فركب البحر إلى الهند، فحصل له إقبال كثير، وعظَّموه وأخذوا عنه، وحصل له دنيا عريضة، فبغته الأجل ببلد كلبرجة من الهند.

ـ تصانيفه: له من التصانيف:

شرح الخزرجية.

جواهر البحور في العروض.

تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب.

شرح البخاري.

شرح التسهيل.

الفواكه البدرية من نظمه.

مقاطع الشرب ونزول الغيث وهو حاشية على الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم للصفدي.

عين الحياة مختصر حياة الحيوان للدميري.

- من شعره:

رماني زماني بما ساءني فجاءت نحوس وغابت سعود
وأصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود

وله في امرأة جبانة:

مذ تعانت لصنعة الجبن خود قتلتنا عيونها الفتانه
لا تقل لي كم مات فيها قتيل كم قتيل بهذه الجبانة

ومن نظمه أيضاً:

قلت له والدجى مول ونحن بالأنس في التلاقي
قد عطس الصبح يا حبيبي فلا تشمته بالفراق

- وفاته:

بغته الأجل ببلد كلبرجة من الهند في شعبان مسموماً، سنة سبع وعشرين وثمانمائة.

- مصادر ترجمته:

١ - شذرات الذهب ٧/ ١٨١.

٢ - الضوء اللامع ٧/ ١٨٤.

٣ - بغية الوعاة ص ٢٧.

٤ - الأعلام للزركلي ٦/ ٥٧.

ترجمة ابن هشام
(صاحب المغني)

اسمه ونسبه:

هو العلامة الشيخ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، أبو محمد، جمال الدين.

المولد والمنشأ:

ولد ابن هشام بمصر في مدينة القاهرة في ذي القعدة سنة سبعمائة وثمان من الهجرة، ونشأ وترعرع فيها وشب محباً للعلم والعلماء فأخذ عن الكثيرين منهم، ولازم بعضاً من الأدباء والفضلاء.

سيرته:

تفقه للشافعي ثم تحنبل في آخر حياته، وأتقن العربية ففاق أقرانه من أهل مصر وغيرهم، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والإستدراكات العجيبة والتحقيق البالغ والاقتدار على التصرف في الكلام والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده.

وكان رحمه الله يمتاز بالتواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب، وكان عالماً ورعاً، لم يتهم باعتقاده ولا بتدينه ولا بسلوكه، وكان صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتى آخر حياته، ومن شعره في الصبر على طلب العلم:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ... ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل
ومن لم يذل النفس في طلب العلا ... يسيراً يعش دهراً طويلاً أخاذل

شيوخه:

لزم رحمه الله عدداً من كبار أهل العلم في عصره وتلقيالعلم على أيديهم منهم:

ابن السراج وأبو حيان، والتاج التبريزي، والتاج الفاكهاني، والشهاب بن المرحّل، وابن جماعة وغيرهم.

ـ آثاره: لابن هشام مصنفات كثيرة منها:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

شرح شذور الذهب.

شرح الشواهد الصغرىٰ.

شرح الشواهد الكبرىٰ.

شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ.

مختصر الانتصاف من الكشاف.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

شرح البردة.

شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية.

عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.

وغيرها كثير.

ـ وفاته:

توفي ابن هشام ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدىٰ وستين وسبعمائة من الهجرة، ودفن بمقبرة الصوفية بمصر.

ـ مصادر ترجمته:

١ ـ شذرات الذهب ٦/ ١٩١.

٢ ـ الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨.

٣ ـ بغية الوعاة ٢/ ٦٨.

٤ ـ النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦.

٥ ـ الأعلام للزركلي ٤/ ١٤٧.

خطبة المؤلّف

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أما بعدَ حمد الله على إفضاله، ....

[خطبة المؤلّف]

(بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمداً على إفضاله).

الظرف الأول متعلق عند بعض إما بفعل الشرط المحذوف، أي: مهما يكن من شيء بعد، حمد الله تعالى، أو بأما لنيابتها عن فعل الشرط، وعند بعض بالفعل الواقع بعد الفاء في الصلة أو الصفة، وهو تقترح، أي: مهما يكن من شيء، فإن أولى ما تقترحه القرائح بعد حمد الله تعالى كذا، بناء على أن التقديم لغرض مهم لم يلتفت معه إلى وجود المانع في غير هذا الموضع، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

والحمد: مخفوض بإضافة الظرف إليه وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وقيل في تعريفه: هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل، ولا يخفى أن لفظ الوصف إذا أطلق لم يتبادر منه إلا فعل اللسان كما في قولك: وصفت فلاناً بكذا، وعليه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط، ولا شك أن الجميل يتناول الإنعام وغيره، وأن الوصف الواقع في التعريف لم يقيد بكونه في مقابلة النعمة، وعليه فيكون متعلق الحمد أعم من النعمة، إذ قد يكون واقعاً بإزائها، وقد لا يكون، وهذا بخلاف الشكر في الأمرين فإنه يكون بالقول، وبالفعل، وبالاعتقاد، ولا يكون إلا في مقابلة النعمة وحدها، فظهر أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه على ما هو المشهور، وإنما اشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهراً وباطناً، لأنه إذا عري عن مطابقة الاعتقاد، أو خالفته أفعال الجوارح لم يكن حمداً حقيقة، بل استهزاء وسخرية، وهذا لا يقتضي أنّ الحمد كما يكون باللسان يكون بالجنان، وبغير اللسان من الجوارح وهو خلاف ما مرّ من أنه لا يكون إلا باللسان فقط، لأن اعتبار كل من فعل الجنان والأركان إنما هو من حيث كونه شرطاً لكون فعل اللسان حمداً فلا إشكال.

وعطف التبجيل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين، وفائدته تقرير المعنى

والصَّلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله، ....

في الذهن، وينضم إليها هنا رعاية السجع المعين على تلقي الأذهان للمعاني، ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان في باب الإطناب من أن ذلك تطويل لا لفائدة، فإنه غير مسلم والظرف الثاني لغو متعلق بالحمد، وكون على على حقيقتها، أو هي بمعنى اللام فيه كلام ستراه بالعين إن شاء الله تعالى.

والإفضال الإحسان، يقال: أفضل عليه وتفضل بمعني.

(والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كلٌّ من الصلاة والسلام مخفوض، لكن الصلاة معطوفة على الحمد قولاً واحداً، والسلام إما معطوف عليه أيضاً، أو على الصلاة على القولين المشهورين ذكرهما أبو حيان وغيره، أي: أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام، وهما عاملان تنازعا الظرف الواقع بعدهما، ويحتمل أن يكون مستقراً في محل نصب على الحال منهما، أي بعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سيدنا محمد، فإن قلت: أنىٰ يصح هذا وهما مضافان إليهما، والحال من المضاف إليه إنما يقع في الصور الثلاث المشهورة، وليس هذا منها؟

قلت: لمَّا كانا بمعنى ما ليس بمضاف إليه جاءت الحال منهما؛ إذ المعنى مهما يكن من شيء تأخر عن الحمد والصلاة والسلام.

وجمع المصنف بينهما؛ لأنهما مخصوصان بذلك حيث أمر الله تعالى بهما جميعاً في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] والصلاة: اسم يوضع موضع المصدر تقول: صليت صلاة، ولا تقول تصلية كذا في «الصحاح»، وفيه أيضاً السلام اسم من التسليم.

وهي في اللغة الدعاء بخير، وتعدية فعلها بعلى لتضمنه معنى العطف، تقول: عطفت على فلان، وهو من الله تعالى الإحسان، ومن غيره طلب الإحسان، وسيأتي فيه كلام في الباب الخامس من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وآل النبي صلى الله عليه وسلم: بنو هاشم، وبنو المطلب على المشهور عند المالكية، والمختار عند الشافعية، وقيل: عترته، وهم نسله ورهطه الأدنون، وقيل: جميع أمته، ونسب هذا القول إلى الإمام مالك، وقيل أتقياء المؤمنين.

قال القاضي عياض: وفي رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال: «كل تقي»[1] وإنما يشتمل الآل الصحابة على هذا القول، وأما على الأول والثاني فإنما يشمل بعضهم.

---

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٢٦٩، وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه نوح بن أبي مريم وهو ضعيف. =

فإنَّ أَوْلى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تَجْنَحُ إلى تحصيله الجَوانح، ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المُنْزَل، ويتَّضح به معنى حديث نبيّه المُرْسل، ....

(فإن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح).

أولى إما بمعنى أحق تقول فلان أولى بكذا، أي: أحق به، قال الجوهري: وفلان أحق بكذا، أي أحرى به وأجدر، وإما بمعنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو، وتقترحه تسأله من غير روية، وهو دليل على الشغف البليغ.

والقرائح جمع القريحة، وهي الطبيعة، قال الجوهري: القريحة أوّل ماء يستنبط من البئر، ومنه قولهم لفلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع.

وتجنح: تميل، يقال: جنح يجنح بفتح النون في الماضي والمضارع، وتحصيل الشيء رده إلى حاصله، والجوانح الأضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر، كالضلوع مما يلي الظهر، والواحدة جانحة، وأطلقت هنا على القلوب مجازاً مرسلاً والعلاقة المجاورة. وفي تقترحه القرائح جناس الاشتقاق، أو ما يشبهه، وكذا في تجنح الجوانح، وفي قوله: أولى وأعلى الجناس اللاحق، ويجوز ضبط كل من تقترحه وتجنح بالمثناة الفوقية والتحتية؛ إذا المسند إليه مؤنث غير حقيقي، لكن الأولى ضبطه بالتحتية فيما يظهر من كلام الجماعة لوجود الفاصلة، نحو: فمن جاءه موعظة، وأنا أقول قد تتبعت الواقع من ذلك في القرآن العزيز، فوجدت المواضع التي لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو: خمسين موضعاً، ووجدت الأماكن التي لحقت فيها العلامة تزيد على مائتي مكان منها، قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]وقوله: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾، [البقرة: ٦١]وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] وقوله: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] إلى غير ذلك مما يطول استقصاؤه، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أفصحيته، فالأولى عندي ضبط ذلك وأمثاله بالمثناة الفوقية.

(ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر، أي: يسهل. ويتضح، أي: يتبين، ويظهر.

والمعنى في الأصل مصدر تقول: عني زيد بلفظة كذا عناية، ومعنى، ومعناة، ثم يستعمل مراداً به المفعول، أي: المعني بتشديد الياء، كما في قولهم: هذا الثوب نسج فلان، أي منسوجه.

= وأخرجه الطبراني في الأوسط ٣/ ٣٣٨، وفي الصغير ١/ ١٩٩، والديلمي في مسند الفردوس (١٦٩٢) ١/ ٤١٨.

فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذَّريعة إلى تحصيل المصالحِ الدينيَّة والدنيويَّة، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صَوْب الصواب. ....

قلت: ولا يمنع أن يكون اسم مكان مفعلاً بمعنى المقصد من عناه، أي: قصده ولا شك أن ما يراد باللفظ محل للقصد؛ لأنه قصد بذلك اللفظ، ويجوز أن يضبط المنزل بتشديد الزاي مع الفتح من التنزيل، وبتخفيفها من الإنزال والثاني أولى؛ لأن التناسب بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق في الزنة.

والمرسل صفة لنبيه وإنما نبهت على ذلك مع ظهوره، لأني رأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد تجويز جعله صفة للحديث ولا وجه له.

(فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع إلى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم، وأفرد المصنف الوسيلة والذريعة إشارة إلى أنهما في معنى الشيء الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعتبر، ولا شك أن كلاً منهما اشتمل على الأمر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والإرشاد إلى مصالح المعاش والمعاد، فالعمل بهما موصل إلى سعادة الدارين، والظفر في الدنيا والآخرة بخيري الدارين.

والذريعة: بالذال المعجمة، كالوسيلة وزناً ومعنىً.

(وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب) المراد بالأصل ههنا ما يبنى عليه غيره، والإشارة راجعة إلى ما سبق، فالأمر الذي ينبني عليه ما يتيسر به فهم القرآن، ويتضح به معنى الحديث هو علم الإعراب، أي: علم النحو، وليس المراد الإعراب الذي هو قسيم البناء.

والهادي: المرشد، وإسناد الهداية إلى علم الإعراب مجاز، وكأن المراد بالصوب الاستقامة من قولك: صاب السهم إذا قصد، ولم يحد عن الغرض، والصوب أيضاً: المطر أو نزوله، ويمكن أن يراد هنا على سبيل الاستعارة، فإما أن يكون الصواب مشبهاً بالسحاب من قبيل الاستعارة بالكناية[1]، وإثبات الصوب له مراداً به المطر استعارة تخييلية، وإما أن يكون

(١) قال الإمام الشمني في حاشيته: وفي تفسيرها مذاهب:

أحدها: ما يفهم من كلام السلف، وصححه بعض متأخري الخلف، أن لا يصرح بذكر المستعار، بل بذكر ريفه ولازمه الدال عليه، فالمقصود بقولنا: أظفار المنية، استعارة السبع للمنية، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسداً، لكنا لم نصرح بذكر المستعار، أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه، أعني الأظفار لينتقل منه إلى المقصود، كما هو شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ السبع الذي لم يصرح به =

وقد كنتُ في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكّة، زادها الله شرفاً، كتاباً في ذلك، مُنَوِّراً من أرجاء قواعده كلَّ حالك؛ ....

مشبهاً بالمطر، وأثبت له الصوب المراد به نزول المطر على حسب ما مرّ، ووجه الشبه حصول النفع المبهج للنفوس، وفي صوب الصواب ما يشبه جناس الاشتقاق (**وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله تعالى شرفاً كتاباً في ذلك منوراً من أرجاء قواعده كل حَالِك**) عام تسعة بالمثناة الفوقية في أوله، وهذا عام الوباء الكبير الواقع في الديار المصرية، وغالب أقطار الدنيا على ما قيل، وكثيراً ما يقع هذا التركيب وهو مشكل، وذلك أن المراد بقولك: وقع كذا في عام أربعين مثلاً الإخبار بوقوع ذلك في العام الأخير من الأربعين، وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين، وتقرير الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر؛ إذ ليست فيه الإضافة بمعنى اللام، ضرورة أن المضاف إليه ليس جنساً للمضاف، ولا ظرفاً له، فيكون معنى نسبة العام إلى الأربعين كونه جزءاً منها، كما في يد زيد، وهذا لا يؤدي المعنى المقصود؛ إذ يصدق بعام ما منها سواء كان الأخير أو غيره، وهو خلاف الفرض، ويمكن أن يقال: قرينة الحال معينة؛ لأن المراد الأخير، وذلك؛ لأن فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها، ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحداً من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلاً معنى يحصل به كمال التمييز للمقصود، لكنّ قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو مكمل عدة الأربعين، أو يقال: حذف مضاف لهذه القرينة، والتقدير في عام آخر أربعين، والإضافة بيانية، أي: في عام هو الأخير من أربعين، فتأمله فالإشارة من قوله: (كتاباً في ذلك). ترجع إلى علم الإعراب وينبغي أن يقرأ (ذلك). و(حالك) بسكون الكاف محافظة على السجع، إذ لو فتحت

= والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنية، وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ينقضون عهد الله﴾.

ثانيها: ما صرح به صاحب المفتاح، وهو أن يذكر المشبه ويراد المشبه به ادعاء لا حقيقة بواسطة قرينة، وهي أن ينسب إليه شيء من لوازم المشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعل لفظها مرادفاً لاسم السبع، وإضافة شيء من لوازم السبع إليها وهو الأظفار.

ثالثها: ما ذهب إليه صاحب التلخيص، وهو أن يضمر التشبيه في النفس، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى، المشبه، ويدل على ذلك التشبيه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً يجري عليه اسم ذلك الأمر، فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية، وإثبات ذلك الأمر للمشبه إستعارة تخييلية. اهـ ص ٥.

ثـم إنني أُصِبتُ به وبغيره في مُنْصَرَفِي إلى مصر. ولـمَّا منَّ الله تعالى عَلَيَّ عام ستَّةٍ وخمسين بمُعَاودة حَرَم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرتُ عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفتُ العمل لا كَسِلاً ولا متوانياً، ....

الأولى وكسرت الثانية لفات، والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز، نعم الفاضل الطبع يأتي بالفواصل على وجه يتحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف، كما تقدم في كلام المصنف، فينبغي أن يعد ذلك من باب لزوم ما لا يلزم، وإن كانوا لم يذكروه، وأكثر السجع الواقع في «مقامات الحريري» من هذا النمط.

والأرجاء بالمد على زنة أفعال جمع الرجا بالجيم مقصوراً، والمراد بها النواحي، وهو من ذوات الواو يقال لناحيتي البئر رجوان.

والقواعد: جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته، ليتعرف أحكامها منه. والحالك: هو الشديد السواد يقال: حلك الشيء يحلك حلوكة اشتد سواده، ويقال: أسود حالك، وحانك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف [أتى] باللام لمحافظته على محسن بديعي وهو لزوم ما لا يلزم. ومنوراً: اسم فاعل من التنوير أتى به على جهة الاستعارة التبعية والمراد أن كتابه مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لما فيه من التحقيق. شبه ما في كتابه من التحقيق بالنور في الاهتداء به إلى المقصود وشبه المشكلات بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث إن صاحبها لا يهتدي إلى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود **(ثم إني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر)** معنى أصبت به تلف مني وذهب، والمنصرف: يحتمل أن يكون مصدراً فيتعلق به إلى مصر، ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به، وإنما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهباً إلى مصر أو عائداً إلى مصر **(ولما منّ الله تعالى عليّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة بخير بلاد الله)** فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود، أي في عام ستة وخمسين وسبعمائة، والمعاودة كالعود بمعنى الرجوع، والباء الداخلة عليه للإلصاق متعلقة بمنّ، والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة، وهي اللبث بالمكان، ويطلق على الاعتكاف بالمسجد، ومراده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى، وهو مبني على أحد القولين في المسألة وتوفي المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا بستة أعوام أو نحوها.

(شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً) شمرت جواب لما إن كانت حرفاً، وعاملها إن كانت ظرفاً، وتشمير الإزار رفعه، أي: رفعت الساتر عن ساعد الاجتهاد فالمفعول محذوف إن لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم، وإلا فمتروك أي: فعلت التشمير، وفيه استعارة مكنية من حيث تشبيه الاجتهاد بإنسان شديد الاهتمام بالعمل النافع،

ووضعتُ هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، ....

وتخييلية من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل إلا به، وذكر التشمير ترشيحاً، ويحتمل أن تكون إضافة الساعد إلى الاجتهاد للملابسة، وثانياً صفة مقدر إما ظرف، أو مصدر أي: زماناً ثانياً أو تشميراً ثانياً، واستئناف العمل ابتداؤه، والكسل بفتح السين المهملة الفتور، وكذا التواني والكسل بكسرها صفة مشبهة، والمتواني: اسم فاعل من توانى بمعنى ونى وليس من باب تجاهل وتغافل نفي المصنف عن نفسه كون الكسل صفة له لا ثابتة ولا حادثة، فانتفى أصلاً: أما الأوّل فمن قوله: لا كسلاً؛ إذ هي صفة مشبهة، وهي لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، وأما الثاني: فمن قوله: ولا متوانياً: إذ هو اسم فاعل كما تقدم فهو لمن قام به الفعل على معنى الحدوث، فاندفع ما قد يتوهم من أن نفي الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقاً، بل قد يفيد ثبوته في الجملة، ونفي إظهار الفتور لا يلزم منه نفي الفتور من أصله، وفي هاتين السجعتين إلزام ما لا يلزم.

(ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف) وضعت هنا جعلت وأنشأت، والظرف إما لغو على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر في محل نصب على الحال من مفعوله، أي كائناً على أحسن إحكام، والمعنى أنه وضعه مبنياً على ذلك ففيه استعارة مكنية وتخييلية.

قال الجوهري: وتصنيف الشيء جعله أصنافاً وتمييز بعضها عن بعض، قال ابن أحمر:

سقيا بحلوان ذي الكروم وما ... صنف من تينه ومن عنبه[(١)]

اهـ كلامه.

وحلوان اسم بلد معروف بطيب التين والعنب قال:

حلوان حلوان من يختار بلدتها ... حلوان لا ينكران التين والعنب[(٢)]

الأوّل اسم بلد، والثاني اسم ما يعطى، والثالث تثنية حلو، والظاهر أن المصنف أشار بهذا إلى الكتاب، فأطلق التصنيف عليه مبالغة، والإحكام: الإتقان، ويقال رصفت الحجرة أرصفها رصفاً إذا ضممت بعضها إلى بعض ولم أقف على التضعيف، كما فعل المصنف والفاء من التصنيف والترصيف ساكنة ليتأتىٰ السجع كما مر.

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو لابن أحمر الباهلي في ملحق ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٩/ ١٩٩ (صنف)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/ ٢٠٢ اهـ.

(٢) البيت من البحر البسيط، ولم أجده.

وتَتَبَّعْتُ فيه مُقْفَلات مسائل الإعراب فافتتحتها، وَمُعْضِلات يَسْتشكلُها الطلابُ فأوضحتُها ونقّحتها، ....

(وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها) معنىٰ تتبعت الشيء تطلبته متتبعاً له، وتشبيه مسائل الإعراب بالخزائن استعارة بالكناية، وإثبات الأقفال لها استعارة تخييلية والافتتاح ترشيح، ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالأشياء التي توضع الأقفال عليها من حيث لا يوصل إلى الغرض منها إلا بإزالة المانع، فيكون استعارة تحقيقية، وكذا تشبيه التحقيق الرافع للإشكال بفتح القفل المفضي للوصول إلى ما وراءه من المطلوب، وآثر افتتحتها على فتحها إشارة إلى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشكلة كان باجتهاد وفيه إيماء إلى أن مثل ذلك لا ينال بالهوينا.

(ومعضلات تستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها) معضلات: جمع معضلة، أو معضِل بكسر الضاد من قولك: أعضله الأمر إذا اشتد واستغلق، وأمر معضل لا يهتدي لوجهه بسهولة، أي: مسائل معضلات أو أبحاث معضلات، ويستشكلها الطلاب، أي يطلبون إشكالها أي: إزالة إشكالها وهو التباسها وإبهامها فالهمزة فيه للسلب، كما حكاه الجوهري نقلاً عن بعض الكتب أنه يقال: أشكلت الكتاب بالألف إذا أزلت عنه الإشكال والالتباس، فإن قلت: القاعدة أخذ استفعل، وسائر أبواب المزيد من المجرد، وأشكل غير مجرد، قلت: حكي شكل مجرداً بمعناه.

قال في القاموس: وأشكل الأمر التبس كشكل، فلا إشكال حينئذٍ وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجود، أو أنّ المسموع أشكل مزيداً فما ذكر من هذه القاعدة إنما هو أمر أكثري فقد سمع من كلامهم استعان، أي: طلب الإعانة، واستعاد الحديث، أي: طلب إعادته، واستعفاه من الخروج، أي: طلب إعفاءه منه، واستجاره بالراء، طلب منه الإجارة، واستجازه بالزاي، طلب منه الإجازة، واستخلاه مجلسه، أي: طلب منه إخلاءه له، وجعل منه الزمخشري، الاسترضاع في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الأم الصبي، من أرضعت المرأة الصبي، لا على طلب أن يرضع الصبي الأم من رضع الصبي الأم أو الثدي، فلهذا جعله مأخوذاً من أرضع لا من رضع، وجعل منه القاضي ناصر الدين البيضاوي استنجحت الله، أي: طلبت إنجاحه.

والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام، جمع طالب ككاتب وكتاب.

والإيضاح: التبيين، والتنقيح: التهذيب وتنقيح الجذع تشذيبه، وهو إزالة قشره وما فيه من شوك ونحوه. وكل شيء فيه أذى إذا نحيته فقد نقحته، والكلام المنقح هو الذي أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج إليها.

وأغلاطاً وَقَعَتْ لجماعة من المُعْرِبين وغيرهم فنبَّهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تُشَدُّ الرِّحَالُ فيما دونه، وتقف عندهُ فحولُ الرجال ولا يَعْدونه، إذ كان الوضعُ في هذا الغرض لم تسمحْ قريحة بمثالِهِ، ولم يَنْسُجْ ناسجٌ على مِنْوالِهِ.

(**وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها**) والأغلاط: جمع غلط وهو ما يقع على سبيل الذهول.

والتنبيه على الشيء هو التوقيف عليه، والإصلاح إخراج الشيء من حيز الفساد إلى حيز الصلاح وفي هذه السجعة مع السابقتين عليها لزوم ما لا يلزم، وهو الإتيان بالحاء قبل التاء.

(**فدونك كتاباً تشد الرحال فيمادونه، وتقف عنده فحول الرجال، ولا يعدونه**) الفاء فصيحة، وثم شرط مقدر، أي: إذا كان الأمر كذلك، ودونك اسم فعل بمعنى خذ، ومفعوله محذوف، أي: فدونكه، أي: هذا التصنيف، وكتاباً حال موطئة، ويحتمل أن يكون كتاباً هو المفعول فلا حذف، وفيه حينئذٍ إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وتقوية داعي الأمور، وكان القياس على هذا أن يحليه باللام العهدية، لكن نكره تفخيماً لشأنه.

والرحال: جمع رحل يطلق على ما يستصحبه الإنسان من الأثاث في سفره، وعلى رحل البعير وهو أصغر من القتب، وكلا المعنيين متأتٍ هنا، وهو كناية عن التعظيم، وفي من قوله فيما دونه سببية مثل: «دخلت النار امرأة في هرة»[1] أي تشد الرحال بسبب ما دونه، «وما» إما موصولة أو موصوفة، ودونه متعلق بمحذوف صلة، أو صفة، وفحول الرجال أعلاهم همة، وأعظمهم شأناً جمع فحل، وكأنه استعاره من فحل الإبل وهو ذكرها إذا كان كريماً ومنجباً في ضرابه ويعنونه بفتح حرف المضارعة، أي يجاوزونه من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه، وتقدم عنه.

(**إذ كان الوضع في هذا الغرض**) لم تسمح قريحة بمثاله.

(**ولم ينسج ناسج على منواله**)، إذ تعليلية ومتعلقها إما مذكور، وهو اسم الفعل، أو تشد أو تقف على سبيل التنازع، أو محذوف، أي: وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول دونه، والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالإقدام عليه،

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم (٣٣١٨). ولفظه: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض».
وأخرجه مسلم في السلام، باب تحريم قتل الهرة (٢٢٤٢).

ومما حَثَّنِي على وضعه أنني لما أنشأتُ في معناه المقدّمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حَسُنَ وَقْعُها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاّب، ....

وينسج بكسر السين وضمها مضارع نسج إذا ضم اللحمة[١] إلى السدى[٢] على وجه يستحكم به تداخلها ويستقل به ذلك المنسوج، وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية، وإثبات المنوال له استعارة تخييلية، والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي أنشأ هو عليها فتكون الاستعارة في هذه الأجزاء تحقيقية؛ لكنها تبعية في الأوّل والثاني، أصلية في الثالث، وفي الصحاح: وفلان نسيج وحده، أي: لا نظير له في علم أو غيره، وأصله في الثوب؛ لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله سد العدة أثواب.

(ومما حثني على وضعه، أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب) الظاهر أن الواو استئنافية لا عاطفة لعدم تأتي العطف، أو لعدم حسنه إذا تأملت، والحث على الشيء هو الحض عليه، والحمل على فعله بتأكيد.

والضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذي تقدم ذكره في قوله: ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام، وترصيف، ويوجد في بعض النسخ بدل قوله في معناه ما نصه في هذا الغرض.

والمقدمة: إما بفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى أن الإنسان يقدمها، أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم، قال تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١].

والإعراب الأوّل: لغوي بمعنى الإبانة والإظهار، والثاني اصطلاحي أريد به النحو وإجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية، كما يقال أعرب هذه القصيدة إذا تتبع ألفاظها، وبين كيفية جريها على علم النحو، ومنه قولهم هذا كتاب إعراب القرآن، فتبين أن الهمزة في الموضعين مكسورة وأن بينهما جناساً تاماً[٣]، ورأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد ضبط الكلمة الثانية بفتح الهمزة، وهو خطأ، إذ الأعراب سكان البوادي، ولا معنى له هنا.

والوقع: السقوط مصدر وقع يقع، والألباب: جمع لب وهو العقل، وحسن جواب لما

---

(١) لحمة الثوب بالفتح ما ينسج عرضاً. (٢) ما ينسج طولاً.

(٣) الجناس هو اتفاق الكلمتين في كل الحروف أو أكثرها مع اختلاف المعنى.

مع أن الذي أودعتُه فيها بالنسبة إلى ما ادَّخرته عنها كشَذْرة من عِقْدِ نَحْر، بل كقَطْرةٍ من قطرات بَحْر، وها أنا بائحٌ بما أسرَرْته، مفيدٌ لما قرَّرته وحَرَّرْته، ....

وعاملها، وأن وصلتها في محل رفع على أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق، أي: ومما حثني على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها.

(مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر) مع تتعلق إما بحسن، أو بسار على طريق التنازع، وأودع يتعدىٰ بنفسه إلى مفعولين تقول: أودعت زيداً مالاً؛ لكن المصنف ضمنه معنىٰ وضع فعداه إلى الثاني بفي، وبالنسبة ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب في أودعته، أي: أودعته فيها ملتبساً بالنسبة، وادخرت افتعلت من الذخر بالمعجمة فقلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت الفاء التي هي ذال معجمة فيها بعد إبدالها مهملة، كما في ادكر على الوجه القوي.

والشذرة بشين وذال معجمتين: قال الجوهري: الشذر من الذهب ما يلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة، والقطعة منه شذرة.

وقال أيضاً: والشذر صغار اللؤلؤ، وكأن هذا الأخير هو مراد المصنف، والعقد بكسر العين: القلادة، والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء، أو غيره من المائع من كل ما يتقاطر شيئاً فشيئاً، والقطرات الجمع بفتح الطاء.

والبحر خلاف البر قال الجوهري: يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه، قلت: ولا يظهر للإتيان بقطرات هنا معنى، بل المقام يقتضي عدم ذكرها، وذلك؛ لأن المراد التدريج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس إلى ما لم يضعه فيها، ولا شك أن القطرة بالنظر إلى كونها من جملة البحر أقل منها بالنظر إلى قطرات من البحر، وفي هاتين السجعتين الجناس المضارع.

(وها أنا بائح بما أسررته) بائح اسم فاعل من باح يبوح، يقال باح بسره إذا أظهره، والمراد بما أسره هو ما ادخره عن تلك المقدمة، ووقع للمصنف نظير هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس، فقال: في الجهة الأولى وها أنا مورد بعون الله تعالى أمثلة، وقال في الجهة الثانية: وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك، وفي هذه المواضع الثلاثة إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة، والمصنف يأباه كما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب.

(مفيد لما قررته وحررته) التقرير تثبيت الشيء في مقره، والتحرير التهذيب، وأخذ الخلاصة وإظهارها بمنزلة جعل الشيء جزءاً خالصاً، وفي قررته وحررته الجناس اللاحق، وفي

مُقَرِّبٌ فوائده للأفهام، واضع فَرَائده على طَرَفِ الثُّمَام، لينالها الطّلابُ بأدنى إلمام، سائلٌ مَنْ حَسُن خِيمُه، وسلِمَ من داءِ الحسد أَدِيمُه، ....

هذه السجعة مع ما قبلها لزوم ما لا يلزم، وقد ينتقد هذا التركيب بأن أفاد متعدٍ لاثنين بنفسه، تقول: أفدت زيداً مالاً، وأنا مفيد إياه علماً، فقد اشتمل على إدخال لام التقوية على مفعول ما هو متعدٍ لاثنين، وهو ممتنع على ما صرح به ابن مالك، وجوابه أن هذا محمول على ما إذا كان المفعولان مذكورين معاً متقدمين على العامل أو متأخرين عنه؛ إذ في علة المنع التي ذكرها إيماء إلى ذلك المعنى؛ لأنه قال إن زيدت اللام في المفعولين فلا يجوز؛ إذ لا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم الترجيح بغير مرجح، وقضية هذا أنه لو لم يذكر إلا واحد فقط، أو ذكرا معاً، لكن مع تقديم أحدهما جاز لقيام المرجح، ولا يخفى أن أحد المفعولين هنا محذوف؛ لأن الغرض تعلق بالمذكور، وهو ما يفاد لا بالمحذوف، وهو من يفاد، فنزل منزلة المتعدي إلى واحد فصح دخول لام التقوية.

(مقرب فوائده للأفهام واضع فرائده على طرف الثمام لينالهما طالبهما بأدنى إلمام) الفوائد جمع فائدة، وهو اسم للأمر المنتفع به. وقال الجوهري: الفائدة ما استفيد من علم أو مال تقول منه فادت له فائدة، قلت وهو يائي العين أو واويها، سمع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس، وواضع، أي ملق.

والفرائد: الدُّر: إذا أنظم وفصل بغيره، ويقال فرائد الدر كبارها، وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينها في بديع البيان، ونكت التفسر بالدر الذي نظم، وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكبار الدر في النفاسة، وعزة وجودها.

والثمام: بثاء مثلثةٍ مضمومة: نبت ضعيف له خوص، أو شيء شبيه بالخوص الواحدة ثمامة شبه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذكر في كونه سبباً للنيل من غير مشقة، والإلمام النزول ومقاربة الشيء وكلاهما ممكن هنا، وفي فوائده وفرائده الجناس المضارع، وفي الثمام مع قوله إلمام لزوم ما لا يلزم.

(سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه) سأل يتعدى تارة بنفسه إلى مفعولين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ۝٣٦ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا﴾ [محمد: ٣٦ ـ ٣٧] ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الأول، وقوله فيما يأتي أن يغتفر مفعوله الثاني، ويتعدى تارة إلى الأول بنفسه وإلى الثاني نحو ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ﴾ [البقرة: ١٨٩] أو في معناها نحو ﴿الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] والخيم بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة. قال الجوهري: لا واحد له من لفظه والأولى أن ينون سائل لمكان المناسبة لما تقدم،

إذا عَثَرَ على شيء طَغَى به القلم، أو زلَّت به القَدَم، أن يغتفرَ ذلك في جَنْبِ ما قَرَّبْتُ إليه من البعيد، ورددت عليه من الشَّريد، وأرحته من التعب، وصيَّرْت القاصيَ يناديه من كَثَب، وأن يُحْضِر قلبَه أن الجواد قد يكْبو، وأن الصَّارم قد يَنْبو، وأن النار قد تَخْبو ......

ولا مانع من إضافته، والحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد، شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالأديم عن القلب **(إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم)** الظرف يتعلق بسائل وعثر بمثلثة، أي: اطلع: يقال عثر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عثراً، كقتلاً، وعثوراً، كقعوداً، وطغى تجاوز الحد، وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائي اللام وواويها، يقال طغى طغياناً، وطغى طغواناً.

والقلم: معروف، وهو القصبة التي يكتب بها، وزلة القدم: خروجها غلبة عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه، وكلاهما كناية عن وقوع الخطأ، وصدور ما لا ينبغي، والمعنى إذا عثر على شيء حاولت فيه الصواب، فحدث عنه بغير اختيار، والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية، وفي القلم والقدم الجناس المضارع، وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة، وهما قلم المصنف وقدمه، فهذا تعريف لامي قائم مقام التعريف الإضافي، وليست اللام عوضاً عن المضاف كما يراه الكوفيون، وسيأتي فيه كلام في أل من حرف الألف المفردة.

(أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كثب) الغفر الستر، أي: أسأل من وصف بحسن السجية، والسلامة من الحسد أن يستر ما اطلع عليه من سهو وخطأ في جنب ما ذكرته من المحاسن، أي يجعل المساوىء مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطياً لتلك وساتراً لها، وفيه إشارة إلى أن إماتة المساوىء بالإعراض عنها من حيث جعلها كالمقبور في الرمس[1]، وآثر يغتفر على يغفر للمبالغة في الستر، والشريد: الطريد، والقاصي بالصاد المهملة: البعيد، وهو صفة للمعنى، وإسناد ينادي إلى ضميره مجاز، والكثب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة.

(وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد ينبو وأن النار قد تخبو) أن يحضر معطوف على أن يغتفر، وهو مفعول سائل الثاني، وأن الجواد قد يكبو مفعول يحضر، وما بعده

---

(١) الرمس: هو القبر، وما يُحثى على الميت من التراب، وأصله الدخن وحثيُ التراب عليه، يقال: رمسه بالتراب. اهـ.
انظر: اللسان، مادة /رمس/، وتاج العروس، مادة /رمس/.

وأن الإنسان محلُّ النسيان، وأن الحسنات يُذْهبن السيّئات [من الطويل]:

١ ـ وَمَنْ ذا الذِي تُرْضَى سَجَاياه كُلُّها كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ

معطوف عليه والأخير معطوف على الثاني أو الأول على الخلاف الذي سبق ذكره، وفيه تلميح بالإشارة إلى أمثال للعرب مشهورة، والجواد الفرس الجيد كبا يكبو سقط يسقط، والصارم السيف القاطع، ونبا ينبو، إذا لم يعمل في الضريبة، والنار مشتقة من نار ينور إذا نفر، لأن فيها حركة، واضطراباً، وخبت النار تخبو إذا طفئت، يعني: أنه إذا استحضر أن هذه الأمور مع رفعة مقدارها لا يحطها ما قد تتصف به مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة.

(وأن الإنسان محل النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات) كلٌّ من هذين معطوف على ما يليه، أو على الأول كما سبق، والمعنى: أن يحضر قلبه أن الإنسان محل النسيان، فلا يؤاخذ بما صدر عنه ناسياً له، وقد روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه: «إنما سمي إنساناً لأنه عهد إليه فنسي»[(١)]، وعلى هذا فليس وزنه فعلان، بل هو أفعلان، والأصل إنسيان فحذفت الياء تخفيفاً لكثرة دوره على الألسنة وردوها في التصغير فقالوا أنيسيان، لأنه لا يكثر حينئذٍ، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستحضار أن الحسنات يذهبن السيئات مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف في هذا الكتاب، فإن محاسنه فيه غالبة، وفيه تلميح إلى الآية.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه[(٢)]

هذا البيت أنشده ابن سعيد الأندلسي في كتابه المسمى «بملوك الشعر»، منسوب إلى يزيد بن خالد المهلبي من شعراء المائة الثانية.

والمرء: يحتمل أن يضبط بالنصب مفعول كفى، وأن تعد معايبه في محل رفع على أنه فاعل، ويحتمل أن يضبط بالرفع، وأن تعد معايبه بدل اشتمال، ونبلاً بنون مضمومة فموحدة ساكنة، أي: فضلاً، وقد يوجد في بعض النسخ بهذا اللفظ بدل نبلاً، وفي القاموس: النبل الذكاء والنجابة، وانتصاب نبلاً أو فضلاً على التمييز عن النسبة، فالمعنى على الأول أجزأ المرء فضل عد معايبه، أي الفضل الذي هو عد معايبه جعل ذلك فضلاً من جهة أنه ملزوم لكثرة

---

(١) ذكره الإمام القرطبي في تفسيره ١١/ ٢٥١، وابن جرير في تفسيره ١٤/ ٢٧، والهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٦٧، والطبراني في الصغير ٢/ ١٤٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو ليزيد المهلبي في تاج العروس ١٠/ ٥١٠ (حبر)، وخزانة الأدب للحموي ١/ ٤٥٦.

ويَنْحَصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المُفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجُمَل وذكر أقسامِها وأحكامها.

المحاسن، وذلك لأن عدّ المعايب يقتضي بحسب العرف قلتها؛ إذ القليل هو الذي يتعرض لعده وإحصائه، وقلتها يستلزم كثرة المحاسن، والمعنى على الثاني أجزأ فضل عد معايب المرء والمفعول محذوف، ويحتمل الحالية، والتنوين فيه للتفخيم، أي كفى ذلك حالة كونه فضلاً عظيماً.

(**وينحصر**) هذا التصنيف (**في ثمانية أبواب**) وإلى ذلك أشرت في تقريظي لهذا الكتاب حيث قلت:

ألا إنما مغني اللبيب مصنف ... جليل به النحوي يحوي أمانيه

وما هو إلا جنة قد تزخرفت ... أما تنظر الأبواب فيه ثمانيه

ووجه الحصر في الأبواب الثمانية: أن المتكلم فيه إما أن يكون كيفية الإعراب أولا فإن كان الأول فهو الباب السابع، وإن كان الثاني فإما أن يتعلق بالإعراب من جهة ما يتطرق إليه من الخلل أو لا.

الأول هو الباب السادس، إن كان من قبيل ما اشتهر بين المعربين، والباب الخامس إن لم يكن من هذا القبيل، والثاني إما أن يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بألفاظ غير معينة من مفردات وجمل، أو لا يكون كذلك، والأول هو الباب الرابع، والثاني إما أن يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل، أو ما يتردد بين المفرد والجملة أو لا، والثاني هو الباب الثامن، والأول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فإن تعلق الكلام بمفردات معينة من جهة تفسيرها وذكر أحكامها، فهو الباب الأول وإن تعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها، وذكر أقسامها وأحكامها فهو الباب الثاني، وإن تعلق الكلام بالظرف وشبهه، وذكر أحكامها فهو الباب الثالث.

(**الباب الأول: في تفسير المفردات**) المعينة كهمزة الاستفهام، وباء الجر، وبل، وبلى، والنداء، وغير ذلك.

(**وذكر أحكامها**) التي تعرض لها عند التركيب.

(**الباب الثاني: في تفسير الجمل، وذكر أقسامها**) ككونها اسمية أو فعلية، وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين.

(و) ذكر (**أحكامها**) ككونها في محل رفع أو نصب أو جر إلى غير ذلك.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردَّدُ بين المفردات والجمل، وهو الظَّرف والجارُّ والمجرور، وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثُر دَوْرُها، ويَقْبُح بالمُعربِ جَهْلُها.

الباب الخامس: في ذكر الأوْجُه التي يدخُل على المعرِب الْخَلَلُ من جهتها.

الباب السادس: في التَّحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصَّوابُ خلافُها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمورٍ كليَّة يتخرَّج عليها ما لا ينحصرُ من الصُّور الجزئية.

واعلم. ....

(**الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف**) كما في نحو: زيد عندك.

(**والجار والمجرور**) كما في نحو: زيد في الدار، ووجه جعلهما مترددين أنهما تارة يتعلقان بمفرد، وتارة يتعلقان بجملة، فلم يلزما طريقة واحدة، بل يسلك بهما طريق الإفراد وقتاً وطريق الجملة أخرى.

(**وذكر أحكامهما**) أي: القسمين أحدهما الظرف والآخر الجار والمجرور.

(**الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها**) وهذه تتعلق بأبواب معينة كمسوغات الابتداء بالنكرة، وما افترق فيه الحال والتمييز، وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة إلى غير ذلك.

(**الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها**) وهذه لم تشتهر بين المعربين على الوجه الذي أورده المصنف في هذا الباب على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى، والأوجه جمع وجه، والمراد به هنا الطريق يقال هذا وجه الشيء، أي طريقه.

(**الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها**) وهذه الأمور أيضاً من الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، لكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين المعربين، ولذلك خصها بلفظ التحذير.

(**الباب السابع: في كيفية الإعراب**) والمنتفع بهذا الباب غالباً المبتدىء الناشىء في هذا الفن.

(**الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية**) ويشتمل هذا الباب على ثنتي عشر قاعدة، كما ستراه إن شاء الله تعالى والواو من قوله: (**واعلم**) إما استئنافية، أو عاطفة على مدخول الفاء من قوله: فيما تقدم فدونك كتاباً، وقد يستبعد الثاني

أنني تأمَّلْتُ كتبَ الإعراب فإذا السببُ الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: كثرةُ التَّكرار، فإنها لم تُوضَعْ لإفادة القوانين الكليَّة، بل للكلامِ على الصور الجزئيَّة.

فتراهم يتكلَّمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيثُ جاءت نظائرُه أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنَّهم حيثُ مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢، ٣] ذكروا أنَّ فيه ثلاثةَ أوجه، ....

بطول الفصل جداً، ولفظ اعلم كثيراً ما يقدمه المصنفون أمام الكلام الذي يلقونه لغرض الاعتناء به واستدرار الإصغاء إليه ليقبل عليه السامع ويتمكن منه فضل تمكن، ولا يخفى أن متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المثابة، وهو قوله: **(أنني تأملت)** أي: نظرت متبيناً **(كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور)** وهنا مضاف محذوف إما من المبتدأ، أو من الخبر لتصحيح الحمل، فالتقدير على الأول فإذا أنواع السبب، أو أقسام السبب، والتقدير على الثاني فإذا السبب الذي اقتصى طولها ذو ثلاثة أمور، وإذا هذه فجائية فإما أن تجعل الفاء الداخلة عليها للسببية، المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئاً عن هذه الأمور لازمة للتأمل، أو هي للعطف على ظاهر كلام ابن الحاجب، أي تأملت ففجأت وقت تعدد هذا السبب، وسيأتي الكلام على ذلك عند وصول إذا الفجائية إن شاء الله تعالى.

(أحدها: كثرة التكرار فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية) المنطبقة على ما يندرج تحتها من الجزئيات.

(بل للكلام على الصور الجزئية) فيسوقهم إلى الكلام على جزئية وإن تكررت **(فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام)** فيفضي إلى كثرة التكرار فيحصل التطويل.

(ألا تراهم حيث مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣] **ذكروا فيه ثلاثة أوجه)** هي أوجه إعراب الاسم، فالجر على أنه نعت تابع، والرفع على أنه في الأصل نعت لكن قطع إلى الرفع بجعله خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أو على أنه مبتدأ خبره ما بعده، والنصب على أنه في الأصل نعت لكنه قطع إلى النصب بعامل واجب الحذف، والقطع في هذه الصور بوجهيه لإرادة المدح، وفي غيرها بحسب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترحم، ووجه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على ما قصد به مما ذكرناه من المدح والذم والترحم أن في الافتنان بمخالفة الإعراب، وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع،

وحيث جاءهم مثلُ الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥] ذكروا فيه ثلاثةَ أوجه أيضاً، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] ذكروا فيه وجهَيْن، ....

وتحريك لرغبته في الاستماع، وذلك لا سيما مع حذف المبتدأ، أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمذكور، وذلك يكون لمدح أو ذم، أو نحو ذلك مما يعنيه المقام، وقال ابن مالك: إنه التزم حذف الفعل إشعاراً بأنه لإنشاء المدح كالمنادى، ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ ليجري الوجهان على سنن واحد، وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكروا، وتقديمه عليه للاهتمام، لأنه بصدد تعداد الأماكن التي وقع فيها التكرار، وأما تقديمه على الظرف الآخر اللغو، وهو فيه فواجب لئلا يعود الضمير على غير متقدم.

(**وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى**: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [آل عمران: ٣٥]، **ذكروا أيضاً ثلاثة أوجه**) هي كون أنت تأكيداً للضمير المنصوب، وكونه فصلاً، وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، وأيضاً مفعول مطلق حذف عامله وجوباً سماعاً، كما ذكر بعضهم أو حال حذف عاملها وصاحبها، أو وقع ذلك معترضاً بين ذكروا والمفعول الذي هو ثلاثة أوجه، والأصل ذكروا فيه ثلاثة أوجه أرجع إلى الإخبار عنهم بذكر الأوجه الثلاثة رجوعاً، أو أخبر بما تقدم راجعاً إلى الإخبار عنهم بذكر الأوجه الثلاثة فعلى الأول هو مفعول مطلق، وعلى الثاني هو حال من ضمير المتكلم.

واعلم أن أيضاً: كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر، فخرج بالشيئين جاء زيد أيضاً مقتصراً عليه لفظاً وتقديراً، وبالتوافق بينهما، نحو: جاء زيد ومات عمرو أيضاً، وبإمكان الاستغناء نحو: اختصم زيد وعمرو أيضاً فلا يقال شيء من ذلك على هذه الوجوه المحترز عنها، وإنما تستعمل هذه الكلمة عند وجود الضابط المذكور، وهي هنا مصدر آض بمعنى رجع وأعربه جماعة في مثل قال زيد كذا، وقال أيضاً حالاً من ضمير قال المستكن على أنه بمعنى اسم الفاعل مثلاً، أي: وقال أيضاً، أي: راجعاً إلى القول، وهذا إنما يحسن إذا صدر القول المقيد بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح أن يقال: إنه راجع إلى القول بعد ما فرغ عنه، وليس ذلك شرطاً في استعمال أيضاً بدليل صحة، قلت اليوم كذا، وقلت أمس أيضاً، والذي يطرد في جميع المواضع ما قدمناه، ويؤيده أنك تقول: عند زيد مال، وأيضاً علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج إلى التقدير فتأمله.

(**وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى**: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] **ذكروا فيه وجهين**) هما كونه تأكيداً، وكونه فصلاً، وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده.

ويكرِّرون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فَصْلاً، ألَهُ محلّ باعتبار ما قَبْلَه أم باعتبار ما بعدَهُ أم لا محلَّ له؟ والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] أو «إنْ» في نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٧] أو الظرف في نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] ....

(ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له) الضمير المجرور بفي عائد إلى مثل الضمير المنفصل الذي تقدم ذكره، وإذا ظرف للخلاف وأله محل إلى آخره في محل جر على أنه بدل اشتمال من الضمير المجرور المتقدم، وثم مضاف محذوف أي: جواب أله محل، والمعنى ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول السائل أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده، فإن قلت يشكل عليه قوله: أم لا محل له فإن هذا القول لا يتأتى مع إعرابه فصلاً، أي: مع جعله معرباً بحسب المحل، قلت: إنما يشكل إذا جعلت أم متصلة عاطفة على ما سبق أما إذا جعلت منقطعة لمجرد الإضراب، أي: بل لا محل له أصلاً: إذ لا يكون هذا حينئذٍ من محل الخلاف إذا أعرب فصلاً فإن قلت فلِم لا يجوز أن يكون المراد بالإعراب الإعراب اللغوي، أي: إذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلاً وحينئذٍ فتكون المحتملات الثلاث موانع للاختلاف؟

قلت: هو خروج عن الأصل لا لداعٍ، إذ الأصل حمل كلام أهل كل فنٍ على ما هو متعارف بينهم، وقد أمكن بالطرق التي مرت فلا يعدل عنه، ويحتمل أن يكون أله محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده في محل نصب، أو رفع على أنه محكي لمقدر، أي قائلين أله محل أو مقولاً فيه أله محل على أن يكون حالاً من ضمير يكررون أو فيه، والأولى ما سبق.

(والخلاف) بالنصب عطفاً على المضاف من قوله يكررون ذكر الخلاف وبالجر عطفاً على المضاف إليه المذكور، أي: فيكررون ذكر الخلاف **(في كون المرفوع فاعلاً، أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو**: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]) وكونه فاعلاً يفسره مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، وكونه مبتدأ مذهب الأخفش.

(أو) بعد **(إن)** الشرطية **(في نحو**: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]) وكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم، وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائلاً به، نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه، أن يكون فاعلاً بمحذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون، وأن يكون فاعلاً بالفعل المتأخر؛ لأنهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه، وأن يكون مبتدأ، وأظن الأخفش يجوز هذا الأخير.

(أو) بعد **(الظرف في نحو**: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]) ووجوب كونه فاعلاً نقله ابن

أو «لو» في نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥] وفي كون «أنَّ» و«أنْ» وصلتهما بعد حذفِ الجارّ في نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [النساء: ٨٩] في موضع خفضٍ بالجارّ المحذوف على حَدّ قوله [من الطويل]:

٢ ـ [إذا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

---

(١) هشام الأندلسي عن الأكثرين، وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه، وإنما قال: ض الأرجح كونه مبتدأ، ويجوز كونه فاعلاً وعكس ابن مالك فرجح فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

(**أو**) بعد (**لو في نحو**: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]) وكونه فاعلاً بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الزمخشري وابن الحاجب، وكونه مبتدأ مذهب سيبويه وجماعة.

(**و**) يكررون أيضاً ذكر الخلاف (**في كون أن**) المشددة (**أو أن**) الخفيفة (**وصلتهما**) بضمير التثنية، ولو أفرد لكان أحسن؛ لأن العطف بأو، أي وصلة إحدى هاتين الكلمتين، (**بعد حذف الجار في نحو**: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]) أي بأنه وهذا مثال للأول، وهو أن المشددة.

(**ونحو**: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [النساء: ٩٠]) أي: عن أن يقاتلوكم، وهذا مثال للثاني، وهو أن الخفيفة.

(**في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله**) أي: قول الفرزدق:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة (أشارت كليب بالأكف الأصابع)[٢]

أي: إلى كليب والأصابع فاعل أشارت، وبالأكف ظرف مستقر حال منها، أي أشارت الأصابع حالة كونها مع الأكف يريد أن الإشارة وقعت بمجموع الأصابع والأكف، وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة، فإن قلت كيف تجعل أنَّ أو أن مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حدّ ما وقع في هذا البيت، والواقع فيه ليس بشاذٍ عند القائل به؟ قلت: إنما جعل على حده في مطلق الجر بالمحذوف لا في خصوصية الجر به من حيث كونه شاذاً.

---

(١) هكذا العبارة في الأصل، وذكرها الدسوقي في حاشيته بقوله: «قال بعضهم: الأرجح كونه...» اهـ. ص ٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق، انظر: ديوانه ١/ ٤٢٠، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٧٨.

أو نَصْبٍ بالفعل المَذْكور على حدِّ قوله [من الكامل]:

٣ ـ [لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ]

وكذلك يُكرِّرون الخلافَ في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتَّصل المرفوع من غير وجودِ الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصي ....

(أو) في موضع **(نصب بالفعل المذكور على حد قوله:)** في صفة رمح:

لدن بهز الكف يعسل متنه (فيه كما عسل الطريق الثعلب)(١)

الأصل كما عسل في الطريق، وذلك؛ لأن الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل إذا أريدت الظرفية إلا بواسطة في أو ما هو بمعناه تقول: سرت في الطريق، وسرت بالطريق فإن وصل الفعل إليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ، ولم يقس كالبيت، وقد علمت ما فيه من سؤال وجواب كالبيت.

ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للرمح، قال الجوهري: يقال رمح لدن، ورماح لدن، ولم يرد على ذلك، وفي القاموس: اللدن اللين من كل شيء، ويعسل يهتز ومتنه صدره، وضمير فيه يعود إلى الهز، وفي للمصاحبة نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، يقول: إن هذا الرمح يضطرب بصدره مع هز الكف للينه.

(وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض) كما في نحو مررت بك وزيد، وما فيها غيره وفرسه، والجواز مطلقاً مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش، واختاره ابن مالك، والمنع في السعة، والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين.

(و) في جواز العطف **(على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل)** إما مؤكد أو غيره، وصرح بعضهم بأن مذهب البصريين المنع إلا في الضرورة، وقال الرضي: البصريون يجيزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح لا أنهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب، وأما الكوفيون: فيجيزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح.

(و) كذلك يكررون الخلاف **(في غير ذلك)** الذي تقدم ذكره **(مما إذا استقصي)** بالبناء

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لساعدة الهذلي، في تخليص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٩. اهـ.

أَمَلَّ القلم، وأعْقب السَّأم؛ فجمعتُ هذه المسائل ونحوَها مُقرَّرة محرَّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمُراجعته، فإنّك تجد به كَنْزاً واسعاً تنفق منه، وَمَنْهلاً سائغاً تَرِدُهُ وتَصْدُر عنه.

للمفعول، أي طلب أقصاه بحيث انتهى إلى غايته، **(أمل القلم)** استعارة تبعية في الفعل فإن الإملال الحقيقي، وهو إحداث السآمة وضجر النفس لا يتعلق بالقلم.

(وأعقب السأم) بفتح السين المهملة والهمزة، وهو الملالة أي: جعل السأم واقعاً عقب الاستقصاء من غير تراخ.

(فجمعت هذه المسائل) المتقدمة **(ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب)** وإذا كان الأمر كذلك **(فعليك بمراجعته)** أي: بالعود إليه، وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وإنما فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول، فهو مثل «عليك بذات الدين»[1]، وصرح الرضي بأن الباء في مثله زائدة، قال: والباء تزاد كثيراً في مفعول أسماء الأفعال لضعفها في العمل، فتعمل بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول.

قلت: الزيادة خلاف الأصل وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متعدٍ بالباء، كما رأيت فلا يعدل عنه، ثم علل المصنف الأمر بالمراجعة بقوله: **(فإنك تجد به)** أي: الباب الرابع **(كنزاً واسعاً تنفق منه)**، والكنز المال المدفون، والمراد بسعته كثرته.

(ومنهلاً) وهو اسم لمحل الشرب الذي ترده الشاربة، واسم لما فيه من الماء المشروب.

(سائغاً)، أي: سهل الدخول إلى الحلق، فإن جعل المنهل اسماً للماء المشروب فالإسناد حقيقي، وإن جعل اسماً لمكان ذلك فالإسناد مجازي نحو نهر جارٍ **(ترده)** أي: تصل إليه نائلاً منه، وفي القاموس: الورود الإشراف على الماء وغيره دخله أو لم يدخله.

قلت: لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الإشراف عليه.

(وتصدر) بضم الدال المهملة وكسرها مضارع صدر بمعنى رجع **(عنه)** أي: عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلاً لما ينتفع به الناظر في نفسه، ويستفيد منه، ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يرده الشارب، ويصدر عنه رياناً لما ناله منه، ومحلاً لما ينفع به ناظره

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في النكاح، باب الأكفاء في الدين (٥٠٩٠)، ومسلم في الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين (٧١٥) ولفظ: «إن المرأة تنكح على دينها، ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك».

والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسمٍ، أهو من السِّمة كما يقول الكوفيُّون، أو من السُّمُوِّ ....

من عداه. ويفيده إياه، ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذي ينفع صاحبه الناس بما ينفقه منه، وإن أراد أن ذلك أمر مستمر، ولهذا عبر في الموضعين بالمضارع المفيد للاستمرار، ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجد به مكان تجده، فإن قلت هل من فرق بين النسختين؟ قلت: نعم فإن تجده في الأول بمعنى تعلمه، ومنه: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] فالضمير المنصوب أول المفعولين وكنزاً ثانيهما، ومنهلاً معطوف على الثاني، وتجد في النسخة الثانية بمعنى تصب، كما في قولهم وجد ضالته إذا أصابها.

ومنه قول أبي الطيب المتنبي:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلةٍ لا يظلم[1]

وبه لغو يتعلق بتجد، وكنزاً هو المفعول به فإن قلت فأيتهما أحسن؟ **قلت**: الثانية لاشتمالها على مبالغة ليست في الأولى، وذلك؛ لأن هذا من قبيل التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة لكمال تلك الصفة فيه حتى بلغ من الاتصاف إلى حيث يصح أن ينزع منه موصوف آخر بتلك الصفة.

فإن قلت فلما هذه الباء؟ قلت: يجوز أن تكون سببية، والمعنى أنك تجد بسبب وجوده كنزاً ومنهلاً، فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت بزيد البحر، ولقيت به الأسد، ويجوز أن تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨].

(**الأمر الثاني**) من الأمور التي اقتضت التطويل (**إيراد ما لا يتعلق بالإعراب**) وذلك فضول وتعرض إلى ما لا حاجة إليه في المقصود فيطول الكلام بإيراده (**كالكلام في اشتقاق اسم**) أي: هذا اللفظ مقولاً في السؤال عنه. (**أهو من السمة**) وهي العلامة الأصل: وسمة فحذفت الفاء كما في عدة وعلى هذا فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء.

(**كما يقول الكوفيون**) وهم النحاة المنسوبون إلى الكوفة، وهي بلد معروف، ويقال لها كوفة الجند؛ لأنها اختطت فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، خططها السائب.

(**أم من السمو**) وهو العلو والرفعة، فيكون اسم من قبيل المحذوف اللام.

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمتنبي، انظر خزانة الأدب للحموي ١/ ١٩٣، وقرى الضيف ١/ ٢٥٩.

كما يقول البصريّون؟ والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على أَلِفِهِ، لِمَ حُذفت من البسملة خطًّا؟ وعلى باء الجرّ ولامه، لِمَ كُسرتا لفظاً؟ وكالكلام على ألف «ذا» الإشاريّة، أزائدة هي كما يقول الكوفيُّون ....

(كما يقول البصريون) وهم النحاة المنسوبون إلى البصرة، ويقال لها قبة الإسلام، وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاهن الأزهري.

قال النووي: أفصحهن الفتح، وهو المشهور والنسب إليها بَصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران، ولم يقولوه بالضم، وإن ضمت البصرة على لغة؛ لأن النسب مسموع كذا في تهذيب الأسماء واللغات.

(والاحتجاج لكل من الفريقين) فريق البصريين، وفريق الكوفيين.

(وترجيح الراجح من القولين) المنسوبين إليهما فيرجح قول الكوفيين باعتبار المعنى، فإن كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى، ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ، فالمسموع في الجمع أسماء، وأسامٍ، لا أوسام، وأواسم وفي التصغير سمي، لا وسيم، وسمع في الفعل سميت وجاء في الاسم لغَة أخرى، وهي سمىً كهدى، وكل ذلك يشهد لكونه من السمو، وادعاء القلب في الجميع بعيد، وأيضاً فإن الهمزة لم تعهد في كلامهم داخلة على ما حذف صدره.

(وكالكلام على ألفه) أي: ألف اسم مقولاً في السؤال عنها **(لِمَ حذفت من البسملة خطاً)**، أي: حذف خطها، وهي صورتها التي تكتب بها فخطاً منصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذفت، وعلة الحذف كثرة الاستعمال، وهي باعثة على التخفيف.

(وعلى باء الجر ولامه) مقولاً في السؤال عنهما **(لِمَ كسرتا لفظاً)** أي: كسر لفظهما فهو تمييز كما مرَّ، والعلة قصد موافقة حركتهما لأثرهما الناشيء عنهما.

(وكالكلام على ألف ذا الإشارية) لا الموصولة مقولاً في السؤال عنها **(أزائدة هي كما يقول الكوفيون)** لأن تثنيته ذان بحذف الألف، ولولا أنها زائدة لم تحذف، والجواب أنها حذفت لاجتماع الألفين ولم ترد إلى أصلها فرقاً بين المتمكن نحو فتيان وغيره، كما حذفت الياء من اللذان.

قال ابن يعيش: لا بأس بأن نقول هو ثنائي كماً وذلك أنك إذا سميت به قلت ذاء فتزيد ألفاً أخرى، ثم تقلبها همزة كما تقول لاء إذا سميت بلا وهكذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً إذا كان ثانيها ألفاً، ولو كان أصله ثلاثة لقيل ذاي رداً إلى أصله.

أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟ والعجب من مكي بن أبي طالب إذ أوْردَ مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللُّغات، وما رُوي من القراآت، وإن لم يَنْبَنِ على ذلك شيءٌ من الإعراب.

(أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون) فحكموا بأنه من الثلاثية، لا من الثنائية، والذي حملهم على ذلك غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه، والوصف به وتثنيته وتحقيره وجعلوه من مضاعف الياء لأنس[1] حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم مثل تركيب حيوه، ولامه أيضاً ياء، وأصله ذي بلا تنوين بتحرك العين بدليل قلبها ألفاً، وإنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً، ثم قلبت العين؛ لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم، ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الأخرى إلى نحو مرتو، وقد زعم بعضهم أن العين ساكنة وهي المحذوفة لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة، والأول أولى؛ لأن اللام في موضع التغيير فحذفها أولى، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطاً، وكثر المحذوف اللام كدم ويد وعد ونحوها، وقيل أصله دوي؛ لأن باب طويت أكثر من باب حييت، ثم إما أن تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفاً والإمالة تمنعه، وإما أن تقول حذفت العين وحذفها قليل. كما مرّ فلا جَرَم كان جعله من باب حييت أولى كذا في الرضي.

(والعجب من مكي بن أبي طالب، إذ أورد مثل ذلك في كتابه الموضوع لمشكل الإعراب مع أنه ليس من الإعراب في شيء) وهذا كالتركيب الواقع في مثل ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] فالظرف الأوّل صفة في الأصل لشيء لكن قدم عليه فانتصب على الحال، فإن قلت تقديم حال المجرور عليه ممتنع على الأصح؟

قلت: ذلك إذا لم يكن الحال ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، أما إذا كانت كذلك فقد نص ابن برهان على جواز تقدمها على عاملها الذي هو ظرف، أو جار ومجرور نقله الرضي عنه في شرح الكافية.

(وبعضهم إذا ذكر الكلمة) القرآنية **(ذكر تكسيرها)** أي جمعها جمع تكسير، **(وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ذكر)** وفي بعض النسخ وما ورد **(فيها من اللغات وما روي)** فيها **(من القراآت، وإن لم ينبني على ذلك شيء من الإعراب)** وذلك كله تطويل لا يحصل فائدة في الغرض المقصود.

---

(١) هكذا في الأصل ولعل المراد به سيبويه.

والثالث: إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطِف والمعطوف، وأكْثَرُ الناس استقصاء لذلك الحُوفيّ.

وقد تجنَّبْتُ هذين الأمرين وأتيتُ مكانهما بما يتبصَّر به الناظر، ويتمرَّن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشَّواهد الشعرية، وبعض ما اتُّفق في المجالس النحوية.

ولما تمَّ هذا التصنيف على الوجه الذي قصدتُه، وتيسَّر فيه من لطائف المعارف ما أردتُه واعتمدتُه، ....

(و) الأمر (الثالث) من الأمور الثلاثة المتقدمة، ولا أدري لما خالف الأسلوب المتقدم حيث وصل هذا بحرف العطف، وحذف الموصوف وفصل في الأمر الثاني وأثبت الموصوف.

(إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف) ذكر العاطف مستدرك؛ لأنه لا يكون إلا حرفاً فلا إعراب له أصلاً، فلا وجه لذكره هنا، وأما الجار فتارة يكون حرفاً فلا يكون له إعراب، وتارة يكون اسماً وهو المضاف على القول بأنه جار المضاف إليه فيكون له إعراب بحسب ما يقتضيه العامل المسلط عليه.

(وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي) نسبة إلى الحوف بحاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة ففاء، وهي ناحية تجاه بليس من أعمال الديار المصرية.

(وقد تجنبت هذين الأمرين) وهما ذكر ما لا ينبني عليه شيء من الإعراب والكلام في إعراب الواضحات حذفاً للتطويل بما لا يترتب عليه فائدة في المقصود.

(وأثبت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن) أي: يتعود **(به الخاطر)** وهو في الأصل الهاجس الذي يخطر بالبال والمراد هنا محله.

(من إيراد النظائر القرآنية) فيزداد الوثوق بصحة التركيب المماثل لتلك النظائر ويتمكن في النفس فضل تمكن.

(والشواهد الشعرية) والمراد عندهم بالشواهد الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد، وبالأمثلة الجزئيات المذكورة لإيضاحها فالشواهد أخص.

(وبعض ما اتفق في المجالس النحوية) من سؤال يتعلق بالإعراب، وجواب عنه فإتيان المصنف مكان ذينك الأمرين اللذين تجنبهما بهذه الأمور التي ذكرها، وإن حصل بها تطويل، فإنه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الإعراب، ولقد أجاد المصنف رضي الله تعالى عنه.

(ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته) اللطائف جمع لطيفة، وهي من الكلام ما دق معناه وخفي، والمعارف الأمور التي

سمَّيْتُه بـ «مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب» وخطابي به لمن ابتدأ في تعلُّم الإعراب، ولمن استمسكَ منه بأوْثَقِ الأسباب.

ومن الله تعالى أستمدُّ الصواب، والتوفيق إلى ما يُحْظِيني لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل، والفَهْم من الزَّيغ والزَّلل؛ ....

يحصل بها العرفان؛ لكن المتبادر منها بحسب العرف الأمور الحسنة النفيسة، وفي هاتين السجعتين لزوم ما لا يلزم.

(**سميته بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب**) وهذا علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من الإشعار بالمدح؛ فيكون لقباً، واللبيب العاقل، وكذا الأريب، فلو قال: مغني الأريب لكان أحسن؛ لاشتمال السجع حينئذٍ على لزوم ما لا يلزم، وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القيراطي رحمه الله تعالى يقرظ هذا الكتاب:

جلا ابن هشام من أعاريبه لنا ... عروساً عليها غيره الدهر لا يبنى
وأبدى لأصحاب اللسان مصنفاً ... يفدى بعين كلما حل في أذني
ولقبه مغني اللبيب فأصبحوا ... وما منهم إلا فقير إلى المغني

(**وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب**) يعني أنه وضع كتابه هذا للمبتدىء والمنتهي، لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا الفن التي تدرك بسهولة، والمباحث الغامضة التي لا يدركها إلا من ارتقى فيه إلى ذروة الكمال، وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما ادعاه، والأسباب: جمع سبب وهو الحبل، ويطلق أيضاً على كل ما يتوصل به إلى غيره وكل منهما ممكن الإرادة ههنا، لكن الأوّل على سبيل الاستعارة.

(**ومن الله أستمد التوفيق والصواب إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب**) الاستمداد طلب المدد، والصواب خلاف الخطأ، والتوفيق خلق القدرة والداعية إلى الطاعة، ويحظيني، أي يجعلني ذا حظوة، والجزيل العظيم، والثواب الجزاء كالمثوب.

(**وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخلل، والفهم من الزيغ والزلل**) العصمة: المنع، والخطأ معروف، والخلل: الكلام الفاسد المضطرب، والمراد أن يعصم القلم من كتابة هذين الأمرين، أي: كتابة ما يدل عليهما، والزيغ: الميل، والمراد هنا الميل عن جهة الصواب، والزلل الخروج عما يراد الثبوت عليه.

إنه أكرم مَسْؤول، وأعظم مأمول.

* * *

(إنه أكرم مسؤل) بواو واحدة في الخط وكان القياس أن يكتب بواوين إحداهما الواو التي تسهل بها الهمزة، والثانية: واو مفعول، وقد تقرر في علم الخط أنه متى أدى القياس في المهموز وغيره إلى اجتماع لينين، نحو رؤوس وداود حذف واحد إن لم يفتح الأول كقراء وقارئين، وإنما نبهنا على ذلك لكثرة وقوع الغلط في كتابة هذه الكلمة.

(وأعظم مأمول) أي: مرجوّ من قولك أملته بتخفيف الميم، إذا رجوته.

الباب الأول
في تفسير المفردات، وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروفَ وما تَضَمَّن معناها من الأسماء والظُّروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتَّبتها على حروف المعجم ....

(**الباب الأوّل**) من الكتاب (**في تفسير المفردات**) أي: تبيين معانيها التي وضعت تلك المفردات بإزائها.

(**وذكر أحكامها**) كالحذف والإثبات والزيادة وغير ذلك ولما كان لفظ المفردات عاماً ومراد المصنف به الخصوص أتى بما يبين مراده، فقال: (**وأعني**) بفتح الهمزة، أي: أقصد (**بالمفردات الحروف**) وهي: الكلمات التي لا تدل إلا على معنى في غيرها.

(و) أعني: أيضاً بالمفردات (**ما تضمن معناها**) أي: معنى الحروف (**من الأسماء**) التي ليست بظروف كأي، ومن، وما.

(**والظروف**) كإذ، وإذا، ومتى، فظهر بما قدرناه جعل الظروف قسيمة للأسماء، وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن العائد على ما، ومن بيانية، وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبيينها بالأسماء والظروف، لكن إعادة الضمير مفرداً مذكراً للفظها.

(**فإنها**) أي: المفردات المذكورة هي (**المحتاجة إلى ذلك**) الذي تقدم ذكره في تفسير المعاني، وذكر الأحكام والفاء لمجرد السببية.

(**وقد رتبتها**) أي: المفردات التي عنيتها (**على حروف**) الخط، (**المعجم**) أي: الذي وقع عليه الإعجام وهو النقط تقول: أعجمت الحرف، إذا نقطته، والمراد بهذه الحروف حروف الهجاء التي تتركب منها الألفاظ، ولا يخفى أن النقط إنما هو في بعضها فإطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب.

قال الجوهري: وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مثل المخرج والمدخل.

قال التفتازاني: وقد يقال معناه حروف الإعجام، أي: إزالة العجمة، وذلك بالنقط.

قلت: إنما يتم إذا كان جعله الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة.

ليسهل تناولها، ورُبَّما ذكرت أسماءً غير تلك وأفعالاً، لِمَسيس الحاجة إلى شرحها.

حرف الألف

الألف المفردة ـ تأتي على وجهَيْن.

أحدهما: أن تكون حرفاً يُنادى به القريبُ، ....

(**ليسهل**) متعلق بالفعل من رتبتها ومعنى (**تناولها**) أخذها تقول: ناولته كذا فتناوله، أي: أخذه وهو مخصوص بالأجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة، ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك اللأمور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة.

(**وربما ذكرت**) على سبيل القِلة (**أسماء غير تلك**) التي عنيتها أولاً، وهي ما ليس متضمناً لمعنى الحروف ولا ظرفاً ككل، وكلا، وكلتا، (و) ربما ذكرت أيضاً (**أفعالاً**) كحاشا، وخلا، وعدا، وإنما لم يصف الأفعال كما وصف الأسماء بكونها غير تلك؛ لأن الأفعال لم تدخل في تلك المفردات التي عناها أولاً حتى يقول: وأفعالاً لا غير تلك (**لمسيس الحاجة إلى شرحها**) أي: شرح الأسماء التي لم تتقدم إرادتها والأفعال، وقد يقال مقتضى قوله: أولاً فإنها المحتاجة إلى ذلك أن لا يثبت لغيرها احتياج إلى ذلك لضرورة الحصر، وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتنافى الكلامان، وجوابه أن الحصر في الأول باعتبار شدة الاحتياج، والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس.

(**حرف الألف**) أي: الحرف الذي هو الألف فالإضافة بيانية، والمراد به الهمزة، وإنما عبّر عنها بالألف نظراً إلى أنها تصور في الخط كذلك، وأما الألف المراد به الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تالياً لحرف الواو ثم المذكور في هذا الحرف المراد به الهمزة، كلمات منها ما هو حرف واحد، هو الألف، ومنها ما هو فوق ذلك وأوله ألف.

(**الألف المفردة تأتي**) بتاء التأنيث لإسناده إلى ضمير المؤنث، ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز لكن الأول أولى؛ لأنه أنث أولاً بقوله المفردة، فالتأنيث ثانياً لغرض المناسبة (**على وجهين**) أي: طريقين تقول هذا وجه الكلام أي: طريقه المقصود منه.

(**أحدهما أن تكون**) بتاء التأنيث (**حرفاً يناديٰ به القريب**) والإخبار عن الهمزة بأنها حرف للنداء كالإخبار في قولك: زيد قائم، إذ هو باعتبار المسمى، والمراد أن مسمى الهمزة وهوآه من قولك أزيد مثلاً حرف نداء، وهذا كقولهم: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، أو يقال هو على تقدير مضاف حذف لظهور المراد، والمعنى اسم ينادى به، والباء اسم حرف جر، والواو اسم حرف عطف، وكذا كل ما هو بهذه المثابة، والأمر فيه سهل وإنما نبهنا عليه، لأن الشيخ

كقوله [من الطويل]:

٤ ـ أَفاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هذَا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرمِي فَأَجْمِلِي

بهاء الدين السبكي رحمه الله تعالى قدح في عبارة القوم، وادعى أنها غير محررة، ذكر ذلك في شرح التلخيص، وينادى مبني للمفعول، والقريب نائب عن الفاعل، ولو جعل الفعل مبنياً للفاعل المخاطب، والخطاب لكل من يصلح أن يخاطب، ونصب القريب على أنه مفعول به لصح، قيل، والسر في كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد أن نداء البعيد يحتاج إلى رفع الصوت، وهو يحصل بكثرة الحروف وإلى مده، وهو يحصل بأن يكون آخره ألفاً، والمعنيان منتفيان من الهمزة فجعلت لنداء القريب.

(كقوله) أي: قول امرىء القيس، وجاز الإضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له، فإن قلت: قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال: كقوله وقولها، أي: الشاعر والشاعرة وإن لم يشتهر بل جهل القائل بيقين؟

قلت: هذه لا تدفع جواز الإضمار نظراً إلى شهرة القائل، كما ظنه الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح، والحاصل: أن القائل تارة يجهل، فيقال كقوله مثلاً، ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول، وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور النسب إليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول إلى معرفة قائله، فيجوز الإضمار بناء على هذا، وما نحن فيه من هذا القبيل.

(أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل) وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي[(١)]

وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان وكذا جزؤه الأوّل، وهو مقفى بمعنى أن عروضه جاءت على وفق ضربه زنة وروياً من غير إخراج للعروض عن وزنها المعهود، وأكثر ما تكون التقفية في مطلع القصيدة، وقد تأتي في أثنائها عند الخروج من غرض إلى غرض كما وقع هنا فإن أمرأ القيس استعمل التقفية في أوّل قصيدته حيث قال:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل[(٢)]

ثم قفى هنا بعد أبيات مرت له، والأصل أفاطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢، والجني الداني ص ٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٧. اهـ.

(٢) البيت في البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٨، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٣٢. وخزانة الأدب للحموي ١/ ١٩، وصبح الأعشى ٢/ ٣٠٧.

ونقلَ ابنُ الخَبَّاز عن شيخِهِ أنه للمتوسِّطِ، وأنَّ الذي للقريب «يا» وهذا خَرْقٌ لإجماعهم.

فتحها جرياً على اللغة الفصحى، وهي لغة من ينوي المحذوف، مهلاً مفعول مطلق كإمهالاً إلا أنه حذف زائده، وجعل بدلاً من اللفظ بالفعل كضرباً زيداً فبعض منصوب به؛ لأن الفعل الذي جعل المصدر بدلاً منه على الأصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل، وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف، أي: أمهلي بعض هذا التدلل، أي: أخريه عنا هذا الوقت، والتدلل بدال مهملة التغنج، والإزماع الإجماع، وتصميم العزم عليه.

قال الجوهري: تقول: أزمعت الأمر، ولا تقول أزمعت عليه، وقال الفراء: أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته وأجمعت عليه، والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه إذا قطعه، والصرم بالضم اسم للقطيعة والإجمال الإحسان، فإن قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب؟

قلت: القرينة الصارفة إلى ذلك، ألا ترى إلى قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة.

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات إنك مرجلي
تقول وقد مال الغبيط بنا معاً ... عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل
فقلت لها سيري وأرخي زمامه ... ولا تبعديني عن جناك المعلل

المراد بعنيزة المشار إليها هنا هي فاطمة المناداة، في قوله: أفاطم مهلاً... البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المعجمة، وسكون الدال المهملة الهودج ومرجلي، أي: مصيرتي راجلاً لعقرك ظهر بعيري، والغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة على وزن الرغيف: رحل يسند به الهودج للنساء، والجني: ما يجنى، أي: يقتطف من الثمرة عبّر به هنا عن اللذة التي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة، والمعلل ترشيح؛ إذ التعليل جني الثمرة مرة بعد أخرى.

(ونقل ابن الخباز) بخاء معجمة وزاي وهو شارح ألفية ابن معطي. **(عن شيخه أنه)**، أي: هذا الحرف الذي هو أحد أحرف النداء.

(للمتوسط) أي لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد، **(وأن)** الحرف **(الذي)** وضع **(للقريب)** أي: لنداء القريب هو **(يا)** دون غيره من أحرف النداء.

(وهذا) الكلام المنقول عن الشيخ **(خرق لإجماعهم)** أي: لإجماع النحاة من وجهين:

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقتُه: طَلَبُ الفَهْم، نحو: «أزيدٌ قائمٌ» ....

الأوّل: دعوى أن الهمزة للمتوسط وإنما هي عندهم لنداء القريب فقط.

والثاني: كون القريب لم يوضع لندائه غير (يا)، والقدح بخرق إجماع النحاة مبني على أن إجماعهم في الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه، ووقع لبعض العلماء تردد فيه، وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق لغرض المبالغة في التشنيع، وتأويله بذو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر الشيخ عبد القاهر في قوله:

فــإنــمــا هــي إقــبــال وإدبــار[١]

أنه لا مجاز في شيء من الطرفين، وإنما المجاز في الإسناد نفسه حيث جعلت كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار، قال: ولو قلنا المراد ذات إقبال وإدبار خرجنا إلى شيء مغسول، وكلام عامي مرذول.

(و) الوجه **(الثاني)** من وجهي الألف المفردة **(أن تكون)** هي **(للاستفهام وحقيقته طلب الفهم)**، ولو قيل طلب الإفهام لكان له وجه؛ إذ لا يطلب من المستفهم إلا ما يمكن أن يفعله، وإنما يفعل الإفهام لا الفهم القائم بغيره، فيكون الإفهام هو المطلوب منه، وغايته أن يكون الاستفعال أخذ من المزيد، وليس ببدع فقد تقدّمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف في الديباجة ومعضلات يستشكلها الطلاب، وفي كلام الجوهري إشارة إلى ذلك، فإنه قال: واستفهمني الشيء وأفهمته، وقد يجاب بأن المطلوب الحقيقي في الاستفهام هو الفهم، والإفهام وسيلة إلى ذلك المطلوب، واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل، فلذلك جعل لطلب الفهم لا الإفهام، فإن قيل ينتقض بنحو: افهم فإن حقيقته طلب الفهم، وليس باستفهام؟ فالجواب أن المراد طلبه الفهمَ وذلك؛ لأن الطلب مصدر أضيف إلى المفعول، فلا بد له من فاعل، والأصل وحقيقة الاستفهام: طلب الإنسان فهمه، فحذف الضمير المضاف إليه وعوض عنها لام التعريف على رأي الكوفيين، أو تقول: هي للعهد، والتعريف اللامي قائم مقام التعريف الإضافي من غير حذف وتعويض، فالمعهود هو فاعل الطلب، فإذن لا يرد النقض فافهم فإنه وإن كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب.

(نحو) همزة: **(أزيد قائم)** برفع نحو على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو نحو كذا،

---

(١) عجز بيت من البسيط، صدره (ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت)، وهو للخنساء، انظر ديوانها ص ٣٨٣، ولسان العرب (رهط)، والأغاني ١٥/ ٧٨، ودلائل الإعجاز ١/ ٢٣١.

وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين: ﴿أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] وكونُ الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء، ويُبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يا» ويقربُهُ سلامتهُ من دَعْوَى المجاز، إذ لا يكون الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته، ....

وبنصبه على تقدير فعل، أي: أعني مثلاً، وجوّز بعضهم في مثله أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض أي في نحو كذا.

قلت: وليس ذلك بمقيس في مثل هذا الموضع فلا ينبغي التخريج عليه.

(وقد أجيز الوجهان) وهما كون الهمزة للنداء وكونها للاستفهام. **(في قراءة الحرميين)** نافع المدني وابن كثير المكي، قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿أَمِنْ﴾ بميم واحدة خفيفة ﴿هُوَ قَٰنِتٌ﴾ أي قائم بوظائف العبادات ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ أي ساعاته، واحدها: إنو بكسر الهمزة وسكون النون أي كحِمْل، قلت: وليست هذه القراءة مختصة بالحرميين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأ بها حمزة أيضاً.

(وكون الهمزة فيه) أي في هذا الكلام **(للنداء هو قول الفراء)** من الكوفيين **(ويبعده)** إما من الإبعاد أو من التبعيد، والثاني أولى لمناسبة قوله بَعدُ: ويقربه فإنه من التقريب **(أنه ليس في التنزيل نداء بغير ياء)** هذا فاعل الفعل من يبعده، أي ويبعد قول الفراء انتفاءُ وقوع نداءٍ بغير ياء، فجَعلُ الهمزة هنا للنداء حملٌ على ما لم يقع له نظير في القرآن مع إمكان السلامة منه، وهو بعيد، قال بعض من عاصر المصنف: الإبعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكم في القرآن مِن مفرد لم يقع إلا في محل واحد كضيزى والزبانية والعهن، قلت: هذا لا يشبه ما الكلام فيه، فإن البحث مفروض في كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن دون الآخر، كالهمزة في الآية حيث ترددت بين أن تُجعل للاستفهام ـ وله في التنزيل نظائر ـ وأن تجعل للنداء ولا نظير له فيه، فأين هذا من ضيزى ونحوه؟! وفي تفسير ابن عطية تجويز الوجهين، لكنه أبعد وجه النداء بأنه أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده، قلت: وفيه نظر لأن المأمور بالقول في الآية السابقة ـ وهو قل تمتع ـ هو النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا هو المخاطب بقوله: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ﴾ [الزمر: ٥٣] وقوله: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ﴾ [الزمر: ١١] وقوله: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى﴾ [الأنعام: ١٥] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [الزمر: ١٥] فما بعد الآية المتقدّمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها.

(ويقربه) أي: قول الفراء شيئان الأوّل **(سلامته من دعوى المجاز)** اللازم على جعل الهمزة للاستفهام.

(إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) ضرورة أنه يستلزم الجهلَ بالمستفهَم عنه،

ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند مَنْ جعلها للاستفهام: أَمَنْ هو قانِتٌ خيرٌ أم هذا الكافر، أي المخاطَبُ بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨] فحذف شيئان: معادِلُ الهمزة والخبرُ؛ ....

والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل، قال الشيخ بهاء الدين السبكي في «شرح التلخيص»: (لا شك أن الاستفهام طلب الفهم ولكن هل هو طلب فهم المستفهم، أو وقوع فهم من لم يفهم كائناً من كان، فإذا قال من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذي لا يعلم قيامه: هل قام زيد، فقد طلب من المخاطب الفهم، أعني فهم بكر، وإذا كان كذلك فلا بدع في صدور الاستفهام ممن يعلم المستَفهم عنه، ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها، بناءً على أن طلب الفهم مصروف إلى غير المستفهِم كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ [المائدة: ١١٦] فهو استفهام حقيقي، طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك؛ ليحصل فَهمُ النصارى ذلك، فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه)، هذا كلامه.

قلت: «ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والإسلام والإحسان حيث قال: ما الإيمان؟ قال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث، قال: ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه، وفي آخر الحديث: ثم أدبر فقال: ردوه فلم يروا شيئاً فقال: هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم»[1]، فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم؛ ليجيب بما أجاب فيفهمَ الحاضرون ويتعلموا دينهم، ولم يكن غرضه طلب فهم نفسه، بل فهم غيره ممن يستمع الجواب، وهو على هذا استفهام حقيقي.

(و) الثاني سلامته (**من دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر، أي المخاطب بقوله**) أي بمكحي قوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨] ولو جعل القانت غير القانت، كافراً كان أو عاصياً لكان حسناً فإنه ذُكر أولاً مقابل القانت باعتبار القسمين أما الكافر فصريحاً، وأما غير المخلص فتلويحاً.

(**فحذف شيئان معادل الهمزة**) وهو أم (**والخبر**) وهو خير، بل ثلاثةَ أشياء، هذان الأمران ومعادل مدخول الهمزة، وهو ما دخلت عليه أم، وهذا أليق بتقرير كثرة الحذف، وكلام المصنف هذا صريح في أن أم المقدرة متصلة، وأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون للإنكار وسيأتي الكلام فيه.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام والإحسان (٥٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (٨)، والترمذي، كتاب الإيمان عن رسول الله، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام (٢٦١٠).

ونظيره في حذف المُعَادل قولُ أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِي [من الطويل]:

٥ ـ دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ، إِنّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا

تقديره: أم غَيٌّ، ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعةً قبل «أم»: ....

(ونظيره) أي نظير هذا الكلام **(في حذف المعادل)** وهذا ظرف لغو يتعلق بنظير **(قول أبي ذؤيب الهذلي)** ذؤيب بهمزة بعد ذال معجمة، تصغير ذئب:

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها[1]

وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان.

(تقديره) أي تقدير المعادل المحذوف: **(أم غي)** فأم معادلة للهمزة في أرشد وما بعد أم ـ وهو غي ـ معادل لما بعد الهمزة وهو رشد، وضمير المؤنث من إليها وطلابها عائد إلى المحبوبة، وإني لأمره سميع حال من القلب أو معترضة، والرشد ـ بضم الراء وإسكان الشين المعجمة ـ خلاف الغي والطلاب: مصدر طالب طلب كخادع بمعنى خدع، ووجه العدول عن المجرد إلى المزيد قصد المبالغة، لأن المفاعلة في الأصل للمغالبة، والفاعل متى غولب في الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوي داعيته إلى تحصيله فيجيء أبلغ وأقوى، واللام في لأمره للتقوية، وتقديم المعمول لإرادة الحصر، أي إني أسمع أمره لا أمر غيره، والفعلية الأخيرة معطوفة على الأولى والاستفهامية في محل نصب على أنها مفعول أدري، وهو معلق عن العمل، والمعنى: إن قلبه دعاه إلى طلب الوصل من هذه المحبوبة، فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشدٌ هو أم غي.

وقد كرر المصنف إنشاء هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال:

مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها، كقول الهذلي وأنشده وكرر أيضاً إنشاد بعضه وهو.

فما أدري أرشد طلابها.

في أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف.

(ونظيره) أي نظير تركيب تلك الآية **(في مجيء الخبر كلمة خير واقعة قبل أم)** آية فصلت

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ص ١٤٠، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥١، والدرر ٦/ ١٠٢، والمزهر ٢/ ٢٨٥.

﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠]، ولك أن تقولَ: لا حاجة إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت، لصحة قولك: ما أَدْرِي هل طِلابُها رُشْد، وامتناع أن يُؤْتى لها بمُعادِل، وكذلك لا حاجةَ في الآية إلى تقديرِ مُعَادِل لصحَّةِ تقدير الخبر بقولك: كَمَنْ لَيْسَ كذلك؛ ....

﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فصلت: ٤٠] لكن الخبر في هذا مذكور وفي تلك مقدر.

(ولك أن تقول) والخطاب هنا لكل من يصلح أن يخاطب، لا لمعين شخص: **(لا حاجة في البيت)** المذكور **(إلى تقدير معادل لصحة قولك: ما أدري هل رشد طلابها)** يعني أن الهمزة في البيت محتملة لأن تكون لطلب التصديق، وحينئذٍ يمتنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذٍ لأن يكون تصويرياً مع فرض كونه تصديقياً هذا خلف **(وامتناع)** أي ولامتناع **(أن يؤتى لها بمعادل)** لأن الإتيان به يقتضي أن يكون الاستفهام مصروفاً لطلبه مسنداً أو مسنداً إليه أو غير ذلك، فتكون هل حينئذٍ لطلب التصور وهي لا تستعمل إلا لطلب التصديق، قلت: وهذا منتقض بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما: هل تزوجت بكراً أم ثيباً[١]، ساقه البخاري بهذا النص في «كتاب الجهاد» في «باب استئذان الرجل الإمام».

قال ابن مالك في التوضيح: فيه شاهد على أن هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين، فتكون أم بعدها متصلة غير منقطعة؛ لأن استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابراً لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه إما بكراً أو ثيباً، فطلب فيه الإعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأي، فالموضع إذاً موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل، وثبت بذلك أن أم المتصلة تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة.

قلت: وقد يعترض بأنّا لا نسلم اتصالها في الحديث لجواز أن تكون منقطعة، وثيباً مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور، فاستفهم أولاً ثم أضرب واستفهم ثانياً، والتقدير بل أتزوجت ثيباً.

(وكذا لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك) ويخرج حينئذٍ عن أن يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف، إذ المعنى مع كون التقدير، أمن هو قانت أناء الليل كمن ليس كذلك، مستقيم من غير احتياج إلى تقدير المعادل، قلت: ولو جعل المصنف المقدر لفظ كغيره، كما فعل الزمخشري لكان أولى، تقليلاً للمحذوف ما أمكن، فإن قلت: قد يرجح تقدير المعادل في الآية بموافقته للقراءة الأخرى وهي: أمن هو

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، استئذان الرجل الإمام (٢٩٦٧).

وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]: أن التَّقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يُوَحِّدُوهُ، ....

قانت، مشددة الميم بإدخال أم على من، والتقدير أغير القانت خير أم من هو قانت، قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكورة منقطعة، أي بل أمن هو قانت كغيره، والإضراب هنا حسن الموقع كأنه بعد ما لخص الموجب لأن يخص الله تعالى بالعبادة وإخلاص الدين له قيل: دع بيان الموجب وسلهم هل من شكر ربه وقام بوظائف العبودية كمن غمط نعمه وآثر الإشراك على التوحيد، ومعنى الاستفهام على قراءتي التخفيف والتشديد: التبكيت.

(وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] **أن التقدير)** أحد شيئين إما **(كمن ليس كذلك أو لم يوجدوه)** وهمزة إن من قوله: أن التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم، وهو سائغ تقول مثلاً: قال أبو حنيفة هذا الحكم أي اعتقده ورآه، وتقول أيضاً قال فلان بكذا أي جزم به، فالفتح على الأوّل كما في عرفت أن زيداً فاضل، وعلى الثاني كما في قولك جزمت بأن عمراً قائم لكن حذف الجار، ويحتمل أن يكون القول بمعناه المشهور، فتكسر همزة إن على الحكاية، لكن ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ المحكي بعينه منهم، ولسنا على يقين منه، فإن ثبت أنهم قالوه كذلك فالكسر واضح، على أنه لو علم صدور المحكي عنهم على هذا الوجه لم تتعين الحكاية، وكان لك أن تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم، ولا يخل ذلك بالغرض؛ إذ المقصود الإعلام بأنهم جعلوا التقدير كذا، وهو حاصل سواء فتحت أو كسرت، ويحتمل أن يقال: يجوز الكسر وإن لم يتحقق صدور المحكي بعينه منهم، بناء على صرف الحكاية إلى المعنى كما لو قال شخص: إن زيداً قائم وقصدت الحكاية بالمعنى، فيجوز لك إذن أن تقول: قال فلان لزيد قائم، أي: قال معنى هذا اللفظ، وهو إن زيداً قائم، فمؤدى العبارتين واحد.

وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في الحكم الرابع الذي اختصت به الألف عن بقية أدوات الاستفهام، وهو تمام التصوير حيث قال: وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] واعلم أن في الآية سؤالين.

أحدهما: أنها سيقت مساق الاحتجاج على المشركين في إشراكهم بالله، فما وجه ارتباط الكلام بما قبله وتفرعه عليه ليصح موقع الفاء، وجوابه: أنه لما ذكر: بل لله الأمر جميعاً أي ليس لأحد منه شيء، يضل من يشاء ويهدي من يشاء ويصيب الكافرين بما أراد من القوارع، ويملي لهم ثم يأخذهم قيل أفالله الذي هذه أفعاله القائم على كل نفس بما كسبت كشركائهم الذين لا يملكون لهم ضراً ولا نفعاً، حتى يكفروا به وبآياته ويعرضوا عن توحيده.

ويكون: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ٣٣] معطوفاً على الخبر، على التّقدير الثّاني؛ وقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٢٤]، أي كمن يَنَعَّمُ في الجنّة؛ ....

السؤال الثاني: لم عدل عن الاسم الصريح إلى الموصول، وجوابه: أن ذلك لقصد التفخيم بواسطة الإبهام الذي يتضمنه الموصول، مع تحقيق أن القيام كائن وأنهم عارفون به محققون منه ما تدهش له الألباب.

(ويكون) مدخول الواو من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ٣٣] معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني وقد صرح به الزمخشري في الكشاف فقال: ويجوز أن يقدر ما يقع خبراً للمبتدأ ويعطف عليه وجعلوا، وتمثيله أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له ـ وهو الله الذي يستحق العبادة وحده ـ شركاء، هذا كلامه وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر الراجع إلى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركاء للإله الحق، الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص، ولهذا أتى بالاسم الجامع لمعاني الأسماء الحسنى كلها وهو الله، وانظر لم لا يجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في الأول، وهو كمن ليس كذلك فإنه مقدر بجملة على رأي الأكثرين.

فإن قلت: لعلهم رأوا وجهه أن الهمزة للإنكار الإبطالي، وهو غير متأتٍ في العطف؛ إذ إشراكهم ثابت لا يتطرق إلى وقوعه إبطال، قلت: لا يتعين جعل الإنكار إبطالياً حتى يرتكب؛ إذ يجوز أن يكون توبيخاً بمعنى لا ينبغي أن يكون، وذلك أن مضمون الأولى على هذا التقدير هو اعتقادهم أن القائم على كل نفس بما كسبت مماثل لمن ليس كذلك، وهذا لا ينبغي أن يقع، ومضمون الثانية إثباتهم لله سبحانه وتعالى شركاء، وهذا أيضاً مما لا ينبغي أن يكون، وقد رأيت لبعض العصريين من أهل الشام أن العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقولهم: كمن ليس كذلك، هي أن ليس لنفي الحال وجعلوا للماضي، فلا يحسن العطف عليه إلا لنكتة، قلت وهو غلط إذ الجملة المصدرة بليس صلة لا خبر، والعطف إنما هو على الخبر لا على الصلة.

(وقالوا التقدير في قوله تعالى) في سورة الزمر: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ﴾ [الزمر: ٢٤] وهو أعز أعضائه الذي كان يتقي المخاوف بغيره وقاية له، فصار حيث ألقي في النار مغلولة يداه إلى عنقه يتقي بوجهه ﴿سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ أي: شدته (﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، أي كمن ينعم في الجنة) وقدره الزمخشري بقوله: كمن أمن مِن العذاب، والظاهر أن قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر، فلا معنى حينئذٍ لإدخال حرف التفسير على الخبر، ويمكن أن يجعل

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا﴾ [فاطر: ٨]، أي: كمن هَدَاه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر: ٨]، أو التقدير: ذَهَبَتْ نفسُكَ عليهم حَسْرَةً، بدليلِ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: ٨]؛ ....

خبر هذا المبتدأ محذوفاً، أي: التقدير ثابت، فدل ذلك على أن ثمَّ مقدراً مفسراً بقوله: كمن ينعم فلإدخال حرف التفسير حينئذٍ موقع.

(و) قالوا أيضاً (في قوله تعالى) في سورة فاطر: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا﴾ [فاطر: ٨] التقدير: (كمن هداه الله) وإنما صاروا إلى التقدير لأن مَن مبتدأ وهي إما موصولة أو شرطية، ومدخول الفاء من قوله فرآه حسناً معطوف على زين له سوء عمله، داخل في حكم الصلة أو الشرط، فيلزم المصير إلى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام، فيجوز أن يكون التقدير كمن هداه الله (بدليل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر: ٨]) والهمزة على هذا لإنكار التساوي، والمحذوف خبر قطعاً ومَنْ موصولة.

(أو التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرة) بإعادة ضمير الجماعة على مَنْ باعتبار معناها والهمزة على هذا لإنكار التحسر المذكور، والمحذوف إما خبر ومَنْ موصولة أو جزاء ومن شرطية، وقدروا هذا المحذوف (بدليل: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: ٨]) والفاء من فلا تذهب للسببية، فإن ما تقدمه سبب للنهي عن التحسر.

وعليهم: متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حباً ومات عليه حزناً، ومنع الزمخشري تعلقها بحسرات قال: لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه قلت: وفيه كلام ستقف عليه إن شاء الله تعالى في الباب الثالث، وحسرات: مفعول له، أي: لا تهلك نفسك لأجل الحسرات، وفي جمعها إشعار بتضاعف اغتمامه على أحوالهم، وكثرة مساوي أفعالهم المقتضية للتأسف عليهم، فإن قلت: كيف عدل المصنف عن الجمع إلى الإفراد وهو مفوت لهذه النكتة؟ قلت: وقع نظيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه الشريف الجرجاني بقوله: وقال حسرة دون حسرات مبالغة في الإنكار، أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسرٌ ما إذ لا ينفع ولا يجدي، لأن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ما أنت عليهم بوكيل.

وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في النوع السادس من الجهة السادسة من الباب الخامس، حيث قال: وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا﴾ [فاطر: ٨] إن جواب الشرط محذوف، وإن تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات، أو كمن هداه الله بدليل فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء،

وجاء في التنزيل موضعٌ صُرِّح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ، على العكس ممَّا نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾ [محمد: ١٥] أي أمَنْ هو خالِدٌ في الجنة يُسْقَى من هذه الأنهار كمن هو خالدٌ في النار، وجاءا مصرَّحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي

والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة، إلى هنا كلام المصنف، وفيه بحث ستراه إن شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة إليه.

(**وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ**) ببناء حذف مفعول ورفع المبتدأ على أنه نائب عن الفاعل، وهذا (**على العكس مما نحن**) أي: مما كلامنا (**فيه وهو قوله**) في سورة القتال: ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾ [محمد: ١٥] أي أفمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميماً فقطع أمعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعيناً لجواز أن يكون ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ﴾ بدلاً من ﴿كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُم﴾ [محمد: ١٤] ويكون قوله: ﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ١٥] معترضاً بين البدل والمبدل منه، ويجوز أيضاً أن يكون ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ﴾ خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة، وتصح المقابلة والتقدير: أمثل ساكن كمثل من هو خالد، أو التقدير: أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد في النار، وهو كلام في صورة الإثبات، ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الإنكار، ودخوله في حيزه وهو قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمد: ١٤] وفائدة حذف حرف الإنكار زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه، وأنه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الأنهار، وبين النار التي يسقى أهلها الحميم.

(**وجاءا**) أي: المبتدأ والخبر (**مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى**) في سورة الأنعام [١٢٢]: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ أي ضالاً فهديناه ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ والمراد به اليقين والحكمة ﴿كَمَن مَّثَلُهُ﴾ أي كالكافر الذي صفته في الظلمات ليس بخارج منها قال الزمخشري: كمن صفته هذه وهي قوله: في الظلمات ليس بخارج منها، يعني أن هذه الجملة كما هي تقع صفة للكافر في قولك: مررت برجل في الظلمات ليس بخارج منها خابط فيها لا ينفك عنها، ولا يتخلص منها، فإذا قلت: صفته في الظلمات ليس بخارج منها، فمعناه أنه إذا تم وصفه بهذه العبارة فهو مبتدأ وخبر، أي صفته هذا اللفظ، (**وكذا**) جاءا مصرحاً بهما

ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [محمد: ١٤].

والألف أصلُ أدواتِ الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام:

● **أحدها: جواز حَذفها**، سواء تقدَّمت على «أمْ» كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٦ - بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ ... وكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي، وإِنْ كُنْتُ دَارِياً، ... بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

أراد أبسبع، ....

على الأصل في قوله تعالى في سورة القتال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [محمد: ١٤] أي حجة وبرهان من عنده، والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ وعد آية الله ورسوله والمراد أهل مكة.

(والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت) دون بقية الأدوات الاستفهامية **(بأحكام)** لا تثبت لغيرها من تلك الأدوات، وكان الصواب أو الأولى أن يقول: ولهذا خصت بها أحكام لما ستراه قريباً.

(أحدها جواز حذفها) مفردة عما تدخل عليه، وإلا فغيرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه، فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال **(سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة)** المخزومي ولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، رضي الله عنه وهي ليلة الأربعاء، لأربع بقين من ذي الحجة سنة (٢٣) وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى إذا جرى ذكر ذلك يقول: إن حق رفع وإن باطل وضع.

بدا لي منها معصم حين جمرت ... وكف خضيب زينت ببنان
فلما التقينا بالثنية سلمت ... ونازعني البغل اللعين عناني[1]
(فوالله ما أدري وإني لحاسب ... بسبع رمين الجمر بثمان)

أراد أبسبع) المِعصم بكسر الميم وفتح الصاد المهملة: موضع السوار من الساعد، وجمرت: رمت جمرات المناسك، والكف مؤنثة ولهذا أنث الضمير العائد إليها من زينت وخضيب بمعنى مخضوبة، إما بالحناء أو غير ذلك مما يتزين به النساء، والبنان أطراف الأصابع

---

(١) الأبيات من البحر الطويل، وهي لعمر بن أبي ربيعة. انظر خزانة، الأدب للبغدادي الشاهد (٩٠٣).

أم لم تتقدَّمها كقول الكُمَيْتِ [من الطويل]:

٧ ـ طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إلى الْبِيضِ أَطْرَبُ ... وَلا لَعِباً مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد أو ذو الشيب يلعب؟ واختُلِف في قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

٨ ـ ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْراً ... عَدَدَ الرَّمْلِ والْحَصَى وَالتُّرَابِ

فقيل: أرادَ أتحبها؛ ....

والثنية طريق العقبة، وإن كنت دارياً جملة معترضة بين أدري ومعموله المعلق هو عنه، وهو بسبع رمين وضمير رمين عائد إلى البنان أو إلى هذه المرأة وصواحبها، ويروى رمينا بألف بعد النون، ومعناه ظاهر، والجمر جمرات المناسك والمعنى: إنه ذهل بسبب رؤية ما بدا له من محاسن هذه المرأة عند رميها الجمرات، فلم يدر ـ مع كونه من أهل الدراية ـ أبسبع حصيات رمين أم بثمان؟

(أم لم تتقدم) أي الألف على أم (كقول الكميت) بصيغة التصغير:

(طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب)[1]

.

وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم، والتألم لما اتفق لهم من مصائب الدنيا، وفي «الصحاح» الطرب: خفة تصيب الإنسان لشدة حزن أو سرور، والظاهر أنه استعمله في مطلق الخفة، يقول: حصلت لي خفة لكن لا لأجل شوق إلى النساء ولا لأجل لعب وإنما حصلت للحاق المحن بأهل بيت النبوّة.

قال المصنف: **(أراد أو ذو الشيب يلعب)** وهو استئناف على تقدير سؤال كأنه قيل: ولِمَ لا تلعب فقال: أو ذو الشيب يلعب، على جهة الإنكار فأشار إلى علة عدم اللعب، وهي كونه ذا شيب ولقائل أن يقول: لا يتعين هذا شاهداً على حذف الهمزة لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة، أي وذو الشيب لا يلعب.

(واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تحبها قلت بهراً ... عدد القطر والحصى والتراب[2]

فقيل أراد أتحبها) فهو كلام إنشائي حذف منه همزة الاستفهام، فيكون من قبيل ما نحن فيه

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للكميت بن زيد الأسدي في جواهر الأدب ص ٣٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٣، والدرر ٣/ ٨١، والأغاني ١٧/ ٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٦٩.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه ص ٤٣١، والدرر ٣/ ٦٣، وشرح شواهد المغني ص ٣٩، والأغاني ١/ ٨٧.

وقيل: إنه خبر، أي أنت تُحبّها؛ ومعنى «قلت بَهْراً» قلت أحبُّها حبًّا بَهَرَني بَهْراً، أي غَلَبَني غلبةً؛ وقيل معناه عجباً. وقال المتنبي [من البسيط]:

٩ ـ أَحْيا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلا، وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلاَ

وأَحْيا: فعلٌ مضارع، والأصل أَأَحْيا، فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجُّب من حياته، يقول: كيف أَحْيا وأقلُّ شيءٍ قاسيْتُه قد قتل غيري؛

(وقيل: إنه خبر أي أنت تحبها) بكسر همزة إن على الحكاية، وبفتحها على أن القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم كما مر، وتقدير المصنف لأنت ليس على أنه محتاج إليه بحسب الصناعة، وإنما هو لتحقيق كون الكلام خبراً لا إنشاءً **(ومعنى قلت بهراً)** بفتح الموحدة وإسكان الهاء وبراء مهملة، **(قلت أحبها حباً بهرني بهراً، أي: غلبني غلبة)** فهو مفعول مطلق حذف عامله جوازاً، والجملة صفة موصوف محذوف على ما قدره، وقد يقال لا حاجة إلى هذا التقدير؛ إذ يمكن أن تقدر بهرني حبها بهراً، وهو محصل للمقصود من الإخبار بكونه يحبها، وهو أولى تقليلاً للمحذوف ما أمكن.

(وقيل معناه عجباً) وبهذا جزم في «الصحاح» وأنشد البيت شاهداً على ذلك.

(وقال) أبو الطيب **(المتنبي)**:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا[1]

(أحيا فعل مضارع والأصل أأحيا فحذف همزة الاستفهام) وهذا لم يذكره المصنف شاهداً ليستدل على مدعاه، حتى يَرِد عليه أن المتنبي ليس مما يحتج بكلامه في اللغة العربية، وإنما أورده مثالاً.

(والواو) من قوله: وأيسر ما لاقيتُ ما قَتَلا **(للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري)** وجوز ابن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف، وأبدى وجهاً آخر لا همزة تقدر معه، فقال: ويجوز أن يكون أحيا من باب أفعل التفضيل، حذف المضاف إليه استغناء بما شرك بينه وبينه فيه، كأنه قال: أحيا ما قاسيت وأيسر ما قاسيت، فحذف المضاف إليه في الأول استغناء عنه بالثاني، أو حذف من الثاني استغناء عنه بالأول، ثم أخر ليعتمد الثاني من حيث اللفظ كما في قولهم نصف وربع درهم، وأما أحيا باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذاً من حيي الشيء إذا كان فيه حياة، كأنه قال: أظهر شيء فيه حياة مما

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي، انظر ديوانه ٣/ ٢٨٢ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢٥.

والأخفش يقيس ذلك في الاختيار عند أَمْنِ اللَّبس، وحملَ عليه قولَهُ تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٧] في المواضع الثلاثة، والمحقِّقون على أنه خبر، وأنَّ مثل ذلك يقوله ....

قاسيته يَقتل، ويجوز أن يكون مبنياً من أحييته إذا جعلته حياً كأنه قال: أظهر شيء يحيا مما قاسيته يقتل.

(والأخفش يقيس ذلك في الاختيار) وفي الضرورة من باب أولى، ولكن قياسية هذا الحذف (عند أمن اللبس) وأما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولاً واحداً، وتخصيص الأخفش بنسبة هذا الحكم إليه في عرف المصنفين يقتضي أن غيره يخالف ذلك، وقد صرح بعضهم بأن حذفها عند أمن اللبس من ضروريات الشعر، قال ابن قاسم في «الجني الداني»: وهو ظاهر مذهب سيبويه، قال: والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم لكثرته نظماً ونثراً.

قلت: وهو كثير مع فقد أم والأحاديث طافحة بذلك، وقول ابن الحاجب ـ حذف الهمزة شاذ وإنما تقع للضرورة وسره أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ـ منظور فيها باعتبار هذه الملازمة فإنها غير مسلمة (وحمل) أي الأخفش (عليه) أي على حذف الهمزة (قوله تعالى) حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] أي ذللتهم واتخذتهم عبيداً فإن حذف الهمزة هنا لا يُوقع في الإلباس بالخبر، ضرورة أن ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نقمة فكيف يتوهم الإخبار بأنها نعمة وإنما المقصود الإنكار المفاد بالهمزة المحذوفة، قال الزمخشري: وتلك إشارة إلى خصلة شنعاء مبهمة لا يدرى ما هي إلا بتفسيرها ومحل أن عبدت الرفعُ عطف بيان لتلك، ونظيره ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦] والمعنى تعبيدك لبني إسرائيل و(قوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ في المواضع الثلاثة) المحكية عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حيث قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنعام: ٧٦ ـ ٧٨] فإنه لا يخفى أن إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الإخبار في شيء من المواضع الثلاثة بربوبية ما رآه من تلك الأجرام السماوية، وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والإنكار عليهم، فحذفه الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس.

(والمحققون على أنه) أي: على أن الكلام الواقع في الصورتين (خبر وأن مثل ذلك يقوله

مَنْ يُنْصِف خَصْمه مع عِلْمِهِ بأنه مُبْطل؛ فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجّة، وقرأ ابن مُحَيْصن: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ وقال عليه الصَّلاة والسلامُ لجبريل عليه السَّلام: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ؟» فقال: «وإن زنى وإن سرق».

والثاني: **أنها تَرِدُ لطلب التَّصَوُرِ**، نحو: «أزيدٌ قائِمٌ أم عمرو»، ولطلب التَّصديق، نحو: «أَزَيْدٌ قائم؟». ....

من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل، فيحكي كلامه) كما هو غير متعقب لمذهبه لأنه أدعى إلى قبول الحق، وأنجى من التعب.

(ثم يكر) أي: يرجع **(عليه)** أي: على كلام خصمه **(بالإبطال بالحجة)** بعد ما حكاه أولاً على صورته، ولا محذور في ذلك، بل فيه إظهار النصف أو استدراج الخصم إلى الإقرار بالحق.

(وقرأ ابن محيصن) بميم فحاء مهملة فياء تصغير فصاد مهملة فنون ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بهمزة واحدة وهمزة التسوية محذوف **(وقال عليه الصلاة والسلام: وإن زنى وإن سرق قال جبريل: وإن زنى وإن سرق)** فالشاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم إذ الأصل أَوَ إن زنى أَوَ إن سرق، روى «البخاري» في أول «كتاب الجنائز» **(عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتاني آتٍ من ربي فأخبرني أو بشرني أنه مَنْ مات مِنْ أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق قال وإن زنى وإن سرق)**[1] ووقع في مواضع، وفي بعضها التصريح بأن الآتي هو جبريل، فهذا مما حذفت فيه الهمزة لأمن اللبس؛ لأنه عليه الصلاة والسلام قصد استفهام جبريل عن دخول الجنة لمن مات من أمته، لا يشرك بالله شيئاً أيثبت مع فرض زناه وسرقته؟ ولا بد من تقدير الهمزة، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الأصل: أيدخل الجنة وإن زنى وإن سرق، فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعاً لدلالة ما سبق على ذلك، والجملة الواقعة بَعْدُ حالية فلا يكون هذا من فرض المسألة في شيء على ما ذكرناه أولاً فتأمله.

(الثاني أنها ترد لطلب التصور) وهو السؤال عن إدراك غير النسبة **(نحو: أزيد قائم أم عمرو)** فالنسبة هنا معلومة لا يطلب إدراكها، وإنما السؤال عن تعين المسند إليه **(ولطلب التصديق)** وهو السؤال عن إدراك النسبة **(نحو: أزيد قائم)** فإن المسؤول عنه هو إدراك النسبة بين هذين الطرفين، وأما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند إليه، فليس بمسؤول عنه، وقد

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله (١٢٣٧).

و«هَلْ» مختصَّةٌ بطلب التَّصديق، نحو: «هل قامَ زيدٌ». وبقيَّةُ الأدوات مختصَّة بطلبِ التصوُّرِ، ....

نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة: إن المسؤول عنه في نحو المثال الأول ـ وهو أزيد قائم أم عمرو ـ هو إدراك المسند إليه على التعيين لا النسبة، فإنها معلومة فقال: تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال، فكيف يسأل عنه وإنما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام إلى أحدهما على التعيين، وهو غير التصديق الذي كان حاصلاً عنده، ذلك لأن التصديق بأن أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده، وليس مسؤولاً عنه، والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأن أحدهما معيناً كزيد بخصوصه قائم، وهذان التصديقان يختلفان إلا أنه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند إليه في أحدهما وعدم تعينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلاً توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل، وأن المطلوب هو تصور المسند أو المسند إليه أو قيد من قيودهما. وهذا كلام حسن فتأمله.

(وهل تختص بطلب التصديق) بمعنى أنها لا تكون لغيره لكن عبارته لا توفي بذلك، فقد صرحوا بأن المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥] يجعل رحمته مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس، فكان المناسب أن يقول: وهل يختص بها طلب التصديق كما قال صاحب «التلخيص» ولاختصاص التصديق بها، وصوبه شارحه الشيخ بهاء الدين السبكي، وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال، وفي حاشية «الكشاف» للتفتازاني أن الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد به، والشائع العربي هو الأول هذا كلامه وعليه يتمشى ما وقع للمصنف هنا، ثم يقال: دعوى اختصاص التصديق لهل ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام: **(هل تزوجت بكراً أم ثيباً)**(١) إذ هي فيه للتصور وقد علمت ما فيه، وفي شرح الكافية للرضي: وربما تجيء هل قبل المتصلة على الشذوذ يعني قبل أم المتصلة، وقضية هذا مجيء هل لطلب التصور قليلاً فإن كان سنده في ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم.

(وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور) أي: لا تستعمل لغيره وفيه ما مرّ، وهو منتقَض بأم المنقطعة فإنها من بقية أدوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط، قال الشيخ بهاء الدين السبكي في «شرح التلخيص»: ولا شك أنها ـ يعني أم ـ من أدوات الاستفهام، وقد عدها السكاكي في «شرح المفتاح».

---

(١) تقدم تخريجه.

نحو: «مَنْ جَاءكَ»؟ و «ما صَنَعتَ»؟ و «كَمْ مالُكَ»؟ و «أين بَيْتُكَ»؟ و «متَى سَفَرُكَ؟».

الثالث: أنها تدخلُ على الإثبات كما تقدَّم، وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١]، ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، ....

ووجهه أنها إن كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدرة قبل الهمزة، لا يقال إن كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فإنها لا تستعمل إلا مع الهمزة، وإن كانت منقطعة ففيها إضراب؛ لأنا نقول: كون المتصلة لا تستعمل إلا مع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام، ولا شك أن كل واحد مما قبلها وما بعدها مستفهم عنه، وكون المنقطعة فيها إضراب؛ لأن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها، وإنما نعني المنقطعة التي فيها استفهام دون الممحضة للإضراب، وقد صرح النحاة بعدِّ أم من حروف الاستفهام، وذكره الشيخ أبو حيان وغيره، إلى هنا كلامه.

قلت لكني أنا أستشكل عدَّهم لأم من أدوات الاستفهام.

أما المتصلة فلأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة، فثبت مشاركته لما قبله في كونه مستفهماً عنه بقضية العطف، ألا ترى أنك إذا قلت أزيد قائم أو عمرو، وكان ما بعد أو مستفهماً عنه كما كان مع أم المتصلة، ولم يقل أحد بأن أو من حروف الاستفهام.

وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنييها، بل المفيد له الهمزة المقدرة، ولكن هذا البحث لا يجدي المصنف نفعاً في رفع النقض الوارد عليه هنا، فإنه معترف بما قاله غيره من أن أم من أدوات الاستفهام كما يجيء قريباً إن شاء الله تعالى.

(نحو مَنْ جاءك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك) فالاستفهام في ذلك كله لطالب التصور، وهذا ظاهر، فإن قيل: السائل بقوله: من جاءك قد حصل التصديق بأن أحداً جاء المخاطب، وهذا التصديق مغاير للتصديق بأن زيداً مثلاً جاء المخاطب، فهو لسؤاله بطلب التصديق الثاني قطعاً فتكون مَنْ لطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع أم المتصلة، نحو: أزيد قائم أم عمرو فالجواب أن بينهما فرقاً، وذلك أن السائل بمن جاء لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو بهذا السؤال، فإذا أجبت بزيد مثلاً أفاد زيادة في تصور المسند إليه بحسب خصوصية، ويختلف بحسب التصديق أيضاً بخلاف قوله: أزيد قائم أم عمرو؛ إذ لا يختلف فيه الجواب تصوراً بل مجرد التصديق.

(الثالث أنها) أي الهمزة **(تدخل على الإثبات كما تقدم)** في التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو **(وعلى النفي نحو** ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الانشراح: ١]، وهذا واضح، ونحو ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥] وقد أولع كثير

وقوله [من البسيط]:

١٠ ـ أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي؟

ذَكَرَهُ بعضُهم، وهو مُنْتَقِضٌ بـ «أَمْ»؛ فإنها تشاركها في ذلك، تقول: «أَقامَ زيد أم لم يقم»؟

ممن رأيناه بالاعتراض على المصنف هنا، ويجعلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي من قبيل السهو؛ لظهور أن لما في الآية وجودية.

والمعنى: أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها، فإن قلت: الاستفهام هنا للإنكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة، فصح التمثيل من هذه الجهة قلت: كذا ذكر بعض العصريين من أهل الشام، وليس بشيء لأن الإنكار في هذه الآية توبيخي لا إبطالي، فما بعده ليس منفياً لا صورة ولا معنى، بل هو متحقق الثبوت، ولذلك يتعلق التوبيخ بوجوده، وقد يقال: إن الواو للعطف، والمعطوف عليه محذوف أي ألم تجزعوا وقلتم كذا حين أصابتكم تلك المصيبة، فالهمزة داخلة على نفي مقدر كما أنها داخلة في ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ على نفي مذكور ويكون هذا حسناً؛ لأن فيه تمثيلاً للنفي باعتبار حالته من الذكر والتقدير، فإن قلت: المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف، بل يرى أن الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على أصالتها في تمام التصدير، كما سيصرح به قريباً فإذاً يكون المعطوف عليه مرّ من قوله تعالى في قصة أحد: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وعلى هذا فلا نفي لا مذكوراً ولا مقدوراً والإشكال بحاله، قلت: المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجوه التي قلت: الهمزة في ذلك للإنكار والإبطال وهو ظاهر بالنسبة[(١)]؛ (و) نحو (قوله:

ألا صطبار لسلمى أم لها جلد) **إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي**[(٢)].

وسيأتي الكلام على هذا البيت في أقسام ألا (ذكره) أي: هذا الحكم الثالث (**بعضهم**) ولم يرتضه المصنف، بل قال: (**وهو منقوض بأم فإنها تشاركها**) أي تشارك الهمزة (**في ذلك**) الحكم وهو الدخول على الإثبات تارة وعلى النفي أخرى (**تقول: أقام زيد أم لم يقم**) بإدخال أم على النفي، وتقول: أقام زيد أم قعد بإدخالها على الإثبات، وفي هذا اعتراف من المصنف بأن أم من أدوات الاستفهام.

---

(١) هكذا العبارة في الأصل فليحرر.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨، وجواهر الأدب ص ٢٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، وخزانة الأدب ٤/ ٧٠.

الرابع: تمام التَّصدير، بدليلَيْن:

أحدهما: أنَّها لا تُذْكر بَعْد «أم» التي للإضراب كما يُذْكر غيرها، لا تقولُ: «أقامَ زيد أم أَقَعَد»، وتقول: «أمْ هل قعد».

والثاني: أنها إذا كانت في جملةٍ معطوفةٍ بالواو أو بالفاء أو بـ «ثمّ» قُدِّمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التَّصدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [يوسف: ١٠٩ وغيرها] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] وأخواتها تتأخَّر عن حروف العطف كما هو قياسُ جميعِ أجزاء الجملةِ المعطوفة، نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [التكوير: ٢٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥ وغيرها]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]. ....

الحكم (**الرابع: تمام التصدير بدليلين: أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب كما يذكر غيرها**) من بقية الأدوات الاستفهامية (**لا تقول: قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد**) وأنا لا [أ]تحقق صحة هذا الحكم، وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الإضرابية، فإن صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأختها بل الإضرابية، إذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه الزمخشري وغيره أنه قرئ بل أأدرك علمهم في الآخرة، وقرئ أيضاً بل أدرك بفتح اللام وتشديد الدال، وأصله: بل أدرك على الاستفهام.

(**والدليل الثاني أنها**) أي الهمزة (**إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التقدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟﴾** [الأعراف: ١٨٥]) ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [محمد: ١٠] ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] فساق الأمثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكر وكان الأصل أن يقال: وألم ينظروا، فألم يسيروا، وأثم إذا ما وقع؛ لأن أول الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على رسوخ تقدمها في التصدر؛ لأنها أصل أدوات الاستفهام (**وأخواتها**) أي: أخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام (**تتأخر**) والأولى يتأخرن كما في الأجذاع انكسرن فإنه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة، والأخوات كذلك فينبغي أن يقال: يتأخرن (**عن حرف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة**) من تأخرها عن العاطف، (**نحو ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾**، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١] ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨] **هذا**) الذي ذكرناه من أن الهمزة مقدمة على العاطف لفظاً

هذا مذهبُ سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أوَّلُهم الزَّمَخْشري، فزعموا أن الهمزةَ في تلك المواضِع في مَحلِّها الأصليّ، وأنَّ العطف على جملةٍ مُقَدَّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التَّقدير في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [يوسف: ١٠٩ وغيرها]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝﴾ [الصافات: ٥٨]: أَمَكَثُوا فلم يسيروا في الأرض، أَنُهمِلُكم فنَضْرِب عنكم الذكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مُخَلَّدُون فما نحن بميّتين، ويضعف قولهم ما فيه من التكلُّف، وأنّه غير مطَّرِد في جميع المواضع. ....

لغرض التنبيه على تمام التصدير، مؤخرة عنه حكماً هو (**مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري**) ولو قال: منهم لكان حسناً فقد نقل عمن سبق الزمخشري أنه قال بذلك، (**فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي**) ولا تقديم ولا تأخير (**وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في** ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [يوسف: ١٠٩] ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝﴾ أمكثوا فلم يسيروا) وهذا هو التقدير في الآية الأولى (**أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً**) وهذا هو التقدير في الآية الثانية.

(**أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم**) وهذا هو التقدير في الآية الثالثة.

(**أنحن مخلدون فما نحن بميتين**) وهذا هو التقدير في الآية الرابعة، والعطف في هذه وفي الآية الأولى والثانية تفسيري، وأما في الآية الثالثة فعلى الأصل، وقد ساق المصنف التقدير على طريق اللف والنشر المرتب، وكان ينبغي أن يقول التقدير: في كذا وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من مثل هذا بمقيس حتى يرتكبه، فإن قلت وكذا فعل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا، أفلم يسيروا، أثم إذا ما وقع فهلا أوردت ذلك عليه هناك، قلت: الفرق واضح، وذلك أن نحو: خبر مبتدأ محذوف تقديره هو، أي تقديم الهمزة على العاطف نحو كذا، نحو كذا، فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل، نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياساً، وغايته أنه حذف هناك مضاف من بعض الأمثلة لدلالة ما تقدم عليه، أي نحو: أفلم يسيروا أثم إذا ما وقع.

(**ويضعف قولهم**) شيئان:

أحدهما: (**ما فيه من التكليف.**

و) الثاني (**أنه غير مطرد**) في جميع المواضع.

أما الأول فلدَعْوَى حَذْف الجملة، فإن قُوبِلَ بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهل منه؛ لأن المُتَجَوَّزَ فيه على قولهم أقلُّ لفظاً، مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي في أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] ....

(أما الأول) وهو التكلف (فلدعوى حذف الجملة) وفيه نظر لأن هذه الجملة معطوف عليها، وحذف المعطوف عليه لقرينة جائز جملة كان أو غير جملة، ولا تكلف فيه وقد يجاب بأن التكلف إنما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه، وذلك لأن مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثيراً، ولم يصرح في شيء من صوره بهذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف.

قال ابن مالك: المدعي لحذف شيء يصح المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف، وما نحن بصدده يخالف ذلك فمن ثم جاء التكلف، (فإن قوبل) هذا الوجه (بتقديم بعض المعطوف) الذي ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف، ولكنها قدمت على العاطف، ولا شك أن هذا التقديم على خلاف الأصل، كما أن الحذف كذلك (فقد يقال: إنه) أي: تقديم الهمزة (أسهل) من حذف الجملة (لأن المتجوز فيه على قولهم) أي: قول الجمهور (أقل لفظاً) من المتجوز فيه على قول الحاذفين، لأن هذا مفرد وذاك جملة، وقد يعارض بأن هذا المفرد حرف والتجوز في الحروف قليل (مع أن في هذا التجوز) بتقديم الهمزة على مركزها الأصلي (تنبيهاً على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدير) والترجيح بهذا الوجه غير قوي فتأمله.

(وأما الثاني) وهو عدم الاطراد (فلأنه غير ممكن في نحو) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] ولذا قال ابن قاسم في «الجنى الداني»: وفيه نظر أما أولاً فلا نسلم عدم الإمكان فيه إذ يجوز أن يجعل من مبتدأ خبره محذوف وهو لم يوحدوه، وتجعل هذه الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام، والتقدير: أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه، والهمزة للإنكار التوبيخي.

وأما ثانياً فلأنه على تقدير عدم إمكانه فقد يقال: بأن ما تقوله الجماعة غير ممكن أيضاً في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠] إذ لا مجال لعطفه على ما تقدم عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩] فيتعين المصير إلى جعل الهمزة داخلة على معطوف عليه محذوف، تقديره: أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا عهداً نبذه، أي نقضه ورفضه، وإنما قال فريق منهم لأن منهم من لم

وقد جَزَم الزمخشريُّ في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]: أنه عطْفٌ على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥] وقوله في: ﴿أَئِنَّا لَمَبعُوثُونَ أَوَ آباؤنا﴾ [الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨] فيمن قرأ بفتحِ الواو: إن ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ عطف على الضمير في ﴿مَبْعُوثُونَ﴾، وأنه اكْتَفى بالفَصْل بينهما بهمزة الاستفهام، ....

ينقض، وفي «حاشية الكشاف» في تفسير سورة «الأعراف» ما نصه: وقال بعض المحققين: إن الواو والفاء وثم إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر، إذ لو كان كذلك كان وقوعها في أول الكلام قبل أن يتقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم يجد ذلك مستعملاً بل لا بد من أن يكون مبنياً على كلام متقدم، إلى هنا كلامه.

(**وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة**) سيبويه والجمهور (**منها: قوله في:** ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧] **أنه عطف على** ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥]) بفتح الهمزة من أنه على جعل القول بمعنى الاعتقاد، أو بمعنى الجزم وحذف الجار، ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لأن ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذه العبارة، حتى يحكى، وإنما قال ما نصه: والفاء والواو في أفأمن وأوأمن حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار، فإن قلت: ما المعطوف عليه ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟

قلت: المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة، وقوله ولو أن أهل القرى إلى يكسبون وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى، إلى هنا كلامه.

(و) منها (**قوله في** ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ [الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨] **فيمن قرأ بفتح الواو إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون، وأنه اكتفى بينهما بالفصل بهمزة الاستفهام**) والهمزة من أو آباؤنا وأنه اكتفى مفتوحة على ما مر، ولا سبيل إلى الكسر على الحكاية اللفظية، فإن ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذا النص، وأقر المصنف هذا الكلام ولم يتعقبه على ما فيه من المناقشة؛ وذلك لأن قضية قوله إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون أن يكون من عطف المفردات، والهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد، ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملاً فيما بعدها بواسطة العاطف، وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل تعليق، فيتعين حينئذٍ أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون، لدلالة ما قبله عليه والعطف إذ ذاك من عطف الجمل، وقد يجاب عنه بما سيذكره قريباً عن الطيبي إن شاء الله تعالى.

وجَوَّز الوَجْهينِ في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسَّطتِ الهمزة بينهما، ويجوز أن يُعْطَف على محذوف تقديره: أَيَتَولَّوْنَ فَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُون.

فصل

قد تَخْرج عن الاستفهام الحقيقيّ، فترِدُ لثمانيةِ معَانٍ

أحدها: **التَّسْوية**، وربَّما تُوهِّم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمةِ «سَواء»

(**وجوّز الوجهين في موضع فقال: في: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣] دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف أي: أيتولون فغير دين الله يبغون**) وما حكاه عنه في الوجه الأوّل مشكل، وإنما جاء الإشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه، وتقرير الإشكال: أن دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين، فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب وللتراخي، ونص ما في «الكشاف»: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسطت الهمزة بينهما، هذا كلامه ولا إشكال فيه، قلت: في دعوى المصنف أن الزمخشري في بعض المواضع جزم بما تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر؛ وذلك لأن ظاهر كلامه في مواضع من «الكشاف» أن الهمزة داخلة على العاطف المذكور من غير أن يكون هناك تقديم وتأخير، وهذا مكشوف من قوله في ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى السببية، والهمزة لإنكار أن يجعلوا خلوّ الرسل قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل مع علمهم أن خلو الرسل قبله، وبقاء دينهم متمسكاً به يجب أن يجعل سبباً للتمسك بدين محمد عليه الصلاة والسلام، وقد صرح الطيبي بأن الهمزة في مثل ذلك مقحمة مزيدة للإنكار أو غيره مما يصح اعتباره بحسب المقامات، وبهذا يتأتى الجواب عن الإشكال الذي أسلفناه قريباً فيقال: إذا كانت الهمزة مقحمة مزيدة فلا نسلم أنها مانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها فتأمله.

(**فصل: قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان**) أي: لأحد ثمانية معان، واستعمالها حينئذٍ في واحد من تلك المعاني الثمانية استعمال في غير ما وضعت له، فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين: وتحقيق هذا المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله، وقد حاول بعضٌ تحقيق ذلك في بعض المواضع بما لا يخلو من كلفة كما ستراه.

(**أحدها التسوية وربما توهم**) بالبناء للمفعول (**أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء**

بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تَقَعُ بعدها تقع بعد «ما أُبالي»، و «ما أدري»، و «ليت شعري»، ونحوهنَّ، والضابطُ: أنّها الهمزةُ الدّاخلةُ على جملةٍ يصحُ حلول المصدر محلَّها، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ونحو: «ما أُبالي أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ». ألا تَرى أنّه يصحُّ: سواءٌ عليهم الاستغفارُ وعَدَمُه، ....

بخصوصيتها) بضم الخاء المعجمة وبفتحها أيضاً وتشديد الباء، والحامل على هذا التوهم تخيل أن التسوية مأخوذة من كلمة سواء **(وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي)** نحو ما أبالي أقمت أم قعدت، فالذي يظهر لي أن الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري: وقولهم: لا أباليه أي لا أكترث به انتهى. فهو فعل معد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي؛ لأن معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراءً به فجاء التعليق من هذه الجهة، **(وما أدري)** وتسليم المصنف لصحة وقوع همزة التسوية بعدما أدري معارض لرده على ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم، وذلك أن ابن الشجري ادعى أن الهمزة للتسوية في قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء[(1)]

فرده المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة لمنافاته لفعل الدراية، وستقف عليه إن شاء الله تعالى.

(وليت شعري) نحو: ليت شعري أسافر زيد أم أقام، **(ونحوهن)** نحو لا أفكر أقمت أم قعدت، والظاهر أن الهمزة الواقعة بعد ما أدري وليت شعري ونحوهما للاستفهام لا للتسوية كما ستراه إن شاء الله تعالى، وقد قال الرضي: وأما همزة التسوية وأم التي للتسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم ما أبالي، وتصرفان نحو قولك: سواء علي قمت أم قعدت، ولا أبالي أقام أم قعد، فقصرهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما **(والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها)** وظاهر هذا يقتضي أن المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة، وليس كذلك بل هو قائم مقامهما جميعاً **(نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾** [المنافقون: ٦] **ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت، الا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه)** فسواء خبر مقدم، والجملتان في تقدير مفردين متعاطفين بالواو، وأوّلهما مبتدأ والثاني معطوف عليه، وادّعى الرضي أن سواء خبر لمحذوف أي الأمر أن سواء والجملتان بيان لذينك الأمرين، وسيأتي في حرف السين كلام في ذلك.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى، انظر ديوانه ص ٧٣، والدرر ٢/ ٢٦١، وشرح شواهد المغني ص ١٣٠، وخزانة الأدب للحموي ١/ ٢٧٨.

وما أُبالي بقيامِك وعَدَمِه.

والثاني: الإنكار الإبطاليّ: وهذه تَقْتَضي أنَّ ما بعدها غير واقع، وأن مُدَّعيه كاذب، ونحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: ٤٠]، ....

(وما أبالي بقيامك وقعودك) وفي بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك، واستعمل المصنف أبالي متعدياً بالباء، وقد تقدم عن الجوهري ما يقتضي أنه متعد بنفسه وكذا في «القاموس» ولم يذكر تعديته بالباء فحرره، قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: وقولهم لا أبالي به قد استعملوه في هذه الكتب وغيرها وهو صحيح، وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا، وزعم أن الفقهاء يلحنون في هذا وأن الصواب لا أباليه، وأنه لم يسمع من العرب إلا هكذا، وغلط الزاعم بل أخبرنا بجهالته وقلة بضاعته، يقال: لا أبالي به وهو صحيح مسموع عن العرب، وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي الإمام، في أول كتابه «أدب الفقيه» بإسناده عن معاوية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ومن لم يبال به لم يفقهه)**[١] ورويناه هكذا في «حلية الأولياء» وثبت في «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يبالي بتأخير العشاء»[٢]، هكذا في «الصحيحين» بالياء، وثبت في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **(ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال من حلال أم من حرام)**[٣] ذكره في باب قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] في أول كتاب البيوع وثبت في «صحيح مسلم» و «أبي داود» في «كتاب الجنائز» منهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال: «اتقي الله واصبري، فقالت: وما تبالي بمصيبتي»[٤].

(الثاني) من المعاني الثمانية **(الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب، نحو** ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: ٤٠]) وأورد السبكي في

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن معاوية بن أبي سفيان، وعزاه لأبي يعلى ١/ ١٨٣، وأبو نعيم في الحلية ٥/ ٢١٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال (٥٤١)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التكبير في الصبح... (٦٤٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب قوله الله تعالى **﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا﴾** (٢٠٨٣).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى (٩٢٦)، وأبو داود، كتاب الجنائز، باب الصبر عند الصدمة (٣١٢٤).

﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الصافات: ١٤٩]، ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾ [الطور: ١٥]، ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات:

هذه الآية سؤالاً فقال: المنكر ما يلي الهمزة على ما تقرر، والذي يليها الإصفاء بالبنين، وليس هو المنكر إنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً، وأجاب بأنه إما أن يقال: إن لفظ الإصفاء يشعر بزعم أن البنات لغيرهم، وإما أن يقال: المراد مجموع الجملتين، فينحل منهما كلام واحد، والتقدير: أجمع بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للمعية، لأن زعمهم لمجموع الجملتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما وإن كانت فاحشة، ونحو ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ [الصافات: ١٤٩] والظاهر أن هذه الجملة المقترنة بالهمزة في محل مفعول مقيد بالجار على ما قرروه والفعل معلق؛ لأن الاستفتاء طريق إلى العلم، كالسؤال فجاز تعليقه كما علق فعل السؤال، نحو: ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [القلم: ٤٠] فإن قلت جيء في الآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء: ٤٠] بالجملة الفعلية وقدم الكلام في أمر البنين على الإناث، وجيء في الآية الثانية بالجملة الاسمية، وقدم الكلام في شأن البنات على البنين فما الحكمة؟

قلت: يمكن أن يقال لما خوطب في الآية الأولى الكفار قدم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الإيثار بالذكور والاختصاص بهم، وجيء بالماضوية إشارة إلى أن ما يدعونه من ذلك أمر قد تحقق ودخل في الوجود، ولما خوطب النبي صلى الله عليه وسلم في الآية الثانية بالأمر في استفتائهم فيما يدعونه في هذه القضية الشنعاء قدم في الاستفتاء أبشع الأمرين، وأشنعهما، وهو دعواهم اختصاص الإله الحق بالبنات جل وتعالى، وأورد السؤال بالاسمية لتأكيد الشناعة وتقريرها حيث ادعوا في هذا الأمر الباطل أنه ثابت مستقر والله تعالى أعلم.

ونحو: ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾ [الطور: ١٥] وهذا من قبيل ما زعموه صريحاً وكذبوا نفيه ونحو ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩] وهذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة، بل ألزموا به إلزاماً وذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة إناثاً جزم من شاهد خلقهم كانوا كمن زعم أنه قد شهد خلقهم.

ونحو ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢] وفي هذا الكلام مبالغات.

منها الاستفهام الإنكاري، ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولاً بالمحبة، ومنها إسناد الفعل إلى أحدكم إشعاراً بأن أحداً من الأحدين لا يحب ذلك، ومنها أنه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان حتى جعل الإنسان أخاً، ومنها أنه لم يقتصر على لحم الأخ

١٢]، ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥]، ومن جهةِ إفادة هذه الهمزةِ نَفْيَ ما بعدَها لزم ثبوتُه إن كان منفيًا، لأن النَّفْيَ إثبات، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، أي الله كافٍ عبدَه؛ ولهذا عطف مَدْخولُ الواو من ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [الشرح: ٢] على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١] لما كان معناهُ شَرَحْنا؛ ومثله: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ﴿وَوَضَعْنَا﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى: ٦ ـ ٧]، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾ [الفيل: ٢ ـ ٣]، ولهذا أيضاً كانَ قولُ جريرٍ في عبد الملك [من الوافر]:

حتى جعله ميتاً كذا في «المدارك» وقال ابن الحاجب في الأمالي: إنه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتاً، وأتى به على صيغة الإنكار تنبيهاً على أنه مما لا يفعلونه، ثم كان ذلك التشبيه سبباً لذكر تحقق الكراهة، فقال بعد ذلك فكرهتموه، فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهي عنه وثبوتها مسبباً عن هذا التشبيه الذي قصد به تأكيد كراهة ما نهي عنه، إذ به يتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يأتونه ويكرهونه.

ونحو ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥] أي لم نعي ولم نعجز عن الخلق الأول فكيف نعجز عن الثاني، يقال: عني بالأمر إذا لم يهتد لوجه عمله.

(ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً لأن نفي النفي إثبات) ضرورة أنه لا واسطة بين النفي والإثبات، فإذا انتفى أحدهما لزم تحقق الآخر وثبوته.

(ومنه ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]) فأفادت الهمزة المذكورة نفي عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة إثبات كفايته إياه **(أي: الله كاف عبده، ولهذا عطف)** مدخول الواو من **(ووضعنا على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾** [الإنشراح: ١] **لما كان معناه شرحنا)** فيه نظر من جهة أنه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح كونه في معنى شرحنا، أو ذلك يقتضي أن النفي لو لم يكن مؤولاً بالإثبات لم يصح العطف، وليس كذلك إذ لا نزاع في صحة العطف في نحو لم يجيء زيد وأكرمته، ويمكن أن يجاب عنه بأن معناه ولهذا أي لكونه خبراً باعتبار أنه للإنكار الإبطالي جاز عطف وضعنا عليه من حيث كونه خبراً، لا من حيث كونه مثبتاً بحسب المعنى، **(ومثله ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾** [الضحى: ٦ ـ ٧] **﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾** [الفيل: ٢ ـ ٣]) والكلام في هذا كالأول سؤالاً وجواباً **(ولهذا كان قول جرير في عبد الملك)** ابن مروان:

١١ ـ أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

مَدْحاً، بل قيل: إنه أَمْدَحُ بيتٍ قالَتْهُ العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقيّ لم يكن مَدْحاً البتَّة.

والثَّالث: الإنكار، التوبيخيّ، فيقتضي أنَّ ما بَعْدَها واقعٌ، وأن فاعِلَهُ مَلُومٌ، نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الصافات: ٨٦]، ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]، ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا﴾ [النساء: ٢٠]، وقول العجّاج [من الرجز]:

(ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح)(١)

المطايا: جمع مطية وهي الدابة تمطو في سيرها أي تسرع، وأندى: أسخى، والراح: الأكف الواحد راحة ونسب السخاء إلى بطونها؛ لأن العطاء كثيراً ما يكون بها، **(مدحاً بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب)** على ما نقله ابن الشجري في أماليه ولولا صراحته في المدح وعلوه في بابه لما ارتاح له الممدوح، حتى قال: من أراد أن يمدحنا فليمدحنا بمثل هذا، وأعطى جريراً على ذلك مائة من الإبل **(ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة)** وهي بمعنى القول المقطوع، قال الرضي: وكأن اللام فيها في الأصل للعهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها، فالتقدير هنا أجزم بهذا الأمر وهو أنه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة، والمعنى أنه ليس فيها تردد بحيث أجزم ثم يبدو لي ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتين أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر، فالبتة بمعنى القطعة، ونصبها نصب المصادر.

(والثالث الإنكار التوبيخي فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم) نحو ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] ونحو ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] ونحو ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦] إفكاً مفعول لأجله والتقدير: أتريدون آلهة دون الله إفكاً، وإنما قدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأنه؛ لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم، ويجوز أن يكون إفكاً مفعولاً به أي أتريدون إفكاً ثم فسر بقوله: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ على أنها إفك في نفسها أو حالاً أي أتريدون آلهة من دون الله آفكين، ونحو ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا﴾ [النساء: ٢٠] وإثماً مبيناً والبهتان: أن تستقبل الإنسان بأمر قبيح تقذفه [به] وهو بريء منه؛ لأنه يبهت عند ذلك، أي يتحير، وانتصب بهتاناً على الحال أي باهتين وآثمين (و) نحو: **(قول العجاج)** بجر قول

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٨٥، والجنى الداني ص ٣٢، والأغاني ٨/٩، وخزانة الأدب للحموي ٢/٣١٣.

١٢ ـ أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ

أي أَتَطْرَبُ وأنتَ شيخٌ كبير؟

والرابع: **التقرير**، ومعناه حَمْلُكَ المخاطَبَ على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوتُهُ أو نَفْيُه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به، ....

عطفٌ على المضاف إليه المتقدم، وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع، ولكن على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما قدرناه.

(أطرباً وأنت قنسري والدهر بالإنسان دواري[١]

أي: أتطرب وأنت شيخ كبير) فطرباً مصدر مؤكد لفعل محذوف أي: أتطرب أو مفعول به لمحذوف، أي: أتأتي والجملة بعده حالية، وقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة إما مفتوحة وإما مكسورة، والسين ساكنة معهما، ويحتمل أن يكون بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة، والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ، ودوار صيغة مبالغة في اسم الفاعل من دار يدور، وزيدت ياء النسب للمبالغة أيضاً كقولهم في الخارج: خارجي والأحمر أحمري وفي الأعجم أعجمي.

(والرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف) وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه في أول هذا الشرح **(بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه)** ليقر بما يعرفه من ذلك **(ويجب أن يليها الشيء الذي تقرّره به)** هكذا قاله غير واحد من علماء البيان، وذكر المصنف هنا وفي الكلام على أم أن ذلك يجب في الاستفهام أيضاً وقد ذكره ابن الحاجب وغيره، قلت: وفي كتاب سيبويه ما نصه:

هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو وأزيد لقيت أم بشراً ثم قال: واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأل عن النفي وإنما تسأل عن أحد الاسمين في هذا الحال فبدأت بالاسم؛ لأنك بصدد أن تبين أي الاسمين عنده وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأوّل، فصار النفي لا يسأل عنه بينهما ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً لكان جائزاً حسناً، هذا كلامه، وحسبك به شاهداً على خلاف ما ذهبوا إليه من وجوب إيلاء المستفهم عنه للهمزة ويأتي مثله في التقرير، وقد اطلع الرضي على نص سيبويه في المسألة فأورد الحكم فيها على مقتضاه، قلت: والعجب من الشيخ بهاء الدين

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو للعجاج، انظر البيان والبيتن ١/١٩٩.

تقول في التقرير بالفعل: «أَضَرَبْتَ زيداً؟» وبالفاعل: «أأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْداً»، وبالمفعول: «أزيداً ضَرَبْتَ»، كما يجب ذلك في المستفهم عنه، وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٢] محتملٌ لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به؛ ....

النحاس فإنه ساق في تعليقه على المقرب قول ابن عصفور: والأحسن فيها توسط الذي لا يسأل عنه، ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره فقال: ولهذا الأمر جعله ابن الحاجب شرطاً، ونص فيه على أنه يجب أن يلي أحد المتعادلين الهمزة والآخر أم، فيجب عنده أن يقول: أزيد عندك أم عمرو بتأخير عندك عن زيد، ولا يجوز تقديمه عنده أصلاً، والمصنف ـ يعني ابن عصفور ـ ذكر جواز تقديمه فتحصلنا من هذين الكلامين على تردد في أنه شرط أولا، انتهى. فغفل رحمه الله عن نص سيبويه على المسألة بعينها مع أن هذا الرجل ممن اشتهر بمعرفة الكتاب فطار ذكره بذلك **(فتقول في التقرير بالفعل أضربت زيداً)** بإيلاء الفعل المقرر به الهمزة **(و)** في التقرير **(بالفاعل أأنت ضربت زيداً)** بإيلاء فاعل الضرب الهمزة، وهذا وإن لم يكن فاعلاً صناعياً فهو فاعل معنوي **(و)** في التقرير **(بالمفعول أزيداً ضربت)** بإيلاء المفعول المقرر به الهمزة **(كما يجب ذلك في المستفهم عنه)** فتقول أعندك زيد أم في السوق وأزيد في الدار أم عمرو **(وقوله تعالى:** ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا﴾ [الأنبياء: ٦٢]**)** **(محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا)** أي: الكفار **(لم يعلموا أنه)** أي أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو **(الفاعل)** لكسر الأصنام، قال صاحب «التلخيص» في إيضاحه: إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الأصنام، واعترض بوجوه:

أما أولاً فلأن الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق، ولو كانوا كفاراً ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم.

وأما ثانياً فلقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا، فإن بل في الغالب إذا وقعت الجملة بعدها كانت إضراباً عما قبلها على وجه الإبطال له، ولو كانت الهمزة للاستفهام المحض لما قصد إبطاله، بل كأنهم قالوا له: أأنت فعلت فقال: لم أفعل بل فعله كبيرهم.

وأما ثالثاً فبالقرائن السابقة مثل لأكيدن أصنامكم، وقولهم: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] **(ولإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا)** أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر أصنامهم، وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة، وقد روي أنهم خرجوا وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد، فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه **(ولا يكون)** الاستفهام المفاد بالهمزة **(استفهاماً عن الفعل)** وهو كسر الأصنام هل وقع أوْلا **(ولا تقريراً به)** بحيث يكون مرادهم حمل

لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعِلِ بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣].

فإن قلت: ما وَجْهُ حَمْل الزمخشريّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦] على التقرير؟

قلت: قد أعتذرُ عنه بأنَّ مرادَهُ التقرير بما بعد النفي، لا التَّقرير بالنفي، ....

إبراهيم صلى الله عليه وسلم على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان **(لأن الهمزة لم تدخل عليه)** أي: على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة أنها لو كانت كذلك لوجب إيلاء الفعل لها ولم يول. **(ولأنه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: بل فعله كبيرهم هذا)** يعني: أنه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أولم يقع فلما قال: فعله كبيرهم هذا دل على أن المراد التقرير بالفاعل، وعن الكسائي أنه يقف على فعله، والفاعل محذوف وهو يجوزه أي: فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه السياق، وكأنه ارتكبه فراراً مما يلزم من إخبار الصادق بخلاف الواقع، إذ الكبير لم يفعل الكسر قطعاً، وجوابه كما قال الزمخشري: أنه نسب الفعل إلى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه وإثباته لها على وجه تقريعي تبكيتاً لهم وإلزاماً للحجة عليهم، لأنهم إذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وأنه لا يصلح إلهاً وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتاباً بخط رشيق أنيق: أأنت كتبت هذا؟ فتقول: بل كتبته أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك، مع الاستهزاء به لا نفيه عنك وإثباته للأمي، لأن إثباته للعاجز منكما والأمر دائر بينكما استهزاء به، وإثباته للقادر، ويمكن أن يقال: غاظته تلك الأصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل إليه؛ لأن الفعل كما يسند إلى مباشره يسند إلى الحامل عليه، ويجوز أن يكون حكاية لما يعود إلى تجويزه مذهبهم كأنه قال لهم: مما تنكرون أن يفعله كبيرهم فإن من حق من يعبد ويدعى إلهاً أن يقدر على هذا **(فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [البقرة: ١٠٦] على التقرير قلت: قد اعتذر) بالبناء للمفعول **(عنه)** أي: عن الزمخشري **(بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي)** وقد أجاز قوم أن تكون الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] للإنكار الإبطالي كما تقدم وأن تكون للتقرير أي: لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي، وهو الله كاف عبده لا بالنفي وهو ليس الله، وكذا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝﴾ [الشرح: ١] ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ [الضحى: ٦] وما أشبه ذلك فقد يقال: إن الهمزة فيه للإنكار وقد يقال: إنها للتقرير وكلاهما حسن، فعلم أن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرفه المخاطب من

والأولى أن تُحمَل الآية على الإنكار التوبيخيّ أو الإبطاليّ، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس: **التَّهَكُّم**، نحو: ﴿أَصَلَواتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يعبد آباؤنا﴾ [هود: ٨٧].

والسادس: **الأمر**، نحو ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: أَسْلِمُوا.

والسابع: **التعجُّيب**، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

ذلك الحكم وعليه قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] فإن الهمزة فيه للتقرير أي: بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بأنه قال ذلك، وقد مر تجويز جعلها للاستفهام الحقيقي على ذلك الوجه، وأنت خبير بأن هذا كله مبني على أنه لا يجب إيلاء المقرر به للهمزة، وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافاً وقضية هذا أنه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن الزمخشري، لكنه قد وافق على صحته في الجملة بدليل قوله: **(والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي، أو الإبطالي أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ)** وجهُ ذلك أن المنكر للنسخ قد يكون معانداً، وقد يكون غير معاند.

فإن كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حمل الاستفهام على الإنكار التوبيخي، فإن عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه.

وإن كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكابرة حمل الاستفهام على الإنكار الإبطالي، ضرورة أن علمه واقع بحسب الادعاء، ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله: إن الله تعالى ليس كذلك.

(والخامس: التهكم) أي الاستهزاء **(نحو** ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧]) وذلك أن شعيباً عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: أصلواتك تأمرك الهزأة والسخرية، لا حقيقة الاستفهام تأمل.

(والسادس: الأمر نحو) ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٢٠] ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ أي: أسلموا لظهور أنه ليس المراد أمره بأن يستفهم حقيقة هل أسلموا أوْلا، وإنما المراد أمره إياهم بالإسلام.

(والسابع: التعجيب) على زنة التكريم، وفي بعض النسخ التعجب على زنة التكرم **(نحو** ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]) وقد يقال: التعجب من رؤية كيفية مد الظل، لا من عدم الرؤية، وسيأتي جوابه قريباً.

والثامن: الاسْتِبْطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الحديد: ١٦].

وذكر بعضُهم معانيَ أُخَرَ لا صحَّة لها.

(الثامن: الاستبطاء نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]) وقد يقال: الاستبطاء لحضور خشوعهم لا لعدمه، يقال: أنى يأنى أنياه إذا حضر، ويجاب بأن الاستبطاء وإن كان متعلقاً بالحضور لكنه عدل عن الاستفهام عن الإثبات إلى الاستفهام عن النفي، إشعاراً بأن الراجح من الطرفين هو عدم الحضور، فعلق به الاستفهام وفيه من المبالغة ما لا يخفى، وقد ظهر الجواب عما تقدم في التعجيب.

هذا وقد حاول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التجوز في بعض الأمور المتقدمة، فقال: في استعمال الهمزة للإنكار إنكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة، وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن إليه، المستدعي للجهل به المفضي إلى الاستفهام عنه، أو تقول: الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن إليه، المناسب لكراهته والنفرة عنه، وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعاً، وقس على هذا حال الإنكار بمعنى التكذيب، وقال في استعمال الهمزة للتقرير: الاستفهام عن المعلوم للمخاطب يستلزم حمله على الإقرار بما هو معلوم منه، وقال في استعمالها للتهكم: الاستفهام عن كون صلواته آمرة لذلك يناسب ادعاء أن المخاطب معتقد له، وادعاء اعتقاده إياه يناسب الاستهزاء والتهكم، وبالجملة استعلام هذه الحال منه يناسب التهكم به والتحقير والتهويل والاستبعاد، ومناسبة هذه الأمور للاستفهام واضحة، فإن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به، المناسب لحقارته من وجه لأن الحقير لا يلتفت إليه، فلا يعلم ولتهويله من وجه آخر، لأن الأمر الهائل لعظمته وفخامته ينافي أن يحاط به علماً، ولاستبعاد وقوعه أيضاً لأن ما هو قريب الوقوع فالأولى أن يكون معلوماً، وقال في استعمال الاستفهام للتعجب الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب للتعجب؛ لأنه كيفية نفسانية تابعة لإدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب، وقال في استعماله للاستبطاء: الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به، والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء؛ لأن الأنسب بما هو قريب أن يكون معلوماً إما بنفسه أو بأماراته، والأنسب بما هو بعيد أن يكون مجهولاً واستبعاده يستلزم استبطاءه، وقس على ذلك نظائره، هذا كلامه فتأمله.

(وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها) والظاهر أن المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء أن الاستفهام غير الحقيقي، الذي تستعمل له الهمزة منحصر في تلك الأمور الثمانية خاصة، من غير زيادة عليها، وهذا غير مسلم، فأي مانع يمنع من أن كلمة الاستفهام عند امتناع حملها على

تنبيه ـ قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون «وَأَى» بمعنى «وَعَد»، ومضارعه يَئِي بحذفِ الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: «وَفَى يَفِي»، و «وَقَى يَقِي»، والأمر منه «إِهْ»، بحذف اللام للأمر، وبالهاء للسّكت في الوقف، وعلى ذلك يتخرّج اللّغْزُ المشهورُ، وهو قوله [من الخفيف]:

١٣ ـ إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحةُ الحَسْنَاءَ، وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٌ وَفَاءَ

حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام خارجاً عن تلك المعاني الثمانية؟

ألا ترى أنك إذا قلت لمن يسيء إليك ـ وهو يعلم أنك أدبت فلاناً على إساءته إليك، وأن ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضاً ـ ألم أودب فلاناً على إساءته إليّ؛ فإن المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام، فحينئذٍ يتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد، وعلى ذلك فقس.

(**تنبيه: قد تقع الهمزة فعلاً، وذلك أنهم يقولون وأى بمعنى وعد، ومضارعه يئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول وقى يقي**) بالقاف أي: صان يصون، ويجوز أن يضبط بالفاء من الوفاء ضد الغدر (**ونى يني**) بالنون أي: فتر يفتر (**والأمر منه إه بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف**) وأما في الوصل فتحذف لفظاً لا خطاً، فإن وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس تخفيف الهمزة قلت: قل بالخير يا زيد أي: عد بالخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل، وفي تاء قالت، وتقول على هذا: يا زيد قلي يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلاً بفعل الأمر المحذوف، ومن هذا يفهم ما نظمته في هذه البلاد في سنة إحدى وعشرين حيث قلت:

تقول يا أسماء قو لي ثم يا زيد قلي

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل (**وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور**) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وضمها وإسكانها، وهو ما يعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر فيه إلا بفضل تأمل ومزيد نظر (**وهو قوله:**

إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء[(١)]

---

(١) البيت من الخفيف وهو ليوسف بن أحمد الصعلي في إنباه الرواة ٤/ ٧٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠١.

فإنه يقال: كيف رُفِعَ اسم «إنَّ» وصفتُهُ الأولى؟ والجواب: أن الهمزة فعل أمر، والنون للتَّوكيد، والأصل: «إينَّ» بهمزةٍ مكسورةٍ، وياءٍ ساكنة للمخاطبة، ونون مشدَّدة للتوكيد، ثم حُذِفت الياء لالتقائها سَاكنة مع النُّون المُدْغمة كما في قوله [من البسيط]:

١٤ ـ لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ إذَا تَذَكَّرْتِ يَوماً بَعْضَ أَخْلاَقِي

و «هندُ»: منادى مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، و «المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ كقوله [من الرجز]:

١٥ ـ يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ

(فإنه يقال كيف رفع اسم إن وصفته الأولى).

مع أن القياس نصبهما وهذا وجه التعمية.

(والجواب: أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد) وليس الأمر كما توهمه الناظر، أن مجموعهما حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر.

(والأصل إِيْنَّ بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشددة للتوكيد، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله:

لتقرعن عليّ السن من ندم إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي)[1]

قرع السن ضغطها، والندم التأسف على فوات أمر، أو الوقوع فيه والتذكر التفعل من الذكر القلبي، والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كائنة ما كانت، والأخلاق جمع خلق بخاء معجمة مضمومة ولام ساكنة، أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع.

(وهند: منادى) حذف حرف ندائه أي: يا هند.

(مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]) أي: يا يوسف، وإنما قدرت يا دون غيرها من أحرف النداء، لأنها أعم تلك الحروف وأكثرها دوراً في كلامهم، والحذف نوع من التصرف فينبغي أن يكون موقعه ما كثر دون غيره.

(والمليحة نعت لها على اللفظ كقوله:

يا حكم الوارث عن عبد الملك)[2]

بضم حكم لكونه منادى معرفة، والوارث مرفوع على أنه صفة له على اللفظ والجماعة

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لتأبط شراً، انظر ديوانه ٣٠، والأغاني ٢١/ ١٤٤.

(٢) صدر بيت في الزجر، عجزه ميراث أحساب وجود منسفك، وهو لرؤبة بن العجاج، انظر: ديوانه ١٩.

و «الحسناء»: إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

١٦ ـ يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَىٰ قُرَيْشٍ وتَفْرُجُ عَنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادا

معترفون بأن هذه الضمة إعرابية، وأن الإتيان بها على خلاف القياس، إذ المبني إنما يتبع باعتبار محله في الإعراب لا باعتبار لفظه في البناء، ألا ترى أنك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم اعتباراً لمحل هؤلاء من الإعراب، ولا تكسر الميم اعتباراً بالكسرة البنائية التي في لفظه آخراً واعتذر بعضهم عن ذلك بأن ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء، وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث إنها عارضة، كما أن الرفع عارض، وصارت أداة النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز لأجل هذا المعنى الإتباع على اللفظ.

وفي «اللباب» أن الضم لاطراده هنا أشبه الرفع، واعترضه بعض الشارحين بأن الاطراد ليس سبباً لجري المعرب على لفظ المبني، فإن كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة، ومع ذلك لا توجب إجراء الصفة على لفظه.

وأجاب صاحب «العباب» بأن نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي، حتى يقال إن كسرته مطردة، إذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الإشارة كهؤلاء، أو ظرفاً كأمس يكون البناء فيه على الكسر، قلت: هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين، وليس بمطرد إذ لو أورد الشارح الأوّل فعال لسب المؤنث في باب النداء نحو يا فساق، ويا خباث فإنه مبني على الكسر قياساً مطرداً بلا نزاع لم يتأت للشارح الثاني هذا الجواب البتة، وبعد فالرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جداً على مقتضى قولهم: إن الحركة إعرابية، وتقرير الإشكال: أن كل حركة إعرابية إنما تحدث بعامل، وهنا لا يصح أن يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره، إذ عامل المنادى أدعو مثلاً، وهو يقتضي النصب لا الرفع، وقول القائل: حرف النداء كالعامل ترويج لا يلتفت إليه، وقولهم: شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الإعراب لا يغني في دفع السؤال شيئاً، ولم أقف إلى الآن على جواب لهذا الإشكال قلت: وإنما نشأ من التزامهم أن حركة التابع حركة إعراب، وإلا فلو قيل: بأنها حركة إتباع لا حركة إعراب ولا بناء لكان حسناً ولم يتجه هذا الإشكال أصلاً.

(والحسناء إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا[1]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير، انظر خزانة الأدب للبغدادي، الشاهد (٧٦٤).

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ، يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

وإما بتقدير: «أمدح»، وإمَّا نعت لمفعول به محذوف، أي: عِدِي يا هندُ الخلَّةَ الحسناءَ؛ وعلى الوجهين الأوَّلَيْنِ فيكون إنما أَمَرَهَا بإيقاعِ الوعد الوفيّ، من غير أن يُعيِّن لها الموعود؛ وقوله: «وَأَيَّ» مصدرٌ نوعيٌّ منصوب بفعل الأمر، والأصل: «وأياً» مثلَ «وَأْيِ مَنْ»؛ ومثلُه ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقوله: «أضمرتْ» بتاء التأنيث محمول على معنى «مَنْ» مثل «مَنْ» كانت أمّك»؟

* * *

فـمـا كـعـب بـن مـامـة وابـن سـعـدى بـأجـود مـنـك يـا عـمـر الـجـوادا)

الفضل الإحسان، وقريش القبيلة المشهورة، وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة إذا كشفها، والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف وإسكان الراء، هي الحزن والغم، وكعب بن مامة وابن سعدى من أجود العرب المشهورين.

(وإما بتقدير أمدح وإما نعت لمفعول به محذوف، أي: عدي يا هند الخلة الحسناء) وفي بعض النسخ: المرأة الحسناء وليست بشيء؛ لأنه ليس المقصود أمرها بأن تعد المرأة الحسناء؛ إذ لا يتعلق بذلك غرض للشاعر، وإنما غرضه أن تعد خلة حسنة وأمراً جميلاً من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك.

(و) إن بنيت **(على)** الوجهين **(الأولين)** وهما كونه نعتاً على الموضع وكونه بتقدير أمدح **(فيكون)** الشاعر **(إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي، من غير أن يعين لها الموعود)** بخلاف الوجه الثالث، وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون، ولو لم نقدر ذلك لزم زيادتها، وهو خلاف الأصل، وكثير من النحاة يأباه، فإن قلت: كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل، ضرورة أنه يصلح أن يجعل شرطاً، وكل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه، قلت: هو مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] فيتخرج على ما يتخرج عليه الآية، وستعرفه عند إفضاء النوبة إليه إن شاء الله تعالى.

(وقوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر، والأصل: وأياً مثل وأي من؛ ومثله ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، **وقوله: أضمرت بالتاء)** وفي بعض النسخ بالتأنيث **(محمول على معنى من)** لا على لفظها، إذا المراد منها هنا المرأة المخاطبة **(مثل من كانت أمك)** بنصب الأم على أنه خبر كان، واسمها ضمير مؤنث عائد على من، لأن المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان.

● (آ) بالمدّ ـ حرفٌ لنداءِ البعيد، وهو مسموعٌ، لم يذكره سيبويه، وذكره غيرُه.

● (أيا) حرف كذلك، وفي الصّحَاح أنّه حرفٌ لنداء القريب والبعيد، وليس كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

١٧ ـ أَيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا

(آ بالمد: حرف لنداء البعيد) ومناسبته لذلك تعرف مما أسلفناه في أوّل الكلام على الألف المفردة (لم يذكره سيبويه، وذكره غيره.

أياً حرف كذلك) أي: لنداء البعيد (وفي «الصحاح» أنه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال) الشاعر:

(أيا جبلي نعمان بالله خلّيا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها)(١)

فإن الصبا ريح إذا ما تنسمت على نفس مهموم تجلت همومها

نعمان بفتح النون الأولى وادٍ في طريق الطائف يخرج منه إلى عرفات قال:

تضوغ مسكاً بطن نعمان إذ مشت به زينب في نسوة عطرات(٢)

ويقال له: نعمان الآراك قال:

أما والراقصات بذات عرق ومن صلى بنعمان الآراك(٣)

وفي «الوسيط» للواحدي وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الأرغياني أنه ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩٤] أن ريح الصبا استأذنت ربها عز وجل أن تأتي يعقوب بريح يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص، فأذن لها فأتته بذلك فلهذا يستريح محزون بريح الصبا، وهي من المشرق إذا هبت على الأبدان نعمتها وهيجت الأشواق إلى الأوطان والأحباب، وأنشد ذينك البيتين الأولين، والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتنسمت أي هبت، وتجلت انكشفت وذهبت.

فإن قلت: على ماذا يعود الضمير من قوله نسيمها؟ قلت: يحتمل أن يعود على النسيم

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمجنون ليلى، انظر ديوانه ص ٩٦، والأغاني ٥/ ٢٤٣، وبلا نسبة في الحماسة الشجرية ٢/ ٥٨٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لعبد الله بن نمير في لسان العرب ٨/ ٢٢٩ (ضوع)، ولمحمد بن عبد الله بن النميري عن الأغاني ٦/ ٢٠٦.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي العميثل الأعرابي في تاج العروس (نعم)، والأغاني ١٧/ ١١٠، وديوان الحماسة ٢/ ١٤٥.

وقد تبدل همزتها هاء، كقوله [من الكامل]:

١٨ ـ فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيّاً وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ: هَيَا رَبَّا

● (أَجَلْ) بسكون اللام ـ حرفُ جوابٍ مثل «نَعَم»؛ فيكون تصديقاً للمخبِرِ، وإعلاماً للمستخبِرِ، ووَعْداً للطالب؛ فتقع بعد نحو: «قام زيد» ونحو: «أقام زيد؟»، ونحو: «اضْرِبْ زيداً». ....

الأول وهو المضاف إلى الصبا، ويختلف حينئذٍ المراد بهما، فيراد بالنسيم الأول ريح الصبا، والإضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف.

قال في «المحكم»: والنسيم نفس الريح إذا كان ضعيفاً، ويحتمل أن يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر.

أما إن جرى ذكرها فواضح، وأما إن لم يجر لها ذكر فلتنزلها منزلة المذكور المعلوم، لأنها حاضرة عنده لا تغيب عنه، ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم إن قصد المصنف بإنشاد هذا البيت الاستشهاد به على أن أياً ترد لنداء البعيد فقريب، وإن قصد به الرد على الجوهري وهو الذي يعطيه سياق كلامه فلا وجه له؛ لأن نداء البعيد في هذا البيت بأياً لا يدل على أنها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات.

(وقد تبدل همزتها هاء) فيقال هيا **(كقوله:**

وحديثها كالقطر يسمعها داعي سنين تتابعت جدبا
فأصاخ يرجو أن يكون حياً ويقول من فرح هيا ربا)[1]

المراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر، والجدب بجيم مفتوحة فدال مهملة ساكنة المحل خلاف الخصب، وأصاخ بالخاء المعجمة والصاد المهملة استمع، والحيا بالقصر المطر، ويجوز أن يكون مرفوعاً وكان تامة، أو منصوباً وكان ناقصة على أنه خبر والاسم ضمير يعود إلى القطر، والمعنى: أنه رجا أن يكون ما سمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم.

(أجل: بسكون اللام) وفتح الهمزة والجيم **(حرف جواب مثل نعم)** وإذا كان كذلك **(فتكون تصديقاً للمخبر)** سواء كان الخبر مثبتاً أو منفياً **(وإعلاماً للمستخبر)** أي المستفهم **(ووعداً للطالب)** سواء كان آمراً أو ناهياً **(فتقع بعد نحو قام زيد)** إذ هو خبر، وكذا بعد نحو ما قام زيد **(و)** تقع بعد **(نحو أقام زيد)** إذ هو كلام مستخبر **(و)** تقع أيضاً بعد **(نحو اضرب زيداً)** إذ هو

(١) الأبيات من البحر الكامل، وهي بلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٨٤، والبيان والتبيين ١/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ص ٦٣.

وقَيَّد المالِقِيُّ الخَبَرَ بالمثبت، والطلبَ بغير النَّهي، وقيل: لا تجيءُ بعد الاستفهام؛ وعن الأخفش هي بعدَ الخبر أحسنُ من نَعَمْ، ونَعَمْ بعد الاستفهام أَحْسَنُ منها، وقيل: تختصُّ بالخبر، وهو قول الزمخشريّ وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكونُ بعده.

● (إذَنْ) فيها مَسائِل:

الأولى: في نوعها، قال الجمهور: هي حرفٌ، وقيل: اسم، والأصل في «إذن أُكْرِمَكَ» إذَا جِئْتَنِي أُكْرِمُكَ، ثم حذفت الجملة، وعُوِّضَ التنوين عنها، وأُضمرت «أنْ»،

كلام طالب وكذا بعد نحو لا تضرب زيداً **(وقيد المالقي)** بفتح اللام منسوب إلى مالقة مدينة كبيرة بالأندلس، وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن خلكان: وهو غلط ذكر ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي **(الخبر بالمثبت)** فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد**(والطلب بغير النهي)** فلا تقع على رأيه بعد نحو لا تضرب زيداً **(وقيل لا تجيء بعد الاستفهام)** ومقتضاه أنه تجيء بعد الخبر والأمر والنهي، والذي نقله ابن قاسم[(١)] في «الجنى الداني» أنها لتصديق الخبر ماضياً كان أو غيره موجباً أو غيره، ولا تجيء جواباً للاستفهام وهذا أخص من الأوّل.

(وعن الأخفش) أنها تكون في الخبر والاستفهام لكن **(هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها)** فإذا قلت: أنت سوف تذهب قلت: أجل وكان أحسن من نعم، وإذا قال: أتذهب قلت نعم، وكان أحسن من أجل **(وقيل تختص بالخبر)** سواء كان الخبر مثبتاً أو منفياً ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما **(وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة)** منهم ابن الحاجب **(وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده)** أي بعد الخبر وتجيء أيضاً بعد غيره، لكن مغلوباً لا غالباً.

(إذن) بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون **(فيها مسائل:**

الأولى في نوعها قال الجمهور): هي **(حرف وقيل اسم)** والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن قاسم في «الجنى الداني»، **(والأصل)** عند هذا القائل باسميتها **(في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك)** برفع أكرم **(ثم حذفت الجملة)** التي أضيفت إذن إليها وهو جئتني **(وعوض التنوين عنها)** كما عوض عنها في نحو حينئذٍ ويومئذٍ **(وأضمرت أن)** فانتصبت الفعل الواقع صدراً للجملة الجوابية.

---

(١) العبارة في الأصل ابن أم قاسم، والصواب ما أثبتناه ابن قاسم كما في كشف الظنون (١/ ٦٠٧).

وعلى القول الأول؛ فالصَحيح أنها بسيطة، لا مُرَكّبة من «إذْ» وَ «أَنْ»، وعلى البَساطة فالصَّحيح أنّها الناصِبة، لا «أنْ» مضمرة بعدها.

المسألة الثانية: في معناه. قال سيبويه: معناها الجوابُ والجزاءُ، فقال الشّلوبين:

فإن قلت: إضمارها يوجب تأويلها مع صلتها بمفرد فيكون مبتدأ والخبر محذوف، فالجملة اسمية فتجب الفاء الرابطة كما لو قلت: إذا جئتي فإكرامك حاصل، ولا فاء هنا فيشكل، قلت: لهذا الكوفي أن يمنع كون ذلك مبتدأ ويجعله فاعلاً أي: إذا جئتني وقع إكرامك، فالجملة حينئذٍ فعلية ولا إشكال.

(و) إذا بنينا (**على**) القول (**الأول**) وهو القول بحرفيتها (**فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأنْ**) خلافاً للخليل في أحد أقواله (و) إذا بنينا (**على البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها**) خلافاً للخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي، واختار الرضي غير هذه الآراء كلها فقال: الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة، بعدما كان مختصاً بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ إذا الذي بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص: أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك أي إذ تزورني أكرمك أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة نحو كل وبعض، إلا أنهما معربان وإذ مبني، ثم قال بعد كلام طويل: فلما احتمل إذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في إذن نصب المضارع بأن المقدرة؛ لأنها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل إذن على ما هو الغالب فيه أعني كونه للجزاء؛ لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي علم للاستقبال، هذا كلامه.

وحاصله أن إذن هي إذ وتنوين العوض من الجملة المضاف إليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بأن مضمرة.

(**والمسألة الثانية في معناها قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء فقال**) أبو علي (**الشلوبين**) بفتح الشين المعجمة وضم اللام وفتحها أيضاً وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء

في كلِّ موضعٍ، وقال أبو علي الفارسيّ: «في الأكثر، وقد تتمحّضُ للجواب، بدليلِ أنّه يُقال لك: «أحبُّك»، فتقول: «إذن أظنّك صادقاً»؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة».

والباء وهو عجمي: (**في كل موضع**) أي هذا الأمر ثابت لها في كل موضع، فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء.

(**وقال**) أبو علي (**الفارسي في الأكثر**) لا في كل موضع (**وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال: لك أحبك**) من الحب أي: أنا متصف في الحال بمحبتي لك (**فتقول**) في جواب هذا الكلام: (**إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا**) ضرورة أن ظن الصدق واقع في الحال، ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل، قال المصنف في حاشية التسهيل: معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء مشكل؛ لأنهم إن أرادوا به ما يراد من تسمية جزاء الشرط جواباً ـ ويؤيده تسميتها جزاء مثله، وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر ـ أبطل ذلك استعمالها في نحو أظنك صادقاً بعد قول القائل: أنا أحبك، وهذا لا مجازاة فيه، وإن أريد ما أريد بقولنا في نعم وأخواتها إنها أحرف جواب، فيرد على هذا أنهم إذا عدوا أحرف الجواب لم يعدوها منها، وأنها لا يجوز أن يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب، قلت ليس المراد بالجواب شيئاً من المعنيين اللذين ردد بينهما، وإنما المراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر، سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره، ولا تقع في مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب، ويدل عليه كلام الزمخشري في مواضع من «الكشاف» قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [المؤمنون: ٣٤] إذاً واقع في جزاء الشرط وجواب الذين قاولوهم من قومهم أي: تخسرون عقولكم وتغبنون في آرائكم، وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فإن قلت: إذاً لا تدخل إلا على كلام هو جزاء وجواب، فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجواباً ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت: الشرط محذوف تقديره: ولو كان معه آلهة، وإنما حذف لدلالة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ عليه، وهو جواب لمن معه المحاجة من المشركين.

وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء [٢٠]: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٢٠﴾﴾ فإن قلت: إذاً جواب وجزاء معاً والكلام وقع جواباً لفرعون، فكيف وقع جزاء؟ قلت: قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى أنك جازيت نعمتي بما فعلت، فقال له موسى: نعم فعلتها مجازاة لك تسليماً لقوله؛ لأن نعمته كانت جديرة بأن تجازى بنحو ذلك الجزاء، فانظر هذا الكلام فإنه يؤخذ

والأَكْثرُ أن تكونَ جواباً لـ «إنْ» أو «لَوْ» ظاهرتَيْنِ أو مقدَّرتين؛ فالأول كقوله [من الطويل]:

١٩ ـ لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيلُهَا

منه أنه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسبباً عن شيء واقع بعد أداة الشرط المفيد للتعليق، بل المراد ما هو أعم من ذلك فتأمله.

وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الشعراء: ٤٢] ولما كان قوله: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣] في معنى جزاء الشرط لدلالته عليه، وكان قوله: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ معطوفاً عليه ومدخلاً في حكمه، دخلت إذاً عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء، إلى هنا كلامه.

وفي «المفصل»: وإذن جواب وجزاء يقول الرجل: أنا آتيك فتقول: إذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك جزاءً له على إتيانه، انتهى.

وأما قول المصنف في الوجه الأول، وهو أنه المراد بها ما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها جزاء مثله، فهذا لا تأييد فيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه، وهو خلاف الأصل، وأما استناده إلى قولهم: لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر فظاهر، لكن قال الرضي: وإنما قلنا بكون الغالب في إذن تضمن الشرط، ولم نقل بوجوبه كما أطلق النحاة؛ لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] **(والأكثر أن تكون)** إذن **(جواباً لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين)**.

فإن قلت: إذن ليست نفس الجواب قطعاً، فإن أراد المصنف أنها رابطة الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم: الفاء جواب الشرط مورداً له فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه، فكيف وقع فيما عابه؟ قلت: لعله لم يرد هذا وإنما أراد أنها حرف تصحب الجواب وإن لم يكن رابطاً، فأطلق عليه الجواب تجوزاً نظراً إلى ملابستها له ووقوعها في صحبته.

(فالأول) أي: فالقسم الأول وهو وقوعها جواباً لأن أو لو ظاهرتين **(كقوله:**

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها)[1]

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة، انظر ديوانه ص ٣٠٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٧٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٧.

وقول الحماسي [من البسيط]:

٢٠ ـ لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبلي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا
إذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا

فقوله: «إذاً لقامَ بنَصْري» بدلٌ من «لم تَسْتبح»، وبدلُ الجوابِ جواب؛ ....

عبد العزيز هو بعض الخلفاء الأمويين، والضمير في مثلها عائد إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر، وذلك أنه امتدحه بقصيدة، فأعجب بها فقال له: تمن أعطك، فتمنى أن يكون كاتباً له فلم يجبه الخليفة، وأعطاه جائزة يقول: إن عاد لي الخليفة بمثل تلك المقالة، وأمكنني منها لم أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولاً، قلت: إيراد المصنف هذا البيت شاهداً لوقوع إذن جواباً لأن مخالف للقاعدة المشهورة، وهي أن القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما، واللام التي في البيت هي التي تصحب قسماً مذكوراً قبلها أو مقدراً وهو هنا مذكور، فإن قبل هذا البيت:

حلفت برب الراقصات إلى منى ... يغول الفيافي نصها وذميلها

فيكون الجواب الملفوظ للقسم لا للشرط، ولهذا لم يجزم الفعل، وإلا فلو كان للشرط لجزم، والراقصات صفة للإبل، وإلى منى متعلق به، ويغول بغين معجمة، أي: يهلك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة، جعل ذلك إهلاكاً كاللأرض على سبيل الاستعارة، والفيافي المفازات التي لا ماء فيها، وفي بعض النسخ البوادي، والنص والذميل بذال معجمة ضربان من السير.

(**وقول الحماسي**) بالجر عطفاً على مجرور الكاف المتقدم، والحماسي بفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من أشعار العرب، جمعها أبو تمام الطائي الشاعر المشهور:

(لو كنت من مازن لم تسبح إبلي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا (١)
إذن لقام بنصري معشر خشن ... عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

فقوله إذن لقام بنصري بدل من لم تستبح، وبدل الجواب جواب) فيحسن الاستشهاد به حينئذٍ، ولكن الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠] أولى لأمرين:

أحدهما: الجري على عادة المصنف في الاستشهاد بالقرآن ما أمكنه.

---

(١) البيتان من البحر البسيط، وهما لابن نباتة المصري، انظر: خزانة الأدب للحموي ٣٠٦/١، والمثل السائر ١٠٠/٢، وديوان الحماسة ٤/١.

والثَّاني نحو أن يقال: آتيك، فتقول: «إذن أُكْرِمك» أي: إن أتَيْتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]. قال الفرّاء: حيث جاءَتْ بعدَها اللامُ فقَبْلها «لو» مقدَّرة، إن لم تكن ظاهِرَة.

المسألة الثالثة: في لَفظِها عندَ الوقفِ عليها، والصَّحيحُ أنَّ نونها تُبدل ....

والآخر أن الواقع في الآية هو الجواب وفي البيت بدله، ومازن أبو قبيلة من تميم ومازن أيضاً من بني صعصعة بن معاوية، وفي بني شيبان وتستبح إبلي أي: تستأصلها أي: تأخذها بجملتها، وبنو اللقيطة قوم من العرب، وذهل بضم الذال المعجمة وإسكان الهاء، وشيبان إما من شاب يشيب فوزنه فعلان أو من شاب يشوب إذا خلط فوزنه في الأصل فعيلان ثم حذفت واوه بعد قلبها ياء، كما في ميت وهين، والمعشر جماعة من الناس كذا في «الصحاح» وبعض أهل اللغة يقولون: المعشر هم الجمع الذين شأنهم واحد كالأنبياء والفقهاء والإنس والجن، وكل قسم من هؤلاء يطلق عليهم معشر، وخشن بضم الخاء والشين المعجمتين أي: ليسوا بلينين جمع خشن كنمرة ونمر أو جمع اخشن، وضمت الشين اتباعاً، والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها أي يغضب، ولوثة بضم اللام وهي الضعف وبفتحها وهي القوة، والثاء مثلثة فيهما قال الإمام المرزوقي: والرواية الصحيحة هي ضم اللام قال: وهو تعريض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته، وهو في البعث والتحريض أحسن من التصريح كما أنه في الذم كذلك.

(و) القسم (**الثاني**) وهو كونها جواباً لإن أو لو مقدرتين (**نحو أن يقال آتيك فتقول: إذن أكرمك**) بنصب أكرم لتوفر شرائط عمل إذن من التصدير وغيره كما سيأتي، فإن قلت يشكل على هذا قوله: (**أي إن تأتني إذن أكرمك**)، لأن تقدير الشرط يوجب إهمالها لوقوعها حشواً ويجزم الجواب حينئذٍ أو يرفع، ولا يجوز النصب قلت: إنما قدر المصنف الشرط ليظهر أن ما بعدها جواباً[(١)] له من حيث المعنى، ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها؛ فإن المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى.

(**وقال الله تعالى**: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]) التقدير كما مر: ولو كان معه آلهة إذن لذهب كل إله بما خلق.

(**قال الفراء: حيث جاء بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة**) وقال ابن أم قاسم: الظاهر أن اللام جواب قسم مقدر قبل إذن.

(**المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح**) وهذه الواو استئنافية (**أن نونها تبدل**

---

(١) كذا في الأصل (جواباً) بالنصب ولعلها (جواب) بالرفع خبر «أن».

ألفاً، تشبيهاً لها بتنوينِ المَنْصوب، وقيل: يُوقَف بالنون، لأنها كنون «لَنْ» و «إنْ»؛ ورُوي عن المازني والمبرّد، ويَنْبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف، والمازنيُّ والمبرّدُ بالنون؛ وعن الفرّاء إن عمِلَتْ كُتِبت بالألف، وإلاّ كُتِبت بالنون، للفرقِ بينهما وبين «إذَا» وتَبِعه ابنُ خروف.

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصبُ المضارع، بشرط تَصْدِيرها، واستقباله، واتِّصالهما أو ....

ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون لأنها كنون لن وإن) وهذا هو الظاهر؛ لأن النون من أصل الكلمة[1]، وأي داعٍ إلى تشبهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة، اللهم إلا أن يراد السماع بما قاله الجمهور فسمعاً وطاعة **(روي)** هذا القول وهو الوقف عليها بالنون **(عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف)** بالألف **(والمازني والمبرد)** يكتبانها **(بالنون)** على مقتضى قولهما في الوقف، وعن المبرد أشتهي أن تكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل إن ولن، ولا يدخل التنوين في الحروف، لكن نقل عن المازني كتبها بالألف فإن صح هذا النقل عنه مع قوله إنه يوقف عليها بالنون فهو مشكل؛ لأن الأصل في الكلمة أن تكتب بتقدير الإبتداء بها والوقف عليها، وخلاف ذلك خارج عن الأصل فلا يرتكب إلا لداع إليه **(وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف)** إذ لا تلتبس حينئذٍ بإذا الظرفية؛ لقيام المانع من الإلباس وهو العمل **(وإلا)** تعمل **(كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه)** على ذلك أبو الحسن **(ابن خروف)** ومما يؤنسك به أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفاً بلا خلاف، وقد فصلوا في رسمها فقالوا: تكتب بالألف إن لم تلتبس نحو لنفسعاً، وبالنون إن التبست نحو اضربن ولا تضربن؛ إذ لو كتبت بالألف في مثل هذا لالتبست بألف الاثنين، وحكى ابن قاسم عن صاحب «رصف المباني» أنه قال: والذي عندي فيها من الاختيار أن ينظر فإن وصلت بالكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف، وإذا وقف عليها كتبت بالألف؛ لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة مثل دماً ويداً.

(المسألة الرابعة: في عملها وهو نصب المضارع) وهذا على رأي الجمهور القائلين بأنها الناصب بنفسها **(بشرط تصديرها)** في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها **(واستقباله)** هو يعني: المضارع **(واتصالهما)** جميعاً بحيث لا يكون بينهما فاصل **(أو**

(١) العبارة في الأصل «سخ الكلمة» والصواب ما أثبتناه كما في حاشية الدسوقي اهـ. (١٩).

انفصالهما بالقَسَم أو بـ «لا» النافية، يقال: «آتيك»، فتقول: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، ولو قلت: «أنا إذن»، قلت: «أكرمُكَ» بالرَّفع، لِفَواتِ التَّصدير، فأما قوله [من الرجز]:

٢١ ـ لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي إذاً أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فمُؤَوَّل على حذف خبر «إنّ» أي: إنِّي لا أقدرُ على ذلك، ثم استأنفَ ما بعده، ولو قلتَ: «إذاً يا عبدَ الله»، قُلْت: «أُكْرِمُكَ» بالرفع، للفصل بغير ما ذكرنا، وأجاز ابن

انفصالهما) لا بأي شيء كان مطلقاً بل (**بالقسم**) نحو قولك: إذن والله أكرمك بنصب الفعل في جواب من قال سأجيء إليك (**أو بلا النافية**) كقولك: إذن لا أهينك بالنصب جواباً لمن قال: سأفعل ما قلت، (**يقال: آتيك فتقول: إذن أكرمك**) بالنصب لاجتماع الشروط (**ولو قلت: أنا إذن قلت: أكرمك بالرفع لفوات التصدير**) بسبب وقوعها حشواً واعتماد ما بعدها على ما قبلها؛ قال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: وإنما لم تعمل معتمداً ما بعدها على ما قبلها؛ لأنه أي: لأن الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها، ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأول، فبقي كما كان عليه قبل مجيئها إيذاناً ببقاء المعنى، وكراهة أن يتوهم تغير المعنى فيه بسببها، بخلاف قولك: زيد لن أكرمه وشبهه؛ فإنه ليس كذلك، وقال تلميذ ابن الحاجب؛ إنما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً (**فأما قوله**:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك وأطيرا)[1]

شطيراً بشين معجمة وطاء مهملة أي: غريباً، وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها، وهذا يرد نقضاً على اشتراط التصدير فإنه أعملها في البيت مع كون ما بعدها معتمداً على ما قبلها، إذ هو خبر فأجاب عنه بقوله: (**فمؤول على حذف خبر إن، أي: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده**) فجاء النصب لتحقق شرطه، وذكر الرضي في تخريجه وجهاً آخر، وهو أن يكون الخبر مجموع قوله إذن أهلك لا أهلك وحده.

قلت: يعني أن المانع الذي هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها فقط منتف؛ إذ المعتمد هنا هو المجموع لا ما بعدها فقط، وفيه نظر إذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد إذن يقيم الصلاة، بالنصب على أن يجعل الخبر هو المجموع من إذن وما دخلت عليه، وظاهر كلامهم يأباه.

(**ولو قلت إذاً يا عبد الله قلت: أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا**) إذ الفصل وقع هنا

---

(١) البيت من البحر الرجز، وهو بدون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢١١، والأغاني ٢/ ٤١٧.

عُصْفور الفصلَ بالظرف، وابنُ بابشاذ الفصلَ بالنِّداء وبالدُّعاء، والكسائيّ وهشام الفصلَ بمعمولِ الفعل، والأرجَحُ حينئذٍ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفع؛ ولو قيل لك: «أحبّك»، فقلت: «إذن أظنُّك صادقاً» رفَعْت، لأنه حَالٌ.

تنبيه ـ قال جماعةٌ من النَّحويّين: إذا وقعَتْ «إذن» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوَجْهان، ....

بالنداء، وهو غير ما تقدم **(وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف)** نحو إذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل؛ ووجهه ظاهر **(وابن بابشاذ الفصل بالنداء)** كما مر تمثيله **(والدعاء)** نحو إذن عافاك الله أكرمك، بالنصب، قال ابن أم قاسم: ولم يسمع شيء من ذلك، والصحيح منعه، وابن بابشاذ هذا هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي، حكى ابن خلكان في ترجمته وحكاه غيره أيضاً أنه كان يوماً في سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه، فحضر قط فرموا إليه لقمة فأخذها في فيه وغاب، ثم عاد فرموا له شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً، وهم يرمون له فيأخذ ويعود، فعجبوا منه فتبعوه فإذا هو يأخذ ذلك الطعام ويدخل به إلى خربة شبه بيت خرب، وفي مسطحه قط أعمى فإذا هو يضع الطعام بين يدي ذلك القط الأعمى، فتعجبوا لذلك فقال الشيخ ابن بابشاذ: إذا كان حيوان أخرس قد سخر له هذا القط وهو يقوم بكفايته، ولم يحرم الرزق فكيف يضيع مثلي؟ ثم قطع الشيخ علائقه وترك خدمة السلطان، ولزم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى إلى أن مات في رجب سنة تسع وستين وأربعمائة رحمة الله تعالى عليه، وبابشاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور، وانظر هل ذالها مهملة أو معجمة؟ وهل هي مخففة أو مشددة؟ وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة؟ فلم يتحرر لي في ذلك ما اعتمد عليه.

(و) أجاز **(الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل)** كما تقول إذاً زيداً أكرم **(والأرجح حينئذٍ)** أي: حين إذ وقع الفصل بمعمول الفعل **(عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع)** لضعف عملها بوجود الفاصل، وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحاً **(ولو قيل: لك أحبك)** من المحبة **(فقلت: إذن أظنك صادقاً رفعت)** الفعل **(لأنه حال)** والشرط في الإعمال استقبال الفعل، قال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: وإنما لم تعمل إلا في المستقبل إجراء لها مجرى النواصب كلها، وقال تلميذه: الاستقبال شرط في النواصب؛ لأن فعل الحال له تحقق في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيها عوامل الأفعال.

(تنبيه قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها) أي: في إذن **(الوجهان)** وهما الإعمال والإلغاء وصرح بعضهم بأن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء

نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقُرِئَ شاذًا بالنصب فيهما؛ والتحقيقُ أنه إذا قيل: «إن تَزُرْنِي أَزُرْكَ وإذَنْ أُحْسِنَ إليكَ» فإنْ قَدَّرْتَ العطفَ على الجواب جَزَمْتَ وبطُلَ عمل «إذن» لوقوعِها حَشْواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ لتقدُّمِ العاطِف؛ وقيل: يتعيّن النصب، لأنّ ما بعدها مُستأنَفٌ، لأن المعطوف على الأوّل أوّل، ....

القرآن (نحو ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]) هكذا ثبت في القراءات السبع في الموضعين (**وقرىء شاذاً بالنصب فيهما**) وقد يقال: إن شاذاً حال من النصب المجرور بالباء، وليس فعل ذلك بسديد؛ لأن تقديم الحال على صاحبها المجرور، إما ممتنع وإما ضعيف قلت: ويمكن أن يقال ليس بحال وإنما هو صفة مصدر محذوف أي: وقرىء قرآناً شاذاً، يقال: قرأ يقرأ قرأ وقرآناً وقراءة.

(**والتحقيق: أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذاً أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت**) بسبب أن المعطوف عليه مجزوم (**وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً**) أي: ذات حشو فهو منصوب على الحال، ولا يحسن أن يقال على إسقاط الخافض أي في حشو؛ لأن ذلك غير مقيس في مثل هذا (**أو**) قدرت العطف (**على الجملتين**) جملة الشرط وجملة الجزاء (**جاز الرفع والنصب**) في الفعل الواقع بعد إذن (**لتقدم العاطف**) فمن حيث إن إذاً في أوّل جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط، فليس بمتصدر في الظاهر (**وقيل يتعين النصب؛ لأن ما بعدها**) أي: ما بعد إذا (**مستأنف**) لا يطلبه شيء مما قبله، (**أو لأن المعطوف على الأول أول**) لعدم الصرف يعني أن ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو أول، فما عطف عليه مثله إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وفيه نظر وهذا هو الأول في المعنى أو قريب، والذي يشير إليه كلام الزمخشري هو هذا القول الأخير؛ فإنه لما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية إلى أبي ثم قال: فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أما الشائعة فقد عطف الفعل على الفعل، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم، وأما قراءة أُبي ففيها الجملة برأسها التي هي إذاً لا يلبثون على جملة قوله: وإن كادوا ليستفزونك، هذا كلامه وظاهره أنك إذا عطفت على الجملة فالنصب متعين، وإذا عطفت على الفعل فالرفع متعين، قيل: وفي قوله عطف على جملة قوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦] نظر؛ لأنه على هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه. إذن جواب وجزاء، وأجيب بأنه يمكن أن يفهم كونه جواباً

ومثل ذلك: «زيد يَقُومُ وإذن أُحْسِن إليه» إن عَطَفْتَ على الفعليّة رفعتَ، أو على الاسميّة فالمذهبانِ.

* * *

(إن) المكسورة الخفيفة ـ ترد على أربعة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تكون شرطيّة، نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال: ٣٨]، ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، ....

وجزاء من حيث المعنى نحو: وإذن كان كذلك إذ لا يلبثون.

وقال ابن يعيش في «شرح المفصل» في مباحث الحروف قولك: زيد يقوم وإذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين، وذلك أنك إن عطفت وإذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت إذن عن العمل، وصار بمنزلة الخبر؛ لأن ما عطفت على شيء صار واقعاً موقعه فكأنك قلت: زيد إذن نكرمك فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام، فأعمل لذلك وهذا كالأول في أنه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة إلا الرفع ولا مع العطف على مجموعها إلا النصب (**ومثل ذلك زيد يقوم وإذاً أحسن إليه إن عطفت على الفعلية**) وهي الجملة الصغرى (**رفعت**) قولاً واحداً (**أو على الاسمية**) وهي الجملة الكبرى (**فالمذهبان**) الأول جواز الرفع والنصب، والثاني تعين النصب وقد مر الكلام على ذلك.

(**إن**) المكسورة الهمزة (**الخفيفة**) النون، وفي بعض النسخ المخففة اسم مفعول من خفف، والأولى أولى فيكون المقسوم صادقاً على كلٍ من الأقسام الأربعة التي ذكرها.

أما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر.

وأما صدقه على المخففة من الثقيلة؛ فلأن الكلمة صارت إلى الخفة بحذف النون منها، فيصدق عليها أنها خفيفة وأنها مخففة أي: جعلت خفيفة بالحذف.

وأما على النسخة الثانية فلا تصدق المخففة على تلك الأقسام الثلاثة إلا بتكلف، وهو أن يقال: أطلقت المخففة على كلٍ منهن وإن لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها إلى الخفة؛ لكونها موضوعة على حرفين بالأصالة فهو اسم مفعول من قولك: خففت الكلمة، أي: نسبتها إلى الخفة كفسقت زيداً إذا نسبته إلى الفسق (**تأتي على**) أحد (**أربعة أوجه**):

أحدها: أن تكون شرطية نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]) (﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]) قال الرضي: وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى

....

الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦] وإنما اختص ذلك بكان؛ لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط، ومع النص على المضي لا يمكن إفادة الاستقبال، وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال الناقصة، وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشاف.

قلت: والقول بأن إن الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى المضي بل هو باقٍ معها هو مذهب المبرد، نقله عنه جدي من قبل الإمام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى «بالبحر الكبير» قال: والصحيح أنها يعني: كان الواقعة بعد إن الشرطية بمنزلة غيرها من الأفعال الماضية، وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي؛ لأنه قال: والماضي بالموضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه، وهي أدوات الشرط كلها إلا لو ولما، قال جدي المشار إليه: ولو كانت إن لا تقلب معنى كان إلى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضي لما جاز أن تأتي بعد إن، والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع، وليس الأمر كذلك ألا ترى أن المعنى على الاستقبال في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦].

وقال ابن الحاجب في «شرح منظومته»: وقد يراد به يعني الفعل الواقع شرطاً؛ لأن الماضي مع المستقبل جميعاً، لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعاً، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠] والمراد به أصحاب الأخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم، قلت: ليس ما في هذه الآية من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده هنا، ولكن لما كان هذا مشابهاً للشرط، وكان الحكم الذي ذكره هنا جارياً في مشابه الشرط أورد هذا المثال أيضاً؛ تنبيهاً على جريان الحكم المذكور فيه، ثم قال: وكذلك ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ﴾ [الطلاق: ١١] وأشباهه والمراد من آمن ومن يؤمن؛ لأن المعنى والسياق يقتضي ذلك، ولذلك يحكم بالعموم في مثل إن جاءك رجل عالم فأكرمه، وبالتكرير في المطلق؛ لأن السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك، إذ العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟﴾ [المائدة: ٦] وكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦] ولا إشكال في ذلك، فإن قلت: فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط، ومعلوم أنك لو قلت: إن دخلتِ الدار فأنتِ طالق، فدخلت مرة طلقت، ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق.

وقد تَقْترنُ بـ «لا» النافية فيظُنُّ مَنْ لا معرفة له أنها «إلاّ» الاستثنائيّة، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: ٣٩]، ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣]؛ وقد بلغَني أنّ بعض مَنْ يدّعي الفَضلَ سُئِلَ في: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] فقال: ما هذا الاستثناء؟ متّصِل أم مُنقطع؟

الثاني: أن تكون **نافية**، وتدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ومن ذلك: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٨] أي: ومَا أَحَد من أهل ....

قلت: هذا إذا لم يكن العرف اقتضى التكرير، وقد علم من عرف الشارع أن هذه الشروط في التعليم والترغيب والترتيب كلها وإن كانت مطلقة المعنى فيها قصد تكرير المشروط عند تكررها؛ لأن المقصود التعليم مستمراً والترغيب مستمراً والترتيب مستمراً، والعرف في مثله قصد التكرير، ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه: إن المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط، إلا أن يكون العرف في مثله قصد التكرير كقول القائل: إن تركت صلاة الوتر فعلي كذا، فإنه يتكرر عليه بتكرر الشرط، حتى كأنه قال: كلما أترك أديت ذلك لا يقصد فيه المرة الواحدة، وإنما المراد المحافظة على ذلك مستمراً ولا يستقيم ذلك إلا بتكرر المشروط عند تكرر الشرط، إلى هنا كلامه.

قلت: والحاصل أنه أخرج الفعل الواقع شرطاً في مثل ذلك عن دلالته على الزمن الخاص الذي وضع له، واستعمل في مطلق الزمان مجازاً للقرينة من باب استعمال المقيد في المطلق، فصدق على الماضي كما صدق على المستقبل **(وقد تقترن)** إن الشرطية **(بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها إلا الاستثنائية)** من جهة أنه يجب قلب نون إن لاماً وإدغامها في لام النافي الذي بعدها، فيصير مجموعهما في اللفظ كإلا الاستثنائية **(نحو**: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا﴾ [التوبة: ٣٩] ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧] ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣٣] **وقد بلغني أن بعض من يدعي الفضل)** وهو كاذب في دعواه **(سأل في إلا تفعلوا فقال: ما هذا الاستثناء متصل)** هو **(أم منقطع)** قلت: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل، ومنقطع من الفضل.

الوجه **(الثاني)** من وجوه إن الأربعة **(أن تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو** ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]) ونحو (﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] **ومن ذلك)** قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] **(أي: وما أحد من أهل**

الكتاب إلاَّ ليؤمننَّ به، فحذف المبتدأ، وبقيت صفتُه؛ ومثله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾

الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ) وهو أحد (**وبقيت صفته**) وهو الجار والمجرور، والخبر هو الجملة الواقعة بعد إلا، والاستثناء مفرغ نحو ما زيد إلا قائم، والضمير من به يرجع إلى عيسى عليه السلام، والضمير من موته راجع إلى ذلك المبتدأ المحذوف، والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى إلا سيؤمن قبل أن يموت بأن عيسى عبد الله ورسوله، وهذا الإيمان لا بدّ من وقوعه من كل أحد، ولو حين تزهق روحه ولا ينفعه إيمانه، ويؤيده قراءة من قرأ إلا ليؤمنن به من قبل موتهم، بضم النون لأن أحداً في معنى الجميع، وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معالجة الإيمان قبل أن يضطروا إليه ولا ينتفعوا به، وقيل: الضميران لعيسى عليه السلام والمعنى: إذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة، روي «أنه ينزل من السماء حين يخرج الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعاً وتصير الملة كلها إسلامية، ويقع الأمن حتى ترتع الأسود مع الإبل والنمور مع البقر، والذئاب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات، ويلبث بالأرض أربعين سنة، ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون ويدفنونه»[1]، فإن قلت: لِمَ غير المصنف أسلوبه في سوق الأمثلة المتقدمة فقال: هنا ومن ذلك؟ قلت: لعله إنما فعل ذلك؛ لأن المبتدأ في هذه الآية غير مذكور، فربما توهم أن لا جملة اسمية بناء على فقد المبتدأ صورة، فأراد التصريح بأنها من قبيل الجملة الاسمية، لينتبه لأن المبتدأ محذوف، فإن قلت: صرح الزمخشري بأن ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به، فالاستثناء عنده مفرغ من أعم الأوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر، أو فاعل للظرف، فلم عدل المصنف عن ذلك؟ قلت: لأنه يرى أن إجازة التفريغ في الصفة مخالف لكلام النحويين، فلا يرضاه كما ستعرفه إن شاء الله تعالى في أواخر الباب الثاني.

فإن قلت: ويلزم على إعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفاً، وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في أنه مخصوص بالشعر، قلت: إنما ذاك إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن، أو في، وهو في الآية بعض مجرور بمن فجاز، ولعلنا نتعرض لهذه المسألة في غير هذا المحل.

(**ومثله**) في دخول إن النافية على جملة قسمية حذف المبتدأ منها قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] أي: وإن أحد منكم إلا واردها وما بعد إلا خبر، وعند الزمخشري أنه صفة كما مر في تلك الآية.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٩٠١٧).

[مريم: ٧١]، وعلى الجملة الفعلية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]، ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وقولُ بعضهم: لا تأتي «إنِ» النافية إلاّ وبعدها «إلاّ» كهذه الآيات، أو «لَمَّا» المشدَّدة التي بمعناها كقراءةِ بعضِ السبعة: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾ [الطارق: ٤] بتشديد الميم، أي: ما كلّ نفس إلاّ عليها حافظ، مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥]، ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

وخَرَّج جماعة على «إن» النافية قولَه تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿قُلْ

(و) تدخل أيضاً على (الجملة الفعلية) ماضياً كان فعلها (نحو ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]) أو مضارعاً نحو: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] هي اللات والعزى ومناة، وعن الحسن لم يكن حي من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه يسمونه أنثى بني فلان، وقيل: كانوا يقولون في أصنامهم هي بنات الله جل وعلا وتقدس اسمه عن ذلك علواً كبيراً وقيل: إناثاً أي ضعافاً؛ لأن الأنثى ضعيفة، ونحو: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] ونحو: (﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] **وقول بعضهم: لا تأتي إن النافية إلا وبعدها إلا كهذه الآيات أو لما المشددة التي بمعناها**) أي: بمعنى إلا (**كقراءة بعض السبعة**) يعني: ابن عامر وعاصماً وحمزة؛ (﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] **بتشديد الميم أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ**) وقرأ الباقون بتخفيف الميم، فإن مخففة من الثقيلة لا نافية واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة (مردود) خبر المبتدأ المتقدم، وهو قول المضاف إلى بعضهم (**بقوله تعالى**: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]) وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١] فإن في هذه الآيات الثلاثة نافية، وليس بعدها إلا ولا لما أختها، وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك، وقد تقدم التنبيه على مثله.

(**وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى**) ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧] أي: ما كنا فاعلين، وهذا قول الزجاج وجماعة، وعليه فتزاد هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل، وكذا ما يأتي بعد، والأكثرون على أنها في هذه الآية شرطية أي إن كنا ممن يفعل ذلك، ولسنا بفاعليه لاستحالته في حقنا، وخرج على ذلك جماعة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١] أي: ما كان للرحمن ولد.

(**وعلى هذا**) أي: وإذا بنينا على هذا القول (**فالوقف هنا**) لا على قوله: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾

إن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، أي: في الذي ما مكَّنَّاكم فيه؛ وقيل: زائدة، ويُؤيِّد الأولَ ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، وكأنه إنما عُدِلَ من «ما» لئلاً يتكرَّر فيثقل اللفظ؛ قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطيَّة «ما» قَلَبُوا ألف «ما» الأولى هاءً فقالوا: «مَهْمَا»، وقيل: بل هي في الآية بمعنى «قد»، وإن من ذلك: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ

[الزخرف: ٨١] عند من يراها شرطية، وعليه فالكلام وارد على سبيل الفرض، والمراد نفي الولد وذلك أنه علق العبادة بكينونة الولد، وهي محال في نفسها فكان المعلق بها محالاً مثلها، ونظيره قول سعيد بن جبير للحجاج حين قال له: والله لأبدلنك بالدنيا ناراً تلظى: لو عرفت أن ذلك إليك ما عبدت إلهاً غيرك، وقيل: المعنى إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول العابدين، أي: الموحدين لله المكذبين قولكم بإضافة الولد إليه، وقيل المعنى: إن كان للرحمن ولد فأنا أول الآنفين من أن يكون له ولد، من عبد بكسر الباء يعبد بفتحها إذا اشتد أنفه، ولا يخفى أن هذا محل العطف بالواو وأن تركها محل مؤاخذة كما مرّ.

(و) خرج أيضاً جماعة على إن النافية **(قوله تعالى:** ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] **أي: في الذي ما مكناكم فيه)** فجعل ما موصولة ويجوز أن تكون موصوفة، أي: في شيء ما مكناكم فيه.

(وقيل) إن في الآية **(زائدة، ويؤيد الأول)** وهو جعلها نافية قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] فإن الذي سيق له الكلام أن كفار مكة دون أولئك في التمكين في الأرض، والمعنى: لم نعط أهل مكة نحو ما أعطيناه عاداً وثمود وغيرهم من البسطة في الأجسام والسعة في الأموال والاستظهار بأسباب الدنيا، **(وكأنه إنما عدل)** في هذا المحل وهو في ما إن مكناكم **(عن ما لئلا تتكرر)**.

لو قيل: فيما ما مكناكم **(فيثقل اللفظ)** وكذا قال الزمخشري.

(قيل ولهذا) أي: لثقل اللفظ بالتكرير **(لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا ألف)** ما **(الأولى هاء فقالوا: مهما، وقيل بل هي)** أي: إن **(في الآية)** المذكورة وهي ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه **(بمعنى قد)** ولا يخفاك أنه غير مناسب لما سيقت الآية له **(وأن من ذلك)** بفتح همزة إن وكسرها كما أسلفناه غير مرة ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ۝٩﴾ [الأعلى: ٩] أي: قد نفعت ذكراك؛ إذ بها قد حصل إيمان كثير من الناس، ولا يظهر كونها شرطية إذا الشرط فيها غير مراد، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالذكرى نفعت أولم تنفع، فإذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الأمر بالتذكير مطلقاً.

ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾﴾ [الأعلى: ٩]، وقيل: في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبردَ، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أنْ عَمَّهم بالتذكير ولَزِمَتْهُمُ الحجَّة، وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذَمُّهم واستبعادٌ لنفع التَّذكير فيهم، كقولك: عِظِ الظَّالمين إن سَمِعُوا منك، تريد بذلك الاستبعادَ، لا الشَّرط.

١وقد اجتمعت الشرطيّة والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] الأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقَسَم الذي آذَنَتْ به اللام الداخلة

(وقيل في هذه الآية) الأخيرة (إن التقدير وإن لم تنفع) فحذف العاطف والمعطوف (مثل ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد) ويدل على المعطوف قوله: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ﴿١١﴾﴾ [الأعلى: ١١] وهذا قول الواحدي ومحيي السنة قالا: عظ يا محمد أهل مكة إن نفع التذكير أولم ينفع؛ لأنه صلوات الله تعالى عليه وسلامه بعث مبلغاً للإنذار فعليه التبليغ في كل حال نفع أولم ينفع تأكيداً للحجة واكتساباً للمثوبة، ولا يخفاك أن إن على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط، ضرورة أن الأمر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه، وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية، ويقع في كلام بعضهم أنه يجوز استعمالها بدون الواو، وإنما معناه أنك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف لا أنك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما يسبق إلى أوهام القاصرين؛ لأن حذف العاطف بمفرده قليل، وقد قيل: إنه منوط بضرورة الشعر، فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه.

(وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير، ولزمت الحجة) فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك، وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري قال: قد استفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مجهوده في تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى إلا عتواً وطغياناً، وكان عليه الصلاة والسلام يتلظى حسرة وتلهفاً ويزداد جداً في تذكيرهم، فقيل له: وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد، فأعرض عنهم وقل: سلام وذكر إن نفعت الذكرى، وذلك بعد إلزام الحجة بتكرير التذكير.

(وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: عظ الظالمين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط) وهذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري.

(وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] الأولى شرطية) وهي التي دخلت عليها اللام المؤذنة بالقسم (والثانية نافية جواب القسم) أي جزء جواب القسم، وإلا فليست بمفردها جواباً للقسم (الذي آذنت به اللام الداخلة

على الأولى، وجوابُ الشَّرْط محذوف وجوباً.

وإذا دخلت على الجملة الاسميَّة لم تعمل عند سيبويه والفرَّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالَهَا عملَ «ليس»، وقرأ سعيدُ بن جُبَيْر: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بنُونٍ مخفَّفة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب «عباداً» و«أمثالكم». وسُمِعَ من أهل العالية: ....

على الأولى وجواب الشرط محذوف وجوباً) على القاعدة المقررة في موضعها، وهذا مما يقضي بسهو المصنف حيث ادعى في قول الشاعر:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها[1]

إن إذن جواب لأن الظاهرة في أول البيت وقد أسلفناه **(وإذا أدخلت إن النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه)** من البصريين **(والفراء)** من الكوفيين **(وأجاز الكسائي)** منهم **(والمبرد)** من البصريين **(إعمالها عمل ليس)** فترفع الاسم وتنصب الخبر **(وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾** [الأعراف: ١٩٤] **بتخفيف النون)** من إن **(وكسرها لالتقاء الساكنين)** وهما النون المذكورة ولام الذين الأولى **(ونصب عباداً)** على أنه خبر إن، واسمها هو الموصول **(و)** نصب **(أمثالكم)** على أنه صفة عباداً، فإن قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتنكير والتعريف، قلت: بل هما متوافقان في التنكير فإن أمثالكم بمعنى مماثليكم، فالإضافة فيه لفظية، فإن قلت: ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عباد وأمثالكم؛ إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى المخاطبين، ومقتضى القراءة الأخرى نفي المماثلة، فهل من سبيل إلى التوفيق؟

قلت: نعم يمكن ذلك بأن تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي: أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله تعالى، والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية، أي: ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الإنسانية، إذ هم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم؟! وأظن أني وقفت على معنى هذا الكلام في شرح التسهيل للقاضي محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى.

(وسمع من أهل العالية) وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليها عالي، ويقال أيضاً علوي على غير قياس كذا في «الصحاح».

---

(١) تقدم تخريجه.

«إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بالْعَافِيَةِ»، وَ «إنْ ذلك نَافِعَكَ ولا ضَارَّكَ». وممَّا يتخرَّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم: «إنَّ قَائم»، وأصْلُه: «إنْ أنا قائم»؛ فحُذِفت همزة «أنا» اعتباطاً، وأُدغمت نون «إنْ» في نونها، وحُذِفت ألفها في الوصل، وسُمع «إنْ قائماً» على الإعمال. وقَوْلُ بعضهم نُقِلت حركةُ الهمزة إلى النُّون ثم أُسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سُكِّنت النون وأُدغمت، مَرْدودٌ، لأن المحذوفَ لِعِلَّةٍ كالثابت، ولهذا تقول: «هٰذَا قَاضٍ» بالكسر لا بالرفع، لأن حذفَ الياء لالتقاء السَّاكنين؛ فهي مُقَدَّرة الثُّبوت، وحينئذٍ فيمتنع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير، ....

(إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) بنصب خيراً على أنه خبر إن (وإن ذلك نافعك) بالنصب على أنه خبرها (ولا ضارك) بالنصب أيضاً عطفاً على الخبر (ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين) من العرب (إن قائم وأصله إن أنا قائم فحذفت همزة أنا اعتباطاً) بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة أي: لا لعلة موجبة للحذف، مأخوذ من قولهم عبط الذبيحة أي: نحرها من غير علة، وهي سمينة فتية، وقولهم عبطت الدواهي الرجل نالته من غير استحقاق، ومات عبطة، أي: شاباً صحيحاً، واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك.

(وادغمت نون إن) النافية (في نونها) أي: في نون أنا التي هي ضمير رفع منفصل (وحذفت ألفها في الوصل) في اللغة المشهورة (وسمع إن قائماً على الأعمال) كما في قولهم: ما زيد قائماً، بالنصب، وكيفية العمل في الحذف والإدغام كما مر.

(وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون) التي نقلت إليها حركة الهمزة (وأدغمت) في نون أنا بعد ذهاب همزتها (مردود؛ لأن المحذوف لعلة) تقتضي الحذف (بمنزلة الثابت) الذي لم يحذف أصلاً (ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع)؛ إذ الأصل هذا قاضي بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة، فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعلة الالتقاء، وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الإعلال، فقيل: هذا قاض بالكسر (لأن حذف الياء للساكنين) أي لالتقائهما (فهي مقدرة الثبوت) فتكون الضاد مكسورة (فحينئذٍ) أي: حين إذ كان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت الوجود (يمتنع الإدغام) في إن أنا إذا حكم بنقل حركة الهمزة إلى النون (لأن الهمزة فاصلة في التقدير) وهي في حكم الموجودة في النطق، ومع ذلك لا يتصور الإدغام أصلاً، قلت: غاية ما قاله المصنف أنه لا يعتد بالعارض، وهو أصل مختلف فيه فقد قيل: إن العارض يعتد به ألا ترى أن مثل الأحمر إذا نقلت حركة همزته إلى لام التعريف، فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لأنها عارضة، وإن شئت

ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

الثالث: أن تكون **مخفَّفة** من الثقيلة، فتدخل على الجملتين: فإن دخَلَتْ على الاسميَّة جاز إعمالُها خلافاً للكوفِيِّين، ....

حذفت الألف معتداً بلفظ الحركة بعدها، وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] ونحوه بثبوت الألف وحذفها، وعلى هذا قرىء ﴿لَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] بفتح نون من اعتبار[اً] بسكون اللام؛ لأنه الأصل كما تقول من الرجل، وقرىء في الشاذ لمن لاثمين بإدغام نون من في اللام اعتداداً بحركتها العارضة، كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أثير الدين أبي حيان رحمه الله تعالى:

راض حبيبي عارض قد بدا ... يا حسنه من عارض رابض[1]

وظن قوم أن قلبي سلا ... والأصل لا يعتد بالعارض

ومثل هذا البحث في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] قال الزمخشري أصله لكن أنا فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النون فكان الإدغام، ونحوه قول القائل:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب ... وتقلينني لكن إياك لا أقلي[2]

أي: لكن أنا لا أقليك، هذا كلامه.

قلت: وهذا هو الوجه المردود عند المصنف، وقد علمت ما فيه، وقراءة ابن عامر بإثبات ألف أنا في الوصل والوقف جميعاً، وحسن ذلك وقوع الألف عوضاً من حذف الهمزة وغيره إلا في الوقف.

الوجه (**الثالث: أن تكون مخففة من**) إن (**الثقيلة فتدخل على الجملتين**) الاسمية والفعلية (**فإن دخلت على**) الجملة (**الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين**) وظاهر هذه العبارة أن خلاف الكوفيين في الحكم المذكور، وهو جواز الإعمال، وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة، وأن إلغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية، وليس كذلك فإن الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلاً، وإن التي يراها البصريين مخففة من الثقيلة يقولون: إنها النافية،

---

(١) البيت من البحر السريع، وهو لأبي حيان الأندلسي، انظر: نفح الطيب ٢/ ١٠٢٩.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣، والجنى الداني ص ٢٣٣، وجواهر الأدب ص ٢١٨، وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥.

لَنَا قراءةُ الحرميِّين وأبي بكر ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] ....

ويمكن أن يجاب عنه بأن قوله خلافاً للكوفيين يرجع إلى صدر المسألة فقط، وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة، فإن قلت: قوله لنا قراءة الحرميين وأبي بكر يدفعه، فإن دليله المذكور منصوب لجواز الإعمال وذلك مقتض لأن يكون الإعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف، قلت: يلزم من الإعمال كونها مخففة، فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية لا المخففة، وقد أجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصود في الكلام، على أن المشددة فيما يأتي فقال هناك: وتخفف فتعمل قليلاً وتهمل كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل: إن زيد لمنطلق فإن نافية واللام بمعنى إلا، فإن قلت: على ماذا انتصب قوله خلافاً؟ قلت: يجوز فيه وجهان:

أحدهما أن تكون مصدر خالف أي: خالفوا في ذلك خلافاً كما أن قولك: يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً، وأجمعوا عليه إجماعاً، فإن قلت: فما هذه اللام الواقعة بعد خلافاً فإنها لا يصح تعليقها بهذا المصدر، إذ هو مؤكد لا بفعله إذ هو متعد بنفسه؟ قلت: هي لام التبيين مثلها في سقياً لك فيتعلق بمحذوف أي: إرادتي للكوفيين.

وثانيهما أن يكون حالاً والتقدير أقول ذلك خلافاً للكوفيين أي مخالفاً لهم وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي الفارسي: هو من حديث البحر قل ولا حرج، ودل على هذا المحذوف أن كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به، فكان القول مقدراً قبل كل مقالة، وكذا قال المصنف في بعض تعاليقه **(لنا)**: أيها القائلون بالإعمال **(قراءة الحرميين وأبي بكر وإن كلاً لما ليوفينهم)** بنصب كلاً وهو ظاهر في إعمال إن المخففة، وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه الآية متفقة من كل وجه، فإنهما يقرآن بتخفيف النون والميم من إن ولما، وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم، فلو اقتصر المصنف على قوله وإن كلاً لصح، وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً، سواء شددت ميم لما أو خففت، ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على لما: وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين:

أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في لما تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون نافية وكلاً مفعول بإضمار أرى ولما بمعنى إلا، انتهى كلامه، فأنت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر، فكيف يتأتى له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره؟ ثم للكوفيين أن يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك، فيقولوا: لا نسلم أن كلاً منصوب بأن وإنما هو منصوب بفعل محذوف، واللام بمعنى إلا على ما هو معروف من مذهبهم، فإن قلت: يترجح مذهب البصريين لسلامته من الحذف الذي ارتكبه

وحكاية سيبويه «إنْ عَمْراً لمنطلقٌ» ويكثر إهمالها، نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢]، وقراءة حفص ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنَّه شدَّد نونَ «هٰذَانِّ». ومن ذلك ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤] في قراءة من خفّفَ «لَمَا»، وإن دخلت على الفعل أُهملت وجوباً، والأكثر كَوْنُ الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ويُقاس على النوعين ....

الكوفيون وهو خلاف الأصل، قلت: لكنه لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض حروفه التي وضع عليها، وهو خلاف الأصل، ومذهب الكوفيين سالم من ذلك، وبالجملة فالنظر في المذهبين متعارض فتأمله.

(و) لنا أيضاً أيها القائلون بالإعمال (**حكاية سيبويه**) عن العرب (**إن عمراً لمنطلق**) وقد يقول الكوفيون هو مخرج على الحذف أيضاً أي: إن أرى عمراً لهو منطلق (**ويكثر إهمالها بنحو:** ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]) ونحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢] وما في الآيتين صلة، وجميع فعيل بمعنى مفعول أي: كلكم لمجموعون لدينا (**وقراءة حفص:** ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]) بتخفيف نون إن فأهملت (**وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان**) وحفص خففها، وأما الباقون فقرؤوا بتشديد نون إن، لكن أبو عمرو قرأ هذين بالياء، ومن عداه بالألف وقراءة ابن كثير شاهدة للإهمال كقراءة حفص.

(**ومن ذلك**) وهو إعمال إن المخففة (**قوله تعالى:** ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤] **في قراءة من خفف لما**) من السبعة وهم من عدا عاصماً وحمزة وابن عامر، وأما من شدد لما وهم هؤلاء الثلاثة فإن نافية ولما بمعنى إلا، وما على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل هذه الآية عن المثل المتقدمة بقوله: ومن ذلك (**وإن دخلت**) أي: إن المخففة (**على**) الجملة (**الفعلية وجب إهمالها، والأكثر**) في الاستعمال (**كون الفعل**) من تلك الجملة الفعلية (**ماضياً ناسخاً**) بأن يكون من باب كان وأخواتها، أو باب كاد أخواتها (**نحو** ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]) ونحو: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] ونحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] فهذه الآيات من تلك الأبواب الثلاثة على ترتيبها في الذكر المتقدم (**ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً**) فيكون كثيراً لا أكثر (**نحو** ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]) ونحو (﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] **ويقاس على النوعين**) وهما الماضي الناسخ والمضارع الناسخ

اتّفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قوله [من الكامل]:

٢٢ ـ شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ولا يُقاس عليه خلافاً للأخفش، أجازَ «إنْ قَامَ لأنا، وإن قَعَدَ لأَنْتَ»، ودون هذا أن يكونَ مضارعاً غير ناسخٍ كقول بعضهم: «إنْ يَزِينُكَ لنَفْسُك، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»، ولا يقاسُ عليه إجماعاً. ....

اتفقوا على ذلك (**اتفاقاً ودون هذا أن يكون**) الفعل (**ماضياً غير ناسخ**) فيكون قليلاً لا كثيراً (**نحو**:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد)[1]

الشلل فساد في اليد يقال شلت يده بالفتح تشل فهو من باب علم يعلم (**ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش**) وقد عرفت وجه نصب خلافاً في مثل ذلك (**أجاز إن قام لأنا وإن قعد لأنت**) والجماعة يمنعون مثل هذا، ويعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذاً (**ودون هذا**) في القلة (**أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه**)[2].

فحرف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح، يقال: زانه يزينه وشانه يشينه والهاء من لهيه للسكت، ومثل هذا التركيب من الشذوذ بمكان (**ولا يقاس عليه**) أجمعوا على ذلك (**إجماعاً**) فإن قلت: لم كان الأكثر دخول إن المخففة على الأفعال الناسخة، قلت: لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر؛ لئلا يزول عنها وضعها بالكلية، ألا ترى أنها إذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخراً عليها، إذا الاسمان مذكوران بعدها؛ لأنك إذا قلت إن كان زيد لقائماً فمعناه إن زيداً لقائم، هذا معنى كلام ابن الحاجب، فإن قلت فلم كان الأكثر أن يكون ذلك الفعل الناسخ ماضياً؟ قلت: لم أر من تعرض لهذا السؤال، ويمكن أن يجاب عنه بأن إن وأخواتها مشابهة للفعل لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فلبنائها على الفتح ولكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل.

وأما معنى فلأنها في معنى أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت هكذا قرره نجم الدين سعيد في «شرح الكافية» وذكره غيره أيضاً، ومقتضاه مشابهتها للفعل الماضي فقصدوا في

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد، انظر: الأغاني ١٨/٦٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤١.

(٢) انظر أوضح المسالك ١/٣٦٩.

وحيثُ وجدت «إنْ» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصْلَها التَّشديد. وفي هذه اللام خلافٌ يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة كقوله [من البسيط]:

٢٣ ـ مَا إنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إلَيَّ يَدِي

وأكثرُ ما زيدت بعد «ما» النَّافية إذا دخلت على جملة فعليَّةٍ كما في البيت، أو اسميَّة كقوله [من الوافر]:

إن بعد تخفيفها أن يدخلوها غالباً على ما هو مشابه لها لفظاً ومعنى، وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة **(وحيث وجدت إن)** بتخفيف النون **(وبعدها اللام المفتوحة، كما في هذه الأمثلة فاحكم)** على مذهب البصريين **(بأن أصلها التشديد)** فإن قلت: ما هذه الفاء من قوله فاحكم؟ قلت: هي فاء الجواب إما على إجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره س[1] نحو: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١] وإما على جعله من باب ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ٥]، أي: مما أضمر فيه أما، وقد يجيء كلام في هذا المعنى بعد **(وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام إن شاء الله تعالى.**

و) الوجه **(الرابع)** بإدخال العاطف هنا ولم يفعل ذلك في الثاني ولا الثالث **(أن تكون زائدة كقوله)** أي قول النابغة الذبياني:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل فالسند[2]

(ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي)

أراد بالمؤمن الله تعالى، والعائذات اللائذات الملتجئات منصوب على المفعول بالمؤمن، والطير بدل منه أو عطف بيان، والغيل بغين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فلام، والسند بسين مهملة ونون مفتوحتين ودال مهملة، وهما أجمتان كانتا بين مكة والمدينة، يريد أن ركبان مكة لا تأخذ هذه الطير ولا تصيدها بل تمسحها ولا تضرها، حلف بما ذكر أنه لم يأت شيئاً يكرهه الممدوح، فإن فعل ذلك فشلت يده حتى لا تقدر على رفع السوط.

(وأكثر ما زيدت بعد ما النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت) الذي أنشد المصنف صدره **(أو)** جملة **(اسمية كقوله:**

---

(١) كذا في الأصل ولعل المراد بها سيبويه.

(٢) البيتان من البحر البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥، وخزانة الأدب ٥/ ٧١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨٦.

٢٤ ـ فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلٰكِنْ   مَنَايَانَا وَدُوْلَةُ آخَرِينَا

وفي هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازيّة كما في البيت، وأما قوله [من البسيط]:

٢٥ ـ بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً   وَلاَ صَرِيفاً، وَلٰكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

في رواية مَنْ نصَب ذهباً وصريفاً، فخرج على أنّها نافية مؤكِّدة لـ «مَا».

وقد تزاد بعد «ما» الموصولة الاسميّة، كقوله [من الوافر]:

٢٦ ـ يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لاَ يَرَاهُ   وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

فما إن طبنا جبن ولكن   منايانا ودولة آخرينا)[1]

المراد بالطب هنا العادة كذا في «الصحاح» والجبن خلاف الشجاعة، والمنايا جمع منية وهي الموت والدولة في الحرب بمعنى النصر والغلبة، تقول: كان لفلان على فلان في الحرب دولة أي: انتصر عليه وغلبه، قال أبو عمرو بن العلاء: الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب، وقال عيسى بن عمرو: كلتاهما في المال والحرب، وقال يونس: أما أنا فوالله ما أدري ما بينهما.

(**وفي هذه الحالة**) وهي حالة زيادة إن بعد ما (**تكف عمل ما الحجازية**) فيبقى المبتدأ والخبر بعدها على ما كانا عليه من الرفع (**كما في البيت المتقدم وأما قوله:**

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً   ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف[2]

في رواية من نصب ذهباً وصريفاً) لا في رواية من رفعهما، والنصب لهما يرد في الظاهر نقضاً لقوله: إن زيادة إن بعد ما كافة لعملها عند الحجازيين (**فخرج على أنها نافية مؤكدة لما**) لا زائدة فلهذا لم تكفها عن العمل، وغدانة بضم الغين وبالدال المهملة والنون حي من يربوع، والصريف الفضة الخالصة والخزف، قال الجوهري: الجر، وفي «القاموس» هو الجر وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً.

(**وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:**

يرجى المرء ما إن لا يراه   وتعرض دون أدناه الخطوب)[3]

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لفروة بن مسيك في الجنى الداني ص ٣٢٧، وخزانة الأدب ١١٢/٤.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٤٠، وخزانة الأدب ١١٩/٤.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزانة ٨/ ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ص ٨٥.

وبعد «ما» المصدرية كقوله [من الطويل]:

٢٧ ـ وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزِيدُ

وبعد «ألاَ» الاستفتاحيَّة كقَوْلِهِ [من الطويل]:

٢٨ ـ أَلاَ إن سَرَى لَيْلي فَبِتُّ كَئِيبا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا

وَقَبْلَ مَدَّة الإنكار، ....

تعرض كأنه من الاعتراض يقال: عرضت له القول بفتح الراء وكسرها، فعلى الثاني تعرض بفتح الراء، ويحتمل أن يكون تعرض بمعنى تظهر، يقال: عرض له أمر كذا أي: ظهر، وأدناه أقربه، والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة، وهو سبب الأمر يقال: ما خطبك؟ أي ما سبب أمرك الذي أنت عليه؟ وغلب استعمال الخطوب في الأمور الشاقة الصعبة **(وبعد ما المصدرية كقوله:**

وَرَجِّ الفتى للخير ما إن رأيته على السِّن خيراً لا يزال يزيد)[1]

الفتى الشاب يقال: فتي بكسر التاء يفتي فتاء بالمد فهو فتى بالقصر، والسن العمر وهنا مضاف محذوف أي: على زيادة السن وخبراً مفعول يزيد، قلت: ولا يتعين البيت شاهداً لما ذكر لاحتمال أن تكون ما زائدة وإن شرطية **(وبعد إلا الاستفتاحية كقوله:**

أَلَا إنْ سَرَى لَيْلي فَبتُّ كئيباً أحاذرُ أن تَنْأى النوى بغَضُوبا)[2]

سرى بمعنى سار وإسناده إلى الليل مجاز والكئيب المسيء الحال، يقال: كئب الرجل يكأب كأبة على زنة تمرة وكآبة على زنة كمالة، وتنأى تبعد، والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهي مؤنثة لا غير كذا في «الصحاح» وغضوب اسم امرأة بغين وضاد معجمتين.

(و) تزاد إن أيضاً **(قبل مدة الإنكار)** وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول: جاءني زيد فيقول: من يقصد إنكار مجيئه لك أزيد إنيه أي: كيف يجيئك؟ فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك، أو يقول ذلك من لا يشك في أن زيداً جاءك، ويستنكر أن لا يجيئك فكأنه يقول: من يشك في هذا وكيف لا يجيئك.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١/ ١٨٩، ولسان العرب ١٣/ ٣٥ (أنن).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢١١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٣.

سمع سيبويه رجلاً يقال له: «أتخرج إن أخْصبَت البادية»؟ فقال: «أأَنَا إنِيْه»؟ منكراً أن يكون رأيه عَلَىٰ خلاف ذلك، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد الإيجابيَّة، وهو سَهْو، وإنما تلك أن المفتوحة.

وزيد على هٰذِهِ المعاني الأربعة معنَيَانِ آخران، فزعَم قُطْرُب أنها قد تكون بمعنى «قَدْ»، كما مرَّ في: ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] وزعمَ الكوفيُّون أنها تكونُ بمعنى «إذا»، وجعلوا منه: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَإِنَّا إنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاَحِقُونَ»، ونحو ذلك ....

(**سمع سيبويه رجلاً يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك**) وهذا يحتمل أن تكون مدة الإنكار اجتلبت بعد زيادة إن فتكون المدة ياء لأنك تكسر النون لالتقاء الساكنين، فلا يكون الزائد إلا ياء ويحتمل أن تكون المدة اجتلبت قبل زيادة أن فتكون المدة ألفاً للحاقها بعد فتحة نون الضمير، والأصل آأناه، ثم زيدت أن بين النون والألف فالتقى ساكنان فكسر أولهما نون أن المزيدة فانقلبت الألف ياء، (**وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لما الإيجابية، وهو سهو وإنما تلك في أن المفتوحة**) الهمزة وجزم المصنف بالسهو من غير تثبت يستند إليه غير مناسب، فابن الحاجب إمام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو، ولم أر أحداً من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفهم الأئمة النقاد بل أقروا ذلك ولم يتعقبوه، وقال الرضى: زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول: لما أن جلستَ جلستُ فتحاً وكسراً والفتح أشهر.

(**وزيد على هذه**) المعاني الأربعة (**معنيان آخران فزعم قطرب**) وهو أبو علي محمد بن المستنير البصري أحد تلامذة سيبويه، ويقال إنه هو الذي لقبه بقطرب لمباكرته إياه في الأسحار، قال له يوماً: ما أنت إلا قطرب الليل، والقطرب دويبة تستريح بالنهار وتسعى بالليل (**إنها**) أي: إن المكسورة (**قد تكون بمعنى قد كما مر في** ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]) ومر ما في ذلك من الكلام، (**وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ**) التعليلية (**وجعلوا منه** ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]) أي: لأجل كونكم مؤمنين فهي بمعنى إذ التي ترد للتعليل، وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] وهذا موضع العطف، ولكن المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله (**وقوله عليه الصلاة والسلام: (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون)**[1]، **ونحو: ذلك**)

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٩)، والنسائي، كتاب =

ممَّا الفعلُ فيه محقَّقُ الوقوع، وقوله [من الطويل]:

٢٩ ـ أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

قالوا: وليست شَرْطيّة، لأن الشَّرط مُسْتقبل، وهذه القصَّة قد مضت.

وأجابَ الجُمهور عن قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] بأنه شرط جيء به للتَّهْييجِ والإلهاب، كما تقول لابنك: «إنْ كنتَ ابني فلا تَفْعَلْ كذا».

وعن آية المشيئة بأنّه تعليمٌ للعِباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصلَ ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرُّك؛ أو أن المعنى لتدخُلنَّ جميعاً ....

بنصب نحو عطفاً على المنصوب المتقدم (**مما الفعل**) الواقع (**فيه**) بعد إن الشرطية (**محقق الوقوع**) فلا يصلح أن يكون شرطاً لما علمته قبل هذا (**و**) جعلوا من ذلك أيضاً (**قوله**:

أتغضب إن أُذْنا قتيبة حزتا ... جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم)(١)

على رواية من رواه بإن المكسورة وحزتا بحاء مهملة وزاي قطعتا، وجهاراً بكسر الجيم، أي: مجاهرة غير سر (**قالوا: وليست**) إن فيه (**شرطية لإن الشرط**) الذي يقع بعدها (**مستقبل وهذه القصة**) وهي حز أذني قتيبة جهاراً (**قد مضت، وأجاب الجمهور**) عن جميع ما تقدم فأجابوا (**عن قوله تعالى**: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧] **بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول: لابنك إن كنت ابني فلا تفعل كذا**) وفي ذلك من التهييج له على أن لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى، وهذه نكتة لإبراز مثل هذا المحقق الواقع في قالب المعدوم المشكوك في وقوعه، فلا حاجة إلى جعل الأداة غير شرطية، بل جعلها كذلك تذهب هذه النكتة.

(**و**) أجابوا (**عن آية المشيئة**) وهي ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] (**بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل**) متأدبين بأدب الله تعالى مقتدين بسنته، روى الواحدي عن أحمد بن يحيى أنه قال: استثناء الله فيما يعلم واستثناء الخلق فيما لا يعلمون، وأمر بذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤] (**أو بأن ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك**) وبهذا يجاب عن الحديث (**أو أن المعنى لتدخلن جميعاً**

= الطهارة، باب حلية الوضوء (١٥٠)، وأبو داود كتاب الجنائز، باب ما يقول إذا زار القبور أو مر بها (٣٢٣٧)، وأحمد (٧٩٣٣).

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق، انظر ديوانه ٢/ ٣١١، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠.

إن شاء الله أن لا يموتَ منكم أحدٌ قبل الدخول، وهذا الجواب لا يرفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ـ ﷺ ـ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا، أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمُول على وجهين:

أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مُقام المسبَّب، والأصل: أتَغْضَبُ إن افتَخَرَ مُفْتَخِرٌ بسبب حزِّ أُذُنَيْ قتيبة، إذ الافتخارُ بذلك يكون سبباً للغضب ومُسبَّباً عن الحزِّ.

إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يرفع السؤال) بالراء وفي بعض النسخ لا يدفع، ووجه ما قاله: أن الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعاً، فلزم تحقق مشيئته، لأن لا يموت منهم أحد قبل الدخول، إذ لو شاء موت أحد منهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت، وهذا باطل لاستلزامه الخلف في الوعد، وهو على الله تعالى محال.

(وأن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام) فالشرط على هذين التقديرين، على بابه، وفيه نظر وذلك لأنه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير أن يكون في الكلام إشعار بأنه محكي، ثم هذا لا يدفع الإشكال؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي وحق، فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة، وكذا في حق الملك؛ لأنه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه.

(وأما البيت فمحمول على وجهين:

أحدهما: على إقامة السبب مقام المسبب والأصل أن يكون إن افتخر مفتخر) في المستقبل **(بسبب حزه)** فيما مضى **(أذني قتيبة إذ الافتخار بالحز يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحز)**، فإن قلت: الهمزة الداخلة على تغضب للإنكار التوبيخي فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم، وإذا كان الغضب واقعاً استحال كون جواب الشرط أو دليل الجواب؛ إذ لا يتسبب الماضي عن المستقبل، قلت: الإنكار التوبيخي على قسمين:

إما بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو أعصيت ربك؟ فيكون الموبخ عليه قد تحقق وقوعه.

وإما بمعنى لا ينبغي أن يكون نحو أتعصي ربك؟ فلا يكون الموبخ عليه قد وقع ولكن بصدد أن يقع، فما في البيت من القسم الثاني لا الأول.

الثاني: أن يكون على معنى التَّبيّن، أي أتغضب إنْ تبيَّنَ في المستقبل أن أُذني قتيبة حُزَّتا فيما مضى، كما قال الآخر [من الطويل]:

٣٠ - إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ولم تجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

أي: يتبيَّن أني لم تلدني لئيمةٌ.

وقال الخليل والمبرّد: الصوابُ «أَنْ أُذنَا» بفتح الهمزة من «أَنْ»، أَي: لأن أُذنَا، ثم هي عند الخليل «أن» النَّاصبة، وعند المبرّد أنّها «أن» المخفَّفة من الثقيلة.

ويردُّ قولَ الخليل أنَّ «أنِ» الناصبةَ لا يليها الاسمُ على إضمارِ الفعل، وإنما ذلك لِـ «إن» المكسورة، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦].

وعلى الوجْهَيْنِ ....

والوجه الثاني: **(أن يكون على معنى التبيين أي: أتغضب أن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال)** هو أي الشاعر:

(إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من أن تقري به بدا[1]

أي: يتبين أني لم تلدني لئيمة) برفع يتبين لا بجزمه جواباً لإذاما؛ لأنها لا تجزم إلا شاذاً قال الجوهري: وقولهم لا بد من كذا كأنه قيل لا فراق منه، ويقال البد العوض، ومن أن تقري متعلق ببداً وضمير به يعود إلى القول المتقدم أي لم تجدي بداً من إقرارك بما قلته من أني لم تلدني لئيمة، يقول: إذا ما ذكرنا أنسابنا علمت يا هذه أني لست بابن لئيمة وظهر لك ما يلجئك إلى الاعتراف بذلك، وإنما قال لم تلدني لئيمة؛ لإن الأم إذا كانت من الكرام فالأب أولى؛ لأن العرب لا يزوجون من هو دونهم وربما تزوجوا من دونهم.

(وقال الخليل والمبرد: الصواب أن أذنا بفتح الهمزة) من أن **(أي: لأن أذنا، ثم هي عند الخليل أن الناصبة)** الخفيفة بحسب الوضع **(وعند المبرد أنها المخففة من الثقيلة)** واسمها ضمير شأن محذوف والجملة الاسمية خبره **(ويرد قولَ الخليل الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك؛ لإن المكسورة نحو** ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]**)** وعلى تخريج الخليل يلزم أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أي: إن حزت أذنا قتيبة، فيكون الاسم قد وليها على إضمار الفعل، وانظر لم امتنع ذلك **(وعلى الوجهين)**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزائد بن صعصعة الفقعسي في حاشية الأمير على المغني ١/ ٢٥، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٥.

يتخرَّجُ قَولُ الآخر [من الكامل]:

٣١ - إِنْ يَقْتُلُوك، فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي: إنْ يفتخروا بسببِ قتلِك، أو: إنْ يتبيَّن أنهم قتلوك.

● **(أن) المَفْتوحة الهمزة السَّاكِنة النون - على وجهَيْنِ**: اسم، وحرف.

والاسمُ على وجهين: **ضمير المتكلِّم** في قول بعضهم: «أَنْ فَعَلْتُ» بسكونِ النُّون، والأكثرون على فَتْحِها وَصْلاً، وعلى الإتيان بالألف وَقْفاً، **وضمير المخاطب في قولك**: «أَنْتَ»، وَ «أَنْتِ»، و «أنتما»، ....

المذكورين، وهما إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيين **(يتخرج قول الآخر:**

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك وربَّ قتل عار)[1]

فإن قتله قد وقع ومضى، لكنه جعل شرطاً على ما تقدم **(أي: إن يفتخروا بسبب قتلك أو إن يتبين أنهم قتلوك)** وعار إما خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة قتل، أو خبر لهذا المجرور برب إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

(أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون تأتي على وجهين: اسم وحرف) الظاهر رفعهما على أنهما خبر بعد خبر، أي: إن اسم وحرف وجرهما على الإبدال من وجهين غير بين، لأدائه إلى قولك إن على اسم وحرف وفيه ما لا يخفى، اللهم إلا أن يقدر محذوف أي: وجه اسم ووجه حرف، أي طريقته فيمكن الإبدال حينئذٍ.

(والاسم على وجهين: ضمير المتكلم) برفع ضمير وفيه ما مر، **(في قول بعضهم)** أي: بعض العرب **(إن فعلت بسكون النون)** وصلاً ووقفاً وهي لغة حكاها قطرب **(والأكثرون)** من العرب، وهم من عدا تميماً **(على فتحها وصلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً)** وأما تميم فيثبتونها وصلاً ووقفاً، وبها قرأ نافع، ومذهب البصريين أن الضمير هو الهمزة والنون، وأما الألف فزائدة بدليل حذفها في الوقف، وقال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم، فإن: قلت على ماذا انتصب وصلاً ووقفاً؟ قلت: على الظرفية باعتبار مقامهما مقام مضاف محذوف، أي: زمن وصل وزمن وقف **(وضمير المخاطب)** بالرفع عطفاً على المتقدم، وفيه أيضاً ما مر، وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو أن يكون ضمير المخاطب **(في قولك أنت)** للواحد المذكر **(وأنت)** للواحدة المؤنثة **(وأنتما)** للمخاطبين أو

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لثابت قطنة، انظر الأغاني ١٤/ ١٢٧٠.

و «أَنْتُمْ»، و «أنتنَّ»، على قول الجمهور: إن الضَّمير هو «أَنْ» والتَّاء حرف خطاب.

والحرف على أربعةِ أوجُهٍ:

أحدها: أن تكون **حرفاً مصدريًا ناصباً، للمُضارع**، وتقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]، ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وزعَم الزجَّاج أن منه: ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، أي: خيرٌ لكم، فحذف الخبر؛ ....

للمخاطبتين **(وأنتم)** لجماعة المخاطبين **(وأنتن)** لجماعة المخاطبات هذا **(على قول الجمهور أن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب)** ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة، وقال بعضهم: الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة، كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدوها لتستقل لفظاً.

(والحرف على أربعة أوجه:

أحدها أن يكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، ويقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء فتكون) هي وصلتها **(في موضع رفع نحو** ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦] ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] **وزعم الزجاج أن منه** ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٢٤] **أي: خير لكم فحذف الخبر)** وليس بمتعين لذلك لما سيأتي، ولجواز كون ذلك في محل جر على أنه عطف بيان لإيمانكم، أي: للأمور المحلوف عليها التي هي البر والتقوى والإصلاح بين الناس، [و] الأصل في ذلك أن بعض الناس كان يحلف أن لا يفعل بعض الخيرات من صلة رحم، أو عبادة أو إصلاح ذات بين، ثم يقول: أخاف الله تعالى أن لا أحنث في يميني، فيترك البر إرادة البر في يمينه، فقيل لهم: لا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم، أي: حاجزاً لما حلفتم عليه وسمي المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام: **(من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها)**[١] والعرضة اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حاجزاً ومانعاً منه.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يميناً فرأىٰ غيرها خيراً منها... (١٦٥٠)، والترمذي، كتاب النذور والأيمان عن رسول الله، باب ما جاء في الكفارة قبل الحنث (١٥٣٠)، والنسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب الكفارة قبل الحنث (٣٧٨١).

وقيل: التقدير مخافَةَ أن تبرّوا؛ وقيل في ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ﴾ [التوبة: ١٣]: إن «أحقّ» خبر عمّا بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] كذلك، والظاهرُ فيهما أن الأصلَ أحقُّ بكذا. والثاني: بعد لفظ دالّ على معنًى غير اليَقين، ....

(**والثاني**) من موضعي وقوعها أن تقع (**بعد لفظ دال على معنى غير اليقين**) سواء كان دالاً على ظن أو غيره، وكأنه قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تتميز به الناصبة من المخففة وفيه نظر، فقد قال الإمام المرزوقي في قول الحماسي:

هممت بأن لا أطعم الدهر بعدهم حياة وكان الصبر أبقى وأكرما[١]

أطعم منصوب بأن ولو رفع لجاز على أن تكون مخففة من الثقيلة، ويكون اسمها مضمراً فدل ذلك على أن المخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين، وهذا ينافي غرض المصنف، وقد يجاب بأن الهم يرد بمعنى العزم على الشيء وهو الجد فيه، وبمعنى حديث النفس كما صرح بعض أئمة اللغة، فيكون يقينياً بالاعتبار الأول وغير يقيني بالاعتبار الثاني، فلعل المرزوقي أجاز كونها مخففة نظراً إلى كون الفعل يقينياً، وأجاز كونها ناصبة نظراً إلى كون الفعل غير يقيني، فاندفع النظر.

وقد ذكر ابن الحاجب في «شرح المفصل» ضابطاً يعلم به موضع تعين الناصبة وتعين المخففة وموضع جواز الأمرين، سواء كنت منشئاً للكلام أو سامعاً فقال: لفظ إن إما أن تذكر بفعل قبلها مسلط عليها أوْلا، فإن كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو إما أن يكون فعل تحقيق أو ظن أو غيرهما، فالأول يتعين للمشددة والمخففة منها، والثالث يتعين للناصبة، والثاني يجوز فيه الأمران.

وإن لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو إما إن يكون مصدراً بها الجملة أوْلا، فإن صدرت بها الجملة تعينت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وإن لم تصدر بها جازتا كقولك: حسن أن يقوم وحسن أن تقوم، على أن أصله أنك تقوم، وقد ظهر لك بهذا الكلام مؤاخذة على المصنف إن كان مقصوده بذكر ذينك الموضعين تمييز ما يتعين فيه أن الناصبة من المخففة، وهو الظاهر من سياق كلامه فتأمله، وقد يقال أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيقي والتقديري فلا تتم المؤاخذة، وإذا وقعت الناصبة بعد فعل غير

---

(١) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان الحماسة ١/ ٤٢٤.

فتكون في موضع رفع، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦] الآية، ونحو: «يُعْجِبُني أن تَفْعَل»، ونصب نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وخفض، نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢]، ومحتملة لهما، نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]، أصلُه: في أنْ يغفر لي، ومثلُه: ﴿أَن تَبَرُّوا۟﴾ [البقرة: ٢٢٤] إذا قُدِّر: «في أن تبرّوا» أو «لئلاّ تبرّوا»، ....

دال على اليقين **(فتكون)** أي فقد تكون هي وصلتها **(في موضع رفع نحو** ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾**)** [الحديد: ١٦] ونحو ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] **(و)** في موضع **(نصب نحو** ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾**)** [يونس: ٣٧] كذا أعربه غير واحد على أنه خبر كان، فإن يفترى مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكر المصنف في أواخر الكتاب، وإنما احتيج إلى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الإخبار، وجعله من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى في هذا المحل، وقال الرضي: إن هذه هي المضمرة بعد لام الجحود محذوفة، وهما متعاقبان فإن أثبت اللام لم تأت بأن وإن حذفت أن لم تأت باللام، وعليه فيحتمل المحل النصب والجر كنظائره، وقدر أبو البقاء الخبر ممكناً فيكون المحل رفعاً على أنها وصلتها فاعل بالمحذوف، قلت: ولو قيل بأن كان تامة وأن يفترى في محل رفع على أنه بدل اشتمال من فاعلها، والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل، ونحو ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] ونحو ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩].

وفي موضع **(خفض نحو:** ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] **ونحو:** ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠]**)** ونحو ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] وسيأتي الكلام على هذه اللام في حرفها هل هي زائدة أوْلا **(و)** تكون أن مع صلتها **(محتملة لهما)** أي لموضع النصب ولموضع الخفض **(نحو:** ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢] **أصله في أن يغفر لي، ومثله أن تبروا)** في الآية المتقدمة لكن ليست مثليتها للمحتملة للنصب والخفض على الإطلاق وإنما هي **(إذا قُدِّر في أن تبرّوا)** والجار على هذا التقدير متعلق بعرضة لما فيه من معنى الاعتراض، أي: ولا تجعلوا الله معترضاً في البر، أي: إنه عرضة **(أو)** إذا قدر **(لئلا تبروا)** فحذف الجار والنافي جميعاً، وحينئذٍ يتعلق الجار بالفعل المنهي عنه أي: ولا تجعلوا الله لأجل ترك البر والتقوى، والإصلاح عرضة لأيمانكم أي: حاجزاً ومانعاً من ترك ما حلفتم عليه بها وإتيان الذي هو خير، فعلى أحد هذين التقديرين

وهل المحلُّ بعد حذف الجارّ جرّ أو نصب؟ فيه خلاف، وسيأتي، وقيل: التقدير: «مخافَةَ أن تبرّوا».

واختُلِف في المحل من نحو: «عَسَى زَيْدٌ أن يَقُومَ» فالمشهور أنه نصب على الخبريّة، وقيل: على المفعوليّة؛ وإنّ معنى «عَسَيتَ أَنْ تَفْعَلَ»: قاربْتَ أن تفعل، ونُقِلَ عن المبرّد؛ وقيل: نصب بإسقاط الجارّ أو بتضمينِ الفعل معنى «قارب»، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإنّ المعنى: دَنَوْتَ من أن تفعل، ....

يحتمل المحل الجر والنصب[1]، وأما إذا جعل أن تبروا عطف بيان على الإيمان كما مر فالمحل جر ليس إلا وإذا جعل مبتدأ كما ذهب إليه الزجاج فيما تقدم فالمحل رفع ليس إلا، ولما كانت الآية محتملة لهذه الأمور ولم تتعين مثالاً لما يحتمل النصب والخفض فقط فصلها عما سبقها من المثل بقوله: ومثله أن تبروا **(وهل المحل بعد حذف الجار جر أو نصب فيه خلاف)** مرت الإشارة إليه أول الكتاب **(وسيأتي)** الكلام عليه مشبعاً في آخر الباب الرابع، فإن قلت كيف ساغ الإخبار عن المحل بقوله جر أو نصب؟ قلت: لأنه على حذف مضاف، إما من الابتداء أي: وهل إعراب المحل جر أو نصب، وإما من الخبر أي: وهل المحل محل جر أو محل نصب، أو ذو جر أو ذو نصب وهذا أمر سهل وإن استصعبه بعض المدعيين لعلم النحو بهذه البلاد.

(وقيل: التقدير مخافة أن تبروا) فيكون المحل نصباً ليس إلا؛ لأن المضاف لما حذف أقيم المضاف إليه مقامه، فأعطي إعرابه، وإبقاؤه على الجر بعد حذف المضاف شاذ، فلا يرتكب تخريج القرآن عليه لغير ضرورة.

(واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم، فالمشهور أنه نصب على الخبرية)، وأن عسى بمثابة كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضافاً إما من الاسم أي: عسى حال زيد أن يخرج، أو من الخبر أي: عسى زيد صاحب أن يخرج، وفي هذا التقدير تكلف إذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر.

(وقيل: على المفعولية وإن معنى عسيت أن تفعل قاربت أن تفعل) فهي فعل متعد إلى واحد كضرب، وليست من أخوات كان، **(ونقل)** هذا القول **(عن المبرد وقيل: نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى دنوت من أن تفعل)** هذا هو الأصل ثم حذف الجار توسعاً، فصار المحل نصباً على أحد القولين في المسألة

---

(١) العبارة في حاشية الدسوقي كما يلي: فعلى هذين التقديرين يحتمل اهـ ص ٤٧.

أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأوّل بعيد، إذ لم يُذْكر هذا الجارّ في وقت؛ وقيل: رفع على البدل سدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سدَّ في قراءة حمزة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ﴾ [آل عمران: ١٧٨] مَسَدَّ المفعولين.

(أو قاربت أن تفعل) فلا حذف، ولا خلاف على صحة هذا التقدير في أن المحل نصب، **(والتقدير الأول)** وهو النصب على إسقاط الجار **(بعيد إذ لم يذكر هذا الجار في وقت)**، وإنما يتأتى هذا الاستبعاد أن لو كان المدعى أن هذا الجار محذوف على سبيل الجواز، وأما إذا كان المدعى أنه محذوف وجوباً فلا وجه للاستبعاد حينئذٍ؛ لجريانه في كل شيء واجب الحذف.

(وقيل): محل أن يقوم من نحو: عسى زيد أن يقوم. **(رفع على البدل)** من زيد وهو بدل اشتمال كما في قولك: أعجبني زيد قيامه، واعترض هذا القول بأنه يلزم عليه كون البدل لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل، **قلت**: ولا مانع من أن يكون البدل لازماً لكونه المقصود بالحكم، وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم فقد رأينا بعض التوابع يلزم كتابع مجرور رب إذا كان ظاهراً **(وسد)** البدل على هذا القول **(مسد الجزأين)** اللذين يحتاج إليهما عسى، فإنها على المشهور داخلة على ما هو في الأصل مبتدأ وخبر **(كما سد)** البدل **(في قراءة حمزة ولا تحسبن)** بالتاء الفوقية وفتح السين **(﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾** [آل عمران: ١٧٨] **مسد المفعولين)** ولا يضر الاقتصار على مفعول واحد لحسب وإن كان في غير هذا الموضع ممتنعاً على المختار عند كثيرين؛ وذلك لأن المبدل منه في حكم المنحى المطرح، والمقصود إنما هو البدل وهو كافٍ في تمام الكلام؛ لكون أن المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوع موقع المفعولين، إما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبي بالنسبة إلى المبتدأ والخبر، وإما باعتبار الحذف أي: لا تحسبن خيرية الإملاء ثابتة على اختلاف الرائين، ولا بعد في أن يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المفعول الأول وهو مع الإتيان بالبدل يصح كما في قول الحماسي:

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما[1]

فإنه يمتنع بدون البدل إذ لا يقال: ما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رأيت، وإنما لم يجعل إنما نملي لهم خير مفعولاً ثانياً؛ لأنه في تأويل خيرية إملائنا لهم، ولا يصح أن يكون خبر الذين كفروا لمغايرته له وعدم صدقه عليه، ويمكن أن يكون المعنى: ولا تحسبن حال الذين كفروا، أو لا تحسبن الذين كفروا أنما تملي لهم خير فيتم الكلام حينئذٍ بالمفعولين؛ لارتفاع المانع من الإخبار.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعبدة بن الطيب في ديوانه ص ٨٨، والأغاني ١٤/ ٨٧.

و «أَنْ» هذه موصولٌ حرفيّ، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف، مضارعاً كان كما مَرّ، أو ماضياً نحو: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] أو أمراً كحكاية سيبويه: «كَتَبْتُ إليهِ بأن قُم». هذا هو الصحيح.

وفي «حواشي التسهيل» للمصنف قال ابن الخباز في «شرح الإيضاح» ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم بالتاء، وهو على على حذف مضاف أي: شأن الذين، كقوله:

وما حسبتك أن نجينا

أي: وما حتسبت شأنك المجيء (وإن هذه) وهي الثنائية بحسب الوضع (**موصول حرفي**) والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر، زاد ابن مالك ولم يحتج إلى عائد احترازاً من الذي إذا وقع صفة مصدر نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] إذ التقدير: كالخوض الذي خاضوه، وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور في شرحي على التسهيل فراجعه إن شئت.

(**وتوصل بالفعل المتصرف**) لا الجامد نحو: عسى (**مضارعاً كان كما مر أو ماضياً نحو**: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]) ونحو (﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤] **أو أمراً كحكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم، هذا هو**) القول (**الصحيح**) وصرح به في «الكشاف» عند تفسير قوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [يونس: ١٠٤، ١٠٥] فقال: فإن قلت: عطف قوله: أن أقم على أن أكون فيه إشكال؛ لأن أن لا تخلو من أن تكون التي للعبادة، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يصح أن تكون للعبادة وإن كان الأمر مما يتضمن معنى القول؛ لأن عطفها على الموصول يأبى ذلك، والقول بكونها موصولة مثل الأولى لا يساعد عليه لفظ الأمر وهو أقم؛ لأن الصلة حقها أن تكون جملة تحتمل الصدق والكذب.

قلت: قد سوغ سيبويه أن توصل أن بالأمر والنهي، وشبه ذلك بقولهم: أنت الذي تفعل على الخطاب؛ لأن الغرض وصلها بما تكون معه في معنى المصدر، والأمر والنهي دالان على المصدر دلالة غيرهما من الأفعال، إلى هنا كلامه، ومعناه أن وجه التشبيه الذي ذكره سيبويه هو النظر إلى المعنى في الجانبين، وذلك أن قولهم: أنت الذي تفعل بتاء الخطاب منظور فيه إلى المعنى من حيث إن الذي خبر لأنت فهو بمعناه، فعاد الضمير إليه من الصلة بالخطاب نظراً إلى المعنى، وإلا فالأصل أن يكون ضميره غائباً إذ هو اسم ظاهر فطريقه طريقة الغيبة، وكذا وصل أن المصدرية بالأمر والنهي منظور فيه إلى المعنى من حيث كان الغرض أن تكون هي وما بعدها في تأويل المصدر، وهو حاصل سواء كان الفعل خبرياً أو إنشائياً.

وقد اختُلِفَ من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولةُ بالمضارع، والمخالِفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ، زعم أنّها غيرها، بدليلين:

أحدهما: أن الدّاخلة على المضارع تُخَلِّصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسّين وسوف.

والثاني: أنها لو كانت الناصبةَ لحكم على موضعهما بالنصب كما حُكِم على موضعِ الماضي بالجزم بعد «إنِ» الشرطيّة، ولا قائل به.

والجوابُ عن الأول أنه منتقضٌ بنون التوكيد، فإنها تُخلِّص المضارعَ للاستقبال وتدخلُ على الأمر باطّراد واتّفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضاً تُخَلِّصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

(وقد اختلف من ذلك في أمرين) ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له في الأصل ثم قدم وجعل حالاً وقد مر الكلام على بعض هذا في قوله في ديباجة الكتاب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء.

(أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم) بدون واو على أن الجملة استئنافية على سؤال سائل كأنه لما قيل: والمخالف في ذلك ابن طاهر قيل: فماذا زعم؟ فقيل: زعم كذا، وفي بعض النسخ وزعم بالواو كأنه عطف على محذوف، والتقدير خالف في ذلك وزعم أنها غيرها **(بدليلين:**

أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف.

والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما) أي: موضع الماضي والأمر الموصولة هي بهما **(بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد أن الشرطية، ولا قائل به)** فثبت أن الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع.

(والجواب عن) الدليل **(الأول أنه منتقض بنون التوكيد)** خفيفة كانت أو ثقيلة **(فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد، وبأدوات الشرط)** الجازمة **(فإنها أيضاً تخلصه)** للاستقبال **(مع دخولها على الماضي باتفاق)**، وإنما قيدنا الأدوات الشرطية بالجازمة احترازاً من نحو لو ولما على القول بأنهما حرفا شرط.

وعن الثاني أنه إنما حُكِم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيّة لأنها أثرت القلبَ إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في مَحَلِّه، كما أنها لَما أثرت التخليصَ إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصبَ في لفظه.

الأمر الثاني: كونها تُوصَل بالأمر، والمخالِفُ في ذلك أبو حيّان، زعم أنها لا تُوصل به، وأن كل شيءٍ سمع من ذلك فـ «أنْ» فيه تفسيريةٌ، واستدل بدليلين:

أحدهما: أنهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر.

(و) الجواب عن الدليل الثاني بإبداء الفارق وذلك **(أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، لأنها أثرت الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله)** وأن المصدرية إذا دخلت على الماضي مثلاً لا تؤثر في معناه شيئاً، فلا تؤثر عملاً في محله فافترقا **(كما أنها)** أي: المصدرية **(لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه)** وقد يقال: ليس بين تأثير الأدوات لتخليص المعنى إلى الاستقبال، وتأثيرها لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف.

(الأمر الثاني كونها توصل بالأمر والمخالف في ذلك) الشيخ أثير الدين **(أبو حيان زعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك فإن فيه تفسيرية)** لا مصدرية، فإن قلت: فماذا تصنع في الآية المتقدمة وهي ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٠٤ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [يونس: ١٠٤، ١٠٥] فقد مر أنه لا يصح عطف أن أقم إذا جعلت فيه أن تفسيرية على أن أكون لمكان التخالف بالإفراد والجملية.

قلت: من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض، فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذٍ: وأمرت أن أقم، وهذا وإن كان سائغاً من حيث الإعراب لكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل أن مصدرية معطوفة مع صلتها على أن أكون، وذلك أن قوله: وأن أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤] على أسلوب أعجبني زيد وكرمه داخل معها في حكم المأمور به، فلو قدر هذا الوجه وهو جعل أن مفسرة، والتقدير: وأمرت أو أوحي إلي أو نوديت أن أقم فات ذلك الغرض، وكانت الجملة مستقلة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم **(واستدل بدليلين:**

أحدهما: أنهما) أي أن وما دخلت عليه **(إذا قدر بالمصدر فات معنى الأمر)** الذي كان مستفاداً من الصيغة ضرورة أن المصدر لا دلالة له على الطلب البتة.

الثاني: أنهما لم يَقَعَا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح «أَعْجَبني أن قُمْ»، ولا «كَرِهْتُ أنْ قُمْ» كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.

والجوابُ عن الأول أن فَوَات معنى الأمْرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كَفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يُسَلِّم مصدريّة «أن» المخفَّفة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]، إذ لا يفهم الدُعاء من المصدر إلاَّ إذا ....

الدليل (**الثاني: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً**) والمصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلتها فاعلاً نحو أعجبني أن أحسنت وأن تحسن، ومفعولاً نحو كرهت أن أساءت وأن تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فإنه لا يصح فيها ذلك، ألا ترى أنه (**لا يصح أعجبني أن قم ولا كرهت أن قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع كما مثلناه**) والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولية بالماضي نحو أعجبني أن قمت (**والموصولة بالمضارع**) نحو أعجبني أن تقوم (**عند التقدير المذكور**) وذلك أنك إذا أولت بالمصدر فيهما فقلت: أعجبني قيامك فات معنى المضي والاستقبال، كما أنك إذا أولت بالمصدر في قولك: كتبت إليه بأن قم، فقلت: كتبت إليه بالقيام فات معنى الأمر فكما أنه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة في الأول لا يضر في الثاني، ولا فرق.

قلت: ولأبي حيان أن يفرق بأن الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تفت بالكلية، والفائت إنما هو الدلالة الوضعية فقط، وإلا فمعنى الزمن مدلول عليه التزاماً ضرورة أن الحدث لا بدله من زمان، بخلاف معنى الأمر فإنه فات بالكلية، ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفار الثاني، على أنا نقول: الموصولة بالأمر والنهي عند التأويل بالمصدر إنما تؤول بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب، فإذا قلت: كتبت إليه بأن قم أو بأن لا تقم فالمعنى: كتبت إليه بالأمر بالقيام أو بالنهي عنه، فإنما فات الدلالة بالصيغة فقط، وعلى ذلك جرت عادة الزمخشري في مواضع من «الكشاف» وصرح به في سورة نوح فقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] فقال: إن الناصبة للفعل أي: إنا أرسلناه بأن أنذر أي: بأن قلنا له: أنذر أي بالأمر بالإنذار (**ثم إنه**) أي: أبا حيان (**يسلم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو** ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]) على قراءة نافع بتخفيف النون وكسر الضاد، فالفعل دعائي وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء؛ (**إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا**

كان مفعولاً مطلقاً نحو سَقْياً وَرَعْياً.

وعن الثاني أنه إنّما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية «كي»، لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضةً بلام التعليل.

ثم مما يُقْطَعُ به على قول بالبطلان حكايةُ سيبويه: «كَتَبْتُ إليه بأنْ قُمْ»، وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله [من البسيط]:

٣٢ ـ هُنَّ الْحَرَائِرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

كان مفعولاً مطلقاً نحو سقياً ورعياً) وهو في الآية ليس بمفعول مطلق، فلا يفهم منه الدعاء، فإن قلت: ينتقض هذا بنحو سلام عليكم فإنه مفيد للدعاء، وهو ليس بمفعول مطلق.

قلت: هو بحسب الأصل مفعول مطلق، فإن أصله قبل الرفع سلاماً عليكم أي: سلمت سلاماً، ثم عدل إلى الرفع للدلالة على الثبوت فإفادته للدعاء إنما هو باعتبار كونه في الأصل مفعولاً مطلقاً.

(و) الجواب **(عن الثاني أنه إنما امتنع ما ذكره)** من نحو: أعجبني أن قم وكرهت أن قم **(لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية بالإنشاء)** الذي لا خارج له **(لا لما ذكر)** هو أن المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع صلتها فاعلاً أو مفعولاً، وقد أسلفنا أن الموصولة بفعل أمر مؤول مع صلتها بمصدر مادته تدل على الطلب، وإذا فعلت ذلك هنا لم يظهر مانع من تعلق الإعجاب والكراهية به إذ التقدير: أعجبني الأمر بالقيام وكرهت الأمر، **(ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل)** نحو جئت لكي تكرمني وهو قد سلم مصدريتها فدل ذلك على فساد ما ذهب إليه، **(ثم مما يقطع به على)** التباس **(قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت إليه بأن قم)** فإنه لا محيص فيه عن كون أن مصدرية لوجود حرف الجر، فيلزم كون مدخوله اسماً صريحاً أو مؤولاً به ولا سبيل إلى التأويل إلا بأن تكون مصدرية.

(وأجاب عنها) أي عن حكاية سيبويه **(بأن الباء محتملة للزيادة، مثلها في قوله:)**

تلك الحرائر لاربات أخمرة سود المحاجر **(لا يقرأن بالسور)**[1]

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للراعي النميري، انظر ديوانه ٧، والأغاني ٢٤/ ١٥٥، وأدب الكاتب ١/ ٤١٦.

وهذا وَهْمٌ فاحِش، لأنَّ حروفَ الجرّ ـ زائدةً كانت أو غيرَ زائدة ـ لا تدخل إلاَّ على الاسم أو ما في تأويله.

تنبيه ـ ذكر بعضُ الكوفيّين وأبو عُبَيْدة أنَّ بعضهم يجزم بـ «أَنْ»، ونقله اللِّحْيَاني عن بعضِ بني ....

وهذا) الذي أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة في ذلك **(وهم فاحش)** والوهم بفتح الهاء مصدر وهم بكسر الهاء يوهم بفتحها إذا غلط، قال القرطبي في المفهم حكاية عن ثعلب: إنه يقال: وهمت في الحساب وغيره أوهم أي غلطت أغلط، وعلى هذا فمصدره الوهم بالفتح؛ لأن فعل بفتح العين مصدر قياسي بفعل اللازم المكسور العين من غير الألوان كفرح فرحاً وجوي جوى وفي «الصحاح»: وهمت في الحساب بالكسر أوهم وهما إذا أغلطت فيه وسهوت، وظاهر هذا اختصاصه بالغلط في الحساب، وأما الوهم بإسكان الهاء فمصدر قولك: وهمت في الشيء بالفتح وهم بذلك إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره، وهذا المعنى ليس مراداً هنا، وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في أثناء الكلام على الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الواقعة مفعولاً حيث تكلم على المسألتين؛ **(لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله)** وإذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم تفسيرية كما ادعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم، ولا ما هو في تأويل الاسم، قلت: ويجب أن يخصص هذا بما إذا كانت حروف الجر غير مكفوفة، وإلا فالمكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله، وبعد هذا كله فأنا أقول: لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع، لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع، فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر من غير داعٍ إليه، ولا دليل لهم أيضاً على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر أو النهي موصول حرفي، إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة.

فالأول نحو: أرسلت إليه أن قم أو لا تقم، ومنه ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١].

والثاني نحو: كتبت إليه بأن قم أو بأن لا تقم فأن فيه زائدة، زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم أو بلا تقم، أي: بهذا اللفظ وإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم، وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل.

(تنبيه: ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة) بصيغة التصغير وهاء تأنيث في آخره **(أن بعضهم)** أي بعض العرب **(يجزم بأن ونقله اللحياني)** بكسر اللام وسكون الحاء المهملة **(عن بعض بني**

صَبَاح، وأنشدوا عليه قوله [من الطويل]:

٣٣ ـ إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله [من الطويل]:

٣٤ ـ أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيَا

وفي هذا نظر، لأنَّ عطفَ المنصوب عليه يدلُّ على أنه مُسكَّن للضرورة، لا مجزوم.

صباح) بتشديد الموحدة، وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث (وأنشدوا) في الاستشهاد على الجزم بها لامرىء القيس:

(إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتينا الصيد نحطب)[1]

غدونا بكرنا، ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب، أي: جمع الحطب، وأنشده القاضي الفاضل في بعض كتبه:

إلى أن يأتي الصيد، وعليه فلا شاهد فيه قال القاضي الفاضل: وكنت رويت هذا البيت:

قال ولدان حينا

فقال لي بعض الأدباء: الذي قال الشاعر:

قال ولدان أهلنا

فقلت ولدان حينا أمدح ويستحق امرؤ القيس لفظة يحسن بها معناه ويرجح، ولا خفاء بما بينهما من خصوص طعمة الصيد بأهله وعمومها بحيه.

(و) أنشدوا أيضاً (قوله:

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلاً علي كما هيا)[2]

بإسكان ميم تعلم على أنه مجزوم بأن (وفي هذا) الاستشهاد بالبيت الثاني (نظر؛ لأن عطف المنصوب) وهو ترد وتترك بفتح الدال والكاف (عليه) أي: على المسكن بعد أن وهو تعلم (يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم) وإلا كان المعطوف عليه مجزوماً لا منصوباً.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٣٨٩، وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لزفر بن الحارث الكلابي، انظر ديوانه ص ١٧١، ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (خضر). اهـ.

وقد يُرفع الفعلُ بعدها كقراءة ابن مُحَيْصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقول الشاعر [من البسيط]:

٣٥ ـ أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَن لا تُشْعِرَا أَحَدا

وزعم الكوفيُّون أنَّ «أنْ» هذه هي المخفَّفة من الثَّقيلة شذَّ اتِّصالُها بالفعل، ....

(وقد يرفع الفعل المضارع بعدها) أي: بعد أن المصدرية فتكون حينئذٍ مهملة **(كقراءة ابن محيصن)** بنون بعد الصاد المهملة على صيغة تصغيرها محصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بضم الميم فدل على أنها قد تهمل، وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير الغائبين عائداً على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها.

فإن قلت: لو كان كذلك لرسم بالواو والألف على ما تقرر في علم الخط، قلت: رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن، وإنما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه، وفي الباب الخامس من الجهة الرابعة منه أن بعضهم ذهب في الآية إلى أن الأصل أن يتموا بالجمع قال المصنف: وهو حسن.

(وقول الشاعر) بخفض قول عطفاً على قراءة ابن محيصن:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أن تحملا حاجة لي خف محملها ... وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

(أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا)[1]

أن تحملا منصوب بفعل مقدر أي: أسألكما وأن تقرآن إما في محل نصب بدلاً من أن تحملا أو من حاجة، وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أي: هي أن تقرآن، فقد أهمل الشاعر بعد ما أهمل وأعمل بعدما أهمل **(وزعم الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة عند اتصالها بالفعل)** وذلك أن المخففة إذا وقع بعدها فعل، فإن كان جامداً نحو ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩] أو دعاء نحو ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ في قراءة نافع بصيغة الماضي فلا تحتاج إلى فاصل بينها وبين ذلك الفعل وإن لم يكن جامداً ولا دعاء فلا بد من الفصل بقد، نحو ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] أو بلو نحو ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] أو بحرف تنفيس نحو

---

(١) الأبيات من البحر البسيط، الأول بلا نسبة في اللسان ٣/ ١٧٦ (وصل)، والبيت الثالث بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣.

والصوابُ قولُ البصريِّين: إنها «أن» الناصبة أُهْمِلت حَمْلاً على «ما» أختها المصدريَّة، وليس من ذلك قوله [من الطويل]:

٣٦ ـ وَلاَ تَـدْفِـنَـنِّـي فِـي الْـفَـلاَةِ، فـإِنَّـنِـي أَخَـافُ إِذَا مَـا مُـتُّ أَنْ لاَ أَذُوقُـهَـا

كما زعم بعضُهُمْ، لأن الْخَوْفَ هنا يقين، فـ «أَنْ» مخففة من الثقيلة.

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] أو بحرف نفي نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وهذا على الغالب وقد تتصل بالفعل المتصرف الخبري غير مقترنة بشيء من ذلك كقوله:

عـلـمـوا أن يـؤمـلـون فـجـادوا قـبـل أن يـسـألـوا بـأعـظـم سـؤل[1]

وما خرج عليه الكوفيون ذلك البيت من هذا القبيل (**والصواب قول البصريين إنها أن الناصبة أعملت حملاً على أختها ما المصدرية**) بدليل أن الشاعر أعمل أولاً حيث قال: أن تحملا، وثانياً حيث قال: وتصنعا، ورابعاً حيث قال وأن لا تخبرا، فيحمل قوله ثالثاً أن تقرآن على أن هذه هي تلك، ولكنه أهملها لما ذكر (**وليس من ذلك**) أي من إهمال أن الناصبة (**قوله**) أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم وإسكان الحاء المهملة وفتح الجيم:

(إذا مـت فـادفـنـي إلـى جـنـب كـرمـة تـروي عـظـامـي بـعـد مـوتـي عـروقـهـا[2]

ولا تـدفـنـنـي فـي الـفـلاة فـإنـنـي أخـاف إذا مـا مـت أن لا أذوقـهـا

كما زعم بعضهم؛ لأن الخوف هنا يقين وأن مخففة من الثقيلة) لا الناصبة أهملت، وقد يقال: لا يلزم من تيقن العقلاء أنه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر، لأن اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها أمر مشهور، وله في ذلك حكايات معروفة، فلعل ذلك حمله على أن يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره، ولذلك أمر بدفنه إلى جانب الكرمة رجاء أن ينال منها بعد الموت، ومن ثم قيل إن هذا أحمق بيت قالته العرب.

ويحكى أن معاوية رضي الله تعالى عنه، قال لولد أبي محجن هذا أبوك الذي يقول: إذا مت فادفني البيتين، فقال: أبي الذي يقول:

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٢، وتخليص الشواهد ص ٣٨٣.

(٢) الأبيات من البحر الطويل، وهي لأبي محجن الثقفي في ديوانه ص ٤٨، والأغاني بلفظ (تروي شاشي) ١٨/ ٣٨٤.

والوجه الثاني: أن تكون **مُخفَّفة من الثقيلة** فتقعَ بعد فعلِ اليقين أو ما نُزِّل منزلَته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، فيمن رفعَ تكون، وقوله [من الكامل]:

٣٧ ـ زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعاً أَبْشِرْ بِطُولِ سَلامَةٍ يَا مِرْبَعُ

و «أَنْ» هذه ثُلاثيَّة الوضع، وهي مصدريَّة أيضاً، وتنصب الاسمَ وترفع الخبر، خلافاً للكوفيّين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، ....

وقد أجود وما مالي بذي فناء وأكتم السر فيه ضربة العنق(١)

الوجه الثاني: (**أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين، وأما ما نزل منزلته نحو**: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]) ونحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] فهاتان الآيتان مثالان لِما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين، ونحو (﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] **فيمن رفع**) أي: في قراءة من رفع تكون، قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحمزة، وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة الفعل الدال على اليقين، نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم، وقرأ الباقون بنصب يكون على الظاهر؛ لأن الحسبان ليس من أفعال التحقيق، قلت: وادعى ابن مالك أن حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم، والظاهر أن مراده أن ذلك بحسب الوضع (**و**) نحو (**قوله**) أي: قول جرير:

(**زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً أبشر بطول سلامة يا مربع**)(٢)

مربع بكسر الميم كمنبر لقب وعوعة بن سعيد راوي جرير بواوين مفتوحتين بينهما عين ساكنة مهملة، وبعد الواو الثانية عين أخرى مهملة، عليها هاء تأنيث، والفرزدق على زنة سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة، الشاعر المشهور بينه وبين جرير مناقضات كثيرة وأهاج كثيرة، واستعمل الزعم هنا في القول الباطل أي: دعواه أنه سيقتل مربعاً دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء بتحقيقها (**وأن هذه ثلاثية الوضع**) إذ هي مخففة من الثقيلة (**وهي مصدرية أيضاً**) كما أن أصلها المخففة هي عنه كذلك، وكما أن الثنائية الوضع التي تنصب المضارع وتوصل به وبالماضي والأمر مصدرية.

(**وتنصب**) أي: المخففة من الثقيلة (**الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئاً**) وفائدة الإتيان بقوله زعموا إلى آخره بعد قوله خلافاً للكوفيين رفع ما قد يتوهم، من

---

(١) البيت من البحر البسيط وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه ص ٢١، ولسان العرب ١/ ١٢٤ (فنأ).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٢/ ٩١٦ وخزانة الأدب ٨/ ١٢٤، ولسان العرب ٨/ ١١٢ (ربع).

وشَرْطُ اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً؛ وربما ثبتَ كقوله [من الطويل]:

٣٨ ـ فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِني طَلاَقَكِ، لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وهو مختصٌ بالضرورة على الأصحّ، وشرطُ خبرها أن يكونَ جملة، ولا يجُوز إفراده، إلا إذا ذُكِر الاسم فيجوزُ الأمرانِ، ....

أن خلافهم راجع إلى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع، وأنها مصدرية وأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهم إنما يخالفون من هذا كله في الحكم الأخير فقط وهو العمل.

(وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً) سواء كان ضمير شأن أو غيره على ما صرح به المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع، وهو ظاهر كلام ابن مالك، وأما ابن الحاجب وجماعة فعلى أنه يشترط في اسمها أن يكون ضمير شأن **(وربما ثبت)** أي: اسمها أو ذلك الضمير المحذوف ثبوتاً قليلاً **(كقوله:**

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق)[1]

يخاطب امرأته واصفاً لنفسه بالكرم والجود، وقوله: في الرخاء من التتميم، وكذا قوله وأنت صديق، لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمداً لنكتة هي المبالغة في الاتصاف بالجود والكرم، ويحتمل أن يكون مراده وصف نفسه بمحبة هذه المرأة، وأنه يؤثر ما تختاره هي على ما يؤثر هو حرصاً على رضاها وحصول مرادها، والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث، يقال للمرأة صديقة بهاء أيضاً، **(وهو)** أي: وثبوت اسمها أو الضمير الذي قلنا بوجوب حذفه **(مختص بالضرورة)** فلا يستعمل في سعة الكلام **(على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة)** إما اسمية مجردة نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] أو مصدرة بلا نحو ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أو بأداة شرط نحو أعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن إليه، أو برب كقوله:

تيقنت أن رب امرىء خيل خائناً أمين وخوان يخال أمينا[2]

وإما فعلية يقترن فعلها غالباً إن تصرف ولم يكن دعاء بقد أو بلو أو بحرف تنفيس، وقد تقدم **(ولا يجوز إفراده)** في وقت من الأوقات **(إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران)** كونه مفرداً

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢، وخزانة الأدب ٥/٢٤٦.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٥٦٧، والدرر ٢/١٩٥.

وقد اجتمَعَا في قوله [من المتقارب]:

٣٩ ـ بِأنَّكَ رَبِيعٌ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ، وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

وكونه جملة (**وقد اجتمعا في قوله**:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا)[1]

فأتى بالخبر مفرداً في الصدر وجملة في العجز، والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا، وربيع الأزمنة وهو المراد هنا، فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال: إلا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر، وأما ربيع الأزمنة فربيعان الربيع الأول الذي يأتي فيه النور والكمأة، الثاني الذي تدرك فيه الثمار.

والسنة ستة أزمنة شهران منها الربيع الأول، وشهران صيف، وشهران قيظ، وشهران الربيع الثاني، وشهران خريف، وشهران شتاء كذا في «القاموس»، والغيث المطر والكلأ ينبت بماء السماء، إما بفتح الميم إن جعل الغيث اسماً للكلأ أي: خصيب، وإما بضمها إن جعل الغيث اسماً للمطر، يقال: مرع الوادي إذا أخصب، فتدخل همزة التعدية عليه فتقول: أمرع الغيث الوادي أي: جعله مريعاً، ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراس كما في قوله:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي[2]

على أنه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر، والإسناد مجازي من باب الإسناد إلى السبب، إذ المطر سبب في صيرورة الأرض مريعة لجاز، والثمال بكسر المثلثة الغياث.

واعلم أنه قد رتب بعض أصحابنا الفضلاء المصريين ـ ذكره الله تعالى بالصالحات ـ أربعة أسئلة في هذا المقام، وأجاب عنها بما ستراه.

السؤال الأول: ما وجه التفرقة بين أن وإن المخففة حيث أوجبوا إعمال الأولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة، مع أن القياس يقتضي عدم التفرقة؛ لأن المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى، كما هو مقرر في موضعه وقد زال بتخفيفهما شبههما

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢، وتخليص الشواهد ١/ ٣٠٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٤. اهـ.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٨، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٣٦٥ (همي).

....

اللفظي؛ لأنه اعتبر فيه فتح آخرهما، فإن كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزاً للإهمال، ووجود الشبه المعنوي مجوز للإعمال فينبغي أن يستويا في جواز الوجهين.

وإن كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة الشبه المعنوي فليستويا في وجوب الإعمال.

السؤال الثاني: أنه حيث فرق بينهما فينبغي أن تكون التفرقة على العكس؛ لقوة الأصل بالنسبة إلى الفرع.

السؤال الثالث: أنهم حيث أعملوا أن أعملوها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل إن أعملوها في ظاهر لا في مقدر فما الحكمة في ذلك.

السؤال الرابع: لم أوجبوا في ذلك المقدر أن يكون ضمير شأن ولم يجوزوا تقديره ظاهراً.

والجواب عن السؤال الأول: أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد أن المفتوحة المخففة وبينهما ارتباط معنوي؛ لأنها مع جملتها في تقدير مفرد؛ إذ هي مصدرية أرادوا أن يكون بينهما أيضاً ارتباط لفظي؛ ليتطابق اللفظي والمعنوي، ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا، ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله، كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه، ألا ترى أن لات فرع لا وعمل لا قليل، وعمل لات مجمع عليه لشدة شبهها بأصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى، ولا كذلك لا، وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب، وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني.

والجواب عن السؤال الثالث: أنه لما كانت أن المفتوحة فرعاً عن إن المكسورة كان في التزام إعمالها ظاهراً دائماً مزية للفرع على الأصل في الظاهر، فجعلوها في الظاهر كالملغاة وأعملوا أن المخففة في اسم ظاهر ليرى بحسب الظاهر أنه قد رتب الأصل على فرعه إذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضاً؛ لأنه فرع عن الظاهر الذي يفسره، وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب.

وقال بعضهم إنما قدر الأولون ضمير الشأن في الخفيفة المفتوحة؛ لأنهم رأوها داخلة على أفعال غير ناسخة، وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها قياساً لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية؛ فوجب إعمال المفتوحة في ضمير شأن مقدر لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق؛ لأنها حينئذٍ لا تخرج عن أصل وضعها، قلت: قد يقدح فيه بأن المقصود من

الثالث: أن تكون مُفسِّرة بمنزلة أيْ، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وتحتمل المصدريَّة بأن يُقَدَّرَ قبلها حرف الجرّ، فتكون في الأولى «أن» الثُّنائية لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخفَّفة من الثقيلة لدخولِهَا على الاسميَّة.

وعن الكوفيّين إنكارُ «أن» التفسيريّة ألبتَّةَ، وهو عندي مُتَّجِه، لأنه إذا قيل: «كَتَبْتُ إليه أَنْ قُمْ» لم يكن «قُمْ» نفسَ «كتبت»، كما كان الذهبُ نفسَ العَسجدِ في قولك: «هَذا عَسْجَدٌ أي ذَهَبٌ»؛ ....

عدم إخراجها عن أصلها حاصل أيضاً بإعمالها في ضمير غير الشأن، نحو: علمت أن ستقوم إذا قدر المحذوف ضمير المخاطب.

قال ابن الحاجب في «أمالي المسائل المتفرقة»: وإنما لم يحكم بتقدير ضمير الشأن في المخففة المكسورة لما ثبت من إعمالها في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] فتعذر إضمار اسمها؛ إذ لا يكون لها منصوبانِ فوجب أن لا يقدر لها اسم آخر، فإن قيل: فليقدر إذا لم تعمل في مثل قولهم إن زيد قائم فالجواب ما قاله أيضاً في الأمالي أنه لو قدر لوجب امتناع العمل؛ لتعذر أن يكون لها اسمان، وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد، وهو أن يقال: إن زيداً قائم، وفي امتناع ذلك خرق للإجماع، ومراده إجماع البصريين قلت: إنما يتم هذا أن لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائماً، أما لو قيل الواجب إما تقدير الضمير أو عملها في الظاهر فلا يلزم المحذور، ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لامتنع العمل فتأمله.

(**الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة أي نحو**: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]) مما وقع فيه بعدها جملة فعلية ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣] مما وقع فيه بعدها جملة اسمية (**ويحتمل**) في الآيتين (**المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر، فتكون في**) الآية (**الأولى أن الثنائية**) وضعاً (**لدخولها على الأمر**) والمخففة لا تدخل عليه، والتقدير: وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك (و) تكون (**في**) الآية (**الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الجملة الاسمية**) وهي لا تكون صلة؛ لأن الثنائية الوضع (**وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة وهو**) قول (**متجه لأنه**) أي: لأن الشأن (**إذا قلت كتبت إليه أن قم فليس قم نفس كتبت، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي: ذهب**)، وهذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى مبني على أن قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهمه إنما التفسير في ذلك لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب، وقم هو نفس ذلك الشيء، قال

ولهذا لو جئت بـ «أيّ» مكانَ «أنْ» في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع.

ولها عند مُثْبِتها شروط:

أحدها: أن تُسْبَق بجملة؛ فلذلك غُلِّط من جعل منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠].

والثاني: أن تتأخَّر عنها جملة؛ فلا يجوز: «ذكرت عسجداً أنْ ذهباً»، بل يجب الإتيان بـ «أيْ» أو ترك حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعليّة كما مَثَّلنا والاسمية، نحو: «كتبْتُ إليه أنْ ما أنتَ وَهذا».

الرضي: وأن لا تفسر إلا مفعولاً مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصافات: ١٠٤] فقوله: يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي: ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم، وكذلك قولك كتبت إليه أن قم، أي: كتبت إليه شيئاً هو قم، فأن حرف دال على أن قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت، وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨ ـ ٣٩] إلى هنا كلامه **(ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثال)** المذكور فقلت كتبت إليه أي: قم **(لوجدت الطبع غير قابل له)** وهذا ممنوع، ولو سلم فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية لا رداً ولا قبولاً، قال الرضي: ولو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعولي ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه، فمعنى أمره أي: قم، قال له: قم بتأويل أمر بقال، أو بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف، وأن زائدة وهذا يطرد في جميع الأمثلة.

(ولها) أي: لأن المفسرة **(عند مثبتها شروط:**

أحدها: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها) أن الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] إذ لم يقع قبلها إلا مفرد، وهو مبتدأ والجملة بعدها خبر ذلك المبتدأ فهو من تتمة السابق، ومرتبط به لكونه خبراً عنه، وما بعد أن المفسرة ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فلا تكون الآية من هذا القبيل.

(والثاني أن يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجداً أن ذهباً، بل يجب الإتيان بأي) فتقول: ذكرت عسجداً أي: ذهباً وهل هي حرف عطف أو لا؟ فيه خلاف سيأتي **(أو ترك حرف التفسير)** فتقول: ذكرت عسجداً ذهباً **(ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا)** بقولهم: كتبت إليه بأن قم **(والاسمية نحو كتبت إليه أن ما أنت وهذا)** وظاهر كلامه أنه لم يمثل للاسمية فيما مر،

والثالث: أن يكون في الجملة السَّابقة معنى القول كما مرّ، ومنه ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦]، إذ ليس المراد الانطلاق المَشْيَ، بل انطلاقَ ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنّه ليس المراد بالمشي المشي المُتَعارف، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشريّ أنّ التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] مفسّرة، وردَّهُ أبو عبد الله الرازي بأنَّ قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، والوحي هنا إلهام باتّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدريّة، أي باتخاذ الجبال بيوتاً.

وليس كذلك بل مثل لكلتا الجملتين الفعلية والاسمية في صدر الكلام بقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] وقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

(والثالث أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر، ومنه ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦] **إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل)** المراد به **(انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام)** فيكون فيه معنى القول، وكأنه والله أعلم قصد بذكر هذه الآية وبيان أنها مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسير أن لما فيه من صريح القول مدعياً أن التقدير: وانطلق الملأ منهم قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا، فأبطل المصنف التمسك بها بما ذكره من أن المراد انطلاق الألسنة بذلك الكلام وليس المراد به المشي المعروف، وأجيب أيضاً باحتمال أن تكون أن في الآية زائدة لا مفسرة، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، قال الرضي: أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول؛ لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون عما جرى فيه، أو بأن انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه، قلت: وهذا الأخير هو الذي قاله المصنف، والذي قبله ذكره الزمخشري قال اليمني: والمراد أن الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة، وإنما قلنا على العادة المعهودة ليعلم أنه ليس بفعل في معنى القول كما في كتبت ونحوه، ولكنه لما لم ينفك عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو في معناه **(كما أنه ليس المراد بالمشي)** المشي **(المتعارف)** وهو المشي على الأرجل **(بل المراد به الاستمرار على المشي)** أي دوموا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها.

(وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] **مفسرة ورده أبو عبد الله الرازي)** بزاي قبل ياء النسبة نسبة إلى الري على خلاف القياس **(بأن قبله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾** [النحل: ٦٨] **والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول)** فلا تكون أن مفسرة، قال: وإنما هي مصدرية على تقدير الباء قبلها **(أي: باتخاذ الجبال بيوتاً)** والصواب: باتخاذ بيوت من الجبال، على أن الزمخشري صرح بأن الإيحاء فيه معنى القول، يريد

والرابع: أن لا يكونَ في الجملة السابقة أحْرُف القول؛ فلا يُقال: «قلتُ له أن افْعَلْ». وفي شرح الجُمل الصَّغير لابن عُصفور أنها قد تكون مُفسِّرة بعد صريح القول، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أنّه يجوز أن تكون مفسِّرة للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتُهم إلا بما أمْرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: أن لا يكون فيها حروفُ القولِ إلا والقولُ مُؤوَّل بغيره، ....

الإيحاء الواقع هنا، وقال قبل ذلك: الإيحاء إلى النحل إلهامها والقذف في قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لأحد إلى الوقوف عليه، وإلا فنيقتها[1] في صنعتها ولطفها في تدبير أمرها، وإصابتها فيما يصلحها دلائل بينة شاهدة على أن الله تعالى أودعها علماً بذلك، وفطنها كما أولى أولي العقول عقولهم هذا كلامه، وارتكاب أن الوحي في الآية فيه معنى القول ليس ببعيد.

(والرابع) من الشروط **(أن لا يكون في الجملة السابقة)** على أن المفسرة **(أحرف القول)** فلا يقال: قلت له: أن افعل لعدم وجوده في كلامهم، وبتقدير وجوده لا تتعين أن فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة **(وفي «شرح الجمل»)** لأبي القاسم الزجاجي **(الصغير)** صفة للشرح المنسوب **(لابن عصفور)** وله عليه شرح آخر كبير **(أنها)** أي: أن التفسيرية **(قد تكون مفسرة بعد صريح القول)** والخلاف في المسألة مأثور، ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح **(وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾** [المائدة: ١١٧] **أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله، وهو حسن و)** إذا بنينا **(على هذا)** التأويل الذي ذكره الزمخشري **(فيقال في هذا)** المقام الذي نحن فيه:

(الضابط) بالرفع على أنه مبتدأ خبره **(أن لا يكون فيها)** أي في الجملة السابقة **(حروف القول إلا والقول مؤول بغيره)** وهذه الجملة الواقعة بعد إلا حال من الضمير المستكن في فيها، أو يحتمل أن يكون الضابط مجروراً على أنه صفة لهذا، ويكون قوله أن لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف، والجملة منه ومن خبره معمول القول.

واعلم أنه قد نقل عن الزمخشري أنه قال في غير «الكشاف»: كأن الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوضع القول موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن؛ لئلا يجعل نفسه وربه معاً آمرين ودل على الأصل بإدخال أن المفسرة، ولابتناء جعل القول في معنى الأمر على هذه النكتة

---

(١) أي: تأنقها. انظر الصحاح.

ولا يجوز في الآية أن تكون مفسِّرة لـ «أمرتني» لأنه لا يصحُ أن يكون ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] مقولاً لله تعالى؛ فلا يصحّ أن يكونَ تفسيراً لأمره، لأن المفسَّر عينُ تفسيره، ....

لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتجعل أن مفسرة له كما يشعر به كلام المصنف، قال التفتازاني: لكن في جعل أن مفسرة لفعل الأمر المذكور صلته مثل أمرته بهذا أن قم نظر، أما في طريق القياس فلأن أحدهما مغنٍ عن الآخر، وأما في الاستعمال فلأنه لا يوجد قلت: كلا وجهيه منظور فيه.

أما الأول فلأن في الجمع بينهما من الفائدة ما في ذكر الشيء مرتين مبهماً أولاً ومفسراً ثانياً، وله من الموقع في النفوس ما لا يخفى.

وأما الثاني فشهادة على النفي، وفي الكتاب العزيز ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٨ ـ ٣٩] فإن قلت: ما في هذه الآية تفسير لمفعول أوحينا لا لفعل الإيحاء، والكلام إنما هو في جعلها مفسرة للفعل الذي ذكرت صلته؟ قلت: إنما أراد الزمخشري بكونها مفسرة للقول المؤول بالأمر كونها مفسرة لمقول القول لا لنفس القول، وكيف يتصور أن يكون اعبدوا الله تفسيراً للقول المراد به المعنى المصدري، وعليه فهو نظير الآية التي أوردناها، وقد أسلفنا في أول الكلام على المفسرة أنها لا تفسر إلا مفعولاً مقدر اللفظ دال على معنى القول، وأنها قد تفسر المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمله.

(ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لأمرتني؛ لأنه لا يصح أن يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره) أي لمأموره **(لأن المفسر عين تفسيره)** في المعنى، ويمكن أن يقال: المحكي إنما هو اعبدوا الله، وقوله: ربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام، أردف به الكلام تعظيماً لله سبحانه وتعالى، كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود: إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله، ويجوز أن يضع لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعاً لعيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه وتعظيماً لما أرادوا بمثله، وقال ابن الحاجب «في أماليه»: وإذا حكىٰ حاك كلاماً فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه، ويمكن أن يصرف التفسير إلى المعنى بأن يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى، فكأنه تعالى قال له: مرهم أن يعبدوني، أو مرهم بأن يعبدوا الله ربك وربهم، فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم، وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذٍ، ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ۝٣١﴾ [الصافات: ٣١] والأصل إنكم

ولا أن تكون مصدريّة وهي وصلتها عطف بيانٍ على الهاء في «به»، ولا بدلاً من «ما»، أما الأول فلأن عَطْف البيان في الجوامد بمنزلةِ النعتِ في المشتقات، فكما أن الضمير لا يُنعت كذلك لا يُعْطف عليه عطف بَيَانٍ ووهـمَ الزمخشريُّ فأجاز ذلك ذُهُولاً عن هذه النُكتة، ومِمن نصّ عليها من المتأخّرين أبو محمد بن السيِّد ....

لذائقون ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا عن أنفسهم، وكذا قول الشاعر:

ألـم تـر أنـي يـوم جـر سـويـقـة بـكـيـت فـقـالـت لـي هـنـيـدة مـالـيـا[1]

أي: مالك وسيأتي فيه كلام، ولا يمتنع أيضاً أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام: قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاه كما أمر به ولا إشكال حينئذٍ، فإن قلت: القصر الواقع في الآية من أي قصر هو؟ قلت من قصر القلب، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] فيه أن المبعوث إليهم عيسى عليه السلام يدعون أنه قال لهم ذلك، وحاشاه منه وكأنه صلى الله عليه وسلم قال: لم أقل لهم ما يدعونه، ما قلت لهم: إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله، **(ولا)** يصح **(أن تكون)** أن في الآية **(مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلاً من ما.**

أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد) كالهاء من به **(بمنزلة النعت في المشتقات)** وإذا كان كذلك **(فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان)** بنصب عطف بالفعل المتقدم، والنائب عن الفاعل قوله عليه، أو بالرفع على أن يكون هو النائب وعليه لغو متعلق بيعطف فهو منصوب المحل، وكما في محل نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو حال، والتقدير: وإذا كان كذلك فلا يعطف على الضمير عطف بيان يرتكب ذلك ارتكاباً، مثل ارتكاب عدم نعت الضمير، أو يفعل ذلك في حالة كونه مماثلاً لعدم نعت الضمير، فإن قلت: فما موقع كذلك في هذا التركيب؟ قلت: لك أن تجعله توكيداً لكما فهو في محل نصب، وأن تجعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع، أي: الأمر كذلك، ولا يخفى أن تقديم كما وما دخلت عليه هنا أمر واجب؛ لاشتمال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر، فلو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممتنع.

(ووهِم) بكسر الهاء أي: غلط **(الزمخشري فأجاز ذلك)** أي: عطف البيان على الضمير **(ذهولاً عن هذه النكتة)** وهي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر؛ إذ يقارنها غالباً نكت الأرض بأصبع أو نحوها **(وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد)** عبد الله **(ابن السيد)** بكسر السين

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق، انظر: الأغاني ١٠/٢٧٦.

وابنُ مالك، والقياسُ معهما في ذلك؛ وأما الثاني فلأن العبادة لا يَعْمَل فيها فعلُ القول، نعم إنْ أُوِّلَ القولُ بالأمر، كما فعل الزمخشري في وجه التفسيريَّة جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطْلَق المنع.

فإن قيل: لعلّ امتناعَهُ من إجازته لأن «أمَرَ» لا يتعدَّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً، فكذا ما أول به.

البطليوسي بموحدة وطاء مهملة مفتوحتين ولام ساكنة، ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة نسبة إلى بطليوس بلدة بالأندلس **(وابن مالك)** جمال الدين صاحب «التسهيل» **(والقياس معهما في ذلك)**، قلت: وليست نكتته المذكورة بالتي تصل في القوة إلى حيث يوهم الزمخشري بالذهول عنها، ولعله لم يذهل عنها وإنما رآها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له، ألا ترى أن المنادى المفرد المبني منزل منزلة الضمير ولذلك بني، والضمير لا ينعت مطلقاً على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور.

(وأما الثاني) وهو امتناع جعل أن اعبدوا بدلاً من ما **(فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول)**؛ لأن العبادة لا تقال.

قال التفتازاني: وكذا لو اعتبرت معنى الطلب؛ فإن طلب العبادة لا يقال أيضاً قلت: وفيه نظر، إذ التقدير ما قلت لهم إلا ما أمرهم بالعبادة، ولا شك أن الأمر بالعبادة مما يقال، وقد أسلفنا عن الزمخشري أن أن الموصولة بالأمر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الأمر، وإذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولاً.

(نعم إن أول القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز) لصحة تسليطه حينئذٍ على العبادة إذ هي مما يؤمر به **(وقد فاته هذا الوجه فأطلق المنع)**، وقد يقال: إنما منع بناء على أن القول بمعناه ليس مؤولاً بشيء على ما يرشد إليه قوله؛ لأن العبادة لا تقال وإلا فلو أول بالأمر لزال المانع وصح بيان جعلها مصدرية؛ إذ العبادة مما يؤمر بها، وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على أن يكون المعنى: ما قلت لهم إلا عبادة الله تعالى أي: الزموا عبادته، ويكون هذا المراد مما أمرتني به وتكون الجملة وهي الزموا عبادته بدلاً من ما أمرتني به، من حيث إنها في حكم المفرد لأنها مقولة، وما أمرتني مفرد لفظاً وجملة معنى.

(فإن قيل: لعل امتناعه) يعني الزمخشري **(من إجازته)** بإضافة المصدر إلى المفعول أي: من إجازة الوجه المدعي فواته له **(لأن أمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً)** نحو أمرتك الخير، والكثير أمرتك بالخير **(فكذا ما أول)** أي للفظ الذي أول به، أي: بالأمر وحيث أول قلت: بأمرت لزم تعديه بنفسه إلى ما أمرتني، وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار إليه.

قلنا: هذا لازمٌ له على توجيهه التفسيريَّة؛ ويصحُّ أن يُقدَّر بدلاً من الهاء في «به»، ووهَم الزمخشريُّ فمنع ذلك، ظنًّا منه أن المبدَلَ منه في قوّة السَّاقط فتبقى الصِّلة بلا عائد، والعائد موجود حِسًّا فلا مانع.

والخامس: أن لا يدخل عليها جارّ، فلو قلت: «كتبتُ إلَيْه بأنِ افْعَلْ»، كانت مصدريَّة.

مسألة ـ إذا وَلِيَ «أن» الصَّالحة للتفسير مضارعٌ معه «لا»، نحو: «أشَرْتُ إليه ....

(**قلنا: هذا**) الذي ذكره السائل (**لازم له**) أي: للزمخشري على توجيهه (**للتفسيرية**) ولكنه لم يعتبره مانعاً، بناء على أنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حكم ما هو مؤول به، وإنما قلنا: إنه لم يعتبره؛ لأنه أجاز التفسيرية وصححها ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل، فلا يكون هذا مانعاً عنده فيلزمه القول بصحة البدل من ما على التأويل، وهو قد منع ذهولاً عن التأويل في هذا المحل، هذا معنى كلام المصنف وقد أشرنا إلى وجه اندفاعه (**ويصح أن يقدر**) أن اعبدوا على جعل أن فيه مصدرية (**بدلاً من الهاء في به، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد**) وهو محذور، ورده المصنف بقوله: (**والعائد موجود حساً فلا مانع**)، وأقعد من هذا في الرد إلزام الزمخشري بما لا محيص له عنه، ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قد قال في «المفصل» ما هذا نصه: وقولهم إن البدل في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصلة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول وإطراحه الأتراك، تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً ضاحكاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يشتد كلامك، فانظر هذا مع ما وقع له في «الكشاف» وانظر إجازته؛ لأن يكون قوله: أن اعبدوا الله عطف بيان على الهاء في به، مع تصريحه بمنع أن تكون تفسيرية لفعل الأمر؛ لأنه لا يصح أن يكون أن اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، وهذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاء، وكذا إجازة المصنف أن يقدر المصدر بدلاً من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه فتأمله.

(**والخامس**) من الشروط: (**أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية**) لا تفسيرية لما تقرر من أن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم أو ما هو في تأويله، وأن افعل بتقدير كون أن فيه مصدرية في تأويل الاسم، فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تأويله، فيمتنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم تمثيله.

(**مسألة: إذ ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا**) نافية كانت أو ناهية (**نحو أشرت إليه**

أن لا تَفْعل»، جاز رَفْعُهُ على تقدير «لا» نافيةً، وجَزْمه على تقديرها ناهيةً، وعليهما فـ «أنْ» مُفسِّرة، ونَصْبُهُ على تقدير «لا» نافيةً و «أنْ» مصدرية، فإن فُقِدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

والوجه الرابع: أن تكونَ زائدة، ولها أربعة مواضع:

أحدها ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد «لمَّا» التوقيتية، نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

والثاني: أن تقعَ بين «لَوْ» وفعل القسم: مذكوراً كقوله [من الطويل]:

٤٠ ـ فأقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أن لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية، وجزمه على تقديرها ناهية و) إذا بنينا (**عليهما**) أي على هذين الوجهين (**فأن مفسرة**) والفعل مع النافية مرفوع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، ومع الناهية مجزوم بها، (**ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية**) ونصب الفعل حينئذٍ بها، (**فإن فقدت لا امتنع الجزم**) لفقدان عامله (**وجاز الرفع**) على جعل أن تفسيرية (**والنصب**) على جعلها مصدرية.

(**والوجه الرابع**): من أوجه أن التي تقدم ذكرها (**أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع**:

أحدها: وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية) وهي التي بمعنى حين عند بعضهم، وإنما سميت توقيتية نسبة إلى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه؛ لأنها يوقت بها، أي: يعين بها الوقت، فإذا قلت: لما جاء زيد جاء عمرو فقد عينت وقت مجيء عمرو، وأخبرت أنه وقت مجيء زيد، وبعضهم يطلق على لما هذه أنها حرف وجود لوجود، واحترز المصنف بالتوقيتية من لما النافية، وهي الجازمة ومن لما الموجبة وهي التي بمعنى إلا (**نحو**: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧]) فإن قلت: في عبارة المصنف مناقشة؛ وذلك لأنه جعل لأن الزائدة مواضع، ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد لما التوقيتية، وليس كذلك فإن وقوعها في ذلك المحل حالة من حالاتها لا موضع من مواضعها، ومكانها ما بعد لما مثلاً قلت: هو على حذف مضاف أي: أحدها موضع أن تقع بعد لما، وكذا في الثاني والثالث والأمر فيه سهل.

(و) الموضع (**الثاني**) من مواضع زيادتها (**أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً**) كان فعل القسم (**كقوله**:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم)[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمسيب بن علس في خزانة الأدب ٤/ ١٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك =

أو متروكاً كقوله [من الوافر]:

٤١ ـ أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

هذا قولُ سيبويه وغيره، وفي «معرب» ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيءَ به لربطِ الجواب بالقسَم، ويُبْعِده أنَّ الأكثر تركُهَا، والحروف الرابطة ليسَت كذلك.

ولا يخفى أنه قد توالى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير جواب واحد، وهو قوله لكان لكم، فيجعل هنا جواباً للقسم؛ إذ هو السابق على القاعدة المقررة في ذلك، وقد نص بعض المغاربة أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة، وأما ابن مالك فوافق على ذلك إن لم يكن الشرط امتناعياً، واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي، فظاهر ما قاله في باب القسم أن الجواب للو وأنها مع جوابها جواب القسم، وكلامه في باب الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو **(أو متروكاً كقوله:**

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق)[1]

المراد بالعتيق هنا الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه، وقد يلتزم وفائدته ماأسلفناه في أول هذا الشرح، أو يقال العتيق أخص من الحر؛ لأن العتيق يستدعي تقدم الملك بخلاف الحرية، وجواب القسم في البيت على رأي الجماعة، أو جواب الشرط على أحد رأيي ابن مالك محذوف، أي: لو كنت حراً لقاومتك.

(هذا) الذي قلناه من كون أن مزيدة بين فعل القسم ولو هو **(قول سيبويه وغيره، وفي «مقرب» ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم)** وهذا يشعر بأن جواب القسم وهو ما بعد أن من لو، وما في حيزها من شرط وجواب كما أسلفناه عن ابن مالك فتأمله، **(ويبعده أن الأكثر)** في استعمالات العرب **(تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك)** وقد ينتقض باللام الداخلة على جواب لو المنفي كقوله:

ولو نعطي الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي[2]

فإنها حرف رابط والأكثر تركها نحو ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢].

= ٤/ ١٦٠، وجواهر الأدب ص ١٩٧.

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف / ١٢١، وخزانة الأدب ٤/ ٤.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٤/ ١٤٥.

والثالث ـ وهو نادر ـ أن تقعَ بين الكاف ومخفوضِها كقوله [من الطويل]:

٤٢ ـ وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

في رواية من جرَّ «الظبية».

والرابع: بعد إذا، كقوله [من الطويل]:

٤٣ ـ فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ

وزعم الأخفش أنها تُزاد في غير ذلك، وأنها تنصِب المضارع كما تجرّ «مِنْ» ....

(والموضع الثالث) من مواضع زيادتها **(وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:)** أي قول أرقم اليشكري.

(ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[١]

في رواية من جر ظبية) فإنه يتعين حينئذٍ كون الكاف جارة وأن زائدة، وأما في رواية من نصب الظبية فعلى أن كان خففت وأعملت في الظاهر، وأما في رواية من رفعها أنها خففت وأهملت أو أعملت في ضمير محذوف، أي: كأنها ظبية، والموافاة الإتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن، يقال: فلان قسم الوجه ومقسم الوجه، وتعطو أي: تتطاول إلى الشجر لتتناول منه كذا في «القاموس» والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق، مثل أورق أي: صار ذا ورق، ويروى ناضر السلم، والنضرة الحسن والبهجة، والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك.

(و) الموضع **(الرابع: بعد إذا كقوله:**

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في الجنة الماء غامر)[٢]

المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء، وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية، من غمره الماء إذا غطاه، والمعنى: أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه، وهذه حالة الغريق، **(وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك)** المذكور وهو المواضع الأربعة **(وأنها تنصب المضارع)** وإن كانت زائدة إذ لا منافاة بين الزيادة والعمل **(كما تجر من**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١، والدرر ٤/ ٩٧.

والباءُ الزائدتان الاسمَ، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وقال غيره: هي في ذلك مصدريَّة، ثم قيل: ضُمِّن «ما لنا» معنى «ما مَنَعَنا»، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمالُ الجارّ والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون «لا» زائدة، والصوابُ قولُ بعضهم: إن الأصل: «وما لنا في أن لا نفعل كذا»، وإنما لم يجز للزائدة أن تعملَ لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولِها على الحرف وهو «لَوْ» و «كأنَّ» في البيتين، ....

والباء الزائدتان الاسم، وجعل منه ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]) ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦] والمعنى عنده: أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله، وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يحب سلوكه في الدين، وأي شيء ثبت لنا في حالة تركنا للقتال في سبيل الله وقد وقع ما يقتضيه، فما بعد أن عنده جملة حالية، فإن قلت: المضارع يتعين للاستقبال بمصاحبة ناصب، وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال، فكيف هذا؟ قلت: إنما يكون الناصب معيناً للاستقبال إذا لم يكن زائداً فلا يرد حينئذٍ مثل هذا.

(**وقال غيره: هي في ذلك**) الذي استشهد به (**مصدرية، ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا**) ومنع يتعدى إلى مفعولين تقول: منعت زيداً أثاثه فتكون أن وصلتها في محل نصب على أنه المفعول الثاني، (**وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول**) المصرح حتى يصح هذا التخريج، (**ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة**)، وإذا قيل: إن ما لنا ضمن معنى ما منعنا لزم زيادة لا إذ المعنى أي شيء منعنا التوكل ومنعنا القتال، وقد يقال: على الأول: إنما يرد ذلك أن لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولاً مصرحاً كما سبق تقريره، وليس في كلامه ما يقتضيه، وقد قال الجوهري يقال: منعته عن كذا فامتنع، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى أن «أنَّ» وصلتها معمولان للجار والمجرور المتضمنين معنى منعنا على تقدير نزع الخافض، أي ما منعنا عن كذا فلا يكون مفعولاً به مصرحاً فلا يمتنع عمل الجار والمجرور على التضمين، والمحل حينئذٍ إما نصب أو خفض على الخلاف.

(**والصواب قول بعضهم إن الأصل**) بفتح الهمزة أو كسرها على ما مر (**وما لنا في أن لا نفعل كذا**) ثم حذف الجار وهو في مثله قياس، ثم شرع المصنف في رد قياس الأخفش عمل أن الزائدة على عمل حرف الجر الزائد بإبداء الفارق فقال: (**وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف، وهو لو وكان في البيتين**) بل الأبيات الثلاثة فإنها دخلت على لو في قوله: فأقسم أن لو التقينا، وقوله: أما والله أن لو كنت حراً البيت،

وعلى الاسم وهو «ظَبْيَة» في البيت السابق بخلافِ حرفِ الجرّ الزائد، فإنه كالحرف المُعَدِّى في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه.

مسألة ـ ولا معنى لِـ «أن» الزائدة غيرُ التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعَم الزمخشريُّ أنه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]: دخلت «أن» في هذه القصّة ولم تدخل في قصّة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩] تنبيهاً وتأكيداً، على أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء، فهي مؤكّدة في قصّة لوط للاتّصال واللُّزوم، ولا كذلك في قصّة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأوّل؛ وقال الشَّلوبين: ....

وعلى كان في قوله: حتى إذا أن كأنه البيت. (**وعلى الاسم وهو ظبية**) بالكسر والتنوين على الحكاية، وبالرفع مع ترك التنوين؛ لأنه اسم علم على نفس هذا اللفظ، ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع (**في البيت**)، وهو قوله ويوماً توافينا إلى آخره، (**بخلاف حرف الجر الزائد؛ فإنه كالحرف المعدى**) أي الذي يعدي الفعل، أو ما في معناه إلى المفعول (**في الاختصاص بالاسم فذلك عمل**) ولم يلتفت إلى كونه زائداً.

(**مسألة ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد**) قال الرضي: فإن قيل فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل: إنما سميت زائدة؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم على هذا أن يعدوا أن ولام الابتداء وألفاظ التوكيد اسماً كانت أو لا زوائد، ولا يقولوا به، إلى هنا كلامه.

(**قال أبو حيان وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾** [هود: ٧٧] **دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾** [هود: ٦٩] **تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تعقب المجيء**) على أن تعقب فعل مضارع، والمجيء منصوب به أو على أنه بباء ظرفية داخلة على المضاف إلى المجيء، أي: كانت في أثر المجيء (**فهي مؤكدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة الخليل، إذ ليس الجواب فيه كالأول، وقال الشلوبين**) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، والشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون، وهي بلغة الأندلسيين الأبيض الأشقر، مات سنة خمس وأربعين وستمائة، كذا من ابن خلكان.

«لما كانت «أنْ» للسبب في «جِئتُ أن أُعطي» أي: للإعطاء، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقيبه، وكذلك في قولهم: «أما والله أنْ لَوْ فعلتَ لفعلْتُ»، أكَّدَتْ أنْ ما بعد «لو» وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذَكَرَاه لا يعرفه كبراء النحويّين». انتهى.

والذي رأيتُه في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصُّه: «أنْ» صِلَةٌ أكَّدت وجود الفعلين مرتَّباً أحَدُهما على الآخر في وَقْتَيْنِ متجاوِرَين لا فاصلَ بينهما، كأنهما وُجِدا في جزء واحدٍ من الزمانِ، كأنّه قيل: لما أحَسَّ بمجيئهم فاجأته المَسَاءة من غير رَيْثٍ، انتهى.

والرَّيثُ: البُطْءُ، وليس في كلامه تعرُّضٌ للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النَّحويِّين، لإطْباقهم على أنَّ الزائد يؤكِّد معنى ما جيء به لتوكيده. و «لَمَّا» تُفِيد وقوعَ الفعل الثاني عقبَ الأول وترتُّبه عليه، فالحرف الزائد يؤكِّد ذلك، .....

(لما كانت أن للسبب في جئت أن تعطي أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه) على الضبطين المتقدمين، أي: وتقع عقبه أو لأجل المجيء وفي عقبه **(وكذلك في قولهم:**

أما والله إن فعلت لفعلت، أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه) أي الزمخشري والشلوبين **(لا يعرفه كبراء النحويين انتهى)** كلام أبي حيان **(والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: إن صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهى)** كلام الزمخشري **(والريث البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه)** أبو حيان **(ولا كلامه مخالف لكلام النحويين)** كما ادعاه أبو حيان أيضاً، **(لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به)** وهذا الضمير للزائد **(لتأكيده)** وهذا الضمير راجع إلى ما، **(ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك)** فإن قلت: هبك أن الزمخشري لم يتعرض للفرق بين القصتين لكن وقع في سورة هود ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧]، ووقع في سورة العنكبوت ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت: ٣٣] فذكرت أن في الثانية دون الأول، والقصة واحدة فما السر في التفريق بين المحلين؟ قلت: لما رتب في آية هود على مجيء الرسل لوطاً عليهم السلام أمور هي مساءته وضيق ذرعه بهم، وقوله: هذا يوم عصيب، ومجيء قومه يهرعون إليه لم يؤت بأن لمنافاة معناها لهذا المقام، وذلك أن

ثم إن قصّة الخليل التي فيها: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًا﴾ [هود: ٦٩] ليست في السورة التي فيها ﴿سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، بل في سورة هود، وليس فيها «لمَّا» ثم كيف يتخيَّل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقاد تأخُّر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١]، ثم إن التعبير بالإساءة لَحن، لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصوابُ المَسَاءة، وهي عبارة الزمخشريّ.

مجموع هذه الأمور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع، ليس شديد الاتصال لمجيء الرسل حتى يعد المجموع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان، دخلت أن في آية العنكبوت؛ لأنه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه، وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء، فأتى بها إشعاراً بهذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله، والذرع مصدر مأخوذ من الذراع، ولما كان الذراع موضع شدة الإنسان قيل في الأمر: الذي لا طاقة للإنسان به ضاق بهذا الأمر: ذراع فلان، وذرعه أيضاً أي: حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا: فلان رحب الذراع إذا وصفوه باتساع القدرة، ومنه قول القائل:

يا سيداً ما أنت من سيد ... موطأ الأكناف رحب الذراع[(١)]

(**ثم إن قصة الخليل التي فيها قالوا: سلاماً ليست في السورة التي فيها سيىء بهم**) وهي سورة العنكبوت (**بل هي في سورة هود، وليس فيها لما**) ونص التلاوة فيها أعني: في سورة هود ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩] فإن قلت: قصة الخليل التي فيها قالوا سلاماً وقعت في سورة هود كما تلوناه، وفيها ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧] فإن لم يصدق قول: المصنف ليست في السورة التي فيها سيىء بهم، قلت: المراد بسيىء بهم ما وقع جواباً للما المزيد بعدها أن، وهي التي تلاها أبو حيان وهذه في سورة العنكبوت فقط، وهذه السورة لم يقع فيها قصة الخليل التي فيها قالوا سلاماً، وإنما وقعت في سورة هود فكلام المصنف مستقيم.

(**ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟! وإنما يحسن اعتقاد تأخر الجواب**) عن المجيء (**في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١]**) لا قولهم قالوا سلاماً كما في سورة هود (**ثم التعبير**) أي: تعبير أبي حيان (**بالإساءة لحن؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل**) في قوله: سيىء بهم (**والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري**)

---

(١) البيت من البحر السريع، وهو للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/ ٩٥، والدرر ٣/ ٢٣.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيدَ للتعليل في مثاله إنما هو لام العلّة المقدّرة، لا «أنْ».

والثاني: أنَّ «أنْ» في المثال مَصْدَريَّة، والبحث في الزائدة.

تنبيه ـ وقد ذكر لـ «أنْ» معانٍ أربعة أُخر:

أحدها: **الشرطيّة** كـ «إن» المكسورة، وإليه ذهب الكوفيُّون، ويُرَجِّحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمَكْسُورة على المحلّ الواحد، والأصل التوافق، فقُرِىءَ بالوجهينِ قولُه تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ....

وأما الإساءة فمصدر أساء اللازم، لا أساء المتعدي تقول: أساء إلي زيد وساءني ما صدر منه من الإساءة، والذي في الآية متعدٍ لا لازم.

(وأما ما نقله) أبو حيان **(عن الشلوبين فمعترض من وجهين:**

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله) وهو قولك: جئت أن تعطي **(إنما هو لام العلة المقدرة)** إذ التقدير جئت لأن تعطي **(لا أن)** نفسها.

(والثاني أن أن) نفسها **(في المثال)** المذكور **(مصدرية)** لا زائدة **(والبحث في الزائدة)** لا في المصدرية، فلا معنى لإيراد هذا المثال فيما نحن فيه.

(تنبيه: وقد ذكر لأن) المفتوحة المخففة وهي التي الكلام فيها **(معان أربعة أخر)** جمع أخرى وإن كان واحد الموصوف معنى، وإنما يقال فيه آخر لا أخرى، وهذا على حد قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] والوجه فيه أن الموصوف إذا كان جمع مذكر مما لا يعقل فأنت بالخيار في صفته، إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما في الآية وعبارة المصنف، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول: صمت أياماً أخرى، وذكرت معاني أخرى وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال.

(أحدها الشرطية كإن المكسورة وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور:

أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد، والأصل التوافق) وفيه نظر بل الأصل عدم الترادف **(وقرىء بالوجهين)** فتح الهمزة وكسرها **(قوله تعالى)**: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] قرأ حمزة إن تضل بكسر الهمزة فتذكر بالتثقيل والرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو أن تضل بفتح الهمزة فتذكر بالتخفيف والنصب، والباقون بفتح الهمزة أيضاً وتثقيل تذكر ونصبه، وعلى الجملة فمن قرأ بفتح همزة أن قرأ بنصب تذكر، وقد يقال: إن نصبه يوجب أن يكون المعطوف عليه وهو تضل منصوباً لا

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن

مجزوماً، فيتعين أن تكون غير شرطية، فيرد على المصنف، ويمكن أن يجاب بأنا لا نسلم أن نصب هذا الفعل بالعطف على تضل بل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الشرط، كما في قولك: إن جئتني فتكرمني أجئك بنصب تكرم، فهو عطف مصدر على اسم متصيد من الفعل المتقدم، والمعنى إن يكن منك مجيء إلي فإكرام منك لي أجئك، أجروا المضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجراه بعدها في سياق الأمر والنهي وأخواتهما، مما هو مقرر في محله لكن ذاك قليل، والمشهور في توجيه هذه القراءة أن تذكر منصوب معطوف على تضل المنصوب بأن واللام مقدرة على ما صرح به سيبويه، وجمع من المحققين، حيث قالوا: إن المعنى استشهدوا امرأتين لأن تذكر إحداهما الأخرى، وإنما ذكر أن تضل؛ لأن الضلال هو السبب الذي به وجب الإذكار، ومثله أعددت الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه وإنما أعددتها للدعم لا للميل، لكن ذكر الميل إنما هو سبب الدعم كما ذكر الإضلال؛ لأنه سبب الإذكار، وأما قراءة حمزة بكسر الهمزة فتضل مجزوم؛ والفتح لالتقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير المبتدأ، وهو ضمير القصة أو الشهادة، قال التفتازاني: ولا يخلو عن تكلف بخلاف قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أي: فهو ومما كان ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار إحداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر؛ إذ ليست المذكرة هي الناسية إلا أن يجعل إحداهما الثانية في موقع المفعول، ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الإلباس، نعم يصح أن يقال: فتذكرها الأخرى فلا بدّ للعدول من نكتة، إلى هنا كلامه.

وفي «أمالي» ابن الحاجب رحمه الله تعالى: أن المقصود هو إفادة كون التذكير من إحداهما للأخرى كيف ما قدر، ولا يستقيم إلا كذلك، ألا ترى أنه لو قيل أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون ضميراً لمفعول عائداً على الضالة، فيتعين لها وذلك يخل بالمعنى المقصود؛ لأن الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر، فالمذكرة حينئذٍ هي الضالة، فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير إلى الضالة، وإذا قيل فتذكر إحداهما الأخرى كان مبهماً في كل واحدة منهما، فلو ضلت إحداهما وذكرتها الأخرى فذكرت كان داخلاً، ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضاً تحته لوقوع قوله فتذكر إحداهما الأخرى على غير معين، فظهر الوجه الذي لأجله عدل عن فتذكرها إلى فتذكر إحداهما، هكذا قيل وفيه بحث، وقرىء أيضاً بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢] فابن كثير وأبو عمرو على كسر الهمزة، والباقون على الفتح، وكذا قرىء بهما في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن

كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴿٥﴾ [الزخرف: ٥]، وقد مضى أنه رُوي بالوجهين قوله [من الطويل]:

أتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقوله [من البسيط]:

٤٤ ـ أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] فقرأ نافع وحمزة والكسائي بكسر همزة إن والباقون بفتحها، وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين والواجب إثباته (وقد مضى أنه روي بالوجهين قوله:

أتغضب أن إذنا قتيبة حزتا) جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم[١]

والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من أن الأصل التوافق، إما بمعنى الترادف وفيه ما علمت، وإما بمعنى أن التركيب المعين إذا وجد تركيب آخر لم يخالفه إلا في بعض مفرداته، فالأصل أن يكون معنياهما متفقين لا مختلفين وهذا أيضاً ممنوع.

(والثاني مجيء الفاء بعدها كثيراً كقوله) أي: قول العباس بن مرداس السلمي:

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع)[٢]

واستظهر الرضي كون أن في هذا البيت شرطية لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أما المعنى فلأن معنى قوله: أما أنت ذا نفر البيت إن كنت ذا عدد فلست بمفرد، وأما اللفظ فلمجيء الفاء كما قاله المصنف، ويحتمل أن يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر، وأن مصدرية كما يقول الجماعة لا شرطية، والمعنى: لا تتعزز علي؛ لأن كنت ذا نفر فإن فخرت بذلك فخرت أنا بمثله فإن قومي باقون لم تستأصلهم الأزمان، فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه، وأبو خراشة بخاء معجمة مضمومة، وراء وشين معجمة، وقد حكى بعض الكسر في خائه كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة، وهي أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة، والنفر أيضاً الرهط وهو المراد في البيت، والضبع على زنة الرجل السنة المجدبة، وفيه تورية لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة، شبهها بالآكل فهو استعارة تبعية.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٣.

الثالث: عطفها على «إن» المكسورة في قوله [من البسيط]:

٤٥ - إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

الرواية بكسر «إن» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريَّةً لزم عطفُ المفرد على الجملة، وتَعَسَّف ابنُ الحاجب في توجيه ذلك، فقال: «لمَّا كان معنى قولك: «إن جِئتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، وقولك: «أُكْرِمُكَ لإتيانِك إيّاي» واحداً صَحَّ عطفُ التّعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إن جِئتَني وأحسنتَ إليَّ أكرمْتُكَ»، ثم تقول: «إن جِئتني ولإحسانِك إليَّ أكرمْتُك» فتجعل الجواب لهما» انتهى.

وما أظنُّ أن العربَ فاهت بذلك يوماً ما.

المعنى الثاني: النفي كـ «إن» المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧١] ....

(الثالث عطفها على المكسورة كقوله:

إما أقمت وأما أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر[1]

الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) واللازم باطل، وبيان الملازمة أن المفتوحة المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر، وهو من قبيل المفردات، والمكسورة شرطية فإنما تدخل على الجملة، وهذه الملازمة التي ذكرها مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة، وهو ممنوع، لجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعلاً بفعل محذوف أي: إن أقمت ووقع ارتحالك، فإنما عطف جملة على جملة. **(وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال: لما كان معنى قولك إن جئتني أكرمتك، وقولك أكرمك لإتيانك إياي واحداً صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك)** أي: ولأجل كون التعليل في معنى الشرط **(تقول)** وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول: **(إن جئتني وأحسنت إلي أكرمتك ثم تقول إن جئتني ولإحسانك إلي أكرمتك، وتجعل الجواب لهما انتهى)** كلام ابن الحاجب، **(وما أظن العرب فاهت بذلك يوماً)** يعني الظاهر كون هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير في كلام العرب.

(والمعنى الثاني) من المعاني الأربعة المزيدة **(النفي كإن قاله بعضهم في)** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي

---

(١) البيت من البحر البسيط، هو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٠، وخزانة الأدب ٤/ ١٩.

وقيل: إنَّ المعنى: ولا تؤمنوا بأن يُؤتَى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلاّ لمن تَبِعَ دينكم، وجملة القول اعتراض.

والثالث: **معنى «إذ» كما تقدَّم عن بعضهم في «إن» المكسورة، وهذا قاله بعضهم** في: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله [من الطويل]:

أَتَـغْـضَـبُ أَنْ أُذْنَـا قُـتَـيْـبَـةَ حُـزَّتَـا

والصَّوابُ لها أنها في ذلك كلِّه مصدريّة: وقبلها لام العلة مقدَّرة.

لا يؤتى أحد، (وقيل: **إنما المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب، إلا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض**)، وهذا كلام الزمخشري قال: ولا تؤمنوا متعلق بقوله أن يؤتى وما بينهما اعتراض، أي: ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم، أرادوا أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم، ولا تفشوه إلا إلى أشياعكم وحدهم دون المسلمين انتهى، ولم يتعقبه المصنف، وقد يقال عليه: إنما يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً نحو ما قام أحد إلا زيد الفاضل، وما بعد إلا في الآية على ما ذهب إليه الزمخشري ليس شيئاً من الثلاثة، وقيل: إن الكلام تم عند قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ومعنى قوله أن يؤتى لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، قلتم ذلك ودبرتموه لا لشيء آخر، يعني أن ما بكم من الحسد والبغي أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من العلم والكتاب دعاكم إلى أن قلتم ما قلتم، آن بالمد والاستفهام يعني ألآن يؤتى أحد منكم مثل ما أوتيتم من الكتاب فعلتم ذلك، كذا في «الكشاف» وجوز غير ذلك أيضاً فقف عليه.

(الثالث) من المعاني الأربعة المزيدة المفيدة للتعليل (**معنى إذ**) وهي المفيدة للتعليل (**كما تقدم عن بعضهم في إن المكسورة، وهذا المعنى في المفتوحة قاله بعضهم في**) قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢] وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا﴾ [الممتحنة: ١] وفي كلام المصنف حذف العاطف أي في بل عجبوا ويخرجون (و) في (**قوله**:

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا) في رواية من رواه بفتح الهمزة من أن (**والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام العلة مقدرة**) بالنصب على الحال من الضمير المستكن في قبلها، أو من لام العلة على أنه فاعل بالظرف المتقدم، وبالرفع على الخبر، وقبلها حينئذٍ لغو متعلق به، قلت: ومن جملة ذلك كله قوله:

والرابع: أن تكون بمعنى «لئلاَّ»، قيل به في: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]، وقوله [من الوافر]:

٤٦ - نَـزَلْـتُـمْ مَـنْـزِلَ الأَضْـيَـافِ مِـنَّـا فَـعَـجَّـلْـنَـا الْـقِـرَى أَنْ تَـشْـتِـمُـونَـا

والصواب أنها مصدرية، والأصل: كراهِيَةَ أن تضلُّوا، ومخَافَةَ أن تشتمونا، وهو قول البصريّين. وقيل: هو على إضمار لامٍ قبل «أنْ» و «لا» بعدها، وفيه تعسُّف.

● (إنَّ) ـ المكسورة المشدَّدة، على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ توكيدٍ، تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر، ....

أتـغـضـب أن أذنـا قـتـيـبـة حـزتـا[1]

فهذا اعتراف منه بأن القول بأنها في هذا البيت شرطية خطأ، وقد أشار فيما سبق إلى أن الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض.

(والرابع) من المعاني الأربعة المزيدة **(أن تكون بمعنى لئلا قيل به في** ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦] و) في **(قوله**:

نـزلـتـم مـنـزل الأضـيـاف مـنـا فـعـجـلـنـا الـقـرى أن تـشـتـمـونـا)[2]

القرى مقصور بكسر القاف ما يقدم للضيف والشتم السب، يقال: شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع **(والصواب أنها مصدرية، والأصل)** في الآية **(كراهية أن تضلوا)** بتخفيف ياء كراهية، **(و)** في البيت **(مخافة أن تشتمونا)**، أو كراهة أن تشتمونا فحذف المضاف المنصوب على أنه مفعول لأجله وأقيم المضاف إليه مقامه، **(وقيل: هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها، وفيه تعسف)** من جهة ارتكاب حذف شيئين مع إمكان حذف شيء واحد، وقد يقال: حذف الجار قبل أن مطرد وحذف الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدد المحذوف بمفرده موجباً للتعسف.

(«إن» المكسورة) الهمزة **(المشددة)** النون **(على وجهين:**

أحدهما أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) كأخواتها، والسر في عملها على هذا الوجه أن هذه الحروف شابهت الأفعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلاً، وشابهت

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٣، والأزهية ص ٧١.

قيل: وقد تنصبهما في لغة، كقوله [من الطويل]:

٤٧ ـ إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وفي الحديث «إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً»، وقد خُرِّج البيتُ على الحاليّة وأنَّ الخبر محذوف، أي تَلْقاهم أسداً، والحديثُ على أن القعر مصدر «قَعَرْت البئر» إذا بلغت قَعْرَها، و «سبعين» ظرف، أي: إن بلوغَ قَعْرِها يكون في سبعين عاماً.

مطلق الأفعال الماضية من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، ومن فتح أواخرها كما أسلفناه فكانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة ما الحجازية، فجعل عملها أقوى بأن قدم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك لأن العمل الطبيعي عندهم أن يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل، وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهاً بجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل، وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية، ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الأولى، كذا قاله الرضي، **(قيل: وقد تنصبهما)** أي الاسم والخبر **(في لغة)** لبعض العرب **(كقوله:**

إذا السود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا)(١)

بنصب الجزءين والجنح بضم الجيم وكسرها طائفة من الليل، والخطا جمع خطوة بالضم، وهي ما بين القدمين، وخفافاً جمع خفيفة والحراس جمع حارس، وأسداً بإسكان السين جمع أسد، قال الجوهري: هو مخفف من أسد بضمتين، لكنه قال: أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد، **(وفي الحديث «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»)**(٢) ووجه الاستدلال به أنه قد ورد إن قعر جهنم لسبعون خريفاً على ما حكاه الرضي، فأخبر بقوله سبعون على القعر، والظاهر أن المراد أن مسافة قعر جهنم أي: مسافة السير إليه سبعون خريفاً فيكن النصب كذلك، **(وخرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسداً)** وخرج أيضاً على أن يكون المنصوب مفعولاً به لا حالاً والتقدير يشبهون أسداً، (و) خرج **(الحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت)** بالخطاب **(قعرها، وسبعين ظرف)** متعلق بالخبر المحذوف لا خبر **(أي: إن بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً)** أي: يوجد في سبعين عاماً، وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع؛ لأنه قد ظهر بها أن القعر اسم عين لا مصدر، ويجاب بأن كونه اسم عين على رواية الرفع لا

---

(١) البيت من البحر الوافر هو لعبد اللطيف الأطاسي، انظر: خزانة الأدب للبغدادي، الشاهد ٨٤٢.

(٢) أخرجه البزار في مسنده ٧/ ٢٦١.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمُها ضميرَ شأنٍ محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون»، الأصل: إنه أي الشأن، كما قال [من الخفيف]:

٤٨ ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ

وإنما لم تجعل «مَنْ» اسمها لأنَّها شرطيّة، بدليل جزمِهَا الفعلين، والشرطُ له الصَّدْرُ، فلا يعمل فيه ما قبله.

يمنع من جعله مصدراً على رواية النصب، قلت: وعلى كل تقدير فلا يقدح التخريج المذكور في نقل صاحب هذا القول إن نصب الجزءين بها لغة لبعض العرب، (**وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»**[1] **الأصل إنه أي الشأن**) وصرح ابن الحاجب وجماعة بأن حذف هذا الضمير ضعيف، قال الرضي: ومجوز حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته بالنصب[2] في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه (**كما قال**) الشاعر:

(**إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء**)[3]

الجآذر بالذال المعجمة جمع جؤذر بضم الجيم مع ضم الذال وفتحها ولد البقرة الوحشية (**وإنما لم تجعل «من» اسمها؛ لأنها شرطية بدليل جزمها للفعلين**)؛ إذ لام الأول مكسورة لالتقاء الساكنين، ولام الثاني محذوفة للجزم، (**والشرط له المصدر، فلا يعمل فيه ما قبله**) من رافع أو ناصب، وأما الجار فلا يمتنع عمله فيه لشدة اتصاله، تقول: بمن تمرر أمرر وغلام من تضرب أضرب، وكذا قول الآخر:

إن من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

وفي «شرح المفصل» للسخاوي أن حذف هذا الضمير مختص بالشعر، وقال ابن مالك: وليس كذلك بل يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثراً ونظماً، سواء كان ضمير شأن أو غيره، فمثال حذف ضمير الشأن في النظم ما مر، ومثاله في النثر قولهم: إن يك زيد مأخوذ، ومثال حذف غيره في النظم قوله:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة (٥٩٥٠)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان (٢١٠٩)، والنسائي، كتاب الزينة، باب ذكر أشد الناس عذاباً (٥٣٦٤).

(٢) هكذا العبارة في الأصل فليحرر.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧، والدرر ٢/ ١٧٩، وهو ليس في ديوانه.

وتخريج الكسائي الحديث على زيادة «مِنْ» في اسم «إنَّ» يأباه غيرُ الأخفش من البصريين، لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصحّ، والمعنى أيضاً يأباه، لأنهم ليسوا أشَدَّ عذاباً من سائر الناس.

وتُخَفَّف فتعمل قليلاً، وتُهْمَل كثيراً، وعن الكوفِيّين أنها لا تُخفَّف، وأنه إذا قيل «إنْ زَيْدٌ لَمُنطلِق» فـ «إنْ» نافية، واللام بمعنى «إلاّ»، ويردُّه أنَّ منهم مَنْ يُعْمِلها مع التَّخفيف، حكى سيبويه «إنْ عمراً لَمُنطَلِق»، وقرأ الحرميانِ وأبو بكر: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١].

الثاني: أن تكون حرفَ جوابٍ بمعنى «نَعَمْ»، ....

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر[1]

ومثاله في النثر قولهم إن يك مأخوذ أخواك، ولا يجوز أن يقدر المحذوف ضمير شأن؛ لأنه لا يفسر إلا بجملة، ولا جملة في البيت ولا في المثال، والتقدير: ولكنك زنجي وإنك يك مأخوذاً خواك، (**وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح**) وهم يخالفون في الشقين فيشترطون كون المجرور نكرة، وكونه بعد نفي أو شبهه (**والمعنى**) المراد من الحديث (**أيضاً يأباه؛ لأنهم**) أي المصورين (**ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس**) وفيه نظر؛ فقد قيل إن الحديث وارد فيمن يصدر الصور لتعبد من دون الله تعالى، وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذٍ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذاباً، ويؤيده أن الحديث قد روي في الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ من، وبه يقوى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى.

(**وتخفف**) إن المشددة (**فتعمل**) من الإعمال (**قليلاً وتهمل كثيراً وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل إن زيد لمنطلق فإن نافية واللام بمعنى إلا، ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه إن عمراً لمنطلق، وقرأ الحرميان وأبو بكر وإن كلاً لَمَا ليوفينهم**) وقد تقدم هذا الفصل برمته في الكلام على إن المكسورة الخفيفة، ومر البحث فيه وما عليه من المناقشة.

الوجه (**الثاني**) من وجهي إن المشددة (**أن تكون حرف جواب بمعنى نعم**) فتقع تصديقاً

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١، وخزانة الأدب ١٠/٤٤٤، ولسان العرب ٤/٤١٩ (شغر).

خلافاً لأبي عُبَيدة، استدلَّ المُثْبِتون بقوله [من مجزوء الكامل]:

٤٩ ـ ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ

ورُدَّ بأنَّا لا نسلِّم أن الهاء للسكت، بل هي ضميرٌ منصوبٌ بها، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك، والجيِّدُ الاستدلالُ بقول ابن الزُّبَيْر رضي الله عنه لمن قال له: «لَعَنَ الله ناقةً حملَتْني إليك»: «إنَّ، وَرَاكِبَهَا»، أي: نعم، ولَعَنَ راكبها، إذْ لا يجوز حذفُ الاسم والخبر جميعاً.

للمخبر وجواباً وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب، فتقول: إن في جواب من قال: قام زيد، ومن قال: أذهب عمرو، ومن قال: أكرم خالداً، (**خلافاً لأبي عبيدة**) بالتصغير وتاء التأنيث، فإنه أنكر وقوعها في الكلام كذلك، وحكى الأندلسي عنه أنه قال: قولهم إن بمعنى نعم إنما يريدون به التأويل لا أنه في اللغة موضوع لذلك (**استدل المثبتون بقوله**):

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني وألومهنه[1]

(**ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه**)[2]

العواذل عاذلة، والصبوح بفتح الصاد الشرب في أول النهار والظاهر أنه أريد به شرب الخمر، والشيب: الشعر الأبيض ويطلق أيضاً على بياضه كما أن المشيب يطلق على المعنيين، وكبرت بكسر الباء وضمها، أي: علا سنك وامتد عمرك، وهذا الاستدلال مبني على أن الهاء من أنه للسكت، (**ورد بأنا لا نسلم أن الهاء للسكت**) بحيث تكون حرفاً لاحقاً للحرف (**بل هي ضمير منصوب بها**) أي بأن فهي اسمها، (**والخبر محذوف أي إنه كذلك**) والمعنى إنه الأمر كما قلتن، (**و**) الاستدلال (**الجيد**) هو (**الاستدلال بقول**) عبد الله (**ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك إن، وراكبها**) فقوله: إن وراكبها هو مقول ابن الزبير المستدل به؛ ويقال إن المقول له ذلك شخص يقال له: فضالة بن شريك، حكي أنه أتى ابن الزبير في حاجة فأقبل عليه فقال: إن ناقتي تعبت، فقال: أرحها فقال: وأعطشها الطريق فقال: اسقها فقال فضالة: ما جئتك مستطباً وإنما جئتك مستمنحاً لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن وراكبها فالاستدلال بها أحسن، (**إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً**) فلا يكون في كلام ابن الزبير إن التي تنصب الاسم وترفع الخبر، إذ لو جعلت كذلك فيه للزم حذف اسمها

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦، والأزهية ص ٢٥٨، والأغاني ٤/٢٩٦.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، في ديوانه ص ٦٦، وخزانة الأدب ١١/٢١٣.

وعن المبرّد أنه حملَ على ذلك قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، واعترض بأمرين:

أحدهما: أن مجيء «إنَّ» بمعنى «نعم» شاذٌ، حتى قيل: إنه لم يثبت.

والثاني: أنَّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأُجيب عن هذا بأنّها لام زائدة، وليست للابتداء، ....

وخبرها معاً، فإنهما لم يذكرا فيه واللازم باطل فتعين جعلها بمعنى نعم، لسلامته من هذا المحذور، لكن قد يقدح في ذلك بأنها ليست في هذا التركيب بمعنى نعم، ضرورة أنها فيه لتقرير مضمون الدعاء، وهو ليس من مواقع نعم، قلت: ولم يجعلها الزمخشري بمعنى نعم، وإنما قال: وتخرج إن المكسورة إلى معنى أجل، وصرح في أجل أنها لا تصدق بها إلا في الخبر خاصة، ويشكل عليه كلام ابن الزبير فإنه ساقه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل فتأمله.

(**وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ** ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]) بتشديد إن وإثبات الألف في هذان، وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصاً، وأما ابن كثير فأسكن نون إن مخففة وشدد نون هذان وأثبت الألف فيها ولم يشدد النون المذكورة أحد غيره، وأما حفص فخفف نون إن وجعل إن هذين بياء على ما هو الظاهر، وإنما المشكل تلك القراءة المتقدمة، فخرجها المبرد كما حكاه المصنف: أن إن فيه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة، قلت: ويحكى أن أبا علي الفارسي رده بأن ما قبل إن المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه نعم؛ إذ لا يصح أن يكون جواباً لقول موسى عليه السلام: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] ولا أن يكون جواباً لقوله: ﴿فَتَنَٰزَعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ [طه: ٦٢] وهذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وإنما قال: (**واعترض بأمرين**:

أحدهما: أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت) وهذا أمر لا يلتفت إليه مع نقل سيبويه وغيره له عن العرب الفصحاء وتلقي الأئمة له بالقبول، فإن قلت: جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيء إن بمعنى نعم، فكيف يتصور؟ قلت: يمكن أن يقال هو غاية لما يستلزمه قوله شاذ من معنى الخفاء، فكأنه قيل قد خفي حتى إنه لم يطلع عليه بعض الناس؛ لما فيه من الخفاء فقال: إنه لم يثبت.

(**والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ**) وقد دخلت هنا؛ لأن قوله: هذان مبتدأ، وساحران خبره. (**وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء**) فلا محذور حينئذٍ، وذلك لأن لام الابتداء إنما امتنع دخولها في الخبر؛ لأن لها الصدرَ ووقوعها في الخبر المفرد منافٍ

أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد «إنَّ» هذه لشبهها بـ «إنَّ» المؤكّدة لفظاً، كما قال [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

فزاد «إنْ» بعد «ما» المصدريّة لشبهها في اللفظ بـ «ما» النّافية، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخَبر خاصَّةٌ بالشعر، ....

لذلك لخروجها حينئذٍ عن الصدر، بخلاف اللام الزائدة، **(أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف: أي لهما ساحران)** فلا محذور حينئذٍ؛ لأنها متصدرة في جملتها، فلا يضرنا تسليم كونها لام الابتداء على هذا التقدير. **(أو بأنها دخلت بعد إن هذه)** وهي التي بمعنى نعم؛ **(لشبهها بأن المؤكدة لفظاً)** وهو منصوب على التمييز عن النسبة في شبه الجملة، كما في أعجبني طيبه أباً أي: لشبه لفظها بإن المؤكدة **(كما قال)** الشاعر:

(ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد)

وقد تقدم إنشاده **(فزاد إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية)** وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية، اعتبروه في مواضع منها باب التسوية، فإنه خرج فيه الاستفهام عن حقيقته وبقي كونه صدراً، ومنها أن خبر المبتدأ يجوز دخول الفاعلية إذا كان المبتدأ شبيهاً بمن الشرطية أو ما أختها في العموم واستقبال ما يتم به المعنى، نحو: الذي يأتيني فمكرم إذا لم يقصد آتياً معيناً، وقد تنتفي هذه العلة ويجوز مع ذلك دخول الفاء حملاً للشبيه على الشبيه؛ لأن المبتدأ المقصود به معين مشابه في اللفظ لما قصد به غير معين، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦] فإن مدلول ما معين ومدلول أصابكم ماض، وكما في الحديث الذي رأيته يشق رأسه فكذاب إلى غير ذلك من المواضع، وسيأتي في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

(ويضعف) الجواب **(الأول)**: وهو القول بأن لام لساحران زائدة لا ابتدائية **(أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر)** ولا تكون في غيره، كما في قول الشاعر:

مروا عجالى فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوا أمسى لمجهودا[1]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٧.

والثّاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافِيَيْن. وقيل: اسم «إنَّ» ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوعَ لتقويةِ الكلام لا يُنَاسبهُ الحذف، والمسموع من حذفه شاذٌ إلا في باب «أنَّ» المفتوحة إذا خُفِّفت، فاستسهلوه لوروده في كلامٍ بُني على التَّخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ....

فإن قلت: هلا مثلت بالبيت المشهور وهو قوله:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من الشاة بعظما لرقبة[1]

قلت: لعدم تعينه لذلك؛ فقد قيل فيه إن اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهي عجوز، ومثل ذلك في البيت الأول غير متأت فهو نص في المقصود، فلا جرم آثره على ما هو محتمل.

(و) يضعف الجواب **(الثاني)**: وهو القول بأن لام لساحران لام ابتداء داخلة على مبتدأ محذوف **(أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين)** من حيث إن التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكد والاعتناء به، وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فيتنافيان، ولقائل أن يقول: إنما ينافي هذا أن لو كان المؤكد باللام هو المبتدأ المحذوف، وهو ممنوع وإنما المؤكد نسبة الخبر، إلى المبتدأ كما سيأتي صريحاً من كلام المصنف، سلمنا أن المؤكد هو المبتدأ لكن لا نسلم التنافي؛ لأن المحذوف لدليل في حكم الثابت، وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو: مررت بزيد، وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير: هما صاحباي أنفسهما، وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما، وقد يقال: إن مراده أن مقام التأكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار، فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين، فبنى المصنف التنافي على هذا لا على أن المؤكد هو المبتدأ المحذوف **(وقيل: اسم إن ضمير الشأن)** وحذف، والأصل إنه هذان لساحران.

(وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف) وضمير الشأن كذلك من جهة أنه يتمكن ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن، لما فيه من الإبهام ثم التفسير **(والمسموع من حذفه شاذ)** في كل موضع **(إلا في باب أن المفتوحة إذا خففت، فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعاً)**، أي: لأجل التبعية **(لحذف النون)**، ورب شيء يحذف تبعاً ولا يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل، ولا يحذف وحده، وحذف هذا الضمير لعلة أخرى أيضاً، وهي أن الضرورة داعية إلى حذفه عند إرادة تخفيف الحرف؛ **(لأنه لو**

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٠، وله أو لعنترة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب).

ذُكِرَ لوجبَ التَّشديد، إذ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن مَنْ يَقول: «لَدُ»، و «لم يَكُ»، و «والله» يقول: «لدُنْكَ»، و «لم يكُنْهُ» و «بكَ لأفعلن»؛ ثم يَرِدُ إشكال دخول اللام، وقيل: «هذان» اسمها، ثم اختلف، فقيل: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنّى بالألف دائماً، كقوله [من الرجز]:

٥٠ ـ إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا في المجدِ غايَتَاهَا

ذكر لوجب التشديد إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول لد) بحذف النون تخفيفاً. **(ولم يك)** بحذف النون أيضاً **(والله)** بالإتيان بواو القسم التي ليست بأصل لحروف القسم، **(تقول)** عند الإتيان بالضمير **(لدنه ولم يكنه)** بإثبات النون فيهما **(وبك لأفعلن)** بالإتيان بالباء التي هي أصل حروف القسم، وقد يورد على هذا نحو قوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني[1]

وقوله:

بأنك ربيع وغيث مسريع[2]

فإن قلت: هو ضرورة فلا يرد، قلت: فما تصنع بمثل يدك ودمك وفيك؟ **(ثم يرد إشكال دخول اللام)** على لساحران فإنه على هذا الرأي خبر المبتدأ الذي هو هذان، وقد مر الكلام فيه، **(وقيل: هذان اسمها ثم اختلف)** على ذلك القيل في التوجيه، **(فقيل: جاءت)** هذه القراءة **(على لغة الحارث بن كعب)** أي: بني الحارث، لكن خفف بحذف ما عدا الباء، وقد رأيتهم يكتبونه على هذه الصورة بلام تلي الباء، وهكذا يكتبون مثل قول الفرزدق:

ولكن طغت علماء منزلة خالد[3]

بعين يليها لام، ولقد وجد بخط الزمخشري هذا اللفظ مكتوباً بألف فاصلة بين العين واللام قال السخاوي: وهذا القياس؛ لأن ألف على ولامه قد حذفا فاتصلت العين باللام، فكتبت بألف بعد العين كما تكتب بالماء ونحوه، قلت: وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بألف بعد الباء وهو ظاهر **(في إجراء المثنى بألف دائماً)** أي: في حال الرفع والنصب والجر **(كقوله)**:

إن أباها وأبا أباها **(قد بلغا في المجد غايتاها)**[4]

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

(٣) لم أجده.

(٤) الرجز يُنسب لأبي النجم العجلي وابن الوردي ورؤبة، انظر: الإنصاف ١/١٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٥.

واختار هذا الوجهَ ابنُ مالكٍ، وقيل: «هذان» مَبْنِيٌّ لدلالته على معنى الإشارة؛ وإن قولَ الأكثرين «هذين» جرّاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابنُ الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة «هذان» أَقْيَسُ، إذ الأصلُ في المبنيّ أن لا تختلف صِيَغُه، مع أنَّ فيها مناسبة لأَلِف «ساحران»، وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، فهي هنا أرجَحُ لمناسبة ياء «ابنتيّ»، وقيل: لمَّا اجتمعت ألف «هذا» وألف التثنية في التقدير قَدَّرَ بعضُهم سقوطَ ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير.

* * *

فأثبت ألف المثنى في حالة النصب كما في الآية، **(واختار هذا الوجه ابن مالك)** قال بعضهم: وهذه اللغة هي القياس؛ إذ كانت لألف إنما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك، وللرفع إذ كان الإعراب إنما يستحق بالتركيب والألف سابقة عليه.

(وقيل هذان مبني لدلالته على معنى الإشارة) وهي الموجبة هنا للبناء كما في هذا وهؤلاء **(وإن قول الأكثرين هذين جراً ونصباً ليس إعراباً)** وإنما هي صيغة وضعت للاثنين المشار إليهما في حالتي الجر والنصب، وليست تثنية لهذا، **(واختاره ابن الحاجب)** وذكر الوزير القنمطي في تاريخ النحاة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان: أن القاضي إسماعيل كان معتنياً بما يأتي به من مقاييسه الغريبة، وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور، فقال له يوماً: يا أبا الحسن ما تقول في قراءة إن هذان لساحران، ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان ملياً، ثم قال: نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الأمر، فقال له القاضي: فما علة بنائها؟ فقال: لأن المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني، فتحمل التثنية على الوجهين، فعجب القاضي من سرعة إجابته وحدة خاطره وبعيد غوصه، وقال له: ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد، فقال: ليقل به القاضي وقد حسن، وإن من قول المصنف: وإن قول الأكثرين بالكسر على الحكاية لا غير؛ إذ القول المتقدم من قوله، وقيل: على بابه ولذلك حكى به الجملة الواقعة بعده، وهذه الثانية معطوفة عليها، فلا سبيل إذن إلى الفتح؛ لأنها إذ ذاك تؤول بالمفرد، فلا يستقيم العطف، نعم إن ارتكب تقدير فعل بعد الواو أي: وجزم صاحب هذا القول أو اعتقد أن قول الأكثرين هذين جراً ونصباً ليس إعراباً فالفتح متجه.

(قلت) وإذا بنينا **(على هذا فقراءة هذان أقيس)** من قراءة هذين؛ **(إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه مع أن فيها)** أي: في قراءة هذان **(مناسبة لألف ساحران وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾** [القصص: ٢٧]، **فهي أرجح لمناسبة ياء ابنتي، وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية، فلم تقبل ألف هذا التغيير)**، وهذا التقدير

تنبيه ـ تأتي «إنَّ» فعلاً ماضياً مُسنداً لجماعة المؤنّث من «الأيْن» ـ وهو التَّعَب ـ تقول: «النساء إنَّ»، أي: تَعِبْنَ، أو من «آنَ» بمعنى «قَرُبَ»، أو مسنداً لغيرهن على أنه من «الأنين» وعلى أنه مبنيّ للمفعول على لغة من قال في «رُدَّ» و «حُبَّ»: «رِدَّ» و «حِبَّ»، بالكسر تشبيهاً له بـ «قيل» و «بِيعَ»، والأصل مثلاً: «أَنَّ زيدٌ يوم الخميس»، ثم قيل «إنَّ يَوْمَ الخميس»، أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من «الأيْن»، أو من «آنَ»، بمعنى «قَرُبَ»، أو للواحدة مؤكّداً بالنون من «وَأي» بمعنى «وَعد»، كقوله:

إنَّ هِـنْـدُ الْـمَـلِـيـحَـةُ الْـحَـسْـنَـاءَ

عن مظان التوجيه بمعزل؛ إذ لا مقتضي لتقدير حذف الألف المسوقة لغرض الدلالة على التثنية، وإبقاء الألف التي هي من سنخ الكلمة، وليست علامة على شيء، وقيل: إن ألف هذان تشبه ألف يفعلان، فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب تلك، وهذا أيضاً فاسد، لأن ألف يفعلان من قبيل الأسماء وألف هذان حيث تجعل للتثنية من قبيل الحروف، وإنما لم يصح انقلاب ألف يفعلان؛ لأنها لا يتعاقب عليها ما تختلف به معناها؛ لأنها لا تكون إلا فاعلاً أو نائباً عنه بخلاف ألف هذان.

(**تنبيه: تأتي إن فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث من الأين وهو التعب، تقول: النساء إن**) والأصل أين فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان فحذف أو لهما وهو الألف، فبقيت الفاء وهي الهمزة مفتوحة، فكسرت لبيان أن الكلمة من ذوات الياء على طريقة ابن الحاجب. (**أو من آن بمعنى قرب**) والعمل كالأول سواء (**أو**) فعلاً ماضياً (**مسنداً لغيرهن على أنه من الأنين، وعلى أن يكون مبنياً للمفعول**) والأصل أنن على زنة ضرب للمجهول، أدغمت النون الأولى في الثانية، وكسرت الهمزة (**على لغة من قال في رد وحب**) بضم الفاء فيهما (**رد وحب بالكسر**) فيهما، (**تشبهاً له**) أي: لهذا الفعل المضاعف المدغم (**بقيل وبيع، والأصل مثلاً أن زيد يوم الخميس، ثم قيل إن يوم الخميس**) برفع اليوم على أنه نائب الفاعل (**أو**) تأتي أن (**فعل أمر للواحد من الأنين أو**) تأتي أن (**فعل أمر لجماعة الإناث من الأين، أو من آن بمعنى قرب**) والعمل فيهما واحد، والأصل أين بتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل، فتدغم ويلتقي ساكنان محذوف أولهما، وهو الياء التي هي عين الكلمة، (**أو للواحدة**) يعني أو فعل أمر للواحدة (**مؤكداً بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله**):

إن هـنـد الـمـلـيـحـة الـحـسـنـاء[1]

---

(١) تقدم تخريجه.

وقد مرّ، ومركّبة من «إن» النافية و «أنا»، كقول بعضهم: «إنّ قائم»، والأصلُ: إنْ أنا قائم، ففعل فيه ما مضى من شرحه.

فالأقسامُ إذَنْ عشرة: هذه الثمانية، والمؤكّدة، والجوابيّة.

تنبيه ـ في الصّحاح «الأينُ»: الإعياء، وقال أبو زيد: **لا يُبْنَى منه فعلٌ**، وقد خُولف فيه، انتهى، فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام.

* * *

● (أنّ) ـ **المفتوحة المشدّدة النُّون**، على وجهين:

أحدهما: أنْ تكون **حرفَ توكيدٍ**، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فَرْعٌ عن «إنَّ» المكسورة؛ ....

وقد مر) الكلام عليه في الألف المفردة **(و)** تأتي أن أيضاً **(مركبة من إن النافية وأنا كقول بعضهم)** أي: بعض العرب **(إن قائم والأصل إن أنا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه)** في إن الخفيفة من حذف همز أنا اعتباطاً وإدغام النون الساكنة فيها، ومر ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة إلى النون الساكنة إلى آخر تلك المقالة وما عليها، **(فالأقسام إذن عشرة هذه الثمانية، والمؤكدة والجوابية)**.

قلت: ولا ينبغي للمصنف عد بعض هذه الأقسام هنا؛ وذلك لأن الكلام إنما هو في اللفظ المفرد، وأن إذا كانت كما قال فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير الإناث وكان ذلك جملة فعلية، وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على أنه لا ينبغي أن يعد من أقسام أما مثل قوله: أما أنت ذا نفر، ولا من أقسام أما مثل أما قمت، ولا من أقسام إلا مثل إلا تفعلوه، فكيف خالف ذلك هنا، ثم عبارته غير محررة؛ وذلك لأنه قال: تأتي إن فعلاً ماضياً مسنداً لجماعة المؤنث، فجعل مجموع هذا اللفظ وهو إن فعلاً مسنداً، وليس كذلك والعبارة المحررة فيه أن يقال: إن فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث.

(تنبيه: وفي «الصحاح» الأين الإعياء قال أبو زيد: لا ينبني منه فعل، وقد خولف فيه انتهى) كلام صاحب «الصحاح»، **(فعلى قول أبي زيد تسقط منه بعض الأقسام)** وهو جعل أن فعلاً ماضياً من الأين أو أمراً منه، والفاعل عليهما ضمير الإناث فتصير الأقسام على رأيه ثمانية.

(أن المفتوحة) الهمزة **(المشددة)** النون **(على وجهين:**

أحدهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾ [محمد: ١١] **(والأصح أنها فرع إن المكسورة)** قيل: ولهذا لم

ومن هنا صحَّ للزمخشري أن يدَّعي أنّ «أنّما» بالفتح تفيد الحصر كـ «إنّما»، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولى لقصرِ الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيّان: «هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلاّ في «إنّما» بالكسر» مردودٌ بما ذكرتُ، وقوله: «إنَّ دعوى الحصْرِ هنا باطلة لاقْتِضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد» مردودٌ أيضاً بأنه قَصْر مُقيّد، إذ الخطابُ مع المشركين، فالمعنى: ما أوحي إليَّ في أمر الربوبيّة إلا التوحيد، لا الإشراك، ويُسَمّى ذلك قَصْر قَلْب، لقَلْبِ اعتقاد المخاطب، ....

يعدها سيبويه مع الحروف المشبهة بالفعل، وكذا تركها المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول نظراً إلى فرعيتها عن المكسورة، **(ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما)** بالكسر وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها للحصر من حيث إن الفرع لا يستلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه، نعم المواجب للحصر في إنما بالكسر عند القائل به قائم في أنما بالفتح، فمن قال: سبب إفادة إنما للحصر تضمنها معنى ما وإلا، قال بذلك في أنما بالفتح؛ لوجود هذا السبب فيها، ومن قال: السبب اجتماع حرفي توكيد، قال به في أنما أيضاً كذلك، وأما أن السبب في جعل أنما بالفتح للحصر كون أن المفتوحة فرعاً عن إن المكسورة فوجه مخدوش كما مر.

(وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، **فالأولى لقصر الصفة على الموصوف)** كقولك: إنما يقوم زيد، فالموحى إليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد، كما أن القيام في المثال المذكور مقصور على زيد، **(والثانية: بالعكس)**، أي: لقصر الموصوف وهو إلهكم على الصفة وهي الوحدانية. **(وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به، ولا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر مردود بما ذكرت)** من أن أن بالفتح فرع عن إن بالكسر، والحصر لإنما المكسورة ثابت، فيكون الحصر لأنما المفتوحة ثابتاً إذ هي فرعها، وفيه ما عرفت، ثم المردود هو دعوى أبي حيان أن هذا أمر لم يقل به إلا الزمخشري، وأنه لا يعرف القول بذلك إلا في إنما بالكسر، ورد هذا بأن يثبت أن غير الزمخشري قال بذلك، وأن القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون أن المفتوحة فرع المكسورة، فإن هذا لا يقتضي أن يكون القول بإفادة إنما بالفتح للحصر معروفاً، حتى يرد به قول أبي حيان فتأمله.

(وقوله: إن دعوى الحصر هنا باطلة، لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود أيضاً بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب) فإنه في هذه الصورة يعتقد صفة هي

وإلا فما الذي يقولُ هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؟ فإنَّ «ما» للنفي و «إلاّ» للحصر قطعاً، وليست صفته عليه الصلاة والسلام مُنْحَصِرة في الرسالة، ولكن لمَّا استعظموا مَوْتَه جُعِلُوا كأنهم أثبتُوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمَّى قَصْرَ إفراد.

الإشراك مكان صفة هي التوحيد، فقلب اعتقاده بإثبات التوحيد ونفي الإشراك، ثم ما اعتقد أبو حيان بطلانه لازم له، سواء كانت إنما المفتوحة للحصر أو لا؛ لأن إلزامه إنما جاء من جهة إنما المكسورة، ولو قيل إنما يوحى إلي وحدانية الله لزم به ذلك، وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد الحصر الواقع بما وإلا، وقد نص صاحب «المفتاح» وغيره على امتناعه، لكن وقع في «الكشاف» مثل هذا التركيب في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [آل عمران: ١٤] وقال: إن المزين لهم ما هو إلا شهوات لا غير، واعتذر عنه بعضهم بأن لا من قوله لا غير ليست للعطف، بل هي لمجرد النفي، وقوله: لا غير صفة لشهوات، أي: ما هو إلا شهوات موصوفة بأنها ليست غير الشهوات، أي: موصوفة بأنها شهوات صرفة، قال الطيبي: وهذا القدر وإن صح في هذا المقام، فكيف يصح في قوله في سورة النساء ما أردنا بتحاكمنا إلى غيرك إلا إحساناً لا إساءة؛ إذ لا يجوز فيه إلا العطف؛ لأن اسم لا المفرد لا يكون منصوباً أبداً بل إذا كان مضافاً أو مشبهاً به، قال: والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها، هذا كلامه، ولعلنا نتكلم إن شاء الله في ذلك عند الكلام على لا.

(وإلا) يفهم أبو حيان الكلام الواقع في تلك الآية على أنه من قبيل قصر القلب، ويفرض دعوى الحصر لبطلانها عنده، **(فما الذي يقول هو في)** نحو: (﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] **فإن ما)** الكائنة **(للنفي وإلا)** الكائنة للإيجاب مفيدان **(للحصر قطعاً)**، وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال يرد على المصنف، وذلك أن ظاهر كلامه كون ما اسماً لأن، وللنفي خبراً لها وإلا معطوف على الاسم، وللحصر معطوف على الخبر أو هما مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة، وكلاهما مشكل فإن الحصر هو إثبات أمر لمذكور ونفيه عن غيره بطريق مخصوص، وإلا ليست بمفردها للحصر بهذا الاعتبار، وإنما الذي للحصر هنا مجموع ما وإلا وبالطريق الذي سلكناها في تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال.

(وليست صفته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم) مع وصف الرسالة، **(فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويسمى ذلك قصر إفراد)**، وقد صرح صاحب «المفتاح» بما ذكره المصنف من أن هذا قصر إفراد إخراجاً للكلام لا على مقتضى الظاهر، بتنزيل استعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم إياه، وإنكارهم له حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبري عن الهلاك، فقصر على

والأصح أيضاً أنها موصولٌ حَرْفيٌ مع معمولَيْهِ بالمصدر، فإن كان الخبرُ مشتقًا فالمصدر المُؤوَّل به من لفظه، فتقدير «بَلَغني أنك تنطلق» أو «أنك منطلق»: بَلغني الانطلاقُ، ومنه «بلَغني أنك في الدار»، التقدير: استقرارُكَ في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من «استقرّ» أو «مُستقِرّ»؛ وإن كان جامداً قُدِّر بالكَون، نحو: «بلغني أن هذا زيد»، تقديره: بلغني كونه زيداً، لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى

الرسالة نفياً للتبريء عن الهلاك، وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذي هو ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] حتى كأنه لم يجعله وصفاً بل ابتداء كلام؛ لبيان أنه ليس متبرئاً عن الهلاك كسائر الرسل؛ إذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر إلا قصر قلب؛ لأنهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا أنه رسول لا كسائر الرسل في أنه يخلو كما خلوا، ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم، فرد عليهم بأنه ليس إلا رسولاً كسائر الرسل يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم.

قال التفتازاني في حاشية «الكشاف»: ومن زعم أنه يلزم من حمله على قصر القلب أن يكون المخاطبون منكرين للرسالة فقد أخطأ خطأً بيناً، وذهل عن الوصف، قال: ثم لا خفاء في أن الفاء في أفائن مات تفيد تعليق الجملة الشرطية، أعني: مضمون الجزاء مع اعتبار التقييد بالشرط بالجملة قبلها، وهي ما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل تعليقاً تسبيباً على الجملة السابقة وترتبها عليها، وتوسط الهمزة لإنكار ذلك، أي: لا ينبغي أن يجعلوا خلو الرسل من قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكهم، بل سبباً لتمسكهم بدينه كما هو حكم سائر الأنبياء، ففي انقلابهم على أعقابهم تعكيس لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولاً يخلو كما خلت الرسل، **(والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر)**. وهذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي، وإذا كانت كذلك **(فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه)** أي: من لفظ ذلك الخبر فعلاً كان أو اسماً، **(بتقدير بلغني أنك تنطلق، أو أنك منطلق بلغني الانطلاق)** أي: انطلاقك بإضافة المصدر إلى فاعل ذلك الفعل أو شبهه، **(ومنه بلغني أنك في الدار، والتقدير استقرارك في الدار؛ لأن الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر)**، ولو جعلته بكان أو كائن لكان التأويل بلغني كونك في الدار.

قال التفتازاني في حاشية «الكشاف»: ومما يجب التنبيه له أنه إذا قدر الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موقع الخبر فتقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات. **(وإن كان جامداً قدر بالكون نحو بلغني أن هذا زيد، تقديره بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى**

المخبر عنه بلفظِ الكون، تقول: «هذا زيد»، وإن شئت: «هذا كائن زيداً» إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي أن الذي يُؤَوَّلُ بالمصدر إنما هو «أن» الناصبة للفعل لأنها أبداً مع الفعل المتصرِّف، و «إنّ» المشدَّدة إنما تؤوَّل بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويُؤيِّده أنّ خبرها قد يكون اسماً محضاً، نحو: «علمتُ أنّ الليث الأسد»، وهذا لا يشعر بالمصدر، انتهى. وقد مضى أن هذا يُقدَّر بالكون.

المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد وإن شئت هذا كائن زيداً ومعناهما واحد)، وقدره الرضي بقولك: بلغني زيديتك؛ فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها هاء التأنيث أفادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية.

(وزعم) أبو القاسم (**السهيلي**) صاحب «الروض الأنف» في شرح السيرة النبوية **(أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل؛ لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، وأن المشددة إنما تؤول بالحديث**)، فإن قلت: بلغني أن زيداً قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث، **(قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً)** يعني: جامداً **(نحو: علمت أن الليث الأسد، وهذا لا يشعر بالمصدر اهـ)** كلامه، **(وقد مضى أن هذا يقدر بالكون)** فلا تخرج بذلك عن المصدرية، وذلك تأويله بالأسدية فيفيد معنى المصدر كما مر.

وهنا تنبيهات الأول ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من إفادة أن المفتوحة للتوكيد هو الذي نص النحويون عليه، واستشكله بعضهم بأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيداً قال ابن القاسم: وليس هذا الاستشكال بشيء.

التنبيه الثاني كون أن المفتوحة فرع المكسورة هو الأصح كما تقدم، وهو مذهب سيبويه والفراء، وذهب إليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور، وقيل: إن المفتوحة أصل المكسورة، وقيل هما أصلان.

واستدل الأول بأوجه منها: أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه.

ومنها: أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة.

ومنها: أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به كقولك في عرفت: أنك بر إنك بر، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة والمرجوع إليه بحذف أصل.

ومنها: أن المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التوكيد، والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها، فكانت فرعاً.

....

ومنها: أن المكسورة أشبه بالفعل؛ لأنها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل.

ومنها: أن المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم، ولا يخفاك أن المقصود الاستدلال على أن المفتوحة فرع عن المكسورة، لا أنها فرع في الجملة، ولا يخفاك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمله.

التنبيه الثالث قد سلف أن المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر، وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع، وقد يجوز، وقد يمتنع، فحيث يلزم التأويل يجب الفتح، كما إذا وقعت مع معموليها في موضع مرفوع بالابتداء، نحو: عندي أنك قائم، ونحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣] أو بالفعل نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] ونحو: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١] ونحو: لا آتيك ما أن في السماء نجماً، أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر، ولا محكي بالقول نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] وخرج نحو: ظننت زيداً أنه قائم، ونحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] أو في موضع مجرور نحو ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، ونحو ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر، نحو: أول قولي إني أحمد الله تعالى فالفتح على أن المعنى أول أقوالي حمد الله تعالى، من حيث هو بأي عبارة كان، والكسر على أن المعنى أول أقوالي هذا اللفظ المعين، وكذا نحو:

إذا أنــــه عـــبــــد الـــقــــفـــا[1]

أي: إذا هو عبد القفا، أو إذا عبوديته وكذا نحو ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] أي: فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته إياه حاصلان، وحيث يمتنع التأويل يمتنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام، نحو ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١] أو جواب قسم نحو: والله إن زيداً قائم، أو محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه، أو في موضع الحال نحو ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، أو خبر اسم عين نحو: زيد إنه فاضل، أو قبل لام معلقة، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح، والمواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الأمران، والأصل في ذلك هو ما قررناه، وإنما تعرضنا لذكر ذلك؛ لأن المصنف أغفله ولم

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٣٨، وخزانة الأدب ١٠/٢٦٥.

وتُخفَّفُ «أنَّ» بالاتفاق، فيبقى عملُها على الوجه الذي تقدم شَرْحُه في «أن» الخفيفة.

الثاني: أن تكون لغة في «لعَلّ» كقول بعضهم: «ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئاً» وقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وفيها بَحْث سيأتي في بابِ اللام.

* * *

● (أم) ـ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متَّصلة، وهي منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إما أن تتقدَّمَ عليها همزةُ التسوية، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وليس منه قولُ زهير [من الوافر]:

يتعرض إليه في شيء من هذا الكتاب فأردنا إتمام الفائدة بذكره.

(وتخفف) أن المفتوحة **(بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في أن الخفيفة)** وأسلفنا الكلام على ذلك مشبعاً.

(الثاني) من وجهي أن المفتوحة المشددة **(أن تكون لغة في لعل كقول بعضهم)** أي: بعض العرب **(إيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)** حكاه الخليل، وإنما يتم الاستدلال بذلك إذا أثبت أن العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي، وإلا فاللفظ محتمل لإرادة التعليل على حذف اللام أي: لأنك تشتري **(وقراءة)** بالجر أي: وكقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] بفتح همزة أن وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم، وقرأ هؤلاء المستثنون بالكسر، **(وفيها بحث سيأتي إن شاء الله تعالى في باب اللام.)**

(أم) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين وذلك) الانحصار فيها؛ **(لأنها إما)** ذات **(أن يتقدم عليها همزة التسوية)** ولك أن تقدر أن يتقدم مرفوعاً على الابتداء والخبر محذوف، أي: لأنها إما تقدم همزة التسوية عليها، فخبر أن على التقدير الأول مفرد، وعلى الثاني جملة، وقد عرفت فيما تقدم أن همزة التسوية هي التي يصلح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه **(نحو** ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]**)** أي: سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه، ونحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] أي: سواء علينا الجزع والصبر.

(وليس منه) أي: من قسم أم الواقعة بعد همزة التسوية **(قول زهير:**

٥١ ـ وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

لما سيأتي، أو تتقدَّم عليها همزةٌ يُطلب بها وبـ «أم» التَّعيين، نحو: «أزَيْدٌ في الدار أم عَمْرو»، وإنَّما سُمِّيت في النوعين متَّصِلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر؛ ....

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء)[1]

بل هو من القسم الثاني (لما سيأتي)، ويأتي أيضاً ما يتوجه عليه من النقد، وإخال بكسر الهمزة أي: أظن وتفتح على الأصل، وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وقال الزمخشري: إن اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية، وفي البيت المذكور قال: وأما قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم الذكور والإناث فليس لفظ القوم بمتعاط، يعني: بمتناول للفريقين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الإناث؛ لأنهن توابع لرجالهن، قال: وهو في الأصل جمع قائم كصوم وزور، ويجوز أن يكون تسمية بالمصدر، قال بعض العرب: إن أكلت أحببت نوماً وبغضت قوماً، أي قياماً هذا كلامه، وقد انتقد من وجهين:

الأول: أن قوله: اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب أن يقول اختصاص الرجال بالقوم، وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق.

والثاني: أن قوله: هو في الأصل جمع فيه نظر؛ لأن فعلاً ليس من أبنية الجموع إلا على مذهب الأخفش.

(أو يتقدم) بالنصب عطفاً على المنصوب المتقدم في قوله: إما أن يتقدم **(عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين)** كما يطلب بأي **(نحو أزيد في الدار أم عمرو)**؟ أي: أيهما في الدار، وأم هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور، وفي كتاب «البديع» أنها ليست بحرف عطف، وذهب ابن كيسان إلى أن أصلها أو والميم بدل من الواو، وذكر أبو جعفر النحاس في أم هذه خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قلت: أقام زيد أم عمر؟ فالمعنى أعمرو قام؟ فيصير على مذهبه استفهامين.

(وإنما سميت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق، فأطلق عليها أنها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين،

---

(١) تقدم تخريجه.

وتسمّى أيضاً **مُعَادِلة**؛ لمعادَلتها للهمزة في إفادة التَّسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني.

ويفترق النوعان من أربعةِ أوجه:

أولها وثانيها: أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها، وبعضهم يقول: سميت متصلة؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى أي: فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الأول؛ لأن الاتصال على هذا الوجه راجع إليها نفسها، لا إلى أمر خارج عنها لكن هذا إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجح الوجه لشموله للنوعين.

(وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني، ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولهما وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام) بل هو خبر محض، وهذا هو الوجه الأول، وما أحسن ما قاله المصنف لا تستحق جواباً؛ لأن الخبر قد يجاب بقول القائل: جاء زيد، فتقول في جوابه: نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك، وإنما تقول لغرض التصديق، وكيف يستحق الخبر جواباً، وإنما ذكر لغرض الإعلام لا لغرض الاستفهام.

(وأن الكلام معها) أي: مع أم المعادلة لهمزة التسوية **(قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر وليست تلك)** وهي أم المعادلة لهمزة الاستفهام **(كذلك)** أي: يكون الكلام معها قابلاً للتصديق والتكذيب؛ **(لأن الاستفهام معها على حقيقته)** فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده إذ هو إنشاء، وهذا هو الوجه الثاني من الأوجه التي تفترق فيها النوعان.

وقد كنت أورد على هذا الكلام النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي، كما إذا كانت للإنكار أو التعجب، وقد وقع للمصنف من ذلك أشياء منها قوله في أول الكتاب: إن قول الفراء في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] إن الهمزة فيه للنداء يقرب سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على

والثالث والرابع: أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله [من الطويل]:

٥٢ ـ وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

ومختلفتين، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] ....

حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؛ فحذف معادل الهمزة والخبر، وفي هذا تقرير؛ لأن أم متصلة مع تصريحه بأن الاستفهام الذي سبقها مجازي لا حقيقي، فإن قلت: لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مراداً بها الإبطالي؟ قلت: لأن حرف الإضراب لا يقدر لعدم الدال عليه، وسيأتي قريباً ما يشير إليه في عبارة سيبويه، وأيضاً هو تقدير شيء مستغنى عنه، وأيضاً تعبيره بالمعادل يأبى حملها على الانقطاع، وسيأتي له مواضع من هذا القبيل ننبه عليها أو على بعضها عند المرور بها، ثم ظهر لي أنه يمكن الجواب عن ذلك بأنه ليس المراد بقوله؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائماً، وإنما المراد وجوده في الجملة، فيكون وجه الفرق أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة، بل الكلام معها خبر محض دائماً، وأما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة، أي في بعض الصور كما في قولك: أزيد قائم أم عمرو، وهذا محصل للغرض، وإن لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يرد النقض بشيء من تلك الصور، ثم تذكرت أنه قال بعد هذا: إن الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده، وهذا يقدح فيما ظهر لي ثانياً فبقي الإشكال الأول على حاله فتأمله.

(الثالث والرابع أن) أم **(الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين)** كما سبق في أوائل الكتاب **(ويكونان)** أي: الجملتان اللتان تقع أم بينهما **(فعليتين كما تقدم)**، من قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، **(واسميتين كقوله:**

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناء أم هو الآن واقع)[1]

ناء أي بعيد **(ومختلفتين نحو:** ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]**)**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٥١.

و «أم» الأخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردَيْن، وتكونان أيضاً فِعْلِيَّتَيْنِ، كقوله [من الطويل]:

٥٣ ـ فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فأرَّقَنِي فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

وهذا مما يدل على أن همزة التسوية ليست بمعنى إن الشرطية، كما ذهب إليه الرضي لدخولها على الجملة الاسمية، واعتذاره عن الآية بأنه إنما جاز لتقدم الفعلية وإلا لم يجز ساقط؛ فإن الهمزة في البيت باشرت الاسمية، وهو نص في جواز ما منعه، ولا يفيده التعلل بتقدم الفعلية في الآية، فإن الجملة المعطوفة على جملة الشرط يمتنع كونها اسمية.

(وأم الأخرى) وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام **(تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها نحو:** ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾ [النازعات: ٢٧]) ووجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أن السماء معطوف على أنتم، وأشد خلقاً خبر مؤخر على المتعاطفين تقديراً فهو في التقدير كقولك: أزيد أم عمرو قام؟

(وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين) فظهر أن الوجه الثالث من أوجه الافتراق هو أن ذات همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، وذات همزة الاستفهام لا تتقيد بذلك بل تقع بين الجملتين والمفردين، وظهر أن الوجه الرابع هو أن الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان إلا في تأويل المفردين، وأنهما مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان إلا في تأويل المفردين.

(ويكونان) أي: الجملتان اللتان تقع بينهما أم المصاحبة لهمزة الاستفهام **(أيضاً فعليتين)** كما يكونان مع أم الأخرى **(كقوله:**

فقمت للطيف مرتاعاً فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم)[1]

المراد بالطيف هنا خيال المحبوبة المرئي في النوم، والمرتاع الخائف، وأرقني أسهرني وأهي بإسكان الهاء بعد الهمزة، في «التسهيل» ما يقتضي أنه قليل وفي «شرحه» لمصنفه أن الإسكان في ذلك لم يجيء إلا في الشعر، وسرت سارت ليلاً، وعادني جاءني، والحلم بضمتين رؤيا النوم وتسكن لامه أيضاً، قال ابن الحاجب: يريد أي: قمت من أجل الطيف منتبهاً مذعوراً للقائه وأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٢.

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعل بمحذوف يفسر سَرَتْ. واسميتين، كقوله [من الطويل]:

٥٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً، شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصل «أَشْعَيْثٌ» بالهمز في أوّله والتنوينِ في آخره، فحَذَفهما للضَّرورة، ....

في المنام؟ ويجوز أن يريد فقمت للطيف وأنا في النوم إجلالاً في حال كوني مذعوراً لاستعظامها، وأرقني ذلك لما انتبهت فلم أجده محققاً، ثم من فرط صبابته شك أهي في التحقيق سرت أم كان ذلك حلماً؟ على عادتهم في مبالغتهم كقوله:

أأنـــت أم أم ســـالـــم[1]

قلت: حاصله احتمال كون القيام في اليقظة أو في المنام، وأما الشك في الاجتماع هل كان في النوم أو اليقظة فثابت على كل من الاحتمالين، **(وذلك)** الذي قلناه من كون الجملتين في البيت فعليتين مبني **(على الأرجح في هي من أنها فاعل بمحذوف)** أي: فعل محذوف **(يفسره سرت)**؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لأن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال؛ لأنها إنما تتجدد، وأما عن الذوات فقليل، ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال، في نحو أزيداً ضربت، ويجوز في البيت أن يكون مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملتان مختلفتين.

(واسميتين كقوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[2]

الأصل أشعيث بالهمزة) في أوله والتنوين في آخره **(فحذفهما للضرورة)**، وأقول: أما أن الأصل أشعيث بالهمزة فمسلم وأما أن حذفها للضرورة فليس بمتفق عليه، وقد علمت الخلاف في ذلك في الكلام على ما اختصت به الهمزة من الأحكام، وأما أن الأصل شعيث بالتنوين فممنوع، فقد قال السيرافي شرح «الكتاب» عند إنشاد هذا البيت: لا بد من تقدير الألف؛ لأنه يهجو هذه القبيلة، فيقول لم تستقر على أب؛ لأن بعضاً يعزوها إلى منقر وبعضاً يعزوها إلى سهم. قلت: فيحتمل أن يكون في البيت ممنوعاً من الصرف نظراً إلى أنه اسم القبيلة، فلا يكون

---

(١) البيت: أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت أم أم سالم من البحر الطويل، وهو لذي الرمة، انظر: ديوانه ٤٣. والأغاني ١٨/ ٩.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٧، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ولأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٩، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٨.

والمعنى: ما أدري أيُّ النَّسَبَيْنِ هو الصَّحيح، ومثلُه بيتُ زُهَيْرٍ السّابق.

والذي غَلّط ابنَ الشَّجَري حتى جعله من النَّوع الأول توهُّمُه أنَّ معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتَّةَ، لِمُنافاته لفعل الدِّراية.

وجوابُه أن معنى قولك: «علمت أزيد قائم»: علمت جوابَ أزيد قائم، وكذلك «ما علمت».

حينئذ تنوينه ضرورة، فإن قلت: الإخبار بابن يمنع إرادة التأنيث قلت: هو كقوله:

ومــــمــــن ولـــــدوا عـــــامـــــر ذو الـــطـــول وذو الـــعـــرض[1]

في رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين.

(**والمعنى: ما أدري أي النسبين هو الصحيح**)، وقد ظهر أن ابن سهم خبر شعيث لا صفته، فثبتت ألف ابن وكذا الكلام في ابن منقر وشعيث بثاء مثلثة في آخره، ومنقر بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف وبراء مهملة.

(**ومثله بيت زهير السابق**) يريد أن بيت زهير الذي أنشده أولاً مثل البيت الذي أنشده آخراً، من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين، وهو معترض بأنها بحسب الظاهر إنما وقعت بين جملة اسمية ومفرد، فإن قلت: التقدير أم هم نساء، قلت: هو ممكن لكن ينبغي النظر في تفريقه بين الآية الشريفة وهي قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين بيت زهير؛ فإن أم وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر، فتقدير جزء تتم به الجملة في البيت دون الآية تحكم، (**والذي غلط ابن الشجري**) فيه (**حتى جعله من النوع الأول**)، وهو ما وقعت فيه أم بعد همزة التسوية (**توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة لمنافاته لفعل الدراية**)، وقد مر للمصنف أن همزة التسوية تقع بعد ما أدري، وأسلفنا التنبيه على أن ذلك معارض لاعتراضه على ابن الشجري هنا فتأمله.

(**وجوابه**) أي: جواب ما توهمه من منافاة الاستفهام لفعل الدراية (**أن معنى قولك: علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم، وكذا ما علمت**) أعمرو ذاهب معناه ما علمت جواب أعمرو ذاهب، فالاستفهام هنا باقٍ على حقيقته، والعلم إنما تسلط على جوابه، وهذا مما يرد على المصنف، فإنه جعل أم في بيت زهير متصلة مع أن الاستفهام ليس على حقيقته؛ لأنه لم يجهل

---

(١) البيت من بحر الهزج وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٤٨، والأغاني ٣/٨٨، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٠١.

وبين المختلفتَيْنِ، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٥٩﴾ [الواقعة: ٥٩]، وذلك أيضاً على الأرجح من كون «أنتم» فاعلاً.

مسألة ـ «أم» المتَّصِلة التي تستحقُّ الجوابَ إنما تُجَابُ بالتَّعيين، لأنها سؤالٌ عنه، فإذا قيل: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو»، قيل في الجواب: «زيدٌ»، أو قيل: «عمرٌو»، ولا يقال: «لا»، ولا «نعم».

فإن قلت: فقد قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٥٥ ـ تَقُولُ عَجُوزٌ، مَدْرَجِي مُتَرَوِّحاً عَلَى بَابِهَا، مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيا:

حال آل حصن باعتبار رجوليتهم، بل هو عالم بكونهم رجالاً لكنه أبرز الكلام في قلب التوبيخ والإنكار عليهم في تعاطيهم أفعال النساء، فالاستفهام غير حقيقي وليست الهمزة فيه للتسوية على رأي المصنف، فكيف جعل أم فيه متصلة مع أنها ليست من النوعين، وقد يجاب عن هذا بأن الاستفهام مع المتجاهل حقيقي بحسب الادعاء وإن كان غير حقيقي بحسب الواقع فتأمله. (**وبين**) الجملتين (**المختلفتين**) بالاسمية والفعلية (**نحو**: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٥٩﴾ [الواقعة: ٥٩] **وذلك على الأرجح من كون أنتم فاعلاً**)؛ لأن الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم على ما مر، وقد يقال: لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلاً على كونه مبتدأ، بل يجوز الأمران في نظر النحوي على حدٍ سواء؛ وذلك لأن للفعلية مرجحاً وهو كثرة إيلاء الفعل الهمزة، لما تقدم، وللاسمية مرجحاً وهو تناسب المتعاطفين فاستويا، وأيضاً فالاستفهام المفاد بالهمزة ليس حقيقياً فلا ينبغي على رأيه أن تكون أم فيه متصلة.

(**مسألة: أم المتصلة التي تستحق الجواب**) وهي المسبوقة بهمزة الاستفهام، (**وإنما تجاب بالتعيين**) لما يسأل عنه مسنداً إليه أو مسنداً، أو غير ذلك من التعلقات كالظرف والحال؛ (**لأنها سؤال عنه**) كما قد أشرنا إليه قبل.

(**فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو**)؛ لأنه هو الظاهر (**ولا يقال**) في جواب ذلك (**لا ولا نعم**)، لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدها، واحترز المصنف بقوله: المتصلة من المنقطعة فإنها تجاب بنعم أوْلا من حيث إنها لطلب التصديق لا لطلب التصور، فإذا قيل إنها لإبل أم شاء، قلت في الجواب: نعم أولا؛ إذ السؤال عن تلك الأشباح المرئية أهي شاء فالجواب بنعم أولا محصل للمقصود، (**فإن قلت**) ليس الأمر كذلك (**فقد قال ذو الرمة**:

تقول عجوز مدرجي متروحاً على بابها من عند أهلي وغاديا

أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا؟
فَقُلْتُ لَهَا: لاَ، إنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ لأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعاً، ومَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِي فِي خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا - يَا ابْنَةَ القَوْمِ - قَاضِيَا

قلت: ليس قوله «لا» جواباً لسؤالها، بل ردٌّ لما توهَّمته من وقوعِ أحد الأمرين: كونِهِ ذا زوجة، وكونِهِ ذا خُصومة، ولهذا لم يكتفِ بقوله: «لا»، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامِّ، فلهذا قال: «إن أهلي جيرة - البيت» و «ما كنت مذ أَبْصَرْتِني - البيت».

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها لا إن أهلي جيرة لأكثبة الدهنا جميعاً وماليا
وما كنت مذ أبصرتني في خصومة أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا)[1]

فأجاب بلا مع أن السؤال بالهمزة وأم المتصلة، والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك: درج الرجل مشى، والمتروح اسم فاعل من تروح إذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح، وهو من زوال الشمس إلى الليل تقول: راح يروح رواحاً وهو نقيض قولك: غدا يغدو غدواً، والزوجة منكوحة الرجل بعقد ويقال لها: زوج أيضاً، كما يقال لبعلها بدون هاء، وأنكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمرأة، والبيت راد عليه، وذو زوجة خبر مبتدأ محذوف، يقدر متأخراً على سبيل الوجوب عند ابن الحاجب وابن المصنف وجماعة، لكون المستفهم عنه هو الخبر، وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما مر، والتقدير: أذو زوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة، والجيرة جمع قلة للجار، والأكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم، والدهناء مكان معروف، وقد يستشكل عطف الشاعر قوله: غادياً مع أنه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله: على بابها أو بقوله: من عند أهلي، ففيه الإخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو ممتنع، ويجاب بمنع أن يكون على بابها أو من عند أهلي خبراً بل الكل من معمولات المصدر، والخبر محذوف أي: حاصل.

(قلت: ليس قوله لا جواباً لسؤالها بل) هو **(رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله: لا إذ كان رد ما لم يلفظ به إنما يكون بالكلام التام، ولهذا قال: إن أهلي جيرة البيت وما كنت مذ... البيت)** وهذا السؤال وجوابه مسطوران

---

(١) الأبيات من البحر الطويل وهي لذي الرمة في ديوانه ص ١٣١١، ١٣١٢، ولسان العرب ١٣/ ١٦٣ (دهن)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٩٤.

مسألة ـ إذا عطَفْتَ بعد الهمزة بـ «أو»، فإن كانت همزةَ التسوية لم يَجُزْ قياساً، ....

في «شرح الجمل» لابن عصفور، ومذكوران فيما وجد له من شرح الجزولية، ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارْدة والاتفاق، ولم يطلع على كلامه، وفي شرح سيبويه «للصفار» ما نصه: فإن قلت: كيف شرطتم في المتصلة أن يكون جوابها بأحد الاسمين، وذو الرمة يقول: تقول عجوز وساق الأبيات الأربعة، ثم قال قلت: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أأنت ذو خصومة فتكون منقطعة فأجابها بلا، وهذا ليس بشيء؛ لأن الجواب مع المنفصلة يكون للثاني لا للأول، ألا ترى أنه قد أضرب عن الأول فلا يقع عنه جواب، وهو هنا قد أجابها عن الأول بقوله: إن أهلي جيرة، ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله: وما كنت مذ أبصرتني فإنما ينبغي أن يكون لا رداً لما انبنى عليه سؤالها فكأنه قال لها: غلطت في أنك اعتقدت أني أحد هذين، فلست هذا ولا هذا فما ورد من ذلك فإن تخريجه على هذا، إلى هنا كلامه، قلت: وظاهر كلامهم أن لا في كلام ذي الرمة هي الجوابية أخت نعم، ولو قيل: بأنها الناهية، والمعنى لا تظني ما ذكرت من أني متصف بأحد ذينك الأمرين، وحذف الفعل المنهي عنه لقرينة قوله إن أهلي إلى آخره لكان حسناً، واندفع السؤال بذلك؛ لابتنائه على أن لا هي الجوابية وقد منعناه فتأمله.

(**مسألة إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً**) وقد يعارض هذا بما سيأتي له في أو حيث قال: إنها تأتي للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع، حكاه عن الحريري وغيره، ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة التسوية، وقد مرّ له في أول الكتاب أن ضابطها: هو أن تكون داخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، وهذا متأت في المثال المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية، وقد صرح سيبويه في الكتاب بجواز الإتيان بأو [أو] بأم في نظير هذا المثال، فقال: ما أدري أزيد عندك أو عمرو، وإن شئت قلت: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، وتقول: ليت شعري ألقيت زيداً أو عمراً، وحلول المصدر متأت لصحة قولك: ما أدري كون زيد عندك، وليت شعري لقاء زيد برفع لقاء، وسبق للمصنف أن ما بعد أدري وليت شعري من مواقع همزة التسوية، فإن قلت: ما ذكرته في المثال الأخير مبني على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك: ليت شعري أقام زيد خبر ليت، كما أشار إليه ابن الحاجب، وقد استشكله الرضي بأن الشعر مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية، فهي من حيث المعنى مفعول شعري، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه؛ لأن علمك بالشيء غير ذلك الشيء، قال: وإنما خبر ليت هنا واجب الحذف لا ساد مسده؛ لكثرة الاستعمال قلت: هذا الإشكال مندفع بأن المصدر هنا بمعنى المفعول كالقول بمعنى المقول، فالجملة إذن خبره أي:

وقد أولِعَ الفقهاءُ وغيرُهم بأن يقولوا: «سواءٌ كانَ كذا أو كذا»، وهو نظير قولهم: «يجب أقلّ الأمرينِ من كذا أو كذا»، والصوابُ العطفُ في الأوّل بـ «أم»، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح «تقول: سواءٌ عَلَيَّ قُمتَ أو قَعَدْتَ» انتهى. ولم يذكر غيرَ ذلك، وهو سَهو؛ وفي كامل الهُذَلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزّعفراني: ﴿سَواءٌ عليهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أوْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾ [البقرة: ٦] وهذا من الشُّذوذ بمكان، ....

ليت مشعوري قيام زيد، وما ارتضاه من أن الخبر محذوف وجوباً يلزم منه الخروج عما استقر في كلامهم، من أنه لا يحذف وجوباً بدون ساد مسده، على أنه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الإشكال عن المصنف؛ لأن المصدر يصح حلوله هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت، وغاية الأمر أنك تقدر مع ذلك خبر ليت، وليس ذلك بضار في حلول المصدر في هذا المحل.

(**وقد أولع**) بالبناء للمفعول (**الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بأم**) فيقال: سواء كان كذا أم كذا.

(**وفي الثاني بالواو**) فيقال: يجب أقل الأمر من كذا وكذا، (**وفي «الصحاح» تقول: سواء علي قمت أو قعدت اهـ**) وهذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء وغيرهم مخطئاً لهم، (**ولم يذكر**) الجوهري (**غير ذلك، وهو سهو وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني أو لم تنذرهم**) بلفظ أو مكان أم الثانية في قراءة الجماعة (**وهذا من الشذوذ بمكان**)، وأقول: اعلم أن السيرافي قال في شرح «الكتاب»: وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها، كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك: سواء علي قمت أو قعدت اهـ كلامه، وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا وكذا، أو بصحة التركيب الواقع في «الصحاح» وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء، فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية.

فإن قلت: فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً أو لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة، قال: فإذا قلت سواء علي قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما علي سواء، وعليه فلا تكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء أو سواء علي قيامك أو قعودك؛ بل سواء خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر، وصرح الرضي بمثل ذلك فقال: ويجوز بعد سواء ولا أبالي أن تأتي بأو مجرداً عن الهمزة نحو وسواء علي قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت بتقدير حرف الشرط، وأنشد قول الشاعر:

وإن كانت همزةَ الاستفهام جاز قياساً، وكان الجواب بـ «نَعَمْ» أو بـ «لا»، وذلك أنه إذا قيل «أزيدٌ عندَكَ أو عَمْرٌو» فالمعنى أأحدهما عندك أم ....

ولـسـت أبـالـي بـعـد آل مـطـرف حـتـوف الـمـنـايـا أكـثـرت أو أقـلـت[1]

وحكى الرضي أيضاً أن أبا علي الفارسي قال: لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال: سواء علي قمت أو قعدت، قال: لأنه يكون المعنى سواء علي أحدهما.

قلت: ولعل هذا هو مأخذ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب، قال الرضي: ويرد عليه أيضاً أن معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء علي أقمت أم قعدت سواء علي أيهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين لتجرد أي من الاستفهام، وهذا أيضاً ظاهر الفساد، وإنما لزمه ذلك في أو وأم؛ لأنه جعل سواء خبراً وما بعده مبتدأ، والوجه أن يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط، هذا كلامه.

قلت: وفيه مسامحة من جهة قوله: إن معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء، وليس كذلك إذ هي موضوعة لعطف أحد الشيئين أو الأشياء مراداً من حيث هو أحدهما أو أحدها، وليس معناها نفس ذلك الأحد، ومن جهة أن قوله ساد مسد جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف، وليس الأمر كذلك فإن الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر، ثم العجب من إيراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بعد همزة التسوية، وكذا ما في «الصحاح»، والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها، فقدر الهمزة؛ إذ لم تكن مذكورة، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا مندفع بما مر، وأما قراءة ابن محيصن التي نسبها إلى كامل الهذلي وهي: سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم بهمزة واحدة، وبأو كما دل عليه مجموع كلامه في الألف المفردة وهنا، فوجهها في العربية صحيح على ما قاله السيرافي، ولا يتأتى حينئذٍ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة، كما سبق في أول الكتاب، وأما تخطئة الفقهاء في قولهم يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، وأن الصواب فيه العطف بالواو فمبني على أن المبين هو الأمران جميعاً وهو ممنوع، بل المبين أقلهما والأقل هو أحدهما فجاز العطف بأو بل تعين والحالة هذه.

(وإن كانت) تلك الهمزة التي وقع العطف بعدها بأو **(همزة الاستفهام جاز)** العطف بأو **(وكان الجواب بنعم أو بلا، وذلك أنه إذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك أم**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمليح بن علاق العقيني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٩، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٢٧.

لا، فإن أجَبْتَ بالتَّعيين صحّ، لأنه جوابٌ وزيادة، ويقال: أَلحسنُ أو الحسين أَفْضَلُ أم ابنُ الْحَنَفِيَّة؟» فتعطف الأوّل بـ «أو»، والثاني بـ «أم»، ويجاب عندنا بقولك: أحدهما، وعند الكَيْسَانية بابن الحَنَفِيَّة، ولا يجوز أن تُجيب بقولك: الحسَن أو بقولك الحُسين، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحَنَفِية، ولا من الحسين وابن الحنَفِيَّة، وإنما جعل واحداً منهما لا بِعَيْنِهِ قَرِيناً لابن الحنفية، فكأنه قال: «أأَحدهما أفضلُ أم ابن الحنفية؟».

* * *

لا)؟ فيصح الجواب بنعم من حيث إن المعنى: أحدهما عندي، وبلا من حيث إن المعنى معه: ليس أحدهما عندي وكل منهما محصل لغرض السائل من الجواب المطلوب.

(وإن أجبت) بالبناء للفاعل مع تاء المخاطب بالبناء للمفعول مسنداً إلى ضمير يعود إلى السائل بذلك التركيب **(بالتعيين)** فقلت: زيد عندي مثلاً **(صح)** الجواب به؛ **(لأنه جواب)** من حيث إن المعين لدي أجبت به يصدق عليه أنه أحدهما، ولهذا يحصل المطلوب **(وزيادة)** من حيث وجود التعيين، **(ويقال: ألحسن)** بهمزة قطع للاستفهام بعدها ألف على المختار من الوجهين في نحوآ ألغلام فعل، والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بين بين **(أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية)** وهو محمد بن علي رضي الله تعالى عنه **(فيعطف الأول وهو الحسين بأو)**؛ لأن المراد أحدهما **(والثاني)** وهو ابن الحنفية **(بأم)**؛ لأنه جعل معادلاً لأحدهما؛ **(ويجاب عندنا)** أهل السنة **(بأحدهما وعند الكيسانية)** بفتح الكاف وهم طائفة من الرافضة، ينسبون إلى المختار بن أبي عبيد ولقبه كيسان **(بابن الحنفية، ولا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن ولا بقولك الحسين؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية، ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنما جعل واحداً منهما لا بعينه قريناً لابن الحنفية، وكأنه قال: أحدهما أفضل أم ابن الحنفية)** فإن قلت: هذا الكلام معترض من وجهين:

أحدهما: أنه معارض لما أجازه آنفاً من الجواب بالتعيين؛ لأنه جواب وزيادة وهنا كذلك.

والثاني: جمعه بين اللام ومن في قوله الأفضل من الحسن وابن الحنفية، قلت: إنما منع من الجواب هنا بالتعيين؛ لإفضائه إلى الإخبار بغير الواقع؛ إذ مقتضى التعيين في هذا المقام اختصاص المعين بالأفضلية وليس كذلك، وأما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه إذا لم تكن من التفضيلية، ومن هنا تبعيضية لا تفضيلية، وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من الأفضل، أي: لأنه لم يسأل عن الأفضل كائناً من الحسن وابن الحنفية، وهذا أمر ظاهر.

مسألة ـ سُمِعَ حذف «أم» المتصلة ومعطوفِهَا، كقول الهُذَلي [من الطويل]:

دَعَانـي إلَيْـهـا الـقَـلْـبُ، إنِّـي لأمْـرِهِ سَـمِـيـعٌ، فَـمَـا أدري أرُشْـدٌ طِـلاَبُـهَـا

تقديره: أم غيّ، كذا قالوا: وفيه بحث كما مرّ، وأجاز بعضهم حذفَ معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]: إنَّ الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يُبْتَدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢]، وهذا باطل، إذ لم يُسْمَع حذف معطوفها بدون عاطفه، وإنما المعطوفُ جملة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾، ووجه المعادَلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصلَ: أم تبصرون، ثم أقيمتِ الاسميّةُ مُقَامَ الفعليّة والسببُ مقام المسبّب، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بُصَراء، وهذا معنى كلام سيبويه.

(**مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول**) أبي ذؤيب (**الهذلي**):

دعـانـي إلـيـهـا الـقـلـب إنـي لأمـره سـمـيـع فـمـا أدري أرشـد طـلابـهـا[1]

تقديره أم غيّ، كذا قالوا وفيه بحث كما مر) في الألف المفردة، من جواز جعل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذٍ، (**وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى:** ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص: ٧٢] أم أن الوقف هنا وإن التقدير أم تبصرون ثم يبتدىء أنا خير، وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف ويرد عليه مثل ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] ومثل:

وزجـجـن الـحـواجـب والـعـيـونـا[2]

و عـلـفـتـهـا تـبـنـاً ومـاء بـاردا[3]

واشتريته بدرهم فصاعداً ففي جميع ذلك حذف المعطوف بدون عاطفه، ولعل مراده: حذف المعطوف وما له من متعلق إن كان، فلا يرد شيء من هذه الأمثلة.

(**وإنما المعطوف جملة أنا خير، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بصراء، هذا معنى كلام سيبويه**) وهذا الكلام الذي ساقه المصنف هنا مأخوذ من كلام الزمخشري فإنه قال: أم هذه متصلة إلا أنه وضع قوله: أنا خير موضع تبصرون؛ لأنهم إذا قالوا

(١) تقدم تخريجه.
(٢) شطر بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤٧٢، والإنصاف ٢/ ٦١٠.
(٣) صدر بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٥، والإنصاف ٢/ ٣١٣.

فإن قلت: فإنهم ....

له أنت خير فهم عنده بصراء، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب انتهى، لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزمخشري نص فيه، وكلامهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه، وقد يقال: إن قولهم له: أنت خير سبب في كونهم بصراء عنده، والواقع بعد أم هو أنا خير وذلك خير مقوله لا مقولهم، ويجاب بأن المراد أم تقولون أنت خيراً لكن حكاه بالمعنى، كما إذا قال لك زيد: أنت فاضل، فتقول حاكياً له: قال زيد: أنا فاضل، فتقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب؛ لوجود القرينة وظهور المعنى المراد، ويحتمل أن يكون هذا من إقامة المسبب مقام السبب؛ لأن اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء، وأما سيبويه فإنه قال في «الكتاب»: هذا باب أم منقطعة وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك، ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد، ويدلك على أن الآخر منقطع عن الأول قول الرجل: إنها لإبل ثم يقول أم شاء يا قوم، فكما جاءت أم هاهنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أن حين قيل: أعمرو عندك فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك إنها لإبل أم شاء، إنما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين، ثم قال: ومثل ذلك ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾ [الزخرف: ٥١ - ٥٢] كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقوله: أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء، لأنهم لو قالوا؛ أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء، ثم قال: ومن ذلك أعندك زيد أولا، كأنه حين قال: أعندك زيد كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا، انتهى كلامه، فأنت تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه، مع القول بأن أم متصلة.

قال السيرافي في تقرير كلام سيبويه ما معناه: إنه إذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة؛ وذلك لأن السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله أعندك زيد لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا، فقوله أم لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الأول وإنما يذكره الذاكر؛ ليبين أنه عرض له الظن في نفي أنه عنده كما كان قد عرض له الظن في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله: أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له: تبصر أوْ لا تبصر، فكان في غنية عن ذكر ما بعده، لكنه أفاد بقوله: أم أنا خير عروض الظن له في أنهم يبصرون بعد ما ظن أولاً أنهم لا يبصرون، هذا كلامه.

(فإن قلت:) ما ادعيتموه من أن المعطوف لا يحذف بدون عاطفه ليس بصحيح **(فأنتم**

تقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصْلُ أم لا تفعل.

قلت: إنما وقع الحذفُ بعد «لا»، ولم يقع بعد العاطف، وأحرفُ الجواب تُحْذف الجملُ بعدها كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة، لوجودِ ما يُغْني عنها.

وأجاز الزمخشريُّ وحده حذفَ ما عطَفَتْ عليه «أمْ» في ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. يجوز كونُ «أم» متصلة على أن الخطاب لليهود، وحُذفَ مُعادِلها، أي: أتَدَّعُون على الأنبياء اليهوديَّة أم كنتم شهداء؟ وجَوَّز ذلك الواحِديُّ أيضاً، وقدَّر: أبَلَغَكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصَائِهِ بنيه باليهوديَّة أم كنتم شهداء، انتهى.

تقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصل أم لا تفعل) فحذف المعطوف وهو تفعل، وبقي العاطف وهو أم **(قلت: إنما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيراً وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها)** ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل، وهذا المجموع لم يحذف وإنما حذف بعضه والكلام في الأول لا في الثاني، فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه للسائل أن المعطوف حذف، وليس كذلك على أن ظاهر كلامه أن أم في المثال المذكور متصلة، ولذلك جعلها عاطفة وإلا فالمنقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة، وقد علمت أن سيبويه يرى أنها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريباً.

(وأجاز الزمخشري حذف ما عطفت) بالبناء للفاعل، أي: حذف اللفظ المعطوف عليه الذي عطفت **(عليه أم)** مدخولها **(فقال في:** ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: ١٣٣] **يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها، أي: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، وجوز ذلك الواحدي أيضاً وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء، انتهى)** قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى «بالكفيل» جعلها متصلة مشكل من وجهين، من اللفظ والمعنى.

أما اللفظ: فلأن المتصلة حرف عطف، وتقدير معطوف عليه محذوف شاذ غير مقيس.

وأما المعنى: فإن أم المتصلة لا بد أن تقدر بأيهما أو أيهم؛ لأن المستفهم بها يجهل أحد الشيئين فيريد تعيينه، وهذا مستحيل في حق الباري تعالى، فإن قلت: الاستفهام في هذا خارج عن بابه، قلت: هذا إنما يكون في الهمزة وحدها، أو ما ضارعها من حروف الاستفهام، وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام فيها إلا على بابه حقيقة، إلى هنا كلامه.

الوجه الثاني: أن تكون منقطعة، وهي ثلاثةُ أنواع: مسبوقة بالخبَرِ المَحْضِ، نحو: ﴿تَنْزِيل الْكِتابِ لا رَيْبَ فيه مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولونَ افْتَراه﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣]، ومسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتَّصلة لا تقع بعده، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى «أم» المنقطعة الذي لا يفارقها الإضرابُ، ثم تارةً تكونُ له مجرّداً، وتارة

قلت: ما ادعاه [من] أن حذف المعطوف عليه شاذ غير مقيس لم أقف عليه إلا من جهته، وقد خرج جماعة على ذلك قوله تعالى: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت ولم يتعقبه أحد من الأئمة فيما علمت، وقال ابن مالك في «التسهيل»: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً، وقدر ذلك مع أو ولم يذكر وقوع ذلك مع أم.

وأما دعواه أن الاستفهام المفاد بالهمزة المصاحبة لأم المتصلة لا بد أن يكون على حقيقته فهو موافقة لدعوى المصنف فيما تقدم، وعلى ذلك فكان من الواجب عليه أن لا يسلم للزمخشري دعوى الاتصال في هذه الآية، والله تعالى أعلم.

(**الوجه الثاني**) من أوجه أم الأربعة: (**أن تكون منقطعة وهي ثلاثة أنواع مسبوقة بالخبر المحض نحو**: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣]) معناه بل أيقولون: افتراه إنكاراً لقولهم وتعجباً منه؛ لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه، (**ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام، نحو**: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥] **إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة بها لا تقع بعده**)، وإنما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كما قدمه في أول الكلام على أم، وقد عرفت ما فيه (**ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو** ﴿هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]) وهذا الحصر في الأنواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمرو عندك أم عندك زيد، فإن أم فيه منقطعة مع أنه ليس شيئاً من تلك الثلاثة، وهذا الإشكال أوردته قديماً وأظنه في سنة سبع وتسعين وسبعمائة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى، حيث كان يقرأ عليه هذا المحل في حلقة تدريسه بالقاهرة ولم يجب بشيء.

(**ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب، ثم الغالب أن تكون له مجرداً**) عن

تتضمَّن مع ذلك استفهاماً طلبياً.

فمن الأول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦]. أمّا الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثّانية فلأنَّ المعنى على الإخبار عنهم باعْتقادِ الشركاء، قال الفرّاء: يقولون «هل لك قِبَلَنا حَقٌّ أم أنت رجل ظالم»، يريدون: بل أنت.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور: ٢٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون؛ إذ لو قدرت للإضراب المحض لزمَ المُحَالُ.

ومن الثالث قولهم: «إنَّها لإِبِلٌ أم شاء» التقدير: بل أهي شاء.

الاستفهام (**وقد تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو استفهاماً طلبياً**) فهذه ثلاثة أقسام:

(**فمن الأول**): وهو ما تكون فيه للإضراب المجرد قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦]) أم (**الأولى فلأنه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام**)، فلو كانت متضمنة هنا للاستفهام، وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام، والتوكيد خلاف الأصل.

(**وأما**) أم (**الثانية**) الداخلة على قوله: ﴿جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ (**فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء**) لا استفهامهم عن ذلك، ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي، ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم، وهو أولى من جعلها لمجرد الإضراب كما ذكر، قال الزمخشري: أم جعلوا بل أجعلوا ومعنى الهمزة الإنكار.

(**وقال الفراء: يقولون**) أي: العرب (**هل لك قبلنا**) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: في جهتنا (**حق أم أنت رجل ظالم؟ يريدون بل أنت**) رجل ظالم على الإخبار بظلم المخاطب، ولا استفهام البتة.

(**ومن الثاني**): وهو ما تتضمن فيه أم مع الإضراب استفهاماً إنكارياً قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون إذ لو قدرنا أم للإضراب المحض لزم المحال، (**ومن الثالث**) وهو متضمناً للاستفهام الطلبي (**قولهم: إنها لإبل أم شاء التقدير: بل أهي شاء**) إذ غرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الأئمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي، لا الإخبار، والشاء جمع شاة، وهي الواحدة من الغنم للذكر والأنثى، وتكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحمر الوحش كذا في «القاموس».

وزعم أبو عُبَيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرَّد، فقال في قول الأخطل [من الكامل]:

٥٦ ـ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

إن المعنى: هل رأيتَ.

ونقل ابن الشَّجَرِي عن جميع البصريِّين أنها أبداً بمعنى «بل» والهمزة جميعاً، وأن الكوفيِّين خالفوهم في ذلك، ....

(وزعم أبو عبيدة) بالتصغير وهاء تأنيث **(أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد)** عن الإضراب **(فقال في قول الأخطل:**

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا[1]

إن المعنى هل رأيت) وغيره يجعلها متصلة، والهمزة المعادلة لها محذوفة، أي: أكذبتك عينك أم رأيت؟ وواسط بلد بالعراق اختطها الحجاج في ستين، وهو مصروف وقد يمنع، ويقال لها أيضاً: واسط القصب، والغلس ظلمة آخر الليل، والرباب بفتح الراء السحاب الأبيض، واسم امرأة.

(ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك) فقالوا: تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون لمجرد الإضراب كما مر، فإن قلت: كيف يصح النقل المذكور عن جميع البصريين، وهذا إمامهم العظيم سيبويه قال في «الكتاب» في الباب الذي عقده لبيان أم: لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف ما نصه: قلت: فما بال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف، فقال: إن أم إنما تجيء ههنا بمنزلة لا بل؛ للتحويل من الشيء إلى الشيء، والألف لا تجيء أبداً إلا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى أم إذ كانت لترك شيء إلى شيء؛ لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى، ففي هذا الكلام دليل واضح على أن أم إذا دخلت على أداة استفهام، نحو ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] تكون لمجرد الإضراب، فكيف يصح النقل عن جميع البصريين أنها دائماً بمعنى بل والهمزة؟ قلت: يحتمل أن يكون البصريون قائلين جميعاً: بأن أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائماً وأن الآتية لمجرد الإضراب ليست متصلة ولا منقطعة، والكوفيون يقولون هي في القسمين منقطعة.

والحاصل أن أهل البلدين اتفقوا على أن أم تجيء للإضراب المجرد، لكن اختلفوا هل

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥، وخزانة الأدب ٦/ ٩، وبلا نسبة في الأغاني ٧/ ٧٩.

والذي يظهر لي قولُهم، إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ١٦] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريّين دَعْوَى التوكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]، وقوله [من البسيط]:

٥٧ ـ أنَّى جَزَوْا عَامِراً سُوءاً بِفِعْلِهِمُ، أمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السَّوْأى مِنَ الْحَسَنِ؟
أمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِئْمَانُ أنْفٍ إذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ؟

العَلُوق ـ بفتح العين المهملة ـ النّاقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنْحَر ثم

هي في هذه الحالة منقطعة أولا؟ وعلى هذا فالخلاف لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشية «الكشاف» بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى بل، وليست متصلة ولا منقطعة، فعلى هذا يصح نقل ابن الشجري فتأمله، وفي كلام سيبويه الذي نقلناه من الكتاب أن حرف الإضراب لا يحذف؛ لإيقاعه في الإلباس وهو ما كنا وعدنا به من قبل، **(والذي يظهر قولهم)** أي: قول الكوفيين **(إذ المعنى في نحو:** ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ١٦] **ليس على الاستفهام)** إن إراد الحقيقي فلا يضر، ولا يرد على البصريين فإنهم يقولون: إنها بمعنى بل والهمزة، سواء كان الاستفهام المفاد بها حقيقياً أو غير حقيقي، وقد سبق أنها في الآية بمعنى بل والهمزة التي للإنكار التوبيخي، **(ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو** ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] ونحو ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] ونحو: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]) وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت، وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا تجيء لمجرد الإضراب، وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه، لكن يخالفونهم في تسميتها في هذا الحالة منقطعة، فظهر أن كلام المصنف غير محرر **(وفي قوله)** بالجر عطفاً على ما أضيف إليه نحو من قوله في نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى﴾ أو على نحو أي وفي قوله:

(أنّى جزوا عامراً سوأ بفعلهم أم كيف يجزونني السوأى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنفٍ إذا ماضن باللبن)[1]

فأدخل أم على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني، فتكون لمجرد الإضراب وإلا لزم دعوى التأكيد.

(العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه ينحر ثم يحشي جلده

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأفنون بن صريم التغلبي في البيان والتبيين ١/ ٢٠، وبلا نسبة في الخصائل ٢/ ١٨٤.

يُحْشَى جِلْدُه تِبْناً ويُجعل بين يديها لتشمّه فتَدِرَّ عليه؛ فهي تسكن إليه مرّة، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت يُنْشَد لمن يَعِدُ بالجميل ولا يفعله؛ لانطواء قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائيّ في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي؛ فرفع «رِئمان» فردَّه عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائيّ: اسكت ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجرّ فسكت. ووَجْهُهُ أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بـ «تعطي»، والخفض بدلٌ من الهاء، وصَوَّب ابنُ الشَّجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رئمانها للبَوّ بأنفها هو عطيّتها إياه لا عَطِيَّة لها غيره؛ فإذا رفع لم يبق لها عطيَّة في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظاً وتقديراً، ....

تبناً) وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشعير عند الدرس **(ويجعل بين يديها لتشمه)** بفتح الشين من باب علم يعلم، وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل **(فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرة)**، لكونه ولدها، والمرة في الأصل مصدر مر يمر ثم استعملت ظرفاً على الاتساع **(وتنفر)** بكسر الفاء وضمها أي: تجزع وتتباعد **(عنه)** مرة **(أخرى)** لما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه في حال الحياة.

(وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله، لانطوائ قلبه على ضده، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفع رئمان) وهو بكسر الراء المهملة وإسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها إذا عطفت عليه وأحبته، **(فرده عليه الأصمعي وقال: إنه بالنصب فقال له: اسكت ما أنت وهذا)** يعني لست من أئمة النحو حتى تنظر في وجوه الإعراب، وإنما أنت لغوي تنقل المفردات ومعانيها، أو قد يكون الأصمعي إنما أنكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية، يريد أن المروي في البيت النصب ولم يرو فيه الرفع فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله: **(يجوز الرفع والنصب والجر)**؛ لأن هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحو، وليس الكلام فيه إنما الكلام في المروي عن قائل هذا البيت **(فسكت)** الأصمعي.

(ووجهه) أي: وجه ما ذكره الكسائي من تجويز وجوه الإعراب الثلاثة **(أن الرفع على الإبدال من ما)** وهو فاعل ينفع، **(والنصب بتعطي)** على أنه مفعول ثانٍ والأول محذوف أي: إعطاء العلوق البوّرئمان أنف **(والخفض)** في رئمان أنف **(بدلاً من الهاء)** في به العائدة على البوّ **(وصوّب ابن الشجري إنكار الأصمعي، قال: لأن رئمانها للبوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظاً وتقديراً)** والبو جلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، والحوار ولد الناقة، وما استند إليه

والجر أقربُ إلى الصواب قليلاً، وإنما حقُّ الإعراب والمعنى النصبُ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رئمانُ أنفٍ له.

والضَّمير في «بفعلهم» لعامر، لأن المراد به القبيلة، و «مِنْ» بمعنى البدل مثلها في ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وأنكر ذلك بعضُهم، وزعم أن «مِنْ» متعلّقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتي الرِّياشيَّ ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي «بازل» من قوله [من الرجز]:

٥٨ ـ مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوانُ مِنِّي بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي

ابن الشجري في إنكار الرفع من أنه يلزم عليه إخلاء تعطي من مفعول لفظاً وتقديراً قد يلتزم، ولا محذور فيه؛ لأن الفعل المتعدي قد يكون الغرض من ذكره إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط، فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول، تقول: فلان يعطي أي: يفعل الإعطاء فلا تذكر للفعل مفعولاً ولا تقدره؛ لأن ذلك مخل بالغرض، وفي البيت ممكن اعتبار ذلك، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون الضمير من قوله به عائداً على مالا على البوّ وبه متعلق بيعطي على أنه مضمن معنى تجود، فلا يكون تعطي مخلى من مفعول مع رفع الرئمان.

(**والجر أقرب إلى الصواب قليلاً**)؛ لأنه غير محتاج إلى تقدير محذوف بخلاف الرفع؛ فإنه عنده مفتقر إلى تقدير الرابط، (**وإنما حق الإعراب والمعنى النصب و**) إذا بنينا (**على الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه أي: رئمان أنف له**) بناء على أنه بدل بعض أو اشتمال ولا تتعين بدليته لذلك؛ بل يجوز أن يكون بدل كل من كل فلا تحتاج إلى تقدير رابط.

(**والضمير في فعلهم لعامر؛ لأن المراد به القبيلة**) ولو قال: الحي لكان أحسن؛ لأن عامراً في البيت مصروف باعتبار إرادة الحي، إذ لو أراد الشاعر به القبيلة لمنعه من الصرف.

(ومن) في قوله: من الحسن (**بمعنى البدل**) والمعنى: أم كيف يجزونني السوأى بدل الحسن (**مثلها في** ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؟ **وأنكر بعضهم ذلك وزعم أنها متعلقة بكلمة البدل محذوفة**) وسيأتي الكلام على ذلك في محله إن شاء الله تعالى.

(**ونظير هذه الحكاية أن ثعلباً كان يأتي الرياشي**) بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية، وبالشين المعجمة (**يسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوماً: كيف تروي بازلاً من قوله:**

ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني[١]

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لأبي جهل في السيرة النبوية ٣/ ١٨٢.

لِـــمِـــثْــــلِ هَـــذَا وَلَـــدَتْـــنِـــي أُمِّـــي

فقال ثعلب: أَلِمِثْلِي تقولُ هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المُقَطَّعات والخُرافات، يروى البيتُ بالرَّفع على الاستِئْناف، وبالخفضِ على الإتباع، وبالنَّصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، ولهذا قدّروا المبتدأ في «إنّها لإبِلٌ أمْ شَاةٌ»،

لـــمـــثـــل هـــذا ولـــدتـــنـــي أمـــي)

تنقم بكسر القاف مضارع نقم بفتحها، والعوان من الحروب التي قوتل فيها مرة، وكأنهم جعلوا الأولى بكراً، والبازل اسم فاعل من بزل البعير يبزل بزولاً أي: انشق نابه ذكراً كان أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة وربما بزل في الثامنة، **(فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا، إنما أصير إليك لهذه المقطعات)** وهي جمع مقطعة، وهي ما نقص عن عشرة أبيات، ويقال لها أيضاً المقطوع.

(والخرافات) بتخفيف الراء وضم الخاء المعجمة جمع خرافة، وهو الحديث الذي لا أصل له، قيل: وأصل الخرافة ما اخترف، أي: اجتني من الفواكه من الشجر ثم جعل اسماً لما يتلهى به من الأحاديث، ويقال: إن خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع إلى قومه وكان يحدثهم بالأباطيل، وكانت العرب إذا سمعت ما لا أصل له قالت: حديث خرافة، وفي «الصحاح» وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن، فكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروى عن النبي ﷺ أنه قال وخرافة حق اهـ.

قال صاحب «الكشف»، وفي الحواشي عن المصنف يعني الزمخشري المسموع من العرب الخرافات بالتشديد، ويجمع أيضاً على خراريف.

(ويروى البيت بالرفع على الاستئناف) أي: على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي أنا بازل عامين، والجملة استئنافية، **(وبالخفض على الإتباع)** أي: على البدل من الضمير في مني، وفيه نظر فإن هذا بدل من ضمير الحاضر بدل كل، وإنما يجوز إذا أفاد الإحاطة كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] نعم الأخفش يقول بالجواز مطلقاً وعليه يتمشى هذا، **(وبالنصب على الحال)** من الضمير المذكور، فإن قلت: هل في هذه الأبيات العيب المسمى بالإكفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج؛ فإن الروي في الأولين نون وفي الثالث ميم؟ قلت: لا فإن الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا إكفاء، **(ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدأ في إنها لإبل أم شاء)** فقالوا: التقدير بل أهي شاء، وإنما كان كذلك؛ لأنها لا تكون منقطعة إلا إذا كانت بمعنى بل والهمزة، ومن ضرورة ذلك أن يكون

وخَرَق ابنُ مالك في بعض كتبه إجماعَ النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ «بلْ»، وقدَّرها هنا بـ «بَلْ» دون الهمزة، واستدلَّ بقول بعضهم: «إن هناك لإبلاً أمْ شاءً» بالنصب، فإن صحت روايتُه فالأولىٰ أن يقدر لـ «شاء» ناصبٌ، أي: أم أرَى شاءً.

تنبيه: قَد تَرِدُ «أم» محتملةً للاتِّصال والانقطاع: فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، قال الزمخشريّ: يجوز في «أم» أن تكون مُعادلة بمعنى: أي الأمرين كائن، على سبيل التَّقرير، ....

الواقع بعد الهمزة جملة لا مفرداً كما أسلفناه في أوائل الكتاب، (**وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فقال: لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم أنها تعطف المفردات كبل، وقدرها هنا ببل دون الهمزة**)، وقد يعارض هذا الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي: وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداد خبراً عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في إنها لإبل أم شاء، وذلك لأن قوله عند الجمهور مقتض لوجود الخلاف في لزوم دخول المنقطعة على الجمل، وقوله: أولاً يقتضي عدم الخلاف في ذلك، فإن قلت: اعتبر هناك خلاف ابن مالك فعبر بالجمهور، وأراد هنا بالإجماع إجماع من عداه فلا تعارض، قلت: تعبيره بخرق الإجماع يؤذن في الظاهر بإلغاء هذا القول، ونقله الخلاف ثانياً يقتضي اعتباره فجاء التعارض بحسب الظاهر على أن بعض العلماء تردد في إجماع النحاة هل يكون معتبراً بحيث لا يجوز خرقه كما مرّ في أول الألف المفردة. (**واستدل بقول بعضهم**) أي: بعض العرب (**إن هناك لإبلاً أم شاء بالنصب**) عطف على إبلاً فيتعذر حينئذٍ تقدير الهمزة، والمعروف في هذا المثال قولهم: إنها لإبل أم شاء بالرفع كما مر، (**فإن صحت روايته**) أي: رواية ابن مالك التي ذكرها بالنصب، (**فالأولى أن يقدر لشاء ناصب أي: أم أرى شاء**) فتبقى المنقطعة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت خروجها عن أصلها بأمر محتمل، وقضية تمسك المصنف بإجماع النحاة أن المنقطعة لا تدخل إلا على جملة أن يقول: فالواجب أن يقدر لشاء ناصب وإلا فالأولوية تقتضي عند[1] جواز تقدير الناصب، وهو خرق الإجماع وذلك محذور عند فتأمله.

(**تنبيه: قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى**: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] قال الزمخشري: يجوز في أم أن تكون معادلة) أي: متصلة (**بمعنى أي الأمرين كائن**) وهذا الاستفهام (**على سبيل التقرير**)

---

(١) لعلها: عنده.

لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة. انتهى.

ومن ذلك قول المتنبي [من الوافر]:

٥٩ ـ أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ؟

فإن قَدَّرْتَها فيه متَّصلة فالمعنى أنه ....

أي: الحمل على الإقرار؛ وذلك لأن علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجود أحد الأمرين على التعيين وهو الافتراء حاصل، وهذا معنى قوله **(لحصول العلم بكون أحدهما)** معيناً وهو الافتراء، وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريرياً لا تحقيقياً، ووجهه ظاهر فإن حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة إنما تكون حيث يستوي الأمران في علم المستفهم، ويكون السؤال عن التعيين وذلك منتف هنا كما عرفت، ويقع في بعض نسخ «الكشاف» آخرهما بالخاء المعجمة والراء أي: لحصول العلم بآخر الأمرين وهو الافتراء، وأما قوله فلن يخلف الله عهده، فقيل يجوز أن يكون جواب شرط مقدر والتقدير: إن اتخذتم عند الله عهداً فاعلموا أن الله لن يخلف عهده، فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، والأصل أتخذتم عند الله عهداً أم تقولون على الله ما لا تعلمون، ويجوز أن تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد مرتباً عليه عدم إخلاف الله عهده، فالمنكر إذن المجموع؛ لأنهم لما قالوا: لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة أنكر عليهم هذا القول، يعني هذا الذي تقولونه لا يكون إلا بأن عاهدتم الله عليه فهو لا يخلف عهده، ويؤيده إعادة لن، ثم اعلم في تسليم المصنف للزمخشري إجازة كون أم في الآية متصلة اعترافاً بأنه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها أن يكون حقيقياً، وهو خلاف ما قرره أولاً، وقد مضى له منه مواضع.

(ويجوز أن تكون منقطعة اهـ) وعليه فالاستفهام في اتخذتم للإنكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت، وإن شئت فبمعنى الحمل على الإقرار.

(ومن ذلك قول المتنبي:

أحــاد أم ســداس فــي أحــاد لــيــلــتــنــا الــمــنــوطــة بــالــتــنــاد)[1]

المنوطة المعلقة بالتناد على حذف مضاف أي: المعلقة بيوم التناد وهو يوم القيامة **(فإن قدرتها)** أي: أم **(فيه)** أي: في قول المتنبي ويحتمل عوده إلى البيت **(متصلة فالمعنى: أنه**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للمتنبي في ديوانه ٢/ ٧٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٧٦.

استطال الليلة فشكَّ: أواحدة هي أم ستٌّ اجتمعت في واحدة فطلَب التَّعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله [من الطويل]:

٦٠ - أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقاً؟ كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ....

استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة) وهذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار، وشك وهو العامل معلق عن العمل إذ هو فعل قلبي، والمعنى فشك في وحدتها وتعددها بهذا العدد الخاص **(فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف كقوله)** وكان الأحسن أن لو قال: كقولها؛ لأن الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها حين قتله يزيد الشيباني، ووجه التذكير أنه أراد كقول من قال:

(أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع علي ابن طريف)[1]

فالاستفهام في قولها مالك للتوبيخ وهو تجاهل مع معرفتها بأن الشجر لا يتأثر بموت من مات، قال الشيخ بهاء الدين السبكي: لك أن تقول ليست النكتة هنا إرادة توبيخ الشجر، بل النكتة إرادة إيهام أن الحزن على المذكور من الأمور العامة حتماً لا يختص بها إنسان عن شجر، فهو تجاهل، وأتى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة العلو بالوجه المستحيل كقوله:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق[2]

فإن قلت: هل يرد على المصنف هنا أنه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي، فيعارض ما تقدم له أولاً كما مر له في غير موضع؟ قلت: لا لما أسلفته من أن الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء، (و) إن بنينا **(على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد)** كما في قوله:

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر[3]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني ١٢/ ٨٥، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٢٩.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي نواس في خزانة الأدب ٢/ ١٨، والإيضاح ١/ ٣٤١.

(٣) البيت من البحر الطويل، هو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٥/ ٣٥٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨١.

ويكون تقديمُ الخبر وهو «أحاد» على المبتدأ وهو «لييلتنا» تقديماً واجباً؛ لكونه المقصودَ بالاستِفهام مع «سُداس»؛ إذ شرطُ الهمزة المعادِلة لـ «أَمْ» أن يليها أحدُ الأمرين المطلوب تعيينُ أحدهما، ويلي «أم» المعادل الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه. تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزَيْدٌ قائم أمْ عَمْرٌو»، وإن شئت: «أزَيدٌ أم عَمْرٌو قائم»، إذا استفهمتَ فالمعنى أنه أَخْبر عن ليلتِهِ بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشكَّ، فجزَم بأنها ستّ في ليلة فأضرب، أو شكَّ هل هي ست في ليلة أم لا فأضربَ واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدَّرة، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلامُ خبر، وأظهَر الوجهين الاتصالُ، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون «سداسٌ» خبراً عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في «إنها لإبِلٌ أم شاء»، ومن الاعتراض بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو «أحاد» والمبتدأ وهو «لييلتنا»؛ ومن

(ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليبلتنا تقديماً؛ واجباً؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس، إذا شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقول: إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عمرو، وإن شئت أزيد أم عمرو قائم، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد أم قاعد، وإن شئت أقائم أم قاعد زيد)، وقد أسلفنا مناقشة المصنف في أن تقديم مثل ذلك واجب بما نص عليه سيبويه في الكتاب، من أن ذلك أولوي لا واجب، ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكره الرضي أيضاً كما مر، **(وإن قدرتها منقطعة فالمعنى: أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر إلى طولها فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب)** فتكون أم لمجرد الإضراب كبل؛ إذ الفرض أنه جازم لا شاك فلا يجعلها بمعنى بل والهمزة، **(أو شك هل هي ست في ليلة أو لا فأضرب واستفهم)** فتكون أم بمعنى بل والهمزة جميعاً، **(و)** إذا بنينا **(على هذا)** الذي قدمناه من أنه أخبر أولاً عن ليلته بأنها واحدة ثم أضرب جازماً أو شاكاً **(فلا همزة مقدرة)** قبل أحاد لما فرضنا من قصد الإخبار المحض في أول الأمر، **(ويكون تقديم أحاد)** على المبتدأ ليس **(على الوجوب)** كما كان في الوجه الأول، **(إذ الكلام خبر)** لا إنشاء، **(وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع)**؛ لأن أم المنقطعة لا تدخل إلا على جملة، فيلزم أن يكون التقدير أم هي سداس **(كما لزم عند الجمهور)** تقدير مبتدأ **(في إنها لإبل أم شاء)** أي: بل أهي شاء، وقد عرفت ما يتوجه على المصنف في قوله هنا عند الجمهور، **(و)** لسلامته **(من الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا و)** لسلامته **(من الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة؛ فإن**

الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلومٌ لا فائدة فيه، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتّصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لَحَنات: استعمال «أُحاد» و «سُدَاس» بمعنى «واحدة» و «ست»، وإنما هما بمعنى: «واحدة واحدة» و «ستّ ستّ»، واستعمال «سُداس» وأكثرهم يأباه، ويخصّ العدَدَ المَعْدول بما دون الخمسة، وتصغير «ليلة» على لييلة»، وإنما صغرتها العربُ على «لُيَيْلِيَة» بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنية على «ليْلاَة» في نحو قول الشاعر [من الرجز]:

ذلك معلوم لا شك فيه) ولا تحصل به فائدة، وفيه نظر فإنه إنما أخبر عن ليلته بأنها واحدة والإخبار صحيح باعتبار أنها ليلة لم يزد فيها، **(ولك أن تعارض الأول)** وهو الترجيح بالسلامة من الاحتياج إلى تقدير المبتدأ في وجه الانقطاع، **(بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ)** فإنه كثير.

(واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات) بفتح الحاء وهو جمع لحنة بسكونها واللحن هو الخطأ والخروج عن طريقة العرب في استعمال الألفاظ.

اللحنة الأولى **(استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست وإنما هما بمعني واحدة واحدة وست ست)**، ويحتمل أن المتنبي قصد التقسيم فالمعنى الإخبار عن ليلة فراقه للأحبة بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة، أي أن كل جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أطول من ذلك، فأضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست، في كل واحدة واحد واحد من أجزاء الليلة، هذا إن جعلت أم منقطعة، وإن كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لأحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه فتأمل.

(و) اللحنة الثانية: **(استعمال سداس وأكثرهم يأباها ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة)** ومثل هذا لا يعد لحنا؛ لأنه ليس بخارج عن كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين أنه من كلامهم، ولو كانت مخالفة الأكثرين لحناً لزم أن يلحن كثير من العلماء الذاهبين إلى ما لم يقل به غير القليل، وهذا عن الإنصاف بمراحل.

(و) اللحنة الثالثة: **(تصغير ليلة على لييلة وإنما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل إنها مبنية على ليلاة)** كما وقع **(في قول الشاعر**:

فـــي كـــل يـــوم وكـــل لـــيـــلاه)[1]

---

(١) البيت من الرجز بدون نسبة في الخصائص ١/ ٢٦٧.

٦١ ـ [يا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أشقاه!]   فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلَاهْ

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله [من الطويل]:

٦٢ ـ [وكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ]   دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الأَنَامِلُ

الثالث: أن تقع زائدة. ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]: إن التقدير: أَفَلاَ تُبْصِرون أنا خير، والزيادةُ ظاهرةٌ في قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ [من البسيط]:

٦٣ ـ يا لَيْتَ شِعْرِي، وَلاَ مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ،   أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

وكذا جمع الليلة على الليالي هو على غير قياس، قال في العباب: الليل واحد بمعنى الجمع، واحدته ليلة مثل تمرة وتمر وقد جمع على ليالي وليائل، فزادوا في الليالي ياء على غير قياس، ونظيره أهل وإهال، ويقال: كان الأصل فيه ليلاة فحذفت الألف؛ لأن تصغيرها لييلية، وقال الفراء: ليلة كانت في الأصل ليلية، ولذلك صغرت على ليبلية قال: ومثلها لكيكة للبيضة كانت في الأصل كيكية وجمعها الكياكي. **(وقد يستشكل فيه)** أي: في بيت المتنبي **(أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله)** أي كقول لبيد رضي الله تعالى عنه:

وكل أناس سوف يدخل بينهم   **(دويهية تصفر منها الأنامل)**[1]

يريد الموت فصغر؛ لإرادة التعظيم وعليه فيسقط ذلك الإشكال.

الوجه الثالث من أوجه أم: **(أن تقع زائدة ذكره أبو زيد في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾** [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] **إن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير)** والظاهر أن هذه الجملة الاسمية استئنافية على تقدير سؤال، كأنه لما قال: أفلا تبصرون قدر أنهم قالوا: ما نبصر، فقال: أنا خير **(والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية)** بجيم مضمومة فهمزة مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فهاء تأنيث:

(يا ليت شعري ولا منجى من الهرم   أم هل على العيش بعد الشيب من ندم)[2]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجمهرة اللغة ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٩٤.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في الأزهية ص ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ١٦١، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣١٩، ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أمم).

الرابع: أن تكون للتعريف، نُقِلت عن طَيِّيء، وعن حِمْير، وأنشدوا [من المنسرح]:

٦٤ ـ ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وفي الحديث «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ» كذا رواه النمر بن تَوْلَب رضي الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مختصَّة بالأسماء التي لا تُدْغَم لامُ ....

فإن الجملة الاستفهامية في محل نصب بشعري على أن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل، أي: يا ليت شعري بهذا الأمر ثابت كما يقوله الرضي، أو في محل رفع على أنها خبر ليت والشعر بمعنى المشعور كما يقوله ابن الحاجب.

وأما الآية فلا معنى لادعاء الزيادة فيها مع إمكان جعلها متصلة أو منقطعة كما مر، فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك.

الوجه (**الرابع**) من أوجه أم: (**أن تكون للتعريف نقلت**) هذه اللغة عن طيىء وعن حمير وأنشدوا لبعض الشعراء الطائيين:

(**ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة**)[1]

ذو موصول عند أهل هذه اللغة، وهو هنا بمعنى الذي وامسلمة بفتح السين المهملة وكسر اللام واحدة السلم وهي الحجارة، وأنشدوا أيضاً لبعض طيىء:

أإن شمت من نجد بريقاً تألقا تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا[2]

شمت نظرت ونجد من بلاد العرب وهو خلاف الغور، والغور هنا تهامة وكل ما ارتفع عنها إلى أرض العراق فهو نجد، وبريقاً تصغير برق، وتألق بلغ والأولق شبه الجنون.

(**وفي الحديث: «ليس من امبر ام صيام في أمسفر»**[3] **كذا رواه النمر**) بفتح النون وسكون الميم ابن تولب بمثناة فوقية مفتوحة فواو ساكنة فلام مفتوحة فباء موحدة. (**رضي الله تعالى عنه**) قال في «الكاشف»: هو صحابي روى عنه يزيد بن الشخير ولكن لم يسم في الكتابين، يعني: الصحيحين، (**وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء**) أي: تختص بها الأسماء (**التي لا تدغم لام**

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو لبجير بن غنمة في الدرر ١/٤٤٦، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٣، ولسان العرب ١٢/٣٦ (أمم).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ١/٢٢٢، وبلا نسبة في الدرر ١/٨٨، وشرح الأشموني ١/٤٢.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٩/١٧٢ (٣٨٧).

التعريف في أوّلها، نحو: «غلام» و «كتاب»، بخلاف «رجل» و «ناس» و «لباس». وحكى لنا بعضُ طلبةِ اليمن أنّه سمع في بلادهم مَنْ يقول: «خذ الرُّمْحَ، واركب امفَرَسَ»، ولعلّ ذلك لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها في الحديث دخلت على النوعين.

● (أل) ـ على ثلاثة أوْجُهٍ:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وهي الدّاخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، ....

التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس) بالنون ولباس، وأدخل المصنف الباء على المقصور عليه، على خلاف الشائع كما تقدم. **(وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح)** فلم يدخلها مع الراء؛ لأنها مما يدغم فيه لام التعريف. **(واركب امفرس)** فأدخلها مع الفاء؛ لأنها لا تدغم فيها لام التعريف. **(ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق)** فإنه أدخلها فيه على السين، وهي مما تدغم فيه اللام **(وأنها في الحديث داخلة على النوعين)** ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء، وما تدغم فيه وهو الصاد والسين.

(أل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي) المراد به واحد مذكر **(وفروعه)** من الاثنين والجماعة لمذكر كان ذلك أو مؤنث، والدليل على اسميتها رجوع الضمير إليها في السعة نحو الممرور به زيد والضاربها أنا هند، فإن قيل: إنما يرجع الضمير إلى الموصوف المقدر، أي الرجل الممرور به والمرأة الضاربها أنا لا إلى الألف واللام، قلت: لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا في الضرورة كما ستعرفه في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

(وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين) وهنا ليس في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه، وإنما هو إذا لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب فأكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها، ولا خلاف كذا قال الرضي، وإنما لم تكن صلة الألف واللام إلا اسم فاعل أو مفعول؛ لأنهم لما رأوها موافقة للألف واللام الحرفية في نحو: الرجل لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فواضح، وأما معنى؛ فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية، فلما وافقتها قصدوا أن لا تدخل إلا على المفرد كما لا تدخل تلك إلا على المفرد للمشابهة المذكورة، هكذا قال

قيل: والصفات المشبَّهة، وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثُّبوت فلا تُؤوَّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولةً باتّفاق؛ وقيل: هي في الجميع حرفُ تعريف، ولو صحَّ ذلك لَمَنَعتْ من إعمال اسْمَي الفاعل والمفعول، كما منع فيه التَّصغيرُ والوصْفُ؛ وقيل: موصولٌ حَرْفيّ، وليس بشيءٍ لأنّها لا تُؤَوَّل بالمصدر، وربَّما وُصِلت بظرف، أو بجملة اسميَّة أو فعلية فعلُها مضارعٌ، وذلك دليل على أنَّها ليست حرفَ تعريفٍ؛ فالأول كقوله [من الرجز]:

ابن الحاجب رحمه الله، وفيه نظر؛ لأن أل الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم، والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول، فأين إحداهما من الأخرى بحسب المعنى، (**قيل: والصفات المشبهة**) يعني: أن بعضهم أجاز وصلها بالصفة المشبهة، كما أجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول (**وليس**) هذا القول (**بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل**)؛ لدلالته على الحدوث وهو مناف للغرض المصوغة هي له، (**ولهذا**) الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفعل (**كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق**)، وما ذاك إلا لأن اسم التفضيل لا يؤول بالفعل.

(**وقيل: هي في الجميع حرف تعريف**) وهو مذهب الأخفش (**ولو صح لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول**) بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل (**كما منع منه التصغير والوصف**) واللازم باطل فإنها لا تمنع من إعمالهما، نحو جاء الضارب الآن زيداً والمعطي غداً ديناراً، وللقائل بحرفيتها أن يلتزم منع الإعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المنصوب بعد اسم الفاعل أو المفعول المحلى بها مثلاً كما في المثالين بفعل مقدر لا بشيء منهما. (**وقيل: موصول حرفي وليس بشيء؛ لأنها لا تؤول**) مع صلتها (**بالمصدر**) كما هو الشأن في كل موصول حرفي، وقد يقال: بل يمكن التأويل بالمصدر على أن يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف، فالتقدير في مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب.

(**وربما وصلت**) قليلاً (**بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف**) كما يقول الأخفش، ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح؛ لأن حرف التعريف لا يدخل إلا على اسم مفرد، وأما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف، ويحتمل أن يقال: مراده بالظرف ما كان مضافاً وهو الواقع في الشاهد الذي ينشده فيمتنع حينئذٍ كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف.

(**فالأول**): وهو دخولها على الظرف (**كقوله**:

٦٥ - مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتَ سَعَهْ

والثاني كقوله [من الوافر]:

٦٦ - مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والثالث كقوله [من الطويل]:

٦٧ - [يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِّنَا] صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

والجميعُ خاصٌ بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير.

من لا يزال شاكراً على المعة فهو حر بعيشة ذات سعة[1]

أي: على الذي معه، وحر بالحاء المهملة أي: خليق وجدير.

(والثاني): وهو دخولها على الجملة الاسمية **(كقوله:**

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد)[2]

دانت خضعت، ولا يقال: يحتمل كون أل هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم؛ لأن أل فيه جنسية فمدخولها نكرة في المعنى، أو في محل نصب على الحال نظراً إلى صورة التعريف؛ لأنا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون، فالظاهر فيه إرادة العهد، والأصل عدم الزيادة فالظاهر أنها موصولة كما قال المصنف.

(الثالث): وهو دخولها على الفعلية ذات المضارع **(كقوله:**

يقول الخنىٰ وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا **(صوت الحمار اليجدع)**[3]

الخنا: اللفظ القبيح، ويجدع بالدال المهملة، من قولك: جدعته أي: سجنته وحبسته، وذلك أن الحمار إذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه، وأما إذا جعل من الجدع الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى، وحكى الجوهري في التجديع الذي هو بمعنى السجن إعجام الدال أيضاً. **(والجميع خاص بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير)** وهو دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع، وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتاً أخر وادعى أن

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/ ١٦٠.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في جوهر الأدب ص ٣١٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب ١/ ٣١، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٥١، وجواهر الأدب ص ٣٢٠.

والثاني: أن تكونَ حرفَ تعريفٍ، وهي نوعان: **عَهْدية، وجِنسية**، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما أن يكون **مصحوبُهَا معهوداً ذِكْرياً**، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦]، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، ونحو: «اشتريْتُ فرساً ثم بعتُ الفرَسَ»، وعبرةُ هذه أن يَسُدَّ الضميرُ مَسَدَّهَا مع مصحوبها؛ ....

ذلك ليس بضرورة فيها؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: صوت حمار يجدع، ثم صنع ذلك في سائر الأبيات التي أنشدها، وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بأنها ما لا مندوحة للشاعر عنه، وهو رأي يفضي إلى عدم تحقق الضرورة؛ لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والإتيان بالأساليب المختلفة، وقلما يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه، وكيف وهم أمراء الكلام وفرسانه المقتدرون على ركوب الطرق المتغايرة في التعبير عن المعنى الواحد، وأيضاً فلا يلزم الشاعر تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق، وأمكننا في كل ما يدعى أنه ضرورة أن ندعي أنه أمر اختياري لتمكن الشاعر أن يأتي بغير العبارة ويعين تركيباً آخر يتم الوزن به، وهذا أسهل على من له محاولة لنظم الشعر، ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها، وقد فسر الأئمة الضرورة بغير ما ذكره فقالوا: هي ما لم يرد ارتكابه إلا في الشعر، وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أو لا، ثم قد ينقض قوله: إن الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من أن رجلاً أقبل فقيل: ها هو ذا، فقال: ذلك العربي نعم أيها هوذا.

(الثاني): من أوجه أل الثلاثة **(أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام:**

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها) الذي دخلت هي عليه **(معهوداً)** أي: حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته **(ذكرياً)** بكسر الذال نسبة إلى الذكر غير القلبي **(نحو**: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] **ونحو**: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥] **ونحو اشتريت فرساً ثم بعت الفرس، وعبرة هذه)** أي: الأمر الذي تعتبر به وتختبر، يعني: علامتها **(أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها)**، ألا ترى أنه يصح أن تقول في المثال الأخير: اشتريت فرساً ثم بعته، فسد الضمير مسد الفرس وكذا الكلام في تلك الآيات، وقد

أو معهوداً ذِهنِيًا، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ونحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، **أو معهوداً حُضُورِيًا، قال ابن عصفور**: ولا تقع هذه إلا بعدَ أسماءِ الإشارة، نحو: «جَاءَني هذا الرجُلُ»، أو «أيّ» في النداء، نحو: «يا أيُّهَا الرَّجُلُ»، أو «إذا» الفُجَائِيَة، نحو: «خَرَجْتُ فإِذَا الأسَدُ»، أو في اسم الزمان ....

يورد على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] فإن أل في الصلح دخلت على لفظ تقدم ذكره، والضمير يسد مسدها مع مصحوبها؛ إذ يصح أن يقال: وهو خير، ومع ذلك ليست الأداة فيه عهدية، بل هي للاستغراق، ولهذا يستدل بها على خبرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرهما، وجوابه أنا نمنع على هذا التقدير صحة حلول الضمير محلها مع مصحوبها؛ إذ الأصل مساواة الضمير لمرجعه، قالوا: والمعهود قد يتقدم ذكره صريحاً كما في المثل المتقدمة، ويسمى العهد الخارجي الحقيقي، وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارجي التقديري كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في إني وضعتها أنثى، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن لفظة «ما» و«إن» عمت الذكور والإناث، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لبيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها، فإن قلت: فترد هذه الآية إذن على المصنف؛ لأن اللام في الأنثى للعهد الذكري، ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها؛ إذ يمتنع كهي على الفصيح حسبما تقرر في محله، قلت: العلامة لا يجب انعكاسها إنما يجب اطرادها بمعنى أنها كل ما وجدت وجد ما هي علامة عليه كأل التي هي من علامات الاسم، وهنا كذلك حيثما وجد سد الضمير مسدها مع مصحوبها حكمنا بأنها للعهد الذكري، ولا يحكم عند فقد هذه العلامة بأنها ليست له، على أنه لو سلم وجوب الانعكاس لم يرد؛ لأن امتناع الإتيان بالضمير في هذا المحل لمانع خاص، وهو كون الجار كافاً وإلا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغيرها فقيل مثلها.

(**أو معهوداً ذهنياً**) والمراد بها ما يتفرد المتكلم بمعرفته كما أن المراد بالخارجي ما كان السامع يعرفه، وإلا فالعهد لا يكون إلا في الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي، وفيه نظر، بل المراد بالمعهود الذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلاً ولم يكن حاضراً عند التكلم، (**نحو**: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] **ونحو**: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، **أو معهوداً حضورياً**) يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو حاضر عند المتكلم.

(**قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، أو أي في النداء نحو: يا أيها الرجل، أو إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في اسم الزمن**

الحاضر، نحو «الآنَ» انتهى؛ وفيه نظر؛ لأنك تقول لِشاتم رجلٍ بحَضرَتك: «لا تَشْتُم الرَّجُلَ»، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذاً» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تُشْبِه ما الكلامُ فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على «الآن» أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي للتعريف وردَتْ لازمة، بخلاف الزائدة، والمثالُ الجيّدُ للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والجنسية إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تَخْلُفُهَا «كُلّ» حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢ ـ ٣]، أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً، نحو: «زيد الرَّجلُ علماً»،

الحاضر نحو: الآن اهـ، وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر)، وهذا كله كلام الإمام جمال الدين بن مالك في شرح الكافية الشافية؛ **(ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم)** وإنما هي لتعريف شيء كان موجوداً قبل التكلم **(فلا تشبه ما الكلام فيه)**، وهو ما كانت لتعريف شيء حاضر عند التكلم؛ **(ولأن الصحيح في)** أل **(الداخلة على الآن أنها زائدة، لأنها لازمة)** ويحتمل أن يكون ابن عصفور لم يقصد أن أل المنطوق بها في الآي التي هي لتعريف الحضور، وإنما أراد أل التي بني هذا الظرف لتضمنه إياها، وهذا الذي حكى المصنف أنه الصحيح هو مذهب الفارسي، وقال السيرافي: يبنى لشبه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعاً واحداً وبقائه في الاستعمال عليه، وسائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال، فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحروف لا يتصرف فيها، قلت: وهذا ظاهر في أن اللام المذكورة فيه للتعريف، ومراده بسائر الأسماء أسماء الأجناس التي يعتورها التعريف والتنكير، وإلا ورد جميع المعارف بحسب الوضع الأصلي، **(ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣])** وقد ذهب قوم إلى أن تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالأداة وهي لازمة عند الأكثرين، **فإن قلت**: وأيضاً فقد حكي عن سيبويه أن اللام في البتة لازمة مع كونها للتعريف، قلت: في «الصحاح» ويقال: لا أفعله بتة ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه، ونصبه على المصدر وكذا في «العباب» للصغاني.

(والجنسية: إما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [النساء: ٢٨]) أي: كل إنسان **(ضعيفاً)**، والعموم في هذا ظاهر بلا شك **(نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾** [العصر: ٢ ـ ٣]) والاستثناء من الأول آية شموله واستغراقه، **(أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها كل مجازاً نحو: زيد الرجل علماً)** أي: هو كل

أي: الكاملُ في هذه الصفة، ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أو لتعريفِ الماهيَّة، وهي التي لا تخلفها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولك: «والله لا أتزوَّج النساء» أو «لا ألبس الثياب»، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما. وبعضُهم يقول في هذه: إنها لتعريف العَهْد، فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان مُتَميز بعضُها عن بعض، وَيُقَسّمُ المعهودَ إلى شخصٍ وجنسٍ.

رجل باعتبار العلم، (أي: **الكامل في هذه الصفة**) فكل تخلف أل في ذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة، (**ومنه** ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]) أي: الكتاب الكامل في الهداية فكأنه كل كتاب؛ لاشتماله على ما فيها من الهداية على وجه أبلغ، وهذا الذي ذكره المصنف في هذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي نحو: جمع الأمير الصاغة أي: صاغة بلده أو صاغة مملكته، فإن كلاً تخلف الأداء فيه بتجوز، وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، وهو صاغة بلد الأمير أو مملكته دون من عداهم. (**أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً نحو:** ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]) أي: وخلقنا من الماء كل حيوان، وظاهر أنه ليس المعنى أنه خلق كل حيوان من كل ماء، فلا يصح أن تخلف هنا كل الأداة لا حقيقةً ولا مجازاً، بل المراد الماهية.

(و) نحو: (**قولك: والله لا أتزوج النساء أو لا ألبس الثياب**) فإن المراد فيه الماهية (**ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما**) أي من هذين الأمرين، حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث، ولو لبس ثوباً واحداً حنث، ولمانع أن يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية، بل هي للاستغراق، وما استند إليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة ولبس ثوب واحد منازع فيه، فمذهب الشافعي أنه لا يحنث إلا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي؛ بناء على أن معنى الجمع باقٍ مع أداة العموم وليس مسلوباً بها كما ذهب إليه قوم، قال الشيخ بهاء الدين: فحافظوا على الجمع ولم ينظروا إلى جمع الكثرة حتى لا يحنث إلا بأحد عشر.

(**وبعضهم يقول: في هذه**) التي لتعريف الماهية (**إنها لتعريف العهد فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها من بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس**) والألف واللام عند السكاكي إنما هي لتعريف العهد الذهني خاصة، وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية عهداً خارجياً، فكلها داخلة تحت العهد الذهني، واستند في ذلك إلى أمر نوزع فيه، والكلام فيه يطول فمن أحب الوقوف على ذلك فعليه بمراجعة «المفتاح» وشروحه.

والفرق بين المعرَّف بـ «ألْ» هذه وبين اسم الجنس النَّكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقَيْدِ حضورِها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد.

(والفرق بين المعرف بأل هذه) التي لتعريف الماهية **(وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك أن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد)** فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة، وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم، وهذا الفرق وقع في «الجنى الداني» لابن أم قاسم، وهو في الأصل منسوب للشيخ شمس الدين الخسرو شاهي، ووقع في «الأشباه والنظائر» للقاضي تاج الدين السبكي كلام أردنا إيراده برمته لما فيه من زيادة الفائدة ولينظر فيه.

قال: مسألة معروفة بالإشكال موصوفة بمغالبة الرجال مشهورة بالفرسان مذكورة لتصحيح الأذهان، اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الأفراد، وعلم الجنس الموضوع لها مقصوداً به تمييز الجنس عن غيره، من غير نظر إلى الأفراد هذا هو الذي كان الشيخ الإمام يختاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، وقد ذكرت ذلك مبسوطاً في منع الموانع، وأنا قائل بما قاله الوالد رحمه الله تعالى، غير أن لي فيه زيادة ونقصاً ومعه مباحثة.

أما الزيادة فإني لا أشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الأفراد وإنما اكتفي بملاحظة الواضع عند الوضع للأفراد، فأقول: اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظاً فيه الصور الخارجية، فلك أن تجعل قول الشيخ الإمام باعتبار وقوعها على الأفراد، فلا يكون فيما ذكرناه زيادة، ولك أن تجعل اسم الجنس مشروطاً فيه الصور الخارجية، فلا يكون ما في الذهن موضوعاً له، وهو الظاهر من كلامه، غير أنا لا نراه.

وأما النقص فقوله في علم الجنس: إنه الموضوع للماهية مقصوداً به التمييز إن عنى بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره، وإن عنى أمراً آخر فلا بد من بيانه، فأنا أنقض هذا القيد، وأقول: علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الأفراد، ثم قال الشيخ الإمام تفريعاً على الفرق الذي أبداه: إذا دخلت أل الجنسية على اسم الجنس ساوى علم الجنس، وأقول: ينبغي على هذا أن لا يدخل على اسم الجنس الألف واللام الجنسية إلا إذا صحبها العموم، وأما إذا اقتصرت على أصل الحقيقة فالمعنى مستفاد قبل دخول أل عليه، فلا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الإمام في كل: إنها لا تدخل على المفرد المعرف باللام إذا

....

أريد بكل منهما العموم؛ لعدم الفائدة، ثم قال: ويستنتج من هذا أن علم الجنس لا يثنى ولا يجمع؛ لأن التثنية والجمع إنما يكونان للأفراد.

قلت: وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه إلا على تأويل، وتحصل من هذا أن الواضع يتصور الماهية، ثم قد يضع لها من حيث هي، وقد يضع لها بقيد تعينها في الخارج، وقد يضع منها للصورة الحاضرة في ذهنه، وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع، وقد يضع لها ملاحظاً الأفراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع، فهذه خمسة أقسام واسم الجنس عندي منها الخامس، وعلم الجنس الرابع، وكان الخسرو شاهي يقول: علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني، واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد، فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه، واسم الجنس الصورة الأولى، وكان يتبجح بهذا الفرق، واعترض عليه الشيخ الإمام بأنه ينبغي أن يشترط أن يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة؛ لأن العلم إنما يكون كذلك وحينئذٍ لا يصدق على غيرها من الصور، قال: وبهذا يفسد فرقه؛ لأن أسامة ونحوه من أعلام الأجناس لا يختص بواحد، قال: فإن أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهها من الصور أو المنتزع من بينها ساوى الوضع الخارجي، فكيف يجعل أحدهما علماً والآخر نكرة، قال: فالحق أن العلم إنما يكون موضوعاً لشخص واحد لا تعدد فيه، وإنما العرب أجرت على أسامة ونحوه حكم الأعلام، ولعلهم شبهوا الصورة الذهنية وإن اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسرو شاهي، قلت: إن تم بهذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد التشخيص الذهني، فإنه صريح في أن الوضع لصورة مشخصة في الذهن أخص من سائر الصور، وقول الشيخ الإمام: العلم إنما يكون لواحد لا تعدد فيه.

أقول: ذلك العلم التحقيقي وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعينها وتشخصها في الخارج بالنسبة إلى واحد معين، وليس الكلام فيه إنما الكلام في علم الجنس، فلم قال: إنما يكون لواحد معين؟ فإن قلت: وهل يكون العلم لمتعدد؟ قلت: قال النحاة في باب غير المنصرف: العدل تحقيقي وتقديري، وفسروا التقديري بأنه الذي اضطررنا إليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بأن منعوه من الصرف، وأقول على مساق هذا شيئاً رأيته لنحوي عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى.

قد يقال: على ذلك: العلم علمان تحقيقي كزيد وعلم تقديري كأسامة، فإنا إنما حكمنا بكونه علماً حين وجدناهم عاملوه معاملة الأعلام، فمنعوه من الصرف ومن دخول أل ومن الإضافة، وصححوا الابتداء به في قولهم: هذا أسامة أجرأ من ثعالة، وجوزوا مجيء الحال منه

تنبيه ـ قال ابنُ عصفور: أجازوا في نحو «مَرَرتُ بهذا الرَّجُلِ» كونَ «الرجل» نعتاً وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان في أن يكونَ أعرفَ من المُبَيَّن، وفي النعت أن لا يكون أعرفَ من المنعوتِ، فكيف يكون الشيءُ أعْرَفَ وغَيْرَ أعرف؟

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بياناً قدرَتْ «أل» فيه لتعريف الحضور؛ فهو يُفيدُ الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخول «أل»؛ والإشارة إنما تدلُّ على الحضور دون الجنس؛ وإذا قُدِّر نعتاً قدرَتْ «أل» فيه للعهد، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهودُ بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلُّ عليه، فكانت أعْرفَ. قال: وهذا معنى كلام سيبويه.

في قولهم: هذا أسامة أجرأ من ثعالة مقبلاً، ونعته بالمعرفة دون النكرة، ولولا ذلك لقضينا بأنه نكرة شائع في أفراد جنس الأسد، فهذا من الاستدلال بالأثر على المؤثر، وكذلك مسألة العدل سواء، إلى هنا كلامه، ومراده بالشيخ الإمام والده قاضي القضاة تقي الدين السبكي، علامة وقته غير مدافع، وبعبد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي نحن في شرحه رحمة الله عليهم أجميعين.

(**تنبيه: قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتاً، وكونه عطف بيان مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف، وأجاب بأنه إذا قدر**) الرجل (**بياناً**) أي: عطف بيان (**قدرت أل فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس**)، فيكون ذو اللام الحضورية أعرف منه بهذا الاعتبار، (**وإذا قدر**) الرجل (**نعتاً قدرت أل فيه للعهد، فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور**)؛ لفقدان ما يدل عليه، (**والإشارة تدل عليه**) بذاتها (**فكانت أعرف**) منه بهذا، (**قال: وهذا معنى كلام سيبويه**)، وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور هذا في الباب الخامس في الجهة السادسة منه، وحكى هناك عن ابن مالك أنه قال: أكثر المتأخرين يتوهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك، واستشكل هو أعني المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار إليه إذا قدر نعتاً، فقال: وفيه نظر؛ لأن الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً كمررت بزيد هذا، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له، قلت: قد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم: يا هذا ذا الجمة عطف بيان على أن اسم الإشارة أخص من المضاف إلى ذي الألف واللام، وهو مخالف لما حكاه ابن عصفور.

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمةٌ، وغَيْرُ لازمة.

فالأولى كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأنَّ تعريفها بالصلَة، وكالواقعة في الأعلام، بشرط مُقَارنتها لنَقْلها كـ «النَّضْر» و «النُّعْمان» و «اللاَّتِ» وَ «الْعُزَّى»، أو لارْتِجالِهَا كـ «السَّمَوْأَل» ....

(**الوجه الثالث**) من أوجه أل الأربعة: (**أن تكون زائدة وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، فالأولى**) وهي الزائدة اللازمة (**كالتي في الأسماء الموصولة**) نحو: الذي والتي وفروعهما، (**على القول بأن تعريفها بالصلة**) من جهة ما فيها من العهد، وذلك لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أنه معلوم عند المخاطب، فلا تقول: أنا الذي أكرم هنداً إلا لمن تعتقد أنه يعلم أن شخصاً أكرمها، وهذا القول هو المختار، وقيل: تعريف ما فيه أل من الموصولات بها كالذي والتي، وتعريف أي بالإضافة، وما ليس فيه إضافة ولا أل، كمن يكون في معنى ما فيه أل، وينقل هذا القول عن الأخفش، وعلى الأول فأل فيما هي فيه من الموصولات زائدة لازمة، وفيه نظر فإنها قد تحذف فيقال: لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي حكاه في «التسهيل»، وحكى عن أبي عمرو أن أعرابياً قرأ صراط لذين، وفي «كتاب الشواذ» لأبي محمد عبد السلام المقرىء السلامي: صراط لذين قرأ أبي بن كعب وابن السميقع وأبو رجاء بتخفيف اللام، حيث كان جمعاً أو واحداً، (**وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر**) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة، نقل من النضر الذي هو اسم للذهب، (**والنعمان**) بضم النون نقل من اسم (**واللات والعزى**) علمين لصنمين أما اللات فكانت لثقيف بالطائف، وقيل: بنخلة يعبدها قريش وهو في الأصل اسم فاعل من لت يلت فهو مشدد التاء، إلا أنه خفف عند النقل، وحكي عن ابن عباس أنه قرأها بتشديد التاء، وأما العزى ففكوه من تأنيث الأعز كانت لغطفان، وأول من اتخذها ظالم بن سعد، وقيل: كانت مرة بعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فأحرقها أو قطعها، قلت: في جعل أل في مثل ذلك زائدة لازمة نظر؛ لأن العلم بالفرض هو مجموع الألف واللام وما دخلت عليه فهي جزء من العلم كالزاي من زيد والجيم من جعفر، ومثل ذلك لا يقال فيه: إنه زائد (**أو**) بشرط مقارنتها (**لارتجالها**) أي: جعلها أعلاماً من غير أن تستعمل قبل العلمية لغيرها (**كالسموأل**) بسين مهملة مفتوحة ولام، وهو علم على ابن عادياء اليهودي أحد شعراء الحماسة وهو القائل من قصيدة:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكل رداء يرتديه جميل
وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسن الثناء سبيل[1]

---

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما للسموأل في ديوانه ص ٩٠، وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي =

أو لغَلَبتها على بعض مَنْ هي له في الأصل كـ «البَيْتِ» للكعبة و «المَدِينة» لِطَيْبَةَ و «النَّجمِ» للثريَّا، وهذه في الأصل لتَعْرِيف العهد.

والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها.

فالأولى الداخلة على عَلَم منقول من مجرَّد صالح لها مَلْمُوحٍ أصلُه ....

وفي كون هذا العلم مرتجلاً نظر، ففي «القاموس» أنه يطلق على ذباب الخل فانظره، وفي دعوى زيادة أل فيه نظر كما مر.

(أو) بشرط مقارنتها **(لغلبتها)** أي: لكونها أعلاماً لا بوضع واضع معين بل لأجل الغلبة **(على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة)** بلد الهجرة النبوية، **(والنجم للثريا، وهذه في الأصل لتعريف العهد)** ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجي الذي يكون بجري ذكر المعهود قبل، وإنما هو من قبيل العهد الذهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكر لشهرته، فالبيت اشتهر استعماله في بيت الله؛ لأن غيره كأنه بالنسبة إليه ليس بيتاً، وكذا المدينة النبوية بالنسبة إلى غيرها من المدن، وكذا النجم للثريا بالنسبة إلى غيرها من النجوم.

قلت: وقد يورد على المصنف أن العيوق ويوم الإثنين والنابغة من قبيل ما هو علم بالغلبة، مقارن للأداة وقد سمع نزعها حيث قالوا: هذا عيوق وهذا يوم اثنين مباركاً فيه، وقال:

ونابغة الجعدي بالرمل بيته ... عليه صفيح من تراب موضَّع[1]

وقد يجاب عن هذا وعما تقدم إيراده على الأسماء الموصولة بأن نزع الأداة قليل نادر، فلم يحفل به وأطلق اللزوم مريداً به الغلبة وفيه نظر.

(والثانية): وهي غير اللازمة **(نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح)** ولكنها لم تصل من الكثرة بحيث يقال عليها **(وغيرها)** أي: غير كثيرة.

(فالأولى) وهي الكثيرة الواقعة في الفصيح هي **(الداخلة على علم منقول من مجرد)** من أل **(صالح لها)** احترازاً من نحو يشكر مضارع شكر مسمى به، فإنه قبل التسمية لا يصلح لدخول أل عليه **(ملموح أصله)** الذي نقل منه ذلك احترازاً مما إذا لم

= المعروف بالجلاح الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٤٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٤٣١ (وسط).

كـ «حَارِث» و «عَبَّاس» و «ضَحَّاك»، فتقول فيها: «الْحَارِثُ»، و «الْعَبَّاس»، وَ «الضَّحَّاك»، ويتوقّف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو «محمد» و «معروف» و «أحمد»؟

والثانية نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذٍ من النثر.

فالأولى كالداخلة على «يَزِيدَ» وَ «عَمْرو» في قوله [من الرجز]:

٦٨ ـ بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وفي قوله [من الطويل]:

٦٩ ـ رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً   شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

يلمح الأصل، فلا تدخل الأداة عليه **(كحارث وعباس وضحاك)** وفضل وليث **(فتقول: فيها الحارث والعباس والضحاك)** والفضل والليث بإدخال الأداة، وليس إدخالها عند اللمح متعيناً، بل لمح الأصل يقتضي ثبوت حكمه، وهو قبل العلمية كان يستعمل بالأداة تارة وبدونها أخرى فكذا بعد العلمية؛ إذا لحظ الأصل، **(ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال: مثل ذلك في محمد ومعروف وأحمد)** فإن قلت: المسألة مفروضة فيما إذا كان العلم المجرد منقولاً مما يصلح لدخول الأداة عليه، وأحمد منقول من مضارع خال من الضمير، فلا يصلح للأداة فلا يصح التمثيل به في هذا المقام، قلت: لا نسلم أنه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول، فقد وقع في كلامهم ما يقتضي استعماله بمعنى أكثر محمودية من سائر المحمودين، فجوز في أحمد اسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المحمودين.

(والثانية): وهي غير الكثيرة **(نوعان واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر، فالأولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله:**

باعد أم العمرو من أسيرها   حراس أبواب على قصورها[1]

وقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً   شديداً بأعباء الخلافة كاهله)[2]

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لأبي النجم العجلي من المفصل ص ٣٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣١٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢ وخزانة الأدب ٢/٢٢٦، والدرر ١/٨٧.

فأما الداخلة على «وليد» في البيت فلِلَمْح الأصل، وقيل: «أل» في «اليزيد» و «العمرو» للتعريف، وإنهما نُكِّرَا ثم أُدخلت عليهما «أل»، كما يُنكَّر العلم إذا أضيف كقوله [من الطويل]:

٧٠ ـ عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ [بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ]

ولا يخفى أن عمراً علم منقول، إذا العمر بالفتح لغة في العمر إلا أنه لا يكاد يستعمل إلا في القسم قال الله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝﴾ [الحجر: ٧٢]، وهو أيضاً واحد عمور الأسنان وهو اللحم الذي بينها والعمر أيضاً الشنف، والنخل الطويل، فهذا العلم منقول من أحد هذه الأشياء، ولا شك أنه صالح للألف واللام فيمكن أن يلمح أصله وتدخل عليه الأداة؛ لكن فارق الأول في أن ذلك واقع في السعة، وهذا إنما وقع في الشعر، وأعباء الخلافة أحمالها جمع عبء بالكسر وهو الحمل، وهذه استعارة تحقيقية شبه أمور الخلافة وما يحتاج إليه فيها من سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الأمور بالأحمال الثقيلة، التي لا ينال الغرض منها إلا بعد نقلها من المحل التي هي مطروحة فيه، والكاهل ما بين الكتفين ويقال له: الحارك وشدته بحيث يحمل تلك الأعباء، كناية عن كفاية الممدوح للإمامة العظمى، وأهليته لها وهذا أحد خلفاء بني أمية وهو الوليد بن اليزيد بن عبد الملك.

حكى الماوردي في كتاب «أدب الدنيا والدين» أن الوليد هذا تفاءل يوماً في المصحف فخرج له قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ۝﴾ [إبراهيم: ١٥] فمزق المصحف وأنشد:

تهدد كل جبار عنيد فها أنا ذاك جبار عنيد
إذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يا رب مزقني الوليد[(١)]

فلم يلبث إلا أياماً ثم قتل شر قتلة وعلقت رأسه على قصره، ثم على سور بلده نسأل الله السلامة والعافية، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا.

(فأما الداخلة على وليد في البيت) الثاني **(فللمح الأصل، وقيل: أل في اليزيد والعمرو للتعريف وإنهما نكرا ثم أدخلت عليهما آل)** فليست الأداة فيهما زائدة، **(كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله:**

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني[(٢)]

---

(١) البيت من البحر الوافر، انظر الأغاني ٧/ ٦٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩.

واختلف في الداخلة على «بنات أَوْبَرَ» في قوله [من الكامل]:

٧١ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فقيل: زائدة للضرورة، لأن «ابن أوْبَر» عَلَم على نوع من الكَمْأة، ثم جمع على «بَنات أوبر» كما يقال في جمع «ابن عِرْس»: «بَنَاتُ عِرْس»، ولا يقال: «بنُو عِرْسٍ» لأنّه لِما لا يعقل، وردّه السَّخاوي بأنها لو كانت زائدةً لكان وجودُها كالعَدَم، فكان يخفضه بالفتحة، لأن فيه العلميَّةَ والوَزْنَ، وهذا سَهْو منه، لأن «أل» تقتضي أن ينجرَّ الاسمُ بالكسرة ولو كانت زائدةً فيه، لأنه قد أمن فيه التنوين؛ ....

والنقا: بفتح النون والقاف الرمل، والمراد بالأبيض السيف، قال الرضي: وتعريف العلم المنكر بالإضافة أكثر من تعريفه باللام، قال: وعندي أنه تجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه، إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى، نحو: زيد صدق يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد، ومثله قولهم مضر الحمراء وأنمار الشاء وزيد الخيل؛ فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق، هذا كلامه.

(واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله:

ولقد جنيتك اكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر)[1]

جنى يتعدى إلى واحد تقول: جنيت الثمرة أي: قطعتها وفي البيت عداه إلى اثنين، فإما أن يكون الأصل جنيت لك، ثم حذف الجار فانتصب المجرور بالفعل، وإما أن يكون ضمنه معنى أعطيت فعداه إلى مفعولين، والأكمؤ جمع كمء وهو نبات معروف يقال: لواحده كمء وللجماعة منه: كمأة بالتاء على غير قياس، وهو من النوادر والعساقيل جمع عسقول بضم العين، وهي الكمأة، الكبار البيض ويقال لها شحمة الأرض، وبنات الأوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب. **(فقيل: زائدة للضرورة؛ لأن ابن أو بر علم على نوع من الكمأة)** وقد بيناه **(ثم جمع على بنات أوبر كما يقال في جمع ابن عرس: عرس ولا يقال بنو عرس، لأنه لما لا يعقل، ورده السخاوي)** شارح «المفصل» وشارح «الشاطبية» في القرآت السبع وأظنه أول شارحيها **(بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، وكان يخفضه بالفتحة؛ لأنه فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه)** بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم وإلا فمثل هذا الأمر الظاهر لا يخفى على أصاغر الطلبة فضلاً عن إمام فاضل؛ **(لأن أل تقتضي أن ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة؛ لأنه قد أمن فيه التنوين)** وهذا مبني على أن المحذوف لمنع الصرف بالأصالة هو

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة في مجمع الأمثال / ١٦٩.

وقيل: «أل» فيه للَمْح الأصل، لأن «أَوْبر» صفة كـ «حَسَن» و «حُسَيْن» وَ «أَحْمَر»؛ وقيل: للتعريف، وإن «ابن أَوْبَرَ» نكرة كـ «ابن لَبُون»، فـ «أَلْ» فيه مثلُهَا في قوله [من البسيط]:

٧٢ ـ وَابْـنُ الـلَّـبُـونِ إِذَا مَـا لُـزَّ فِـي قَـرَنٍ لَـمْ يَسْـتَـطِـعْ صَـوْلَـةَ الْـبُـزْلِ الْـقَـنَـاعِـيسِ

قاله المبرد، ويردُّه أنه لم يُسْمَع ابن أَوْبَر إلا ممنوع الصرف.

التنوين، ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وهو قول الأكثرين وأيدوه بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة، وقال قوم: لما شابه غير المنصرف الفعل حذف الكسر والتنوين معاً لمنع الصرف، قال الرضي: والأقرب الأول؛ لأن الكسر يعود في حال الضرورة تابعاً للتنوين مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر يحذف أيضاً لمنع الصرف، كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه أو مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة، وإنما تبعه الكسر في الحذف؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً كما في الوقف، ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لو لم يسقط إلا لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، هذا كلامه وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي وإلا، وفيه كلام مر وسيأتي إن شاء الله تعالى.

(وقيل: أل فيه للمح الأصل؛ لأن أوبر صفة كحسن وحسين وأحمر، وقيل:) هي فيه **(للتعريف وإن ابن أوبر نكرة كابن اللبون قال فيه مثلها في قوله:**

وابـن الـلـبـون إذا مـا لـز فـي قـرن لـم يستطع صولة البزل القناعيس)[1]

وابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة، ولز شد وألصق، والقرن حبل يقرن به البيران، والصولة الوثوب والبزل بضم الموحدة وإسكان الزاي جمع بازل، وهو من الإبل ما طلع نابه، والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الإبل، والنون فيه زائدة، ويقال: حمل قناعس بضم القاف أي: عظيم الخلق والجمع قناعس بفحتها، **(قاله)** أي: كون ابن أوبر نكرة واللام فيه للتعريف أبو العباس **(المبرد، ويرده أنه لم يسمع ابن أو بر إلا ممنوع الصرف)** ولو كان نكرة لصرف، إذ ليس فيه إلا وزن الفعل فقط؛ إذ هو اسم بالفرض وليس وصفاً، قلت: ولا يلزم من كونه لم يسمع إلا ممنوع الصرف أن لا يكون نكرة، فسيبويه يرى في أحمر علماً ونحوه أنه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتباراً للصفة الأصلية؛ لزوال المانع من

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٨، والأغاني ٥/ ٣٢٠، ولسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لزز).

والثانية كالواقعة في قولهم: «ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ»، و «جاؤوا الْجَمَّاءَ الْغَفِير»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتح الياء، لأن الحال واجبة التنكير، فإن قدرت «الأذلَّ» مفعولاً مطلقاً على حذفِ مضافٍ، أي: خروج الأذلِّ كما قدره الزمخشري لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

* * *

اعتبارها وهو العلمية، وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فإن أوبر صفة في الأصل كما مر، يقال: هذا أو بر أي: كثير الوبر فإذا جعل علماً منع الصرف للعلمية والوزن، وإذا نكر منع الصرف أيضاً اعتباراً للصفة الأصلية مع الوزن، ويمكن أن تكون أل فيه للتعريف، نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأي الأخفش القائل بأن مثل أحمر إذا نكر بعد التسمية يصرف، وللمبرد أن لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه، ولا يخفاك أن الأعلام الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علماً وحده كأوبر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة، فلا يستنكر قولنا إذا جعل ابن أوبر علماً من جهة أن الكلام فيما إذا كان جزء علم.

(والثانية): وهي الواقعة في شذوذ من النثر **(كالواقعة في قولهم: ادخلوا الأول فالأول)** أي: مترتبين، **(وجاؤوا الجماء الغفير)** والجماء من الجم وهو الكثير، يقال: امرأة جماء المرافق أي: كثيرة اللحم على المرافق، والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر أي: الساترين لكثرتهم وجه الأرض، حذفت التاء حملاً للفعل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول، وهو صفة الجما أي: الجماعة الكثيرة الساترة. **(وقراءة بعضهم ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾** [المنافقون: ٨]**)** فأل في هذه المنصوبات كلها زائدة؛ **(لأن الحال واجب التنكير)**؛ لأن الأصل النكرة، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً وتلك المنصوبات التي مثل بها المصنف جميعها أحوال، فيحكم بزيادة أل فيها لتجري على ما تقرر في الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت، ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التي حكاها؛ فقد قرىء أيضاً ليخرجن الأعز بالبناء للمفعول، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة لنخرجن بالنون والبناء للفاعل، ونصب الأعز والأذل حكى الزمخشري القراءات الثلاث.

قال: ومعناه خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل، والتأويل الأول خاص بالقراءة الأولى، والثاني بالثانية والثالثة أيضاً، والثالث عام للثلاث، وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله: **(فإن قدرت الأذل مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أي: خروج الأذل كما قدره الزمخشري لم تحتج إلى دعوى زيادة أل)**؛ لزوال ما كان محوجاً إليها وهو جعل الأول حالاً، والله أعلم بحقيقة الحال.

تنبيه ـ كتب الرشيدُ ليلةً إلى القاضي أبي يوسف يسألهُ عن قولِ القائل [من الطويل]:

٧٣ ـ فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلَاقٌ والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ، وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفَع الثلاث وإذا نصَبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألةٌ نحويَّة فقهيَّة، ولا آمَنُ الخطأَ إن قلتُ فيها برأيي، فأتيتُ الكسائيَّ وهو في فراشه، فسألتُه، فقال: إن رَفَعَ «ثلاثاً» طُلِّقت واحدة. لأنه قال: «أنتِ طلاق»، ثم أخبر ....

(**تنبيه: كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:**

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم)[1]

الرفق بكسر الراء ضد العنف، يقال: رفق به يرفق بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع، قال الجوهري: وحكى أبو زيد رفقت به وأرفقته بمعنى وكذلك ترفقت به، قال: والخرق مصدر أخرق وهو ضد الرفيق وقد: خرق بالكسر يخرق خرقاً، والاسم الخرق بالضم، وفي «القاموس» أنه يقال: خرق كفرح وخرق ككرم، والأيمن مأخوذ من اليمن وهو البركة، والإشام من الشؤم وهو ضد اليمن، وزعم ابن يعيش أن في البيت الثاني حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدأ أيضاً، والمعنى فهو أعق وأظلم، قلت: هذا بناءً على أن من شرطية وهو غير متعين في البيت؛ لجواز أن تكون موصولة وتسكين القاف للتخفيف، كقراءة أبي عمر وما يشعركم بإسكان الراء، وأعق خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح، (**فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها، قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطا إن قلت فيها برأي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال: إن رفع ثلاثاً طلقت واحدة**) يقال: طلَقتْ المرأة بفتح اللام تطلُق بضمها هي طالق وطالقة أيضاً قال الأعشى:

أجارتنا بيني فإنك طالقة[2]

قال الأخفش: ولا يقال طلقت بالضم كذا في «الصحاح»؛ (**لأنه قال: أنت طالق ثم أخبر**

---

(١) البيتان من البحر الطويل، والبيت الثاني بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩.

(٢) صدر بيت من الطويل، عجزه: كذاك أمور الناس غادٍ وطارقة، وهو للأعشى في الإنصاف ٢/ ٧٦٠.

أنَّ الطلاق التامّ ثلاث؛ وإن نصَبَها طُلِّقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملةٌ معترضة. فكَتَبْتُ بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليَّ بجوائز، فوجَّهتُ بها إلى الكسائي، انتهى مُلخَّصاً.

وأقول: إنّ الصواب أنَّ كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة، أما الرفعُ فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول «زَيْدٌ الرَّجُلُ»، أي: هو الرَّجل المعتدُّ به، وإما للعهد الذِّكري مثلها في ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمةٌ ثلاث؛ ولا تكون للجنس الحقيقي، لئلا يلزم الإخبار عن العامّ بالخاصّ كما يقال: «الحيوان إنسان»، وذلك باطل إذ ليس كلّ حيوانٍ إنساناً، ولا كلُّ طلاق عزيمة ولا ثلاثاً، فعلى العهديّة يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي؛ وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقوع الطَّلاق الثلاث، إذ المعنى فأنتِ طالقٌ ثلاثاً، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحينئذٍ لا يلزمُ وقوع الثلاث، لأن المعنى: ....

أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثاً؛ لأن معناه أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلي بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي اهـ ملخصاً) وفيه دليل على إنصاف أبي يوسف وورعه ومكارم أخلاقه رحمه الله تعالى ورضي عنه.

(وأقول: إن الصواب أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحد، أما الرفع فلأن أل في الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول: زيد الرجل أي: هو الرجل المعتد به، وإما للعهد الذكري مثلها في ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦] أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا يكون للجنس الحقيقي) وهي التي تخلفها كل حقيقة؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام) وهو الطلاق المراد به كل طلاق (بالخاص) وهو ثلاث الذي هو فرد من أفراد ذلك العام، (كما يقال: الحيوان إنسان وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنساناً ولا كل طلاق عزيمة وثلاث) وهذا من عطف الجمل، ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات، (فعلى العهدية يقع الثلاث) وهذا الوجه فات الكسائي (وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي، وأما النصب فلأنه يحتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي) النصب على ذلك (وقوع الثلاث إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً) كما قال الكسائي، (ثم اعترض) ولا معنى لثم هنا والأحسن أن لو قال: واعترض (بينهما بقوله: والطلاق عزيمة و) يحتمل (لأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحينئذٍ فلا يلزم وقوع الثلاث؛ لأن المعنى

والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع ما نَوَاه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النَّظرِ عن شيءٍ آخر، وأمّا الذي أراده هذا الشاعر المعيّن فهو الثلاث لقوله بعدُ [من الطويل]:

فَبِيني بِها إنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لامْرِىءٍ بَعْدَ الثَّلاثِ مُقَدَّمُ

* * *

مسألة ـ أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابَةَ «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخَرَّجُوا على ذلك ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات: ٤١]، ....

والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً؛ فإنما يقع ما نواه) وفيه نظر.

أما أولاً: فلأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذي ذكره، بأن تجعل أل للعهد الذكري كما تقدم له في أحد وجهي الرفع كأنه قال: والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثاً.

وأما ثانياً: فلأنه لا يظهر داع إلى الإتيان بقوله: إذا كان مع جعله ثلاثاً حالاً من الضمير في عزيمة إلا أن يكون غرضه بيان أن الحال في معنى الظرف، كما تقول: معنى جاء زيد قائماً جاءني حال كونه قائماً، والأمر قريب فيه، فإن قلت: وفيه نظر من وجه آخر وهو قوله: إن في العزيمة ضميراً مستتراً؛ إذ هي مصدر والمصدر لا يضمر فيه، قلت: إنما ذلك إذا لم يؤول وهنا مؤول فيحتمل الضمير كما في زيد عدل، فإن قلت: لو تحمله لأنث وثني وجمع في نحو هند صوم والزيدان عدل، والزيدون عدل، قلت: روعي فيه جهتان: جهة المشتق الذي أول به فتحتمل وجهة أصله فلم يغير **(هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد:**

فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرىء بعد الثلاث مقدم)[1]

البينونة: الفراق والضمير من بها عائد على الثلاث المتقدم ذكرها، وأن مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة أي: فارقني بهذه التطليقات الثلاث، لأجل أنك كنت غير رفيقة أي: لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف، ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أي: ليس لأحد تقدم إلى العشرة بعد إيقاع الثلاث؛ إذ بها تمام الفرقة.

(مسألة: أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]) وذلك أن الموصول من

---

(١) البيت من البحر الطويل، انظر خزانة الأداب للبغدادي، الشاهد ٢٤٥.

و«مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهُ»، و «ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ» إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدّرون: هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه [في الأمثلة]؛ وقيّد ابنُ مالكٍ الجوازَ بغير الصلة. وقال الزمخشريّ في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]: إن الأصل أسماء المسمّيات، وقال أبو شامة في قوله [من الطويل]:

٧٤ ـ بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوّلا [تَـبـارَكَ رحـمـانـاً رحـيـمـاً ومـوئـلا]

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠] مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع أنها خالية عن العائد إليه، فجعلوا أل نائبة عن الضمير العائد إليه، والأصل فإن الجنة هي مأواه، **(ومررت برجل حسن الوجه، وضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الوجه والظهر والبطن)**، وإنما قيد ذلك بالرفع ليحتاج إلى الضمير الرابط فتجعل أل نائبة عنه، وذلك أن الوجه إذا رفع في قولك: مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر، وقد وقعت صفة لرجل فيحتاج إلى جعل أل نائبة عن الضمير العائد إلى الموصوف، والأصل برجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة ونابت أل عنه، أما إذا جر الوجه أو نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف، فلا تحتاج إلى تقدير رابط، وكذا ضرب زيد الظهر والبطن إذا رفع الظهر والبطن فهما في الأصل بدل بعض، ولكن أجريا هذا مجرى التأكيد بكل من جهة أن الغرض الإحاطة والشمول؛ إذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما، بل المراد ضرب زيد كله وعلى كلا الأمرين فلا بد من رابط؛ إذ لا يستعمل بدونه بدل البعض، والتأكيد بكل فيكون الأصل ضرب زيد ظهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة، وأنيبت الألف واللام عنه، وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهر والبطن، وعليه فلا يحتاج إلى تقدير رابط بل هو منصوب على إسقاط الخافض، أي: في الظهر والبطن وإن كان ليس بمقيس، **(والمانعون يقدرون هي المأوى له)** في الآية، **(والوجه منه)** في المثال الثاني، **(والظهر والبطن منه)** في المثال الثالث وأل في ذلك غير نائبة عن شيء، **(وقيد ابن مالك الجواز)** أي: جواز نيابة أل عن الضمير **(بغير الصلة)** فخرج نحو زيد الذي ضرب الظهر والبطن، وكثير لم يتعرض إلى هذا القيد وهو مصرح به في التسهيل، **(وقال الزمخشري في)** قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] **إن الأصل أسماء المسميات)** وإنما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف؛ ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه أنبئوني بأسماء هؤلاء، ولم يجعل المحذوف مضافاً أي: مسميات الأسماء لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم.

(وقال أبو شامة في قوله) أي قول الشاطبي رحمه الله تعالى.

(بـدأت بـبـسـم الله فـي الـنـظـم أولاً) تـبـارك رحـمـانـاً رحـيـمـاً ومـوئـلاً

إن الأصل: في نظمي، فجوَّزَا نيابَتَها عن الظَّاهِرِ وعن ضمير الحاضِر، والمعروف من كلامهم إنما هو التَّمثيلُ بضميرِ الغائب.

مسألة ـ من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطْرُب «ألْ فَعَلْتَ؟» بمعنى: هل فَعَلْتَ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في الآل عند سيبويه، ولكن ذلك سهل، لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخفُّ الحروف.

(إن الأصل في نظمي فجوزا) أي: الزمخشري وأبو شامة **(نيابتها عن الظاهر وضمير الحاضر)** وهذا إنما هو على التوزيع؛ فإنهما لم يجتمعا على كل واحد من الأمرين.

(والمعروف من كلامهم) أي: كلام النحاة القائلين بتجويز نيابة أل عن اسم آخر **(إنما هو التمثيل بضمير الغائب)** لا عن الظاهر كما فعل الزمخشري، ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك أن ما نسبه المصنف إليهما هو ظاهر كلامهما، ولكن الزمخشري نفى ذلك في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩] فوجب أن يحمل كلامه على أن الأصل أسماء المسميات، وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامي قائماً مقام التعريف الإضافي، وليست اللام عوضاً من المضاف إليه توفيقاً بين كلاميه، كذا قال التفتازاني قلت: ويمكن حمل كلام أبي شامة على هذا، فلا يؤخذ منه أن أداة التعريف عوض عن الباء، ومن العجب أن المصنف نسب إلى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي، وقد وقع مثله للزمخشري ولم ينسبه إليه، وذلك أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] أي أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] هذا كلامه، وهو ظاهر في أن الأصل في الآية الأخيرة واشتعل رأسي، فحذف المضاف إليه الذي هو ضمير الحاضر وعوض منه اللام، فهذا كقول أبي شامة في ذلك البيت سواء، ومع ذلك أهمله المصنف.

(مسألة: من الغريب أن أل تأتي للاستفهام وذلك في حكاية ثعلب) عن بعض العرب **(أل فعلت بمعنى هل فعلت)** فأبدلت الهاء همزة **(وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً)** فإن الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة إليها وهذا الإبدال **(كما في الآل)** أي: كما في إبدال الهمزة من الهاء في الآل **(عند سيبويه، لكن ذلك)** الإبدال الواقع في الآل **(سهل؛ لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف)**؛ وذلك لأن الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة، فاجتمعت همزتان في كلمة أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة، فوجب إبدال الساكنة حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها وهو الألف؛ إذ هو المجانس للفتحة وإنما قال عند سيبويه؛ لأن غيره يرى أن آلا واوي العين محركها فقلبت الواو فيه ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها إلى القياس، فلا يكون نظيراً لما نحن فيه.

● (أمَا) بالفتح والتخفيف ـ على وجهين:

أحدهما: أن تكون حَرْفَ استفتاح بمنزلة «ألاَ»، وتكثر قبل القَسَم كقوله [من الطويل]:

٧٥ ـ أما وَالَّذي أبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي أَمَـاتَ وَأَحْـيـا، وَالَّـذِي أَمْـرُهُ الأَمْـرُ

وقد تُبْدل همزتها هاءً أو عيناً قبلَ القسم، وكلاهما مع ثبوتِ الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال؛ ....

(أما بالفتح) للهمزة (والتخفيف) للميم (على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف استفتاح) يبتدأ بها الكلام وتفيد تنبيه المخاطب لما يلقى إليه بعدها (بمنزلة إلا) وسيجيء تحقيق الكلام فيها، (وتكثر قبل القسم كقوله:

أمـا والـذي أبـكـى وأضـحـك والـذي أمـات وأحـيـا والـذي أمـره الأمـر)[1]

وجواب القسم قوله بعد هذا البيت:

لـقـد تـركـتـنـي أحـسـد الـوحـش أن أرى إلـيـفـيـن مـنـهـا لا يـروعـهـمـا الـذعـر

أن أرى في محل نصب أو خفض بالجار والمحذوف وهو على أو اللام، ويروعهما يخيفهما، والذعر بضم الذال المعجمة الخوف يقول: لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالمقاطعة والفراق أحسد الوحش على ما أرى من الإلفة بين اثنين منهما، بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع الإلفة بينهما، وإذا كان يحسد ما ليس من جنسه فلأن يحسد من هو من جنسه أولى.

(وقد تبدل همزتها هاء) فيقال هما والله لأشكرنك، (أوعيناً) فحصل عند الإتيان بالعين عما فانظر (قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الألف) كما قلناه، (وحذفها) فيقال: هم وعم (أو تحذف الألف مع ترك الإبدال) فيقال أم والله لأقومن.

وقال ابن يعيش في شرح «المفصل» إن أخت جساس بن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها وهي حبلى بهجرس بن كليب، فلما شب قال:

أصـاب أبـي خـالـي ومـا أنـا بـالـذي أمـيـل أمـري بـيـن خـالـي ووالـدي
ووارث جـسـاس بـن مـرة غـصـة إذا مـا اعـتـرتـنـي حـرهـا غـيـر بـاردي[2]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣/ ٢٨١، ولسان العرب ٢/ ١٥٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٣٦.

(٢) البيتان من البحر الطويل، انظر: المستطرف ١/ ٤٥٤.

وإذا وقعت «أن» بعد «أمَا» هذه كُسِرت كما تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية.

والثاني: أن تكون بمعنى «حَقًّا» أو «أحَقًّا»، على خلافٍ في ذلك سيأتي، وهذه تفتح «أنَّ» بعدها كما تفتح بعد «حقًّا»، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع «أنَّ» ومعموليها كلاماً تركَّبَ من حرف واسم كما قاله الفارسي في «يا زَيْدُ» وقال بعضهم: هي اسم بمعنى «حَقًّا»، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام و «ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق، فالمعنى: أحقًّا، وهذا هو ....

ثم قال:

يا للرجال لقلبي ما له آس ... كيف العزاء وثأري عند جساس[1]

الآسي: الطبيب المداوي، والعزاء: الصبر، ثم قال:

أم وسيفي وذريه ... ورمحي ونصليه
وفرسي وأذنيه ... لا يدع الرجل قاتل أبيه[2]

وهو ينظر إليه ثم طعنه فقتله.

قلت: لقد أعجب في قتل أسد بكليب، قال ابن يعيش: وحكى محمد بن الحسن عن العرب: أم والله لأفعلن يريدون أما والله فحذفوا الألف تخفيفاً، قال: وذلك شاذ قياساً واستعمالاً، **(وإذا وقعت إن بعد أما هذه كسرت)** أي: استديم كسرها **(كما تكسر)** أي: كما يستدام كسرها **(بعد ألا الاستفتاحية)** فتقول: أما إن زيداً قائم، كما تقول ذلك بعد ألا نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢] وما ذاك إلا لأن هذا موضع الجملة لا المفرد وقد تقدم التنبيه على ما يضبط ما يجب فيه الكسر، وما يجب فيه الفتح وما يجوز فيه الوجهان.

(والثاني: أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقاً) أي يستدام فتحها هناك كما يستدام فتحها هنا.

(وهي حرف عند ابن خروف وجعلها مع أن ومعموليها) وهما الاسم والخبر **(كلاماً تركب من حرف واسم، كما قال الفارسي في يا زيد)**، وكما قال سيبويه في إلا ماء إن إلا للتمني وماء اسمها وليس لها خبر لا ملفوظ ولا مقدر، كما سيجيء وهذا القول المحكي عن ابن خروف حكاه عنه ابن أم قاسم في «الجني الداني»، **(وقال بعضهم هي اسم بمعنى حقاً، وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة)** حرف **(وما اسم بمعنى شيء، ذلك الشيء حق فالمعنى أحقاً وهذا هو**

---

(١) انظر التخريج السابق.

(٢) انظر الأغاني ٥/٦٧.

الصواب، وموضعُ «ما» النصبُ على الظرفية كما انتصب «حقًّا» على ذلك في نحو قوله [من الوافر]:

٧٦ ـ أحقًّا أن جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا [فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ]

وهو قولُ سيبويه، وهو الصحيح، بدليل قوله [من الطويل]:

٧٧ ـ أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ [وأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ]

فأدخل عليها «في»، و «أنَّ» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، ....

الصواب) الجاري على القواعد؛ فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال ما بمعنى شيء كما ستقف عليه، فليس في الجمع بينهما ما يستنكر، **(وموضع ما النصب على الظرفية، كما انتصب حقاً على ذلك في قوله:**

أحـقـاً أن جـيـرتـنـا اسـتـقـلـوا)[1]

الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحده جار، واستقلوا ارتحلوا **(وهو قول سيبويه، وهو الصحيح بدليل قوله:**

أفـي الـحـق أنـي مـغـرم بـك هـائـم) وأنـك لا خـل هـواك ولا خـمـر[2]

المغرم: اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه، والغرام الشر الدائم الملازم، والهائم اسم فاعل من هام على وجهه يهيم هيماناً ذهب من العشق، أو من غيره والمراد به هنا الهيمان من العشق، ومعنى أنك لا خل هواك أنك ليس عندك خل فقط ولا خمر فقط، بل هو شيء ممتزج متحير فيه، والمراد أنه ليس عندك محض نفارٍ يقع به اليأس، ولا محض إقبال يقع به الرجاء، بل حالك متردد موقع في الحيرة والتعب، **(فأدخل عليها في، وإن وصلتها مبتدأ والظرف خبره)**، والتقدير أفي الحق غرامي بك ولا يتعين هذا الإعراب الذي ذكره المصنف، فالمرفوع بعد الظرف الواقع بعد ما يعتمد عليه من استفهام أو غيره فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: عكسه وهو رأي ابن مالك.

---

(١) صدر بيت من الوافر، عجزه: فنيتنا ونيتهم فريق، وهو للمفضل النكري في الأصمعيات ص ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨، وللعبدي في خزانة الأدب ١٠/ ٢٧٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لفائد بن المنذر في شرح التصريح ١/ ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢.

وقال المبرّد: «حقًّا» مصدر لـ «حُقّ» محذوفاً، و «أَنَّ» وصلتها فاعل.

وزاد المالقيُّ لـ «أما» معنًى ثالثاً، وهو أن تكون حرفَ عَرْضٍ بمنزلة «ألا» فتختص بالفعل، نحو: «أما تقوم» و «أَمَا تَقْعُد» وقد يُدَّعَى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريريِّ مثلها في «ألم» و «ألاَ»، وأنّ «ما» نافية، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله [من الخفيف]:

٧٨ ـ مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًّا وَأَبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ

والثالث: وجوب كونه فاعلاً، وزعم ابن هشام الخضراوي أن هذا مذهب الأكثرين، وقد ذكر المصنف هذه المذاهب الثلاثة في الباب الثالث.

(وقال المبرد: حقاً مصدر لحق محذوفاً) في قولك: أحقاً إنك قائم، **(وإن وصلتها فاعل، وزاد المالقي)** بفتح للام **(لأما)** الخفيفة الميم **(معنى ثالثاً وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا فتختص بالفعل)** أي: لا يكون بعدها إلا الفعل فأدخل الباء على المقصور عليه، وفيه ما عرفت فيما تقدم **(نحو: أما تقوم أما تقعد)**، والمعنى إنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، هل يفعلهما أو لا؟ قال المالقي: فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل تقول: أما زيداً أما عمراً والمعنى أما تبصر أو نحو ذلك مما تقوم عليه القرينة، قال ابن أم قاسم: ونص يعني: المالقي على أن التي للعرض بسيطة كأما التي للاستفتاح، ثم قال ابن أم قاسم: وكون أما حرف عرض لم أره في كلام غيره، والظاهر أن أما في هذه المثل التي مثل بها مركبة من الهمزة وما النافية، وقد ذكر هو وغيره أن أما قد تكون همزة استفهام داخلة محل حرف النفي، فيكون المعنى على التقرير كما في ألم وهذا هو معنى قول المصنف. **(وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في ألم وإلا وأن ما نافية)**، ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض، وقد صرح الرضي بأن أما تستعمل للعرض نحو: أما تعطف علي، ثم المصنف قد أسلف في الاستفهام التقريري أنه يجب أن يلي الهمزة الشيء المقرر به، وتالي الهمزة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم أن يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام وعدم القعود، وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعاً لما بعد النفي لم يتجه أيضاً؛ إذ ليس الغرض من قولك: أما تقوم، حمل المخاطب على أن يعترف بقيامه.

(وقد تحذف هذه الهمزة) من أما **(كقوله:**

ما ترى الدهر قد أباد معداً وأباد السراة من عدنان)(١)

يعني: أما ترى، وأباد: أذهب وأهلك، ومعد بن عدنان: أبو العرب، والمراد هنا هو

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦١، والجنى الداني ص ٢٩٣.

● **(أمَّا) بالفتح والتشديد ـ وقد تبدل ميمُها الأولى ياءً، استثقالاً للتَّضْعيف**، كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٧٩ ـ رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

وهو حرفُ شرطٍ وتَفْصيل

أبو القبيلة وفي ميمه خلاف قيل زائدة فيكون من العدد، وقيل أصلية لقولهم تمعدد أي: تزيا بزي معد في تقشفهم أو تنسب أو تصبر على عيشهم، والسراة بفتح السين الخيار والسادات، قال الجوهري: هو جمع سري وهو جمع عزيز أن يجمع فعل على فعلة، لا يعرف غيره وجمع السراة سروات، وأنكر السهيلي في «الروض الأنف» كونه جمعاً، وفي «القاموس» أنه اسم جمع، وفي «التسهيل» أن خبيثاً جمع على فعلة بفتحات، وهذا البيت أنشده ابن السيد في كتابه المسمى «بإصلاح الخلل في شرح أبيات الجمل» شاهداً على ما ذكره المصنف، وفيه قحطان مكان عدنان، فإن قلت: ويمكن أن ما في البيت نافية ولا همزة محذوفة، والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه، ولكن عنده غفلة وانهماك في اللذة تنزيلاً له منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم من حيث إن علمه بهلاك هؤلاء يقتضي التيقظ، والتحفظ من الاسترسال في الغفلة، والتلطخ بأدناس الشهوات، وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذي لا علم عنده بهذا، والله أعلم.

(أما بالفتح والتشديد قد تبدل ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف كقول عمر بن أبي ربيعة:

رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحي وأما بالعشي فيخصرُ)[1]

فجمع بين الأمرين حيث أبدل في الصدر ولم يبدل في العجز، والمراد بمعارضة الشمس اعتراضها في الأفق وارتفاعها بحيث تصير حيال الرأس، ويضحي يبرز للشمس وماضيه ضحى وضحي بكسر الحاء وفتحها، والمضارع منهما مفتوح الحاء والمصدر ضحاء بالمد، وهو يائي اللام بدليل قولهم: قلةٍ ضحيانة أي: بارزة للشمس، ويحضر بفتح الضاد مضارع حضر الرجل بكسرها، إذا آلمه البرد في أطرافه، يقول: رأت رجلاً فقيراً لا ثياب له فهو إذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ وإذا جاء العشي آلمه البرد.

(وهي حرف شرط) وفي عبارة الزمخشري وغيره حرف فيه معنى الشرط، **(وتفصيل)** يبين

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤، والأزهية ص ١٤٨، والأغاني ٨١/١، وخزانة الأدب ٣١٥/٥.

وتوكيد. أما أنها شرطٌ فيدلُّ لها لزومُ الفاء بعدها، نحو ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] الآيَةَ، ولو كانت الفاء للعَطْف لم تدخل على الخبر، إذ لا يُعْطَف الخبرُ على مُبْتَدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها، ولمّا لم يصحَّ ذلك وقد امتنع كونُها للعطف تعيَّن أنها فاء الجزاء.

فإن قلت: قد استغني عنها في قوله [من الطويل]:

٨٠ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

قلت: هو ضرورة، كقول عبد الرحمٰن بن حسّان [من البسيط]:

٨١ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سِيانِ]

ما في نفس المتكلم أو ما في كلامه من أقسام متعددة (**وتوكيد، أما أنها شرط**) ولم يقل حرف شرط؛ لأن دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية (**فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾** [البقرة: ٢٦] **الآية**) بالنصب أي: اتل الآية أو اذكر الآية، (**ولو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر**) في الآية وهو يعلمون أولاً ويقولون ثانياً (**إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها**)، وقد تمنع الملازمة؛ إذا الزائد قد يلزم كما في الآن ونحوه، (**ولما لم يصح ذلك**) أي: وهو الحكم بزيادتها (**وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء**) وهي الفاء السببية؛ إذ ليس لنا قسم آخر حتى تكون الفاء له (**فإن قلت: قد استغنى عنها في قوله:**

فأما القتال لا قتال لديكم) ولكن سيراً في عراض المواكب[١]

فحذف الفاء والأصل فلا قتال لديكم وخبر لكن محذوف أي: ولكن لديكم مشياً (**قلت: هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان**) بالصرف ومنعه:

(**من يفعل الحسنات الله يشكرها**) والشر بالشر عند الله سيان

فإنما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لا بد يوماً أنه فاني[٢]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦.

(٢) البيتان من البحر البسيط، وهي لكعب بن مالك، انظر: الجمل في النحو ص ٢٢٠، والخصائص ٢/ ٢٨١، وفي إعراب القرآن ١/ ٦٨.

فإن قلت: قد حُذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحُذِف القول استغناءً عنه بالمَنقُول فتبعته الفاء في الحذف، ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحُّ استقلالاً، كالحاج عن غيره يُصلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصحّ على الصحيح،

أي فالله يشكرها، وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك، ويروى مثلان مكان سيان، ولقائل أن يمنع كونه ضرورة؛ لاستعماله في السعة فقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[1]، وقال أيضاً «أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي»[2]، وفي رواية «إذا ينحدر»، وقال أيضاً: «أما بعد أشيروا علي في أناس ابنوا أهلي»[3]، وقال أيضاً في حديث الفتح يخاطب الأنصار: «قلتم أما الرجل قد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة في قريته»[4]؛ وقال عمر رضي الله تعالى عنه: أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة، وقالت: عائشة رضي الله تعالى عنها: وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً، وقال البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذٍ، (**فإن قلت قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى**: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] **قلت: الأصل فيقال لهم: أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول**) وهو كثير، قال أبو علي الفارسي: هو كالبحر حدث عنه ولا حرج (**فتبعته الفاء في الحذف**)، ولم يقصد إلى حذفها بطريق الاستقلال فاغتفر ذلك، (**ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف**) فيصح بطريق التبعية (**ولو صلى أحد عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح**)، ونظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالاً أي: لم يحذف وحده في مثل قام زيد، ويجوز حذفه تبعاً لحذف الفعل في مثل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل (٢١٦٨)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب المكاتب (٢٥٢١) وأحمد (٢٥٢٥٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب التلبية إذا انحدر في الوادي (١٥٥٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات (١٦٦)، وأحمد (٢٤٩٧).

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿**إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة**...﴾، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٢٧٧٠)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة النور (٣١٨٠).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة (١٧٨٠)، وأحمد (١٠٥٦٥).

وهذا قول الجمهور. وزعم بعضُ المتأخرين أن فاء جواب «أمّا» لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجوابَ في الآية ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، والأصلُ: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المَقُولِ، وأن ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية الجاثية: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]، الآية، قال: أصله فيُقالُ لهم ألم تكن آياتي، ثم حُذِف القول وتأخّرت الفاء عن الهمزة.

وأما التَّفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدَّم في آية البقرة، ومن ذلك ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢]، الآيات، وقد يُتْرَكُ تكرارُها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذْكَرُ بعدها في موضع ذلك القِسْم؛ فالأول نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ....

قولك: نعم لمن قال هل قام أحد أي: نعم قام زيد، **(هذا)** الذي قلناه في الآية من أن الأصل فيقال فحذف، القول والفاء بطريق التبعية له، هو **(قول الجمهور، وزعم بعض المتأخرين أن فاء الجواب)** الواقع **(في)** سياق **(أما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً)**، ونصب مثل هذا نصب المفعول المطلق **(وأن الجواب في الآية ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾** [آل عمران: ١٠٦]) والأصل فيقال: لهم ذوقوا فحذف، القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما وهو أكفرتم بعد إيمانكم **(اعتراض)** لا محل له، من الإعراب، وعلى الأول فهو في محل رفع على أنه نائب الفاعل لفعل القول المحذوف المبني للمفعول، **(وكذا قال)** هذا المتأخر **(في آية الجاثية)** وهي قوله تعالى: (**﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾** [الجاثية: ٣١] **الآية، قال: أصله فيقال لهم: الم تكن آياتي ثم حذف القول، وتأخرت الفاء عن الهمزة)** تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدر كما تقدم نحو أفلم يسيروا.

(**وأما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة**) وهي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] (**ومن ذلك ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾** [الكهف: ٧٩] و**﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ الآيات، وقد يترك تكرارها؛ استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر**)، ولا يذكر في موضع هذا الآخر كلام بل يكتفى بدلالة القرينة عليه، **(أو)** يترك تكرارها استغناء **(بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم)**.

فالأول نحو: ﴿بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٤]) أي: رسول أو معجزات باهرة على يده، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤] أي: قرآناً يستضاء به في ظلمات الحيرة، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ

ﵟءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُوا بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖﵞ [النساء: ١٧٤ ـ ١٧٥]، أي: وأمَّا الذين كفروا باللَّهِ فلهم كذا وكذا؛ والثاني نحو: ﵟهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗﵞ [آل عمران: ٧]، أي: وأمَّا غيرُهم فيؤمنون به ويَكِلون معناه إلى رَبِّهم، ويدل على ذلك: ﵟوَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗﵞ [آل عمران: ٧]، أي: كلٌّ من المتشابه والمُحكَم من عند الله، والإيمان بهما واجبٌ، وكأنه قيل: وأمَّا الراسخونَ في العلم فيقولون؛ وهذه الآية في «أمَّا» المفتوحة نظيرُ قولك في «إمَّا» المكسورة «إما أن تَنطِقَ بخيرٍ وإلا فاسْكُتْ» وسيأتي ذلك. كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقفُ على ﵟإِلَّا ٱللَّهُﵞ [آل عمران: ٧] ....

ﵟءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُوا بِهِۦﵞ [النساء: ١٧٥] أي: بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن، ﵟفَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُﵞ [النساء: ١٧٥] أي: في جنة ﵟوَفَضۡلٖﵞ أي: إحسان زائد على ذلك، فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا استغناء بذكره عنه، (**أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا**.

والثاني): وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد أما (**نحو**) قوله تعالى: (ﵟهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُﵞ [آل عمران: ٧] **أي وأما غيرهم فيؤمنون ويكلون معناه إلى ربهم**) فقد حذف هذا القسم، وذكر في موضعه ما يدل عليه وهو معنى قول المصنف: (**ويدل على ذلك**: ﵟوَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗﵞ [آل عمران: ٧] **أي: كل من المتشابه والمحكم من عند الله، الإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية**) أي: وحال هذه الآية (**في أما المفتوحة**) باعتبار ذكر كلام في موضع القسم المطوي الذكر (**نظير**) حال (**قولك في إما المكسورة: إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت**) حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها، (**وسيأتي ذلك**) قريباً في الكلام على إما المكسورة (**كذا ظهر لي و**) إذ بنينا (**على هذا فالوقف على إلا الله**).

قال صاحب «الكشف» من علماء الحنفية: والوقف عليه واجب؛ لأنه لو وصل فهم أن الراسخين يعلمون تأويله فيتغير الكلام، قال: فقوله: والراسخون يكون ثناءً مبتدأ من الله تعالى عليهم بالإيمان والتسليم بأن الكل من عند الله تعالى، قال: والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه إن تأويله إلا عند الله تعالى، وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه، ويقول الراسخون، قال: وذهب أكثر المتأخرين إلى أن الراسخ يعلم المتشابه وأن الوقف على قوله والراسخون في العلم، لا على ما قبله والواو فيه للعطف لا للاستئناف وهو مذهب عامة المعتزلة.

قلت: وقد ذكر الزمخشري هذا الأخير أولاً وذكر بعده القول الآخر ثم قال: والوجه

وهذا المعنى هو المشارُ إليه في آية البقرة السابقة فتأمَّلها.

وقد تأتي لغير تفصيلٍ أصلاً، نحو: «أمَّا زيد فمنطلق».

الأول، قال التفتازاني: أما أولاً فلأنه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابلاً لحظ الزائغين لكان المناسب أن يقال: وأما الراسخون فيقولون.

وأما ثانياً فلأنه لا فائدة حينئذٍ في قيد الرسوخ بل هذا حكم العالمين كلهم.

وأما ثالثاً فلأنه حينئذٍ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر العبارة، حيث لم يقل ومنه متشابهات؛ لأن ما لا يكون متضح المعنى وتهتدي العلماء إلى تأويله ورده إلى المحكم، مثل ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣] لا يكون محكماً ولا متشابهاً بالمعنى الذي ذكرتم وهو كثير جداً.

وأما رابعاً فلأن المحكم حينئذٍ لا يكون أماً للكتاب بمعنى رجوع المتشابه إليه؛ إذ لا رجوع إليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه، وقد يرجح الثاني بأن أما للتفصيل فلا بد في مقابلة الحكم على الزائغين من حكم على الراسخين، ليتحقق التفصيل غاية الأمر أنه حذف كلمة أما والفاء من اللفظ، وبأن الآية من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم، فالجمع في قوله: ﴿أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٧]، والتقسيم في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، والتفريق في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالمحكم وهو مضمون قوله: ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [النساء: ١٦٢] إلى قوله: ﴿أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [النساء: ١٦٢]، والجواب أن كون أما للتفصيل أكثري لا كلي، ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم، ثم لو سلم كون الآية من الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال، أعني: يقولون إلخ كاف في ذلك.

والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فالحق الوقف على إلا الله، وإن أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤوّل فالحق العطف. إلى هنا كلامه.

(وهذا المعنى) الذي ذكرناه من انقسام الخلق في المتشابه إلى قسمين: مؤمنين به مسلمين فيه إلى الله مع اعتقاد حقية المراد عنده **(هو المشار إليه في آية البقرة السابقة)** وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] **(فتأملها)** تجدها موافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر، **(وقد تأتي لغير تفصيل أصلاً نحو: أما زيد فمنطلق)** وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على «التسهيل» فإنه قال فيها: والظاهر أن أما زيد

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكَرَهُ، ولم أرَ مَنْ أحْكَمَ شَرْحه غير الزمخشريّ؛ فإنه قال: فائدةُ «أمَّا» في الكلام أن تُعْطِيه فَضْلَ توكيدٍ، تقول: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ»، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك وأنه لا مَحالةَ ذاهب، وأنه بِصَدَد الذهاب، وأنه منه عَزِيمة قلت «أمَّا زَيْد فَذَاهِبٌ»، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، انتهى.

فمنطلق لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسياهما أو أحدهما إلى ذلك فهي على هذا للتفصيل، أي: وأما غيره فليس كذلك، وهذا مقتضى إطلاق المصنف ـ يعني ابن مالك ـ وغيره أنها للتفصيل، نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى.

وقال ابن الحاجب في «شرح الكافية»: إلا أنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد فقد تذكر، ولا يذكر بعدها أمر آخر ولكن يفهم أنه ترك لأمر.

وقال في «شرح المفصل»: لا يلزم أن تذكر أقسام متعددة بل قد تذكر ويذكر لها قسم واحد، ولا ينافي ذلك أن تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فتذكر قسماً وتترك الباقي.

(وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال) في «الكشاف»: **(فائدة أما)** وإنما قال: وفائدته بالضمير عائداً إلى لفظ أما لتقدم ذكره فإنه قال: وأما حرف فيه معنى الشرط ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته **(في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب)** أي: بقربه يقال فلان بصدد كذا أي: بقربه وقبالته، **(وأنه منه عزيمة قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين)** أي: محضر لهما يقال أدلى بحقه وحجته أحضرهما، وأدلى بمال فلان إلى الحكام دفعه، **(بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط انتهى)** كلام الزمخشري، فأما كونه في معنى الشرط فواضح، قال الرضي: وليس مراد سيبويه أن أما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم، بل قصد إلى المعنى البحت قال: ويجوز أن تكون إما عند الكوفيين إن الشرطية ضمت إليها ما، على ما ثبت من مذهبهم في أما أنت منطلقاً انطلقت.

وأما وجه التأكيد فإنه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما؛ لأن معنى مهما يكن من شيء أن يقع هذا وذلك إلى ما لا يحصى، وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى إن ذهاب زيد ثابت البتة، وعلى كل حال قال ابن المنير: وهذا في الحقيقة ضد الشرط؛ لأن الشرط يفهم تخصيص المشروط بالشرط دون غيره، ألا تراك تقول: مهما تحسن إلي أحسن إليك، فيكون إحسانك إليه خاصاً بما إذا كان محسناً إليك، فإن كان مسيئاً لم يستحق من الوعد شيئاً،

ويُفصَل بين «أمّا» وبين الفاء بواحد من أمور ستة:

فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام، وأن المشروط واقع على تقدير دون تقدير، فإذا قلت: أما أنت فأحسن إليك كان وعداً مطلقاً لا شرط فيه، فإذا تأملت وجدته شرطاً لفظياً والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط، فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض.

(**ويفصل بين أما والفاء بواحد من أمور ستة**) لا بأكثر من واحد؛ لأنهم لما التزموا حذف الشرط لما سيذكر لزم دخول حرف الشرط على فاء الجواب، وذلك مستكره فدعت الضرورة إلى الفصل بينهما بشيء ما بعد الفاء، وذلك حاصل بأن يكون الفاصل واحد لا أكثر؛ لارتفاع الاستكراه بواحد، وعلى هذا فيشكل ما وقع في «المدارك» في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥] حيث ادعى أن الظرف متعلق بيقول فلزم الفصل بالمبتدأ وبمعمول الفعل، فإن قلت: فبماذا يتعلق الظرف حتى تتفصى عن عهد الفصل بأكثر من جزء واحد؟ قلت: بمحذوف تقديره فأما شأن الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه، وقد صرح بعضهم بأن نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز إعمالها في الظروف خاصة، وإن لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝٢٤ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥] والسر في جواز الإعمال تضمن معانيها الحصول والكون، وقد ذكر ابن الحاجب في وجه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاماً حسناً نورده ههنا.

قال رحمه الله تعالى: والتزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة، كما التزموا حذف متعلق الظرف إذا وقع خبراً، مثل زيد في الدار؛ لأن المعنى: مهما يكن من شيء أو يذكر من شيء، والتزموا أن يقع بينها وبين جزأيها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف، ثم اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع، والصحيح أنه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية؛ وذلك لأن وضعها لتفصيل الأنواع وما ذكر بعدها أحد الأنواع المتعددة، وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء، والغرض من التقديم الدلالة على أنه هو النوع المراد تفصيل جنسه، وكان قياسه أن يقع مرفوعاً على الابتداء؛ لأن الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء؛ إيذاناً من أول الأمر بأن تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به لا مصدراً، أو غير ذلك، ألا ترى أنك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه، وقولك: ضربت في يوم الجمعة، وإن كان في الموضعين مضروباً فيه إلا أنه ذكر في الأول ليدل على أنه حكم عليه، ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم أن الضرب واقع فيه، وفي الثاني ذكر؛ ليدل على أنه الذي وقع الضرب فيه من أول الأمر، فلما

أحدُها: المبتدأ كالآيات السابقة.

والثاني: الخَبَرُ، نحو «أمَّا في الدار فزيد»، وزعم الصفار أن الفصل به قليل.

والثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ـ٨٩].

كان كذلك قصد أن يكون الواقع بعد أما من أول الأمر على حسب ما هو عليه في جملته، ولزم أن يكون على معناه وإعرابه الذي كان له، وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقاً، أو بشرط أن لا يكون هناك مانع، وتبين وجه ما قيل: إن لها خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، وحاصله التنبيه على أن الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل، والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء.

وشرع المصنف في تعديد تلك الأمور الستة التي يفصل بواحد منها بين أما والفاء فقال: **(أحدها المبتدأ كالآيات السابقة)** كلها ما في سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وما في سورة الكهف من قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩] وأما الغلام وأما الجدار الآيات، وما في سورة النساء من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، وما في سورة آل عمران من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧].

(والثاني: الخبر نحو أما في الدار فزيد، وزعم الصفار) شارح كتاب سيبويه **(أن الفصل به قليل)**.

(والثالث: جملة شرط نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ـ٨٩] الآيات) فجعل المصنف الجواب لأما والفاء داخلة عليه، وجملة الشرط فاصلة بينهما، فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفاً مدلولاً عليه بالشرط الأول وجوابه.

قال المصنف في حاشية «التسهيل»: وإنما كان الجواب المذكور لأما دون الشرط الآخر لوجهين:

أحدهما: أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد؛ فإنه يجعل لأولهما.

الثاني: من شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها، قلت: ظاهره امتناع حذف جواب إما للإجحاف، وقد أجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريباً إن شاء الله تعالى، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن ثم شرطين اجتمعا بل الجواب المذكور للثاني وهو

والرابع: اسم منصوب لَفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩] الآيات.

والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: «أَمَّا زَيْداً فَاضْرِبْهُ»، وقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل؛ فكأنها فعلٌ، والفعل لا يلي الفعل؛ وأما نحو «زَيْدٌ ....

وجوابه للأول، والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً، والأصل مهما يكن من شيء، فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح، ثم قدم الشرط على الفاء جرياً على القاعدة في إيثار الفصل بين أما والفاء كراهية لالتقائهما لفظاً فالتقى فاءان الأولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب إن فحصل الثقل، فدفع بحذف الثانية؛ لأنها التي أوجبت الثقل، ولأن في ذلك جرياً على أكثر الحذفين نظائر، قال الرضي: وقد تقع كلمة الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩] فقوله: فروح جواب أما استغنى به عن جواب إن، هذا كلامه قلت: وفيه تدافع فإن صدر الكلام يقتضي أن قوله فروح جواب الشرط الثاني، وآخره يقتضي أن الجواب المذكور للأول لا للثاني فتأمله.

(والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب) أي: بفعل الجواب **(نحو** ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ الآيات) [الضحى: ٩] الثلاث يعني والاثنتين بعدها وهما ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾ [الضحى: ١٠ ـ ١١] فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظاً بفعل الجواب وبنعمة ربك منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد فاء الجواب.

(والخامس اسم كذلك) أي: منصوب لفظاً أو محلاً **(معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو زيداً فاضربه، و)** نحو **(قراءة بعضهم** ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] **بالنصب)** على طريق الاشتغال، والراجح الرفع الذي قرأ به الجماعة نحو زيد ضربته، وهذان المثالان للمنصوب لفظاً، وأما المنصوب محلاً فكقولك: أما الذي يكرمك فأكرمه، وكذا نحو: أما بزيد فامرر به عند من أجازه كما سيجيء في الباب الثالث إن شاء الله تعالى، **(ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه)** فيكون التقدير في ذينك المثالين؟ أما زيداً فاضرب اضربه، وأما ثمود فهدينا هديناهم؛ **(لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل)**، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن أما نائبة عن شيء أصلاً، ولو سلم كونها نائبة عن شيء فإنما هي نائبة عن جملة الشرط بأسرها، لا عن فعل الشرط وحده فلم يجاور الفعل فعلاً ولا نائباً عنه، نعم يمتنع تقدير الفعل قبل الفاء من جهة أنه لا يفصل بين أما والفاء بأكثر من جزء واحد، **(وأما نحو: زيد**

كان يَفْعَل» ففي «كان» ضمير فاصل في التقدير؛ وأمّا «لَيْس خَلَقَ اللّهُ مِثْلَه» ففي «ليس» أيضاً ضمير لكنَّه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأنَّ «ليس» حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا: «لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ» بالرفع.

والسادس: ظرف معمول لـ «أمّا» لما فيها من معنى الفِعل الذي نابَتْ عنه أو للفِعْل المحذوف، نحو: «أمّا الْيَومَ فإني ذاهِبٌ، وأما في الدار فإنَّ زَيْداً جالسٌ»، ولا يكون العامل ما بعد الفاء، لأن خبر «إنَّ» لا يتقدَّم عليها فكذلك معمولُهُ، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، ....

كان يفعل ففي كان ضمير) مستتر عائد إلى زيد، (فاصل في التقدير) بين كان ويفعل، (وأما ليس خلق الله مثله ففي ليس أيضاً ضمير لكنه ضمير الشأن، والحديث) فاصل بين ليس والفعل المصدرية خبرها، (وإذا قيل بأن ليس حرف فلا إشكال) أصلاً؛ لأن المباشر حينئذٍ للفعل حرف لا فعل (وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف)؛ لضعف فعليتها حينئذٍ بمشابهة الحرف (ولهذا أهملها بنو تميم؛ إذ قالوا ليس: الطيب إلا المسك بالرفع) نظراً إلى شبهها بما النافية، وقد يقال على كلام المصنف: إذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك في أما فإنها عريقة في الحرفية.

(والسادس: ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه)، وقد عرفت ما عليه، (أو للفعل المحذوف نحو: أما اليوم فإني ذاهب وأما في الدار فإن زيداً جالس، ولا يكون العامل ما بعد أما؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذا معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور)، وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذي أسلفناه ما يرد عليه، ولا يخفى أن هؤلاء لا يخالفون في أن ما بعد أما في نحو: أما زيداً فاضرب معمول لما بعد الفاء، والفاء لا يتقدم ما في حيزها عليها، فإن قيل: لم يتفقوا هنا لكونها مانعة؛ لأن التقديم لغرض مهم قلنا إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانعين وأكثر؛ لأن الغرض أهم فيجوز لتحصيله إلغاء مانعين فصاعداً، كذا قرره الرضي.

قال: والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو أما زيد فإنه قائم، ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت، وإذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو: أما اليوم فإني ذهب كون الظرف معمولاً لفعل الشرط أولا ما كان الفاصل بين الفاء وأما جزءاً مما في حيز فعل الشرط لا الجواب، والفاء ليست مزالة عن مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب، فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءاً من الجواب، نحو: أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وتارة يكون جزءاً من متعلقات فعل الشرط، نحو: أما اليوم

وخالفهم المبرّد وابن دُرُسْتُوَيْهِ والفرّاء، فجعلوا العامل نفسَ الخبرِ، وتوسّع الفرّاء فجوّزه في بقية أخَوات «إنَّ»؛ فإن قلت «أمّا الْيَومَ فأنا جالسٌ» احتمل كون العامل «أمّا» وكونَه الخبر لعدم المانع، وإن قلت: «أما زيداً فإنّي ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن «أمّا» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إنَّ» لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومَنْ وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان ـ الأول: أنه سُمع «أما الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ» بالنصب، «وأَمَّا قُرَيْشاً فأنا أَفْضَلُها» وفيه عندي دليل على أمور:

أحدها: أنه لا يلزم أن يُقدَّر: مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يُقدَّر غيره مما يليق

فإني ذاهب إذ التقدير: مهما يكن من شيء اليوم، وأما الفاء في جميع التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير، أو على شيء منه كالمثال الذي قبله، هذا كله رأي الجمهور، (**وخالفهم المبرد وابن درستويه**) بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية. (**والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر**) ولم يلتفتوا إلى ذلك المانع الذي اعتبره أولئك؛ لما قررناه. (**وتوسع الفراء في بقية أخوات إن**)، واختاره ابن الحاجب مستنداً لما أسلفناه عنه.

(**فإن قلت: أما اليوم فأنا جالس احتمل**) هذا التركيب (**كون العامل أما**) عند الجمهور، (**وكونه الخبر**) عندهم أيضاً؛ (**لعدم المانع**)؛ فإن الفاء بمجردها لا يرونها مانعة كما مر، (**وإن قلت: أما زيداً فإني ضارب لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن أما لا تنصب المفعول**)، لكن ينصبه فعل يمكن أن يجعل شرطاً أي: مهما ذكرت زيداً فهلا قالوا؛ فإنهم لا يرون بوجوب كون الفاصل بين الفاء وأما جزءاً مما في حيز الفاء كما مر (**ومعمول خبر إن لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر**)، وألغوا ذلك المانع في جنب الغرض المهم من جعل الفاصل جزءاً مما في حيز الفاء على ما سبق.

(**تنبيهان الأول سمع**) من كلام العرب (**أما العبيد فذو عبيد بالنصب**) للعبيد، (**وأما قريشاً فأنا أفضلها**) ولم يضبط هذا كما ضبط ذلك بالنصب؛ لأن كتابة قريشاً بالنصب بالألف قاضية بأنه منصوب فلا يحتاج إلى قيد النصب بخلاف العبيد، لكن مع كونه مسموعاً قال سيبويه: هي لغة خبيثة قليلة، قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف إلا إذا كان غير معين، ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير، وأما إذا أردت بالعبيد عبيداً معينة، فلا يجوز فيه إلا الرفع كما في قولك: أما البصرة فلا بصرة لك وأما أبوك فلا أبا لك، (**وفيه عندي دليل على أمور:**

أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق

بالمحل، إذ التقدير هنا: مهما ذكرتَ، وعلى ذلك يتخرّج قولُهم: «أما العِلْم فَعالم»، و «أمَّا عِلْماً فعالِم»، فهذا أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعولٌ لأجله إن كان معرَّفاً، وحالٌ إن كان منكراً.

والثاني: أن «أمَّا» ليس العامِلَةَ، إذ لا يعمل الحرفُ في المفعول به.

والثَّالث: أنه يجوز «أمَّا زيداً فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام «أمَّا» التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] ولا التي في قول الشاعر [من البسيط]:

بالمحل؛ إذ التقدير هنا مهما ذكرت)، ولو كان كذلك لم يكن ثم معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين، مع أن الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال، وقال: بل هو مفعول به لما بعد الفاء؛ لأن معنى ذو عبيد يملك، وذلك كما روى الكسائي، أما قريشاً فأنا أفضلهم أي أغلبهم في الفضل، **(وعلى ذلك يتخرج قولهم: أما العلم فعالم وأما علماً فعالم)** أي: مهما ذكرت العلم أو علماً فهو عالم، وهو تخريج مطرد في المعرف والمنكر **(فهو أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق لما بعد الفاء)**، فإنه لا يتأتى في نحو: أما العلم فذو علم، أو فإنه عالم أو فلا علم له، ونحو: أما علماً فإنه عالم؛ لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله، وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر، **(أو مفعول لأجله إن كان)** المصدر المنصوب **(معرفاً أو حال إن كان منكراً)** فلم يطرد توجيه النصب كما اطرد التوجيه المتقدم، وهذا الذي نسبه المصنف إلى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستنداً في ذلك إلى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب، وإلى شيء آخر قرره في «شرح التسهيل».

(والثاني: أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف) النائب عن الفعل **(في المفعول به)** وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الظرف، وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل أما مطلقاً حتى يرد عليهم النقض بهذا، وإنما ادعوا عملها في الظرف لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، فكيف يرد عليهم هذا.

(والثالث أنه يجوز أما زيداً فإني أكرم، على تقدير العمل للمحذوف)، وقد علمت أن هذا المسموع الذي استند إليه لغة خبيثة بنص سيبويه، فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية، هذا مع أنها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه كما سبق.

(التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام أما) البسيطة التي ذكرت الكلام فيها أما **(التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** [النمل: ٨٤] **ولا)** أما **(التي في قول الشاعر:**

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي «أم» المنقطعة و «ما» الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل؛ والتي في البيت هي «أن» المصدرية و «ما» الزائدة، والأصل: لأن كُنت، فحذف الجار وكان للاخْتِصار، فانفصلَ الضمير، لعدم ما يتَّصل به، وجيء بـ «ما» عوضاً عن «كان»، وأُدغمت النون في الميم للتقارب.

● (إمَّا) المَكْسورة المشدَّدة ـ قد تُفتح همزتها، وقد تُبْدَل ميمُها الأولى ياءً، ....

أبـا خـراشـة أمـا أنـت ذا نـفـر فـإن قـومـي لـم تـأكـلـهـم الـضـبـع)(١)

وقد تقدم الكلام عليه في أن المفتوحة الخفيفة **(بل هي فيهما)** أي: في الآية والبيت **(كلمتان، فالتي في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية وأدغمت الميم في الميم للتماثل)**، وقد أسلفنا التنبيه على أن أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة، بل هي حرف لمجرد الإضراب، وما ذكره المصنف من أن ما استفهامية فيكون ذا بعدها موصولاً ليس بمتعين، لجواز أن يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام. **(والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة والأصل لأن كنت، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضاً عن كان وأدغمت النون في الميم للتقارب)**، وقد يناقش المصنف بأن اعترافه بأن أن التي في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه من أنها فيه شرطية كما قاله الكوفيون، اللهم إلا أن يقال أورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقده هو، والله تعالى أعلم بالصواب.

(إما المكسورة) الهمزة **(المشددة)** الميم **(وقد تفتح همزتها)** كقوله:

تـلـقـحـهـا أمـا شـمـال عـريـة وأمـا صـبـا جـنـح الـعـشـي هـبـوب(٢)

أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهمزة من أما في الموضعين، والشمال بفتح الشين المعجمة، الريح التي تهب من ناحية القطب، وتلقحها تصلحها وتهيئها للإثماروعرية بعين مهملة مفتوحة وراء مكسورة على وزن فعيلة أي: باردة، والصبا والجنح تقدما والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح.

(وقد تبدل ميمها الأولى ياء) مثناة تحتية مع فتح الهمزة وكسرها كما نص عليه غير واحد،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي القمقام الأسدي في خزانة الأدب ١١/ ٨٧، والدرر ٦/ ١٢٠، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

وهي مركَّبة عند سيبويه من «إنْ» و «ما»، وقد تُحذف «ما» كقوله [من المتقارب]:

٨٢ ـ سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

أي: إمَّا من صيفٍ وإما من خريف، وقال المبرّد والأصمعي: «إنْ» في هذا البيت شرطيّة، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الريَّ، وليس بشيء لأن المراد وَصْفُ هذا الوَعِلِ بالريّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: «إنْ» في البيت زائدة.

لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الإبدال إلا مع فتح الهمزة كما سيأتي، **(وهي مركبة عند سيبويه من أن وما)** أدغمت النون في الميم للتقارب، وإنما قال عند سيبويه؛ لأن غيره يرى أنها حرف بسيط، وهذا هو الأصل **(وقد تحذف ما)** وتبقى إن **(كقوله:**

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما[1]

أي إما من صيف وإما من خريف) فحذف إما الأولى وما من إما الثانية، والرواعد صفة للسحاب جمع راعدة يقال: رعدت السحابة إذا سمع منها صوت الرعد، ويقال: أرعدت بالهمزة أيضاً، والصيف بتشديد الياء، **(وقال الأصمعي والمبرد: إن في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب، والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الري)** بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية، **(وليس)** هذا القول **(بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل)** بفتح الواو والعين المهملة كفرس وبفتح الواو وكسر العين ككتف، وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدئل، وهذا نادر والمراد بالوعل تيس الجبل، **(بالري)** وعدم العطش **(على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك)** إذ يصير انتفاء العطش معلقاً بشرط سقي السحائب له في الخريف، ومفهومه ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع، فأخبر أولاً بما وقع من سقي سحائب الصيف له، وذلك مقتض لريه منها ثم أخبر بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر، ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائماً فمع الإتيان بأما التي هي هنا لأحد الشيئين لا يلزم ذلك.

(وقال أبو عبيدة) بالتصغير وهاء التأنيث: **(إن في البيت زائدة)** وعلى هذا يتأتى ما ذكره

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨١، والأزهية ص ٥٦، وخزانة الأدب ٩٣/١١.

وإمَّا عاطفة عند أكثرهم، يعني «إمَّا» الثانية في نحو قولك: «جاءني إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمرو»، وزعم يونس والفارسيُّ وابن كَيْسان أنها غيرُ عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواوَ العاطفة، ومن غير الغالب قولُه [من البسيط]:

٨٣ ـ يا لَيْتَمَا أُمُنَا شَالَتْ نَعَامَتُها أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إلى نَارِ

المصنف من وصف ذلك الوعل بالري على كل حال، **(وإما عاطفة عند أكثرهم)** أي: أكثر النحويين **(يعني)** هو أي: القائل بذلك **(إما الثانية في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو)** قال الرضي: وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو، ولا يلزم ذلك فإن معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية، والأولى تنصب المضارع دون الثانية، **(وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى)**؛ فإنها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي. **(ووافقهم ابن مالك)** على ذلك **(لملازمتها غالباً الواو العاطفة)** ولا يدخل عاطف، قال: ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها، ولا هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن إما كذلك، قلت: صرح ابن الحاجب في شرح «المفصل» بأن مجموع قولنا: وإما هو العاطف في جاء إما زيد وإما عمرو، قال: ولا يبعد أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في موضع آخر، كيا مع أيا وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به، **(ومن غير الغالب)** وهو استعمال إما بدون الواو **(قوله:**

يا ليتما أمنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار)(١)

قال المصنف في حواشيه على «التسهيل» عند قوله وربما استغنى عن واو: وإما لا أحفظ ذلك إلا مع تخفيف كلمة إما بالبدل نحو:

لا تفسدوا آبالكم أيما لنا أيما لكم
يا ليتما أمنا(٢)

البيت وقد أنشد الرضي هذا البيت بدون إبدال، ثم قال: ويروى أيما إلى جنة وهي لغة في إما، وقول الشاعر: شالت نعامتها كناية عن موتها؛ فإن النعامة باطن القدم، وشالت ارتفعت، ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه، فظهرت نعامة قدمه وأما قول بعضهم: إن مراد العرب

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢٢١، ولسان العرب ١٤/ ٤٦ (أما)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ١١/ ٨٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٨٢.
(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب، الشاهد / ٩٠٠/ .

وفي شاهد ثانٍ، وهو فتحُ الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدالُ، ونقل ابن عصفور الإجماعَ على أن «إمّا» الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العَطْفِ لمُصاحبتها لحرفه، وزعم بعضُهم أن «إمّا» عطَفَت الاسمَ على الاسم، والواو عطفت «إمّا» على «إمّا»، وعطف الحرف على الحرف غريب؛ ولا خلاف أن «إمّا» الأولى غيرُ عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: «قام إمّا زَيْدٌ وَإمّا عَمْرو»، وبين أحد معمولَي الفعل ومعموله الآخر في نحو «رأيْتُ إمّا زَيْداً وَإمّا عَمْراً»، وبين المُبْدَل منه وبدلِهِ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، فإنّ ما بعدَ الأولى بَدَل مما قبلها.

بقولهم: شالت نعامتهم الدعاء أي: هزمهم الله وراعهم حتى يذهبوا على وجوههم كما تفر النعامة فلا يتأتى تفسير ما في البيت به، **(وفيه شاهد ثانٍ وهو فتح الهمزة)** لكن مع الإبدال، **(وثالث وهو الإبدال)** لكن مع فتح الهمزة **(ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كالأولى)** وليس بسديد؛ لأن الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك، **(قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه)** وهو الواو فهي، لكن لما كان المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وإنما المراد أحد الشيئين أو الأشياء جيء بما قرينة على ذلك، **(وزعم بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت إما على إما وعطف الحرف على الحرف غريب)** وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزه، وقال: إنه لا يبعد، وحكى الرضي عن الأندلسي أن إما الأولى مع إما الثانية حرف عطف قدمت؛ تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لإما الثانية على الأولى حتى يصير الحرف واحداً، ثم يعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، قال الرضي: وهذا عذر بارد؛ لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض، وعطف الحرف غير موجودة، قلت: الأولان لازمان وأما الثالث ففيه نظر؛ لأن صاحب هذا الرأي لم يقل بأنه عطف حرف على حرف؛ إذ العاطف عنده مجموع إما الأولى وإما الثانية، فهما بالنسبة إلى العطف حرف واحد. **(ولا خلاف أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إما زيد وإما عمرو)**؛ إذ زيد فاعل بقام، وقد اعترضت بينهما إما فكيف يتصور أن تكون عاطفة والحالة هذه، **(وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر، نحو: رأيت إما زيداً وإما عمراً)** إذ تاء المتكلم فاعل برأى، وزيداً مفعول به، وإما معترضة بينهما، ولا يتصور عطف مفعول على فاعل، **(وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾** [مريم: ٧٥] **فإن ما بعد إما الأولى بدل مما قبلها)** ولا يمكن عطف البدل على المبدل منه.

ولـ «إمَّا» خمسة معانٍ:

أحدها: الشَّكّ، نحو: «جاءني إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عمرو»، إذا لم تعلم الجائيَ منهما.

والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والثالث: التخيير، نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ووهِمَ ابنُ الشَّجري، فجعل من ذلك ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

(ولإما خمسة معانٍ) إنما هي لأحد الشيئين أو الأشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس إما، وإنما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا في أو وفاته هنا، ولا فرق بين الحرفين في ذلك.

(أحدها: الشك نحو قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو إذا لم تعلم) أنت **(الجائي منهما.**

والثاني الإبهام) على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك، **(نحو** ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]) أي: إن صدوا ولم يتوبوا، ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦] أي: إن تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فالله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم، وما يؤول إليه أمرهم، لكن أبرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه بأحد الأمرين معيناً، ولكن يشك.

(والثالث التخيير نحو): ﴿قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فخير بين تعذيبهم بالقتل إن أصروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم بإكرامهم وتعليم الشرائع إن آمنوا، ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل، وباتخاذ الحسن الأسر؛ لأنه بالنظر إلى القتل إحسان لما فيه من بقاء الحياة مدة، فإن قلت: التي للتخيير لا بد أن تكون واقعة بعد الطلب، ولا طلب في الآية قلنا: التقدير ـ والله تعالى أعلم ـ قلنا: يا ذا القرنين افعل إما أن تعذب، وإما أن تتخذ فيهم حسناً، فإن وصلتها بعد إما الأولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف، وما بعد إما الثانية معطوف على الأولى أي: افعل إما تعذيبهم وإما اتخاذ الحسن فيهم، ونحو ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥] وإن وصلتها في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر، أي: اختر إلقاءك أولاً أو كوننا الملقين أولاً، وجوز فيه أن يكون في محل رفع على أنه خبر لمحذوف أي: الأمر إلقاؤنا أو إلقاؤك، **(ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك)** الآية المتقدمة وهي قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]، وإنما هي من قبيل الإبهام كما مر ولم يبين المصنف وجه الوهم، وكأنه ما تقرر من أنه لا بد

والرابع: الإباحة، نحو: «تَعَلَّم إما فقهاً وإمَّا نحواً»، و «جالِسْ إمَّا الحسَنَ وإما ابنَ سِيرِينَ»؛ ونَازَعَ في ثبوت هذا المعنى لـ «إمّا» جماعة مع إثباتهم إياه لـ «أوْ».

والخامس: التفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وانتصابهما على هذا على الحال المُقَدَّرة؛ وأجاز الكوفيون كَوْنَ «إمَّا» هذه هي «إنِ» الشرطيّة و«ما» الزائدة. قال مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسمُ أداةَ الشرط حتى يكون بعده ....

أن يكون حرف التخيير مسبوقاً بطلب، وليس هنا طلب ولابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك، ويقول: المعني بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلم أو للسامع الخيرة في فعل ما شاء من ذينك الأمرين، أو تلك الأمور من غير جمع بينهما، أو بينهن ولا يشترط سبق الطلب، ولا شك أن لله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين، وأنه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم.

(**والرابع: الإباحة نحو: تَعَلَّم إما فقهاً وإما نحواً، وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين، ونازع في ثبوت هذا المعنى لإما جماعة مع إثباتهم إياه لأو**) والظاهر أن لا وجه لما قاله هؤلاء الجماعة.

(**والخامس التفصيل نحو**) قوله تعالى: (﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣] **وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة**) وذلك؛ لأن الظاهر أنه حال من الهاء في هديناه، والمعنى بينا له الطريق وأوضحناها، فالحال مقدرة؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بين له، والعمل بذلك ليس مقارناً للتبيين فاحتيج إلى كون الحال مقدرة، قال الزمخشري: ويجوز أن يكونا حالين من السبيل، أي: إما سبيلاً شاكراً وإما سبيلاً كفوراً كقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد: ١٠] فوصف السبيل بالشكر مجاز، وقرأ أبو السمال بفتح الهمزة من أما وهي قراءة حسنة، والمعنى إما شاكراً فبتوفيقنا وإما كافراً فبسوء اختياره.

قلت: هذا يلزم عليه حذف جواب إما وهو ما كنا قدمنا الوعد بوقوفك عليه، وقوله: فبسوء اختياره يعني ليس إلا، وهو مبني على قاعدة الاعتزال، قال ابن المنير: واختيار هذه القراءة؛ لأجل التقسيم لا يفيده، فيجوز أن يكون المراد إما شاكراً فمثاب وإما كفوراً فمعاقب.

قلت: ويمكن أن تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون إما هذه هي التي لأحد الشيئين أو الأشياء؛ كما أنها كذلك في القراءة المشهورة، ولكن فتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها أولاً، (**وأجاز الكوفيون كون إما هذه**) الواقعة في إما شاكراً وإما كفوراً. (**هي إن الشرطية وما الزائدة، قال مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده**

فعلٌ يُفسِّره، نحو: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨]، وَرَدّ عليه ابنُ الشجري بأنّ المضمر هنا «كان»، فهو بمنزلة قوله [من البسيط]:

٨٤ ـ قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِباً [فَمَا اعتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلاَ]؟

وهذه المعاني لـ «أَوْ» كما سيأتي، إلا أن «إمَّا» يُبْنَى الكلامُ معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكٍّ وغيره، ولذلك وجب تكرارُها في غير نُدور، و «أو» يُفْتَتَح الكلامُ معها على الجزم، ثم يطرأ الشكُّ أو غيره، ولهذا لم تتكرَّر.

وقد يُستغنى عن «إمَّا» الثانية بذكر ما يُغْني عنها، نحو: «إمَّا أنْ تَتَكَلَّم بخير وإلاَّ ....

فعل يفسره، مثل ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨] **ورد عليه ابن الشجري بأن المضمر هنا كان)** أي: إن كان شاكراً أثيب وإن كان كافراً عوقب، وكان لا تحتاج في جواز حذفها إلى فعل مفسر يقع بعدها، وإنما ذلك لغيرها من الأفعال وخصوصها باغتفار الحذف بدون مفسر بعدها؛ لكثرة دورها في الكلام، **(فهو)** أي: حذف كان في آية الإنسان **(بمنزلة)** حال **(قوله)** أي: قول حسان رضي الله تعالى عنه:

(قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً) فما اعتذارك عن شيء إذا قيلا[1]

وينسب أيضاً لغير حسان، والتقدير إن كان أي: القول حقاً وإن كان كذباً، فحذف بلا مفسر وهو شائع، **(وهذه المعاني)** الخمسة وهي الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل ثابتة **(لأو كما سيأتي، إلا أن إما)** الثانية وهي العاطفة **(يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها؛ لأجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها)** أي: ذكرها مرة أخرى قبل المعطوف عليه ليفهم السامع المقصود من أول الأمر **(في غير ندور)**، وسيجيء الاستشهاد على هذا الندور **(و أو بفتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تكرر)** وفيما قاله نظر، إذ يجوز أن يكون المتكلم بقام زيد أو عمرو مثلاً قاطعاً بقيام زيد، ثم عرض له الشك في كون القيام حصل منه أو من عمرو فعطف بأو كما قاله المصنف، ويجوز أن يكون شاكاً من أول الأمر وإن لم يأت بحرف دال عليه، كما تقول: جاء القوم وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلا زيداً، وقد يجاب بأن معنى افتتاح الكلام معها على الجزم أن ذلك بحسب الصورة الظاهرة، مع أنه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون، ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه، لا أن يكون المتكلم بها لا بد أن يكون جازماً ثم يشك فتأمله، **(وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يغني عنها)** من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه **(نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا**

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥، وخزانة الأدب ٤/ ١٠، والدرر ٢/ ٨٢.

فَاسْكُتْ» وقول المُثَقِّب العبديّ [من الوافر]:

٨٥ ـ فَإِمّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وإلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

فاسكت) أي: وإما أن تسكت (و) نحو: **(قول المثقب)** بفتح النون وكسر القاف المشددة **(العبدي)** بفتح العين المهملة وسكون الموحدة، وأظن أن هذه النسبة نسبة إلى عبد القيس:

(فأما أن تكون أخي بصدق ... فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني ... عدواً أتقيك وتتقيني[1])

أي: وإما أن تطرحني وتتخذني عدواً، وأن الأولى وصلتها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف، أي: وإما أخوتك لي حاصلة، والغث الرديء والسمين الجيد، وأتقيك وتتقيني صفة عدواً، والأصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى، فأتى بضمير المتكلم والمخاطب، ويروى بحق مكان بصدق وهذان البيتان من قصيدة له منا قوله:

وما أدري إذا أممت أرضاً ... أريد الخير أيهما يليني

أالخير الذي أنا أبتغيه ... أم الشر الذي هو يبتغيني[2]

ومنها قوله قبل ذلك:

رددن تحية ونسين أخرى ... وثقبن الوصاوص بالعيون[3]

نقبن ثقبن، والوصاوص جمع وصوص وهو الخرق في الستر بمقدار ما تنظر العين منه أي: ثقبن في الستور خروقاً بكثرة نظرهن بالعيون منها، ويقال: إنه لقب بالمنقب لهذا البيت وقلت: مخاطباً لشريف أنشدني هذه القصيدة:

يا أيها السيد أنشدتنا ... قصيدة العبدي كالعقد

فقلت للقوم اسمعوا واعجبوا ... لسيد يروي عن العبد

---

(١) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢، وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، والدرر ٦/ ١٢٩.

(٢) البيتان من البحر الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٧، ولسان العرب ١٢/ ٣٧ (أنم).

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للمثقب العبدي في طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٧١.

وقد يستغنى عن الأولى لفظاً كقوله [من المتقارب]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفِ

البيت، وقد تقدَّم، وقوله [من الطويل]:

٨٦ - تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أي: إمَّا بدارٍ، والفرَّاء يَقيسُه، فيُجيز «زيد يقومُ وإمّا يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

تنبيه - ليس من أقسام «إمّا» التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، بل هذه «إنِ» الشرطيَّة و«ما» الزائدة.

(وقد يستغنى عن) إما (الأولى لفظاً) لا تقديراً (نحو:

سقته الرواعد من صيف[(١)]

البيت) التقدير إما من صيف وإما من خريف، (وقد تقدم) البيت ومر الكلام عليه (و)، نحو (قوله:

تلم بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها[(٢)]

أي إما بدار) وإما بأموات وتلم تنزل وعهدها إما بمعنى أمرها الذي يعهد منها أو محلها الذي يتعاهد بالرجوع إليه بعد الذهاب عنه، (والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم وإما يقعد) وظاهر قوله: (كما يجوز أو يقعد) أنه لا يحتاج إلى تقدير إما قبل المعطوف وهو ظاهر قول ابن قاسم في «الجنى الداني»، وأجاز الفراء أن لا تكرر وأن تجري مجرى أو، فإن كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله والفراء يقيسه، إذ هذا الضمير المنصوب عائد على الاستغناء عنها لفظاً والفراء على ظاهر كلام مهم يرى أنها مستغنى عنها البتة لفظاً وتقديراً فتأمله.

(تنبيه: ليس من أقسام إما التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]) ولو كانت إياها في هذا المحل لم يكن وجه لتأكيد الفعل بالنون (بل هذه إن الشرطية وما الزائدة) ولذلك أكد الفعل وجوابها قوله: ﴿فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦] وهذا كله ظاهر.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرّمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠، وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، ولذي الرمة، أو الفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦.

● (أو) ـ حرفُ عطفٍ، ذكر له المتأخِّرون معاني انتهت إلى اثني عشر.
الأول: الشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣] و[الكهف: ١٩].
والثاني: الإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] الشاهد في الأولى، وقول الشاعر [من الخفيف]:
٨٧ ـ نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الأُلَىٰ أَلِفُوا الحَقْـ قَ، فَبُعْداً لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقَا
والثالث: التَّخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقَبْلَ ما يمتنع فيه الجمع، نحو:

(أو حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر) معنى.
(أحدها: الشك) من جهة المتكلم (نحو) قوله تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٢ ـ ١١٣] استقصروا مدة لبثهم في الدنيا بالإضافة إلى خلودهم في العذاب، واستقلوها بحيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم.
(والثاني الإبهام) على السامع (نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] الشاهد في أو الأولى) ولا أدري لِمَ لَمْ يكن الشاهد في أو الثانية، والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم أن من وحد الله وعبده فهو على الهدى، وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين، وهذا من كلام المضف الذي كل من يسمعه من موال أو مناف يقول لمن خوطب به: قد أنصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بعلى؛ لأن صاحبه ذو استعلاء وتمكن مما هو عليه يتصرف حيث يشاء، وجاء في الضلال بفي؛ لأن صاحبه منغمس في حيرة مرتبك فيها لا يدري أين يتوجه (و) نحو (قوله:
نحن أو أنتم الألى ألفوا الـ حق فبعداً للمبطلين وسحقا)[1]
اسحقا بمعنى بعداً فهو من باب
وألفى قولها كذباً ومينا[2]
وآخر المصراع الأول هو القاف الساكنة من قوله ألفوا الحق، والبيت من بحر الخفيف.
(والثالث: التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع) مع ما قبله (نحو

---

(١) البيت من البحر الخفيف، ولم أعثر عليه.
(٢) عجز بيت من البحر الوافر، وهو لعدي بن زيد، وصدره: فقدمت الأديم الراهشيه.
انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٧٦، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٧١، والمستقطي في أمثال العرب ٢٤٣/١.

«تَزَوَّجْ هِنْداً أَوْ أُخْتَهَا»، و«خُذ منْ مَالِي دِينَاراً أَوْ دِرْهماً».

فإن قلت: فقد مثَّل العُلماء بآيَتي الكفّارة والفِدْية للتخيير مع إمكان الجمع.

قلت: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكُسوة والتَّحرير على أنّ الجميع الكفّارة، ولا بينَ الصيام والصدقة والنسك على أنهنّ الفِدْية، بل تقع واحدة منهن كفّارة أو فِدْية، والباقي قُرْبة مستقلّة خارجة عن ذلك.

والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطّلب وقَبْل ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالِسِ العُلَمَاء أو الزهّاد»، و«تعلَّم الفِقْهَ أو النحو». وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعلُ الجميع، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] إذ المعنى لا تُطع أَحدَهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، ....

تزوج هنداً أو أختها) والجمع بينهما ممتنع، (و) نحو: (**خذ من مالي درهماً أو ديناراً**) والجمع بينهما ممتنع؛ لأن عصمة المال تمنع من الإقدام على تناوله إلا بمقتضٍ، وإنما اقتضت أو أحد الأمرين فلا يباح له أحدهما معاً؛ إذ لا مقتضي له.

(**فإن قلت: قد مثل العلماء بآياتي الكفارة والفدية**) وهما قوله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] (**للتخيير مع إمكان الجمع قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة، و**) يمتنع الجمع (**بين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية**) فلا يتصور الجمع بين تلك الخصال بصفة كون كل واحدة منهن في حالة الجمع كفارة أو فدية (**بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك**)، وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية؛ فإنه ممكن وإنما الكلام فيه بالاعتبار الأول وهو ممتنع لما عرفت، وقربة يحتمل الرفع على أنه خبر والباقي مبتدأ، ومستقلة خارجة صفة للقربة، ويحتمل النصب على الحال من الباقي بناء على أنه معطوف على فاعل يقع، أي: ويقع الباقي قربة فينصب حينئذٍ مستقلة وخارجة، فإن قلت: أو التي للتخيير إنما تقع بعد طلب كما مر، قلت: لفظ الآيتين وإن كان خبراً لكن المعنى على الطلب، أي: فليكفر وليفد.

(**والرابع: الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب، وقيل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء أو الزهاد**) إذ لا يمتنع مجالسة الفريقين، (**وتعلم الفقه أو النحو**) فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا، (**وإذا دخلت لا الناهية**) على ما فيه أو التي للإباحة (**امتنع فعل الجميع نحو**: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] **إذ المعنى لا تفعل أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما**)،

وتلخيصه أنها تدخل للنَّهْي عمَّا كان مُباحاً؛ وكذا حُكْم النَّهي الداخل على التخيير، وفاقاً للسيرافي. وذكر ابنُ مالك أن أكثر ورود «أو» «للإباحة» في التشبيه نحو: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، والتقدير، نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝﴾ [النجم: ٩]، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب.

والخامس: **الجمع المطلق** كالواو، قاله الكوفيّون والأخفش والْجَرْمي، واحتجوا بقول تَوْبَة [من الطويل]:

وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أو للإباحة قبل دخول الناهي؟ وكيف يصح قول المصنف، (**وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً**)؟ وهذا في الآية غير متأت البتة؛ لأن طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تباح أصلاً بل تحرم، ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من أن طاعة الآثم والكفور مباحة، لا حرج على من ارتكبها فتأمله. (**وكذلك حكم النهي الداخل على التخيير**) نحو لا تأخذ من مالي ديناراً أو درهماً فيمتنع أخذ الجميع؛ إذ المعنى لا تأخذ أحدهما فأيهما أخذه فهو أحدهما كما مر (**وفاقاً للسيرافي**)، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد وأن يكون النهي عن الجميع كذا في «الجنى الداني»، ومراده بالنهي عن كل واحد النهي عنه على الانفراد أي: لا تأخذ أحدهما فقط، فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفاً لمقتضى النهي هكذا أفهم بقرينة قوله: وأن يكون على الجميع فتأمله.

(**وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو للإباحة في التشبيه نحو**: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝﴾ [النجم: ٩]) يعني: أن تشبيه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح، وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح، (**فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب**) وما قاله محل تأمل.

(**الخامس: الجمع المطلق كالواو**) وتعبيره هنا بالجمع المطلق، وسيأتي الكلام معه في ذلك إن شاء الله تعالى، (**قاله الكوفيون والأخفش والجرمي**) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم وهي قبيلة مشهورة، وهو أبو عمرو صالح بن إسحاق أحد نحاة البصرة، كان ذا دين وورع ولا يلتفت إلى ما اشتهر عند قوم من أنه بضم الجيم ولا إلى من زعم أنه بكسرها زاعماً أنه رواه في الشاطبية كذلك عن أبيه عن جده، ولا إلى قول من جوز فيه تثليث الجيم لما رأى كلاً منهما له معنى في اللغة فكل هذا خبط وتحريف، (**واحتجوا بقول توبة**) وكأنه منقول من التوبة من الذنب، وهو ابن الحمير على صيغة تصغير الحمار وهو صاحب ليلى الأخيلية:

٨٨ ـ وَقَدْ زَعَمَتْ لَيلَىٰ بِأَنِّيَ فَاجِرٌ، لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

وقيل: «أو» فيه للإبهام، وقول جرير [من البسيط]:

٨٩ ـ جَاءَ الخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَىٰ عَلَى قَدَرِ

والذي رأيتُه في ديوان جرير «إذْ كانَتْ» وقوله [من البسيط]:

٩٠ ـ وَكَانَ سِيَّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَماً أَو يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَٱغْبَرَّتِ السُّوحُ

أي: وكان ....

(وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها)[1]

أي: لها تقواها وعليها فجورها، **(وقيل: أو فيه للإبهام)** على السامع، والمعنى على هذا أنه يعلم اتصافه بأحد الأمرين معيناً من التقى أو الفجور، لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب، **(وقول جرير)** بالجر عطفاً علي المجرور بالباء المتقدم:

(جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر)[2]

فاعل جاء ضمير يعود إلى الخليفة الممدوح، ومعنى كانت له قدراً كانت مقدرة لا سعي له فيها، **(والذي رأيته في ديوان جرير إذ كانت)** لكن ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة، ويحتمل أن أو فيه للشك، كأنه قال: نال الخلافة لما أرادها؛ لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب؛ اعتناء من الله تعالى به، وكأنه شك أي: ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من أجلها أحق بالخلافة من غيره، من حيث كان من الدين بحيث يعتني الله تعالى به فيبلغه أعلى المراتب، هكذا في شرح الجزولية لابن عصفور **(وقوله:**

وكان سيان أن لا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها واغبرت السوح)[3]

النعم واحد الأنعام وهي المال الراعية، ويسرحوا مضارع سرح بفتح العين فيهما، يستعمل متعدياً كما في البيت تقول: سرحت الإبل إذا تركتها ترعى، ولازماً كما في سرحت الإبل بنفسها، والسوح جمع ساحة، مثل بدنة وبدن وخشبة وخشب، واغبرارها عدم النبات بها، **(أي: وكان**

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لتوبة بن الحمير في ديوانه ص ٣٧، والأزهية ص ١١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٣٢، ولسان العرب ١٤/ ٥٥.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦، وخزانة الأدب ١١/ ٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٤، والجنى الداني ص ٢٣٠.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ١٣٤، ولسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩.

الشأن أن لا يَرْعُوا الإبلَ وأن يرعوها سيان لوجود القَحْطِ، وإنما قدرنا «كان» شَأْنيَّة لئلاً يلزم الإخبار عن النّكرة بالمعرفة، وقول الراجز:

٩١ ـ إنَّ بِـهَـا أَكْـتَـلَ أوْ رِزَامَـا خُـوَيْـرِبَـيْـنِ يَـنْـقُـفَـانِ الْـهَـامَـا

الشأن) ولا يريد المصنف أن لفظ الشأن هو اسم كان وحذف، وإنما مراده أن اسمها ضمير يفسره الشأن وهو مستتر في كان، والمعنى وكان هو **(أي: الشأن أن لا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان؛ لوجود القحط وإنما قدرنا كان شانية؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة)**، وهي سيان إذا جعلتها اسم كان **(بالمعرفة)** وهي أن لا يسرحوا؛ لأن إن مع الصلة متأول عندهم بمصدر معرف، بل جعلوه في حكم الضمير كما سيجيء، ولقائل أن يقول: الإخبار عن النكرة، بالمعرفة مغتفر في الضرورة، وما نحن فيه شعر، فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على أن ابن مالك قال بجوازه مطلقاً، وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وقال معتذراً عنه: إنما استجاز هذا الكلام بأو؛ لأنه يرى قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيجوز أن يجالسهما ويسمع، ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] فلا يطيعهما، كما أنه قيل له ذلك بالواو وكان كذلك فلما رآها تجري مجرى الواو في نحو هذه المواضع أجراها مجراها مع سيان، فهذا كلام حقيقته ما ذكرنا والذي سوغه عند قائله ما وصفنا ومثله قول المحدث:

سـيـان كـسـر رغـيـفـه أو كـسـر عـظـم مـن عـظـامـه[(١)]

(وقول الراجز:

(إن بـهـا اكـتـل أو رزامـا خـويـربـيـن يـنـقـفـان الـهـامـا)[(٢)]

اكتل بمثناة فوقية كأفضل علم رجل، وكذا رازم براء مكسورة فزاي وخويربين تثنية خويرب تصغيرها خارب وهو اللص، والنقف كسر الهامة عن الدماغ، والهام الرؤوس واحدها هامة، فإن قلت: الراجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز، وعادتهم أنهم لا يقولون: قال الراجز إلا إذا كان المنقول من هذا البحر، وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله:

(يـا صـاحـبـي رحـلـي أقـلا عـذلـي)[(٣)]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لدعبل الخزاعي، انظر: وفيات الأعيان ٦/ ١٨٨.

(٢) البيت من بحر الرجز، انظر: المحكم والمحيط الأعظم، مادة / ضرب/ ، وتاج العروس، مادة / ضرب/ ، ولسان العرب، مادة / ضرب/ .

(٣) البيت من البحر الرجز، وهو بلا نسبة في قرىٰ الضيف ٢/ ١٠٤.

إذ لم يقل «خويرباً» كما تقول: «زيد أو عمرو لص»، ولا تقول: «لصان»، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خُوَيْرِبَيْنِ» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع، وقول النابغة [من البسيط]:

٩٢ ـ قالَتْ: ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
فَحَسَبُوهُ فَألْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ ... سِتًّا وَسِتِّينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

قلت: إن وجد قبل هذا أو بعده ما يعين أنه من السريع ورد وإلا فهو محتمل أن يكون بيتاً مصرعاً من عروض الرجز الأولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن، وأو في هذا النظم بمعنى الواو؛ **(إذ لم يقل خويرباً)** بالإفراد، وتقريره أن خويربين حال من الضمير المستكن في قوله بها، والتقدير أن اكتل أو رزاماً كائنان بتلك الأرض حالة كونهما خويربين، فلو كانت أو على حالها من كونها لأحد الشيئين لكان الضمير عائداً إلى الأحد بصيغة الإفراد فتكون حاله مفردة أيضاً، **(كما تقول: زيد أو عمرو لص ولا تقول: لصان)**؛ لأن المعنى أحدهما فتمتنع التثنية، فيجب الإفراد وأحسن المصنف في التمثيل بهذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة إلى تفسير خويربين المذكور في الشعر، **(وأجاب الخليل عن هذا بأن خويربين بتقدير أشم، لا نعت تابع)** وكيف تكون نعتاً تابعاً وهو نكرة والموصوف معرفة، فإن قلت: غرض الخليل من الجواب إبقاء أو في هذا النظم على كونها لأحد الشيئين، وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود إلى الأحد؛ لأنه ضمير اثنين؟ قلت: إنما يجب إفراد الضمير في الخبر ونحوه، أما إذا وقع في جملة استئنافية فإنه يكون بحسب قصد المتكلم، فإن قصد أحدهما وجب الإفراد وإن قصد كليهما وجب الاتيان بضمير الإثنين، تقول: جاءني زيد أو عمرو، ثم تقول: مستأنفاً وقد جئتهما وأكرمتهما، وتقول: هذا إما جوهر أو عرض، ثم تقول: وهما محدثان فكذا ما نحن فيه، **(وقول النابغة)** يخاطب النعمان بن المنذر.

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ... إلى حمام شراع وارد الثمد[1]
(قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد
فحسبوه فألفوه كما ذكرت ... تسعاً وتسعين لم ينقص ولم يزد)

أراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة، والمراد باحكم كن حكيماً كما كانت هي حكيمة إذ أصابت ووضعت الشيء موضعه، فلا تقبل سعاية مختلف يفترى علي عندك، وكانت هذه المرأة نظرت

---

(١) الأبيات من البحر البسيط، وهي للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والأزهية ص ٨٩، والأغاني ١١/٣١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠/٣٤٩، وخزانة الأدب ٦/١٥٧.

وَيُقَوِّيه أنه روي «ونصفه» وقوله [من الكامل]:

٩٣ ـ قَوْم إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

ومن الغريب أن جماعةً ـ منهم ابن مالك ـ ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا»، نحو: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ﴾ ....

إلى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة، فقال:

ليت الحمام لِيَه إلى حمامتيه ... أو نصفه قديَه تم الحمامُ رميَه[(1)]

قال أصحاب المعاني: لما أراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسبة بسرعة إصابتها شدد الأمر وضيقه؛ ليكون أبلغ في مدحها بالإصابة، وذلك أنه جعلها تحزر الطير إذ كان الطير أخف ما يتحرك، ثم كونه حماماً مما يؤكد هذا الغرض لكونه أسرع الطير، ثم كثرة العدد تقتضي شدة الطيران؛ لأن ذلك مظنة استباقها ثم ورودها الماء مما يوجب المبالغة في الإسراع؛ لأنها حالة عطش وحرص على سرعة الوصول إلى الماء، قلت: وكون الماء قليلاً مما يقتضي شدة الازدحام عليه، وكونه لا مادة له أشد في الحرص على النيل منه، والثمد الماء القليل الذي لا مادة له وحسبوه بالتشديد عدوه فألقوه وجدوه، ويروى كما حسبت بدل كما ذكرت وكون أو في البيت بمعنى الواو ظاهر (**ويقويه أنه يروى ونصفه بالواو وقوله:**

يا قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... من بين ملجم مهره أو سافع)[(2)]

الصريخ: صوت المستصرخ، والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس، والسافع: هو الآخذ بناصية فرسه، ومنه ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] ومن إما زائدة على رأي الأخفش والكوفيين أي: رأيتهم بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما، وإما للابتداء متعلقة بفعل الرؤية أي: رؤيتك إياهم ابتدأت من بين هذين القسمين، وعلى كل من الاحتمالين فأو بمعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الإضافة إلى متعدد، وإذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحد هذين القسمين ولا تعدد في الأحد، ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع، فكل واحد من القسمين ذو تعدد، فهو كقولك: جلست بين العلماء أو الزهاد وأو لأحد الأمرين ولا إشكال، (**ومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى ولا نحو: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾**) أي: لا حرج ﴿أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ﴾

---

(١) البيت من البحر الرجز وهو لزرقاء اليمامة في لسان العرب ١٥٩/١٢ (حمم).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٥، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٨/٨، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣.

﴿أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وهذه هي تلك بعينها، وإنَّما جاءت «لا» توكيداً للنفي السَّابق، ومانعةً من توهُم تعليق النفي بالمجموع، لا بكلٍّ واحد، وذلك مستفاد من دليلٍ خارجٍ عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيرُه قولُكَ: «لا يحلُّ لك الزِّنَى والسَّرِقة» ولو تركت «لا» في التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضاً أن «أو» التي للإباحة حالَةٌ محلَّ الواو، وهذا أيضاً مردود، لأنه لو قيل: «جالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرين»، كان المأمورُ به مجالستهما معاً، ولم يخرج المأمور عن العُهْدَة بمجالسةِ أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشريّ عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أن الواو تأتي للإباحة، ....

أي بيوت أولادكم؛ لأن ولد الرجل بعضه، وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام: «أنت ومالك لأبيك»[1] (﴿أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١] **وأو هذه**) أي: التي في الآية المتلوة أو التي جعلوها بمعنى ولا (**هي تلك**) التي بمعنى الواو (**بعينها، وإنما جاءت لا**) منطوقاً بها في اللفظ الذي يفسرونها به في الآية (**تأكيداً للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد، وذلك**) أي: تعليق النفي بكل واحد (**من دليل خارج وهو الإجماع**) القائم على أنه لا حرج على الإنسان أن يأكل من بيت ولده ولا أن يأكل من بيت والده، وأما اللفظ الواقع في الآية فلا دليل فيه على ذلك.

(**ونظيره قولك: لا يحل لك الزنا والسرقة**) فتقدر لا يحل لك الزنا ولا السرقة؛ لقيام الإجماع على حرمتها مجتمعين ومفترقين (**ولو تركت**) بالبناء للمفعول أو للفاعل، أي: تركت أنت (**لا في التقدير لم يضر ذلك**)، لقيام الدليل على المراد وهو الإجماع القائل: لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على الإطلاق.

(**وزعم ابن مالك أيضاً أن أو التي للإباحة حالة في محل الواو وهذا أيضاً مردود؛ لأنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين**) بالواو (**كان المأمور به مجالستهما**) جميعاً (**ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما**) وهذا مشكل فأي عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا إلزام فيه بالفعل، ولا حرج فيه بالترك. (**هذا**) الذي ذكرناه من التفريق بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الإباحة على الوجه المذكور آنفاً (**هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أن الواو تأتي للإباحة،**

---

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده (٢٢٩١)، وأحمد (٦٨٦٣).

نحو: «جالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ»، وأنه إنما جيء بالفَذْلكة دَفْعاً لتوهُّم إرادة الإباحة في ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقلَّده في ذلك صاحبُ الإِيضاح البَيَانِيّ، ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحويّ.

والسادس: **الإِضراب** كـ«بَلْ»، فَعن سيبويه إجازةُ ذلك بشرطين: ....

نحو: جالس الحسن وابن سيرين، وأنه إنما جيء بالفذلكة) يعني: تلك عشرة كاملة **(دفعاً لتوهم الإباحة في** ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]) حتى أنه لو صام الثلاثة فقط أو السبعة فقط أجزأه، فأتى بالفذلكة دفعاً لأن يتوهم مثل هذا، والفذلكة في الحساب أن تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقال فذلك كذا وكذا. **(وقلده في ذلك صاحب «الإيضاح البياني»)** أي: المصنف في علم البيان، ويعني بصاحبه قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن بن محمد القزويني الشافعي صاحب «تلخيص المفتاح»، وإنما وصف الإيضاح بالبيان احترازاً من «الإيضاح» المصنف في النحو لأبي علي الفارسي، **(ولا تعرف هذه المقالة)** وهي كون الواو تأتي للإباحة **(لنحوي)**، بل هي معروفة لبعض النحاة، فقد قال السيرافي في شرح «الكتاب»: ومما تقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب، وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم فقال له: دع مجالسة أهل الريب، وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث، أو قال: جالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث، فذلك كله بمعنى، انتهى.

قلت: وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على «التسهيل»: إن أو تأتي للجمع كالواو ثم قال: فإن قلت: كيف وافقت على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين، وقولك أو ابن سيرين؟

قلت: الصواب أن لا فرق فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل، وهو إباحة المجالسة فكأنه قيل: أبحت مجالستهما ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه، ولم يمتنع عليه إفراد أحدهما ولا الجمع بينهما؛ لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه لا حرج في فعله ولا في تركه، فإذا أبيح شيئان جاز لنا فيهما أربعة أوجه، وكذلك المعنى إذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو، وقد بينا أنه مع الواو كذلك؛ لأن الإباحة إنما استفيدت من الأمر، فالواو جمعت بين الشيئين في الإباحة إلى هنا كلامه.

المعنى **(السادس)** من معاني أو الاثني عشر **(الإضراب كبل فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين:**

تقدُّم نفيٍ أو نهيٍ، وإعادةِ العامل، نحو: «ما قامَ زَيْدٌ أو ما قام عمرو»، و«لا يقم زَيْدٌ أو لا يَقُمْ عمرو»، ونقلَه عنه ابنُ عُصفور، ويؤيِّده أنه قال في ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، ولو قلتَ: «أو لا تطع كفوراً»، انقلبَ المعنى، يعني أنه يصيرُ إضراباً عن النهي الأوّل، ونهياً عن الثاني فقط، وقال الكوفيّون وأبو علي وأبو الفتح وابنُ بَرْهَان: تَأتي للإضراب مطلقاً، احتجاجاً بقولِ جرير [من البسيط]:

٩٤ ـ مَاذَا تَرَى فِي عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَدَّادِ؟
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادي

تقدم نفي أو نهي) وهذا أحد الشرطين **(وإعادة العامل)** وهذا الشرط الآخر **(نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو)** المعنى: بل ما قام عمرو فهو إضراب عن الأول، وهذه صورة تقدم النفي على أو، (و) نحو **(لا يقم زيد أو لا يقم عمرو)** المعنى بل لا يقم عمرو فهو إضراب عن الأول، وهذه صورة تقدم النهي على أو، **(ونقله)** أي: هذا القول **(عنه)** أي: عن سيبويه **(ابن عصفور)** وهذه الفعلية معطوفة على المتقدمة؛ إذ المعنى فثبت عن سيبويه كذا ونقله عنه ابن عصفور، ويجوز كون الأولى اسمية وهذه معطوفة عليها، ولا يضر التخالف بذلك كما ستعرفه، **(ويؤيده)** أي: ويؤيد نقل ابن عصفور المذكور **(أنه)** أي: سيبويه **(قال في** ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، **ولو قلت: أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى، لأنه يصير إضراباً عن المنهي الأول ونهياً عن الثاني فقط)** وذلك باطل؛ لأن النهي عن كل منهما ثابت لا يتطرق إليه الإبطال أصلاً.

(وقال الكوفيون وأبو علي) الفارسي **(وأبو الفتح)** ابن جني **(وابن برهان)** بفتح الموحدة ومنع الصرف وهؤلاء الثلاثة من النحاة الآخذين لمذهب أهل البصرة **(تأتي)** أو **(للإضراب مطلقاً)** أي: إتياناً مطلقاً، ويجوز أن يكون حالاً من الإضراب، أي: تأتي له في حالة كونه مطلقاً أي: سواء تقدمه نفي أو نهي أو لم يتقدمه، وسواء أعيد العامل أو لم يعد **(احتجاجاً)** مفعول لأجله، والعامل قال أي: قال أولئك الجماعة كذا احتجاجاً، ويجوز أن يكون حالاً أي: ذوي احتجاج أو محتجين **(بقول جرير:**

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي)[1]

---

(١) البيتان من البحر البسيط، وهما لجرير في ديوانه ص ٧٤٥، وجواهر الأدب ص ٢١٧، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.

وقراءة أبي السمال ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠] بسكون واو «أو»، واختُلِف في ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧]، فقال الفرّاء: بل يزيدون، هكذا جاءَ في التفسير مع صحّته في العربيّة، وقال بعض الكوفيّين: بمعنى الواو؛ وللبصريّينَ فيها أقوال، قيل: للإبهام، وقيل: للتَّخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخيَّر بين أن يقول هم مائةُ ألفٍ، أو يقول هم أكثر، نقله ابن الشجري عن سيبويه، وفي ثبوته عنهُ نظَر؛ ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقعُ أحَدهُما؛ ....

العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله إذا أنفق عليه وقام بمصالحه، برمت بكسر الراء ضجرت والاستثناء مفرغ بالنسبة إلى الأحوال أي: لم أحص عدتهم إلا في حال كوني مستعيناً بعداد، وهذا كناية عن الكثرة، وأو في البيت الثاني للإضراب مع فقد ما اشترطه سيبويه، فهي ظاهرة في الاحتجاج، (**وقراءة أبي السمال** ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠] **بسكون الواو**) لا بفتحها كما في القراءة المشهورة فأو هنا للإضراب كبل، والذي قبل هذا الكلام قوله: تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩] فإذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه.

(**واختلف في**) قوله تعالى: (﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧] **فقال الفراء**) المعنى (**بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية**)، قال الرضي: وإنما جاز الإضراب في كلامه تعالى؛ لأنه أخبر عنهم بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالماً بعددهم أنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق مضرباً عما يغلط فيه الناس، بناء على ظاهر الحزر أي: أرسلنا إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك، وكذا قوله تعالى: ﴿كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧] أو هو أقرب.

(**وقال بعض الكوفيين**) أو في هذه الآية (**بمعنى الواو**) أي: إلى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف كيف هو، (**وللبصريين فيها أقوال قيل: للإبهام**) على السامع، (**وقيل: للتخيير أي: إذا رآهم الرائي تخير**) لشدة كثرتهم (**بين أن يقول: مائة ألف أو يقول هم أكثر**) من مائة ألف (**نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر**)، ولا يتأتى أن يكون وجه النظر أنها إنما تكون للتخيير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا؛ لأن النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره، والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله: (**ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما**) فإن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أمرين فإما أن يكونوا مائة ألف وإما أن يكونوا أزيد من ذلك، فإن كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للرائي أن يخبر بأنهم أزيد؟ وإن كانوا أزيد فكيف يسوغ الإخبار بأنهم مائة ألف؟ ولقائل أن يقول: لصاحب هذا الرأي أن لا

وقيل: هي للشكّ مصروفاً إلى الرّائي، ذكَره ابن جنّي، وهذه الأقوال ـ غيرَ القول بأنها بمعنى الواو ـ مقولةٌ في ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧]، ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

والسابع: التقسيم، نحو: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ذكَره ابن مالك في مَنْظومته الصُغرى وفي شرح الكَبْرى، ثم عدَل عنه في التسهيل وشرحه، فقال: تَأتي للتفريقِ المجرَّدِ من الشكّ والإبهام والتَّخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كلٍّ منها تفريقاً مصحوباً بغيره، ومَثَّل بنحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، ....

يلتزم أن عدد المرسل إليهم في الواقع منحصر في هذين القسمين، بل يقول: يجوز أن لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئاً منهما، أو أنهم عدد كثير جداً بحيث إذا رآهم الرائي كان له أن يقول: هم مائة ألف، وكان له أن يقول: هم أزيد من مائة ألف، أي: هم كثيرون كثرة مفرطة، ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص، على أنه هو الموجود بحسب الواقع، كما إذا جاءك شخص مراراً كثيرة جداً جاز لك أن تقول: جئتني ألف مرة، وأن تقول: جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك؛ لأن المقصود ليس كمية هذا العدد المعين أن لا يزيد ولا ينقص، وإنما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية.

(**وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي ذكره ابن جني، وهذه الأقوال غير القول**) بنصب غير على الاستثناء، أي: إلا القول (**بأنها بمعنى الواو مقولة في**) قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧] ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

المعنى (**السابع**) من معاني أو الاثني عشر (**التقسيم**) أي: تبيين أقسام الشيء (**نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، ذكره ابن مالك في منظومته**) الصغرى المسماة «بالخلاصة» وتعرف بالألفية، (**وفي شرح**) منظومته (**الكبرى**) المسماة «بالكافية الشافية»، (**ثم عدل عن ذلك**) أي: عن ذكر التقسيم (**في «التسهيل» وشرحه فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره**) وهو الشك أو الإبهام أو التخيير، (**ومثل**) لهذا المعنى المجرد مما ذكر (**بنحو** ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]) أي: إن يكن المشهود عليه غنياً فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه طلباً لرضاه، أو إن يكن فقيراً فلا تمتنعوا من الشهادة رحمة له، فأتى بأو هنا لمجرد التفريق، أي ذكر الأقسام ولا شك ولا إبهام ولا تخيير، ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره، وهو ظاهر، فإن قلت: كان من حق المصنف أن يأتي بالعاطف فيقول: ونحو: وقالوا إذ ليس هذا

قال: وهذا أَوْلَى من التَّعْبير بالتقسيم، لأن استعمالَ الواو في التقسيم أجودُ، نحو: «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقوله: [من الطويل]:

٩٥ ـ [ونَنْصُرُ مَوْلاَنا، وَنَعْلَمُ أنَّهُ] كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

ومن مجيئه بـ «أوْ» قوله [من الطويل]:

٩٦ ـ فَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ لاَ بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أوْ سَلاَسِلُ

انتهى، ....

موضع حذفه قلت: يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف، والتمثيل بقالوا: كونوا هوداً أو نصارى، فلا يرد السؤال، فإن قلت: التلاوة إنما هي وقالوا بالواو فكيف حذفت، قلت: وقد وقع مثله في أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام حيث سئل عن الخمر: «ما أنزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع، وسيأتي الكلام في هذه المسألة مشبعاً في حرف الميم إن شاء الله تعالى، قال ابن مالك (**وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله**):

ونصر مولانا ونعلم أنه (كما الناس مجروم عليه وجارم)[(١)]

مجروم عليه وجارم أي: مجني عليه وجان يقال: جرم فلان على أهله إذا أذنب وجنى عليهم جناية، (**ومن مجيئه بأو قوله**:

فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل)[(٢)]

أشرعت أي: صوبت وسددت تقول: أشرعت الرمح نحو العدو إذا صوبته نحوه وقصدت طعنه، فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما إجمالاً بقوله ثنتان، ثم قسمهما بأو إلى القسمين المذكورين، والمراد بهما القتل والأسر أي: لنا خصلتان هما صدور الرماح المشرعة، والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الأسر، (**انتهى**) كلام ابن مالك.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعمرو بن براقة من أمالي القالي ٢/ ١٢٢، والدرر ٤/ ٢١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في الدرر ٦/ ١١٩، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٣٤. اهـ.

ومجيء الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له، بل إثباتُه الأكثرية للواو يقتضي ثبوتَهُ بقلّةٍ لـ «أوْ»، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل، لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحذف المضاف كما قيل في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٢] وغيرُه عَدَل عن العبارتين، فعبَّر بالتفصيل، ومَثَّله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [البقرة: ١٣٥]، إذ المعنى: وقالت اليهودُ كونوا هوداً وقالت النَّصارى كونوا نصارى، وقال بعضُهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ «أو» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوٓا۟﴾ ....

(**ومجيء الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن أو لا تأتي، بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود**)، وفي بعض النسخ: ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن أو لا تأتي له بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي الثبوت في أو بقلة، وكأن المصنف غير هذه لما فيها من المناقشة، أما أولاً فلأن ابن مالك لم يقل: إن استعمال الواو في التقسيم أكثر، وإنما قال أجود، وأما ثانياً فلأن إثبات الأكثرية للواو إنما يقتضي الثبوت في أو بكثرة لا بقلة كما ادعاه، (**وقد صرح**) ابن مالك (**بثبوته**) أي: ثبوت التقسيم (**في البيت الأخير**) وهو فقالوا لنا ثنتان إلى آخره، (**وليس فيه دليل**) على ما قاله من أن أو فيه للتقسيم؛ (**لاحتمال أن يكون المعنى: لا بد من إحداهما فحذف المضاف كما قيل في ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾** [الرحمن: ٢٢]) أي: من أحدهما فإن ذلك إنما يخرج من البحر الملح لا من العذب، وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم، وإنما هو بيان لإحدى الخصلتين بأحد المتعاطفين بأو.

هذا وأنا لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين، حتى إذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتاً في محل قلنا: يسوغ الإتيان بما شئت من الواو وأو، لكن استعمال الواو أجود فتأمله.

(**وغيره**) أي: غير ابن مالك (**عدل عن العبارتين**) التقسيم والتفريق المجرد (**فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾** [البقرة: ١٣٥] **﴿قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾** [الذاريات: ٥٢]، **إذا المعنى**) في الآية الأولى (**وقالت اليهود: كونوا هوداً، وقالت: النصارى: كونوا نصارى**)، والمعنى في الآية الثانية (**وقال: بعضهم ساحر، وقال: بعضهم مجنون فأو فيهما لتفصيل الإجمال في قالوا**) وهذا هو الذي ذكر أهل البديع أنه أحد قسمي اللف والنشر؛ وذلك لأن المتكلم تارة يذكر متعدداً على التفصيل، ثم ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه وهو ظاهر، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل، وتارة يذكر المتعدد على سبيل الإجمال ثم ما لكل إلخ، ومثلوا لذلك بهذه الآية وبقوله تعالى: **﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا**

وتَعَسَّف ابن الشجَري فقال في الآية الأولى: إنها حذف منها مضاف وواو وجملتان

مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ وقال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: واعلم أن ما ذكروه في هذه الآية الكريمة يعني الآية الأخيرة لا يخلو عن نظر؛ فإن أو في قوله تعالى: ﴿أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ إما أن يقدر بعدها قول مقدر أو لا، فإن قدر بأن يكون تقديره أو قالوا: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى لم يصح؛ لأن ذلك حينئذٍ موضع الواو لا أو، ثم إنا ولو جعلنا أو بمعنى الواو وقدرنا قولاً محذوفاً يخرج عن اللف، فإنه يصير الضمير الأول لليهود فقط، وهذا ليس مرادهم قطعاً، ألا ترى قول الزمخشري: فلف القولين وإن لم نقدر قولاً بعد أو فكيف ينسب إلى أهل الكتاب على الإطلاق هذا القول، وهو بجملته غير صادر من أحد منهم، بل مخالف لقول كل من الفريقين، غير أنه إجمال وتفصيل باعتبار ذلك، ويحتمل أن يقال في الآية الكريمة: إنها ليست من اللف والنشر في شيء، وإن المراد نسبة هذا القول بجملته إلى كل من اليهود والنصارى بأن يكون جرد من قولي الفريقين قول كلي تضمنته مقالتهما، فإن قول اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً يتضمن أن غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة، وكذلك قول النصارى فنسب إلى كل من الفريقين: لن يدخل الجنة أحد ليس يهودياً ولا نصرانياً، ثم إن قلنا: الاستثناء من النفي ليس إثباتاً فلا حاجة بنا إلى الزيادة على ذلك.

وإن قلنا: إنه إثبات فوجهه أنهم لما كان مقصودهم الأعظم نفي دخول المسلمين الجنة، وكان كل من فريقي النصارى واليهود أحقر عند الآخر من الانتصاب لمعارضته، كان قول اليهود مثلاً: لن يدخل الجنة إلا يهودي يتضمن نفي دخولها عن غير اليهودي والنصراني، فأشير إليه بالنفي ويتضمن إثبات دخولها لأحد فريقي اليهود والنصارى؛ لأن إثبات دخولها لأحد الفريقين عيناً، وهم اليهود مثلاً إثبات لدخول أحد الفريقين مطلقاً؛ لأن الأخص يستلزم الأعم فقولهم: لن يدخل الجنة إلا يهودي يصدق أن ينسب به إليهم أنهم قالوا: لن يدخل الجنة إلا اليهود أو النصارى؛ لأن من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه أنه أثبت قيام أحد الرجلين، لا يقال: فيلزم أن يحكى عنهم أنهم قالوا: لن يدخل الجنة إلا يهودي أو نصراني أو مسلم؛ لأنا نقول: لما كان مقصودهم الأصلي هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه، ولم يذكر الأعم الشامل ولما كان قول كل منهم لن يدخل الجنة إلا يهودي أكثر قبحاً من قوله: لن يدخل الجنة إلا يهودي أو نصراني حكى من كلامهم الثاني، الذي هو موجود في ضمن قولهم الأول، بل هو أبلغ في الشناعة عليهم؛ لأنه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالإبعاد عن الجنة، فليتأمل ما ذكرنا فإنه حسن دقيق هذا كلامه.

(وتمسف ابن الشجري فقال: في الآية الأولى: إنه حذف منها مضاف وواو وجملتان

فعليَّتان، وتقديره: وقال بعضهم ـ يعني اليهود ـ كونوا هوداً، وقال بعضهم ـ يعني النصارى ـ كونوا نصارى، قال: فأقام ﴿أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف، انتهى.

والثامن: أن تكون بمعنى «إلاَّ» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقولك: «لأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسْلِمَ»، وقوله [من الوافر]:

٩٧ ـ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وحَمَلَ عليه بعضُ المحقِّقين قولَه تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فقدّر ﴿تَفْرِضُوا۟﴾ منصوباً بـ «أن» مضمرةً، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ لئلاّ ....

فعليتان وتقديره: وقال بعضهم يعني اليهود: كونوا هوداً، وقال بعضهم يعني النصارى: كونوا نصارى قال: فقام أو نصارى مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى) كلامه، والكلفة ظاهرة على وجهه الذي أبداه.

المعنى (**الثامن**) من معاني أو الاثني عشر (**أن تكون بمعنى إلا في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقوله**) أي: قول القائل: (**لأقتلنه أو يسلم**) فهو بمنزلة ما لو قال: لأقتلنه إلا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ، والمعنى لأقتلنه في كل وقت إلا في وقت إسلامه (**وقوله**:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما)[1]

غمزت أي عصرت، والقناة معروفة وهي ما يجعل فيها سن الرمح، والكعوب هي النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية، شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم، (**وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى**: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦] **فقدر تفرضوا منصوباً بأن مضمرة**) ليصير المعنى: لا جناح عليكم في مهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء المسيس إلا أن تفرضوا، أي: إلا وقت فرضكم لهن مهراً مسمى، فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى، فقدر هذا القائل لإفادة هذا المعنى تفرضوا منصوباً على الوجه المذكور، (**لا مجزوماً بالعطف على تمسوهن**) لوجهين؛ (**لئلا**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه، ص ١٠١، والأزهية ص ١٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢.

يصيرَ المعنى لا جناح عليكم فيمَا يتعلق بمُهورِ النّساء إن طلقتموهنَّ في مدّة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفَرْضُ دون المَسِيسِ لزم مهرُ المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفَرْضِ، لزم نصفُ المسمّى، فكيف يصح نَفْيُ الجُنَاح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلَّقات المفروض لهنّ قد ذُكِرْنَ ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٧]، وترك ذكر المَمْسُوسات لما تقدَّم من المفهوم، ولو كان ﴿تَفْرِضُوا﴾ مجزوماً لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهنّ مستويَيْنِ في الذكر، وإذا قدّرت «أو» بمعنى: إلاّ، خرّجت المفروضَ لهنّ عن مشاركة الممسوساتِ في الذكر.

وأجاب ابنُ الحاجب عن الأول بمَنْع كون المعنى مدّة انتفاء أحدهما، بل مدةَ لم يكن واحدٌ منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحَدهما.

يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهر النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين) وهما المسيس والفرض، (**مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى، فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الأمرين**) مع أنه قد تقرر في الشرع إثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الأمرين ووجود الآخر، وهذا هو الوجه الأول؛ (**ولأن المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية**) يعني قوله عز وجل: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، (**وترك ذكر الممسوسات، لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر**) أولاً ولِمَ خَصّ أحد القسمين بالذكر ثانياً وترك الآخر (**وإذا قدرت**) بالبناء للمفعول والتاء للتأنيث، أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب، (**أو بمعنى إلا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر**) أولاً، وظهر وجه إفرادهن بالذكر ثانياً، وهذا هو الوجه الثاني.

(**وأجاب ابن الحاجب عن**) الوجه (**الأول بمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء أحدهما، بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعاً؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول**) وهو كون المعنى مدة انتفاء أحدهما، (**فإنه لا ينفي إلا أحدهما**)، وحاصل كلامه أن الغرض الحامل على جعل أو بمعنى إلا يتأدى بإبقائها على حقيقتها من جعلها هنا عاطفة لأحد الشيئين على الآخر؛ وذلك لأن نفي الأحد المبهم يفيد العموم؛ لأنه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذٍ إلى جعلها بمعنى إلا، وإخراجها عن حقيقتها، وذكر التفتازاني في حاشية «الكشاف» معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال: فإن قيل: لم لم تجعل أو عاطفة

وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهنّ إنما كان لتعيين النصف لهنَّ، لا لبيان أن لهنَّ شيئاً في الجملة.

وقيل: «أو» بمعنى الواو، ويؤيّده قول المفسّرين: إنها نزلت في رجل أنصاريّ طَلَّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قولٌ آخرُ سيأتي.

والتاسع: أن تكون بمعنى «إلى» وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ «أنْ» مضمرةً، نحو: «للألزمَنَّكَ أوْ تَقْضِيني حَقّي»، وقوله [من الطويل]:

لتفرضوا على تمسوهن، ويكون المعنى: ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر، لما تقرر من أن أو في سياق النفي تفيد العموم، ثم ذكر بأنه أجيب عن ذلك: بأن العطف يوهم تقدير إعادة حرف النفي، أي: أولم تفرضوا فيفيد أن شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لا نفي أحد الأمرين أعني نفي كل، وليس كذلك قال التفتازاني: وفيه نظر؛ لأن محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله، وكما لا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بلم قال: ويمكن الجواب بأن عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء، حتى ذهبوا في نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] إلى تأويلات، وقد أمكن ههنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه، على أن مساق قوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] يكون بعد الحكم بأنه لا مهر إذا كان الطلاق قبل المسيس، إلا أن توجد أو إلى أن توجد تسمية المهر، أي: فإذا كان ذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى، بخلاف ما لو قيل: لا مهر ما لم يوجد شيء من الأمرين فإن المناسب حينئذٍ أن يقول: فإن وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا إلى هنا كلامه، **(وأجاب بعضهم عن)** الوجه **(الثاني بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن، لا لبيان أن لهن شيئاً في الجملة)** فقد استفيد ثانياً بذكرهن ما لم يستفد أولاً، **(وقيل: أو)** في هذه الآية **(بمعنى الواو)** أي: ما لم تمسوهن وتفرضوا أي: مدة انتفاء مجموع هذين الأمرين، ولا شك أنه لا مهر أصلاً إن وقع الطلاق في هذه الحالة **(ويؤيده)** أي: يقويه **(قول المفسرين: إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس، وقبل الفرض وفيها)** أي: في أو الواقعة في هذه الآية **(قول آخر سيأتي)** وهو كونها بمعنى إلى.

(و) المعنى **(التاسع)**: من معاني أو الاثني عشر: **(أن تكون بمعنى إلى، وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة نحو: لألزمنك أو تقضيني)** أي: إلى أن تقضيني **(حقي و)**

٩٨ ـ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى، فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

ومَنْ قال في ﴿أَوْ تَفْرِضُوا﴾ [البقرة: ٢٣٦] إنه منصوب جَوَّز هذا المعنى فيه، فيكون غايةً لنفي الجُنَاح، لا لنفِي المسيس، وقيل: «أو» بمعنى الواو.

والعاشر: التقريب، نحو: «مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّع» قاله الحريري وغيره.

الحادي عشر: الشرطية، نحو: «لأَضرِبَنَّهُ عاش أَوْ مَاتَ»، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله: «لآتِيَنَّكَ أَعْطَيْتَنِي أَوْ حَرَمْتَنِي»، قاله ابن الشجري.

الثاني عشر: التبعيض، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] نقله ابن الشَّجرِي عن بعض الكوفيِّين، والذي يظهر لي أنه إنّما أراد معنى التفصيل السابق؛ فإنَّ

(لأستسهلن الصعب أو إدرك المنى) فما انقادت الآمال إلا لصابر[1]

المنى جمع منية وهي اسم لما يتمناه الإنسان، وانقياد الآمال موافقتها للمراد ومجيئها على حسبه، وهو استعارة وأنت خبير بأن جعل أو في هذين الأمرين بمعنى إلا الاستثنائية متأت، وبأن جعلها على بابها لعطف أحد الشيئين أو الأشياء ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى إلا أو إلى، نحو: لأقتلنه أو يسلم ولألزمنك أو تقضيني حقي وهذا البيت؛ إذ المضارع في الكل منصوب بأن مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر، ويعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم، أي: ليكونن قتل مني أو إسلام منه، وليكونن لزوم مني له أو قضاء منه لحقي، وليكونن استسهال مني الصعب أو إدراك للمنى. **(ومن قال في أو تفرضوا: إنه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون)** الغاية المستفادة منه **(غاية لنفي الجناح، لا لنفي المسيس)**، وهذا هو القول الآخر الذي وعد بإتيانه في الآية المذكورة.

المعنى **(العاشر)** من معاني أو: **(التقريب نحو: ما أدري أسلم أو ودع، قاله الحريري وغيره)** وقد أسلفنا في أم مناقشة عن المصنف في هذا المثال فراجعه.

المعنى **(الحادي عشر: الشرطية نحو: لأضربنه عاش أو مات، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات، ومثله لآتينك أعطيتني أو حرمتني)** أي: إن أعطيتني وإن حرمتني **(قاله ابن الشجري)**.

المعنى **(الثاني عشر: التبعيض نحو ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾** [البقرة: ١٣٥]، **نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين، والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل؛ فإن**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢، والدرر ٤/ ٧٧. اهـ.

كلٌّ واحد مما قبل «أو» التفصيليّة وما بعدها بعضٌ لما تقدَّم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيدَ مجرَّد معنى التبعيض.

تنبيه ـ التحقيقُ أن «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تخرجُ إلى معنى «بَلْ»، وإلى معنى الواو. وأمّا بقيةُ المعاني فمستفادة من غيرها، ....

كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض مما تقدم عليهما) أي: على ما قبلها وما بعدها، **(ولم يرد أنها ذكرت لتفيد معنى التبعيض)** حتى تكون قسماً مستقلاً برأسه خارجاً عما مر.

(تنبيه: التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء) أي: لتعلق الحكم بأحد الأمرين المذكورين قبلها وبعدها أو الأمور، **(وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى بل)** فتكون للإضراب ولا تكون حينئذٍ لأحد الشيئين أو الأشياء، **(أو)** تخرج **(إلى معنى الواو)** فتفيد جمع المتعاطفين في الحكم، ولا تكون حينئذٍ لأحدهما، بل لهما معاً، **(وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها)** لا منها، وفي «الكشف» نقلاً عن البزدوي وشمس الأئمة أنهما قالا: هذه الكلمة ليست للتشكيك؛ لأن الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعاً، أي: ليس بمقصود في المخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام، وليس معناه أن الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ، لأن لفظ الشك قد وضع لمعناه، بل المعنى ما ذكرناه؛ وذلك لأن موضوع الكلام إفهام السامع لا تشكيكه، فلا يكون الشك من مقاصده، فلا تكون هذه الكلمة موضوعة لذلك بل هي موضوعة لأحد المذكورين غير عين كما قلنا، إلا أنها في الإخبارات تفضي إلى الشك باعتبار محل الكلام؛ لأنه أخبر عن مجيء أحدهما في قوله: جاء زيد أو عمرو، ومعلوم أن فعل المجيء وجد من أحدهما عيناً نكرة، إذ لا تصور لصدور الفعل من غير العين، وبإضافة الفعل إلى أحدهما غير عين لا ينتقل الفعل من العين إلى النكرة، بل يبقى مضافاً إلى العين كما وجد، وإنما جهله السامع، فوقع الشك في الذي وجد منه فعل المجيء، فتبين أن التشكيك إنما يثبت حكماً واتفاقاً بكون الكلام خبراً لا مقصوداً بحرف أو، ألا ترى أنها إذا استعملت في الإنشاء لا تؤدي معنى الشك أصلاً مع أنها حقيقة فيه لا مجاز، وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الأصلي، وكذا التخيير يثبت بمحل الكلام أيضاً؛ لأنها إذا استعملت في الابتداء كقولك: اضرب زيداً أو عمراً تناولت أحدهما غير معين، والأمر للائتمار ولا يتصور الائتمار بوقوع الفعل في غير العين، فيثبت التخيير ضرورة التمكن من الائتمار، ولهذا لو اختار أحدهما قولاً لا يصح؛ لأنه لا ضرورة في ذلك إنما هي في حق الفعل انتهى.

ومن العجب أنهم ذَكَرُوا أنَّ من معاني صيغة اَفْعل التخيير والإباحة، ومَثَّلوه بنحو: «خُذْ من مالي درهماً أو ديناراً»، أو «جالس الحسنَ أو ابن سيرين»، ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البيِّن الفساد هذا المعنى العاشر، و«أو» فيه إنما هي للشكّ على زعمهم، وإنما اُستفيد معنى التَّقريب من إثبات اشتباه السلام بالتَّوديع، إذْ حصول ذلك ـ مع تباعُد ما بينَ الوقْتين ـ ممتنع أو مُستبعد، وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطيَّة أن يقول وللعطف لأنه قَدَّر مكانها «وإنْ»، والحقُّ أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط كما قدَّره هذا القائل، وأنَّ «أوْ» على بابها، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوفُ في معنى الشرط.

* * *

● (ألاَ) بفتح الهمزة والتخفيف ـ على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون للتنبيه؛ فتدلُّ على تحقُّق ما بعدها، ....

(ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والإباحة ومثلوه بنحو: خذ من مالي درهماً أو ديناراً) وهذا للتخيير، (وجالس الحسن أو ابن سيرين) وهذا للإباحة، (ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين، ومن البين الفساد المعنى العاشر) وهو التقريب، نحو: ما أدري أسلم وأودع، (وأو فيه إنما هي للشك على زعمهم وإنما استفيد التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع، إذ حصول ذلك) الاشتباه (مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد) فيحصل التقريب ضرورة، (وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطية أن يقول: وللعطف؛ لأنه قدر مكانها وإن) وهما حرف عطف وحرف شرط. (والحق: أن الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل، وأن أو على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط) عملاً بما تقتضيه أو من التشريك، ولو قيل: بأن هذا من باب الحال المقدرة أي: لأضربنه مقدراً حياته أو مقدراً موته، والمعنى لأضربنه على كل حال لأمكن وكذا لآتينك مقدراً إعطاءك أو حرمانك ولا حاجة إلى تقدير الشرط ولا قد، على ما اختاره ابن مالك وجماعة.

(ألا)

(بفتح الهمزة والتخفيف) أي تخفيف اللام (على خمسة أوجه:

أحدها أن تكون) هي (للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها)، وسيأتي بيان وجه ذلك،

وتدخل على الجملتين، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ويقول المُعْربون فيها: حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويُهملون معناها وإفادتها التحقيقَ من جهة تركيبها من الهمزة و«لا»؛ وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيقَ، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: ٤٠]. قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكادُ تقعُ الجملة ....

(**وتدخل على الجملتين**) الاسمية والفعلية وذلك (**نحو**: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]) هذه اسمية ونحو: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وهذه فعليه (**ويقول المعربون فيها**) هي (**حرف استفتاح فيبينون مكانها**) وهو المحل الذي تقع فيه، وهو ابتداء الكلام (**ويهملون**) ذكر (**معناها**) الذي وضعت له وهو التنبيه وذلك غير سديد، وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال: تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة من إضافته إلى أمر ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف، بخلاف الاستفتاح ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحاً بها، ولم تسم حروف استفتاح؛ لأنه ليس من دلالتها، وإنما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً لها، وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء، وحروف الشرط وحروف الاستقبال والجر وغير ذلك. (**وإفادتها التحقيق من جهة تركبها**) في الأصل (**من الهمزة ولا**) لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه، تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل ألا إن زيداً قائم، ولا تقول: إن زيداً قائم، (**وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو: أليس ذلك بقادر**) أي: هو قادر، وقد يقال: ليس كل همزة استفهام إذا دخلت على النفي أفادت الإثبات، وإنما ذلك حيث تكون للإنكار الإبطالي، ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الإثبات وقوته، ولا يلزم من حصول الإثبات تأكيده فمن أين جاء هذا التحقيق المدعى، فالذي ينبغي أن يقال هنا: هذه الهمزة للاستفهام بطريق الإنكار للنفي فجاء الثبوت المدعى، وإنما جاء بطريق اللزوم؛ لأنه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت، فهو كدعوى الشيء ببينة فمن هذه الجهة جاء التحقيق، وأيضاً فنفي النفي إثبات دائم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك، ولا يخفاك أن ألا التي للتنبيه كما يقع بعدها الإثبات نحو ألا إن زيداً قائم يقع بعدها النفي نحو ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وإفادتهما التحقيق في القبيلتين ثابتة لما مر.

(**قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة**) برفع الجملة على أنها اسم تكاد، وتقع خبر متقدم متحمل لضمير عائد على ذلك الاسم، ولا يصح أن يكون

بعدَها إلاّ مُصَدَّرَة بنحو ما يُتَلَقى به القسمُ، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]، وأختها «أما» من مُقَدِّمَات اليمين وطلائعه، كقوله [من الطويل]:

٩٩ ـ أَمَا وَالَّذِي لاَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ ... وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ

وقوله [من الطويل]:

أَمَا وَالَّذي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

والثاني: التوبيخ والإنكار، كقوله [من البسيط]:

اسم تكاد ضميراً عائداً على ألا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم، وهو إما ممتنع أو ضرورة أو نادر، والتقدير على الأول: لا تكاد الجملة تقع **(بعدها إلا مصدرة بنحو: ما يتلقى به القسم)** يعني: إن والنفي، وذلك لمشاركتها للقسم في كونها للتأكيد مثله **(نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ)** لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] ونحو: ألا لا يقوم زيد، **(وأختها أما من مقدمات اليمين وطلائعه)** وطليعة الجيش مقدمته، وما يطلع قبله **(كقوله:**

أما والذي لا يعلم الغيب غيره ... **ويحيي العظام البيض وهي رميم)**

لقد كنت أختار القرى طاوي الحشا ... محاذرة من أن يقال لئيم[(١)]

القرى الإحسان إلى الضيف، والحشا ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه، والطاوي الجائع، **قوله:**

أما والذي أبكي وأضحك والذي ... **أمات وأحيا والذي أمره الأمر)**[(٢)]

وقد تقدم في أما إنشاد هذا البيت وما بعده وهو:

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى ... أليفين منها لا يروعهما الذعر[(٣)]

(والثاني التوبيخ والإنكار) وهذا المعطوف مستغنى عنه؛ إذ التوبيخ لا يكون بدون إنكار، ولكن قصد زيادة البيان، **(كقوله)** أي: كقول حسان رضي الله تعالى عنه:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٧٥، ولسان العرب ١٢/٢٥٣ (رمم)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٣٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٣/٢٨١، والدرر ٥/١١٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٣٦.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧، وبلا نسبة في تاج العروس (ألا).

١٠٠ ـ ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إلاّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

وقوله [من البسيط]:

١٠١ ـ ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

(ألا طعان ألا فرسان عادية ألا تجشؤكم حول التنانير)[(١)]

الطعان مصدر طاعن بالرمح وهو معروف، العادية إما من العدو أو العدوان أي: مسرعة إلى الحرب مسبقة إليها، أو ظالمة لخصومها بشدة بأسها، والعرب تتمدح بمثله من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة، والتجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ عن امتلاء المعدة، وهو منصوب على الاستثناء المنقطع، والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه، يوبخ هذا الناظم هؤلاء القوم على عدم الشجاعة وصرف همتهم إلى شبع بطونهم **(وقوله:**

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم)[(٢)]

الإرعواء الكف عن الشيء واستعمل كثيراً في ترك ما يستهجن يقال: ارعوى عن القبيح، وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد، وقال: الأصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال، والهرم كبر السن فإن قلت: من هنا موصولة أو موصوفة وولت شبيبته صلة أو صفة، ولا إشكال فيه وآذنت بمشيب معطوف على الصلة أو الصفة ولا ضمير فيه يعود إلى من فما وجهه؟ قلت: يمكن الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها أنا لا نسلم أن الواو عاطفة بل هي للحال، وقد مضمرة على رأي من يقول به.

والثاني على تقدير جعلها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط؛ وذلك لأن ضمير آذنت يعود إلى الشبيبة المضاف إلى ضمير من، وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي.

الثالث أنا على تقدير كونها عاطفة لا نجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل نجعل كلتا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة، فيكتفى حينئذٍ منهما بضمير واحد؛ لارتباطهما وصيرورتهما كالجملة الواحدة، من حيث إن المعنى: ألا ارعواء لمن قارن الإيذان بالشيب تولى

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩، وتلخيص الشواهد ص ٤١٤، والجنى الداني ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٤/ ٦٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٥، وتخليص الشواهد ص ٤١٤، والدرر ٢/ ٢٣٢.

والثالث: التّمنّي، كقوله [من الطويل]:

١٠٢ ـ ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

ولهذا نصب «يَرْأَبَ» لأنه جواب تَمَنٍّ مقرون بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله [من البسيط]:

ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَىٰ أمْ لَهَا جَلَدٌ إذَا أُلاَقِي الَّذِي لاقَاهُ أمْثَالِي؟

شبيبته، والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه في الباب الثاني في الجمل التي لها محل عند الكلام على الجملة التابعة إن شاء الله تعالى.

واعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع ألا، والنفي المفاد بلا باقٍ على حاله، ففي البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان، أو عدوانهم وعدم الارعواء أمر ثابت، والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذٍ فهما حرفان كل منهما يفيد معنى يختص به، فأين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ، وهو الذي فيه الكلام.

(والثالث التمني كقوله:

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما أثأت يد الغفلات)[(١)]

يرأب يصلح وفاعله ضمير يرجع إلى الرجوع، وأثأت بمثلثة أي خرمت وفتقت الخرز يقال: ثأى الخرز يثأى إذا تخرم والثأى الخرم والفتق، قال جرير:

هو الوافد الميمون والراتق الثأىٰ إذا النعل يوماً بالعشيرة زلت[(٢)]

ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية، ولا خفاء بأن ألا في البيت للتمني **(ولهذا نصب يرأب؛ لأنه جواب تمن مقرون بالفاء)** برفع مقرون على أنه صفة المضاف المرفوع من قوله: جواب تمن ونصب الفعل الجوابي بأن مضمرة على ما عرف في محله.

(الرابع الاستفهام عن النفي كقوله:

الا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي[(٣)]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، والجنى الداني ص ٣٨٤، وخزانة الأدب ٤/ ٧٠.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٦٣٦، ولسان العرب ١٤/ ١٠٠٧ (تأني)، وتاج العروس (ثأى).

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨، وجواهر الأدب ص ٢٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤، والجنى الداني ص ٣٨٤.

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجودَ هذا القِسْم، وهو الشَّلوبين.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدُّخول على الجملة الاسمية، وتعمل عمل «لا» التَّبْرِئة، ولكن تختصُّ التي للتمنّي بأنها لا خَبر لها لفظاً ولا تقديراً، وبأنها لا يجوز مراعاةُ محلِّها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكرَّرت؛ أمَّا الأولُ فلأنها ....

وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم، وهو الأستاذ أبو علي **(الشلوبين)** فإن الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب، يعني انتفى صبرها عند موتي أم تتجلد، فأم فيه متصلة والمعنى أي: الأمرين كائن الجزع أم الجلد، ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهم أولاً عن الجزع وهو عدم الصبر، ثم أضرب واستفهم ثانياً عن الجلد وهو الثبات، وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والمراد بالذي لاقاه أمثاله الموت، وإذا عرفت ما أسلفناه لك قريباً بان لك أن في كلام المصنف نظراً من وجهين:

الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني ألا؛ وليست ألا استفهاماً عن النفي إنما الاستفهام عنده بالهمزة وحدها.

الثاني أن الاستفهام متى كان مفاداً بالهمزة والنفي مفاداً بلا لزم أن يكون مجموع ألا كلمتين، والكلام إنما هو في الحروف المفردة بالأصالة، أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعد به في المفردات، **(وهذه الأقسام الثلاثة)** وهي ألا التوبيخية والتي للتمني والتي للاستفهام عن النفي **(مختصة بالدخول على الجمل الاسمية)**؛ لأن لا معها باقية على عملها الذي كان، وهو لا يكون إلا في الجمل الاسمية، وهذا بخلاف ألا التي للتنبيه فإنها تدخل على الجملتين كما مر، وفي كلام المصنف إدخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت.

(وتعمل) هذه الأقسام الثلاثة **(عمل لا التبرئة)** وهي التي لنفي الجنس، قال الأندلسي: إنما سميت بذلك؛ لأنها تنفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه قلت: وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل، وعليه فالتبرئة صفة للا بالتأويل المذكور، ولا يقال: إنه على حذف مضاف أي: ذات التبرئة لفوات المبالغة، ويحتمل أن تكون لا مضافة للتبرئة **(لكن تختص التي للتمني)** عن التي للإنكار التوبيخي، والتي للاستفهام عن النفي **(بأنها لا خبر لها لا لفظاً ولا تقديراً)**، فإذا قيل: ألا ماء كان ذلك كلاماً مركباً من حرف واسم نظراً إلى المعنى، وما زالوا يستغربون قول الفارسي إن نحو: يا زيد كلام مركب من حرف واسم، فهذا سيبويه إمام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك، **(وبأنها لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها)** فلا يقال: ألا ماء عذب بالرفع بناء على أنها مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء، **(وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت)** فلا يقال: ألا ماء وألا عسل بالرفع فيهما أو في أحدهما، **(أما الأول فلأنها)** أي:

بمعنى: أتمنّى، و«أتمنّى» لا خبر له؛ وأما الآخران فلأنها بمنزلة «لَيْتَ»، وهذا كلّه قولُ سيبويه ومَنْ وافقه. وعلى هذا فيكون قولُه في البيت: «مستطاعٌ رجوعُه» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون «مُستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل، و«رجوعه» مرفوع به عليهما لما بيّنا.

والخامس: العَرْض والتَّحْضِيض، ومعناهما: طلبُ الشيء، لكن العَرْضُ طلبٌ بلِين، والتَّحضيض طلب بَحَثٍّ، وتختص «ألاَ» هذه بالفعليّة، ....

فلان ألا المراد بها التمني (بمعنى أتمنى، وأتمني لا خبر له) فكذا ألا لا يكون لها خبر إذ التمني يغنيها عنه، ويصير اسمها بمثابة المفعول من جهة المعنى، فقولك: ألا ماء في معنى أتمنى ماء (وأما الآخران) وهما امتناع مراعاة المحل وامتناع الإلغاء؛ (فلأنها بمنزلة ليت) وليت يمتنع فيها الأمر فكذا ما هو بمنزلتها (وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه)، وقد خالف في ذلك المازني والمبرد، واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبهما، (وعلى هذا) الذي ذهب إليه سيبويه وموافقوه يفصل الكلام (فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبراً على التقديم) للخبر (والتأخير) للمبتدأ، (والجملة) في محل نصب (صفة على اللفظ) إذ لا مانع منه، (ولا يكون مستطاع خبراً) لا لا (أو نعتاً على المحل ورجوع مرفوع به عليهما) أي على التقديرين وهما كونه خبراً وكونه نعتاً على المحل؛ (لما بينا) من أن سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لا لا هذه خبراً ولا يجوزون مراعاة محلها مع اسمها، وقد استبينت أن الفاء من قوله: فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه، وقد يقال إن قوله: وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط؛ إذ معناه وإن بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة الجواب، لكن يقدح فيه بأن الجواب متى صلح لجعله شرطاً امتنعت الفاء، ولا شك أن يكون صالحاً لأن يقع شرطاً، فإن قلت: هو كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ﴾ [المائدة: ٩٥]، قلت: ليس كذلك فإن الفعلية الواقعة بعد الفاء في هذه الآية خبر مبتدأ هو ضمير يعود إلى من، فالجواب إذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء، ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر؛ فإن ذهبت إلى تقدير مبتدأ وهو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعاً.

(والخامس العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين، والتخصيص طلب بحث) وهذا صريح في أن ألا بجملتها مفيد لذلك وضعاً وبعضهم يقول: إن العرض مولد من الاستفهام؛ وذلك لأن همزة الاستفهام لما دخلت على فعل منفي ممتنع حمله على حقيقة الاستفهام؛ للعلم بعدم النزول مثلاً في قولك: ألا تنزل عندنا، وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه، ويمكن أن يقال مثله في الإنكار التوبيخي والتمني (وتختص ألا هذه) التي للعرض والتحضيض (بالفعلية) أي: بالجملة الفعلية؛ لأنها

نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]؛ ومنه عند الخليل قولُه [من الوافر]:

١٠٣ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

والتقدير عنده «ألا تُرُونَنِي رجلاً هذه صفته»، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى؛ وزعم بعضُهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي: ألا جَزَى الله ....

للطلب ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به، بخلاف الاسمية؛ لأنها للثبوت وعدم الحدوث (**نحو** ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢])، ونحو ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣]، وكأن الآية الأولى مثال للعرض، والثانية مثال للتحضيض، (**ومنه عند الخليل**) قول الشاعر:

(**ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت**)[1]

المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن أي: تجعله حاصلاً، قال الجوهري: والبيت مضمن أي: تبيت تفعل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص، وأن خبره مذكور بعد هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين، وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابغة:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ أني

شهدت لهم مواطن صادقات شهدن لهم بحسن الظن مني[2]

وإنما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال: ويروى ألا رجلاً بمعنى هات لي رجلاً، ويروى ألا رجل بمعنى ألا من رجل، قلت: والذي يظهر في توجيه الرفع أن يكون رجلاً فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور أي: ألا يدل رجل، وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير ألا دلالة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كما في قراءة من قرأ: والله يريد الآخرة بالجر أي: ثواب الآخرة، ويدل على هذا المحذوف بدل والمعنى: ألا تحصلون لي دلالة رجل، وأما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي أن تكون ألا للعرض، (**والتقدير عنده ألا تروني رجلاً هذه صفته فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى**)، وتوجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جعل ألا للتنبيه (**وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي: ألا جزى الله**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن قعاس المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، والجنى الداني ص ٣٨٢.

(٢) البيتان من البحر الوافر، وهما للنابغة في ديوانه ص ٢٧ و١٢٨، ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن).

رَجُلاً جزاه خيراً، و«ألا» على هذا للتَّنبيه. وقال يونس: «ألا» للتمنّي، ونَوَّنَ اسم «لا» للضرورة، وقولُ الخليل أَوْلَى، لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين؛ وإضمار الخليل أَوْلىٰ من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرِد أن يدعُوَ لرجلٍ على هذه الصفة، وإنما قَصْدُه طلبه. وأما قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: «إنَّ «يَدُلُّ» صفة لـ «رجل»، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسّرة وهي أجنبيّة» فمردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] ثم الفَصْلُ بالجملة لازمٌ وإن لم تقدّر مفسرة، إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية.

رجلاً جزاه خيراً وألا على هذا للتنبيه) لا للعرض؛ لأن ألا التي للعرض لا تدخل على الجمل الإنشائية من حيث إن العرض طلب، والمطلوب إنما هو أمر يقع في الخارج والإنشاء لا خارج له فيطلب، **(وقال يونس: ألا)** في البيت المذكور **(للتمني ونون الاسم للضرورة)**، وإلا فقد كان حقه البناء؛ لأنه مفرد، **(وقول الخليل أولى)** من قول يونس؛ **(لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل)** بدليل أنه يقع في سعة الكلام **(بخلاف التنوين)** في مثل هذا المحل فإنما يرتكب لضرورة الشعر، ولا يرتكب في السعة؛ وإذا دار الأمر بين وجه لا يفعل إلا للضرورة، ووجه سالم من ذلك فالحمل على الثاني أولى بلا شك، **(وإضمار الخليل)** تروني **(أولى من إضمار غيره)** جزى الله **(لأنه)** أي: لأن الشاعر **(لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة)** حتى يضمر الفعل الدعائي **(وإنما قصده طلبه)** وإضمار الخليل موف بهذا القصد، قلت وفيه نظر؛ لأن الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات، كقول السائل: رحم الله امرأً أعانني وهو هنا متأتٍ، **(وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: إن يدل صفة لرجل)** المنصوب في البيت **(فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة)**، وفيه تسامح من جهة أن المفسر فعلها لا هي بأسرها **(وهي أجنبية فمردود بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾** [النساء: ١٧٦]**)** فإن هلك جملة تفسيرية، وقد فصل بها بين الموصوف وهو أمرؤ وصفته وهي ليس له ولد، وحاصله منع أن تكون المفسرة أجنبية، أو منع الفصل بها مع أجنبيتها، قلت: وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون قوله: ليس له ولد جملة خالية من الضمير المستتر في هلك، كما صرح به بعض المعربين ونوزع في ذلك بأن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف، فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له، أما الضمير ففي جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي كالمؤكدة وإذا دار الأمر بين هذين فمعتمد الإسناد أولى، فلو قلت: ضربت زيداً ضربت زيداً العاقل انبغى أن يكون العاقل صفة للأول، وهذا يشعر بأن المفسرة غير أجنبية على أنه لو سلم كونها أجنبية لا يضر فيما نحن فيه؛ لأنه شعر ومثل ذلك مغتفر فيه، **(ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية)** وفيه نظر؛ إذ لا

● (إلاَّ) بالكسر والتشديد ـ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء، نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الصحيح؛ ونحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريّين، ويُبعده أنه لا ضميرَ معه في نحو: «ما جَاءني أحَدٌ إلا زيدٌ» كما في نحو: «أكلت الرغيف ثُلثَه»، ....

يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة؛ لجواز أن تقدر معمولة لمقولاً محذوفاً صفة لرجلاً، أي: إلا رجلاً مقولاً فيه جزاه الله خيراً يدل فلم يقع فصل بجملة، ولو سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة والفصل بها مغتفر واقع في الفصيح نظماً ونثراً.

(إلا بالكسر) للهمزة (والتشديد) للام (على أربعة أوجه:

أحدها أن تكون للاستثناء نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] **وانتصاب مابعدها في هذه الآية ونحوها)** مما وقع فيه المستثنى منصوباً وإن لم يكن الاستثناء متصلاً **(بها)** أي: بإلا **(على الأصح)** من الأقوال المذكورة في هذه المسألة، وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزجاج، ووجهه أن معنى الاستثناء قائم بإلا والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وقد يقال عليه ينتقض بنحو: ما قام أحد إلا بكر بالرفع على البدل؛ إذ الاستثناء بها موجود ولا نصب، وقال البصريون: العامل فيه الفعل المتقدم، أو ما فيه معنى الفعل بتوسط إلا، وقال ابن الحاجب: العامل فيه المستثنى منه بواسطة، إلا قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه، والعمل موجود نحو القوم إلا زيداً إخوتك، قال الرضي: وللبصريين أن يقولوا إن في إخوتك معنى الفعل وإن كان في أخوة النسب أي ينتسبون إليك بالأخوة، قلت: مثل هذا الاعتذار لا يتأتى في مثل قولك: هذه الأعيان إلا هذه الخشبة حجارة، على أن كلاً من القولين يرد عليه ما سبق.

(ونحو ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]) وهذا معطوف على قوله أولاً ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] يعني أن كون إلا للاستثناء ثابت مع نصب المستثنى ورفعه كما في الآيتين، **(وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه)** أي: البدل الواقع بعد إلا **(لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما)** كان الضمير مع البدل **(في أكلت الرغيف ثلثه)** وجوابه أنهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير، وإنما اشترطوه من حيث كونه رابطاً فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود

وأنه مخالف للمُبْدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، و«إلاّ» حرفُ عطفٍ عند الكوفيين؛ وهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفيّ بعد إيجاب، وهذا موجَبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: «مَا قَامَ إلاّ زيدٌ»، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل «مَا قام أحدٌ إلا زيدٌ».

الثاني: أن تكونَ بمنزلة **«غير»** ....

على اشتراط وجوده، وهنا الربط متحقق بدونه وذلك؛ لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول، وإلا لإخراج الثاني من الأول، فعلم أنه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج إلى الضمير، بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه فإنه لا رابط فيه إلا الضمير فاحتيج إليه.

(و) يبعد القول بالبدل أيضاً **(أنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب)** وهو محذور، قال الرضي: ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة، نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم، جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل، والإعراب على الاسم كذلك نجعل في نحو: ما جاء أحد إلا زيد، قولنا إلا زيد بدلاً، والإعراب على الاسم فارتفاع ما بعد إلا على البدلية عند البصريين كما عرفت.

(وعلى أنه معطوف على المستثنى منه وإلا حرف عطف عند الكوفيين، وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك) أي: ما بعد لا العاطفة في قولك جاء زيد لا عمرو **(منفي بعد إيجاب وهذا)** الذي نحن فيه وهو الواقع بعد إلا في نحو: ما جاءني أحد إلا زيد **(موجب بعد نفي)**، فإن قلت: كان من حقه أن يشير بهذا إلا ما بعد لا العاطفة؛ لأنه القريب، وبذلك إلى ما بعد إلا؛ لأنه بعيد بالنسبة إلى الأول فَلِمَ عكس؟ قلت: لما كان ما بعد إلا هو فرض المسألة المحدث عنها نزله منزلة القريب المشاهد الذي هو نصب العين، فأشار إليه بهذا وما بعد لا العاطفة إنما جاء بطريق العرض لغرض التشبيه، فكان حقيقاً بالبعد عن هذا المقام الذي هو بصدده فأشار إليه بذلك.

(ورد) مذهب الكوفيين **(بقولهم)** أي: قول العرب: **(ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل)** ولذلك حكم على إما الأولى من قولك: قام إما زيد وإما عمرو بأنها ليست حرف عطف، **(وقد يجاب)** عن هذا الرد **(بأنه)** أي بأن العاطف الذي هو إلا عندهم **(ليس تاليها)** أي تالي العوامل **(في التقدير)** وإن وليها في اللفظ؛ **(إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد)** وغايته أن المعطوف عليه حذف في اللفظ؛ ولا محذور فيه.

(الثاني: أن تكون بمنزلة غير) في أن ما بعدها مغاير لما قبلها ذاتاً أو صفة كما بعد غير،

فيوصفُ بها وبِتاليها، جمعٌ مُنكَّر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلا يجوز في «إلاّ» هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى، إذ التقديرُ حينئذٍ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهمُ الله لم يفسدا، وليس ذلك المراد؛ ....

في مثل قولك: مررت برجل غير زيد، ودخل عمرو بوجه غير الوجه الذي خرج به، ولا يعتبر مغايرته له نفياً وإثباتاً كما كانت إلا في حالة الاستثناء، وقد صرح غير واحد بأن إلا هذه وهي التي بمنزلة غير حرف، بل صرح التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على لا فارض ولا بكر، بأنه لا قائل باسميتها، وأقول: لو ذهب إليه ذاهب لم يبعد، فإن قلت: يمنع منه عدم إلزام خفض ما بعدها، ولو كانت اسماً بمعنى غير لكان ما بعدها مضافاً إليه، فيخفض دائماً، قلت: لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها، كما قيل في لا في نحو قولك: زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير، وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي، **(فيوصف بها وبتاليها)** لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم، قال ابن قاسم: وهو تجوز في العبارة والتحقيق: أن الوصف إنما هو بها وبتاليها لا بها وحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة هذا كلامه، قلت: ولو جعلت بمعنى غير اسماً كما أشرنا إليه لكان الوصف بها وحدها، وتاليها إنما ذكر لبيان ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع، ولكن الذي قاله جماعة: إنه يوصف بها وبتاليها **(جمع منكر أو شبهه)** أي: شبه الجمع المنكر، فيدخل تحته أمران:

أحدهما الجمع المعرف تعريفاً لفظياً لا يخرجه عن معنى التنكير، فهذا جمع معرف شبيه بالمنكر.

والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع، ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه أيضاً شبه المنكر، وسيذكر المصنف أمثلة الكل.

(مثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] **فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء)** لا **(من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذٍ)** أي: حين إذ تكون للاستثناء الذي قضيته خروج المستثنى من المستثنى منه **(لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد)** بل المراد أن الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو.

ولا من جهة اللفظ، لأن «آلهة» جمع منكَّر في الإثبات فلا عموم له فلا يصحُّ الاستثناء منه، فلو قلت: «قام رجَالٌ إلا زيداً» لم يصحّ اتفاقاً. ....

(ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه) ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء، وذلك أنه قال في الكشاف في تفسير سورة الحجر حيث تكلم على قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨ ـ ٥٩] الاستثناء إن كان من قوم فمنقطع لوصفهم بالإجرام، فاختلف الجنسان وإن كان من الضمير في مجرمين فمتصل، كأنه قيل: إلى قوم أجرموا كلهم إلا آل لوط وحدهم.

وتقرير الإشكال: أن النكرة في الإثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له، فالتفريق مشكل، وحاول الطيبي الجواب بأن الضمير في مجرمين وإن كان معرفة فالتعريف فيه للجنس وآل لوط بعض منهم، والمقصود الإخراج وهو حاصل، هذا كلامه، وقد يقال عليه: إنما يعم الضمير بعموم معاده، والمعاد في الآية ليس بعام لكونه نكرة في الإثبات كما قلنا، فمن أين عموم الضمير العائد عليه؟ والذي ينبغي الاعتماد عليه في الجواب أن يقال: لا يمتنع عموم النكرة في الإثبات لمقتضٍ وهذا كذلك بدليل آية لوط ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٠]، والقصة واحدة فثبت أن المراد من المنكر هنا هو ذلك المعرف، فعمت النكرة في الإثبات لقيام دليل العموم، وحينئذٍ اتجه الفرق وذلك أن هذا الظاهر العام بالفرض صار بعد تخصيصه بالمجرمين في قوة قولك مجرمي قوم لوط، فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين، فاختلف الجنسان فتعين الانقطاع، ويكون الإرسال حينئذٍ في معنى الإهلاك فقط، وإن عاد الاستثناء إلى الضمير المستكن في مجرمين، وقد فرضنا أن معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الإخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال، والمعنى: إنا أرسلنا إلى قوم لوط الذين منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقون، والإرسال حينئذٍ ليس بمعنى الإهلاك كما كان في الأول وإنما هو بمعنى البعث لإنجاء المحسنين وإهلاك المجرمين فتأمله.

وعلى تقدير كون الجمع المنكر في الإثبات لا عموم له **(فلو قلت: قام رجال إلا زيداً لم يصح اتفاقاً)**، ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الأصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الإثبات، قال التفتازاني في التلويح: لا شك في عمومه بمعنى انتظام جمع من المسميات، وإنما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق والأكثرون على أنه ليس بعام؛ لأن رجالاً في الجموع كرجل في الوحْدَانِ يصح إطلاقه على كل جمع كما يصح إطلاق رجل على كل فرد على سبيل البدل، وبعضهم على أنه عند الإطلاق للاستغراق فيكون عاماً هذا كلامه، والمنقول عند النحاة أن مذهب الجمهور منهم أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه، وأن المبرد

وزعم المبرّد أن «إلاّ» في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجّاً بأن «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه؛ وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: «لَوْ كان مَعَنا إلا زَيْدٌ أجودُ كلام؛ ويردُّهُ أنهم لا يقولون: «لو جاءني دَيَّارٌ أكْرَمْتُه»، ولا «لَوْ جاءَني مِنْ أحَدٍ أكرمته»، ولوْ كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز «مَا فيها ديَّار»، و«ما جاءَني مِنْ أحَدٍ». ولما لم يجز ذلك دلَّ على أن الصواب قولُ سيبويه إنَّ «إلاَّ» وما بعدها صفة.

قال الشَّلوبين وابن الضَّائع: ولا يصحُّ المعنى حتى تكون «إلا» بمعنى «غير»، والتي يُراد بها البدل والعوض، ....

يخالف في ذلك ذاهباً إلى أنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول، فما هذا الاتفاق الذي نقله المصنف؟! وقد رأيت في نسخة بهذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظة اتفاقاً.

(وزعم المبرد أن إلا في الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل، محتجاً بأن لو تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو لو كان معنا إلا زيد، أجود كلام) لوقوع التفريغ في النفي، فكأنه قيل في المثال: ما كان معنا إلا زيد، وفي الآية ما فيهما آلهة إلا الله، وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] مجرى النفي فأجاز البدل في قوم يونس، فإن قلت: هب أن الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد، فكان مستغرقاً لا أن استثناء المفرد منه لا يجوز، كما إذا قلت: ما جاءني رجال لم يصح أن تقول إلا عمرو؛ لأن المعنى ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة، فلا يدخل فلا يستثنى على ما صرح به الرضي، قلت: قد أجاب عنه بقوله: وأما عدم دخول الله في الآلهة فلا يضر المبرد؛ لأنه يكتفى في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم.

(ويرده) أي يرد مذهب المبرد **(أنهم)** أي: العرب **(لا يقولون: لو جاءني ديار أكرمته، ولا لو جاءني من أحد ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد ولما لم يجوز ذلك دل)** عدم جوازه، **(على أن الصواب قول سيبويه أن إلا وما بعدها صفة)** وللمبرد أن يقول: قد أجمعنا على إجراء النفي المؤوّل مجرى النفي الصريح في مثل: أبى زيد إلا القيامَ فأجزنا التفريغ فيه، قال الله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩] وقال تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] مع أنه لا يجوز أن يقال: أبى ديار المجيء وأبى من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا **(قال الشلوبين وابن الضائع)** بضاد معجمة وعين مهملة، **(ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي يراد بها العوض والبدل)** لا

قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا»، أي: رجل مكان زَيْدٍ أو عوضاً من زيد، انتهى.

قلت: وليس كما قالاَ، بل الوَصْفُ في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مُخصِّص مثلُه في قولك: «جاء رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ»، وفي الآية مؤكِّد مثلُه في قولك: «متعدِّد موصوف بأنه غير الواحد»، وهكذا الحكم أبداً: إنْ طابَقَ ما بعد «إلاَّ» موصوفَهَا بالوصفُ مُخَصِّص له، وإن خالَفَهُ بإفرادٍ أو غيره فالوصف مؤكِّد. ولم أرَ مَنْ أَفْصَحَ عن هذا، لكن النحويّينِ قالوا: إذا قيل: «له عِنْدِي عَشَرَةٌ إلا درهماً» فقد أقرّ له بتسعة، فإنْ قال: «إلا دِرْهَمٌ» فقد أقرَّ له بعشرة، وسِرُّه أن المعنى حينئذٍ عشرة موصوفة بأنها غيرُ درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفة بذلك، فالصِّفة هنا مؤكِّدة صالحة للإسقاط مثلها في ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وتتخرّج الآية على ذلك، إذ المعنى حينئذٍ: لو كان فيها آلهةٌ لفسدتا، أي أن الفساد يترتّب على تقدير تَعَدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد.

ومثالُ المعرَّف الشبيه بالمنكَّر قولُه [من الطويل]:

بمعنى غير التي يراد بها مطلق المغايرة، فعلى هذا يكون المعنى في الآية: لو كان فيهما آلهة عوضاً عن الله وبدلاً منه لفسدتا، (**قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة، وهو لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا أي: رجل مكان زيد أو عوضاً عن زيد**) وليس المعنى لو كان معنا رجل مغاير لزيد لغلبنا؛ فإن هذا يصدق بما إذا كان زيد فيهم إذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقدان زيد منهم، وليس هذا هو المقصود إنما المقصود أن زيداً لو لم يكن معنا وكان رجل آخر مكانه لغلبنا، (**انتهى**) كلامهما، (**قلت: وليس كما قالاه بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مخصص مثله في قولك: جاء رجل موصوف بأنه غير زيد، وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد، وهذا الحكم أبداً إن طابق ما بعد إلا موصوفها، فالوصف مخصص له وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هذا لكن النحويين قالوا: إذا قيل له: عندي عشرة إلا درهماً فقد أقر له بتسعة**)؛ لأنه قد أخرج من العشرة واحداً (**فإن قال: إلا درهم**) بالرفع (**فقد أقر له بعشرة**) ضرورة أن الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيئاً؛ (**لأن المعنى عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل عشرة فهي موصوفة بذلك**) فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء ولم تخصص بذلك (**والصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في نفخة واحدة**) ضرورة أن أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة (**وتتخرج الآية**) وهي ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] (**على ذلك إذ المعنى حينئذٍ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي: إن الفساد يترتب على تقدير تعدد الإله، وهذا هو المعنى المراد ومثال**) الجمع (**المعرف الشبيه بالمنكر قوله:**)

١٠٤ ـ أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فوق بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إلاَّ بُغَامُهَا

فإن تعريف «الأصوات» تعريفُ الجنسِ.

ومثالُ شبه الجمع قولُه [من البسيط]:

١٠٥ ـ لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمَىٰ، الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ، إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها)(١)

أنيخت أبركت، والبلدة الصدر يقال: فلان واسع البلدة أي واسع الصدر، والبلدة أيضاً الأرض يقول أبركت هذه الناقة أو هذه الإبل، فألقت صدرها على الأرض ففيه جناس تام، وقليل بها الأصوات صفة لبلدة المجرور بالإضافة، وبغام الناقة بضم الموحدة وبالغين المعجمة صوت لا تفصح به، فقد وقع إلا بغامها صفة لجمع شبيه بالمنكر (**فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس**) وحكم ما هو فيه حكم النكرة كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني(٢)

أي: لئيم من اللئام والمعنى في البيت: ليس بها أصوات إلا بغام الناقة أو الإبل، فإن قلت: لا خفاء بأن الصفة في البيت مخصصة لا مؤكدة مع أنها مخالفة لموصوفها؛ إذ هي مفردة وهو جمع فيلزم انهدام القاعدة التي بنى المصنف عليها كلامه، قلت: البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة.

(ومثال شبه الجمع قوله:

لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر)(٣)

سليمى منادى محذوف حرف النداء، أي يا سليمى والدهر منصوب إما على أنه ظرف مستقر خبر كان، أي: لو كان غيري موجوداً في هذا الدهر الصعب، وصح الإخبار به عن الجثة كما في قولك: نحن في يوم طيب، وإما على أنه مفعول بفعل محذوف، أي: لو كان غيري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها، وهي جمع حادثة وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب، والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف وكذا المذكر: ما كان ذا ماءٍ ورونق، والمعنى: لو كان غيري الموصوف بأنه مغاير للصارم الذكر يقاسي شدائد هذا الزمان، ولو كان

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤١٨، والدرر ٣/ ١٦٨.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٦٢، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (إلا).

فـ «إلاّ الصارم»: صِفة لـ «غيري».

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشْترط كونُ الموصوف جمعاً أو شبهه، لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلا زيد لَغَلَبْنا»، وهو لا يُجْرِي «لو» مجرى النفي، كما يقول المبرّد.

وتُفَارق «إلا» هذه «غَيْراً» من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جَاءَني إلاَّ زيد»، ويقال: «جَاءَني غَيْرُ زَيْدٍ»، ونَظِيرُهَا في ذلك الْجُمَلُ والظروفُ، فإنها تقعُ صفاتٍ، ولا يجوز أن تَنُوبَ عن موصوفاتها.

في هذا الدهر الشديد لغيره سقوط النوائب لكني لم يغيرني ذلك لما أنا عليه من الصبر وثبات الجنان، (**فإلا الصارم صفة لغيري**) وغيري وإن كان مفرد اللفظِ فهو متعدد المعنى فهو شبيه بالجمع (**ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل إلا زيد**) لغلبنا ورجل ليس بجمع قطعاً، (**وهو**) أي: سيبويه (**لا يجري لو**) من جهة دلالتها على النفي بحسب المعنى (**مجرى النفي**) الصريح (**كما يقول المبرد**) حتى يكون شبيهاً بالجمع من حيث شموله للأفراد، لكونه نكرة في سياق النفي (**وتفارق إلا هذه**) وهي التي يوصف بها وبتاليها (**غيراً**) التي بمعناها (**من وجهين**:

أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها) أي: موصوف إلا التي بمعنى غير (**لا يقال: جاءني إلا زيد**) بحذف الموصوف، (**ويقال: جاءني غير زيد**) بحذفه لأصالة غير في الوصفية وتطفل إلا عليها في ذلك، فلم تقو قوتها، (**ونظيرها**) أي: نظير إلا التي بمعنى غير (**في ذلك**) أي: في وقوعها صفة مع امتناع حذف موصوفها (**الجمل والظروف فإنها تقع صفات**) مثل: جاءني رجل أبوه كريم وهذا رجل في الدار، (**ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها**) فلا يجوز أن يقال: جاءني أبوه كريم، وهذا في الدار على حذف الموصوف، وليس هذا الإطلاق صحيحاً فقد قالوا في الجمل: إذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور بمن، أو في متقدم جاز الحذف قياساً فالأول كقولهم: منّا ظعن ومنا أقام أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، والثاني كقوله:

لو قلت ما في قومها لم تيثم   يفضلها في حسب وميسم[1]

أصله: لو قلت: ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف وهو أحد وكسر

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لحكيم بن معية في خزانة الأدب ٥/٦٢، ٦٣، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٦/١٩، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٣/٥٩.

والثاني: أنه لا يوصَفُ بها إلا حيث يصحُّ الاستثناء، فيجوز «عندي درهمٌ إلاّ دانق» لأنه يجوز إلاّ دانقاً، ويمتنع «إلاّ جيد»، لأنه يمتنع إلا جيداً، ويجوز «دِرْهَمٌ غَيْرُ جيد» قاله جماعات. وقد يُقال إنّه مخالف لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولمثالِ سيبويه «لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا».

وشَرَطَ ابنُ الحاجب في وقوع «إلاّ» صفةً تعذُّرَ الاستثناء، وجعل من الشاذّ قولَه [من الوافر]:

حرف المضارعة من تأثم، وأبدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وقدم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف، وكذا قالوا في الظرف أيضاً كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]، وقوله: مافي القوم دون زيد أي أحد دون زيد.

(**والثاني أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز: عندي درهم إلا دانق**) بكسر النون وفتحها وهو سدس الدرهم، ويقال أيضاً داناق بألف بعد النون؛ (**لأنه يجوز إلا دانقاً**) بالنصب على الاستثناء لدخول الدانق في الدرهم (**ويمتنع إلا جيد**) بالرفع على الوصف؛ (**لأنه يمتنع إلا جيداً**) بالنصب على الاستثناء؛ لعدم شمول الدرهم المنكر في سياق الإثبات للجيد وغير الجيد، فلا عموم فلا استثناء، (**ويجوز**) عندي (**درهم غير جيد**) برفع غير على الوصف؛ مع عدم صحة الاستثناء؛ ففارقت إلا في ذلك (**قاله جماعات**) منهم ابن مالك وغيره.

(**وقد يقال: إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾** [الأنبياء: ٢٢] **الآية ولمثال سيبويه لو كان معنى رجل إلا زيد لغلبنا**) فإنهم صرحوا بأن إلا فيهما للصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت، فإن قلت: إذا جاز وقوع إلا بمعنى غير في مثال المصنف: عندي درهم إلا دانق فالمخبر عنه درهم كامل، والوصف مؤكد إذ كل درهم موصوف بأنه غير دانق، وإذا كان كذلك انتقض ما قرره أولاً من قاعدته القائلة متى طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص؛ فإن ما بعد إلا في المثال المذكور وهو دانق مطابق لموصوفها وهو درهم، باعتبار أن كلاً منهما مفرد، قلت: لما كان الدرهم في معنى قولك: ستة دوانق لم يقع ذلك التطابق معنى، (**وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء**) كما في الآية ومثال سيبويه (**وجعل من الشاذ قوله:**

١٠٦ ـ وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ، لَعَمْرُ أَبِيكَ، إلاَّ الفَرْقَدانِ

والوصف هنا مخصص لا مؤكد، كما بينت من القاعدة.

والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظِ والمعنى، ذَكَرَه الأخفشُ والفَرَّاء وأبو عبيدة، وجعلوا منه قولَه تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١]، أي: ولا الذين ظلموا، ولا مَنْ ظلم، وتَأَوَّلهما الجمهورُ على الاستثناءِ المنقطع.

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان(١)

قال: وفي البيت شذوذانِ: وصفُ كل دون المضاف إليه والمشهور في مثله وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط، والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل، **(والوصف هنا مخصص)** لمطابقة ما بعد إلا وهو الفرقدانِ ما قبلها في الإثنينية؛ لأن المعنى كل أخوين متفارقان إلا الفرقدان، وكل بحسب ما يضاف إليه فليس الوصف مؤكداً وإنما هو مخصص **(لما ثبت من القاعدة)** المتقدمة من أنه متى طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص وإلا فمؤكد، والفرقدان نجمان قريبان من القطب.

(والثالث) من أوجه إلا الأربعة **(أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة)** بالتصغير وهاء التأنيث **(وجعلوا منه)** قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١] **(أي: ولا الذين ظلموا)** في الآية الأولى **(ولا من ظلم)** في الآية الثانية، وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأيت، **(وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع)** وهو في الآية الثانية ظاهر؛ لأن الأنبياء لا يصدر من أحد منهم ظلم حتى يكون الأول شاملاً لمن ظلم منهم ومن لم يظلم، فيستثنى الظالم، وإنما المعنى: لكن من ظلم من غيرهم، ففي «الكشاف»: وإلا بمعنى؛ لكن؛ لأنه لما أطلق نفي الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لطروّ الشبهة فاستدرك ذلك، والمعنى ولكن من ظلم منهم أي: فرطت منه صغيرة مما يجوز على الأنبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان.

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١.

والرابع: أن تكون زائدةً، قاله الأصمعي وابن جنّي، وحملاً عليه قولَه [من الطويل]:

١٠٧ ـ حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أوْ نَرْمِي بَلَداً قَفْرَا

وابن مالك، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

وأما الآية الأولى فقيل فيها: يحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم، أي: لئلا يكون حجة لأحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تحويل القبلة إلا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه وحباً لبلده ولو كان على الحق للزم قبلة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهذا تحويم على أن الاستثناء متصل وأن المعنى إلا الظالمين فإنه يكون لهم حجة بما ذكر، ومعلوم أن هذا ليس بحجة بل شبهة ظاهرة البطلان يسوقونها مساق الحجة والبرهان، فإن أريد بالأولى الحجة الحقيقية، ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وإلا لم يصح الاستثناء، قال التفتازاني: ولا محيص سوى أن يراد بالحجة المتمسك حقاً كان أو باطلاً، ومن ههنا ذهب بعضهم إلى أن هذا من قبيل:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[1]

(والرابع) من أوجه إلا **(أن تكون زائدة قاله الأصمعي وابن جني وحملا عليه قوله)** أي: قول ذي الرمة:

(حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا)[2]

الحراجيج بحاء مهملة في الأول وجيمين بعدها جمع حرجوج بضم الحاء، وهي الناقة الطويلة على وجه الأرض، والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطناً، وإنما المراد بها الأرض فقد تطلق البلد والبلدة على مطلق الأرض، والقفر المفازة لا نبات فيها ولا ماء، ووجه ما ذهب إليه الأصمعي وابن جني من زيادة إلا في هذا البيت أن المراد وصف تلك الإبل بأنها لا تنفك عن إناختها على حالة غير مرضية، أو السير بها إلى أرض خالية من نبات ترعاه وماء تشربه، وإنما يتأدى هذا المراد بزيادة إلا، **(و)** قاله أيضاً **(ابن مالك وحمل عليه قوله:**

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٤، والأزهية ص ١٨٠، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧، ولسان العرب ٨/ ٢٦٥ (قرع).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩، وتخليص الشواهد ص ٢٧٠، وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧.

١٠٨ ـ أرَى الدَّهْرَ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّباً

وإنّمَا المحفوظ «وما الدهر» ثم إن صحَّت روايته فَتُخَرَّج على أن «أرى» جواب لقَسم مقدَّر، وحُذفت «لا» كحذفها في ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥]، ودلَّ على ذلك الاستثناءُ المُفَرَّغ. وأمَّا بيت ذي الرمة فقيل: غلط منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «آلاً» بالتنوين، أي شَخْصاً، وقيل: «تنفكُّ» تامَّة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تَخْلُصُ منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال. وقال جماعة كثيرة: هي ناقِصَة والخبر «على الخَسْف» و«مناخة» حال، وهذا فاسد، لبقاءِ الإشكال، إذ لا يقال: «جاءَ زيد إلاَّ باكياً».

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله) وما صاحب الحاجات إلا معذبا[1]

أي أرى الدهر منجنونا أي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عالياً، وتارة يعكس فيرد العالي سافلاً، ولا استقامة لهذا المعنى إلا بالزيادة فيحمل البيت عليها.

(وإنما المحفوظ وما الدهر) ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ. **(ثم إن ثبتت روايته فيتخرج على أن أرى جواب لقسم مقدر، وحذفت لا كحذفها في تالله تفتؤ)**، وإنما قدر القسم ليكون حذف لا جارياً على القياس **(ودل على ذلك)** النافي المحذوف **(الاستثناء المفرغ)** فإنه إنما يكون في النفي لا في الإيجاب **(وأما بيت ذي الرمة)** والرمة بالضم قطعة من حبل وتكسر وبه سمي ذي الرمة كذا في القاموس، **(فقيل غلط منه)** وليس بسديد؛ لأنه من فصحاء العرب وإن كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة، وفتح هذا الباب يطرق إلى القدح في كل ما يتمسك به من كلام العرب.

(وقيل:) غلط **(من الرواة وإن الرواية إلاً بالتنوين)** على أنه اسم لا حرف **(أي شخصاً)** وهذا أيضاً ليس بجيد إذ لا تقدح رواية في أخرى، **(وقيل: تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه فنفيها نفي)** باقٍ على حاله لا إيجاب معه، وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فإنه يفيد الإيجاب الدائم، من حيث إن معنى الناقصة نفي، والنفي إذا دخل على النفي اقتضى الإثبات المستمر **(ومناخة حال)** وهذا وجه حسن لا غبار عليه ولا كلفة فيه، **(وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال)** من الضمير المستكن في الخبر قدمت عليه، **(وهذا فاسد لبقاء الإشكال)** وهو ارتكاب التفريغ في الإيجاب **(إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً)** لما يلزم عليه من ارتكاب المحذور والمذكور، وقد يقال عليه: إن ابن الحاجب ذكر أن الاستثناء المفرغ يقع في الإيجاب بشرطين:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٧٦، وتخليص الشواهد ص ٢٧١.

تنبيه ـ ليس من أقسام «إلاّ» التي في نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وإنما هذه كلمتان «إن» الشرطية و«لا» النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إلاّ».

● (ألاّ) بالفتح والتشديد ـ حرفُ تحضيضٍ مُخْتَصّ بالجُمل الفعليَّة الخبريَّة كسائر أدوات التَّحضيض، ....

أحدهما أن يكون فضلة لا عمدة.

والثاني أن تحصل به فائدة فلا يجوز ضربت إلا زيداً؛ إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيداً، ويجوز قرأت إلا يوم كذا؛ لأنه يجوز أن يقرأ في جميع الأيام إلا في ذلك اليوم، ومن هنا ينحل إشكال أن مناخة حال لا خبر؛ لأنه إذا كان خبراً كان عمدة، وإذا كان حالاً كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك: لا يزال زيد شجاعاً إلا ماشياً، لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عاملها المعنوي، وكلاهما محذور عند البصريين.

(**تنبيه ليس من أقسام إلا**) التي ذكرت أوجهها، وهي الحرف البسيط (**التي في نحو** ﴿**إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ**﴾ [التوبة: ٤٠]) وقد مضى التنبيه على ذلك في أن المكسورة الخفيفة (**وإنما هذه**) التي في الآية (**كلمتان إن الشرطية ولا النافية**) غير أنه أدغمت النون في اللام لمكان التقارب فاشتبهت بهذه لفظاً، (**ومن العجب أن ابن مالك على إمامته**) التي نشأ عنها تصنيف الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذي نحن بصدد شرحه (**ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا**)، وأنا أظن أني وقفت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البشاعة التي باح بها المصنف، ولكن لم أستحضر ذلك الآن وليس هذا الشرح بيدي في هذه البلاد.

(ألا)

(**بالفتح**) للهمزة (**والتشديد حرف تحضيض مختص**) بالرفع صفة حرف المرفوع (**بالجمل الفعلية**) من حيث إن التحضيض طلب لأمر يتجدد، وهذا شأن الفعلية لا الاسمية (**الخبرية**) من حيث إنه لا يطلب إلا ما يتحصل في الخارج، والإنشاء لا خارج له (**كسائر أدوات التحضيض**) فإنها لطلب الفعل والحض عليه، وهذا ظاهر إذا كان الفعل مضارعاً نحو ألا تصلي أي: صل.

وأما إذا كان ماضياً فلأنها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه إلا وهو مطلوب، فتكون للطلب مطلقاً فأشبهت لام الأمر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الأمر به لكونها للطلب، فإن قيل: طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا يكون في هذا الحرف إذا

فأما قوله [من الطويل]:

١٠٩ ـ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فالتقدير: فهلاّ كان هو، أي الشأن، وقيل: التقدير فهَلاّ شَفَعَتْ نفسُ ليلى، لأنَّ الإضمار من جنس المذكور أَقْيَسُ، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفعيها.

* * *

تنبيه ـ ليس من أقسام «ألاَّ» التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣٠ ـ ٣١] بل هذه كلمتان «أن» الناصبة و«لا» النافية، أو «أن» المفسّرة أو المخفَّفة من الثقيلة و«لا» الناهية، ....

وقع بعده الماضي دلالة على الطلب، فيتعذر النصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه، والجواب ما قاله ابن الحاجب في أمالي المفصل؛ لأنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحاً له، وإنما وقع بعدها الماضي تنبيهاً على أن المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى وقته، وصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب، فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء، وجزم بغير فاء، واستشعر المصنف نقضاً يرد على قوله: إن جميع أدوات التحضيض مختصة بالجمل الفعلية، وذلك أن هلا من هذه الأدوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشد؛ فأجاب عن ذلك بأن قال: (**فأما قوله**:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها[1]

فالتقدير فهلا كان هو أي: الشأن) فإنما دخلت على فعلية، والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة، وقد سبق له أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام، فلا يناسبه الحذف، اللهم إلا أن يقال: حذف هنا تبعاً لحذف الفعل فاغتفر، (**وقيل: التقدير فهلا شفعت نفس ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها**.

تنبيه ليس من أقسام إلا التي في قوله تعالى: (﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٢٩ ـ ٣١] **بل هذه كلمتان**) إما (**أن الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة ولا الناهية**) ولم يذكر الزمخشري إلا الثاني قال: وأن في أن لا تعلوا مفسرة أيضاً أي: لا تعلوا لا تتكبروا كما يفعل الملوك، ثم قال: يروى أن نسخة الكتاب.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤ ولإبراهيم الصولي في ديوانه، ص ١٨٥، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦، وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤.

ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول فهي بدل من ﴿كِتَٰبٌ﴾ [النمل: ٢٩] على أنه بمعنى: مكتوبٌ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب، بقرينة ﴿وَأْتُونِى﴾ [النمل: ٣١]، ومثلها ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة التشديد، ولكن «أنْ» فيها الناصبة ليس غير، و«لا» فيها محتملة للنفي؛ فتكون «ألا» بدلاً من ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] أو خبراً لمحذوف، أي: أعمالهم ألاّ يسجدوا، وللزيادة فتكون ﴿أَلَّآ﴾ [النمل: ٢٥] مخفوضة بدل من ﴿السَّبِيلِ﴾

من عبد الله سليمان بن داود إلى بلقيس ملكة سبأ، السلام على من اتبع الهدى أما بعد: فلا تعلوا علي وأتوني مسلمين، **(ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول)** وهو أن تكون ناصبة ولا نافية **(فهي)** مع ما دخلت عليه في محل رفع **(بدل من كتاب على أنه بمعنى مكتوب)** على أنه مصدر كأنه قيل: ألقي أن لا تعلوا علي، **(وعلى أن الخبر بمعنى الطلب)** أي هذا وإن كان خبراً بمعنى انتفاء العلو فهو بمعنى النهي، أي: لا تعلو علي **(بقرينة وأتوني)** مسلمين، ويجوز أن يكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن لا تعلوا علي أجازه أبو البقاء، قلت: وأن على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر بمعنى الطلب كما مر، وقيل: هو على حذف الجار أي بأن لا تعلو فيختلف في محله أهو نصب أم جر أم يجوز الأمران على ما هو معروف؟ فإن قلت: بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف؟ قلت: يجوز أن يتعلق بألقي والباء للظرفية أي ألقي إلي في هذا المعنى، ويجوز أن يكون ظرفاً مستقراً في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة، أي: ألقي إليّ كتاب كريم حال كونه ملتبساً بالنهي عن العلو على سليمان عليه السلام والأمر بإتياننا إليه مسلمين، أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أي كتاب كريم ملتبس بذلك.

(ومثلها) ألا المشددة في قوله تعالى: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِى السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [النمل: ٢٤ ـ ٢٥] **(في قراءة التشديد)** وهي قراءة الجماعة إلا الكسائي فإنه قرأ بالتخفيف على أن ألا حرف تنبيه، أي ويا حرف نداء والمنادى محذوف، أي: يا قوم اسجدوا، **(لكن أن فيها الناصبة ليس غير)** وفي بعض النسخ لا غير، وسيصرح المصنف في حرف الغين المعجمة بأن التعبير بذلك لحن، وستمر بك مواقع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن، وننبه على كل في محله إن شاء الله تعالى، **(ولا فيها محتملة للنفي فتكون ألا)** يسجدوا في محل نصب **(بدلاً من أعمالهم)**، أي: فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا، وما بين البدل والمبدل منه معترض **(أو)** في محل رفع **(خبر لمحذوف)** كما أجازه أبو البقاء، والتقدير: هي أن لا يسجدوا **(أي: أعمالهم أن لا يسجدوا)** محتملة **(الزيادة فتكون إلا مخفوضة بدلاً من السبيل)** فيكون المعنى: فصدّهم عن السجود لله، وقوله: فهم لا يهتدون معترض

[النمل: ٢٤]، أو مختلفاً فيها: أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل لئلاً واللام متعلّقة بـ «يهتدون».

● (إلَى) ـ حرف جر، له ثمانية معانٍ:

أحدها: **انتهاء الغاية الزمانية**، نحو ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، **والمكانية** نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وإذ دلَّتْ قرينة على دُخولِ ما بعدها نحو «قرأت القرآن من أوّلهِ إلى آخِره»، أو خروجه نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] عُمِلَ بها، ....

(**أو مختلف فيها**) حالة كونها مقولاً في السؤال عنها (**أمخفوضة هي أم منصوبة**) فتكون هذه الجملة الاستفهامية في محل رفع على أنها محكية بالقول المبني للمفعول، ويحتمل أن تكون في محل جر بدلاً من المجرور بفي على أن الأصل في جواب سؤالها، أي: جواب السؤال عنها، فأضيف السؤال إليها للملابسة، وحذف المضافان، والاستفهامية بدل من السؤال، كأنه قيل في جواب أهي مخفوضة أم منصوبة، وقد مر مثله في أوائل الكتاب، (**وذلك على أن الأصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون**) أي: فهم لا يهتدون للسجود لله، أو على أن الأصل لئلا واللام متعلقة بزين أو بصد، ويجوز أن يكون الأصل مخافة أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس إلا.

(إلى)

(**حرف جر له ثمانية معان:**

أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]) **والمكانية نحو**: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] وغير الزمانية والمكانية، نحو: أعطيته من درهم إلى ألف، (**وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها**) أي ما بعد إلى فيما قبلها (**نحو: قرأت القرآن من أوّله إلى آخره**)؛ لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله، وذلك مناف لخروج الغاية، (**أو على خروجه نحو**: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]) ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال، وهو أن يصوم يومين من غير أن يفطر بالليل، وذلك لأنه أمر بالصيام المغيا بالليل، وذلك بطريان ضده وهو الإفطار، ومبناه على أن الليل غاية للصوم وإلى متعلقة به وهو ظاهر، قلت: وبهذا اندفع ما قيل إن الإتمام فعل ما به التمام وإنما يتحقق في الجزء الأخير وهو لا يتكرر، والمغيا لا بد أن يتكرر قبل الغاية فكيف يكون الليل غاية الإتمام نحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ لأن الإعسار علة الإنظار وبوجود الميسرة تزول العلة، ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظراً في حالتي العسر واليسر (**عمل عليها**) أي: على القرينة

وإلاّ فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول؛ فيجب الحمل عليه عند التردُّد.

والثاني: **المعية**، وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخَرَ، وبه قال الكوفيُّون وجماعة من البصريّين في ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقولهم: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبِلٌ»، والذَّود: من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى: إذا جُمع القليلُ إلى مثله صار كثيراً، ولا يجوز «إلى زَيْدٍ مال» تريد مع زَيْدٍ مال.

الدالة على الخروج أو الدخول؛ وهذا جواب إذا من قوله: وإذا دلت قرينة (**وإلا**) تدل قرينة لا على الدخول ولا على الخروج، وهذا كناية عن عدم القرينة إذ انتفاء دلالتها لازم لعدمها، (**فقيل: يدخل**) ما بعد إلى فيما قبلها (**إن كان من الجنس**) نحو سر بالنهار إلى وقت العصر، (**وقيل:**) يدخل (**مطلقاً**) أي: سواء كان من الجنس كما تقدم أو لا نحو سر بالنهار إلى الليل، (**وقيل: لا يدخل مطلقاً**) سواء كان من الجنس أو لا (**وهو الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردد**) في الدخول إلحاقاً للفرد بالأعم الأغلب، وحينئذٍ فلا دليل في قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] على أحد الأمرين، فأخذ الجمهور بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل وأخذ داود وزفر بالمتيقن فلم يدخلاها، وبعضهم يرى أن الغاية للإسقاط لا للغسل، وسيأتي الكلام في ذلك.

(**والثاني**) من معاني إلى (**المعية وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر**) سواء كان من جنسه، أو لم يكن إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيئين (**وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في**) قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: مع الله فضم الأنصار باعتبار معنى النصرة المتعلقة بالله وبهم، (**وقولهم**) أي: قول العرب (**الذود**) بإعجام الأولى وإهمال الثانية (**إلى الذود إبل**)، وفي القاموس: الذود ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين، أو ما بين الثنتين، والتسع مؤنث، ولا يكون إلا من الإناث وهو واحد وجمع لا واحد له من لفظه، أو واحد جمعه أذواد، وقولهم الذود إلى الذود إبل يدل على أنهما في موضع اثنتين؛ لأن الثنتين إلى الثنتين جمع إلى هنا كلامه، فقد ضممت أحد الذودين إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بالطرفين وهو الجمع، (**ولا يجوز إلى زيد مال، تريد مع زيد مال**)؛ لأنه لم يقع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما، قال بعضهم: والتحقيق أنها في هذا الوجه أيضاً بمعنى الانتهاء، أي: من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، والذود مضافة إلى الذود، وقيل: إلى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حالاً من الياء من أنصاري، أي: من أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه، فإن قلت على أي شيء انتصب مضافة في

والثالث: **التبيين**، وهي المبيِّنة لفاعِلِيَّةِ مجرورها بعد ما يُفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجُّب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

والرابع: **مرادفة اللام**، نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، وقيل: لانتهاء الغاية، أي: مُنْتَهٍ إليك، ويقولون: «أحمد إليك الله سبحانه»، أي: أُنْهِي حَمْدَه إليك.

والخامس: **موافقة «في»**، ذكره جماعة في قوله [من الطويل]:

١١٠ ـ فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ ٱلْقَارُ أَجْرَبُ

قول من قدرها في قولهم: الذود إلى الذود إبل فإنه لا يلوح فيه إلا الحالية وليس ثم إلا المبتدأ، وهو لا يكون صاحب حال، قلت: هو حال من ضمير مفعول محذوف، والتقدير: أعينها مضافة إلى الذود.

(والثالث) من معاني إلى **(التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها)** أي: لكونه فاعلاً بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به إلى **(بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب)**، نحو: ما أحب زيداً إلي، وما أبغض عمراً إلي، فقد بينت إلي في ذلك أن المجرور بها فاعل للحب والبغض المدلول عليهما بفعل التعجب، **(أو اسم تفضيل**: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]) فعرف بإلى أن مجرورها وهو المتكلم المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل، يعني: للحدث الذي يدل عليه أحب.

(الرابع) من معاني إلى **(مرادفة اللام نحو** ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]، والأصل في هذا اللام، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] هذا مثل ابن مالك، **(وقيل)** هي في الآية على بابها **(لانتهاء الغاية أي:)** والأمر **(منته إليك)**، وقدره بعضهم موكول إليك، ويحتمل أن يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في المحاربة، والأمرُ راجع إليك ويقولون: **(أحمد إليك الله سبحانه)** وقد يتوهم أن إلى فيه بمعنى اللام وإنما هو على التضمين **(أي: أنهي إليك حمده.**

والخامس) من معاني إلى **(موافقة في)**، والتعبير في الأول بمرادفة اللام وهنا بموافقة من باب التفنن في العبارة، **(ذكره جماعة في قوله)** أي: قول النابغة:

(فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب)[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٣، والأزهية ص ٢٧٣، والجنى الداني ص ٣٨٧، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥.

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، وتأوّل بعضُهم البيتَ على تعلُّق «إلى» بمحذوف، أي: مَطْلِيّ بالقار مضافاً إلى «الناس»، فحذف وقلب الكلامَ، وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطليّ» معنى «مُبَغّض»، قال: ولو صح مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز «زيد إلى الكوفة».

الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار والقير شيء أسود يطلى به الابل والسفن، والأجرب ذو الجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف، والمعنى كأنني في الناس جمل أجرب جعل عليه القار.

(قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه) أي: مما جاءت فيه إلى بمعنى في قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: في يوم القيامة، وإنما قال ويمكن ولم يجزم بذلك لاحتمال أن يكون قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ ضمن معنى ليضمنكم فعدي لأجل ذلك بإلى، أو تكون إلى متعلقة بمحذوف، أي: ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة، أي: إلى عرض هذا اليوم أو حسابه، جعلنا الله من الفائزين فيه بمنه وكرمه. **(وتأول بعضهم البيت على تعليق إلى بمحذوف أي مطلي بالقار مضافاً إلى الناس، فحذف)** الشاعر متعلَّق الجار وهو مضافاً **(وقلب الكلام)**؛ لأنه كان في الأصل مطلي بالقار وفيه مبالغة لا تخفى.

(وقال ابن عصفور: هو) أي البيت متأول **(على تضمين مطلي معنى مبغض)** وكذا قال الرضي: الوجه أن إلى بمعناها يعني في هذا البيت، وذلك أن معنى مطلي به القار أجرب مكره مبغض، والتكريه يعدى بإلى قال تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧] قلت: ولو قيل: بأن إلى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال في قول امرىء القيس:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي[١]

أي: كأنني مبغضاً إلى الناس بسبب الوعيد، جمل أجرب طلي به القار أي: جعل فيه أو ألصق به، ويدل على مبغضاً المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه والتبغيض لكان وجهاً فتأمله.

(قال) ابن عصفور: **(ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز زيد إلى الكوفة)** أي: في الكوفة فلما لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوهم ذلك، ولهذا ارتكب تأويل البيت بما ذكره.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨، وشرح التصريح ١/ ٣٨٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٩.

والسادس: **الابتداء**، كقوله [من الطويل]:

١١١ ـ تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا: أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَيَّ ٱبْنُ أَحْمَرَا؟

أي: منّي.

والسابع: **موافقة «عِنْدَ»**، كقوله [من الكامل]:

١١٢ ـ أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلى الشَّبَابِ، وذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟

(**السادس**) من معاني إلى (**الابتداء**) أي ابتداء الغاية (**كقوله**) أي قول ابن أحمر:

(تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمرا[١]

أي:) فلا يروى (منّي) وعاليت بالكور رفعته والكور بضم الكاف: الرحل مطلقاً وقيل الرحل بأداته، والجمع أكوار وأكور وكيران ويروى بفتح الواو مضارع روي بكسرها إذا زال عطشه بالشرب، وإنما يتعدى بمن تقول: رويت من الماء مثلاً، والشاعر عداه بإلى فتكون بمعنى من التي لابتداء الغاية، والمراد أن ناقة هذا الشاعر تشكر منه حيث جعل الكور عليها قائلة بلسان الحال: أيركبني فلا يترك ركوبي ولا يمل منه، على طريقة الاستعارة التمثيلية شبهت حالها في ذلك بحال من يسقى من شيء فلا يروى منه، وخرج ما في البيت على تقدير فلا يروى ظمؤه إلى فحذف المضاف.

(**السابع**) من معاني إلى (**موافقة عند كقوله**) أي كقول أبي كبير الهذلي:

(أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلي من الرحيق السلسل)[٢]

الرحيق صفة الخمر والسلسل بسينين مهملتين ولامين: السهل الدخول في الحلق، وهنا سؤالان:

أحدهما أن معنى أشهى إلي أحب إلي، وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين، فعلى هذا هي في البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها، وليست قسماً آخر ولا يحضرني جواب عنه.

الثاني أن جعل إلى بمعنى يفضي إلى كونها اسماً، وجوابه أن هذا الإطلاق مجازي، وذلك؛ لأن بين عند وإلى إذا أراد بها معنى الحضور تعلقاً باعتبار الدلالة على أصل المعنى،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ٨٤، وأدب الكاتب ص ١١٥، والجنى الداني ص ٣٨٨.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب (٤٠٢).

والثامن: **التوكيد**، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو، وخُرِّجَتْ على تضمين «تهوى» معنى «تميل»، أو أن الأصل: «تَهْوِي» بالكسر، فقلبت الكسرة فتحةً والياءُ ألفاً كما يقال في «رَضِيَ»: «رَضَا»، وفي «ناصِيَة»: «نَاصَاة»، قاله ابن مالك، وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل.

لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرها، وهو المجرور بها فلما كان بينهما هذا التعلق قيل: إن إلى بمعنى عند على طريق التجوز، وقد قال صاحب «المفتاح»: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: من معناها ابتداء الغاية، وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض، وهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل اسماً؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات معانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه المتعلقات بنوع استلزام.

(الثامن) من معاني إلى **(التوكيد وهي)** أي: وإلى المفيدة للتوكيد هي **(الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾** [إبراهيم: ٣٧] **بفتح الواو)** على أنه مضارع هوي بكسرها أي: أحب، إذ المعنى: واجعل أفئدة من الناس تهواهم، أي تحبهم فإلى زائدة للتوكيد، **(وخرجت)** هذه القراءة **(على تضمين تهوى معنى تميل)** فعدى تهوى بإلى كما يعدى تميل بها، وفي حواشي المصنف على التسهيل، فإن قيل: الأحسن في قراءة تهوى أن يقال: ضمن معنى تسقط، أي تسقط إليهم بسبب حبها؛ لأنه لم يطلب مجرد الميل الذي يدل عليه هوي بالكسر، بل طلب الميل والإتيان ليجدوا رفقاً بالآتي المحب، فالجواب: أن معنى سقوط القلوب إليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط، ولو كان التركيب: واجعل طائفة لأمكن هذا التأويل، قال: وفي المصابيح للوزير سأل الله أن يحبب الحج إلى عباده، وقيل: الأفئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه، قلت: ويكون إطلاق الأفئدة على الجماعات إطلاقاً مجازياً من تسمية الشيء باسم جزئه كتسمية الربيئة عيناً، **(أو على أن الأصل تهوي بالكسر)** أي: تسقط **(فقلبت الكسرة)** التي على الواو **(فتحة و)** قلبت **(الياء ألفاً كما يقال في رضي)** بكسر الضاد وفتح الياء **(رضا)** بفتحها وألف بعدها، **(وفي ناصية ناصاة قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل)** كما في رضي وناصية وهذا غير موجود في تهوى.

● **(إي) بالكسر والسكون** ـ حرفُ جوابٍ بمعنى «نَعَمْ»، فيكون لتَصْدِيق المخبر ولإعلام المستخبِر، ولِوَعْد الطالب، وتقع بعد «قام زيد»، و«هل قام زيد»، و«اضْرِب زيداً» ونحوهنّ كما تقع «نَعَمْ» بعدهنّ. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم. وإذا قيل: «إي والله» ثم أسقطت الواو، جاز سكون الياء وفَتْحُها وحذفها، وعلى الأوّل فيلتقي ساكنان على غير حَدِّهما.

● **(أيْ) بالفتح والسكون** ـ على وجهين:

(إي)

(بالكسر) للهمزة **(والسكون)** للياء: **(حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولِوعْدِ الطالب، وتقع)** ولو قال: فتقع بالفاء[1] لكان أحسن **(بعد قام زيد)** فتكون حينئذٍ لتصديق الخبر، **(وهل قام زيد)** فتكون إذ ذاك لإعلام المستخبر، **(واضرب زيداً)** فتكون إذن لوعد الطالب **(ونحوهن)** مثل يقوم زيد، وهل يضرب عمرو ولا تضرب بكراً **(كما تقع نعم بعدهن)**، وظاهر هذا الكلام أن أي تقع بعد الخبر موجباً كان أو منفياً، وبعد الأمر والنفي والاستفهام موجباً كان ما تعلق به أو منفياً، فإن نعم تقع في هذه المواضع كلها.

(وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]، **ولا تقع عند الجميع)** لا ابن الحاجب ولا غيره **(إلا قبل القسم، وإذا قيل إي والله ثم أسقطت الواو)** التي للقسم، فقلت: إي الله **(جاز إسكان الياء)** أي: النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف واو القسم **(وفتحها)** كما فتحت نون من مع لام التعريف والفتح هنا لأمرين:

أحدهما المحافظة على تتميم اسم الله كما ذكروا في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢].

والآخر الفرار من الثقل الناشيء عن اجتماع كسرتين كما ذكروا في ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] بل الثقل هنا أشد؛ لأن أولى الكسرتين على الهمزة والأخرى على ياء **(وحذفها)** لالتقاء الساكنين لاعتلالها، **(وعلى الأول)** وهو إسكان الياء تبقى ساكنة **(فيلتقي ساكنان على غير حدهما)**؛ لأن الساكنين ليسا في كلمة كما في الضالين وتمود الثوب، وإنما هما في كلمتين كما في التقت حلقتا البطان.

(أي)

(بالفتح) للهمزة **(والسكون)** للياء **(على وجهين)** وهو خبر أول لقوله أي: وما بينهما

---

(١) وهي بالفاء في بعض النسخ ولعل الدماميني رحمه الله لم تصله تلك النسخة فعلق بما رأيت والله أعلم.

(١) حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلاف في ذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

١١٣ ـ أَلَمْ تَسْمَعِي، أَيْ عَبْدَ، فِي رَوْنَقِ الضُّحَى
بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

وفي الحديث: «أَيْ رَبِّ»، ....

معترض أي: أعنيها بالفتح والسكون به لضبط النطق بهذه الكلمة، والخبر الثاني قوله **(حرف)** موضوع **(لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط)** وهذا مبني **(على خلاف في ذلك)** فإن من الناس من ذهب إلى أنها لنداء البعيد، ومنهم من قال: هي لنداء القريب، ومنهم من قال: هي لنداء المتوسط **(قال)** الشاعر:

(ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى   بكاء حمامات لهن هدير)[(١)]

عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه، والضحى هو حين تشرق الشمس قال في «الصحاح»: هو مقصور يذكر ويؤنث، فمن أنث ذهب إلى أنه جمع ضحوة، ومن ذكر ذهب إلى أنه اسم على فعل مثل صرد ونقر، والهدير صوت الحمام وهو المراد في البيت، والهديل أيضاً فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جارح من جوارح الطير، قالوا: وليس من حمامة إلا وتبكي عليه قال الشاعر:

وما من تهتفين به لنصر   بأسرع إجابة لك من هديل[(٢)]

كذا في «الصحاح» وليس في البيت الذي أنشده المصنف مايعين حال المنادي من قرب أو بعد أو توسط.

(وفي الحديث «أي رب) وأنا معهم»[(٣)] وفيه أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمه أبا طالب: «أي عم قل لا إله إلا الله»[(٤)]، وقع لي في تعليقي على «البخاري» المسمى «مصابيح

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٧٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٦، ولسان العرب ١٠/ ١٢٨ (رنق).

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للكميت الأسدي في ديوانه ٢/ ٥٨، ولسان العرب ١١/ ٦٩١ (هدل)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦/ ١٩٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير (٧٤٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب (٣٨٨٤)، والنسائي في كتاب الجنائز، باب النهي عن الاستغفار للمشركين (٢٠٣٥)، وأحمد (٢٣١٦٢).

وقد تُمَدُّ ألفُهَا.

(٢) **وحرف تفسير**، تقول «عِنْدِي عَسْجَد، أيْ ذَهَبٌ»، و«غَضَنْفَرٌ أي: أَسَدٌ»، وما بعدها عطفُ بيانٍ على ما قبلها أو بدل، لا عطف نَسقٍ، خلافاً للكوفِيِّين وصاحبي المستوفي والمِفْتاح، لأنَّا لم نر عاطفاً يَصْلُح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً مُلاَزماً لعطف الشيء على مُرَادِفِهِ. وتقع تفسيراً للجُمَل أيضاً، كقوله [من الطويل]:

١١٤ ـ وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي، لَكِنَّ إيَّاكِ لا أَقْلِي

الجامع» وأي هنا لنداء القريب ولا يخفي ما فيه من اللطافة.

(وقد تمد ألفها) أي: همزتها فتكون بعدها ألف تليها الياء، وظاهره أن هذا الحكم ثابت مع كونها للبعيد أو القريب أو المتوسط على الخلاف الذي ذكره، وفي ذلك نظر.

(وحرف تفسير) بالرفع عطفاً على الخبر الثاني، وهو قوله حرف لنداء البعيد **(تقول: عندي عسجد)** بعين وسين مهملتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر **(أي ذهب)** وفي «القاموس» العسجد: الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت **(وغضنفر)** بغين وضاد معجمتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء **(أي: أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق)** وأي حينئذٍ من حروف العطف **(خلافاً للكوفيين وصاحبي «المستوفي» و «المفتاح»)** وأبي العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبي عمرو الزاهد عنه **(لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً)** وأي تصلح للحذف دائماً فلا تكون حرف عطف، واحترز بقيد الدوام من العاطف الذي يصلح للسقوط في بعض الأوقات دون بعض، كالعاطف المتوسط بين الأخبار في مثل قولك: زيد قائم وضاحك وباك، والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر **(ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه)** وأي ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف، واحترز بالملازم مما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون أخرى كقوله:

وألفى قولها كذباً ومينا[1]

فإنها كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف المرادف **(وتقع)** أي **(تفسيراً للجمل أيضاً كقوله:**

وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلي)[2]

ترمينني تشيرين إلى وتقلينني، أي: تبغضينني قلاه يقليه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.

وإذا وقعت بعد «تقول» و«قيل» فعل مسند للضمير حكى الضمير، نحو: «تقول اسْتَكْتَمْتُه الحديث، أي: سألتُهُ كتمانه»، يقال ذلك بضمِّ التاء. ولو جئتَ بـ «إذا» مكان «أي» فتحتّ التاء فقلت: «إذا سألتَهُ» لأن «إذا» ظرفٌ لـ «تقول»، وقد نظم ذلك بعضُهم فقال [من البسيط]:

١١٥ ـ إِذَا كَنَيْتَ بِـ «أيْ» فِعْلاً تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإِنْ تَكُنْ بِـ «إذا» يَوْماً تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفِ

* * *

والمد يقلاه لغة طيء، وأصل لكنَّ لكنْ أنا فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان، فكان الإدغام وقد مر الكلام على ذلك في إن المكسورة الخفيفة، ومر أن المصنف اختار أن الهمزة حذفت اعتباطاً، وتقديم المفعول لرعاية القافية، والمعني: لكن أنا لا أقليك **(وإذا وقعت)** أي **(بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير)** وهو في عبارة المصنف للمتكلم **(تقول اسكتمته الحديث أي: سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء)** من سألته كما أنها كذلك في استكتمته **(ولو جئت بإذا مكان أي: فتحت فقلت: إذا سألته)** على الخطاب وإن كان الأول على التكلم **(لأن إذا ظرف لتقول)** وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك، ومن هنا ناقش التفتازاني الزمخشري فإن في «الكشاف» يقال لقيته ولاقيته إذا استقبلته فقال التفتازاني: حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أي استقبلته بضم التاء وأي المفسرة، وذلك أنه أريد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلم فإن أتى بكلمة أي كان ما بعدها تفسيراً لما قبلها، فتجب مطابقتهما ويجوز في صدر الكلام، تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول وإن أتى بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء، فيجب أن يكون ما بعد إذا على لفظ الخطاب، أي إذا استقبلته تقول: لقيته ولا يستقيم إذا استقبلته يقال: لقيته إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب لكنها عبارة قلقة إلى هنا كلامه، وفيه زيادة على ما قاله المصنف **(وقد نظم بعضهم ذلك فقال:**

إذا كنيت بأي فعلاً تفسره ... فضم تاءك فيه ضم معترف
وإن تكن بإذا يوماً تفسره ... ففتحة التاء أمر غير مختلف)

كنيت سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى، وقوله بأي يتعلق بمحذوف يدل عليه تفسره، أي إذا كنيت حال كونك مفسراً بأي فعلاً، ولا يجوز أن يكون فعلاً منصوباً بكنيت وبأي يتعلق بتفسره؛ لما يلزم عليه من الفصل بالأجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف، وكلاهما محذور والباء من قوله: وإن تكن بإذاً تفسره للمصاحبة لا للآلة؛ لأن إذا ليست المفسرة وإنما

● (أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء ـ اسم يأتي على خمسة أوجه:

(١) شرطاً، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

(٢) واستفهاماً، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقد تخفّف كقوله [من الطويل]:

١١٦ ـ تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهُمَا عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ ٱسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ

(٣) وموصولاً، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] التقدير: لننزعنّ الذي هو أشدّ، قاله سيبويه؛ ....

المفسر ما بعدها، أي: وإن تكن مفسراً له مع إذا بما يذكر بعدها.

(أي)

(بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على) أحد (خمسة أوجه:

شرطاً نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]) بدليل جزم تدعو وإدخال الفاء الرابط على الجملة الاسمية وهي الجواب ونحو (﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]) بدليل الإتيان بالجواب وفاء الربط.

(واستفهاماً نحو ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]) ونحو (﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠] وقد تخفف) أي الاستفهامية (كقوله:

تنظرت نصراً والسماكين أيهما علي من الغيث استهلت مواطره)(١)

تنظرت انتظرت في مهلة ونصراً اسم رجل، والسماكين هما كوكبان يقال لأحدهما: السماك الأعزل، وهو من منازل القمر والآخر السماك الرامح، وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة للسحائب، أي: صبت سحائبه المواطر، والضمير من أيهما يعود على الأمرين المتقدمين الذين أحدهما نصر والآخر السماكان.

(وموصولاً نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]) التقدير: لننزعن الذي هو أشدّ، قاله سيبويه) والمعنى: لنخرجن من كل طائفة تبعث غاوياً من الغواة من هو أشد جراءة وفجوراً وعلى الرحمن، إما متعلق بالمصدر إن جوزنا مثل تقديم هذا المعمول

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في اللباب ٢/١٠٧، والتبيان ١/٦.

وخالفه الكوفيّون وجماعة من البصريّين؛ لأنهم يرون أن «أيًا» الموصولة معربة دائماً كالشرطيّة والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبيَّن لي أن سيبويه غَلِط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يُسَلّم أنها تعرب إذا أُفرِدَتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت؟ وقال الجرمي: خرجْتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّة أحداً يقول: «لأَضْرِبَنّ أيُّهُمْ قائم» بالضم، ا هـ. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهاميَّة، ....

عليه، أو بأشد وهو للبيان لا صلة لشيء مما ذكر **(وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن أياً الموصولة معربة دائماً)** سواء حذف صدر صلتها أو لم يحذف، وسواء كانت مضافة أو غير مضافة **(كالشرطية)** أي كأي الشرطية **(و)** أي **(الاستفهامية)** فإن الإعراب لا يزايلهما في وقت من الأوقات **(قال الزجاج)** وهو من كبار النحاة البصريين(: **ما تبين لي أن سيبويه غلط)** بكسر اللام **(إلا في موضعين: هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟!)** مع أن الإضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء، واعتذر سيبويه بأن قال:

لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأي الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخواتها فغيروها تغييراً ثانياً، فإن التغيير يؤنس بالتغيير قلت: ومراده مخالفته لأخواتها في الحذف الخاص، وذلك لأن حذف أحد جزأي الابتداء من صلة أي يجوز مطلقاً ومن صلة أخواتها إنما يجوز في الأمر الشائع، بشرط طول الصلة، وإلا فلا مخالفة بينها وبينهن في مطلق الحذف كما عرفت، وقال الرضي: إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة، وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها قلت: كلا الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقض بأي إذا أفردت وحذف صدر صلتها، فإنها معربة مع وجود العلة التي علل بها البناء، وإنما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبيهاً بقبل وبعد؛ لأنها قد حذف بعض ما يوضحهما ويبينها من الصلة؛ لأنها المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف إليه المبين للمضاف.

(وقال الجرمي) بفتح الجيم **(خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً)** يعني من العرب **(يقول: لأضربن أيهم قائم، بالضم، انتهى)** وظاهر الكلام أن المراد بالخندق خندق البصرة، والذي نقله الرضي عنه أنه قال: خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم أسمع أحداً يقول نحو اضرب أيهم أفضل إلا منصوباً.

(وزعم هؤلاء) القائلون بأن أياً الموصولة معربة دائماً **(أنها)** أي: أن أياً المذكورة **(في الآية استفهامية)**.

وأنها مبتدأ، و«أشَدُّ» خبر، ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعَنَّ الفريقَ الذي يُقال فيهم أيهم أشدّ، وقال يونس: هو الجملة، وعُلِّقَتْ «ننزع» عن العمل كما في ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]. وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، و«مِنْ» زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة؛ وذلك على قولهما في جواز زيادة «مِنْ» في الإيجاب. ويردُّ أقوالَهم أنَّ التعليق مختصٌّ بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز «لأَضرِبَنَّ الفاسِقُ» بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة مِنْ في الإيجاب، وقولُ الشاعر [من المتقارب]:

١١٧ ـ إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لا موصولة (**وأنها مبتدأ وأشد خبر، ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال الخليل:**) هو (**محذوف**) لا مذكور (**والتقدير: لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد**) فالجملة في محل رفع على أنها محكية بالقول المبني للمفعول، وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته، وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية (**وقال يونس:**) المفعول هو (**الجملة**) الاسمية الاستفهامية ولا حذف (**وعلقت ننزع عن العمل**) لفظاً لوجود المانع وهو الاستفهام (**كما في** ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ) لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] **وقال الكسائي والأخفش:**) المفعول هو (**كل شيعة ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة**) لا محل لها من الإعراب (**وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ويرد أقوالهم**) وهذا لفٌّ ذكره بعد النشر غير مرتب على حسب التعداد المتقدم (**أن التعليق مختص بأفعال القلوب**) وننزع ليس منها وهذا الرد المذكور أولاً يتعلق بقول يونس الذي ذكر هناك ثانياً (**وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه: هو الفاسق**) وهذا الرد المذكور ثانياً يتعلق بقول الخليل المذكور هناك أولاً، وإنما يتم هذا أن لو كان الخليل يمنع هذا التركيب وإلا فله أن يلتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية، نعم إن قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب انتهض الرد والشأن فيه.

(**وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب**) وهذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائي والأخفش المذكور هنا ثانياً، (**و**) يرد أقوالهم أيضاً (**قول الشاعر**:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل[1]

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢، وشرح التصريح ١/ ١٣٥، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٥٠.

يُروَى بضم «أيّ». وحروف الجر لا تعلَّقُ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارِّ على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجار.

وجَوَّز الزمخشري وجماعة كونَها موصولة مع أن الضمّة إعراب، فقدَّروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قُدِّر أنه سئل: مَنْ هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حُذف المبتدآن المكتنِفان للموصول، وفيه تعسُّف ظاهر، ....

يروى بضم أي) وبجرها، والرد به يتوجه على رواية الضم فقط، وهو راد على تلك الأقوال الثلاثة بأسرها، فأشار إلى رد قول يونس بقوله **(وحرف الجر لا يعلق)** عن العمل إجماعاً وأشار إلى رد قول الخليل بقوله: **(ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته)**؛ إذ الأصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية، فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل، وأشار إلى رد قول الكسائي والأخفش بقوله **(ولا يستأنف ما بعد الجار)** للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده، ولا يجيز أحد في مثل سلم على زيد أن تقول: سلم على مكتفياً بالجار عن التلفظ بالمجرور، وإذا بطلت الأقوال الثلاثة في البيت تعين أن تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها، وهي في محل جر بعلى ولا إشكال **(وجوز الزمخشري وجماعة كونها)** أي: كون أي في تلك الآية **(موصولة مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة، وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة، ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل: هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول)** أي: المحيطان به أو الكائنات بكنفيه أي ناحيتيه **(وفيه تعسف ظاهر)** من جهة اجتماع أمور هي حذف مفعول لننزعن فإن من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة، وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين والظاهر أن لا تعسف؛ لأن هذه الأمور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد، إذ لا نزاع في صحة قولك أخذت من الدراهم ولا في حسنه ولا في أن الاستئناف على تقدير سؤال سائغ شائع في تراكيب البلغاء، وفي الكتاب العزيز منه شيء كثير، ولا في جواز حذف المبتدأ لقرينة، ثم لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أن الزمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية إعرابية على التقدير المذكور، والذي في «الكشاف» نصه:

واختلف في إعراب ﴿أيهم أشد﴾ فعن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد، وسيبويه على أنه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب وقيل: أيهم هو أشد، ويجوز أن يكون النزع واقعاً على من كل شيعة، كقوله: وهبنا له من رحمتنا، أي: لننزعن بعض كل شيعة، فكأن قائلاً قال: من هم فقيل: أيهم أشد عتياً هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة إعراب أو بناء، ولا يخفى أنه يلزم على

ولا أعلمهم استعملوا «أيًا» الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطّراوة أن «أيًا» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأن ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] مبتدأ وخبر؛ وهذا باطل برسم الضمير متّصِلاً بـ «أيّ»، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانَتْ معربة.

وزعم ثعلب أن «أيًا» لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يُسمع «أيُهم هو فاضِلٌ جاءني» ....

جعلها إعرابية الحكم بأن أياً معربة مع حذف صدر صلتها، وهو باطل على القول المختار **(ولا أعلمهم استعملوا أياً الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب)** وهذا الكلام من المصنف إن كان من تمام التعقب على الزمخشري فمشكل؛ لأن أيهم على رأيه خبر لا مبتدأ، وإن كان هذا إخباراً عن حكم من أحكام أي الموصولة لا رداً على الزمخشري فهو غير مناسب؛ لأنه لا تعلق له بها.

(وزعم) أبو الحسين **(ابن الطراوة أن أياً مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بأي)** فدل على أنه ضمير جر أضيفت إليه أي، ولو كان مبتدأ لكان ضمير رفع منفصلاً فلم ترسم أي متصلة به، وفيه نظر ففي الكشاف في تفسير سورة الشعراء عند الكلام على قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾ [الشعراء: ١٧٦] ما نصه: قرىء أصحاب الأيكة بالهمزة وبتخفيفها، وبالجر على الإضافة وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاده إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة، وفي سورة (ص) بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ قط، كما يكتب أصحاب النحو؛ لأن ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة على أن ليكة اسم لا يعرف إلى هنا كلامه، ومراده بالنصب الفتح وسيأتي للمصنف في الكلام على لات أن ثم من ذهب إلى أن لا هي النافية، وأن التاء مزيدة في أول الحين لرسمها متصلة بها في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه، ورده المصنف بأن قال: ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره؟! مع أنه بسبيل من أن يقول: لا دليل فيما ذكرت فكم من خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس **(وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة)** وهذا رد منقدح لا إشكال في صحته.

(وزعم ثعلب أن أياً لا تكون موصولة) وفي بعض النسخ موصولاً **(أصلاً وقال)** في الاحتجاج لما زعمه من ذلك: **(لم يسمع)** يعني: من كلام العرب **(أيهم هو فاضل جاءني**

بتقدير: الذي هو فاضل جاءني.

(٤) والرابع: أن تكون **دالّة على معنى الكمال**، فتقع صفةً للنكرة نحو: «زَيْدٌ رجلٌ أيُّ رجُل»، أي: كاملٌ في صفات الرجال، وحالاً للمعرفة، كـ «مررتُ بعبدِ الله أيَّ رجل».

(٥) والخامس: أن تكون **وُصْلَةً إلى نداء ما فيه «أل»**، نحو: «يا أيُّهَا الرجُلُ».

بتقدير: **الذي هو فاضل جاءني**) ولو كانت أي موصولة لسمع ذلك، وفي صحة هذه الملازمة نظر.

(**والرابع**) من أوجه أي (**أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي: كامل في صفات الرجال**) ونحو قول الشاعر:

دعوت امرأً أي امرىءٍ فأجابني ... فكنت وإياه ملاذاً وموئلاً[1]

(**وحالاً للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل**) وكقول الشاعر:

فأومأت إيماءً خفياً لحبتر ... فلله عيناً حبتر أيما فتى[2]

قال في التسهيل: ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً، ومراده بالوصف ما تعلق به وصف في الجملة، أعم من أن يكون تابعاً أو غيره يشمل الموصوف الاصطلاحي وذا الحال، ومثال الإضافة إلى ما يماثل معنى فقط في الموصول قولك: مررت برجل أي إنسان، وإلى ما يماثل لفظاً ومعنى في ذي الحال ومعنى ولفظاً في الموصوف، فقد مر التمثيل له، فإن قلت: لم غير المصنف الأسلوب المتقدم في هذا الوجه وما بعده حيث قال: والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكمال، وصلة إلى نداء ما فيه أل كما قال أولاً شرطاً واستفهاماً وموصولاً، قلت: لوقوع الفصل الطويل، فلو عطف مع ذلك لأوشك أن يقع تشويش على الناظر ففعل ما فعل.

(**والخامس أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل**) وذلك؛ لأنهم استكرهوا اجتماع آلتي تعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه، فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم في الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الإبهام، ويعين الماهية

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١/ ٣٠٥ وهمع الهوامع ١/ ٩٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٣، وتذكرة النحاة ص ٦١٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠.

وزعم الأخفش أن «أيًا» لا تكون وُصْلَة، وأن «أيًا» هذه هي الموصولة حُذِف صَدْرُ صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، ورُدَّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كونُ صلته جملة اسميّة، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» في قولهم: «لا سِيَّما زَيْدٌ» بالرفع كذلك.

فيصير المنادى مميزاً لماهية معلوم الذات، فوجدوا ذلك الاسم أياً إذا اقتطع عن الإضافة واسم الإشارة حيث وضعا مبهمين، مشروطاً إزالة إبهامهما إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية، فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أي فكان أدخل في الإبهام فلذا جاز يا هذا، ولم يجز يا أي بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه، وذلك اسم الجنس؛ لأنه الدال على تعيين الماهية، ويجري مجراه الذي ومثناه ومجموعه ومؤنثها، وقد يجري مجراه اسم الإشارة الموصوف بذي اللام.

(وزعم الأخفش أن أياً هذه) وهي الواقعة بعد حرف النداء **(هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى يا من هو الرجل)**، قال الرضي: ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفة، ثم نقل أنه أورد عليه أنها لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف، فوجب نصبها، وأجاب بأنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم، فحرف النداء على هذا يكون داخلاً على اسم مبني على الضم، فلم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف كما في قولك: يا من قال كذا. إلى هنا كلامه، قلت: إنما تبنى عند حذف صدر صلتها إذا كانت مضافة، وأما إذا لم تضف فهي معربة بالإجماع ولا شك أن الواقعة في النداء غير مضافة، فكيف يتم ما ذكره الرضي من هذا الجواب؟! **(ورد)** أي قول الأخفش **(بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه)** والعائد على رأيه في يا أيها واجب الحذف، قال الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادي، **(ولا موصول التزم كون صلته)** جملة **(اسمية)** وأي المذكورة على دعواه موصول يلزم كون صلته جملة اسمية، فخرج عن النظير في الأمرين **(وله)** أي: للأخفش **(أن يجيب عنهما)** أي: عن وجهي هذا الرد **(بأن ما في قولهم: لا سيما زيد بالرفع كذلك)** أي: موصول وجب حذف عائده، والتزم كون صلته جملة اسمية، والأصل لا مثل الذي هو زيد، وإنما ذكر قيد الرفع لزيد ليتحقق كون ما موصولة، إذ لو جر لكانت زائدة ولو نصب في القول بجوازه لكانت ما كافة، ولقائل أن يقول: لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في قولهم لا سيما بالجملة الاسمية؛ فقد نص في «التسهيل» على أنها قد توصل بظرف أو جملة فعلية فالأول كقوله:

وزاد قِسْماً، وهو: أن تكون نكرة موصوفة نحو: «مَرَرْتُ بأيٍّ معجب لك» كما يقال: بمَنْ مُعْجب لك، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أيّ» غير مذكور معها مضاف إليه ألبتّة إلا في النِّداء والحِكاية، يُقال: «جاءني رجل»، فتقول: «أيٌّ يا هذا»، و«جاءني رجلانِ»، فتقول: «أيّانِ»، و«جَاءَني رجال»، فتقول: «أيُّونَ».

تنبيه ـ قولُ أبي الطيب [من الخفيف]:

يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلب(١)

والثاني كقوله:

فق الناس في الخير لا سيما بنيلك من ذي الجلال الرضا(٢)

(وزاد) الأخفش **(قسماً)** سادساً **(وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك، وهذا غير مسموع)**، إنما المسموع عند وصفها كونها معرفة على قول الجمهور في نحو: يا أيها الرجل، **(ولا تكون أي غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية)** يعني: أن أياً لا تستعمل مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى إلا في النداء والحكاية، وقطعها في غير هذين البابين عن الإضافة إنما هو بحسب اللّفظ لا بحسب المعنى، وإليه أشار بقوله: البتة أي: لا يذكر المضاف إليه معها لا لفظاً ولا تقديراً، وهو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم، والتقدير: بت القول بترك المضاف البتة، أي: يقطع القول بتركه القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظاً وينوى تقديراً، **(يقال: جاءني رجل فتقول)** في الحكاية بأي **(أي: يا هذا، و)** يقال: **(جاءني رجلان فتقول: أيان، و)** يقال: **(جاءني رجال فتقول: أيون)** فتحكي بأي ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من إعراب وتذكير وتأنيث، أو جمع تصحيح يصلح له فرجال وإن لم يكن جمع تصحيح، لكنه صالح لأن يوصف بالجمع السالم فيقال: رجال صالحون، فمن ثم قلت في حكايته أيون وأي في الجميع مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى، ولم يمثل المصنف للنداء لأنه قدمه قريباً.

(تنبيه قول أبي الطيب) المتنبي:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٤٧، والدرر ٣/ ١٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٤.

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٤٧، والدرر ٣/ ١٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٥.

١١٨ ـ أيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تَرُعْنِي ثَلاَثَةً بِصُدُودِ؟

ليست فيه «أيّ» موصولة، لأن الموصولة لا تُضاف إلاَّ إلى المعرفة، قال أبو علي في التَّذْكِرة في قوله [من الكامل]:

١١٩ ـ أَرأَيْتَ أيُّ سَوَالِفٍ وَخُدُودِ بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللِّوَى فَزَرُودِ؟

لا تكون «أي» فيه موصولة، لإضافتها إلى نكرة، انتهى.

ولا شرطية، لأن المعنى حينئذٍ: إنْ سَرَرْتَنِي يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يُراد به النفي، ....

(أي يوم سررتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود[1]

ترعني مضارع راعه أي: أخافه والصدود المنع، والمراد منه ما منع الوصال، **(ليست في أي موصول؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي)** الفارسي **(في)** كتاب **(التذكرة في قوله:**

أرايت أي سوالف وخدود برزت لنا بين اللوى فزرود)[2]

السوالف جمع سالف، وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى قلت الترقوة أي: النقرة التي فيها، واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الرمل، وزرود بفتح الزاي موضع، **(لا تكون أي موصول لإضافتها إلى نكرة انتهى)** كلامه، والمسألة منصوصة في التسهيل وغيره، قال بعض المتأخرين: القياس يقتضي جواز إضافة أي الموصولة إلى نكرة، إذ ليس المراد بالإضافة تعريفها، فإن تعريفها بالصلة كغيرها من الموصولات على القول المختار، وإنما المقصود من إضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه، وذلك حاصل بالنكرة، قال: وإذ قد منعوا من ذلك فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر، **(ولا شرطية)** هذا معطوف على موصولة من قوله أولاً في بيت أبي الطيب: ليست فيه أي موصولة؛ **(لأن المعنى)** تعليل لانتفاء كونها في ذلك البيت شرطية، أي: لا يصح القول بشرطيتها فيه؛ لأن المعنى **(حينئذٍ)** أي حين إذ تكون شرطية، **(إن سررتني يوماً بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وذلك عكس المعنى المراد)** الذي سيذكر، **(وإنما هي للاستفهام)** الإنكاري **(الذي يراد به النفي**

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو للمتنبي في خزانة الأدب ١/١٩٧.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي تمام، انظر: وفيات الأعيان ١/٨٦.

كقولك لمن أدعى أنه أَكْرَمَكَ: «أيّ يوم أكرمتني؟» والمعنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا رَوَّعْتَنِي ثلاثةً بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها؛ لأن له الصَّدْر، والثانية إما في موضع جرّ صفة لـ «وِصال» على حذف العائد: أي لم تُرَعْنِي بعده، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ الآية [البقرة: ٤٨]؛ أو نصب حالاً من فاعل «سَرَرْتَني» أو مفعولِهِ، والمعنى: أي يوم سررتني غير رَائع لي، أو غير مَرُوعٍ منك، وهي حال مُقَدَّرة مثلها في ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أو لا محلّ لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة ....

كقولك: لمن ادعى أنه أكرمك: أي يوم أكرمتني؟) تريد ما أكرمتني يوماً من الدهر، وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم الذي وقع فيه الإكرام، **(والمعنى)** في بيت المتنبي: **(ما سررتني يوماً بوصالك إلا روعتني ثلاثة بصدودك، والجملة الأولى)**، وهي أي يوم سررتني بوصالك **(مستأنفة قدم ظرفها)** وهو أي يوم؛ **(لأن له الصدر)** بسبب اشتماله على الاستفهام، **(والجملة الثانية)** وهي لم ترعني ثلاثة بصدود **(إما في موضع جر)** حالة كونها **(صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف)** العائد على الموصول **(في قوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ الآية)**، يريد قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] فقد حذف العائد منها في مواضع، أي لا تجزى فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ فيه ولا هم ينصرون فيه، ولذلك قال الآية: يشير إلى أن التمثيل بها ليس مقصوراً على ما تلاه منها بل هو في بقيتها أيضاً، **(أو)** في موضع **(نصب)** حالة كونها **(حالاً من فاعل سررتني)** وهو ضمير المخاطب، **(أو مفعوله)** وهو ضمير المتكلم، **(والمعنى: أي يوم سررتني)** حالة كونك أيها الحبيب **(غير رائع لي)**، وهذا على كون الجملة حالاً من الفاعل، **(أو)** حالة كوني أيها المحب **(غير مروع منك)** وهذا على كون الجملة حالاً من المفعول **(وهي حال مقدرة)**؛ لأن عدم الروع بالصدود ليس مقارناً للعامل، ضرورة أنه قدر ذلك بقوله: لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة، **(مثلها في قوله تعالى: ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾** [الزمر: ٧٣]) فإن الخلود ليس مقارناً للدخول وإنما هو مقدر، قلت: ويمكن أن يجعل من قبيل الحال المقارنة، على أن يكون التقدير: لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده، أي: بعد الوصال والمعنى على هذا: ما سررتني يوماً بوصال إلا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم، فالإخافة مقارنة لمضمون العامل، وهو السرور وكذا الخوف إن قدرت الحال من المفعول فتأمله.

(أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة) والتقدير: أي يوم

كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٧]، وكذا في بقية الآية، وفيه بُعْد. والمحقّقون في الآية على أنَّ الجُمل مستأنفة بتقدير: فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومَنْ روى «ثلاثةٌ» بالرفع لم يجز عنده كونُ الحال من فاعل «سَرَرتني»، لخلو «تَرْعَني» من ضمير ذي الحال.

* * *

● (إِذْ) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربعة استعمالات:

سررتني فلم ترعني، (**كما قيل في قوله**) تعالى: (﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٧]، **وكذا في بقية الآية، وفيه بعد**) في الآية والبيت.

أما في الآية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف، مع أن حذفه لم يثبت في السعة بيقين، وأما في البيت فلأن فيه مع حذف العاطف ارتكاباً لما لا يؤدي المعنى المقصود، وذلك لأن عطف جملة على أخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للأولى فيما اشتملت عليه من القيود، فإذن لا يلزم تسلط النفي على المعطوف ويؤول الأمر إلى الإخبار بجملتين، إحداهما فيها نفي معنوي وهي الأولى، والثانية فيها نفي صريح باق على حاله؛ لعدم تسلط النفي الأول عليه، والمعنى لم تسرني يوماً بوصال فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود، وليس هذا هو المعنى المراد، فإن قلت: لا مانع من تسليط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى، قلت: هذا وإن كان ممكناً لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف ففيه بعد، (**والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير: فما قالوا فما قال لهم**) لا على أن ثم فاء عاطفة محذوفة، (**ومن روى ثلاثة**) في بيت المتنبي (**بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني؛ لخلو ترعني من ضمير ذي الحال**) وهو ضمير المخاطب، قلت: ويجوز أن يكون التقدير عند هذا القائل: لم ترعني منك ثلاثة بصدود، فيحصل الربط باعتبار المحذوف، والله أعلم بالصواب وإليه المآب.

(إذ)

(**على أربعة أوجه:**

أحدهما أن تكون اسماً للزمن الماضي، ولها أربع استعمالات) وفي بعض النسخ أربعة بالتاء ووجهها أن مفرد استعمالات استعمال وهو مذكر فلا إشكال، ووجه الأربع أن يقال: إما أن يكون أنث باعتبار أنه أراد بالاستعمال الحالة، أو جعله جمعاً لاستعمالة لا لاستعمال،

أحدها: أن تكون **ظرفاً**، وهو الغالب، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠].

والثاني: أن تكون **مفعولاً به**، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦].

والغالب على المذكورة في أوائل القَصَصِ في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير «اذكر»، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] وغيرها، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤] وغيرها، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]. وبعضُ المعربين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ «اذكرْ» محذوفاً، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلّق الخطاب بالمكلّفين مِنّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

ويرجح نسخة الأربعة بالتاء قوله في التفصيل أحدها والثاني والثالث والرابع، فذكر الكل ويحتمل أن يكون أنث وذكر باعتبارين.

(أحدها أن تكون ظرفاً نحو) ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠] وأسند الإخراج إلى الكفار؛ لأنهم حين هموا بإخراجه أذن الله له في الخروج فكأنهم أخرجوه.

(والثاني) من الاستعمالات الأربعة **(أن تكون مفعولاً به نحو:** ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]) أي: واذكروا نفس هذا الوقت **(والغالب على المذكور في أوائل القصص)** بكسر القاف جمع قصة **(في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير اذكر نحو:** ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠])، وجوز الزمخشري هذا الوجه، وهو أن تكون منصوبة باذكر ووجهاً آخر، وهو أن تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفاً، فيكون التقدير: وقالت الملائكة: إذ قال ربك لهم: إني جاعل في الأرض خليفة: أتجعل فيها، وأورد على الوجه الأول أن فيه حذف فعل من غير قرينة، فلا يجوز، وأجيب بأن كثرة وروده في القرآن منصوباً به يكفى قرينة، لا سيما والظرف محل التوسع، واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمر مناسب، قلت: إذا لم يكن منصوباً باذكر لم يكن ظرفاً كما عرفت، فلا معنى لقول المجيب هنا لا سيما والظرف محل التوسع، **(نحو** ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] **وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لاذكر محذوفاً وهذا وهم)** بفتح الهاء أي غلط **(فاحش؛ لاقتضائه حينئذٍ)** أي حين إذ جعل ظرفاً لاذكر، **(الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا)** فكيف يكون المستقبل واقعاً في الزمن الماضي، **(وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه)** فتكون إذ

والثالث: أن تكون بَدَلاً من المفعول، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، فـ «إذْ»: بدل اشتمالٍ من «مريم» على حدّ البدل في: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠] يحتمل كونَ «إذْ» فيه ظرفاً للنعمة وكونَها بدلاً منها.

والرابع: أن يكون مضافاً إليها اسمُ زمانٍ صالح للاستغناء عنه، نحو: «يَوْمَئِذٍ»، و«حِينَئِذٍ»، أو غيرُ صالحٍ له، نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

حينئذٍ مفعولاً به لا مفعولاً فيه، واعلم أن الهمزة من قول المصنف بتقدير اذكر، وقوله ظرف لاذكر همزة قطع؛ لأنه اسم علم مسماه هذا اللفظ، وقد عرفت في محله أنه متى سمي بفعل فيه همزة وصل كانطلق، فإنها تقطع في حال العلمية فتنبه لمثله مما يرد عليك.

(**والثالث**) من استعمالات إذ (**أن تكون مبدلاً من المفعول نحو** ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، **فإذا بدل اشتمال من مريم**) والرابط الضمير العائد إليها المستتر في الفعل، أي: واذكر وقت انتباذ مريم، (**على حد البدل في**: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] **وقوله تعالى**) برفع القول على أنه مبتدأ: (﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠])، وخبر ذلك المبتدأ قول المصنف: (**يحتمل كون إذ فيه ظرفاً للنعمة**) فيكون من الاستعمال الأول، (**وكونها بدلاً منها**) أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه.

(**والرابع: أن تكون مضافاً إليها اسم زمان**) إما (**صالح للاستغناء عنه، نحو حينئذٍ ويومئذٍ**) تقول: أكرمتني فأثنيت عليك يومئذٍ وحينئذٍ؛ فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما؛ إذ يجوز أن تقول: فأثنيت عليك إذ أكرمتني، والمعنى بحاله فإن قلت: ما هذه الإضافة الواقعة في مثل هذا التركيب، قلت: قال ابن مالك: هو من إضافة المؤكد إلى التأكيد والذي يظهر أن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك؛ وذلك لأن إذ مضاف إلى جملة محذوفة، فإذا قلت: جاء زيد وأكرمته حينئذٍ فالمعنى حين إذ جاء، فالثاني مخصص بالإضافة إلى المجيء والأول عارٍ من ذلك فهو أعم منه، فلا يكون الثاني مؤكداً له، نعم يكون مفسراً له ومبيناً للمراد به كما يبين الأعم بالأخص فالإضافة فيه بيانية، أي: وأكرمته حيناً هو حين مجيئه فتأمله.

(**أو غير صالح**) للاستغناء عنه، (**نحو قوله تعالى**): ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] فإن الظرف المضاف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه، فيحذف؛ لعدم ما يدل عليه

وزعم الجمهورُ أن «إذْ» لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، وأنها في نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] ظرفٌ لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] ظرفٌ لمضافٍ إلى مفعول محذوف، أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القولَ التَّصريحُ بالمفعول في: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤]: إنه يجوز أن يكون التقدير مَنُّه إذ بعث، وأن تكون «إذ» في محل رفع كـ «إذا» في قولك: أَخْطَبُ ما يَكُون الأميرُ إذا كان قائماً، أي لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وَقْتُ بعثه، انتهى؛ ....

لو ترك مع أنه مقصود، **(وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفاً)** وهو الاستعمال الأول، **(أو مضافاً إليها)** وهو الاستعمال الرابع وأنكروا الثاني والثالث، (و) زعموا **(أنها في نحو** ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]) ليست مفعولاً به كما ادعاه المخالفون، وإنما هي **(ظرف لمفعول محذوف أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم))** قليلاً، (و) أنها **(في نحو:** ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦] **ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي واذكر قصة مريم)**، والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشأن ونحوها كما أسلفناه، وسيجيء في الكلام على إذ في المتن إن شاء الله تعالى.

واعلم أنه ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب كلمة إلى من قوله: ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، ولو حذفت هذه الكلمة، وقيل: لمضاف مفعول محذوف لكان حسناً فإن القصة المقدرة هي لفظ مضاف إلى مريم، وهو مفعول محذوف، وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بأن يكون قوله: محذوف صفة لمضاف، والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف، وهو لفظ مريم، ولكن لو عرف فقيل إلى المفعول لكان أحسن.

(ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣]) فيحمل المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول على ما صرح به، لتجري المحال على سنن واحد، وفيه بحث، **(ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم** ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، **أنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث، ويجوز كون إذ في محل رفع كإذا في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً أي لقد من الله على المؤمنين وقت بعثه، اهـ)** كلامه، وهو نقل بالمعنى وغالب اللفظ، وهمزة إن من قوله: أنه يجوز مفتوحة ليس إلا فإن هذا اللفظ لم يقع بعينه في كلام الزمخشري حتى يحكى، وإنما قال: وقرىء لقد من الله على

فمقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تَنْظيره بالمثال غير مناسب، لأن الكلام في «إذْ» لا في «إذا»، وكان حقه أن يقول: «إذْ كان»، لأنهم يُقدرون في هذا المثال ونحوه «إذْ» تارة و«إذا» أخرى، بحسب المعنى المراد؛ ثم ظاهره أن المثال يُتَكَلَّم به هكذا. والمشهورُ أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدَّرة في المثال في موضع نصب، ولكن جَوَّز عبدُ القاهر كونَهَا في موضع رفع، تمسُّكاً بقول بعضهم: ....

المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً، وفيه وجهان أن يراد لقد من الله المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو تكون إذ في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لقد من الله على المؤمنين وقت بعثه، هذه عبارته بحروفها، وعلى الثاني فلا حذف وإنما الحذف على الأول، وهو جعل إذ ظرفية فحذف المبتدأ، وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به وقد من الله خبره، والدال على المحذوف هو الخبر إن قدر منه والظرف إن قدر بعثه، واعترض المصنف الوجه الثاني بقوله: **(فمقتضى هذا التوجيه أن إذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً)**، وأقول: إذا كان الجمهور يجوّزون خروجها عن الظرفية عند إضافتها، وغيرهم عند الإتيان بها مفعولاً به، أو بدلاً منه صدق حينئذٍ أنها ظرف متصرف، فلا يمتنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه إلى سماع خاص من العرب، **(ثم تنظيره بالمثال)**، وهو قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً **(غير مناسب؛ لأن الكلام في إذ لا في إذا وكان حقه)** بالنصب على أنه خبر كان نحو: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥]، واسم كان هو قوله: **(أن يقول: إذ كان؛ لأنهم يقدرون في هذا المثال، ونحوه إذ تارة وإذا أخرى بحسب المعنى المراد)** ولكنه عدل عن ذلك؛ ليفيد أن كلاً من إذ وإذا يستعمل اسماً غير ظرف **(ثم ظاهره أن المثال يتكلم به كذا)** على الصورة التي تلفظ بها، وهي أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، **(والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب)** فإنما يقال: أخطب ما يكون الأمير قائماً، ويظهر لي أن في كلام الزمخشري إشارة إلى أن العرب لا تنطق به هكذا، أو ذلك؛ لأنه قال: في قولك ولم يقل في قولهم، فأشار إلى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند إرادة التفسير، أي: في قولك عند القصد إلى إبراز ما يقدر في هذا المثال، وقد يشعر قول المصنف والمشهور بأن ثم قولاً غير مشهور بأن حذف هذا الخبر جائز لا واجب، والظاهر أن وجوب الحذف في مثله عارٍ عن الخلاف، اللهم إلا أن يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب، وعرف من كلامهم لا المشهور الذي يشير به المصنفون إلى وجود قول آخر غير مشهور، **(وكذلك المشهور أن إذا المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوّز عبد القاهر)** الجرجاني **(كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم)**

أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعة، بالرفع. فقاس الزمخشري «إذْ» على «إذا» والمبتدأ على الخبر.

والوجه الثاني: أن تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهورُ لا يُثبتون هذا القِسْمَ، ويجعلون الآية من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] وغيرها أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلَةَ ما قد وقع، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١] فإنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في «إذْ»؛ فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ۝٣٩﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكُمْ في العذاب؛ لأجل ....

أي: بعض العرب: (**أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع**) فتكون إذا الواقعة في موضعه كذلك، وهي مما يقوي أن المصنف أراد بالمشهور أولاً ما أراد به ثانياً من الإشارة إلى الخلاف فحرره، (**فقاس الزمخشري إذ على إذا والمبتدأ على الخبر**) وهذا تشنيع، ولعل الزمخشري لم يستند إلى هذا القياس وإنما بنى على ما ذكرناه قبل.

(**الوجه الثاني**) من أوجه إذ (**أن تكون اسماً للزمن المستقبل نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾** [الزلزلة: ٤]) فإن تحديثها بأخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء، وقد جعل يومئذٍ ظرفاً لذلك التحديث الواقع في الزمان المستقبل، فيلزم كون الظرف مستقبلاً وقد تقدم أن الإضافة في نحو يومئذٍ من إضافة المؤكد إلى تأكيده، أو هي بيانية فلزم المطلوب (**والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾** [يس: ٥١] **أعني: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع**)، فنزّل التحديث المستقبل منزلة الماضي، فمن هذه الحيثية ساغ جعل إذ ظرفاً له، (**وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾** [غافر: ٧٠ ـ ٧١]، **فإن يعملون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في إذ فيلزم أن تكون بمنزلة إذا**) وفيه نظر؛ إذ لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ [الزلزلة: ٤] فيقال: هذا من باب ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ أي: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع، وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك.

(و) الوجه (**الثالث**) من أوجه إذ (**أن تكون للتعليل نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾** [الزخرف: ٣٩] ،**أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل**

ظلمكم في الدنيا، وهل هذه حرفٌ بمنزلة لام العلّة أو ظرفٌ والتعليل مستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضَرَبْتَهُ إذ أساءَ، وأريد بـ «إذ» الوقتُ، اقتضى ظاهرُ الحالِ أن الإساءة سببُ الضربِ؟ قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأوّل؛ فإنه لو قيل: «لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب» لم يكن التّعليل مستفاداً، لاختلافِ زَمَني الفعلين؛ ويبقى إشكال في الآية، وهو أن «إذ» لا تُبْدَلُ من اليوم لاختلافِ الزمانين، ولا تكون ظرفاً لِـ «ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ....

ظلمكم في الدنيا)، وإنكم مشتركون في محل رفع على أنه فاعل ينفع، والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب، أي: كما كان عموم البلوى يطيب القلب في الدنيا، ومنه قول الخنساء ترثي أخاها صخراً:

ولـولا كـثـرة الـبـاكـيـن حـولـي ... عـلـى إخـوانـهـم لـقـتـلـت نـفـسـي[1]

ولا يـبـكـون مـثـل أخـي ولـكـن ... أسـلـي الـقـلـب عـنـه بـالـتـأسـي

أما هؤلاء المشتركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم، ولا يروحهم لعظم ما هم فيه، واليوم وإذ كلاهما متعلق بالفعل.

(وهل) إذ **(هذه)** التي للتعليل **(حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؛ فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب)** من جهة أن تعليق الحكم بوصف مشعر بعلية الوصف لذلك الحكم، هذان الاحتمالان **(قولان)** ذهب إلى كل منهما بعض النحاة، وانظر القول الثاني؛ فإنه يلزم عليه أن تكون إذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيداً إذا أساء ولا قائل به.

(وإنما يرتفع السؤال) الذي سيورده قريباً **(على القول الأول)** وهو جعل إذ حرف علة، وأما على القول الثاني وهو جعلها ظرفاً والتعليل مستفاد من قوّة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال؛ **(فإنه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفاداً؛ لاختلاف زمني الفعلين)** النفع المنفي والظلم فإن زمن الأول زمن الآخرة، وزمن الثاني زمن الدنيا، **(ويبقى إشكال الآية)** وهو المراد بالسؤال المذكور أولاً، **(وهو أن إذ لا يبدل من اليوم لاختلاف الزمانين)** وهما زمان الآخرة وزمان الدنيا كما عرفت، ولا إبدال مع الاختلاف **(ولا تكون ظرفاً لينفع)** لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية؛ **(لأنه)**، أي: لأن الفعل **(لا يعمل في ظرفين)**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للخنساء في المستطرف ٢/ ٥٨٨.

ولا لِـ «مشتركون»، لأن معمول خبر الأحْرُفِ الخمسة لا يتقدَّم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدَّم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

وممّا حملوه على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ ....

زمانيين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال، بحيث لا يكون الثاني تابعاً للأول، **(ولا)** يكون ظرفاً **(لمشتركون؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة)**، وهي إن وكأن ولكن وليت ولعل، **(ولا يتقدم عليها)** أي: على تلك الأحرف، وكان الأولى بالمصنف أن لو قال: الأحرف الستة لتدخل أن المفتوحة التي فيها الكلام؛ إذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهراً، وتقريره أن يقال: ثبت أن معمول كل من الأحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف، وأن المفتوحة منها فلو جعلت في الآية ظرفاً لمشتركون للزم تقديم معمول ما هو من تلك الأحرف الستة عليه وهو باطل.

وأما مع الاقتصار على الخمسة فيرد عليه أن المفتوحة ليست منها والكلام إنما هو في المفتوحة، فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة: إنها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه؛ لأنها فرع عن المكسورة، ولم يكن بالمصنف في هذا المقام داع إلى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه؛ **(ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول)**، وبيان ذلك أن أن المفتوحة موصول حرفي لتأوّلها مع صلتها بمصدر، وصلتها معمولاها الاسم والخبر وقد فرض أن إذا المتقدمة على أن ظرف لخبرها الذي هو مشتركون، فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور، قلت: ويتجه على المصنف أن يقال: كان الصواب أحد الأمرين:

إما أن يسقط العلة الثانية ويقال: الأحرف الستة كما مر.

وإما أن يسقط العلة الأولى ويثبت الثانية، وأما الجمع بينهما فمشكل؛ وذلك لأن العلة في امتناع تقديم معمول خبر الأحرف الخمسة عليها أن لها الصدر، والعلة في ذلك بالنسبة إلى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولاً لا هذه العلة؛ فإنها مسلوبة الصدرية بدليل أعجبني أنك محسن وكرهت أنك مسيىء، إذا تقرر ذلك فنقول: إن أراد خصوص الخمسة فقط فلا معنى لذكرها في هذا المقام، وإن أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين؛ إذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة إلى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولاً حرفياً؛ إذ العلة هي الثانية لا الأولى فتأمله ؛**(ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم)** الواقع في الدنيا، فلا يصلح تعلق إذ ظلمتم بمشتركون.

(ومما حملوه على التعليل) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾

[الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦] وقوله [من البسيط]:

١٢٠ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْش، وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقول الأعشى [من المنسرح]:

[الأحقاف: ١١]، فإن علقوا إذ بسيقولون أشكل؛ لاقترانه بالفاء المانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها، وقال الزمخشري: العامل في إذ محذوف لدلالة الكلام عليه، تقديره: وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم، وقوله: فسيقولون هذا إفك قديم مسبب عنه.

وقال ابن الحاجب: يجوز أن تكون إذ متضمنة معنى الشرط؛ لدلالة الفاء بعدها فتكون بمعنى إذاً، وحسن التعبير بها لدلالتها على تحقق ذلك لكونها للماضي، ومما حملوه على التعليل أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ [الكهف: ١٦]، والمعنى: وإذ اعتزلتموهم واعتزلتم معبوديهم ﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ استثناء متصل؛ لأنهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه غيره، كأهل مكة، أو منقطع أي: وإذا اعتزلتم الكفار والأصنام التي تعبدونها من دون الله، أو هو كلام معترض إخبار من الله تعالى عن الفتية أنهم لم يعبدوا غير الله ﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، ويرد على هذا ما مر، ويأتي فيه ما ذكره ابن الحاجب من تضمن إذ لمعنى الشرط على نحو ما تقدم، قال الرضي: ويجوز أن يكون هذا من باب الرجز فاهجر أي: مما أضمر فيه أما، ومما حملوه على التعليل قوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[1]

قريش: هم ولد النضر بن كنانة وقيل: بنو فهر بن مالك بن كنانة، والأصح الذي عليه الجمهور أنهم سموا بذلك لقرشهم، أي: لتكسبهم يقال: قرش بفتح الراء يقرش بكسر الراء، وكانوا أصحاب كسب، وقيل: قريش تصغير قرش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم؛ لقوتهم وقيل: غير ذلك، والرواية في مثلهم فتح اللام، وسيأتي الكلام عليه في ما، والبشر الإنسان ذكراً أو أنثى واحداً أو غيره، وقد يجمع فيقال أبشار، (**وقول الأعشى**:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠.

١٢١ ـ إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحَلاً وإنَّ فِي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلاَ

أي: إنّ لنا حُلُولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإنّ في الجماعة الذين ماتُوا قبلنا إمهالاً لنا، لأنهم مَضَوْا قَبلنا وبقينا بعدهم. وإنما يصح ذلك كلّه على القول بأن «إذ» التعليلية حرفٌ كما قدّمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، وقال أبو الفتح: راجعْتُ أبا علي مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] الآية، مستشكلاً إبدال «إذْ» من «اليوم»، فآخِرُ ما تحصَّل منه أن الدنيا والآخرة مُتَّصِلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن اليوم ماضٍ أو كأن «إذ» مُسْتقبلة، انتهى.

وقيل: المعنى إذ ثَبت ظلمكم، ....

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلاً[1]

السفر جماعة المسافرين وسافر وسفر كصاحب وصحب وراكب وركب، والسافر هو الذي خرج للسفر، والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة (**أي: إن لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها**) فجعل كلاً من المحل والمرتحل مصدراً ميمياً، (**وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم**) فتحقق الإمهال إذ لم نمض معهم، (**وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا، والجمهور لا يثبتون هذا القسم**)، وعدم الصحة في تينك الآيتين آية الأحقاق وآية الكهف قد يظهر للتنافي بين المضي والاستقبال.

وأما في البيتين فكون التعليلية هما ليست بظرف محل نظر.

(**وقال أبو الفتح**) ابن جنى: (**راجعت أبا علي**) الفارسي (**مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾** [الزخرف: ٣٩] **الآية مستشكلاً إبدال إذ من اليوم فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء فكأن اليوم ماض أو كأن إذ مستقبلة اهـ**)، فأما كون اليوم المستقبل في حكم الماضي فظاهر؛ لأنه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيهاً على تحقق الوقوع، وأما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر، (**وقيل: المعنى إذ ثبت ظلمكم**) عندكم، وثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة، فكأنه قيل: وإن ينفعكم اليوم إذ صح ظلمكم عندكم، فهو بدل ولا إشكال؛ لأن إذ

---

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩.

وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليها أيضاً فـ «إذ» بدلٌ من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفاً لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]؛ لأن المدَّعَى هناك أنها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في «يومئذٍ»، لأنها لا تحذف لدليل، وإذا لم تقدر «إذ» تعليلاً فيجوز أن تكون «أنَّ» وصلتها تعليلاً، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، أو إلى «القَرينِ»، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إِنَّكُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] بالكسر على الاستئناف.

والرابع: **أن تكون للمفاجأة**، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد «بَيْنَا» أو «بَينما»، كقوله [من البسيط]:

للاستقبال على هذا التقدير، فلم يختلف الزمنان، (**وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، و**) إذا بنينا (**عليهما أيضاً فإذ بدل من اليوم**) لما ذكرناه كما أن البدل متأت على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، ولما كان هنا مظنة سؤال تقديره أن يقال: قد سلف أن بعد المضافة إلى إذ في نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] اسم زمان لا يصلح للاستغناء عنه، فلا يحذف، وهنا على التقدير الماضي قد حذف وهو مناف للكلام السابق، أجاب عنه المصنف بقوله: (**وليس هذا التقدير مخالفاً لما قدمناه في بعد إذ هديتنا؛ لأن المدعى هنالك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذٍ، لا أنها لا تحذف لدليل**)، وهنا لم نقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم، وإنما قلنا: بأنها مرادة مقصود معناها لكنها حذفت لدليل، (**وإذا لم نقدر إذ تعليلاً فيجوز أن تكون إن وصلتها تعليلاً**) على حذف لام العلة، (**والفاعل**) ضمير (**مستتر راجع إلى قولهم: يا ليت بيني وبينك بُعْدُ المشرقين**) أي: ولن ينفعكم اليوم هو، أي: هذا القول، أو ولن ينفعكم هذا التمني أو هذا الاعتذار؛ لأنكم في العذاب مشتركون، أي: لاشتراككم في سببه وهو الكفر، (**أو**) راجع (**إلى القرين**)، المذكور في قولهم: فبئس القرين (**ويشهد لهما**) أي: لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميراً راجعاً إلى قولهم يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين، وكونه ضميراً راجعاً إلى القرين مع كون أن وصلتها تعليلاً (**قراءة بعضهم إنكم بالكسر على الاستئناف**)؛ فإنه جواب لسؤال عن العلة مقدر، كأنه قيل: لم لا ينفعنا ذلك؟ فقيل: إنكم في العذاب مشتركون.

(**والرابع**) من أوجه إذ (**أن تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد بينا وبينما**) وقد تجيء بعدهما إذا الفجائية (**كقوله**:

١٢٢ ـ اسْتَقْدِرِ اللَّه خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير[1]
وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير)

فوقعت إذ بعد بينما في البيت الأول وإذا بعدها في البيت الثاني، وقد لا يوجد في بعض النسخ إلا البيت الأول؛ لأنه المثال المطابق لما هو بصدده، وكأن الأصمعي لا يستفصح إلا ترك إذ وإذا في جواب بينا وبينما؛ لكثرة مجيء جوابهما بدونهما قال الرضي: والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته.

قال: ولما قصد إلى إضافة بين اللازم إضافته إلى المفرد إلى الجملة، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليه ما الكافة؛ لأنها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء، وأشبعوا الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنه كأنه وقف عليه، والألف قد يؤتى به للوقف كما في ﴿أَنَا۠﴾ [الأعراف: ١٢]، و﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، وأصل بين أن يكون مصدراً بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أي: مكان فراقكما وتقدير فقلت: بين خروجك ودخولك أي: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان، وأما إذا كف بما أو الألف وأضيف إلى الجمل فلا يكون إلا للزمان مضاف، لما تقرر من أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث، وبين في الحقيقة مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيد قائم أي: بين أوقات قيام زيد، اهـ كلامه.

وحكى الحريري في «**درة الغواص**» أن عبيد الجرهمي عاش ثلاثمائة سنة، وأدرك الإسلام فأسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له: حدثني بأعجب ما رأيت، فقال: مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتاً لهم فلما انتهيت إليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر:

يا قلب إنك من أسماء مغرور فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد حتى جرت بك إطلاقاً محاضير
فلست تدري أفي الأحوال عاجلها أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في الدرر ٣/ ١٠٠، ولسان العرب ٤/ ٢٩٣ (دهز)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٤.

وهل هي ظرف مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائد؟ أقوال، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنّي: عاملُها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا» و«بينما» محذوف يُفسِّره الفعل المذكور، وقال الشَّلوبين: «إذْ» مُضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعلُ ولا في «بينا» و«بينما»، لأن المضاف إليه لا

فاستقدر الله خيراً وارضين به ... فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينما المرء في الأحياء مغتبط ... إذا هو الرمس تعفوه الأعاصير

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه ... وذو قرابته في الحي مسرور[1]

قال فقال لي رجل: أتعرف من يقول هذه الأبيات؟ قلت: لا والله إلا أنني أرويها منذ زمان، فقال: والذي تحلف به إن قائلها لصاحبنا الذي دفناه آنفاً وأنت الغريب الذي تبكي عليه ولست تعرفه، وهذا الذي خرج من قبره أمسّ الناس به رحماً، وهو أسرهم بموته كما وصف فتعجبت لما ذكره في شعره، والذي صار إليه من قوله كأنه ينظر إلى مكانه من جنازته، فقلت: إن البلاء موكل بالمنطق فذهبت مثلاً، فقال له: معاوية لقد رأيت عجباً اهـ.

والإطلاق جمع طلق بفتح الطاء المهملة واللام وهو الشوط يقال: عدا الفرس طلقاً أو طلقين، والمحاضير جمع محضير وهو الفرس الذي يرتفع في سيره والمراد هنا الاستعارة، شبه الأحوال التي تتقلب بالإنسان سرعة بالخيل العادية، والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر، وجمع تنبيهاً على إرادة أنواعه والمغتبط هنا المسرور، والرمس تراب القبر، والمعنى: إذا هو ذو الرمس وتعفوه تمحوه وتجعله دارساً والأعاصير جمع إعصار وهي ريح تهب فتثير الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود، **(وهل هي ظرف مكان أو ظرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة)** أي: يدل على المفاجأة في غيره، **(أو حرف مؤكد)** بكسر الكاف أي: زائد هذه الاحتمالات.

(وأقوال: و) إذا بنينا **(على القول بالظرفية المكانية أو الزمانية (فقال)** أي: فقد قال(: **ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه)** فلا مانع حينئذٍ من عمله فيها، **(وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور)** فإذا قلت: بينا أنا قائم إذ جاء عمرو، فالمعنى جاء عمرو، في زمن ما جاء بين أوقات قيامي.

(وقال الشلوبين: إذ مضافة للجملة) الواقعة بعدها **(ولا يعمل فيها الفعل، ولا في بينا وبينما؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف)** وهو إذ، **(ولا فيما قبله)** وهو بينا أو بينما

---

(١) انظر تخريج البيت السابق.

يعمل في المضاف ولا فيما قبله؛ وإنما عاملُها محذوف يدلّ عليه الكلام، و«إذْ» بدلٌ منهما، وقيل: العامل ما يلي «بين» بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه، وقيل: «بين» خبر لمحذوف، وتقدير قولك: «بينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامي مجيء زيد؛ ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بـ «جاء زيد»؛ وقيل: مبتدأ، و«إذ» خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد.

وذكر لـ «إذْ» معنيان آخران، أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آياتٍ منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] وغيرها؛ والثاني: التحقيق كـ «قد» وحُمِلت عليه الآية، ....

(وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، وإذا بدل منهما) أي: من بينا أو بينما فالتقدير في ذلك المثال وافقت مجيء زيد بين أوقات قيامي زمان مجيئه.

(وقيل: العامل ما يلي بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه) فلا يمتنع عمله فيها، وهذا ظاهر في أن العامل المذكور غير عامل في إذ، فانظر عاملها عند صاحب هذا القول ما هو (كما يعمل تالي اسم الشرط فيه)، نحو قولك: أياً تضرب أضرب.

(وقيل: بين خبر لمحذوف، وتقدير قولك: بينما أنا قائم إذ جاء عمرو: بين أوقات قيامي مجيء عمرو، ثم حذف المبتدأ) وهو مجيء عمرو المخبر عنه ببين أوقات قيامي (مدلولاً عليه بجاء عمرو) وكأن إذ عند هذا القائل إما حرف زائد أو للمفاجأة.

(وقيل:) بين (مبتدأ وإذ خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء عمرو) فأخرج كل من بين وإذ عن الظرفية، وهذا ليس شيئاً من تلك الأقوال الأربعة التي حكاها المصنف في إذا الفجائية.

(وذكر لإذ) لا بقيد كونها للمفاجأة (معنيان آخران:

أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة) بالتصغير وها التأنيث (وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

والثاني التحقيق كقد) والظاهر أنها حرف على كل من هذين القولين (وحملت عليه) أي: على التحقيق (الآية) المتقدمة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الزخرف: ٣٩] وإنما حملناه على ذلك ولم نحمله على أن المراد بالآية قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ لأنه سيقول، وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل، وهذا محقق في آية الزخرف؛ لأن إذ ظلمتم على القول بأن إذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل، وهو ينفع، وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون، ومثل هذا

وليس القولان بشيء. واختار ابن الشَّجَري أنها تقع زائدة بعد «بينا» و«بينما» خاصة، قال: لأنك إذا قلت: «بينما أنا جالس إذْ جاء زيد» فقدّرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة «جاء زيد»، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين»، فيعمل المضافُ إليه فيما قبل المضاف، ا هـ.

وقد مضى كلامُ النحويين في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

مسألة ـ تلزم «إذِ» الإضافة إلى جملة، إما اسميّة، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ....

في ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ لا يتأتى بوجه (**وليس القولان**) المذكوران وهما القول بالزيادة والقول بالتحقيق (**بشيء**)؛ لأنه إخراج للكلمة عن موضعها المعروف بغير ثبت، (**واختار**) من الاختيار وفي بعض النسخ وأجاز من الإجازة (**ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة، قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد وقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر**) وهو جالس، (**وهي مضافة إلى جملة جاء زيد وهذا الفعل**) وهو جاء، (**هو الناصب لبين فيعمل المضاف إليه**) أي جزء المضاف إليه، فإن المضاف إليه هو جملة جاء زيد والعامل جاء وهو جزؤها، (**فيما قبل المضاف**) وهو محذور (**انتهى**) كلام ابن الشجري، (**وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك**) بما يكون التركيب معه صحيحاً جارياً على القواعد بدون دعوى الزيادة فلا داعي إذاً إليها.

(و) إذا بنينا (**على القول بالتحقيق في الآية**) التي هي قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الزخرف: ٣٩] (**فالجملة**) التي هي إذ ظلمتم (**معترضة بين الفعل**) وهو ينفع (**والفاعل**) وهو أنكم في العذاب مشتركون.

(**مسألة: تلزم إذ الإضافة**) بالنصب على المفعولية فإذ فاعل، وبالرفع على الفاعلية فإذ مفعول أي: تلزمها الإضافة (**إلى جملة**) إما (**اسمية نحو:** ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦])، لكنهم نصوا على استقباح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو جئت إذ زيد قام؛ لأن الخبر من مظان الاسم، أو مضارعه إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول ولا ضرورة هنا، فلذلك حسن إذ زيد قائم وإذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون إذ، ولم يحسن إذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون إذ؛ لأن الغرض هناك بيان مضي الفعل وهو هنا مستفاد من إذ.

(**أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى نحو** ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾)، ونحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ

[البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٢١] أو فعليّة فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقد اجتمعت الثّلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] الأولى ظرف لـ «نَصَره»، والثانية بدلٌ منها، والثالِثة قيل: بَدَل ثانٍ، وقيل: ظرفٌ لـ «ثاني اثنين»، وفيهما وفي إبدال الثانية نَظَر، لأنَّ الزّمن الثاني والثالث غيرُ الأول فكيف يُبْدَلان منه؟ ثم لا يُعرف أنَّ البدل يتكرّر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يُحْمَلُ عليه التنزيلُ، ....

إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ونحو ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٢١] فهذه ثلاثة أمثلة الفعل في كل منها ماضٍ لفظاً ومعنى.

(**أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو:** ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: ١٢٧]،) ونحو: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٣٠]، ونحو ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فهذه ثلاثة أمثلة في هذا القسم أيضاً الفعل في كل منها ماض معنى، ولكن أتى بالمضارع لحكاية الحال الماضية، (**وقد اجتمعت الثلاثة**) الاسمية والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظاً (**في قوله تعالى:** ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]) فإذ أخرجه مثال للماضوية لفظاً ومعنى وإذ هما في الغار مثال للاسمية وينبغي أن يتعين هنا تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل أو فعلاً مضارعاً؛ لئلا يؤدي إلى التركيب المستقبح مثل زيد قام على ما تقدم آنفاً، (و) إذ (**الأولى ظرف لنصره، و**) إذ (**الثانية بدل منها، و**) إذ (**الثالثة**) مختلف فيها، (**قيل**) هي (**بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما**) أي في هذين القولين وهما كون إذ الثالثة بدلاً ثانياً من الأولى وكونها ظرفاً لثاني اثنين، (**وفي إبدال**) إذ (**الثانية**) أيضاً (**نظر؛ لأن الزمن الثاني**) وهو زمن كونها في الغار، (**والثالث**) وهو زمن قوله لا تحزن إن الله معنا (**غير**) الزمن (**الأول**) وهو زمن إخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شيء منهما، (**فكيف يبدلان منه**) بدل الكل من الكل ولا مساغ لبدل البعض ولا الاشتمال هنا بلا ريب، (**ثم لا يعرف أن البدل يتكرر**) والمبدل منه واحد (**إلا في بدل الإضراب وهو ضعيف**) كما في قولك: وجه زيد قمر شمس، (**لا يحمل عليه التنزيل**) لضعفه وإنما زدنا فيه وحدة المبدل منه؛ لأنه لو جعل الثالث بدلاً من البدل لم يمتنع وسيقع إن شاء الله تعالى في ذلك كلام في الجهة السادسة

ومعنى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠] واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأنّ تقاربَ الأزمنة ينزّلها منزلةَ المتّحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب، والظرف يتعلّق بوهم الفعل وأيْسَرِ روائحه.

وقد يحذف أحد شَطْرَي الجملة، فيظنّ مَنْ لا خبرة له أنها أُضيفت إلى المفرد، كقوله [من البسيط]:

١٢٣ ـ هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا؟

والتقدير: إذ ذاك كذلك، ....

من الباب الخامس، **(ومعنى ثاني اثنين)** وكان ينبغي نصبه إن قصد حكاية ثاني اثنين الواقع في الآية **(واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل، وقد يجاب)** عن هذا النظر **(بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة أشار إلى ذلك أبو الفتح)** ابن جنى **(في)** كتاب **(المحتسب)** بفتح السين، وكأنه أراد بذلك ما قدمه عنه من قوله: راجعت أبا علي مراراً في قوله: تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [الزخرف: ٣٩] الآية مستشكلاً إبدال إذ من اليوم فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان وأنهما في حكم الله تعالى، سواء فكان اليوم ماض أو كان إذ مستقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فإن زمن كونهما في الغار، وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الإخراج فنزلا منزلته وجعل الكل في حكم المتحد **(والظرف)** كما يجيء في الباب الثالث **(يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه)** فيصح تعلقه في الآية بثاني اثنين وإن كان بمعنى واحداً من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الثني، فكأنه مشتق من قولك ثنيت **(وقد يحذف أحد شطري الجملة)** التي تضاف إذ إليها ولا يظهر الإعراب **(فيظن من لا خبرة له)** بالحكم المقرر في إذ **(أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:**

هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا)[1]

فيظن الظان أن ذاك في محل جر بإضافة إذ إليه، فيلزم أن تكون مضافة إلى مفرد وليس كذلك، بل ذاك في محل رفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليه **(والتقدير: إذ ذاك كذلك)**، والأفنان إما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال، والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال، وإن كانت نكرة لتخصيصها، وعامل إذ منقلب واسم الإشارة الأول يرجع إلى العيش باعتبار حاله، والثاني

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٥، والدرر ٣/ ٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٥.

وقال الأخطل [من البسيط]:

١٢٤ ـ كَانَتْ مَنَازِلَ أُلاَّفٍ عَهِدْتُهُمُ إذْ نَحْنُ إذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إخْوَانَا

«أُلاّف» ـ بضم الهمزة ـ جمع «آلف» بالمدّ مثل «كافر» و«كفار»، و«نحن» و«ذاك» مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخواناً إذْ نحن متآلفون؛ إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثانية خبراً عن «نحن»، لأنه زمانٌ و«نحن» اسمُ عينٍ، بل هي ظرف للخبر المقدّر؛ و«إذ» الأولى ظرف لـ «عهدتهم»؛ و«دون»: إما ظرف له أو للخبر المقدّر أو لحال من «إخواناً» محذوفة، أي: متصافِينَ دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكيرُ صاحبِ الحال، ....

المحذوف المجرور بالكاف يرجع إلى حال الأفنان، والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى: هل ترجع لليالينا حال كونها مثل الأغصان الملتفة في نضارتها وحسنها، أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة، وهذه الليالي هي اللاتي مضين في حالة أن عيشنا منقلب من طور إلى طور؛ إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأغصان في الرونق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن، **(وقال الأخطل**:

كانت منازل آلاف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا(١)

آلاف بضم الهمزة جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما والتقدير: عهدتهم إخواناً إذ نحن متألفون إذ ذاك) التآلف **(كائن، ولا تكون إذ الثانية خبراً عن نحن؛ لأنه زمان ونحن اسم عين)** ولا مانع من أن تكون خبراً عنه، على أن يكون قائماً مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى، كما في قولهم: أكل يوم ثوب تلبسه أي: تجدد ثوب والتقدير في البيت: إذ تألفنا إذ ذاك أي: إذ تألفنا كائن في زمن وجود التجاور، ولقائل أن يقول لا يحتاج إلى الحذف أصلاً؛ فإن من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن في شهر كذا، وهو عين ما في البيت، وإنما منعوا الإخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة؛ وذلك لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل أيضاً **(بل هي ظرف للخبر المقدر)** وهو متألفون، **(وإذ الأولى ظرف لعهدتهم ودون إما ظرف له)** أي: لعهدتهم أيضاً، **(أو للخبر المقدر)** وهو متألفون، **(أو لحال من إخواناً محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال)** وهو

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للأخطل، ولم أجده.

لتأخُّره؛ فهو كقوله [من مجزوء الوافر]:

١٢٥ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

ولا كونه اسم عينٍ، لأن «دون» ظرفُ مكانٍ لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوزُ المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

١٢٦ ـ كأنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى، إذِ النَّاسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

«إذ» الأولى ظرف لِـ «يتقى»، أو لـ «حِمًى»، أو لـ «يكونوا» إن قلنا: إن لـ «كان» الناقصة مصدراً؛ ....

إخواناً (لتأخره) عن الحال (فهو كقوله:

لمية موحشاً طلل) يلوح كأنه خلل[(1)]

الطلل ما شخص من آثار الدار، والخلل من الأضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثاني، (ولا كونه اسم عين؛ لأن دون ظرف مكان لازمان، والمشار إليه بذاك التجاور المفهوم) فقد ظهر لك أن بيت الأخطل مما قد يظن من لا خبرة له أن إذ فيه مضافة إلى مفرد بالنسبة إلى قوله إذ ذاك، إذ ليس فيه ما يمنع ظاهراً من كون ذاك في محل جر، وأما نحن فلا يتخيل فيه ذلك؛ لكونه ضمير رفع إلا على هذهب الأخفش، وعلى الجملة فتخريج البيت على ما ذكروا فيه في الموضعين مضافة إلى جملة.

(وقالت الخنساء:

كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عز بزا)[(2)]

وهذا أيضاً مما يظن فيه غير الخبير أن إذ من قولها إذ ذاك مضافة إلى مفرد، وليس كذلك على ما سيبينه والحمى هو الممنوع مما يضره، ويتقي يحذر ويخاف ومن عز بز مثل مشهور، ومعناه من غلب أخذ السلب، (إذ الأولى ظرف ليتقي أو لحمى، أو ليكونوا إن قلنا إن لكان الناقصة مصدراً)، وهو الصحيح الذي اختاره ابن مالك، وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت من مجزوء الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٠، والخصائص ٢/ ٤٩٢.

(٢) البيت من البحر المتقارب، وهو للخنساء في ديوانها ص ٢٧٤، والمستقصى ٢/ ٣٥٧.

والثانية ظرف لـ «بَزَّ»، و«مَنْ»: مبتدأ موصول لا شَرْط، لأن «بَزَّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حيّز الشرط فيما قبلَه عند البصريّين، و«بز»: خبر «مَنْ»، والجملة خبر «الناس»، والعائد محذوف، أي: مَنْ عَزَّ منهم، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم». ولا تكون «إذ» الأولى ظرفاً لِـ «بزّ»، لأنه جزءُ الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف؛ ولا «إذ» الثانية بدلاً من الأولى، لأنها إنما تكمل بما أُضيفت إليه، ولا يُتْبَع اسمٌ حتى يكمل؛ ولا تكون خبراً عن «الناس»، لأنها زمان و«الناس» اسم عين؛ و«ذاك»: مبتدأ محذوف الخبرِ، أي: كائن، وعلى ذلك فقِسْ.

وقد تحذف الجملة كلُها للعلم، ويعوَّضُ عنها التنوين، وتكسر الذّال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]. وزعم الأخفش أن «إذ» في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن «اليوم» مضافٌ إليها؛ ....

(والثانية: ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن بز عامل في إذ الثانية ولا يعمل ما في حيز الشرط) من جواب وغيره **(فيما قبله عند البصريين)**، وأما الكوفيون فيجوزون ذلك، **(وبز خبر من والجملة خبر الناس، والعائد إليهم محذوف أي من عز منهم، كقولهم السمن منوان بدرهم)** أي: منوان منه، **(ولا تكون، إذ الأولى ظرفاً لبز لأنه جزء الجملة التي أضيفت إذ الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا)** تكون **(إذ الثانية بدلاً من الأولى؛ لأن الأولى؛ إنما تكمل بما أضيفت إليه)** وهو مجموع قولك: من عز بز وهذا المجموع لم يتم قبل المجيء بإذ الثانية، بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي، **(ولا يتبع اسم حتى يكمل)** ألا ترى أنك لا تقول: جاء الذي الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة، وليس هذا خاصاً بالموصول بل يجري في غيره أيضاً، **(ولا تكون)** إذ الثانية **(خبراً عن الناس؛ لأنها زمان والناس اسم عين)**، وقد مر أنهم جوزوا مثل نحن في شهر كذا وهذا مثله فليجز، **(وذاك مبتدأ محذوف الخبر أي: كائن، و)** أما **(على ذلك)** الذي خرَّجنا عليه تلك الأبيات **(فقس)** ما يرد عليك من أمثالها.

(وقد تحذف الجملة) المضاف إليها إذ **(كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين)** وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، **(وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذٍ)** أي: ويوم إذ يحل ما وعد الله به من غلبة الروم لفارس **(يفرح المؤمنون)** بنصر الله، **(وزعم الأخفش أن إذ في ذلك معربة)** وأن التنوين تنوين التمكين لا تنوين العوض؛ **(لزوال افتقارها إلى الجملة)** المضاف إليها وهو الذي كان علة في بنائها، والمعلول يزول بزوال علته فيثبت الإعراب إذ لا واسطة بينهما، **(و)** زعم **(أن الكسرة إعراب)** لإذ؛ **(لأن اليوم مضاف إليها)** فتكون مجرورة بالإضافة

ورُدَّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل، قال [من مجزوء الكامل]:

١٢٧ ـ نَحْنُ الأُولىٰ، فاجْمَعْ جُمُو عَكَ، ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الأولى عُرِفوا، وبأن العوض ينزل منزلةَ المعوَّض عنه، فكأنَّ المضاف إليه مذكور، وبقوله [من الوافر]:

١٢٨ ـ نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو بِعَافِيَةٍ، وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

وعلامة جرها الكسرة، (ورد) بأنا لا نسلم أن بناءها لافتقارها إلى الجملة، بل لأمر آخر وهو مشابهتها للحرف وضعاً، وإليه أشار بقوله: **(بأن بناءها لوضعها على حرفين)** كهل وبل، سلمنا أن بناءها لافتقارها إلى الجملة لكن لا نسلم زواله، وإليه أشار بقوله: **(وبأن الافتقار باقٍ في المعنى)** وإن زال ذلك اللفظ نطقاً **(كالموصول تحذف صلته لدليل)** وافتقاره إليها هو سبب بنائه وقد زالت لفظاً وبقي بناؤه؛ لبقاء الافتقار إليها بحسب المعنى.

(قال) الشاعر:

(نحن الأولى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا[1]

أي: نحن الأولى عرفوا بالنجدة والشجاعة، ولا ينهض البيت دليلاً على الأخفش إلا إذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة، وإلا فلو قال: معرب لأمكن في البيت، (و) رد أيضاً قول الأخفش، **(بأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكأن المضاف إليه مذكور)** وأنت خبير بأن هذا مبني على أن التنوين تنوين العوض، والأخفش يمنعه كما مر، (و) رد أيضاً **(بقوله:**

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذاً صحيح)[2]

وقد مر أن الطلاب هو الطلب، وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية، والمعنى: حال كونك متلبساً بعافية، والاسمية المقترنة بالواو حالية من صاحب الحال الأولى، وهي بمعناها ووجه الرد بالبيت أن إذ ظرف لقوله صحيح، فكان القياس على تقدير كونه معرباً أن ينصب فيقال

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٩، ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولى ألاء)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٢.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١.

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذٍ، ثم حذف المضاف وبقي الجرّ كقراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: ثوابَ الآخرة.

* * *

تنبيه ـ أضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليليّة في قول المتنبي [من الكامل]:

١٢٩ ـ أمِنَ أزْدِيَارَكِ في الدُّجَىٰ الرُّقَبَاءُ إذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلاَمِ ضِيَاءُ

وشرحه: أنّ «أمِنَ» فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهَّم شخص ادعى الأدبَ في زماننا وأصَرّ على ذلك، و«الازديار» أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكَسْب، لأن الافتعال للتصرُّف، والدال بَدَل ....

إذا، (**فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذٍ ثم حذف المضاف وبقي الجر**) على حاله قبل الحذف، (**كقراءة بعضهم**) في الشواذ (**والله يريد الآخرة**) بالكسر (**أي: ثواب الآخرة**)، ولا يخفى أن هذا الجواب ضعيف؛ لأنه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين، وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ.

(**تنبيه: أضيفت إذ إلى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي:**

أمن ازديارك في الدجى الرقباء إذ حيث كنت من الظلام ضياء)[1]

الدجى جمع دجية وهي الظلمة، والرقباء جمع رقيب وهو الحارس، واختار ذكر الضياء على النور؛ لقوته ويشير إلى أنها شمس، (**وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الأدب في زماننا، وأصر على ذلك، والازديار أبلغ من الزيارة كما إن الاكتساب أبلغ من الكسب**) ومن ثم جاء في التنزيل ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: للنفس ما حصل لها من الثواب بأي وجه اتفق حصوله، سواء كان بإصابة مجردة أو بتحصيل وسعي وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار لها وسعي، نبه تعالى على أن الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها، أو لم يكن كذلك، وأما العقاب فلا يكون عليها إلا بقصدها وتحصيلها، وإنما كان ذلك أبلغ؛ (**لأن الافتعال للتصرف**) وهو السعي والمبالغة في تحصيل ذلك المعنى، (**والدال**) في الازديار (**بدل**

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمتنبي في ديوانه ١/ ١٤٠.

عن التاء؛ و«في»: متعلقة به، لا بـ «أمِن»، لأن المعنى أنهم أمنوا دائماً أن تزوري في الدُّجى؛ وإذ: إما تعليل أو ظرف مُبدل من محلٍّ في الدُّجى؛ و«ضياء»: مبتدأ خبره «حيث»، وابتدىء بالنكرة لتقدُّم خبرها عليها ظرفاً، ولأنها موصوفة في المعنى، لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها؛ و«من» للبدل، وهي متعلقة بمحذوف؛ و«كان» تامّة، وهي وفاعلها خَفْضٌ بإضافة «حيث»، والمعنى: إذ الضياء حاصلٌ في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام.

* * *

من التاء، وفي متعلقة به لا بأمن؛ لأن المعنى أنهم آمنون دائماً أن تزوري في الدجى) يعني ولو علق بأمن لتقيد به فلا يكون الأمن مطلقاً، كما في التقدير الأول وهذا لا يتم؛ لأن التقييد به للتنبيه، على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة، (**وإذ إما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث**)، وجوز ابن الحاجب أن تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة، أي: المكان الذي تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على أن حيث متصرف، (**وابتدىء بالنكرة**) وهو ضياء على إعراب المصنف، (**لتقدم خبرها عليها ظرفاً**)، قلت: وهذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالنكرة، فإنه ادعى في نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] أن المسوغ هو كون الخبر ظرفاً مختصاً، وأنكر على من قال من النحاة: إن للتقديم مدخلاً في التخصيص، قال: وإنما وجب التقديم في مثل رجل في الدار، لدفع توهم الصفة لا لكونه مسوغاً؛ (**ولأنها**) في البيت (**موصوفة في المعنى؛ لأن في الظلام صفة لها في الأصل، فلما قدمت عليها صارت حالاً منها، ومن**) في قوله: من الظلام، (**للبدل وهي متعلقة بمحذوف**) إما كون مطلق كغيرها من الظروف المستقرة أي كائناً بدل الظلام، وإما لفظ البدل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم في أم حيث تكلم على قول الشاعر:

إنــي جــزوا عــامــراً ســوأ بــفــعــلــهــم ... أم كيف يجزونني السؤى من الحسن[1]

أي بدلاً من الظلام، (**وكان**) من قوله حيث كنت (**تامة**) أي: حصلت، (**وهي وفاعلها اخفض**) باعتبار المحل (**بإضافة حيث والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام**)، فلهذا أمن الرقباء زيارتها في الليل.

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لأفنون بن صريم التغلبي في شرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤، وتاج العروس ١/ ٢٧٦ (سوأ)، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٩٧ (سوأ).

● **(إذْما)**: **أداة شرط تجزم فعلين**، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إنِ» الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السَّراج والفارسي، وعملُها الجزمَ قليلٌ، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم.

* * *

(إذ ما) (أداة شرط) كقوله:

إذ مـا دخـلـت عـلـى الـنـبـي فـقـل لـه حـقـاً عـلـيـك إذا اطـمـأن الـمـجـلـس[1]

وعبر بالأداة؛ ليشمل قول من يقول: هي حرف، ومن يقول: هي ظرف **(تجزم فعلين)** ومن الجزم بها قول الشاعر:

فـإنـك إذ مـا تـأت مـا أنـت آمـر بـه لا تـجـد مـن أنـت تـامـر آتـيـا[2]

(وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي) ومدلولها من الزمان عند هؤلاء القائلين بظرفيتها صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً، وما كافة لها عن طلب الإضافة، ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال وعمل هو الجزم، قال ابن مالك: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنها قبل التركيب حكم باسميتها؛ لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعى أنها دالة عليه ولمساواتها الأسماء في قبول علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها، والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به، وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه المجازاة وهو من معاني الحروف، ومن ادعى أن لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها.

(وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافاً لبعضهم) فإنه قال: لا يجزم بها إلا في الشعر، وجعلها كإذا.

قال ابن قاسم في «الجنى الداني» والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار وزاد المصنف أن ذلك قليل.

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٩/ ٢٩، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٣١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٣.

● (إذا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمُفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: «خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ بالباب» ومنه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يونس: ٢١].

وهي حرفٌ عند الأخفش، ويرجِّحه قولهم: «خَرَجْتُ فإذا إنَّ زَيْداً بالْبَاب» بكسر «إنّ»، لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكانٍ عند المبرّد ....

باب (إذا)

(على وجهين:

أحدهما أن تكون للمفاجأة) بهمزة بعد الجيم، والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول: فاجأني كذا إذا هجم عليك بغتة **(فتختص بالجمل الاسمية)** هذا على أحد الأقوال في ذلك وقد حكاها المصنف في آخر الكلام على قد، وهي ثلاثة أقسام:

الأول اختصاصها بالجمل الاسمية كما ذكر هنا.

الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية.

الثالث الفرق بين أن تقترن الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها وأن لا تقترن بها فيمتنع.

(ولا تحتاج لجواب) لعدم تضمنها للشرط **(ولا تقع في الابتداء)** أي: في صدر الكلام؛ لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها فلزم أن لا تقع في الابتداء.

(ومعناها الحال لا الاستقبال) فهذه أربعة أوجه فارقت بها إذا الفجائية إذا الشرطية **(نحو خرجت فإذا الأسد بالباب ومنه)** قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ۝١٩ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ١٩ ـ ٢٠] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١] والمراد بالمكر إخفاء الكيد وطيه أي: إذا أذقناهم خصباً وسعة بعد قحط وجوع مكر بآياتنا بدفعها وإنكارها، وهؤلاء الناس أهل مكة على ما قيل.

(وهي حرف عند الأخفش ويرجحه قولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إن) فلو كانت غير حرف لكانت ظرف مكان أو زمان، ولا ثالث فتحتاج إلى عامل وليس ما قبل الفاء قطعاً، فلم يبق إلا ما بعد وهو خبر إن ولا يصح عمله فيها **(لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)** وقد يجاب بأن العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح **(وظرف مكان عند المبرد)** ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلا حيث قال الرضي: وما

وظرف زمان عند الزجّاج. واختار الأولَ ابنُ مالك، والثانيَ ابن عصفور، والثالث الزمخشريُّ، وزعم أن عاملها فعلٌ مقدّر مشتق من لفظ المفاجأة. قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ [طه: ٢٠] الآية: إن التقدير إذا دعاكم فاجأتُمُ الخروجَ في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، ....

ذهبت إليه لا يطرد في جميع مواضع إذا الفجائية إذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب، قلت: وفيه نظر لإمكان كون بالباب بدلاً من بالمكان.

(وظرف زمان عند الزجاج) والرياشي ونسب أيضاً إلى المبرد وهو ظاهر كلام سيبويه.

(واختار الأول) وهو كونها حرفاً (ابن مالك والثاني) وهو كونها ظرف مكان (ابن عصفور، والثالث) وهو كونها ظرف زمان (الزمخشري) وابن طاهر وابن خروف (وزعم) الزمخشري (أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى) في سورة الروم (﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ الآية) وهي ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] (التقدير: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره) وهذا لا يضره إذا كان المعنى معه صحيحاً ولم يخرج عن قواعد العربية، ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله أن التقدير في نحو خرجت فإذا السبع بالباب: خرجت ففاجأت وقت وجود السبع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلاً من المفاجأة، لكن ظاهره أنه أخرج إذا عن الظرفية بجعله إياها مفعولاً للفعل من فاجأت، ويحتمل أن يكون مراده: ففاجأت السبع وقت وجوده بالباب، فتكون ظرفية كما يقوله الزمخشري ثم لم أر في الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئاً مما ذكره المصنف، والذي رأيته فيه في هذا المحل نصه.

فإن قلت ما الفرق بين إذا وإذا قلت الأولى للشرط والثانية للمفاجأة، وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اهـ، ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] وإذا للمفاجأة أي: ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً منتشرين في الأرض، وظاهر هذا أنه أخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجرداً عنها مضافاً للاسمية الواقعة بعدها. كما فعله ابن الحاجب في ظاهر ما حكيناه عنه، ووقع للزمخشري في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر في آياتنا﴾ [] ما نصه: وإذا الأولى للشرط والأخيرة جوابها وهي للمفاجأة، ثم قال بعد كلام: وإذا رحمناهم من بعد ضراء فاجؤوا وقوع المكر منهم، وسارعوا إليه فهذا التقدير يضاهي التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم، على أنه يمكن أن يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير صحته لا يقتضي إعمال فعل المفاجأة في إذا الفجائية، بل يقال: هو عامل في إذا الشرطية على مذهب الأكثرين في أن عاملها ما في الجواب من فعل أو

وإنما ناصبُها عندهم الخبرُ المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس»، أو المقدر في نحو: «فإذا الأسَدُ» أي: حاضر، وإذا قَدَّرْتَ أنها الخبر فعاملُها «مستقرٌ» أو «استقرّ».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصَرَّحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [النازعات: ١٤].

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسدُ» صحّ كونُها عند المبرّد خبراً، أي فبالحضرة الأسَدُ، ولم يصحّ عند الزجاج، لأن الزمان لا يُخْبَرُ به عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يُخبر به ولا عنه. فإن قلت: «فإذا القتّالُ» صحّت خبريّتُها عند غير الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيدٌ جالس» أو «جالساً» ....

شبهه، وأما إذا الفجائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم، فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة عن معنى إذا للمفاجأة، وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال: فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ ما نصه: يقال في إذا هذه إذا المفاجأة، والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها، وجملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ ففاجأ موسى وقت تخييلهم سعي حبالهم وعصيهم اهـ. وظاهر هذا أنها ليست ظرفية (**وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فإذا زيد جالس، أو المقدر في نحو فإذا الأسد أي: حاضر وإن قدرت أنها الخبر**) في نحو فإذا الأسد وقدرت ظرف مكان بلا حذف من المبتدأ، أو ظرف زمان مع الحذف منه أي: حضور الأسد (**فعاملها مستقر أو استقر، ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحاً نحو** ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾) [طه: ٢٠] ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٣٩] ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨] ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [النازعات: ١٤]) وإذا قيل خرجت فإذا الأسد صح كونها عند المبرد خبراً أي فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة بلا تأويل (**ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه، فإن قلت: فإذا القتال**) حيث تجعل المبتدأ اسم معنى لا اسم عين (**صحت خبريتها عند غير الأخفش**)؛ لأن الظرف يقع خبراً لاسم المعنى زمانياً كان أو مكانياً، وأما الأخفش فتمتنع الخبرية عنده لما مر من أنه يراها حرفاً، والحرف لا يخبر به ولا عنه (**وتقول خرجت فإذا زيد جالس**) بالرفع (**أو جالساً**) بالنصب، ومنه الحديث الواقع في بدء الوحي «فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء

فالرفع على الخبريّة، وإذا نصب به، والنصب على الحاليَّة والخبر «إذا» إن قيل بأنها مكان، وإلا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدّرها خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حَذْف مضاف كأن تقدر في نحو: «خرجت فإذا الأسد»: فإذا حضور الأسد.

* * *

مسألة ـ قالت العرب: «قَدْ كُنْتُ أظنُّ أن العَقْرَبَ أَشَدُّ لَسعَةً مِنَ الزنْبُورِ فإذا هُوَ هِيَ»، وقالوا أيضاً: «فإذا هو إيّاها». وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لمَّا سألَه الكسائيُّ، وكان من خبرهما أنَّ سيبويه قَدِمَ على البرامكة، فعزم يحيى بنُ خالدٍ على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تَقَدَّم إليه الفَرَّاء وخلَفٌ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها، فقال له: أخطَأت؛ ثم سأله ثانيةً وثالثةً، وهو يجيبه،

والأرض»[1]، روي برفع جالس ونصبه **(فالرفع على الخبرية وإذا نصب)** أي: منصوب على إرادة اللفظ أو منصوبة على إرادة الكلمة، ولكنه لم يؤنث رعاية لأصل المصدر كما في قولهم: الكلمة لفظ، والضمير من قوله: **(به)** عائد على الخبر **(والنصب على الحالية)** وصاحب الحال الضمير المستكن في الخبر **(والخبر)** كلمة **(إذا إن قيل بأنها مكان وإلا)** يقل بذلك **(فهو)** أي: فالخبر **(محذوف)** والتقدير: فإذا زيد حاضر في حالة كونه جالساً **(نعم يجوز أن تقدرها)** أي تقدر إذا **(خبراً عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف، كأن تقدر في نحو خرجت فإذا الأسد فإذا حضور الأسد)** والمخبر عنه حينئذٍ في الحقيقة ليس هو الجثة، وإنما هو اسم المعنى الذي أضيف إليها.

(مسألة: قالت العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور) بضم الزاي وهو ذباب لساع، ويقال له زنبورة بهاء التأنيث، وزنبار أيضاً **(فإذا هو)** أي: الزنبور **(هي)** أي: العقرب بناء على أنها مؤنث، وسمع فيها التذكير **(وقالوا أيضاً: فإذا هو إياها)** بضمير النصب **(وهذا)** الوجه الثاني **(هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد البرمكي على الجمع بينهما)** أي: بين سيبويه والكسائي **(فجعل لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف)** الأحمر **(فسأله خلف عن مسألة فأجاب عنها، فقال له أخطأت، ثم سأله)** مرة **(ثانية وثالثة وهو يجيبه**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣٢٣٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١٦١)، وأحمد في مسنده (١٤٦١٧).

ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوءُ أدب، فأقبلَ عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حِدَّةً وعَجَلَة، ولكن ما تقول فيمن قال «هؤلاء أبُون وَمَرَرْتُ بأبِينَ» كيف تقول على مثال ذلك من «وَأَيْتُ» أو «أَوَيْتُ» فأجابه.

فقال: أعِدِ النظر.

فقال: لست أُكلِّمكما حتى يحضر صاحبكُما.

فحضر الكسائي فقال له الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سَلْ أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: «فإذا هو هي»، ولا يجوز النصب؛ وسأله عن أمثال ذلك نحو: «خَرَجت فإذا عبدُ الله القائمُ، أو القائمَ»، فقال له: كل ذلك بالرفع.

فقال الكسائي: العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصب.

فقال يحيى: فقد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلدَيْكما، فمن يحكم بينكما؟

فقال له الكسائي: هذه العربُ ببابك، قد سمع منهم أهلُ البلدين، فيُحضَرُون ويُسألُون. فقال يحيى وجعفر: أنصَفْت، فأُحضروا، فوافقوا الكسائي، ....

ويقول له: أخطأت فقال) سيبويه: **(هذا سوء أدب)** ولقد صدق سيبويه رحمه الله في أن هذا سوء أدب من الأحمر **(فأقبل عليه الفراء، فقال له: إن في هذا الرجل)** يعني خلفاً الأحمر **(حدة)** أي بأساً وشدة، وهو بكسر الحاء المهملة **(وعجلة)** بفتحات أي: سرعة **(ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون ومررت بأبين)** بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني **(كيف تقول على مثال ذلك، من وأيت)** بمعنى وعدت **(أو أويت)** بمعنى انضممت **(فأجابه فقال: أعد النظر فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له)** أي: لسيبويه **(تسألني أو أسألك فقال له سيبويه: سل أنت فسأله عن هذا المثال)** قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي **(فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك، نحو خرجت فإذا عبد الله القائمُ)** بالرفع **(أو القائمَ)** بالنصب **(فقال)** سيبويه: **(كل ذلك بالرفع فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصبه)** وهذا خلاف ما حكاه الرضي من أن الكسائي قال: لا يجوز إلا إياها، وكذلك حكاه الأندلسي في شرح «المفصل» وأنا أظن أن الصواب ما حكاه المصنف فإن الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن، ولم ينقل ذلك فدل على أن الكسائي أجاز الرفع والنصب معاً **(فقال يحيى)** بن خالد البرمكي: **(قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما)** فسيبويه رئيس البصرة، والكسائي رئيس الكوفة **(فمن يحكم بينكما، فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين)** يعني البصرة والكوفة **(فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر)** البرمكيان **(أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي**

فاستكان سيبويه.

فأمَرَ له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس، فأقامَ بها حتى مات، ولم يَعُدْ إلى البَصْرة.

فيُقَال: إن العرب قد أُرشوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائيّ عند الرشيد. ويقال: إنهم قالوا: القولُ قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهم أن ينطقوا بذلك، فإنَّ ألْسنتهمْ لا تطوع به. ولقد أحسن الإمامُ الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمَّد الأنصاري القَرْطاجَنّي إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة [من البسيط]:

فاستكان سيبويه) أي خضع أو تحول من كون البسط إلى كون القبض (**فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس)** وهي بلاد الفرس، لك فيها الصرف وتركه (**فأقام بها حتى مات ولم يعد إلى البصرة، فيقال إن العرب أرشوا على ذلك)** أي: دفعت لهم رشوة على إظهار موافقة الكسائي (**أو**) فعلوا ذلك (**أنهم**) أي: لأجل أنهم (**علموا منزلة الكسائي عند الرشيد**) فقصدوا التقرب إليه (**ويقال: إنهم إنما قالوا: القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وإن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به)** والله أعلم بحقيقة الحال في ذلك كله (**ولقد أحسن الإمام الأديب الأريب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري؛ إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذه الواقعة والمسألة)** وأقول: هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري القرطاجني، بقاف مفتوحة فراء ساكنة فطاء مهملة فألف فجيم مفتوحة فنون فياء نسبة، من قرطاجنة الأندلس لا من قرطاجنة تونس، كان إماماً بليغاً رياناً من الأدب نزل بتونس، وامتدح بها المنصور صاحب إفريقية أبا عبد الله محمد ابن الأمير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص، ومات سنة أربع وثمانين وستمائة، أخبرني بالموجود من هذه القصيدة إجازة شيخنا قاضي القضاة ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكي، قال: أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن محمد عبد المهيمن الحضرمي قال: أخبرني ابن رشيد قال: أنشدني حازم، وأخبرني بذلك أعلى من هذا شيخنا مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم الكافي الحنفي والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمهما الله تعالى، قالا: أخبرنا الشيخ أثير الدين أبو حيان قال: أنشدنا حازم المذكور، والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتاً وأولها.

الحمد لله معلي قدر من علما ... وجاعل العقل في سبل الهدى علما

ثم الصلاة على الهادي لسنته ... محمد خير مبعوث به اعتصما

وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأَخْبارَ بعد إذَا، إِذَا عَنَتْ فَجْأَةَ الأَمْرِ الَّذِي دَهَمَا

ثم الدعا لأمير المؤمنين أبي عبد الإله الذي فاق الحيا كرما
خليفة خلفت أنوار غرته شمس الضحى ونداه يخلف الديما
سالت فواضله للمقتفي نعما صالت نواصله بالمعتدي نقما

ومنها:

يا أيها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان به من بعد ما هرما
فلو رأى من مضى أدنى مكارمكم لم يذكروا بالندى معنا ولا هرما
إن الليالي والأيام مذ خدمت بالسعد ملكك أضحت أعبداً وأما

ومنها:

أما على أثر حمد الله ثم على أثر الصلاة على من بلغ الحكما
وما تلا ذاك من وصل الدعاء ومن نشر الثناء على من أسبغ النعما
فاسمع لنظم بديع قد هدت فكري له سعادة ملك أجزل القسما
حديقة تبهج الأحداق إن سطرت من نحوها ناسم للنحو قد نسما
فاسمع إلى القول في طرق الكلام وما علم اللسان به قد حد أو رسما
النحو علم بأحكام الكلام وما من التغايير يعدو اللفظ والكلما
وللكلام كمال في حقيقته فإن ترد حده فاسمعه منتظما
إن الكلام هو القول الذي حصلت به الإفادة لسما تم والتأما

ومر الناظم في الغرض الذي أراده إلى أن قال حاكياً تلك الواقعة والمسألة كما حكى المصنف:

(والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا إذا عنت فجأة الأمر الذي دهما)

ونحن نذكر ما يحتاج إليه من الكلام على ألفاظ هذه الأبيات خارجاً عما ذكر في المتن، فنقول: العُرْب بضم العين وسكون الراء كالعَرَب بفتحهما خلاف العجم، وهم سكان الأمصار، والأعراب سكان البادية منهم، وعنت أرادت وقصدت، والفجأة علي وزن الرحمة مصدر فجئه الأمر، وفجأه إذا أتاه بغتة وكذا الفجاءة بضم الفاء وهمزة بعد الألف، ودهم بكسر الهاء جاء بغتة.

وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ إِذَا، ورُبَّمَا رَفَعُوا مِن بَعْدِهَا، رُبَّمَا
فَإِنْ تَوَالَى ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا وَجْهُ الحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَمَا
لِذَاكَ أَعْيَتْ على الأَفْهَام مَسْأَلَةٌ أَهْدَتْ إِلى سِيبَوَيْهِ الْحَتْفَ وَالْغُمَمَا
قَدْ كَانَتِ الْعَقْرِبُ العَوْجَاءُ أَحْسَبُهَا قِدماً أَشَدَّ مِنَ الزُنْبُورِ وَقْعَ حُمَا
وَفِي الجوابِ عَلَيْهَا هَلْ «إِذَا هُوَ هِي» أَوْ هَلْ «إِذَا هُوَ إِيَّاهَا» قَدِ اخْتَصَمَا

(وربما نصبوا بالحال بعد إذا وبعد ما رفعوا من بعدها ربما)

يحتمل أن تكون الباء من قوله بالحال للسببية أي: نصبوا الواقع بعدها بسبب إرادة الحال، أو تكون بمعنى على أي: نصبوا على الحال، وقد تكلم المصنف على معنى قوله وبعد ما رفعوا من بعدها، وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما، والمعنى أنهم قد ينصبون ما بعد إذا قليلاً ويرفعونه كثيراً فتكون ربما الأولى للتقليل والثانية للتكثير.

(فإن توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من إشكاله غمما)

يريد بالحقيقة المراد من اللفظ، والغمم بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا، وتشبيه وجه المراد بالشيء المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية، وإثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخييلية، واكتسي ترشيح أو تشبيه، المراد: بالشكل الحسن استعارة بالكناية، وإثبات الوجه له استعارة تخييلية، والغمم ترشيح وكذا اكتسى.

(لذاك أعيت على الأفهام مسألة أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما)

أعيت صعبت والحتف الموت والغمم جمع غمة، وهي الكربة واستعار الإهداء الذي هو الاتحاف بما يقتضي سرور المهدى إليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح، ولا يخفى أن بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف.

(وفي الجواب عليها هل إذا هو هي أو هل إذا هو إياها قد اختصما)

عليها إما لغو ومتعلق بالجواب وعلى بمعنى عن، فأما مستقر في محل نصب على الحال، وعلى بمعناها المعروف والمعنى بحسب القرينة، وأراد عليها وتسكين ياء هي للضرورة، واختصم إما مبني للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص، أي: الاختصام المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم؛ لامتناع تقديم النائب على رافعه كالفاعل، وإما مبني للمعلوم، والألف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسائي، لتبادر الذهن إليهما عند ذكر هذه المسألة لشهرة اختصامهما فيها.

وخَـطَّـأ ٱبْـنُ زِيَـادٍ وٱبْـنُ حَـمْـزَةَ، فـي ... ما قَالَ فِيها، أبا بِشْرٍ، وَقَدْ ظَلَما
وَغَـاظَ عَـمـراً عَـلِـيٌّ فِـي حُـكُـومَـتِـهِ ... يَا لَـيْـتَـهُ لـم يَـكُـنْ فـي أمْـرِهِ حَـكَـمـا
كـغَـيْـظِ عَـمْـرٍو عـلـيًّا فـي حـكـومـتـه، ... يَـا لَـيْـتَـهُ لـم يـكـن فـي أمـره حَـكَـمـا
وَفُـجِّـعَ ٱبْـنُ زِيَـادٍ كُـلَّ مُـنْـتَـحَـبٍ ... مِـنَ أهْـلِـهِ، إذْ غَـدَا مِـنْـهُ يَـفِـيـضُ دِمَـا
كَـفَـجْـعَـةِ ابـنِ زيـادٍ كُـلَّ مُـنـتـحـبٍ ... مِـنْ أهْـلِـهِ إذْ غَـدَا مِـنْـهُ يَـفِـيـضُ دَمـا

(وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ... ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما
وغاظ عمراً علي في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما
كغيظ عمرا علياً في حكومته ... يا ليته لم يكن في أمره حكما
وفجع ابن زياد كل منتحب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما
كفجعة ابن زياد كل منتحب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما)

المنتحب هو الذي يبكي أشد البكاء، وضمير أهله في البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر، وفي البيت الأخير يعود على علي المراد به أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، وإحدى قافيتي البيتين الأخيرين دماً بكسر الدال المهملة جمع دم، وقصره للضرورة، والأخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعاً للإيطاء بوجه بديعي وهو الجناس، ويقع في بعض النسخ إحدى تينك القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور، الدماء بالمد والمراد به بقية الروح، لكن المناسب أن يكون معه يقيظ بياء مضمومة وظاء معجمة من قولهم: أقظت نفسه أي أذهبتها، وفي أصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف، وهي:

فظل بالكرب مكظوماً وقد كربت ... بالنفس أنفاسه أن تبلغ الكظما

الكرب الغم مكظوماً مأخوذاً بكظمه بفتح الكاف والظاء المعجمة، وهو مفتح الفم كربت كادت بالنفس، حال من أنفاسه والباء للمصاحبة، والمعنى أنه كادت أنفاسه حال كونها ملتبسة بنفسه أن تبلغ مفتح الفم، أي: كاد يموت وأدخل أن في حيز كرب وهو قليل:

قضت عليه بغير الحق طائفة ... حتى قضى هدراً ما بينهم هدما

قضت حكمت وكأن مراده بالطائفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائي، قضى مات هدراً باطلاً وهدماً بمعناه يقال: دماؤهم بينهم هدم أي: هدر وهدم أيضاً بسكون الدال، وذلك

وَأَصْبَحَتْ بَعدَهُ الأَنْقَاسُ باكيةً، في كل طِرْسٍ، كَدَمْعٍ سَحَّ وَانْسَجَمَا
وَلَيْسَ يَخْلُو امْرؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمٍ لَوْلا التنافُسُ في الدنيا لَمَا أُضِمَا

إذا قتلوا ولم يودوا، وفي البيت الجناس التام بين الفعلين من قضت وقضى، والجناس اللاحق بين الاسمين من هدراً وهدماً:

من كل أجور حكماً من سدوم قضى عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما

من سدوم، أي: من قاضي سدوم وهي قرية قوم لوط عليه الصلاة والسلام يضرب بهذا القاضي المثل في الجور، وقضى الأول معناه مات والثاني معناه حكم ما مر، والسدم الندم والحزن ففي البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه:

حساده في الورى عمت فكلهم تلفيه منتقداً للقول منتقما
فما النهي ذمما فيهم معارفها ولا المعارف في أهل النُهَى ذمما

انتقاد القول التفتيش عن معايبه، والمناقشة فيه والانتقام معروف، والنُهى جمع نهيه بالضم وهي العقل والذمم جمع ذمة وهي العقد والميثاق، يعني: أن العقول ليست ذمماً في هؤلاء الحساد معارفها، وليست المعارف في أهل العقول منهم ذمماً، ورفع معارفها بذمماً لتأوله بمرعية، وفي البيت الأول الجناس وفي الثاني العكس والتبديل.

فأصبحت بعده الأنفاس كامنة في كل صدر كان قد كظ أو كظما

الأنفاس جمع نفس بفتح الفاء، وكامنة مختفية وكظ جهد من الكرب، وظاؤه معجمة وكظم أخذ الغم بكظمه، وهو مفتح فيه كما مر، وبعد هذا البيت ما أنشده المصنف وهو قوله:

(وأصبحت بعده الأنقاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما

الأنقاس بالقاف جمع نقس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنقس أيضاً تقول منه نقس دواته تنقيساً، والطرس الصحيفة هو الكاغد وسح سال، وانسجم مثله.

(وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم لولا التنافس في الدنيا لما أضما

وبعد هذا البيت في أصل القصيدة

فكم مصيب عزا من لم يصب خطأ له وكم ظالم تلقاه مظلماً

عزا نسب يقول كم ينسب مخطىء إلى المصيب خطأ، وكم ظالم تجده يتظلم فلم ينشد المصنف هذا البيت وبعده ما أنشده في المتن وهو قوله:

والْغَبْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةٍ عُلِمَتْ
وَأَبْرَحُ النَّاسِ شَجْواً عَالِمٌ هُضِمَا

وقوله: «وربما نصبوا ـ الخ»، أي: وربما نصبوا على الحال بعد أن رَفَعوا ما بعدَ «إذا» على الابتداء، فيقولون: «فإذا زَيْدٌ جالساً».

وقوله: «رُبَما» في آخر البيت بالتخفيف توكيد لِـ «ربَّما» في أوّله بالتشديد.

و«غَمَماً» في آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإِشكال والخفاء، و«غُمَماً» في آخر البيت الرابع بضمّها جمع «غُمّة».

وابن زياد: هو الفرّاء، واسمهُ يحيى، وابن حمزة هو الكسائي، واسمهُ عليّ، وأبو بشر: سيبويه، واسمه عمرو، وأَلِف «ظلمَا» للتثنية إن بنيته ....

(والغبن في العلم أشجى محنة علمت وأبرح الناس شجواً عالم هضما)

أشجى أفعل تفضيل من شجاه يشجوه إذا أحزنه، والشجو الحزن وأبرح معناه أشد يقولون: هذ الأمر أبرح من ذاك أي أشد، والبرح الشدة والأذى **(وقوله: وربما نصبها)** اذكر أو أنشد **(البيت أي: وربما نصبوا على الحال)** فجعل المصنف الباء من قول الناظم باء الحال بمعنى على، وقد أسلفنا فيه تجويز وجه آخر وهو أن تكون للسببية، **(بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء)** والأحسن أن لو قال على الخبرية لأن الذي جعل حالاً هو الذي كان قبل ذلك خبراً، ووجه قول المصنف أن الخبر مرفوع بالابتداء على رأي جماعة، ولكنه ليس مذهب سيبويه **(فيقولون: فإذا زيد جالساً)** بعد أن قالوا فإذا زيد جالس **(وقوله: ربما في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في أوله بالتشديد)** من باب التوكيد اللفظي **(وغمما في آخر البيت الثالث بفتح الغين)** المعجمة **(كناية عن الإشكال والخفاء)** فأريد من الغمم الموضوع لسيلان الشعر كما مر لازم معناه، وهو خفاء ما تحته واستتاره **(وغُمماً في آخر)** البيت **(الرابع بضمها جمع غمة)** وقد عرفت أن معناه الكربة **(وابن زياد)** المذكور في قوله وخطأ ابن زياد **(هو الفراء واسمه يحيى، وابن حمزة)** هو **(الكسائي واسمه علي)** وقيل له الكسائي لأنه أحرم في كساء أو لأنه كان في حداثته يبيع الأكسية، أو لأنه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسايا، أو لأنه كان يتشح في مجلس حمزة بكساء، وكان حمزة يقول: اعرضوا على صاحب الكساء الأهوازي، وهذا القول أشبه بالصواب **(وأبو بشر هو سيبويه واسمه عمرو، وألف ظلما للتثنية)** وفيه مسامحة إذ ليست للتثنية وإنما هي ضمير الاثنين، وقول بعضهم ضمير المثنى لا ينطبق على مثل زيد وعمرو قاما **(إن بنيته**

للفاعل، وللإطلاق إن بَنَيته للمفعول. وعمرو وعلي الأوّلان: سيبويه والكسائيّ، والآخران: ابنُ العاص وابن أبي طالب رضي الله عنهما. وحَكما الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دفعاً للإيطاء. وزياد الأول: والد الفرّاء، والثاني زياد ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابنُ مَرْجَانة المُرْسَل في قتلة الحسين رضي الله عنه؛ و«أضِم» كـ «غضب» وزناً ومعنًى، وإعجام الضاد، والوصف منه «أضِمٌ»: كـ «فَرِح»، و«هُضِمَ» مبني للمفعول، أي لم يُوفَ حَقه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن «أبُونَ» جمع «أبٍ»، و«أبٌ» فَعَل بفتحتين وأصله «أبَو»، فإذا بَنَيْنَا مثله من «أوىً» أو من «وأى» قلنا: «أوىً» كـ «هَوى»، أو قلنا «وَأًى» كـ «هوى» أيضاً، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف «مُصْطَفى»،

للفاعل وللإطلاق) وهو إشباع حركة الروي فيتولد منها حرف مجانس لها **(إن بنيته للمفعول وعمرو وعلي الأولان سيبويه والكسائي)** رحمهما الله **(والآخران)** بكسر الخاء ويجوز الفتح هما **(ابن العاصي)** بإثبات الياء وحذفها **(وابن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما، وحكما الأول اسم والثاني فعل أو)** ذلك **(بالعكس)** أي متلبس به، فيكون الأول فعلاً والثاني اسماً **(دفعاً للإيطاء)** وهو تكرير القافية بلفظها ومعناها، احترازاً من نحو العين للباصرة والعين الجارية.

(وزياد الأول والد الفراء والثاني زياد ابن أبيه) وهو الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بأبيه، وكان يعترف بأنه أخوه وهو من دهاة العرب **(وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة)** المسمى بعبيد الله على التصغير **(المرسل في قتلة الحسين)** بن علي **(رضي الله تعالى عنه)** وعن أبيه **(وأضم كغضب وزناً ومعنى، وإعجام ضاد والوصف منه أضم كفرح)** وأضم بمعنى حسد وحقد أيضاً، والوصف منهما كالأول وكلاهما متأت في البيت، فإن جعلته من الحسد كان تأكيداً لفظياً لحاسد، وإن جعلته من الحقد فظاهر، وأما أضم الواقع في القافية فهو فعل، ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة **(وهضم مبني للمفعول أي لم يوف حقه)** بنصب الحق على أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً عائداً على العالم، وبالرفع على أنه النائب ولا ضمير في الفعل.

(وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب، وأب فعل بفتحتين وأصله أبو) إلا أنه حذفت لامه اعتباطاً؛ فإذا جمع جمع سلامة للمذكر جعلت حركة الباء مع الواو ضمة، ومع الياء كسرة إذ لا اعتداد بذلك المحذوف؛ لكونه حذف نسياً منسياً **(فإذا بنينا مثله)** على ما يقتضيه القياس من الاعتداد بلامه المحذوفة **(من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى، أو قلنا: وأى كهوى أيضاً ثم تجمعه بالواو والنون)** أو بالياء والنون ونفعل فيه ما نفعله إذا جمعنا المقصور هذا الجمع **(فتحذف الألف)** من أوى أو من وأى **(كما تحذف ألف مصطفى)** إذا جمعناه كذلك حيث تقول

وتبقى الفتحة دليلاً عليها. فتقول: «أَوَوْنَ» أو «وَأَوْنَ» رفعاً، و«أَوَينَ» أو وَأَيْنَ جراً ونصباً، كما تقول في جمع «عَصاً» و«قفاً» اسم رجل «عَصَوْنَ» و«قَفَوْنَ» و«عَصَيْنَ» وَ«قَفَيْنَ»، وليس هذا مما يَخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغدادَ فأُلقِيَتْ عليَّ مسائلُ، فكنتُ أجيبُ فيها على مذهبي، ويُخَطِّئوني على مذاهبهم، ا هـ.

وهكذا اتُّفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو «فإذا هُوَ هِيَ» هذا هو وَجْهُ الكلام، مثل: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ [طه: ٢٠]. وأما «فإذا هو إياها» إنْ ثَبَتَ فخارجٌ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاء كالجزم بـ «لَنْ»، والنصب بـ «لَمْ»، والجر بـ «لعلَّ»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتُونَ لمثل ذلك، وإن تكلَّم بعضُ العرب به.

أمصطفون ومصطفين **(وتبقى الفتحة دليلاً عليها)** أي على تلك الألف المحذوفة **(فنقول: أوون أو وَأوْنَ رفعاً، وأوينَ، أو وَأَينَ جراً ونصباً كما تقول في جمع عصا وقفاً)** حالة كون كل منهما **(اسم رجل)** فجاءت الحال باعتبار كل واحد، أو جاءت من الأخير، وحذف من الأول أو بالعكس وإلا فمقتضى الظاهر أن يقال اسمي رجل أو اسمي رجلين **(عصون وقفون وعصين وقفين، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه)** أي ولكن الأمر **(كما قال أبو عثمان المازني، دخلت بغداد)** بموحدة مفتوحة وغين معجمة ساكنة ودالين بينهما ألف مهملتين أو معجمتين، أو بإهمال الأولى وإعجام الثانية، أو بالعكس ويقال فيهما أيضاً بغدان وبغدين ومغدان وهي مدينة السلام **(فألقيت)** أي: طرحت **(علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئوني على مذاهبهم)** يعني من غير أن ينظروا في الأدلة **(اهـ، وهكذا اتفق لسيبويه)** أي: في حق سيبويه **(رحمه الله تعالى، وأما سؤال الكسائي)** في قول العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، هل يجوز أن يقال فيه فإذا هو إياها **(فجوابه ما قاله سيبويه: وهو فإذا هو هي هذا وجه الكلام مثل ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾** [الأعراف: ١٠٨] ومثل **(﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾)** [طه: ٢٠] برفع ما بعد المبتدأ الواقع بعد إذا على أنه خبره فتكون هي ضمير رفع؛ لأنه خبر عن هو، فإن قلت: كيف صح الحمل مع التباين وعدم الصدق، قلت: هو مثل زيد زهير فالأصل فإذا لسعته مثل لسعتها، أو فإذا هو مثلها في شدة اللسع **(وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء)** وهذا جواب لأما لا لإن من قوله: إن ثبت وقوله: إن ثبت جملة معترضة بين أما وجوابها **(كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل، وسيبويه وأصحابه)** البصريون **(لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم به بعض العرب،**

وقد ذكرَ في توجيهه أمور:

أحدها لأبي بكر بن الخياط، وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى «وجدت» و«رأيت»، فجاز له أن ينصب المفعول كما ينصبه «وَجَدت» و«رأيت»، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده، انتهى.

وهذا خطأ: لأن المعاني لا تنصب المفاعيلَ الصحيحةَ، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليهَا.

والثاني: أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهد له

وقد ذكر في توجيهه أمور أحدها لأبي بكر بن الخياط:

وهو أن إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له أن ينصب المفعول) كما ينصبه وجدت ورأيت **(وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم)** المذكور **(بعده اهـ)** وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين، ولذلك قال الزجاج مشنعاً عليهم: فإذا عندهم كالنعامة قيل لها: احملي قالت: أنا طائر فقيل لها: طيري فقالت أنا جمل، كذلك إذا تطالب برفع ما بعدها فتقول أنا بمعنى وجدت فانصب، فيقال فانصبي الاسم الواقع بعدك فتقول: أنا ظرف، فإن قلت: ما معنى مطالبة إذا برفع ما بعدها فإن كان المراد رفع الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ مخبر عنه بها فقد رفعته في الواقع عند الكوفيين، ولا معنى لمطالبتها حينئذٍ بذلك، إذ هو تحصيل الحاصل، وإن كان المراد رفع الاسمين معاً فما معنى مطالبتها بذلك وهي لا تقتضيه، قلت: يحتمل أن يكون المراد مطالبتها بأن يكون الاسمان الواقعان بعدها مرفوعين؛ لأنها تطالب برفعها هي لهما أي: بعملها الرفع فيهما، ووجه المطالبة حينئذٍ أن الاسم الأول مرفوع على أنه مبتدأ باعترافهم فيكون الثاني مرفوعاً على أنه خبر آخر كما يقولونه هم إذا لم يكن ثم نصب للجزء الثاني، **(وهذا)** التوجيه الذي ذكره ابن الخياط **(خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة)** وهي ما لم يكن ظرفاً ولا حالاً **(وإنما تعمل في الظروف والأحوال)** كما سيجيء **(ولأنها تحتاج على زعمه)** بفتح الزاي وضمها وكسرها أيضاً كذا في «القاموس» قال الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب، وأكثر ما يقال فيما يشك فيه **(إلى فاعل وإلى مفعول آخر)** غير الذي نصبته في قولهم فإذا هو إياها **(فكان حقها أن تنصب ما يليها)**؛ إذ المعنى عنده فوجدته إياها **(والثاني أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك)** كما استعير ضمير الرفع في مكان ضمير الجر في قولهم: ما أنا كانت ولا أنت كانا **(ويشهد له)** أي للإتيان بضمير النصب في مكان ضمير الرفع

قراءة الحسن ﴿إياكَ تُعْبَدُ﴾ [الفاتحة: ٥] ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتّى فيما أجازوه من قولك: «فإذا زيد القائمَ» بالنصب، فينبغي أن يُوَجّه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس. ومَنْ جوّز تعريفَ الحال أو زعم أن «إذا» تعْمَل عملَ «وجدت»، وأنها رفعت «عبد الله» بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ، لأن «وجد» ينصبُ الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.

والثالث: أنّه مفعول به، والأصل: فإذا هو يُساويها، أو فإذا هو يشابِهُهَا، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضاً، ونظيره قراءة عليّ رضي الله عنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: ١٤] بالنصب ـ أي نوجدُ عصبةً أو نُرَى عصبةً.

(قراءة الحسن إياك يعبد ببناء الفعل للمفعول) ولكني لا أتحرر الآن هل قرأ تعبد بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر إذ المعنى أنت تعبد أو قرأه بالياء التحتانية، وهذا يحتاج إلى حذف أي: أنت إله يعبد والظاهر الأول **(ولكنه)** أي: ولكن هذا التوجيه **(لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: فإذا زيد القائم بالنصب)** ضرورة أنه لا ضمير هنا حتى يقال: استعير ضمير مكان ضمير **(فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع)** أي اذكر القائم **(أو حال على زيادة أل وليس ذلك)** أي: القول بزيادة أل في الحال **(مما ينقاس)** حتى يجوز في أي مثال كان من غير سماع **(ومن جوز تعريف الحال، أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت وأنها رفعت عبد الله)** في قولهم خرجت فإذا عبد الله القائم، وهو المثال الذي أورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيبويه كما أسلفه المصنف هناك، **(بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد)** على نفي أو استفهام أو غير ذلك **(فقد أخطأ لأن وجد تنصب الاسمين)** وهذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الثاني **(ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل)** وهذا تعليل لخطأ الرأي الأول فأتى بالعلتين على غير الترتيب السابق، فجعل الأول هنا للثاني هناك وجعل الثاني هناك للأول هنا.

(والثالث أنه مفعول به والأصل فإذا هو يساويها أو فإذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير) ولا استعارة هنا لضمير في مكان ضمير فإنه منصوب في حالتي ذكر الفعل وحذفه، إنما التفاوت بالاتصال والانفصال فقط **(وهذا الوجه لابن مالك أيضاً)** ولكنه لا يتأتى في مثل قولهم: فإذا زيد القائم بالنصب فيوجه بأنه نعت مقطوع كما مر **(ونظيره)** في حذف الخبر الفعلي **(قراءة علي رضي الله تعالى عنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: ١٤] بالنصب أي: نوجد عصبة،**

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر: ٣] إذ قيل: إنّ التقدير: يقولون ما نعبدهم، فإنّما حَسَّنه أن إضمار القولِ مُسْتَسْهل عندهم.

والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسعُ لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول «ما زَيدٌ إلا شُربَ الإبل» ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشي المفصَّل عن الأعلم، وقال: هو أشبه ما وُجِّهَ به النصبُ.

الخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلَهَا، ثم حُذف المضاف فانفصلَ الضمير، وانتصبَ في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: «قضِيَّة وَلاَ أبا حَسَنٍ لهَا» على إضمار «مِثْل»، قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعني انتصابَ ....

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣] **(إذا قيل إن التقدير يقولون: ما نعبدهم)** أي: فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي **(فإنما حسنه أن إضمار القول مستسهل عندهم)** أي: عند العرب أو عند النحاة، وهو كثير جداً حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر قل: ولا حرج، وقوله: فإنما حسنه جواب أما والشرطية المصدرة بإذا معترضة كما مر، وإنما قيد هنا بذلك لتكون الآية على وفق المسألة المتكلم فيها، وهو حذف خبر المبتدأ إذا كان فعلياً وإلا فإذا قلنا بأن الذين اتخذوا مبتدأ، أو يقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا، والخبر إن الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما يتكلم فيه البتة.

(الرابع أنه مفعول مطلق والأصل فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد إلا شرب الإبل) أي: إلا يشرب شرب الإبل ثم حذف يشرب وهو الخبر، وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يلسع **(ثم حذف المضاف)** من لسعتها، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب، وانفصل لفقد ما يتصل به **(نقله الشلوبين في حواشي «المفصل»)** عن الأعلم قال: وهو أشبه ما وجه به النصب.

(الخامس أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف، فانفصل الضمير) لتعذر اتصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق، **(وانتصب في اللفظ)** لا في المعنى إذ هو في التقدير مضاف إليه، ولكن عند حذف المضاف إليه قام هو مقامه فانتصب **(على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها على إضمار مثل)** أي: ولا مثل أبي حسن لها، فحذف مثل وأقيم المضاف إليه وهو أبا حسن مقامه، فساغ دخول لا التبرئة عليه **(قاله ابن الحاجب في «أماليه» وهو وجه غريب أعني: انتصاب**

الضمير على الحال، وهو مبنيّ على إجازة الخليل: «لَهُ صوتٌ صَوْتُ الحمارِ» بالرفع صفة لـ «صوت»، بتقدير «مِثْل»، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، وممن قال بالجواز ابن مالك، قال: إذا كان المضافُ إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تَخْلُفها المعرفة في التنكير، فتقول: «مررتُ برجلٍ زهير» بالخفض صفة للنكرة، و«هذا زيدٌ زهيراً» بالنصب على الحال، ومنه قولهم: «تفرّقوا أيادي سَبَا»، و«أيدي سبا» وإنما سُكّنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في «معد يكرب» و«قَالي قلا».

الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل: له صوت صوت الحمار، بالرفع) لصوت المعرف بإضافته إلى الحمار **(صفة لصوت)** الأول الذي هو نكرة **(بتقدير: مثل)** أي صوت مثل صوت الحمار، وإنما وصفت النكرة بنكرة إذ مثل لا يزول تنكيره بإضافته إلى المعرفة لتوغله في الإبهام، غير أنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة؛ لأن الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الأصالة، فهذا مثل ما أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالاً على سبيل النيابة.

(وأما سيبويه فقال: هذا) أي: له صوت صوت الحمار بالرفع **(قبيح ضعيف)** وقال: لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل، أي: مثل الطويل **(وممن قال بالجواز ابن مالك قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة مثل جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول: مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة، وهذا زيد زهيراً بالنصب على الحال)** والأصل مررت برجل مثل زهير، وهذا زيد مثل زهير **(ومنه)** أي: من باب هذا زيد زهيراً في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل **(قولهم: تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ)** أي: مثل أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي كناية عن الأبناء لأنهم في التقوي بهم والبطش بمنزلة الأيدي، ولا يتعين هذا للنصب على الحالية، بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى: مثل تفرق أيادي سبأ وأيدي سبأ **(وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان)** على الحالية كما قال **(لثقلهما)** بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف، أي: لثقل الكلمتين وهما أيادي وأيدي **(بالتركيب)** مع سبأ **(والإعلال)** من حيث إنّ آخر كل منهما حرف علة وهو الياء **(كما في معد يكرب)** وهو اسم رجل **(وقالي قلا)** وهو اسم بلد فإنهما لا يتأثران لفظاً بالعوامل مع جعل الأول مضافاً إلى الثاني فتقول: رأيت معد يكرب وقالي قلا بإسكان الياء في حالة النصب وظاهر كلام صاحب «التسهيل» أن ذلك متعين وفي «البسيط» وشرح سيبويه للصفار أنه يجوز في حالة النصب فتح الياء وإسكانها، فإن قلت: إذا كان أيادي سبأ وأيدي سبأ مركبين فهما مبنيان، فليست الياء منهما محلاً للنصب بل المجموع هو في محل نصب، قلت: نقل المصنف في حواشيه على

والثاني من وَجْهَيْ «إذا» أن تكون لغير مُفَاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مُضَمنة معنى الشرط، وتختصُّ بالدخول على الجملة الفعليّة، عكس الفُجَائِيَّة. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]. ....

«التسهيل» أنه يقال أيادي سبأ وأيدي سبأ بالتنوين فهو مضاف، ويقال: بغير تنوين، قال: ولك فيه حينئذٍ وجهان:

البناء على أنه مركب تركيب خمسة عشر.

والإعراب بناء على أنه مضاف ومضاف إليه، وترك تنوين سبأ؛ لأنه غير منصرف ولم تظهر الفتحة على الياء استصحاباً للتركيب الأصلي، وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الإضافي، وفي شرح «الحاجبية» للرضى أن سبأ من قولهم أيدي سبأ لا ينون؛ لأنه اسم رجل إذ معنى أيدي سبأ أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة كما أوّل في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ [سبأ: ٣٤] ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾ [سبأ: ٣٤] قال: وأما قالي قلا فعده سيبويه من أخوات أيدي سبأ، وجار الله من أخوات معد يكرب، ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لأنه مجموع الكلمتين علم بلدة، فيجوز أن لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنياً هذا كلامه، وهنا تنبيه: وهو أنه وقع في النسخ كتابة معدي كرب وقالي قلا مفصولين هكذا، وهو مبني على أن تركيبهما إضافي وإلا فالمنقول في علم الخط أن الكلمتين متى تنزلتا منزلة شيء واحد كبعلبك ومعد يكرب عند كونهما مركبين تركيباً مزجياً فإنهما يكتبان متصلتين، تنبيهاً على الامتزاج وشدة الاتصال، فإن جعلت تركيبهما إضافياً فالغالب الاتصال استصحاباً لما ثبت لهما في حالة المزج، ويجوز مع ذلك أن يكتبا منفصلتين لأن الإعراب الإضافي فصلهما.

(**والثاني من وجهي إذا أن تكون لغير مفاجأة، والغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل**) لا يقال: قد عاب المصنف في الباب السابع الذي عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها قولهم: إن إذا ظرف لما يستقبل من الزمان بأنه يوهم أن إذا ظرف مظروفه الزمان، وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك، إذ معنى كلامه أنها ظرف للزمان المستقبل؛ لأنا نقول: ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم، بل هو صفة للحدث (**وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية، وقد اجتمعتا**) أي: الشرطية والفجائية (**في قوله**) تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨] فإذا الثانية في الآيتين للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب

ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤيب [من الكامل]:

١٣٠ ـ وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إذا رَغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلىٰ قَلِيلٍ تَقْنَعُ

الشرط (**ويكون الفعل بعدها**) أي: بعد إذا الشرطية (**ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك**) أي قليلاً ويحتمل أن يكون مراده أن الأول كثير جداً وأن الثاني كثيراً أيضاً، لكن دون تلك الكثرة ولذا لم يقل قليلاً (**وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب**) الهذلي.

(**والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع**)[1]

وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسماً لإفادة أن رغبتها في الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم، وأتى بالماضوية في إذ رغبتها لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لقوة الأسباب المتآخذة في حصوله، أو أتى بها لإظهار الرغبة في حصول الشرط، ولما كانت قناعتها بالقليل وردها إليه ليسا بهذه المثابة أتى فيها بالمضارع، وهذا البيت من جملة قصيدة لأبي ذؤيب المذكور يرثي بنين خمسة ماتوا في عام واحد بالطاعون، ومات هو في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه، وقبل هذا البيت:

أمن المنون وريبه تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع
أودى بني وأعقبوني حسرة تنفي الرقاد وعبرة ما تقلع
فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع
سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم وإذا المنية أقبلت لا تدفع
وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع
وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع
حتى كأني للحوادث مروة لصفا المشرق كل يوم تقرع

والنفس راغبة البيت، وليس بمعتب أي: مرضٍ يقال: أعتبه إذا أرضاه، وأودى هلك، والحداق جمع حدقة وهي سواد العين، وسملت بسين مهملة فقئت، وهوى أي هواي فقلب الألف ياء وأدغم على لغة هذيل، وأعنقوا أسرعوا فتخرموا بالبناء للمفعول، أي: أخذوا يقال تخرمته

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي ذؤيب في الدرر ٣/١٠٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٢٠٦.

وإنّما دخلَتِ الشرطيّة على الاسم في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] لأنه فاعلٌ بفعل محذوف على شريطَةِ التفسير، لا مبتدأ خلافاً للأخفش، وأما قوله [من الطويل]:

١٣١ ـ إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدَرَّعُ

فالتقدير: إذا كان باهليٌّ، وقيل: حنظليّة فاعل لـ «استقرّ» محذوفاً، و«باهليّ»: فاعل بمحذوف يفسّره العامل في حنظليّة، ويردُّه أن فيه حذف المفسّر ومفسّره جميعاً، ويسهّله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل «إذا» الجزم ....

المنية أي: أخذته والتميمة خرزة رقطاء تنظم في السير، ثم يعقد في العنق، وريب الدهر صرفه وحوادثه وأتضعضع أي: أخضع وأذل والمروة جبل بمكة والصفا من مشاعرها يلحق بأبي قبس.

(وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الإنشقاق: ١] **لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير)** والأصل إذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرافع للفاعل مدلولاً عليه بالمفسر الواقع بعده، **(لا مبتدأ خلافاً للأخفش)** فإنه جوز كونه مبتدأ، ولم يمنع الأول فالأمران عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف، وجواب إذا محذوف إما للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، أو محذوف لدلالة فملاقيه عليه أي: إذا السماء انشقت لاقى الإنسان كدحه أي: جزاء جهد النفس في العمل، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، وقيل: الكدح كتاب سطرت فيه الأعمال.

(وأما قوله:

إذا باهلي تحته حنظلية ... له ولد منها فذاك المدرع)

الباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة في تميم، والمدرع الذي يكسي الدرع بالدال المهملة، وهذا قد يشكل على بعض من حيث أنه ليس بعد الاسم المذكور بعد إذا فعل يجعل مفسراً لفعل محذوف يرفع ذلك الاسم كما في الآية، وليس بمشكل إذا تؤمل **(فالتقدير: إذا كان باهلي وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفاً)** والأصل إذا باهلي استقر تحته حنظلية **(وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية)** أي: إذا استقر باهلي استقر تحته حنظلية **(ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً)** وهو محذور **(ويسهله أن الظرف يدل على المفسر)** بكسر السين والظرف مذكور **(فكأنه)** أي: فكأن المفسر **(لم يحذف)** تنزيلاً لذكر الدال عليه منزلة ذكره نفسه، قلت: وقد يشكل بأن عامل الظرف فعل وقع في جملة هي صفة، فكيف يفسر عامل الموصوف؟! **(ولا تعمل إذا الجزم)** وإن

إلا في ضرورة كقوله [من الكامل]:

١٣٢ ـ اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قيل: وقد تَخْرُجُ عن كلّ من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فَصْلٌ.

الفصل الأول
في خُروجها عن الظَّرفية

زعم أبو الحسن في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] أن «إذا» جَرٌّ بـ «حتى»، ....

كان فيها معنى الشرط لما تقرر من أن الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع، فلم يرسخ فيه معنى أن الدالة على الغرض، والتقدير بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم تجزم (**إلا في الضرورة كقوله**:

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتجمل)[1]

ما مصدرية ظرفية أي: استغن مدة إغناء ربك إياك، وبالغنى يحتمل أن يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالأول فقط، والخصاصة الفقر والحاجة، وتجمل إما بالجيم أي: أظهر الجمال وعدم الحاجة، أو كل الجميل وهو الشحم المذاب تعففاً، وإما بالحاء المهملة أي تكلف حمل هذه المشقة (**قيل: وقد تخرج إذا عن كل من الظرفية والاستقبال والشرط**) الثابت لها في غالب الأحوال (**وفي كل من هذه فصل**.

الفصل الأول في خروجها عن الظرفية.

زعم أبو الحسن) الأخفش (**في**) قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين، وهي قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] وفي الآية المتعلقة بالمتقين وهي قوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وسيأتي الكلام على هذه الآية في حرف الواو إن شاء الله تعالى. (**أن إذا جر بحتى**) أي: وسيقوا إلى وقت مجيئهم إياها فجعلها اسم زمان لا ظرفية فيه، ولا شرطية، ولم ينقل الرضي هذا القول عن أبي الحسن على إمامته، بل ذكره عن بعضهم ولم يسمعه، ونصه:

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في الدرر ٣/ ١٠٢، ولسان العرب ٧١٢ (كرب)، ولحارثة ابن بدر الغداني في أمالي المرتضى ١/ ٣٨٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٥ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ الآية [الواقعة: ١]، فيمن نصب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣﴾ [الواقعة: ٣] أن «إذا» الأولى مبتدأ، والثَّانية خبر، والمنصوبَيْنِ حالان، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ [الواقعة: ٢] ومعموليها. والمعنى وَقتُ وقوع الواقِعة خافضةً لقوم رافعةً لآخرين هو وقتُ رَجِّ الأرض. ....

قال: بعضهم يجوز أن يتجرد معنى إذا بعد حتى عن الشرطية وتنجر بحتى، ولعله حمله عليه قوله:

حتى إذا سلكوهم في قتائده ... نشلاً كما تطرد الجمالة الشردا[1]

وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدر محافظة على أغلب أحوالها، وقال الميداني إذا فيه زائدة، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة، إذ أحرف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز، وهذا كلامه، والقتائدة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف فمثناة تحتية فدال مهملة فهاء تأنيث تثنية أو عقبة، ونشلاً بالشين المعجمة من قولك: نشل الشيء أسرع نزعه، والجمالة بالجيم أصحاب الجمال، والشرد جمع شريد وهو الطريد.

(**وزعم أبو الفتح**) ابن جني (**في**) قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ اذكر (**الآية**) وهي ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ۝٤﴾ [الواقعة: ١-٤] (**فيمن نصب** ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ **أن إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها**) وهي ليس لوقعتها كاذبة (**والمعنى: وقت وقوع الواقعة**) متحققة بلا ريب (**خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض**) وهذا نظير ما حكاه شارح «اللب» عن سيبويه في قولك: إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي: وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو، وفي ثبوته عن سيبويه نظر فابن جني إمام حافظ بصري وإنما حكاه عن المبرد، قال في شرح «الحماسة»: وقد أجاز أبو العباس المبرد أن تقول: إذا يقوم زيد إذا يقعد جعفر على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء، والثانية مرفوعة لكونها خبراً عن الأولى، حتى كأنه قال: وقت يقوم زيد وقت يقعد جعفر، وقال الرضي: وعن بعضهم أن إذا الزمانية تقع اسماً صريحاً نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو أي: وقت قيام زيد وقت قيام عمرو، وإن لم أعثر على شاهد من كلام العرب. إلى هنا كلامه، وإنما قيد تخريج أبي الفتح بقوله: فيمن نصب خافضة رافعة؛ لأن مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التخريج، بل تبقى إذا على ظرفيتها وتنتصب إما بليس

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في الأزهية ص ٢٠٣، وخزانة الأدب ٧/٣٩، ولابن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٧٩.

وقال قوم في «أخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ»: إن الأصلَ أَخْطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير إذا كان قائماً، أي: وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت «ما» المصدريّة عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو إذا، وتبعها «كان» التامّة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحالُ عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت: «أخطَبُ أوقاتِ أكوانِ الأمير يومَ الجمعة» إذا نصبت «اليوم»، لأنَّ الزمانَ لا يكونُ محلاً للزَّمان.

وقالوا في قول الحماسيِّ [من الطويل]:

١٣٣ ـ وَبَعْدَ غَدٍ، يَا لَهْفَ قَلْبِيَ مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

إن «إذا» في موضع جرٍّ بدلاً من «غد».

كقولك: يوم الجمعة ليس لي شغل أو بمحذوف أي: إذا وقعت كان كيت وكيت.

(**وقال قوم في أخطب ما يكون الأمير قائماً: إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً أي: وقت قيامه، ثم حذف الأوقات ونابت ما المصدرية عنها**) كما نابت عنه في نحو: أكرمك ما دمت متقياً لله، (**ثم حذف الخبر المرفوع وهو إذا وتبعتها كان التامة، وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال**) وهي قولك قائماً (**عن الخبر وهو إذا**) المضافة إلى كان (**ولو كانت إذا على هذا التقدير**) وهو أن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً (**في موضع نصب لاستحالة المعنى**)؛ إذ المعنى حينئذٍ الوقت الذي هو أخطب أوقات أكوان الأمير كائن في وقت وجوده قائماً (**كما يستحيل**) المعنى (**إذا قلت: أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة إذا نصبت اليوم**)؛ لأن أفعل التفضيل هو بحسب ما يضاف إليه، وقد أضيف إلى الأوقات فيكون وقتاً وقد جعلت هذا الوقت واقعاً في يوم الجمعة فيستحيل، (**لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان وقالوا في قول الحماسي:**

وبعد غدٍ يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح[1]

إن إذا في موضع جر بدلاً من غد) وقال ابن جني: حديث إذا في هذا البيت ظريف، وذلك أن هنا وقعت موقعاً غريباً لأنها عندنا بدل من غد، وفي موضع جر فكأنه قال: يا لهف نفسي من إذا راح أصحابي، إلا أن هذا بغير توسط البدل منه يقبح؛ لأن إذا قلما تباشر الجار،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي الطمحان القيني في الأغاني ١١/١٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦/٨.

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصَّلاةُ والسلام لعائشة رضي الله عنها: «إنّي لأعلم إذا كُنْتِ عَنّي رَاضِيَةً وإذَا كُنتِ عَلَيّ غَضْبىٰ».

والجمهورُ على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفيَّة، وأنّ «حتى» في نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] حرفُ ابتداء دخل على الجملة بأسرِها، ولا عمل له. وأما ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ [الواقعة: ١] فـ «إذا» الثانية بدلٌ من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحَسَّنه طولُ الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية، ....

على أن أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا: حتى إذا كان كذا جرى كذا أن إذا مجرورة الموضع بحتى، وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالمبدل منه، وأنه ليس في حكم الساقط اهـ، وبعد غد ظرف لمحذوف أي: تروحون أو تلهف، والأصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار، وشاهد وأشهاد كذا قيل، والحق أن جمع فاعل على أفعال لم يثبت حتى قيل: بأن أصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وأنمار، أو صحب بالسكون اسم لجمع كنهر وأنهار.

(وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليَّ غضبى)[1] أي: لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك، وفي «المدارك» لمولانا حافظ الدين النسفي: إذا وقعت الواقعة أن انتصاب إذا باذكر وهو كقول ابن مالك في الحديث **(والجمهور)** من النحاة **(على أن إذا لا تخرج عن الظرفية وأن حتى)** وفي بعض النسخ وأنها والضمير يرجع إلى حتى **(في** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١] **حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها)** فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، قال الشيخ أبو حيان: وكان بعض الأذكياء يستشكل مجيء هذه الجملة الشرطية من إذا وجوابها بعد حتى، ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط؟ فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط، فالتقدير المعنوي الإعرابي في آية الزمر مثلاً ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق، وعلى ذلك فقس.

(وأما إذا وقعت) الواقعة الآية **(فإذا الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف)** إما لفعل الشرط أو الجواب على الخلاف الذي يجيء قريباً **(وجوابها محذوف لفهم المعنى، وحسنه)** أي: حسن حذف الجواب **(طول الكلام وتقديره بعد إذا الثانية)** لئلا يفصل بين البدل والمبدل منه

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب غيرة النساء ووجدهن (٥٢٢٨)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة (٢٤٣٩)، وأحمد (٣٧٩٧).

أي: انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة. وأما «إذا» في البيت فظرف لِـ «لهف»، وأما التي في المثال ففي موضع نصب، لأنا لا نُقدِّر زماناً مضافاً إلى ما يكون، إذ لا موجب لهذا التقدير. وأما الحديث فـ «إذا» ظرف لمحذوف، وهو معمول «أعْلَم»، وتقديرهُ: شأنَكِ ونحوه، كما تعلق «إذ» بالحديث في ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥].

الفصل الثاني
في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي كما تجيء «إذا» للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة: ٩٢]، ....

(**أي: انقسمتم أقساماً** ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴿٧﴾﴾ [الواقعة: ٧] **وأما إذا في البيت فظرف للهف**) من قوله يا لهف نفسي، لا بدل من غد المجرور بمن (**وأما**) إذا (**التي في المثال**) وهو قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، حيث يكون الأصل أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً (**فهي في موضع نصب**) بالخبر المحذوف أي: أخطب أكوان الأمير حاصل في زمن وجوده قائماً (**لأنا لا نقدر زماناً مضافاً إلى ما يكون**) كما فعله أولئك القوم (**إذ لا موجب لهذا التقدير**)، ولا داعي إليه (**وأما الحديث**) وهو «إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبى» (**فإذا**) فيه (**ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم وتقديره: شأنك**) بالنصب على الحكاية (**ونحوه**) بالرفع عطفاً على شأنك المحكي باعتبار الإعراب المقدر فيه (**كما تعلقت إذ بالحديث في** ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]) ويجوز أن يتعلق بالمكرمين إذا فسر بإكرام إبراهيم لهم، وإلا فبإضمار اذكر أي: اذكر وقت دخولهم عليه؛ لأن إكرام الله لهم وكونهم مكرمين في أنفسهم ليس بمقيد بوقت دخولهم كما تقيد إكرام إبراهيم به.

(**الفصل الثاني: في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين:**

أحدهما أن تجيء للماضي كما جاءت إذ للمستقبل في قول بعضهم) فتتقارض الكلمتان حيث استعملت كل واحدة منهما في معنى الأخرى (**وذلك**) الذي ذكرناه من مجيء إذا للماضي (**كقوله تعالى:** ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾[التوبة: ٩٢]) وهذا إخبار بقضية وقعت في

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، وقوله [من الوافر]:

١٣٤ ـ وَنَدْمانٍ يَزِيدُ الكَأسَ طِيباً سَقَيْتُ إذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

الزمان الماضي فتكون إذاً له وتولوا جوابها، وقلت إما حال من كاف أتوك أو استئناف، كأنه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل: ما لهم تولوا باكين فقيل قلت: لا أجد ما أحملكم عليه إلا أنه توسط معترضاً بين الشرط والجزاء، قال شارح «التسهيل» القاضي محب الدين ناظر الجيش: ويمكن أن يقال في هذه الآية المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل، وإذا كان كذلك كان المحل حينئذٍ موقع إذا، دون إذ، قلت: إنما يكون المحل؛ لإذا حيث يكون المراد الاستقبال، والمعنى على ما أول به على الحال فالموقع ليس لإذا في هذا المحل؛ لأنها للاستقبال لا للحال (**وذلك كقوله تعالى**: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]) وهذا إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه منهم إلا اثني عشر رجلاً[١]، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فتكون إذا فيها للماضي، وحاول ناظر الجيش أيضاً الجواب عن الاستدلال بهذه الآية على ذلك، فقال: المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم وديدنهم، فالمعنى حال هؤلاء أنهم إذا رأوا تجارة أو لهواً كان منهم ما ذكر، ولو أتى بإذ في هذ المحل لصار المعنى الإخبار عن واقعة وقعت منهم، ولا يلزم من الإخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم، قلت لا نسلم أن المراد الإخبار بأن ذلك شأنهم وديدنهم فإن هذا ذم بليغ، وكيف وهم الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق، ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة وديدناً من الخصال الذميمة القبيحة، وإنما المراد الإخبار عن أمر وقع منهم على سبيل الندرة، لا أنه عادتهم المستمرة فالمحل إذاً محل الماضي لا محل الزمن المستمر، التي تستعمل إذا فيه في بعض الأحيان كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: ١١] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ٧٦] أي: هذه عادتهم المستمرة، وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه (**وقوله**:

وندمان يزيد الكاس طيباً سقيت إذا تغورت النجوم)[٢]

---

(١) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب إذا نفر الناس عن الإمام... (٩٣٦)، ومسلم، كتاب الجمعة، باب في ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ (٨٦٣)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن الجمعة (٣٣١١).

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للبرج بن سهر (أو الحلاس) في الأغاني ١٤/ ١٢، ولسان العرب ١٠/ ٢٤٣.

والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ [النجم: ١]، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم، لأنه إنشاء لا إخبار عن قَسَم يأتي، لأن قَسَم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم، لأن الحالَ والاستقبال مُتَنافيان. وإذا بطل هذان الوجهانِ تعيّن أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال. ا هـ.

والصَّحيحُ أنه لا يصحُّ التعليقُ بـ «أُقْسِمُ» الإنشائيّ، لأن التقديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزَّمان، ....

المراد بالندمان هنا النديم لا النادم، قال الشاعر:

إذا كنت ندماني فبالأكبر اسقني ولا تسقني بالأصغر المتثلم[1]

والكأس مؤنثة مهموزة، الإناء يشرب فيه، وقيل: ما دام الشراب فيه فإذا كان خالياً منه سمي قدحاً، وتغورت غربت، والبيت ليس بقاطع على مجيء إذا للماضي لجواز إن سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب إذا أي: إذا غربت النجوم اسقنيه.

(**والثاني أن تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾** [الليل: ١] **ونحو ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾** [النجم: ١] **قيل**) دل استعمال إذا بعد القسم في نحو هاتين الآيتين على أنها للحال؛ (**لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي، لأن قسم الله سبحانه وتعالى قديم ولا يكون محذوف وهو حال من الليل**) في الآية الأولى (و) من (**النجم**) في الآية الثانية؛ (**لأن الاستقبال والحال متنافيان**) فلا يجعل أحدهما ظرفاً للآخر (**وإذا بطل هذان الوجهان**) وهما كونها ظرفاً لفعل القسم وكونها ظرفاً للحال مع جعل إذا للاستقبال (**تعين أنه**) أي: أن لفظ إذا (**ظرف لأحدهما**) وهو إما فعل القسم أو الكون المحذوف الذي هو حال من الليل والنجم (**على أن المراد به**) أي: بإذا (**الحال**) فلا تنافي حينئذٍ ولا مانع لأن الإنشاء حالي فلا ينافيه أن المراد بهما الحال؛ ولأن الكون المحذوف حال بالفرض فلا يمتنع كونه مظروفاً لإذا المراد بها الحال (**اهـ**) كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله: (**والصحيح أنه لا يصح التعليق بأقسم الإنشائي لأن القديم لا زمان له لا حال ولا غيره، بل سابق على الزمان**) وهذا ليس بخاص بالإنشاء بل يجري في الخبر أيضاً؛ لأن كلام الله تعالى قديم لا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للنعمان بن نضلة العدوي في الأزهية ص ٢١٨، ولسان العرب ١٠/ ٣٥ (حسن)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ١٠٧ (دهق).

وأنه لا يمتنع التَّعليقُ بـ «كائن» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتّفاق، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِداً به غداً»، أي: مُقَدِّراً الصيد به غداً، كذا يُقدِّرون. وأوضح منه أن يقال: مُرِيداً به الصَّيدَ غداً، كما فسّر «قمتم» في ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] بـ «أردتم».

مسألة ـ في ناصب «إذا» مذهبان، أحدهما: أنه شَرْطُهما، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة «مَتَى» و«حيثما» و«أيَّانَ». وقولُ أبي البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعملُ في المضاف غيرُ وارد، لأن «إذا» عند هؤلاءِ غيرُ مضافة، كما يقوله الجميع إذا جَزَمَتْ كقوله [من الكامل]:

يوصف بزمان من الأزمنة، وإخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه، فيلزم أن لا تقع إذاً ظرفاً لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى؛ لأنه قديم والقديم لا زمان له، فما أجاب به المصنف عن هذا فهو جواب خصمه عن ذاك (**وأنه لا يمتنع التعلق بكائناً مع بقاء إذا على الاستقبال**)؛ إذ لا مانع من وقوع الحال الصناعية مراداً بها الزمن المستقبل كما تقول: سأدخل البلد راكباً فإن الحال مقيدة لعاملها والعامل هنا مستقبل وقيده مقارن له في ذلك الزمن (**بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً أي مقدراً الصيد به غداً**) وقد يقال: هذا لا يفضي إلى مطلوبه؛ لأن الحال على هذا التقدير في الحقيقة إنما هو قولك: مقدراً وزمنه حالي لا استقبالي وغداً ظرف للصيد لا للتقرير (**وكذا يقدرون وأوضح منه أن يقال: المعنى مريداً**) الآن (**به الصيد غداً كما فسر قمتم في إذا قمتم إلى الصلاة بأردتم**) القيام وإنما عبروا عن إرادة الفعل بلفظ الفعل؛ لأنه يوجد عند القصد والإرادة بغير فاصل وعلى حسبه، فكان منه بسبب قوي وملابسة ظاهرة.

(**مسألة في ناصب إذا مذهبان:**

أحدهما: أنه شرطها وهو قول المحققين فتكون بمنزلة حتى وحيثما وأيان) في أنهن منصوبات بشروطهن، لكن يلزم على هذا أن تكون إذا ظرفاً مبهماً لا مختصاً، وهي من الظروف المختصة عندهم، فإن قلت: قد قال ابن الحاجب: إن تعيين الوقت في إذا يحصل بمجرد الفعل بعده، وإن لم يكن مضافاً كما يحصل في قولنا زماناً طلعت فيه الشمس قلت: رده الرضي بأنه إنما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده، لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافياً في تخصيصها لتخصصت متى في قولك: متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقاً (**وقول أبي البقاء**) العكبري (**إنه مردود لأن إذا عند هؤلاء**) القائلين بأن ناصبها هو شرطها (**غير مضافة**) إلى الشرط (**كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله**):

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهِه، وهو قول الأكثرين، ويَرِدُ عليهم أمورٌ:

أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامِلِهِ.

الثاني: أنه ممتنع في قول زهير [من الطويل]:

١٣٥ ـ بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضىٰ ولا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الجواب محذوف، وتقديره إذا كان جائياً فلا أَسْبقه، ولا يصحّ أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه، لأن الشيء إنما يُسْبَقُ قبل مجيئه. وهذا لازم لهم أيضاً ....

استغن ما أغناك ربك بالغنى (وإذا تصبك خصاصة فتجمل)[1]

لأن الإضافة من خصائص الأسماء فتنافي الجزم.

(و) المذهب **(الثاني أنه ما في جوابها من فعل أو شبهة وهو قول الأكثرين، ويرد عليهم أمور:**

أحدها أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب) من حيث هو معمول لما فيها من فعل أو شبهه **(والمعمول داخل في جملة عامله)** فكما لا يكون قولك: قمت حين قام زيد، جملتين لا يكون إذا قام زيد قمت على ذلك التقدير.

(والثاني أنه ممتنع في قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا[2]

لأن الجواب محذوف وتقديره إذا كان جائياً فلا أسبقه) ولا حاجة إلى إدخال الفاء لتصير الجملة اسمية أي: فأنا لا أسبقه ولو قال: إذا كان جائياً لا أسبقه صح وكان الجواب فعلية **(ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم أيضاً**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص ٢٨٧، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤.

إن أجابوا بأنها غير شرطيَّة وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق. وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعامِلُها إما خبرُ «كان»، أو نفسُ «كان»، إن قلنا بِدَلالتها على الحَدَث.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو: «إذا جئتَني اليوم أكرمْتُك غداً» أن يعمل «أكرمتك» في ظرفَيْنِ متضادَّين، وذلك باطل عَقْلاً؛ إذ الحدثُ الواحد المعيّن لا يقع بتمامه في زمانين، وقَصْداً؛ إذِ المرادُ وقوعُ الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلت: فما ناصبُ «اليوم» على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظَرْفي زمانٍ؟

قلنا: لم يتضادًا كما في الوجه السّابق، وعملُ العاملِ في ظرفَيْ زمانٍ يجوز إذا كان أَحَدُهُمَا أَعَمَّ من الآخر نحو: «آتِيكَ يَوْمَ الجمعة سَحَرَ»؛ وليس بدلاً؛ لجواز «سِيرَ عليه يومُ الجمعة سَحَرَ» ....

إن أجابوا بأنها غير شرطية، وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب) وهو ما قدره أولاً **(وعاملها إما خبر كان)** يعني جائياً **(أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث)** وهو المختار عند ابن مالك وجماعة كما ستعرفه في الباب الثالث إن شاء الله تعالى، وقد عرفت أنه يرد على أصحاب هذا القول أنه يلزم كون إذا ظرفاً غير مختص، ولقائل أن يقول: السابق في البيت بمعنى الفائت، ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذٍ، إذ المعنى: إني لا أدرك الماضي ولا أفوت المستقبل الجائي إلي بل سيدركني، فهي شرطية، والتقدير: إذا كان شيء جائياً إني لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل في وقت المجيء، فاستقام وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على أنها غير شرطية فتأمله.

(الثالث أنه يلزمهم في نحو إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين) وهما غداً وزمن المجيء، وهو اليوم **(وذلك باطل عقلاً، إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين)** نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن آخر **(وقصداً إذ المراد وقوع الإكرام في الغد، لا في اليوم)** ولهم أن يقولوا: معنى التركيب إذا جئتني اليوم يكون ذلك سبباً لإكرامي لك غداً، فليس أكرمتك في الحقيقة جواباً فطاح الإشكال.

(فإذا قلت) إذا كان الأمر كذلك **(فما ناصب اليوم على القول الأول)** المنقول عن المحققين **(وكيف يعمل العامل الواحد)** وهو الفعل من قولك جئتني **(في ظرفي زمان؟)** وهما إذا واليوم **(قلت:)** الناصب هو الفعل المذكور، وإنما عمل في الظرفين المذكورين؛ لأنهما **(لم يتضادا كما)** تضادا **(في الوجه السابق)** الآتي على قول الجمهور **(وعمل العامل)** الواحد **(في ظرفَيْ زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر)**، وأقول: ليس

برفع الأولِ ونصب الثاني، ونصّ عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق [من الطويل]:

١٣٦ ـ مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بها أُدَيْهِمَ يَرْمي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

فـ «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى»، لعدم اقترانه بحرف الشّرط، ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلاً من «إذا»، ويمتنع أن يكون ظرفاً لـ «تجد»، ....

بين السحر واليوم عموم وخصوص، وذلك أن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل، واليوم هو ما بين الشمس وغروبها، أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان، اللهم إلا أن يقال: أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر، فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر، ولا شك أن جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمله، (وليس) سحر (بدلاً) من يوم الجمعة حتى يقال: إنما عمل الفعل في الثاني بطريق التبعية، والكلام إنما هو في عمله في الظرفين بطريق الأصالة؛ **(لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر، برفع الأول ونصب الثاني)** ولا سبيل إلى البدلية في هذا، فيحمل التركيب الأول عليه **(نص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق:**

متى تردن يوماً سفار تجد بها أديهم يرمي المستجيز المعورا)[1]

ورود الماء هو الشرب منه، أو الوصول إليه وسفار اسم لبئر لبني مازن بن مالك، والأديهم تصغير أدهم وهو الأسود، والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لأرض أو ماشية، يقال: استجزت فلاناً فأجازني إذا أعطاك ماء لأرضك أو ماشيتك، وأما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الأمر صرفته عنه، قال أبو عبيدة ويقال للمستجيز الذي يطلب الماء إذا لم تسقه قد عورت شربه، وأنشد للفرزدق:

متى تردن يوماً سفار... البيت

كذا في «الصحاح» **(فيوماً يمتنع أن يكون بدلاً من متى؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط)** والاقتران به شرط في البدل من اسم الشرط تقول: متى جئتني إن يوم الجمعة وإن يوم الخميس أكرمتك، كما أن الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو من جاءك أزيد أم عمرو؟ **(وبهذا)** السبب **(يمتنع في اليوم في المثال)** المتقدم وهو إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً **(أن يكون بدلاً من إذا ويمتنع)** أيضاً **(في اليوم)** الواقع في بيت الفرزدق **(أن يكون ظرفاً لتجد)** وهو

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٨٨، ولسان العرب ٤/ ٣٧١ (سفر)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٢٤.

لئلا ينفصل «ترد» من معموله ـ وهو «سَفار» ـ بالأجنبي، فتعيَّن أنه ظرفٌ ثانٍ لـ «ترد».

والرابع: أن الجواب وَرَدَ مقروناً بـ «إذا» الفجائيّة نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وبالحرف الناسخ، نحو: «إذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ فَإِنِّي أُكْرِمُكَ»، وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وورَدَ أيضاً والصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨ ـ ٩] ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف. ....

جواب متى، (لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالأجنبي) وهو يوماً المعمول لتجد، (فتعين أنه ظرف ثان لترد.

والرابع) من الأمور الواردة على الجمهور (أن الجواب ورد مقروناً بإذا الفجائية، نحو ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]) وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها، وجواب هذا وما بعده أن الجمهور إنما يقولون بأن العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً، ولم يكن ثم مانع فإن منع من عمله فيها مانع كإذا الفجائية وإن ونحوها فالعامل فيها حينئذٍ مقدر، يدل عليه الجواب (و) ورد مقروناً (بالحرف الناسخ نحو إذا جئتني اليوم فإني أكرمك، وكل منهما) أي: من إذا الفجائية والحرف الناسخ (لا يعمل ما بعده فيما قبله) وقد عرفت جوابه، فإن قلت: في قوله فإني أكرمك مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب، فلم اقتصر على الأول وترك الثاني؟ قلت: لعله اعتمد على ما صرح به أبو البقاء في إعرابه، من أن الفاء الداخلة في جواب إذا لا تمنع من عمل مابعدها فيما قبلها، وذكر الحوفي والزمخشري أن العامل في ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر: ١] سبح وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع كما قال أبو البقاء، قال ابن قاسم: وفيه نظر (وورد) الجواب (أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ۝٨﴾ [المدثر: ٨]) أي نفخ في الصور وهي النفخة الأولى وقيل: الثانية (فذلك) إشارة إلى وقت النقر وهو مبتدأ (يومئذٍ) مبني على الفتح لإضافته إلى إذ التي هي اسم غير متمكن، وهو في محل رفع على البدل من ذلك (يوم عسير) وهذا خبر ذلك المبتدأ كأنه قيل: فيوم النقر يوم عسير (ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف) فيمتنع عمل عسير في إذا، فيرد على الجماعة وقد مر الجواب، فإن قلت: في كلام المصنف تدافع وذلك؛ لأنه جزم أولاً بأن الصالح للعمل صفة، وجزم ثانياً بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف، قلت: يحتمل أنه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع، وفي «الكشاف» عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣] ما نصه: فإن قلت: بم تعلق قوله في أنفسهم قلت: بقوله بليغاً أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم، أو يتعلق بقوله: قل أي قل

وتخريجُ بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ وما بعد الفاء خَبر لا يصحُّ إلا على قول أبي الحسن ومَنْ تابعه في جواز تصرُّف «إذا» وجوازِ زيادة الفاء في خبر المبتدأ، لأن «عُسْرَ اليوم» ليس مُسَبَّباً عن «النَّقرِ»، والجيِّدُ أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بـ «عسير»، أي: عَسُرَ الأمر. وأمَّا قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بذلك فإنه إشارة إلى «النقر»، فمردود، لأدائه إلى اتّحاد السبب والمسبّب، وذلك ممتنع؛ وأما نحو: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ ....

لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولاً بليغاً أو قل لهم في أنفسهم خالياً بهم ليس معهم غيرهم، مساراً لهم بالنصيحة؛ لأنها في السر أنجع قولاً بليغاً يبلغ منهم ويؤثر فيهم اهـ قلت: وعلى الأول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف ما منعه المصنف فحرره.

(**وتخريج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن، ومن تابعه في جواز تصرف إذا وجواز زيادة الفاء في الخبر**) ولا يجوز أن تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر، حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتيني فله درهم؛ (**لأن عسر اليوم ليس سبباً عن النقر**)، فيلزم كون الفاء لمحض الزيادة فإن قلت: قد يكون المراد من جواب الشرط الإعلام به فيكون هو المشروط، كما في قولك: إن أكرمتني اليوم أكرمتك أمس، فههنا يستحيل أن يكون مضمون الجملة وهو الإكرام الواقع في الأمس مسبباً عن الإكرام الواقع بعده، وإنما المشروط هو الإعلام بمضمون الجملة والإخبار به أي: إن إكرامك إياي في هذا اليوم سبب لأن أخبرك بإكرامي إياك أمس، وهذا متأت هنا بأن يقال: المسبب عن النقر ليس العسر، وإنما الإخبار به هو المسبب، كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] إن هذه الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم، جهلوا معطيها وشكوا فيه فاستقرارها مجهولة أو مشكوكة سبب للإخبار بأنها من الله، قلت: الإخبار بالمسبب عن النقر وهو حصول الأهوال العظيمة لا يصلح لأن يكون معلقاً بالنقر (**والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير أي: عسر الأمر**) كذا قدره صاحب «الكشاف» وجماعة (**وأما قول أبي البقاء أنه يكون مدلولاً عليه بذلك؛ لأنه إشارة إلى النقر فمردود لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع**) وعند التأمل لا يمتنع؛ لأن النقر سبب لوقوع الأهوال العظيمة فإذا جعل جواباً للشرط المتحد معه لفظاً جعل الجواب مسببه، وكان من حذف المسبب وإقامة السبب مقامه، ولا إشكال حينئذٍ (**وأما نحو «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»[1] فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي:**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية (٥٤)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله =

وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُه إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فمؤوَّل على إقامة السبب مُقَام المسبب، لاشتهار المسبب، أي: فقد استحقَّ الثوابَ العظيم المستقرّ للمهاجرين.

قال أبو حيان: ورد مقروناً بـ «ما» النافية، نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ الآية [الجاثية: ٢٥]، و«ما» النافية لها الصَّدْر، انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤]، وإنما الجوابُ محذوف، أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة.

فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين) وهذا متأت في قول أبي البقاء الذي تقدم على ما أسلفناه، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٧٦] ولا شك أن عدم تبليغ الرسالة سبب لما لا يخفى، فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه صوناً له عليه الصلاة والسلام عن أن يواجه بما يترتب على عدم التبليغ المفروض، ومعاملة له بما يليق بمنصبه الشريف من الإجلال والتعظيم.

(قال أبو حيان: وورد مقروناً بما النافية نحو ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الجاثية: ٢٥]) اذكر **(الآية)** وهي قوله تعالى: ﴿ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتونا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾ وليس لقوله هنا الآية موقع عند المصنفين؛ فإن العادة جارية عندهم بأنهم إنما يفعلون ذلك إذا كان في بقيته شاهد آخر لما يتلونها بسببه، فيقتصرون على بعضها لما فيه من الشاهد ويشيرون بقولهم الآية إلى ما في بقيتها من شاهد أو أكثر لما هم بصدده، وليس الأمر هنا بهذه المثابة **(وما النافية لها الصدر)** فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها **(اهـ)** كلام أبي حيان **(وليس هذا الجواب وإلا لاقترن بالفاء مثل** ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤]) ولقائل أن يقول: لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك؛ لأن الشرط هنا بإن وهي أصلية في بابها، بخلاف إذا، قال الرضي: ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] وقرن المصنف جواب إن الشرطية باللام وهو ممتنع، وسيأتي له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثيراً **(وإنما الجواب محذوف أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة)** ويمكن أن يقال: إن المعنى على قسم مقدر مقدم قبل إذا فيكون الجواب له لفظاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]

= إنما الأعمال بالنيات... (١٩٠٧)، والترمذي في كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا (١٦٤٧)، والنسائي كتاب الطلاق، باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه (٣٤٣٧)، وأبو داود، كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات (٢٢٠١).

وقولُ بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء مثلُ: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] مردُودٌ بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا، [والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلانِ]

و«الوصيّة» في الآية نائِبٌ عن فاعل كُتِب، و«للوالدين»: متعلّق بها، لا خبر، والجواب محذوف، أي: فليُوصِ.

وقول ابن الحاجب «إنّ «إذا» هذه غير شرطيّة فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية كما عمل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] وإن ذلك من التوسُّع في الظرف» مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسُّع خاص بالشعر كقوله [من الرجز]:

١٣٧ ـ وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

(وقول بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء مثل) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠] أي: فالوصية (مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها) والشر بالشر عند الله مثلان[1]

وقد تقدم إسناده في إما (والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب) وذكر فعلها للفاصل، ولأنها بمعنى أن يوص ولذلك ذكر الضمير الراجع في قوله: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ﴾ [البقرة: ١٨١] (وللوالدين متعلق بها لا خبر) عنها كما توهمه ذلك القائل (والجواب محذوف أي:) إن ترك خيراً (فليوص، وقول ابن الحاجب إن إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب وإن عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٢٢] وإن ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور:

أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله:

ونحن عن فضلك ما استغنينا)[2]

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وله أو لعبد الرحمٰن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٠.

(٢) الشطر من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحه في ديوانه ص ١٠٧، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٤.

والثاني: أن «ما» لا تقاسُ على «لا»، فإن «ما» لها الصَّدْرُ مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسُّطها بين العامل والمعمول في نحو: «إنْ لاَ تَقُمْ أَقُمْ»، و«جاء بِلاَ زَادٍ»، وقوله [من المتقارب]:

١٣٨ ـ أَلاَ إِنَّ قُرْطاً عَلى آلَةٍ ... أَلاَ إِنَّنِي كَيْدَهُ لاَ أَكِيدُ

وقيل: إن وقعت «لا» في جواب القسم فلها الصدر: لحلولها محلَّ أدواتِ الصَّدْرِ، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصابَ «حَبَّ العراق» في قوله [من البسيط]:

١٣٩ ـ آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... [والْحَبُّ يَأْكُلُهُ في الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

فكيف يخرج القرآن عليه

(والثاني: أن ما لا يقاس على لا فإن ما لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في لا) والظاهر أن اختلافهم في غير لا الناسخة، أما لا الناسخة فلا يختلفون في أن لها الصدر، وعلى هذا لا يتأتى هذا القول فحرر النقل في هذه المسألة، فلست على وثوق منه الآن **(فقيل: لها الصدر مطلقاً)** أي سواء وقعت في صدر جواب القسم أو لا **(وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول)** فعلاً كان المعمول أو اسماً **(في نحو إن لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله:**

ألا إن قرطاً على آلة ... ألا إنني كيده لا أكيد)[1]

قرط بقاف مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل، والآلة الحالة والمراد بها هنا السببية، والكيد: المكر والخبث أي: أن هذا الرجل على حالة سوء، ولست أكيد كيده **(وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم فَلَهَا الصدر لحلولها محل أدوات الصدور، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب حب العراق في قوله:**

آليت حب العراق الدهر أطعمه) ... والحب يأكله في القرية السوس[2]

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو للأخرم السنبسي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٠٠، وبلا نسبة في تلخيص الشواهد ص ٥٠٩.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٨٠.

على التوسع وإسقاط الخافض وهو «عَلى»، ولم يجعله من باب «زيداً ضَرَبْتُه» لأن التقدير: لا أطعمه، و«لا» هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسِّر في هذا الباب عاملاً.

والثالث: أن «لا» في الآية حرفٌ ناسخ مثله في نحو: «لا رَجُلَ»، والحرفُ الناسخ لا يتقدَّمه معمولُ ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز «زيداً إنّي أضرِبُ» فكيف وهو حرف نفي؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مَصْدر، وهم يُطْلقون القولَ بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي: اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على ....

آليت بفتح التاء أي: حلفت (**على التوسع فإسقاط الخافض وهو على**) أي: آليت على حب العراق، ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع (**ولم يجعله من باب زيداً ضربته**) وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير، (**لأن التقدير لا أطعمه**) وهذا جواب القسم، وحذف التاء في منه كما في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] (**ولا هذه لها الصدر**)؛ لوقوعها في جواب القسم (**فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب**) وهو باب المنصوب على شريطة التفسير، ويعرف بباب الاشتغال (**عاملاً**) فخرج من هذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت آليت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه، فإن قلت: ما فائدة تقييد المصنف بقوله: في هذا الباب؟ قلت: الاحتراز عن مثل ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فإن استجار مفسر لعامل أحد، هو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لو سلط عليه؛ ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين.

(**الثالث أن لا في الآية حرف ناسخ مثله في لا رجل، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافياً لا يجوز زيداً إني أضرب فكيف**) يتقدم المعمول على الناسخ (**وهو حرف نفي، بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مصدر، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله**) فقد اجتمع في الآية ثلاثة موانع، كون العامل مصدراً وكونه بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافياً، ولو استقل واحد منها لكفى، ومن النحاة من تساهل في الظرف والجار والمجرور فأجاز تقديمهما على المصدر المقدر بالموصول الحرفي وصلته، ومنع تقديمهما على صريح الحرف المصدري وصلته وحكى ابن قاسم في شرح «التسهيل» أنه نقل عن الأخفش أنه يجيز تقديم المفعول به على المصدر نحو يعجبني عمراً ضرب زيد (**وإنما العامل محذوف أي: اذكر يوم**) يرون الملائكة (**أو يعذبون يوم**) يرون الملائكة، أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة، فحذف العامل مدلولاً عليه بقوله: ﴿لا بشرى﴾ (**ونظير ما أورده أبو حيان على**

الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝٧﴾ [سبأ: ٧] فيقال: لا يصحُ لـ «جديد» أن يعمل في «إذا»، لأن «إنَّ» ولامَ الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر؛ وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضاً أن الجواب محذوف مدلول عليه بـ «جديد»، أي: إذا مزقتم تجدّدون، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥]، وأمّا ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] فالجملة جوابٌ لقسم محذوف مقدَّر قبل الشرط، بدليل ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] الآية، ولا يسوغ أن يقال: قدّرها خالية من معنى الشرط، فتستغني عن جوابٍ، وتكون معمولة لما قبلها وهو ﴿قَالَ﴾ [سبأ: ٧] أو ﴿نَدُلُّكُمْ﴾ [سبأ: ٧] أو ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ: ٧] لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

الأكثرين أن يورد عليهم قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] **فيقال: لا يصح لجديد أن يعمل في إذا لأن أن ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأن لهما الصدور وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف)** وقد نبهناك على أنه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك.

(والجواب أيضاً) عن هذه الآية كالجواب عن تلك الآية **(أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد أي: إذا مزقتم تجددون؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو** ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥]) وقد أسلفنا أن الرضي أجاز وقوع الجملة الاسمية جواباً لإذا مع خلوها عن الفاء؛ لعدم عراقة إذا في الشرطية وعليه تتخرج هذه الآية إن صح ولا حذف **(وأما** ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] **فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل** ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣] **الآية)** فإن الجواب فيها للقسم قطعاً بشهادة اللام ونون التأكيد، فيلزم تقديره قبل الشرط وبقية الآية ليست من الشاهد في شيء إذ الباقي منها هو ومعمول يمسن من مفعول وفاعل، والآية هي قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **(ولا يسوغ أن يقال: قدرها)** في آية سبأ **(خالية من معنى الشرط فتغنى)** بفتح النون مضارع غني بكسرها أي: فتستغني **(عن جواب وتكون)** بالنصب عطفاً على تغني المنصوب بإضمار أن بعد الفاء الواقعة بعد الأمر وهو قدرها أي: ليكن تقديرك فغناها عن جواب وكونها **(معمولة لما قبلها، وهو قال)** من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ [سبأ: ٧] **(أو ندلكم أو ينبئكم؛ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت)** فلا تكون إذا ظرفاً لها.

الفصل الثالث
في خروج «إذا» عن الشرطية

ومثالُه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشورى: ٣٩]، فـ «إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها. ولو كانت شرطيّة والجملة الاسميّة جواباً لاقترنت بالفاء مثل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]؛ وقول بعضهم: «إنه على إضمار الفاء» تقدم ردُّه؛ وقول آخر «إن الضَّمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب» ظاهِرُ التعسُّف؛ وقول آخر «إن جوابها محذوف مَدلولٌ عليه بالجملة بعدها» تكلُّفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعد القَسَم نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾﴾ [النجم: ١]، إذ لو كانت شرطيّة لكان ما قبلها جواباً في المعنى كما في قولك: «آتيكَ إذا أَتَيْتَني»، فيكون التّقدير: إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت.

وهذا ممتنع؛ لوجهين:

أحدهما: أن القَسم الإنشائي لا يقبلُ التعليق، لأن الإنشاء إيقاع، والمعلّق يحتمل

(الفصل الثالث في خروج إذا عن الشرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشورى: ٣٩] فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء، مثل ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] وقد يقال: اغتفر مجيئها بدون الفاء، لعدم عراقة إذا في الشرطية كما مر عن الرضى (وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده) بأن ذلك لا يقع إلا في ضرورة الشعر (وقول آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب ظاهر التعسف، وقول آخر: إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف لا داعي إليه) وقد يقال: بل الداعي قائم وهو إبقاء إذا على غالب أمرها، من كونها متضمنة لمعنى الشرط.

(ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾﴾ [الليل: ١]) ونحو ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾﴾ [النجم: ١] فهي في ذلك ظرف لكون محذوف كما مر، ولا يمنع كونه حالاً أي: أقسم بالليل كائناً إذا يغشى، وأقسم بالنجم كائناً إذا هوى ولا يصح جعلها للشرط؛ (إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى، كما في قولك آتيك إذا اتيتني فيكون التقدير إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم أقسمت، وهذا ممتنع لوجهين:

أحدهما أن القسم الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع والمعلق يحتمل

الوقوع وعَدَمَه، فأما «إنْ جَاءَنِي فَوَاللَّهِ لأَكْرِمَنَّهُ»، فالجواب في المعنى فِعْلُ الإكرام، لأنه المسبَّبُ عن الشرط، وإنما دَخَلَ القسم بينهما لمجرَّد التوكيد، ولا يمكن ادّعاء مثل ذلك هنا، لأن جوابَ والليل ثابت دائماً، وجواب والنجم ماضٍ مستمرّ الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبَلٍ وهو فعل الشرط.

والثاني: أن الجواب خَبرِيّ، فلا يدلّ عليه الإنشاء، لتباين حقيقتهما.

الوقوع وعدمه) قال نجم الدين سعيد في شرحه للحاجبية: جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط؛ لأن الإنشاء ثابت، والثابت لا يقبل تعليقاً وقولنا: أنت حر إن دخلت الدار، إنشاء للتعليق لا تعليق للإنشاء، وأنكره الرضي مستدلاً بما وقع كثيراً في القرآن من الجمل الإنشائية جزاء للشرط، وهو مقتضى قول التفتازاني: إن الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو إنشائية، واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بأن قال: لا شك أن مثل أكرم زيداً يدل بظاهره على طلب في الحال لإكرامه في الاستقبال، فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل إلا بتأويل، فالإكرام إما أن يعلق على الشرط من حيث طلبه، أو من حيث وجوده فإذا علق من حيث هو مطلوب فكأنك قلت: إذا جاءك زيد فإكرامه مطلوب منك، فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال، ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطلبي بالخبري، وأما إن علق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلاً في الحال فكأنه قيل: إذا جاءك زيد يوجد إكرامك إياه مطلوباً منك في الحال، فيلزم تأويل الطلبي بالخبري، وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلاً، وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل، ثم قال: ويتفرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طلبي وإن كان الطلب في نفسه لا يحتملهما. **(فأما إن جاءني فوالله لأكرمنه، فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا؛ لأن جواب والليل)** وهو إن سعيكم لشتى **(ثابت دائماً، وجواب والنجم)** وهو ما ضل صاحبكم وما غوى **(ماضٍ مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسببهما)** أي: تسبب هذين الجوابين **(عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.**

والثاني أن الجواب) المقدر في الآيتين قيل: إن التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت **(خبري)** لما قدمه من أن الإنشائي لا يقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارن في الوجود والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه **(فلا يدل عليه الإنشاء)** وهو أقسم الذي يتعلق به حرف القسم، فإن قلت: اختار المصنف كون إذا في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره، ويرد عليه أنها تقدر على رأيه بكون محذوف يجعل حالاً من المجرور، ولا شيء يقدر عاملاً في هذه الحال إلا

● (أيمن) المختص بالقسم، اسمٌ لا حرف، خلافاً للزَّجاج والرمّاني، مفرد مُشْتق من «اليُمْن» ـ وهو البركة ـ وهمزته وَصْل، لا جمع «يَمِين» وهمزته قطع، خلافاً للكوفيين، ويردُّه جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: «أَفْلُس» و«أَكْلُب»، وقولُ نُصَيْب [من الطويل]:

١٤٠ ـ فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ: نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

فحذف ألفها في الدَّرْجِ، ....

فعل القسم، فيلزم أن تكون الأقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت: يدفعه جعل الحال مقدرة، والله تعالى أعلم بالصواب.

(ايمن المختص بالقسم)

بحيث لا يستعمل إلا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك: حلف القوم بالله وبرت أيمنهم، فإن هذا لا يطرقه الخلاف الآتي أصلاً (**اسم لا حرف خلافاً للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن**) وهو البركة (**وهمزته وصل، لا جمع يمين وهمزته قطع خلافاً للكوفيين**) وحجتهم أن هذا الوزن مختص بالجمع كأفلس وأكلب، وقد سمع جمع يمين على أيمن كقوله:

يأتي لها من أيمن وأشمل[1]

وكقول زهير:

فتجمع أيمن منا ومنكم بمقسمة تمور بها الدماء[2]

(**ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب** و) يرده أيضاً (**قول نصيب**) على زنة تصغير فلس:

(**فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري**[3]

الفريق الطائفة من الناس، ونشدتهم استحلفتهم بالله (**فحذف ألفها في الدرج**) وللكوفيين

---

(١) الشطر من بحر الرجز، وهو لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٥٠٣ ولسان العرب ٣/ ٢٥٩ (صمز)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٦.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٨، والجنى الداني ص ٥٣٩، ولسان العرب ١٢/ ٤٨٣ (قسم).

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ص ٩٤، والأزهية ص ٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٠.

ويلزمه الرفعُ بالابتداء، وحَذْفُ الخبرِ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى: خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في إجازة جَرِّه بحرف القَسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى «الكعبة» ولكافِ الضمير، وجَوَّز ابنُ عصفور كونَهُ خبراً والمحذوف مبتدأ، أي قَسَمي أيْمُن اللّهِ.

ـــ حرف الباء ـــ

● **الباء المفردة** ـ حرفُ جر لأرْبَعَةَ عَشَرَ مَعنىً:

أن يقولوا: خففت بذلك لكثرة الاستعمال (**ويلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله تعالى خلافاً لابن درستويه**) بفتح الدال والراء المهملتين، وسكون السين المهملة (**في إجازة جره بحرف القسم**) وهو مقيد بالواو عنده، أجاز أن تقول: وأيمن الله فلم يكن للمصنف هذا الإطلاق (**ولابن مالك في إجازة إضافته إلى الكعبة**) محتجاً بما سمع من قولهم: ليمن الكعبة (**وكاف الضمير**) محتجاً بقول عروة بن الزبير: ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت، وجوز ابن مالك أيضاً إضافته إلى الذي محتجاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ليمن الذي نفسي محمد بيده» وترك المصنف حكاية ذلك عنه، وقد أضيف إلى غير ذلك في الشعر كقوله:

ليم أبيهم لبئس الغدرة اغتدروا[1]

(**وجوّز ابن عصفور كونه خبراً والمحذوف مبتدأ أي: قسمي أيمن الله**) والأول أولى بناء على أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى، وفي هذه الكلمة لغات أيمن بفتح الهمزة والميم وإيِمن بكسر الهمزة وفتح الميم، وأيُمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم، وأيم وإيم بحذف النون مع فتح الهمزة وكسرها، وإمُ بكسر الهمزة وضم الميم وحذف الياء، ومن مثلث الحرفين مع توافق الحركتين فهذه عشر لغات وم مثلثاً فهذه ثلاث عشرة لغة حكاها في «التسهيل» وحكى غيره لغات أخر في هذه الكلمة منها إيم الله بكسر الهمزة والميم وحذف النون، وأمِ بفتح الهمزة وكسر الميم وأمُ بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الياء والنون، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

(حرف الباء)

(**الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى**:

---

(١) لم أجده.

أولها: **الإلصاق**، قيل: وهو مَعنًى لا يفارقها، فلهذا اقتصرَ عليه سيبويه، ثم الإلصاق **حقيقيٌّ** كـ «أمْسَكْتُ بزيدٍ» إذا قبضتَ على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه؛ ولو قلت: «أمسكته» احتمل ذلك أن تكون منعته من التصرف؛ **ومجازيٌّ** نحو: «مررت بزيدٍ» أي ألصقْتُ مروري بمكان يَقْرب من زيد. وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد، بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ١٣٧﴾ [الصافات: ١٣٧]. وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًا إذا كان مُفْضِياً إلى نفس المجرور كـ «أمسكت بزيد، وصعِدتُ عَلَى السَّطْحِ» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ «مررت بزيد» في تأويل الجماعة، وكقوله [من الطويل]:

١٤١ ـ [تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا] وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

أولها الإلصاق قيل: وهو معنى لا يفارقها) في شيء من موارد استعمالها، فظهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة هي له؛ (**فلهذا اقتصر عليه سيبويه**) ولم يذكر غيره قال: وإنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال: فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله (**ثم الإلصاق حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه**) أي على شيء يحبس زيداً، أو على الذي يحبس زيداً (**من ثوب ونحو، ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن يكون منعته من التصرف**) ولا خفاء في أن الإلصاق بزيد حيث يقبض على شيء من جسمه حقيقي، وأما في الثاني بحيث تمسك بما هو لابسه من ثوب ونحوه فالظاهر أن الإلصاق فيه مجازي لا حقيقي؛ إذ القبض على ثوبه ليس قبضاً عليه نفسه حتى يكون الإلصاق حقيقياً، وإنما هو إلصاق بما يجاوره ويقرب منه، فجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيدٍ مجازاً لما بينهما من المجاورة (**ومجازي نحو مررت بزيد أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد**) فالباء عنده في نحو هذا المثال ليست للإلصاق، وإنما هي للاستعلاء كعلى (**بدليل** ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ١٣٧﴾ [الصافات: ١٣٧]) وفيه نظر قرره المصنف بقوله: (**وأقول: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور، كأمسكت بزيد**) إذا قبضت على شيء من جسمه (**وصعدت على السطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة**) وهذا مثال للإلصاق المجازي (**وكقوله**) أي قول الأعشى:

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها (**وبات على النار الندى والمحلق**)[1]

---

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، والأغاني ٩/ ١١١، وخزانة الأدب ٧/ ١٤٤، =

فإذا استوى التقديران في المجازيّة، فالأكثرُ استعمالاً أولىٰ بالتَّخريج عليه، كـ «مررت بزيد، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما في ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصافات: ١٣٧]، ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥] [من الكامل]:

وهذا مثال للاستعلاء المجازي فإن المراد بالندى الجود، وبالمحلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام، واليفاع بمثناة تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع، وتشب توقد والمقرور الذي أصابه القر وهو البرد، والمراد بالمقرورين هنا الندى والممدوح، والاصطلاء الاستدفاء بالنار والمحلق المذكور هو عبد العزيز بن حفص، من ولد أبي بكر بن كلاب من بني عامر كان رجلاً فقيراً وله بنات كثيرة لا يتزوجهن أحد من قومه؛ لفقرهن فخرج المحلق من بينهم ونزل في مغارة فَمَرَ بها الأعشى ليلاً فرأى نار المحلق فقصدها ونزل به، فنحر له ناقة ليس له غيرها فلما أصبح قال له الأعشى: هل لك إليّ حاجة فقال نعم أن تمدحني بقصيدة وتنشدها في نادي قومي فلعلهم يتزوجون بناتي فامتدحه الأعشى بالقصيدة التي منها هذان البيتان، وأنشدها في ناديهم فتنافسوا في بنات المحلق وخطبوهن إليه حتى لم يبق عنده منهن واحدة، وما أحسن قول شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني يضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدناه:

وأهيف فاق الورد حسناً بوجنة ... أنزه طرفي في رياض جنانها
كأن بها من حول خالية جمرة ... تشب لمقرورين يصطليانها

(فإذا استوى التقديران في المجازية) فإن جعل الباء للإلصاق في المثال المذكور ليس حقيقياً ضرورة أن المرور لم يلتصق بزيد، وإنما التصق بملابسه وهو المكان الذي يقرب منه، وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقياً أيضاً ضرورة أن المرور لم يكن فوق زيد، فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية **(فالأكثر استعمالاً)** وهو الإتيان بالباء في صلة هذا الفعل **(أولى بالتخريج عليه)**؛ لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على، واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي، وما ذكره الجماعة ليس فيه إلا تجوز واحدا وهو استعمال الباء للإلصاق فيما لا يفضي إلى نفس المجرور **(ومررت عليه وإن كان قد جاء)** في الفصيح **(نحو** ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ ونحو ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، نحو ﴿أو كالذي مر على قرية﴾ ونحو قول الشاعر:

= وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/١١٩.

١٤٢ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي]

إلا أنَّ «مررتُ به» أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً، ويتخرَّج على هذا الخِلافِ خلافٌ في المُقَدَّر في قوله [من الوافر]:

١٤٣ ـ تَمُرُّون الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ]

أهو الباء أو على؟

الثاني: التعدية، وتُسَمَّى باء النقل أيضاً، وهي المعاقِبَة للهمزة ....

(ولقد أمر على اللئيم يسبني) فمضيت ثمت قلت لا يعنيني[1]

(**إلا أن مررت به أكثر، فكان أولى بتقديره أصلاً**) من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذاك في الكثرة، وهذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل بمعنى الباء، وفيه نظر إذ لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقته، وحمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقياً له، وفي «شرح اللب» أن مررت عليه إنما يقال إذا جاوزته في المرور، لأنك بمجاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير، أو إذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضاً، فإن صح هذا أشكل قول المصنف وقول الأخفش أيضاً، فإن قلت: لا يخفى أن مررت عليه من قول المصنف، ومررت عليه وإن كان قد جاء مبتدأ فأين خبره وما موقع الشرط والاستثناء الواقعين بعده؟ قلت: الخبر محذوف وإن هي الوصلية، والواو الداخلة عليها واو الحال عند بعض، والاستثناء منقطع والتقدير: ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلاً وإن سمع مثله في الفصيح، لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الأصالة (**ويتخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله**:

(تمرون الديار ولم تعوجوا) كلامكم علي إذاً حرام[2]

(**أهو الباء**) وهذا رأي الجماعة (**أم على**) وهذا رأي الأخفش، وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع، وكل منهما محتمل في البيت أي: تمرون بالديار ولم تقفوا عندها إكراماً لنا أو لم ترجعوا إلينا وإليها.

(**الثاني**) من معاني الباء الأربعة عشر (**التعدية وتسمى باء النقل أيضاً وهي المعاقبة للهمزة**

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨، والأغاني ٢/ ١٧٩، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، وخزانة الأدب ٧/ ١٥٨.

في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعَدِّي الفعْلَ القاصر، تقول في«ذهب زيد»: «ذهبتُ بزيد»، و«أذْهَبْتُهُ»، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقُرىء ﴿أذْهَبَ ٱللَّهُ نُورَهُمْ﴾]، وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقولُ المبرد والسهيلي «إن بين التَّعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت: «ذهبت بزيد» كنت مُصَاحباً له في الذهاب» مَرْدُودٌ بالآية، ....

في تصيير الفاعل مفعولاً) وفسرها بذلك؛ ليعلم أن مراده بالتعدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير؛ احترازاً من التعدية بالمعنى الآخر، فإنهم يطلقونها على توصيل العامل إلى المعمول بواسطة الحرف، وهي بهذا المعنى لا خصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة، وما هو في حكم الزائد، وقال ابن مالك في ضابطها: هي الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام الهمزة في إيصالها إلى المفعول، واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت مع المتعدي في قولهم: صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض النَّاس ببعض، وكأن المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله هو، ليشمل اللازم والمتعدي، فإن قيل هو وإن شملهما لا يشمل هذين المثالين ونحوهما؛ لأن الباء داخلة فيهما على ما كان مفعولاً؛ إذ الأصل صك الحجر الحجر ودفع بعض الناس بعضاً فالجواب أنا لا نسلم أن هذا هو الأصل، بل الأصل صك الحجر الحجر ودفع بعض الناس بعض بتقديم المفعول، ثم دخلت باء التعدية على ما هو الفاعل في الأصل، والمعنى أن المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكاً أو دافعاً للمجرد منها **(وأكثر ما تعدى)** أي: ما تعديه فحذف العائد وما عبارة عن الأفعال، أي: وأكثر الأفعال التي تعديها الباء **(الفعل القاصر تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد وأذهبت زيداً ومنه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾** [البقرة: ١٧]) أي: أذهب نورهم وأزالهم **(وقرىء)** في الشواذ **(أذهب الله نورهم)** وهي بمعنى القراءة المشهورة **(وقول المبرد والسهيلي إن بين التعديتين فرقاً، وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذهاب)** بخلاف ما إذا قلت أذهبت زيداً فإنه لا إشعار له بهذا المعنى **(مردود بالآية)** لاستحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب، قال السهيلي: لو كانت الباء كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز أمرضته ومرضت به وأسقمته وسقمت به، وأعميته وعميت به، قياساً على أذهبته وذهبت به، ويأبى الله ذلك والعلماء قال: وإنما الباء تعطي معنى التعدية طرفاً من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة، ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بأن النور والسمع كل بيده، وقد قال بيده الخير وهذا من الخير الذي بيده وإذا كان بيده فجائز أن يقال: ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله: بيده الخير كائناً ما كان ذلك المعنى، ألا ترى أنه لما ذكر الرجس قال: ليذهب عنكم الرجس، ولم يقل: يذهب به، وكذا قال: ويذهب عنكم رجز الشيطان تعليماً لعباده حسن الأدب معه، حتى لا يضاف إليه شيء من الأرجاس وإن كانت خلقاً له وملكاً، فلا

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] فيحتمل أن الفاعل ضميرُ البرق.

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز: «أقمتُ بزيد»، وأما ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فيمن ضمّ أوّله وكسر ثالثه، فخرج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدّهن، أو المفعول، أي: تنبت الثمَرَ مصاحباً للدهن، أو

يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسيناً للعبارة وتنزيهاً له، وفي مثل السمع [و] البصر والنور يحسن أن يقال: هي بيده فحسن أن يقال: ذهب الله بنورهم هذا كلامه، وفيه بحث وذلك أن السمع والبصر مثلاً من الأعراض فلا يصح انتقالهما فذهابهما عدمهما، والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال، فكيف يصح أن يقال في الذهاب المسند إليه: إن المراد به العدم مع استحالته عليه، وقد درج الزمخشري في «الكشاف» على الفرق بين التعديتين، فقال في سورة البقرة والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله، ويقال: ذهب به إذا استصحبه ومضى به معه، وقال في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩] إذا عدي بالباء فمعناه الأخذ والاستصحاب كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥] وأما الإذهاب فكالإزالة، وقرر جدي قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره هذا الفرق، وارتضاه قال: ومن ثم فرق الإمام مالك رضي الله تعالى عنه في النذر بين أن يقول: إن فعلت كذا فأنا أحج فلاناً أو أحج به، فألزمه في الثانية أن يحج بنفسه وأن يحج معه صاحبه، بخلاف الأولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد.

(**وأما قوله** تعالى (﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] **فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق**) فلا ينتهض مع هذا الاحتمال رداً على السهيلي (**ولأن الهمزة والباء متعاقبتان**) على الكلمة في التعدية، فإذا وجدت إحداهما فقدت الأخرى ولا يجتمعان (**لم يجز أقمت بزيد**) بالجمع بين الهمزة والباء، ولما كان هناك مظنة سؤال تقريره أن يقال: لا شك أن نبت لازم تقول نبت الزرع ويعدى بالهمزة فيقال: أنبته الله، ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] إذ هو في قراءة من جعله من الرباعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة، أجاب المصنف على ذلك بقوله: (**فأما تنبت بالدهن فيمن ضم أوله وكسر ثالثه**) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الأول وضم الثالث، مضارع نبت ولا سؤال عليه (**فخرج على زيادة الباء**) في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بمقيسة كما ستعرفه، فلا ينبغي التخريج على ذلك (**أو على أنها للمصاحبة فالظرف حال الفاعل**) وهو الضمير المستتر في تنبت العائد على الشجرة (**أي**:) تنبت هي (**مصاحبة للدهن أو**) حال

أن «أَنْبَت» يأتي بمعنى «نبت»، كقول زهير [من الطويل]:

١٤٤ ـ رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِيناً لَهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

ومن ورودها مع المتعدّي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] و «صَكَكْتُ الحَجَرَ بالحَجَرِ»، والأصل: دفع بعض الناس بعضاً، وصكّ الحجر الحجر.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلةِ الفعلِ، نحو «كَتَبْتُ بالْقَلَمِ»، و «نَجَرْتُ بالْقَدُومِ». ....

(المفعول) المحذوف **(أي: تنبت الثمر مصاحباً للدهن، أو)** على **(أن أنبت بمعنى نبت)** فليست الهمزة معدية، حتى يضر اجتماعها مع الباء **(كقوله)** أي قول زهير:

(رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل)[1]

أي: نبت البقل قال صاحب «الصحاح» يقال: نبتت الأرض وأنبتت بمعنى، ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت، والقطين الخدم والأتباع يستوي فيه الواحد وغيره، والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير:

هذا ابن عمي في دمشق خليفة لو شئت ساقكم إلي قطينا[2]

(ومن ورودها) أي: ورود باء التعدية **(مع)** الفعل **(المتعدي)** قولهم: **(دفع الله بعض الناس ببعض، وصككت الحجر بالحجر)** فإن كلاً من دفع وصك متعد قبل دخول الباء إلى واحد **(والأصل)** قبل الإتيان بباء التعدية **(دفع بعض الناس بعضاً، وصك الحجر الحجر)** بتقديم الفاعل، وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه، ولو قال: إن الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر لكان حسناً، ولم يتوجه ذلك السؤال.

(الثالث) من معاني الباء الأربعة عشر **(الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم)** وفي «القاموس» والقدوم آلة للنجر مؤنثة، وفي «الصحاح» والقدوم الذي ينحت به مخففاً، قال ابن السكيت: ولا تقل: قدوم بالتشديد وظاهر كلامه أنه مذكر، وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجها في السببية، قال: لأن مثل هذه الباء واقعة في القرآن ولا يجوز

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ١/ ٥٠، ولسان العرب ٢/ ٩٦ (بنت).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٣٨٨، ولسان العرب ١٣/ ١٢ (أذن)، واللمع ص ١٤٦.

قيل: ومنه باء البسملة، لأن الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلا بها.

والرابع: السببيّة، نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ومنه: «لقيت بزيدٍ الأسَدَ»، أي: بسبب لقائي إياه، ....

التعبير بالاستعانة في الأفعال المسندة إلى الله تعالى، وجعل ضابط باء السببية أن يصح إسناد معداها إلى مصحوبها مجازاً كما يقال: كتب القلم، وأخرج الماء الثمرة، وأثبت باء التعليل ومثل لها بنحو ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] والضابط السابق صادق على هذا ألا ترى أن اتخاذ العجل سبب ظلمهم أنفسهم، ويصح إسناد الفعل إلى السبب مجازاً فكان حقه أن يسقط هذا المعنى؛ لاندراج أمثلته تحت السببية، والظاهر أن المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى.

(**قيل: ومنه باء البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها**) وهذا أحد الوجهين اللذين جوزهما الزمخشري قال: والثاني أن يتعلق به تعلق الدهن بالإنبات في قوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] على معنى متبركاً باسم الله اقرأ، يعني أن التقدير ملتبساً باسم الله؛ ليكون المقدر من الأفعال العامة، لكن المعنى بحسب القرينة متبركاً فلهذا يجعل الظرف مستقراً لا لغواً، ثم قال: وهذا الوجه أعرب وأحسن، قال التفتازاني: أعرب أي أفصح وأبين وأدخل في العربية وأحسن أي: أوفق لمقتضى الحال؛ لأن في استعمال الباء للتبرك باسم الله من التأدب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات، فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب، ووجهه بعضهم بأن قال إنما كان هذا الوجه أعرب بمعنى أنه أدخل في العربية؛ لأنه لا يتوقف إلا عليها فيتخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فإنه يتوقف على غير العربية، وهو أن الشرع لما جعل الفعل إذا لم يبدىء باسم الله كلا فعل في عدم الكمال صح جعلها للاستعانة فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم.

(**الرابع**) من المعاني الأربعة عشر (**السببية نحو** ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]) ونحوه ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠] فاتخاذهم العجل سبب في ظلمهم الأنفس وذنب كل سبب في أخذه (**ومنه**) قولهم (**لقيت بزيد الأسد أي: بسبب لقائي إياه**) وهذه هي الباء التجريدية، ويظهر من كلامهم أن فيها قولين:

أحدهما: أنها للسببية كما قال المصنف فجردت من زيد أسداً مبالغة في كمال شجاعته حيث بلغ أن ينتزع منه أسد، وقد أشار في «الكشاف» إلى أن باء التجريد سببية حيث قال في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] إنه يجوز أن يكون المعنى فاسأل بسؤاله خبيراً، كقولك رأيت به أسداً أي: برؤيته، والمعنى إن سألته وجدته خبيراً.

وقوله [من الرجز]:

١٤٥ ـ قَدْ سُقِيَتْ آبالُهُمْ بالنَّارِ [والنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الأُوارِ]

أي: أنها بسبب ما وُسِمَتْ به من أسماء أصحابها يُخَلّى بينها وبين الماء.

الخامس: المصاحبة، نحو: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أي: معه، ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] الآيةَ.

وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] فقيل: للمصاحبة، و «الحمد» مضاف إلى المفعول، ....

والثاني: أنها للظرفية أي: لقيت في زيد الأسد كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي، قلت: وقد عدوا مثل قوله:

شوهاء تعدو بي إلى صارخ الوفاء بمستلئم مثل العتيق المرجل

من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسيأتي الكلام عليه (و) نحو (**قوله**:

قد سقيت آبالهم بالنار)(١).

والإبال جمع إبل (**أي: إنها**) بكسر الهمزة؛ لأنه يفسر الجملة المذكورة يريد أن معنى البيت هو معنى قولك: إنها (**بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلي بينها وبين الماء**) وهذا ليس بمتعين في البيت، لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة.

(**والخامس**) من المعاني الأربعة عشر (**المصاحبة**) ولها علامتان إحداهما أن يحسن في موضعها «مع» (**نحو** ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] **أي: معه**) ونحو (﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] **الآية**) يعني قوله: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١] فالتمثيل بها من وجهين أي: وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه، والعلامة الأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال فالتقدير في الآية الأولى اهبط مسلماً عليك، وفي الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك، ولصلاحية وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحويين باء الحال، فإن قلت: ظاهر هذا أنها لا تكون إلا ظرفاً مستقراً قلت: الأمر كذلك ولكن قال الرضي: والظاهر أنه لا منع من كونها لغواً (**وقد اختلف في الباء من قوله تعالى**: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] **فقيل: للمصاحبة والحمد مضاف إلى المفعول**) والفاعل هو المخاطب،

---

(١) البيت من البحر السريع، وهو بلا نسبة في المثل السائر ٢/٢١٣، ومجمع الأمثال ٢/٣٣٨، ولسان العرب مادة (نور).

أي: فسبِّحْهُ حامداً له، أي: نزّهه عمّا لا يليق به، وأثبِتْ له ما يليق به، وقيل: **للاستعانة**، و «الحمد» مضاف إلى الفاعل: أي: سَبِّحه بما حَمِدَ به نفسَه، إذ ليس كلّ تنزيه بمحمود؛ ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيلَ كثيرٍ من الصفات.

واختلف في «سُبْحَانَكَ اللّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ»، فقيل: جملة واحدة على أن الواو زائدة؛ وقيل: جملتان على أنها عاطفة، ومتعلَّق الباء محذوف، أي: وبحمدك سَبَّحْتُكَ، وقال الْخَطَّابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليَّ حَمْدَكَ سبَّحْتك، لا بحولي وقوّتي، يريد أنه مما أقيم فيه المسبَّب مُقَام ....

ولكنه لم يذكر والتقدير: بحمد ربك **(أي سبحه حامداً له)** فجعل موضع الباء ومصحوبها الحال، وهو إحدى العلامتين المتقدمتين **(أي نزهه عما لا يليق به)** وهذا معنى التسبيح **(وأثبت له ما يليق به)** وهذا معنى الحمد، إذ هو الثناء بالصفات الجميلة، فإن قلت: من أين يلزم الأمر بالحمد وهو إنما وقع حالاً مقيدة للتسبيح، ولا يلزم من الأمر بالشيء الأمر بحاله المقيدة له، بدليل اضرب هنداً جالسة قلت: إنما يلزم ذلك إذا لم يكن الحال من نوع الفعل المأمور به، ولا من فعل الشخص المأمور كالمثال المذكور، أما إذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو حج مفرداً أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرماً فهي مأمور بها، وما تكلم به المصنف من هذا القبيل، **(وقيل: للاستعانة والحمد مضاف إلى الفاعل أي: سبحه بما حمد به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى أن تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير الصفات)** فليس تسبيحهم المقتضي لذلك بمحمود **(واختلف في)** قوله صلى الله عليه وسلم **«سبحانك اللهم وبحمدك»**[1] **فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة)** والأصل سبحناك بحمدك سبحاناً، ثم أضيف سبحان إلى المفعول فوجب حذف فعله كما في ﴿فضرب الرقاب﴾، فإن قلت: كيف عد هذا جملة واحدة مع أن فيه جملة النداء؟ قلت: هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها **(وقيل: جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي:)** سبحناك يا الله **(وبحمدك سبحناك)** وهذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب، بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين، وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين، وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء، فما معنى ذكره هنا؟ **(وقال الخطابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوّتي، ويريد أنه مما أقيم فيه المسبب)** المذكور هو الحمد **(مقام**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (٣٩٩)، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢)، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر (٨٩٩)، وأحمد (٣٨٨١).

السبَب. وقال ابن الشَّجَري في: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٥٢]: هو كقولك: «أجبته بالتَّلْبية»، أي: فتجيبونه بالثناء، إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة متعلّقة بحال محذوفة، أي: مُعْلِنين بحمده، والوجهان في ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

السبب) المحذوف، وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه **(وقال ابن الشجري في)** قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٢] **(هو كقوله: أجبته بالثناء)** والاستجابة والإجابة بمعنى قال الشاعر:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندا ... فلم يستجبه عند ذاك مجيب(١)

(أي فيجيبونه بالثناء إذ الحمد هو الثناء) فتكون الباء متعلقة بتستجيبون على أنها للاستعانة **(أو الباء للمصاحبة)** بمعنى مع **(متعلقة بحال محذوفة)** فيكون الظرف مستقراً، والمعنى فتستجيبون ملتبسين بحمده، والمراد بهذا الالتباس بحسب القرينة الإعلان **(أي: معلنين)** أصواتكم **(بحمده والوجهان في ﴿فسبح بحمد ربك﴾)** أي: جواز كون الباء للاستعانة وكونها للمصاحبة، وهذا من مقول ابن الشجري، فلا يقال: إنه تكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه.

(والسادس) من المعاني الأربعة عشر **(الظرفية)** وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة في موقعها **(نحو** ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]**)** وهذا مثال للظرف المكاني وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة، كان لرجل اسمه بدر فسمي به ونحو ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] أي: في سحر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر، وهذا مثال للظرف الزماني ومنه ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨] وهي كثيرة في الكلام، فإن قلت: هل تقع للظرفية المجازية قلت: قال العزيزي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ ﴿٣٦﴾﴾ [القمر: ٣٦] أي: شكوا فيها وقال المصنف في حواشيه على «التسهيل» لا أعرف مجيء الباء للظرفية المجازية في غيره، فإن صح قوله في الآية لتعين المعنى الذي ذكره فيكون سماعاً إذ لا يقال: بزيد خير ولا بعمرو أدب، كما يقالان بفي التي هي أصلية في الظرفية فتقبل التجوز، قلت: وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴿٦﴾﴾ [القلم: ٦] على رأي الأخفش أن تكون الباء ظرفية أي: في أيكم الفتنة وهي مجازية، وأجيز في قولهم لا خير بخير بعده النار، كونها ظرفية على جهة المجاز.

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦، ولسان العرب ١/ ٢٨٣ (جوب) وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١١/ ٢١٩.

والسابع: البدل، كقول الحماسي [من البسيط]:

١٤٦ ـ فَلَيْتَ لي بِهِمُ قَوْماً إذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعْوَاض، نحو: «اشتريتُه بألفٍ»، و «كافأتُ إحسانه بِضعْفٍ»، ....

(**والسابع**) من المعاني الأربعة عشر (**البدل**) وعلامتها أن يحسن الإتيان في موضعها بكلمة بدل (**كقول الحماسي**:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركبانا)(1)

ويروى شنوا بالنون أي: فرقوا الإغارة من كل وجه والإغارة دفع الخيل على من يراد أخذه أو قتاله (**وانتصاب الإغارة على المفعول من أجله**) كما في قول الشاعر:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء(2)

وجر مثل هذ باللام أكثر من نصبه، وفي التنبيه على مشكل الحماسة لابن جني مثل ما قال المصنف إن انتصاب الإغارة على المفعول لأجله قال: وشد هذه غير متعدية، وإذا أريد تعديها وصلت بعلى قال الشاعر:

أشد على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها(3)

قلت: الحق أن البيت محتمل لأن يكون شدوا بمعنى حملوا فتنتصب الإغارة على أنها مفعول لأجله، ولأن تكون بمعنى قوّوا من قولك شددت الشيء إذا جعلته شديداً قوياً فتنتصب الإغارة على أنها مفعول به.

(**والثامن**) من المعاني الأربعة عشر (**المقابلة**) وقد تسمى باء العوض (**وهي الداخلة على الأعواض**) أثماناً كانت أو غير أثمان (**نحو اشتريته بألف**) وهذا مثل دخولها على العوض الذي هو ثمن (**وكافأت إحسانه بضعف**) وضعف الشيء بكسر الضاد مثله، وضعفاه مثلاه وقيل:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٦/ ٢٥٣، والدرر ٣/ ٨٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠.

(٢) البيت في بحر الرجز، وهو لابن مالك الجياني في خزانة الأدب ٢/ ٤١٦.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للعباس بن مرداس في خزانة الأدب ٢/ ٤٣٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٨، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٩٦، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.

وقولهم: «هذا بذاك» ومنه ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نقدّرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بعَمَلِهِ»، لأن المُعْطَى بعوضٍ قد يُعطى مَجَاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبيّن أنه لا تعارض بين الحديث والآية، لاختلاف محملي الباءين جَمْعاً بين الأدلة.

والتاسع: المُجَاوزة كـ «عنْ»، فقيل: تختص بالسؤال، نحو: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]؛ ....

الضعف المثل إلى ما زاد قال الخليل: التضعيف أن يزاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر (**وقولهم: هذا بذاك**) فوقعت هنا مستقراً ووقعت في المثالين المتقدمين لغواً (**ومنه**) أي من مجيئها للمقابلة قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وقوله: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] (**وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في**) قوله عليه الصلاة والسلام (**«لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»**[1] **لأن المعطى**) بفتح الطاء اسم مفعول (**بعوض قد يعطى**) بالبناء للمفعول أيضاً (**مجاناً**) بفتح الميم وتشديد الجيم، أي: بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع أهل السنة، وإلا فلو أراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعاً، لأشكل فإن المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة، فيكون العمل الصالح موجباً عندهم لذلك وسبباً فيه، فكيف يتأتى على قولهم أن تكون الباء سببية في الحديث (**وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين**) بما ذكرناه من جعل الباء للمقابلة في الآية، وللسببية في الحديث (**أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين**) الواقعتين فيهما جميعاً (**جمعاً بين الأدلة**) الدالة على أن الله لا يجب عليه شيء، وأنه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلاً منه سبحانه وتعالى، ويصح ضبط المحل هنا إما بكسر الميم على أنه اسم مكان، إذ الآية محل لحمل الباء على المقابلة، والحديث محل لحملها على السببية واسم المكان من الثلاثي على زنة المضارع، ومضارع حمل بفتح الميم يحمل بكسرها فيكون اسم المكان منه كذلك، وأما بفتحها على أنه مصدر ميمي أي: لاختلاف الحملين فللباء حمل في الآية مخالف لحملها في الحديث كما عرفت.

(**والتاسع**) من المعاني الأربعة عشر (**المجاوزة كعن فقيل تختص بها بالسؤال نحو**) ﴿الرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢] أي عنه بدليل ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] وفي

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله (٢٨١٦)، وأحمد في مسنده (٧٤٣٠).

وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]. وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في «شققت السَّنام بالشَّفرة» على أن «الغمام» جُعل كالآلة التي يُشق بها، قال: ونظيره ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]. وتأوّل البصريّون ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] على أن الباء للسببيّة، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلاً، وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولُك «سألت بسببه» أن المجرور هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] الآية، بدليل ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، ....

كون هذا دليلاً للحكم المذكور نظر (**وقيل: لا تختص به بدليل قوله تعالى:** ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]) أي عن أيمانهم وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] أي: عن الغمام، والاستدلال بذلك على عدم الاختصاص بالسؤال ظاهر (**وجعل الزمخشري هذه الباء**) الواقعة في الآية الثانية (**بمنزلتها في شققت السنام**) بفتح السين المهملة، أعلى ظهر البعير (**بالشفرة**) بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء، وهي السكين العظيم (**على أن الغمام جُعل كالآلة التي يُشق بها**) فتكون الباء في الآية للاستعانة، لا للمجاوزة (**قال**) الزمخشري (**ونظيره السماء منفطر به**) أي: بذلك اليوم وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ۝١٧ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٧ ـ ١٨] وهذا وصف لليوم بالشدة أي: السماء على عظمها وإحكامها تنفطر به أي: تنشق فما ظنك بغيرها من الخلائق، والتذكير على تأويل السماء بالسقف، أو السماء شيء منفطر به أو هو على إرادة النسب، أي: ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي: ذات لبن وتمر قاله الخليل، وفي «الكشاف» ويجوز أن يراد السماء مثقلة به أثقالاً يؤدي إلى انفطارها لعظمته عليها (**وتأول البصريون** ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ **على أن الباء سببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً وفيه**) أي: في هذا التأويل الذي ادعوه (**بعد؛ لأنه لا يقتضي قولك: سألت بسببه أن المجرور بالباء هو المسؤول عنه**) بدليل أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك أن تقول: سألت بزيد، والمقصود من مثل فاسأل به خبيراً أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه، وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيداً.

(**العاشر**) من المعاني الأربعة عشر (**الاستعلاء نحو** ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]) فالشاهد منها في موضع آخر غير الذي تلاه وإلى ذلك أشار بقوله (**الآية**) فالباء فيها بمعنى على أي: تأمنه على قنطار وتأمنه على دينار (**بدليل** ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤])

ونحو: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ۝٣٠﴾ [المطففين: ٣٠] بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصافات: ١٣٧] وقد مضى البحث فيه، وقوله [من الطويل]:

١٤٧ ـ أَرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ

بدليل تمامه:

لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

فعدى الفعل المذكور بعلى في موضعين (**ونحو** ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ۝٣٠﴾ [المطففين: ٣٠]) على رأي الأخفش (**بدليل ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين﴾**) (**وقد مضى البحث عن هذا**) بما يقتضي أن تكون الباء في مروا بهم للإلصاق المجازي، وعلى في لتمرون عليهم للاستعلاء المجازي، ولا يقال فيه: إن الباء بمعنى على؛ لأنه أمر لا داعي إليه ولما يلزم عليه من التجوز من وجهين (**و**) نحو قوله:

(**أرب يبول الثعلبان برأسه**)(١)

الهمزة فيه للإنكار والباء بمعنى على أي: على رأسه (**بدليل تمامه**) أي: تمام البيت وهو قوله:

(**لقد ذل من بالت عليه الثعالب**)

فعدى الفعل بعلى، وهذا البيت أنشده الكسائي وجماعة بضم الثاء واللام والنون من الثعلبان، وهو ذكر الثعالب قيل: وهو وهم فقد رواه أبو حاتم الرازي الثعلبان بفتح الثاء واللام وكسر النون على أنه تثنية ثعلب، وذكر أن بني ثعلب كان لهم صنم يعبدونه فبينما هو ذات يوم أقبل ثعلبان يشتدان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم، وكان للصنم سادن يقال له غاوي بن ظالم فقال: البيت ثم كسر الصنم وأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «ما اسمك» فقال: غاوي بن ظالم فقال: «بل راشد بن عبد الله»(٢)، وفي «نهاية الغريب» لابن الأثير أنه رجل كان له صنم وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول: أطعم، فجاء ثعلبان فأكلا الخبز والزبد، ثم بالا على رأس الصنم، وفي كتاب الهروي فجاء ثعلبان وأكلا الخبز والزبد، أراد تثنية ثعلب اهـ. قال الحافظ بن ناصر: أخطأ الهروي في تفسيره وصحف في روايته، وإنما

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه ص ١٥١، وللعباس أو للغاوي بن ظالم السلمي أو لأبي ذر الغفاري في لسان العرب ١/ ٢٣٧ (ثعلب)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٠٣، ٢٩٠.

(٢) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٥/ ٩٢.

الحادي عشر: التبعيض، أَثْبَتَ ذلك الأصمعيُّ والفارسيُّ والقُتَبيُّ وابن مالك، قيل: والكوفيُّون، وجعلوا منه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، وقوله [من الطويل]:

١٤٨ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُم ترفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نَئِيجُ

وقوله [من الكامل]:

١٤٩ ـ [فَلَثِمْتُ فاها آخِذاً بِقُرُونِهَا]   شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

الحديث فجاء ثعلبان وهو الذكر من الثعالب اسم له معروف لا مثنى فأكل الخبز والزبد، ثم عضل على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك، وقال فيه شعراً والحديث مذكور في «معجم البغوي» وابن شاهين وغيرهما، والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه مشروح في كتاب «دلائل النبوة» لأبي نعيم الأصبهاني، وأهل اللغة يستشهدون بهذ البيت في أسماء الحيوان، والفرق فيها بين الذكر والأنثى كما قالوا: الأفعوان ذكر الأفاعي والعقربان ذكر العقارب انتهى، والحاصل أنه اختلف في الثعلبان في البيت هل هو مفرد أو مثنى.

(الحادي عشر) من المعاني الأربعة عشر **(التبعيض أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي)** بقاف مضمومة فمثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فياء نسب **(وابن مالك قيل: والكوفيون وجعلوا منه** ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]) المقربون أي: يشرب منها **(وقوله)** بالنصب عطف على المتقدم أي: وجعلوا منه قوله:

(شربن بماء البحر ثم ترفعت)   متى لجج خضر لهن نئيج[(١)]

يصف السحائب يقول: شربن من ماء البحر ثم ترفعن من لجج خضر لهن نئيج، أي مر سريع مع صوت **(وقوله)** بالنصب أيضاً:

فلثمت فاها آخذ بقرونها   **(شرب النزيف ببرد ماء الحشرج)**[(٢)]

لثم الفم بكسر الثاء المثلثة إذا قبله وربما جاء بالفتح وفي «الصحاح» قال ابن كيسان: سمعت المبرد ينشد قول جميل:

فلثمت فاها آخذاً بقرونها

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١، والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨١ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥، وأوضح المسالك ٣/ ١٠٦.

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٨٨، والأغاني ١/ ١٨٤، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٣٥، ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية ٩/ ٤٧.

قيل: ومنه ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] والظاهر أن الباء فيهنّ للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقَلْباً؛ فإنَّ «مَسَحَ» يتعدّى إلى المُزَالِ عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء؛ فالأصل: امْسَحُوا رؤوسكم بالماء، ....

بالفتح والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر، والنزيف السكران وفيه أيضاً الحشرج حسى يكون في حصى، نقله عن ابن السكيت، وأنشد بيت جميل هذا وقال في باب الواو والياء: والحسى بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل، فإذا صار إلى صلابة أمسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه، ومعنى البيت أنى قبلتها ممسكاً بخصل شعرها شارباً ريقها شرباً مثل شرب السكران من الماء البارد، الذي يستخرج من ذلك المكان.

(**قيل: ومنه**) قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أي: ببعض رؤوسكم فيتأدى الواجب بأدنى ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه (**والظاهر أن الباء فيهن**) أي: في الأمثلة التي ساقها برمتها آية الوضوء وغيرها (**للإلصاق**) وهو معناها الحقيقي المشهور، فلا تجعل لغيره إلا بثبت لا سيما وقد أنكر ابن جني وجماعة ورود الباء للتبعيض، وتأولوا ما يوهمه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني، وقال: هو شهادة على نفي وهي غير مقبولة.

وأجيب: بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو إن العرب لم تنصب الفاعل، وظنية عن استقراء صحيح نحو ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة، وشائعة غير منحصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل، فهذا هو المردود وكلام ابن جني من الثاني؛ لأنه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى، قلت: وفيه نظر؛ لأن غيره من الأئمة مثبت وهو ناف وفي «الكشف» أن عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه أن الباء في الآية المذكورة صلة أي: زائدة للتأكيد كما في قوله: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أي: لا تلقوا أيديكم وإذا كانت مزيدة وجب مسح الكل، كما لو قيل وامسحوا رؤوسكم قال: وما قدمناه وإن كان فيه عمل بالمجاز إلا أنه أحوط، لأن فيه الخروج عن العهدة بيقين فكان الأخذ به أولى على أنا إن عملنا بحقيقتها فذلك يوجب الاستيعاب أيضاً؛ لأن الباء للإلصاق حقيقة وقد ألصق المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه، فيقتضي مسح جميع الرأس إلى هنا كلامه، (**وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه**) والرؤوس مزال عنها الحدث المقدر قيامه بها، فكان القياس أن يتسلط عليها فعل المسح بدون باء (**وإلى المزيل بالباء**) وهو هنا الماء الذي يمسح الرؤوس به، فالقياس أن يعدي الفعل المذكور بالباء وإذا كان كذلك (**فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء**)

ونظيره بيتُ الكتاب [من الكامل]:

١٥٠ ـ كَنَواحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يقول: إن لِثَاتِك تضربُ إلى سُمْرة، فكأنَّك مسحتها بِمَسْحُوق الإِثمد؛ فقلب معمولي «مَسَحَ»، وقيل في «شربن»: إنه ضُمِّن معنى «رَوِينَ»، ويصح ذلك في: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان: ٦] ونحوه؛ وقال الزمخشري في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾: المعنى: يشرب بها الخمر كما تقول: «شربتُ الماءَ ....

فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلة على المزيل إلى المزال عنه، وحذف المفعول الآخر (ونظيره بيت الكتاب:

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثمد)[1]

النواحي جمع ناحية، لكنه حذف الياء تخفيفاً للضرورة واللثة بلام مكسورة فثاء مثلثة، هي ما يدخل الأسنان وأصله لثى والهاء عوض من الياء، والجمع لثات ولثى، والإثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما حجر الكحل (يقول: إن لثاتك) أيتها المرأة (تضرب إلى سمرة) وهو وصف محمود عند العرب (فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد) وقضية هذا أنه فسر العصف بالمسحوق، ولم أقف عليه (فقلب معمولي مسح) حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان، ولم يدخلها على عصف الإثمد وهو الممسوح به، وقرر بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضي أن لا قلب، ولكن يقتضي الحذف فقال: مسح يتعدى إلى مفعول بنفسه وهو المزال عنه، وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية وامسحوا أيديكم برؤوسكم، قلت: فجعل الرأس هي الآلة لدخول الباء عليها، ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضي استيعاب الرأس بالمسح؛ لأنه غير مضاف إليها بل أضيف إلى اليد، فلا يلزم مسح كل الرأس، وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعيض لا بكون الباء مفيدة له بالوضع.

(وقيل في شربن) بماء البحر (إنه ضمن معنى روين) فالباء فيه للاستعانة (ويصح ذلك) أيضاً (في ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] (ونحوه) يريد شرب النزيف ببرد ماء الحشرج فيقدر في الآية، يروى بها عباد الله وفي البيت ري النزيف ببرد الماء (وقال الزمخشري: في ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾) عباد الله (المعنى: يشرب بها الخمر كما تقول: شربت الماء

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٥١٤، والإنصاف ٢/٥٤٦، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٢.

بالعسل».

الثاني عشر: القَسم، وهو أصل أَحْرُفِهِ؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معه، نحو: «أقْسِمُ باللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ»، ودخولها على الضمير نحو: «بِكَ لأفعَلَنَّ» واستعمالها في القَسَم الاستعطافيّ، نحو: «بِاللَّهِ هَلْ قام زيد»، أي: أسألك باللَّهِ مُسْتحلفاً.

الثالث عشر: ....

بالعسل) فالباء على هذا للإلصاق أو للمصاحبة.

(الثاني عشر) من المعاني الأربعة عشر **(القسم وهي أصل حروفه ولذلك)** امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور:

(خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن) وغيرها من أحرف القسم يجب معه حذف الفعل، نحو والله لأقومن وهذا أحد تلك الأمور.

(ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن) وغيرها من الأحرف القسمية إنما يجر الظاهر لا الضمير، وهذا هو الأمر الثاني.

(واستعمالها في القسم الاستعطافي) وهو ما كان جوابه طلبياً وغيرها من أحرف القسم لا يستعمل فيه **(نحو بالله هل قام زيد أي: أسألك بالله مستحلفاً)** وهذا هو الأمر الثالث، ومنه قول الشاعر:

بربك هل ضممت إليك ليلى قبيل الصبح أو قبلت فاها(١)

وزاد بعضهم رابعاً وهو أن الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه؛ فإنهما لا يجران إلا في القسم ونقضه ابن قاسم باللام فإنها تستعمل جارة في القسم وغيره.

(الثالث عشر) بفتح الثاء على أنه مركب مع عشر، وكذا الرابع عشر ونحوه، ولا يجوز فيه الضم على الإعراب وذلك أنه إذا صيغ موازن فاعل من التسعة فما دونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة، فلك فيه أوجه:

أحدها: أن تضيفه إلى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر.

والثاني: أن تقتصر عليه مع البناء على الفتح فتقول: هذا ثالث عشر.

والثالث: أن تقتصر عليه وتعرب الأول مضاف إلى الثاني مبنياً فتقول هذا ثالث عشر بضم

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢، والأغاني ٢/ ٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.

الغاية، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إليَّ، وقيل: ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع.

أحدها: الفاعل، وزيادتُها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة.

فالواجبة في نحو «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» في قول الجمهور: إن الأصل: «أَحسَنَ زَيدٌ» بمعنى: صَارَ ذا حُسْنٍ، ثم غُيِّرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ،

الثاء مثلاً، وهذ الأخير إنما يكون مع فقد حرف التعريف أما إذا وجد تعين البناء وامتنعت الإضافة؛ لامتناع مثل جاء الغلام رجل، إذا تقرر ذلك استبان لك وجوب فتح الثاء من قولك الثالث عشر.

(الغاية) أي: انتهاء الغاية فتكون بمنزلة إلى **(نحو)** قوله تعالى: (﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] **أي: إلي وقيل ضمن أحسن معنى لطف)** فأتى بالباء في صلته كما تقول لطف الله بك، والباء على هذا للإلصاق.

(والرابع عشر التوكيد وهي الزيادة) فإن قلت أنث الضمير مع أن مفاده وهو التوكيد مذكر قلت: أنثه باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك أن الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومسماه جاز إجراء حكمه عليه في التذكير، كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] إذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فإنه أجرى فيه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير؛ لأنه ذكر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث وهو السورة، كما أجرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الأم نص عليه في «الكشاف» وفي بعض النسخ وهي الزائدة بإعادة الضمير على الباء المؤكدة.

(وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة، فالواجبة في نحو أحسن بزيد في قول الجمهور: إن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحاً للفظ) ولزمت بحيث لا يجوز حذفها إلا مع إن وأن كقوله:

وقال نبي المسلمين تقدموا ... وأحبب إلينا أن تكون المقدما[1]

ومن كلام الإمام علي كرم الله وجهه أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً، ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقاً وقال ابن مالك: لو اضطر شاعر إلى حذف في مثل أحسن

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢، والدرر ٥/ ٢٣٤، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩، والدرر ٥/ ٢٤٢.

وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى، وإن فيه ضميرَ المُخَاطب مستتراً فالباء مُعَدِّيَة مثلها في «امْرُرْ بِزَيدٍ».

والغالبة في فاعل «كَفَى»، نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]؛ وقال الزجاج: دخلت لتضمّن «كَفَى» معنى: اكْتَفِ، وهو من الحسن بمكان، ويُصحِّحه قولهم: «اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ»، أي: ليتَّقِ ولْيَفْعَلْ، بدليل جزم «يُثَبْ»؛ ....

بزيد لزمه أن يرفع على مذهب الجمهور وأن ينصب على قول الفراء، وسيأتي تقرير قوله.

واعلم أنه استضعف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه:

أحدها: استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتقى الله مرؤ فعل خيراً يثب عليه.

والثاني: استعمال أفعل بمعنى صار كذا نحو أغد البعير أي صار ذا غدة وهو قليل.

والثالث: زيادة الباء في الفاعل (**وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معدية مثلها في امرر بزيد**) وليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة، وهذا هو قول الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف، فأحسن عندهم أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت؛ فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال:

وقد وجدت مكان القول ذا سعة   فإن وجدت لساناً قائلاً فقل[(١)]

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وإنما لم يتصرف افعل وإن كان المخاطب به غير مفرد مذكر؛ لأنه جرى مجرى المثل.

(**والغالبة في فاعل كفى**) قال ابن قاسم: بمعنى أحسب (**في نحو** ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٦] **وقال الزجاج: دخلت لتضمن كفى**) وفي بعض النسخ لتضمن الفعل (**معنى اكتف**) كأنك قلت: اكتف بالله شهيداً فليس المجرور فاعلاً في المعنى ولا الباء زائدة (**وهو**) أي: ما قاله الزجاج في ذلك (**من الحسن بمكان**) رفيع (**ويصححه قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه، أي: ليتق وليفعل**) فاستعمل الماضي هنا بمعنى الأمر كما في كفى من ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ على قول الزجاج (**بدليل جزم يثب**) ولولا أن ما سبق عليه في معنى الأمر لم يكن لجزمه وجه، كما أنك لو قلت مخبراً: قام زيد لم يجز أن تقول أكرمه بالجزم على أنه جواب

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي في المستطرف ١/ ٤٩٧.

ويوجبه قولهم: «كفى بِهِنْدٍ» بترك التاء، فإن احتج بالفاصل فهو مجوِّزٌ لا مُوجِب، بدليل: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ [فصلت: ٤٧]؛ فإن عُورض بقولك: «أحسِنْ بهِنْدٍ» فالتاء لا تلحق صِيَغَ الأمر، وإن كان معناها الخبَر. وقال ابن السراج: الفاعل ضميرُ الاكتفاء، وصحّة قوله موقوفة على جواز تعلُّق الجارّ بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرمانيّ، أجازا: «مُرُورِي بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قَبِيحٌ».

وتقول: ليقم زيداً أكرمه بالجزم (**ويوجبه**) أي يوجب المصير إلى ما قاله الزجاج من أن كفى ضمن معنى اكتف (**قولهم كفى بهند بترك التاء**) التي يؤتى بها لتأنيث الفاعل؛ فإنه لولا أن الفعل هنا بمعنى الأمر لقيل كفت بهند ولا يقال (**فإن احتج**) لترك الإتيان بعلامة التأنيث (**بالفاصل**) أي: بوجود الفاصل وهو الباء الزائدة (**فهو مجوز لا موجب، بدليل** ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ [فصلت: ٤٧]) بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل، وهو من الزائدة فدل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل في كفى بهند إذ التأنيث فيه ممتنع، والفاصل لا يمنعه (**فإن عورض**) هذا الذي ردد بابه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه (**بقولك أحسن بهند**) فإن أحسن بمعنى أحسن الذي هو فعل ماض والباء فاصلة، والتأنيث ممتنع فثبت أن الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض الصور، فليكن كفى بهند من هذا القبيل (**فالتاء**) التي تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل (**لا تلحق صيغ الأمر وإن كان معناه الخبر**) فلذلك امتنع التأنيث في أحسن بهند؛ رعاية لصيغة الأمر وهذا بخلاف كفى بهند فإن الفعل فيه ماض فلا مانع من لحاق العلامة ولو كان معناه الخبر.

(**وقال ابن السراج: الفاعل**) في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] ليس الاسم الظاهر، وإنما هو (**ضمير الاكتفاء**) ففي قولك كفى ضمير يعود إلى الاكتفاء المفهوم من المقام (**وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر**) وكذا قال غير المصنف، قلت: وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقاً على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر، والمعنى كفى هو أي: الاكتفاء في حال كونه ملتبساً بالله (**وهو**) أي تعلق الجار بضمير المصدر (**قول الفارسي والرماني: أجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح**) واستدلا على ذلك بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ... وما هو عنها بالحديث المرجم[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ في ديوانه ص ١٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٠، والدرر ٥/ ٢٤٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٣.

وأجاز الكوفيون إعمالَه في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريّين إعماله مطلقاً، قالوا: ومن مجيء فاعل «كَفَى» هذه مجرّداً عن الباء قول سُحَيْم [من الطويل]:

١٥١ ـ [عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غَازِيَا] كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلاَمُ لِلْمَرْء نَاهِيَا

ووَجهُ ذلك ـ على ما اخترناه ـ أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى: اكتفِ.

ولا تزاد الباء في فاعل «كَفَى» التي بمعنى: «أَجْزَأ» و «أغنى»، ولا التي بمعنى «وَقى»، والأولى متعدّية لواحد كقوله [من الوافر]:

١٥٢ ـ قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلٰكِنْ قَلِيلُكَ لا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ

(**وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره**) نظراً إلى أن الضمير هو مفسره بحسب المعنى، والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضربك زيداً حسن، وهو عمراً قبيح وضربك عمراً، ولم أقف لذا على شاهد (**ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً**) أي: سواء كان المعمول ظرفاً أو غيره لحصول الضعف بالإضمار من جهة زوال حروف الفعل، التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل حينئذٍ، وبزوال حروفه بالإضمار زال التشبيه فامتنع العمل (**قالوا**) أي قال الذين ذهبوا إلى أن فاعل كفى تزاد فيه الباء غالباً (**ومن مجيء فاعل كفى هذه**) في نحو ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (**مجرداً عن الباء قول سحيم**) بالسين والحاء المهملتين، وكأنه تصغير ترخيم وهو الأسود.

(**كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً**)(١)

وكان الجاري على الغالب أن يقال كفى بالشيب، وكأن المصنف لم يرتضه ولذلك عبر بقالوا (**ووجه ذلك**) أي: تجريد فاعل كفى في قول سحيم من الباء (**على ما اخترناه**) من أن الباء في كفى بالله غير زائدة، وإنما جاءت لكون كفى بمعنى اكتف (**أنه**) أي: أن سحيماً (**لم يستعمل كفى بمعنى اكتف**) وإنما استعملها بمعناها الأصلي متضمنة لمعنى اكتف، فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل (**ولا تزاد الباء في فاعل كفى الذي بمعنى أجزأ وأغنى**) وكأن هذا هو معناها الأصلي قبل الضمير، فهي في بيت سحيم مستعملة بهذا المعنى أي أجزأ الشيب (**ولا التي**) أي: ولا تزاد الباء أيضاً في فاعل كفى التي (**بمعنى وقى**) أي: منع (**والأولى**) وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى (**متعدية لواحد كقوله**:

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل)(٢)

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: عميرة ودع إن تجهزت غازياً، وهو لعمر بن الخطاب في البيان والتبيين ١/ ٥٢.

(٢) تقدم تخريجه.

والثانية متعدّية لاثنين كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]. ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدّية لواحد، قال [من الطويل]:

١٥٣ ـ كَفَى ثُعَلاً فخراً بأنَّك مِنْهُمُ ... وَدَهْرُ لأَنْ أَمسيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

ولم أر من انتقد عليه ذلك؛ فهذا إما لسهوٍ عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء، و «ثُعَل»: رَهْط الممدوح وهم بطن من طيىء وصرَفه للضرورة إذْ فيه العدل والعلميّة كـ «عُمَر»؛ و «دَهْر»: مرفوع عند ابن جنّي بتقدير: وليفخر دهر؛ و «أهل»: صفة له بمعنى «مستحق»؛ واللام متعلقة بـ «أهل»؛ وجوّز ابن الشجري في «دهر» ثلاثة أوجه: ....

أي: قليل منك يجزيني ويغنيني.

(والثانية) وهي التي بمعنى وقى (متعدية لاثنين) كما أن وقي كذلك تقول: وقيته الشر أي منعته إياه كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥] وقوله تعالى: (﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] **ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال:**

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ... ودهر لأن أمسيت من أهله أهل[1]

أي: أجزأ ثعلاً فخراً كونك منهم وأغناهم ذلك **(ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا)** أي: الذي فعلوه من ترك الانتقاد عليه **(إما لسهو عن شرط الزيادة)** للباء في فاعل كفى، وهذا يقتضي أنها لا تزاد فيه إلا إذا كان قاصراً، وفيه نظر وظاهر كلام ابن عصفور أنه متعد حيث قال في «المقرب» والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى **(أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل رهط الممدوح)** أي: قومه وقبيلته **(وهم بطن من طيء)** بياء مشددة مكسورة بعد الطاء المهملة المفتوحة، وهمزة في الآخر **(وصرفه للضرورة، إذ فيه العدل والعلمية كعمر)** وإذ يصح أن يكون متعلقاً بالفعل المقيد بالعلة المذكورة، ويحتمل تعلقه بمحذوف أي: وهو ممنوع من الصرف، وفي «المحكم» خلاف ما قاله المصنف قال فيه: وبنو ثعل بطن وليس بمعدول إذ لو كان كذلك لم يصرف **(ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر، وأهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة بأهل)** لما فيه من معنى الوصفية **(وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه:**

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ٣/ ٣٠٧، وبلا نسبة في تاج العروس (الباء).

أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بـ «أهل»؛ والثاني كونه معطوفاً على فاعل «كفى»، أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخَروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجهٌ لا حذفَ فيه؛ والثالث أن تجرّه بعد أن ترفَع «فخراً»، على تقدير كونه فاعل «كفى» والباء متعلّقة بـ «فخر»، لا زائدة، وحينئذٍ تجرّ «الدهرَ» بالعطف، وتقدِّر «أهلاً» خبراً لـ «هو» محذوفاً. وزعم المعريّ أن الصواب نصب «دهر» بالعطف على «ثعلاً»، أي: وكفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ وشَرْحه أنه عطف على المفعول المتقدم، وهو «ثُعَلاً»، والفاعل المتأخِّر وهو «أنك منهم» منصوباً ومرفوعاً وهما «دهراً» و «أنّ» ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الرَّبعي أن النصب بالعطف على اسم «أنّ»، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره.

أحدها) على تقدير رفعه (**أن يكون مبتدأ حذف خبره أي**) دهر مستحق لكونك من أهله (**يفتخر بك وصح الابتداء بالمنكر**) لقربه من المعرفة بسبب تخصصه؛ (**لأنه قد وصف بأهل**) فهو نحو ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] (**والثاني كونه معطوفاً على فاعل كفى**) بأن الباء زائدة في الفاعل (**أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه**) أي: حسنها ورونقها (**وهذا وجه لا حذف فيه**.

والثالث أن تجره بعد أن يرفع فخراً على تقدير كونه فاعل كفى، والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحينئذٍ يجر الدهر بالعطف) على مجرور الباء (**ويقدر أهل خبراً لهو محذوفاً**) والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثاني سواء (**وزعم**) أبو العلاء (**المعري**) بتشديد الياء نسبة إلى المعرة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة، وهي بلد بين حماه وحلب من أرض الشام ويقال لها: معرة النعمان (**أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلاً أي: وكفى دهراً هو أهل؛ لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وشرحه أنه**) أي: أن الشاعر (**عطف على المفعول المتقدم، وهو ثعلاً والفاعل المتأخر وهو أنك منهم منصوباً ومرفوعاً وهما دهراً وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى**) وهذا لا يتمشى على قول البصريين قاطبة، ولا الأكثرين من غيرهم فإنهم لا يجوزون حذف الفاعل (**وزعم الربعي**) بفتح الباء (**أن النصب بالعطف على اسم أن وأن أهل عطف على خبرها**) والتقدير وكفى ثعلاً فخراً أن دهراً أهل لكونك من أهله (**ولا معنى للبيت على تقديره**) كما رأيت، وقد يقال: بل له معنى فإن دهراً إذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفاً لذلك

والضرورة كقوله [من الوافر]:

١٥٤ ـ أَلَمْ يأتِيكَ والأنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

وقوله [من السريع]:

١٥٥ ـ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ، ... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

وقال ابن الضائع في الأول: إن الباء متعلّقة بـ «تنمي»، وإن فاعل «يأتي» مضمر، فالمسألة من باب الإِعمال.

الدهر، ولا شك أنه من ثعل فحصل الفخر للقبيلة من حيث إن واحداً منها تشرف الدهر بأن أصبح أهلاً لوجوده فيه فتأمله، **(والضرورة)** أي: وزيادة الباء التي هي الضرورة **(كقوله:**

الم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد)[1]

الأنباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي ترفع وتنقل، واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاء والإبل **(وقوله:**

مهما لي الليلة مهما ليه ... أودى بنعلي وسرباليه)[2]

وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الأولى المطوية المكسوفة، وضربها الثاني المماثل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله:

هاج الهوى رسم بذات الغضا ... مخلولق مستعجم محول[3]

وفي «الصحاح» السربال القميص وفي «القاموس» السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس **(وقال ابن الضائع)** بالضاد المعجمة والعين المهملة **(في الأول: إن الباء متعلقة بتنمي)** وهو بفتح حرف المضارعة من نميت الحديث، إذا أسندته ورفعته **(وإن فاعل يأتي مضمر وإن المسألة من باب الإعمال)** ويعرف بباب التنازع، وهذا إنما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك إذا أعملت الثاني وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلية فإنك تضمر الفاعل في الأول، والكوفيون يمنعون من الإعمال على هذه الصورة لما يلزم علمه من الإضمار قبل الذكر لكن

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠.

(٢) البيت من البحر السريع، هو لعمرو بن ملقط في الأزهية ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٨، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥١، وخزانة الأدب ٩/ ١٠٥٢٤هـ.

(٣) البيت من البحر السريع، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٨٨ (خلق)، وتاج العروس ٢٥/ ٢٦١ (خلق).

وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء مُعَدِّية كما تقول: «ذَهَبَ بنعلي»، ولم يتعرّض لشرح الفاعل، وعلامَ يعود إذا قدّر ضميراً في «أودى»؟ ويصحّ أن يكون التقدير: أودى هو، أي: مُودٍ، أي: ذَهَبَ ذاهب، كما جاء في الحديث: «لا يَزني الزَّاني حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ وَلا يَشْرَبُ الْخَمر حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني.

والثاني مما تزاد فيه الباء: المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]، ......

الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضمره مؤخراً منفصلاً كما يجيء في محله إن شاء الله تعالى، وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع، وأن الثاني أعمل بعد أن ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل، قال: والمعنى على الأول يعني احتمال زيادة الباء أوجه، إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره **(وقال ابن الحاجب: في)** البيت **(الثاني الباء معدية)** لا زائدة **(كما تقول: ذهب بنعلي)** فجعل أودى بمعنى ذهب، وأما على القول بالزيادة فمعناه هلك على ما صرح به اللغويون، وما قاله ابن الحاجب محتمل **(ولم يتعرض لشرح الفاعل)** ما هو **(و)** لا ذكر **(على م يعود)** ذلك الفاعل **(إذا قدر ضميراً في أودى، ويصح أن يكون التقدير أودى هو)** وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر، ولكنه توكيد له **(أي مود)** فالضمير راجع إلى ما يقتضيه الفاعل من المحل، الذي قام هو به **(أي: ذهب ذاهب كما جاء في الحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»**(١) **أي: ولا يشرب هو أي: الشارب إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني)** فيتقيد الوعيد بمن جمع بين وصفي الزنا وشرب الخمر، فلا يعود الضمير المستتر في يشرب إلى الزاني بخصوصه بل إلى الشارب من حيث هو، زانياً كان أو غير زان.

(والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول) وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها، نص عليه ابن قاسم في «الجنى الداني» وأهمل المصنف التنبيه على ذلك **(نحو** ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]**)** ونحو ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥] ونحو ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٥] أي: لن ينصر الله رسوله في الدنيا والآخرة **(فليمدد بسبب)** أي حبل **(إلى السماء)** أي:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب النهي بغير إذن صاحبه (٢٤٧٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان (٥٧)، والنسائي، كتاب قطع السارق، باب تعظيم السرقة (٤٨٧٠).

﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣]، أي: يمسح السوق مَسْحاً، ويجوز أن يكون صفة، أي: مسحاً واقعاً بالسوق، وقوله [من الرجز]:

١٥٦ - [نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الفَلَجْ] نَضْرِب بالسَّيفِ وَنَرْجُو بالفَرج

الشاهد في الثانية، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله [من البسيط]:

هُنَّ الحَرائِرُ لاَ رَبَّاتُ أخْمِرَةٍ سُودِ المَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

سماء بيته ثم ليقطع أي: ليختنق به وسمي الاختناق قطعاً؛ لأن المختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه، ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥] أي: فليصور في نفسه أنه إن فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذي يغيظه؟ **(ونحو ومن يرد فيه)** أي في المسجد الحرام **(بإلحاد)** بظلم، والإلحاد العدول عن القصد فالتقدير في هذه الآيات: ولا تلقوا أيديكم، وهزي إليك جذع النخلة، فليمدد سبباً، ومن يرد فيه إلحاداً ونحو (﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣] **أي: يمسح السوق مسحاً)** وقد تقدم أنه قيل بزيادة الباء في آية الوضوء **(ويجوز أن تكون صفة)** للمسح **(أي مسحاً واقعاً بالسوق)** فالباء على هذا غير زائدة، **(و)** نحو **(قوله)**:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج **(نضرب بالسيف ونرجو بالفرج)**[1]

وضبة علم على رجل وهو ابن أذعم تميم بن مر، والظاهر أن المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب «الصحاح» فيه غير سكون اللام، فيحتمل أن يكون الشاعر اتبعه فتحة الفاء للضرورة **(الشاهد في)** الباء **(الثانية)** وهي الجارة للفرج؛ إذ المعنى ونرجو الفرج **(فأما الأولى)** وهي الداخلة على السيف **(فللاستعانة)** مثلها في كتبت بالقلم **(و)** نحو **(قوله)**:

هن الحرائر لاربات أخمرة **(سود المحاجر لا يقرأن بالسور)**[2]

الإشارة بتلك إلى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يليه وهو:

صلى على عزة الرحمن وابنتها لنبي وصلى على خالاتها الآخر[3]

والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة ضد الأمة، والأخمرة جمع خمار بكسر الخاء المعجمة وهو ما تستر به المرأة رأسها، وفي «القاموس» وكل ما ستر شيئاً فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين، والمراد به ما يبدوا من النقاب والسور

---

(١) لم أجده. (٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٢٢، ولسان العرب ١٤/ ٤٦٥ (صلا).

وقيل: ضمّن «تلقوا» معنى «تُفْضُوا»، و «يريد» معنى «يَهُمّ»، و «نرجو» معنى «نطمع»، و«يقرأن» ....

جمع سورة قال صاحب «الكشاف» والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات اهـ، وهذا تفسير لسورة القرآن وإلا فالسورة أعم، بدليل قولهم: إن من سور الإنجيل سور الأمثال وما قيل: من أن الكتب المنزلة على الأنبياء سورة مترجمة للسور، ومعنى قوله: المترجمة المسماة باسم كسورة الفاتحة وسورة البقرة، وبه يقع الاحتراز عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب، ولا يرد مثل آية الكرسي، لأنه مجرد إضافة لا تسمية وتلقيب وقوله: التي أقلها ثلاث آيات تنبيه على أن أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات، لا قيد في التعريف، إذ لا يصدق على شيء من السور أنها طائفة مترجمة أقلها ثلاث آيات، وفيه تأمل كذا في حاشية التفتازاني، وقول الشاعر لا يقرأن صفة ثانية لربات أخمرة، والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كريمات في العرب لا من نسائهم البدويات، اللاتي يقرأن القرآن **(وقيل: ضمن تلقوا معنى تفضوا)** فعدى بالباء، كما يقال أفضى بيده إلى الأرض إذا مس ببطن راحتيه في سجوده، وسكت المصنف عن تخريج وهزي إليك بجذع النخلة، وتخريج فليمدد بسبب إلى السماء، فإما هذه الثانية فلم أر من تعرض إلى كون الباء فيها غير زائدة، وأما آية مريم ففي «الكشاف» والباء في بجذع النخلة للتأكيد كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أو على معنى إفعلي الهز به كقوله: يجرح في عراقيبها نصلي قلت: يعني بالوجه الثاني أنه نزل هزي مع كونه متعدياً منزلة اللازم للمبالغة، نحو فلان يعطي ويمنع، ثم عدي كما يعدى اللازم كقوله:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي(١)

أي يفعل الجرح في عراقيبها، وعن المبرد أن رطباً مفعول به والعامل هزي والمعنى وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك، فالباء للاستعانة لا مزيدة، ولا يخفى أن إعمال تساقط أولى من إعمال هزي لما يلزم من تأخر ما في حيز الأمر عن جوابه، ولأنه خلاف الظاهر **(و)** ضمن **(يرد)** في ومن يرد فيه بإلحاد **(معنى يهم)** فعدي بالباء كما في قولك: هممت بالأمر أهم به **(و)** ضمن **(نرجو)** في قوله: ونرجو بالفرج **(معنى نطمع)** فجيء معه بالباء الظرفية، كما تقول طمعت بكذا أي: طمعت فيه، وقد تقدم أن المصنف ادعى في حواشي «التسهيل» أنه إن ثبت استعمال الباء للظرفية المجازية كان متوقفاً على السماع عليه، **(و)** ضمن **(يقرأن)** في قوله لا يقرأن بالسور

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦، وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)، وخزانة الأدب ٢/ ١٢٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٥١.

معنى «يرقين» و «يتبرّكن»، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يقال: «قرأت بكتابك» لِفوَات معنى التبرّك فيه، قاله السُّهيلي. وقيل: المراد لا تُلْقُوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في قولك: «كتبت بالقلم»، أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال: لا تُفسِدْ أمْرَكَ برأيك.

وكثرت زيادتُها في مفعول «عرفت» ونحوه، وقَلَّتْ في مفعول ما يتعدّى إلى اثنين كقوله [من الكامل]:

١٥٧ ـ تَبَلَتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

(معنى يرقين ويتبركن) فعدى بالباء التي للإلصاق ويرقين بكسر القاف، يقال: رقاه يرقيه إذا عوذه (وأنه يقال: قرأت بالسورة على هذا المعنى) وهو معنى التبرك أي: تبركت بالسورة (ولا يقال قرأت بكتابك) حيث لا يكون المخاطب ممن يتبرك به؛ (لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلي، وقيل المراد) في الآية الأولى (ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به، والباء للآلة كما في كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال لا تفسد أمرك برأيك) فالباء على هذا للسببية (وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه) مما يتعدى إلى واحد كعلمت التي بمعناها، وسمعت تقول: عرفت بزيد وعلمت به وسمعت بحال عمرو (وقلت) زيادتها (في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله:

تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام)[1]

تبلت بمثناة فوقية فموحدة أي: أفسدت قال الجوهري يقال: تبله الحب وأبتله أي: أسقمه وأفسده، والفؤاد القلب على المشهور وقيل: هو باطن القلب، وقيل: غشاؤه، والخريدة من النساء هي الحيية، وقيل العذراء وخاؤها معجمة ودالها مهملة، وتسقي بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالضجيع ضجيع تلك الخريدة، وهو الذي يضجع جانبه على الأرض إلى جانبها، قلت: ويمكن أن تكون الباء في هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدح، والمراد بالبارد البسام الثغر والمفعول الثاني محذوف أي: تسقي الضجيع ريقها ببادر بسام، وأما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة داخلة على ثاني المفعولين أي: تسقي الضجيع بادراً بساماً وفيه نظر؛ لأن المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام، وهو لا يسقي لكن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف، وعليه

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٠٧، والأغاني ٤/١٣٧، والجنى الداني ص ٥١.

وقد زيدت في مفعول «كفى» المتعدّية لواحد، ومنه الحديث «كَفَى بالمرءِ إثماً أنْ يحَدِّث بكل ما سَمِعَ».

وقوله [من الكامل]:

١٥٨ ـ فكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنا حُبُّ النَّبِيّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا

وقيل: إنها هي في البيت زائدة في الفاعل، و «حب»: بدل اشتمال على المحلّ، وقال المتنبي [من البسيط]:

١٥٩ ـ كَفَى بِجِسْمي نُحُولاً أَنَّني رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطَبَتِي إيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

ففي البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف، وفي شرح «الحاجبية» للرضي أن الباء تزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسقيت وأحسست، فجعلها قياساً فيما ادعى المصنف فيه القلة بالنسبة إلى سقيت (**وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث (كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع»**[1] **وقوله**)) بالرفع عطفاً على المبتدأ المتقدم وهو الحديث.

(**فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا**)[2]

أي: فكفانا بمعنى أجزأنا وأغنانا ومن إما موصوفة نحو مررت بمن معجب لك، والمعنى في البيت على فريق غيرنا وإما زائدة على رأي من جوزه (**وقيل: إنما هي**) أي: الباء (**في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل**) نقل هذا القول ابن قاسم عن ابن أبي العافية (**وقال**) أبو الطيب (**المتنبي**):

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل لولا مخاطبتي إياك لم ترني)[3]

فزاد الباء في مفعول كفى المتعدية إلى واحد، والنحول بضم النون والحاء المهملة الهزال، وأتى بضمير الحضور في صفة رجل مع أن طريقه الغيبة؛ إذ هو اسم ظاهر لكونه مسنداً إلى ضمير الحاضر من قوله إنني ومثله يجوز فيه الأمران، نظراً إلى المخبر عنه وإلى الخبر تقول: أنا رجل قمت وأنا رجل قام.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب (٤٩٩٢)، ونحو مسلم، كتاب المقدمة باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (٥).

(٢) البيت من البحر الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠، ولبشير بن عبد الرحمٰن في لسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٢.

(٣) البيت من البحر البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/ ٣١٩، والجنى الداني ص ٥٣، وخزانة الأدب ٦/ ٦٢.

الثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: «بِحَسْبِكَ درهم»، و «خَرَجْتُ فإذا بِزَيْدٍ»، و «كَيْفَ بك إذا كان كذا»، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾ [القلم: ٦]؛ وقال أبو الحسن «بأيِّكم» متعلّق باستقرار محذوف مُخْبَر به عن «المَفْتون»، ثم اختلف، فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة؛ وقيل: الباءُ ظرفيّة، أي: في أيِّ طائفة منكم المفتون.

* * *

تنبيه ـ من الغريب أنّها زيدت فيما أصلهُ المبتدأ وهو اسمُ «ليس»، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب «البرّ»، وقوله [من المتقارب]:

(**الثالث**) من محال زيادة الباء (**المبتدأ وذلك في قولهم: بحسبك درهم**) وإنما مثل بدرهم المنكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة الباء في المبتدأ وإلا فلو مثل بالمعرف نحو حسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفاً فيه، هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما يقول غيره؟ (**وخرجت فإذا بزيد، وكيف بك إذا كان كذا**) إذا المعنى خرجت، فإذا زيد وكيف أنت إذا كان كذا (**ومنه عند سيبويه**) قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾ [القلم: ٥ ـ ٦] أي: بأيكم المجنون، لأنه فتن أي: محن بالجنون (**وقال: أبو الحسن**) الأخفش (**بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون**) فليست الباء فيه كما قال سيبويه (**ثم اختلف**) على قول الأخفش (**فقيل: المفتون مصدر بمعنى الفتنة**) ومجيء صيغة مفعول للمصدر لم يثبته سيبويه، وأثبته غيره مع الاعتراف بقلته كالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر المجلود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع، والمعقول بمعنى العقل (**وقيل: الباء ظرفية**) والمفتون اسم مفعول لا مصدر (**أي: في أي طائفة منكم المفتون**) وقضية هذا أن الباء على القول الأول وهو جعل المفتون مصدراً بمعنى الفتنة، ويحتمل أن تكون للسببية أو للإلصاق على ذلك القول فتأمله.

(**تنبيه: من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر**)، وكأن السر في ذلك أنه حينئذٍ يكتسب شبهاً بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله، فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر، (**كقراءة بعضهم** ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ **بنصب البر، وقوله**:

١٦٠ ـ أَلَيْس عَجِيباً بأنَّ الفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذي في يَدَيْهِ

والرابع: **الخبر**، وهو ضربانِ: غير موجب فينقاس نحو: «لَيْسَ زيد بقائم»، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤، ٨٥، ١٤٠]، وقولهم: «لاَ خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَه النار» إذا لم تُحمل على الظرفيَّة؛ ومُوجَبٌ فيتوقَّف على السماع، وهو قول الأخفش ومَنْ تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] وقولَ الحماسي [من الوافر]:

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه[(١)]

الفتى بالقصر الشاب، والسخي الكريم، وبالمد الشباب.

(والرابع) من مواضع الزيادة **(الخبر وهو ضربان: غير موجب فينقاس)** دخول الباء الزائدة عليه، وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل الناسخ المنفي كقوله:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل[(٢)]

قال ابن قاسم: وظاهر كلام بعضهم أن هذا يجوز القياس عليه **(نحو: ليس زيد بقائم)**، ولو مثل بنحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] لكان أولى جرياً على عادته في عدم العدول عن الآيات ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ والظاهر أنه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك، وسيأتي فيه كلام (و) نحو **(قولهم: لا خير بخير بعده النار إذا لم تحمل)** الباء **(على الظرفية)** وحملها عليها في ذلك هو الظاهر كما قال الرضي، وكان الأولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب[(٣)]

والفتيل ما في شق النواة وما فتلته بين أصابعك من الوسخ، وهو موضوع موضع المصدر في قولك: ما أغنى فلان عن فلان فتيلاً، أو ما أغنى غناء حقيراً فكيف يغني غناء منتفعاً به **(وموجب فيتوقف على السماع، وهو)** أي: القول بزيادتها فيه موقوفة على السماع **(قول الأخفش ومن تابعه)**، والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلاً ولا يثبتون سماعه **(وجعلوا)** أي: الأخفش ومتابعوه **(منه)** أي: من هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] **وقول الحماسي)**:

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لمحمود الوراق النحاس في البيان والتبيين ٣/ ١٩٧، وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٠١.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للشنفري في ديوانه ص ٥٩، وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: المنتظم ٢/ ٣٤٥، والبداية والنهاية ٢/ ٣٣٥.

١٦١ ـ [فَلاَ تَطْمَعْ، أَبَيْتَ اللَّعْنَ، فِيهَا] وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

والأولى تعليقُ ﴿بِمِثْلِهَا﴾ باستقرارٍ محذوف هو الخبر، و «بشيء» بـ «منعكها»، والمعنى: ومنعكها بشيء مّا يستطاع؛ وقال ابن مالك في «بحسبك زيد» إن «زيداً» مبتدأ مؤخَّر، لأنه معرفة و «حسب» نكرة.

فلا تطمع أبيت اللعن فيها (ومنعكها بشيء يستطاع)(١)

والظاهر أن الواو حالية وذو الحال إما فاعل تطمع أو مجرور في، ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء.

(والأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر)، وقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جمل الاعتراض، بأن الأظهر أن الذين ليس مبتدأ بل هو معطوف على الذين الأولى، أي: للذين أحسنوا وزيادة، ﴿وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها﴾، وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الأخفش، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين، ورجحه بأن الظاهر أن الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء ويكون جزاء عطفاً على الحسنى، فلا يحتاج إلى تقدير، فبين اختياريه تعارض، **(و)** تعليق **(بشيء بمنعكها والمعنى: ومنعكها بشيء ما يستطاع)** وأجاز ابن جني الوجهين فقال: هي زائدة والمعنى ومنعكها شيء يستطاع أي: أمر مطاق غير باهظ أي: فاله عنه ولا تعلق فكرك بها، ويجوز أن يريد ومنعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع، وذلك المعنى إما غلبة ومعازة لك أو فداء نفديها به منك، فيكون المعنى قريباً من الأول إلا أنه ألين جانباً منه، فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته، قال: ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بنفس يستطاع أي: يستطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه، **(وقال ابن مالك في بحسبك زيد: إن زيد مبتدأ مؤخر، لأنه معرفة وحسبك نكرة)** فيكون خبراً لذلك المبتدأ، فقال: بزيادة الباء في الخبر الموجب، قلت: وقد سمع زيادتها في خبر لكن مع أنه موجب قال:

ولكن أجراً لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر(٢)

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١١، ولرجل من تميم في تلخيص الشواهد ص ٨٩، وله أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٧.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٨، وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٣.

والخامس: الحال المنفي عاملُها، كقوله [من الوافر]:

١٦٢ ـ فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وقوله [من البسيط]:

١٦٣ ـ [كَائِنْ دُعِيتُ إلى بَأْسَاءَ داهِمَةٍ] فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤودٍ وَلاَ وَكِلِ

(الخامس) من أماكن الزيادة **(الحال المنفي عاملها)** وهذا القيد يظهر أن في اعتباره خلافاً فقد وقع في «البحر» لأبي حيان ما معناه: أنه لو قيل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢] إنه يجوز كون الجار والمجرور راجعاً للفعل أو الفاعل أو المفعول، والتقدير: إما رزقاً غير ذي حساب أو يرزق غير محاسب للمرزوق، أو يرزق من يشاء غير محاسب ذلك المرزوق. اهـ، وعليهن فالباء زائدة في الحال وصاحبها مختلف أما على الأول فهو ضمير الرزق، وأما على الأخيرين فهو ضمير الفاعل والمفعول، وذلك دليل على أن هذا القائل لا يشترط النفي، وأضعفهن الأول لاشتماله على ما اشتمل عليه الآخران من زيادة الباء، وعلى تقدير مفعول مطلق، والتقدير يرزقه أي: الرزق، وعلى تقدير مضاف أي: غير ذي حساب، وقد يقال: وعلى الأخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر، وعلى الجملة ففي الأول ثلاثة لا اثنان ولا واحد، رجعنا إلى كلام المصنف قال: في حواشيه على «التسهيل»، وإنما جاز جر الحال بالباء الزئدة من حيث هي خبر في المعنى، وإنما اشترط تقدم النفي؛ لأن ذلك شرط الزيادة في الخبر، وإنما كان الجر قبل الجر هنا بالباء لأن المشبه بالشيء ينقص عنه **(كقوله:**

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها)[1]

الخيبة حرمان المطلوب، والركاب الإبل التي يسار عليها الواحدة راحلة، ولا واحد لها من لفظها كذا في «الصحاح» وأعرفهم ضبطوا والد سعيد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها، وأما والد حكيم هذا فلا أتحقق ضبطه، ومعنى البيت أن الركاب التي منتهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة، بل رجعت بالظفر بالمقصود ونيل المطلوب، **(وقوله)**:

كائن دعيت إلى بأساء داهمة **(فما انبعثت بمزؤود ولا وكل)**[2]

كائن بمعنى كم وستأتي في حرفها، والبأساء الشدة قال الأخفش: مبني على فعلاء وليس

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للعجيف العقيلي في خزانة الأدب ١٠/١٣٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٧، والجنى الداني ص ٥٥.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦.

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخَرَّج البيتين على أن التقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مَزْؤود أي: مذعور، ويريد بالمزؤود نفسَه، على حد قولهم: «رأيت منه أسداً». وهذا التَّخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني، لأن صفات الذم إذا نُفيت على سبيل المبالغة لم ينتفِ أصْلُها؛ ....

له أفعل، لأنه اسم كما يجيء أفعل في الأسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد، ومعنى داهمة آتية على بغتة وانبعثت أسرعت، والمزؤد المذعور الخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره إلى غيره، **(ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرج البيتين على أن التقدير)** فما رجعت **(بحاجة خائبة)** فالباء للإلصاق أو للمصاحبة، لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل، وقد يخرج على جعل رجع من أخوات كان، فالباء زائدة في الخبر على حد لم أكن بأعجلهم، **(وبشخص مزؤد أي: مذعور ويريد بالمزؤد نفسه على حد قولهم: رأيت به أسداً)** فيكون من التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه، والباء حينئذٍ للملابسة والمصاحبة كما في قوله:

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل[1]

أي فرس قبيح لسعة أشداقه كذا في شرح «التلخيص» للتفتازاني، وقال ابن السبكي: الشوهاء صفة محمودة في الفرس، ويقال: يراد بها سعة أشداقها وتعدو تسرع، وصارخ الوغى المستغيث في الحرب، والفنيق الفحل الذي لا يؤذي ولا يركب لكرامته على أهله، والمرحل المرسل السائر، أي: تعدو بي هذه الفرس ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعداً لها، **(وهذا التخريج)** الذي ذكره أبو حيان **(ظاهر في البيت الأول)** وقد عرفت ما عليه من حيث إن حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه، ولا دليل عليه في البيت مع أن المصنف استظهر التخريج على ذلك فيه **(دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها)** وينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت؛ لأنه ليس المراد أن نفيها مبالغ فيه، وإنما يتعلق بمحذوف هو حال من ضمير نفيت العائد على الصفات، وهذا الحكم ليس مخصوصاً بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد بقيد إذا دخل عليه النافي، مثل ما جئت راكباً فيرجع النفي إلى القيد فقط، ويثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت غير راكب، وقد ذكر في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٩٩، بلفظ (المدجّل) وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٩، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥.

ولهذا قيل في: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] إنّ «فَعَّالاً» ليس للمبالغة بل للنسب كقوله [من الطويل]:

١٦٤ ـ [وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ] وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: وما ربُّك بذي ظلم؛ لأنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلم الناسَ شيئاً. ولا يُقال: لقيتُ منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم.

والسادس: التوكيد بـ «النفس» و «العين»، وجعل منه بعضُهم قولَه تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وفيه نظر؛ إذ حق الضمير المرفوع المتَّصل المؤكد بـ «النفس» أو بـ «العين» أن يؤكَّدَ أوَّلاً بالمنفصل، نحو: «قمتم أنتم أنفسُكم»، ....

وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣] أنه نفي للصمم والعمى وإثبات للخرور هذا هو الأكثر، وقد يقصد نفي الفعل والقيد جميعاً بمعنى انتفاء كل من الأمرين فيكون قولك: ما جئت راكباً بمعنى لا مجيء ولا ركوب، (**ولهذا قيل في** ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ **إن فعالاً هنا ليس للمبالغة**)؛ لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فقط، فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، (**وإنما هو للنسب كقوله**) أي قول امرىء القيس:

(وليس بذي سيف وليس بنبال)[1]

أي بذي نبل فتخرج الآية عليه (**أي: وما ربك بذي ظلم**) فينتفي الظلم رأساً، (**ولا يقال: لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف**) بالإقدام والشجاعة في قولك: رأيت منه أسداً، (**والكرم**) في قولك: رأيت منه بحراً.

(**والسادس**) من محال زيادة الباء (**التأكيد بالنفس والعين**) نحو: جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه، ولم يحكوا خلافاً في جواز زيادة الباء في ذلك، لكن وقع في شرح «الملحة» للحريري أجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين، فأشعر بخلاف في ذلك، (**وجعل منه بعضهم**) ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] (**وفيه نظر إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولاً بالمنفصل، نحو قمتم أنتم أنفسكم**) وليس حقه ذلك على التعيين، بل حقه أحد أمرين إما التأكيد وإما الفصل، نص عليه أبو حيان في «الارتشاف» فيصح أن يقال: جئتم يوم الجمعة نفسكم، ويمكن هنا أن يقال اكتفى بالباء الزائدة

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: وليس بذي رمح فيطعنني به، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٣، ولسان العرب ١١/ ٦٤٢ (نبل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٣٣٩.

ولأنّ التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربُّص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: «زَارَنِي الخليفة نفسهُ»؛ وإنما ذكر «الأنفس» هنا لزيادة البعث على التربص؛ لإشعارِهِ بما يستنكِفْنَ منه طمُوحِ أنفسهنّ إلى الرجال.

* * *

تنبيه ـ مذهب البصريّين أن أحْرُفَ الجرّ لا ينوبُ بعضُها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرفَ النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مُؤَوّلٌ تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]: إن «في» ليست بمعنى «على»، ولكن شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ في الشيء؛ وإما على تضمين

في الفصل، كما يكتفي بلا الزائدة في العطف نحو ما قمتم ولا زيد، **(ولأن التأكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص، لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك: زارين الخليفة)** إذ قد يذهب الوهم إلى أن الزائر غلامه مثلاً لا هو نفسه، فإذا أكد مثل هذا النفس كان للتأكيد فائدة، وهو رفع ذلك الأمر المتوهم، وأما في الآية فليس كذلك، ولقائل أن يمنع عدم ذهاب الوهم إلى أن المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات، فقد قال علماء الحنفية: إن الزوج إذا طلق الرابعة ثلاثاً لا يتزوج الخامسة حتى تقتضي عدة هذه، وكذا لو أراد نكاح أختها لم يجز له أن يتزوجها حتى تنقضي عدة الأخت المطلقة، فقد أمر الزوج المطلق أن يتربص زمن العدة، فلم لا يمكن ذهاب الوهم إلى أزواجهن فيرفع بذكر الأنفس، **(وإنما ذكر)** الله تعالى **(الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص، لإشعاره بما يستنكفن منه)** أي: يستكبرن عنه **(من طموح أنفسهن إلى الرجال)**، أي: تطلعها في ارتفاع من قولك: طمح بصره إلى كذا أي: ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشري، فإنه قال في ذكر الأنفس تهييج لهن على التربص، وزيادة بعث؛ لأن فيه ما يستنكفن منه فيحملهن على أن يتربصن، وذلك أن أنفس النساء طوامح إلى الرجال فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح، ويجبرنها على التربص.

(تنبيه: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك) أي: وقوع نيابة حرف جر عن حرف جر آخر **(فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في)** قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] إن في ليست بمعنى على كما يقوله جماعة، **(ولكن شبه المصلوب لتمسكه في الجذع بالحال في الشيء)** فأتى بفي على طريق الاستعارة التبعية، وفي «الكشاف» شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعاية فلذلك قيل: ﴿في جذوع النخل﴾ **(وأما على تضمين**

الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم «شربن» في قوله [من الطويل]:

شـــربـــن بـــمـــاء الـــبـــحـــر

معنى رَوِينَ، و «أحْسَنَ» في ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] معنى: «لَطَف»؛ وإمّا على شذوذ إنابةِ كلمةٍ عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيّين وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقلُّ تعسفاً.

* * *

● (بَجَلْ) على وجهين: حرف بمعنى، «نعم»، واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى: «يكفي»، واسمِ مُرَادِف لِـ «حسب»، ويقال على الأول: «بَجَلْنِي» وهو نادر،

الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم شربن في قوله:

شـــربـــن بـــمـــاء الـــبـــحـــر

معنى روين) فعداه بالباء كما يعدى روى به، **(وأحسن في)** في قوله تعالى: (﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] **معنى لطف)** فجيء بالباء كما تجيء في قولك: لطف بي، **(وأما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى)** حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال، وحيث لا يتأتى التضمين، **(وهذا الأخير)** وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى **(هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً)**، وهذا موجب لما قلناه من جعل الإشارة في قوله: وهذا الأخير إلى كون الكلمة نائبة عن أخرى، ولو جعلت راجعة إلى شذوذ الإنابة لنافى آخر الكلام أوله، **(ومذهبهم أقل تعسفاً)** وهذا جنوح من المصنف إلى مخالفة البصريين، قلت: وكان حق هذا التنبيه أن يكون إما مذكوراً عقيب كلامه على إلى في حرف الألف؛ لأن ذلك أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض، وإما مذكوراً عند الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النيابة، هذا الذي تقتضيه صناعة التصنيف، والأمر في ذلك قريب.

(بجل)

(على وجهين) وهذا خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله: **(حرف بمعنى نعم، واسم)** خبر آخر؛ ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على **(وهي)** أي: وبجل التي هي اسم **(على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب)**، والكلام في إعراب هذا كالمتقدم **(يقال على الأول)** وهو كونها اسم فعل بمعنى يكفي **(بجلني)** بلحاق نون الوقاية **(وهو نادر)** نعم إذا كانت بمعنى حسب جاز الأمران إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فندور بجلني بالنون إنما هو إذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي، قال ابن قاسم في «الجنى الداني»: وأما بجل الاسمية فلها قسمان:

وعلى الثاني: «بَجَلِي»، قال [من الطويل]:

١٦٥ ـ [ألاَ إنَّني أُشْرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكاً] ألاَ بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ ألاَ بَجَلْ

● (بَلْ) حرفُ إضرابٍ، فإن تَلاَهَا جملة كان معنى الإضراب إما **الإبطال**، نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ۝﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي بل هم عباد،

أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: بجلني، والثاني أن تكون اسماً بمعنى حسب، فتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها تلحقها قليلاً، فإن قلت في «التسهيل» في نون الوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز، وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت فأطلق في بجل، ولعله مستند المصنف قلت: لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجيء بجل اسم فعل بمعنى يكفي، وإنما ذكرها حيث تكون ياء المتكلم في محل جر بها، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت بمعنى حسب، فإن قلت: لعل قول المصنف وهو نادر إنما يرجع إلى استعمال بجل اسم فعل، فلا يرد هذا، قلت: لا نسلم أن استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف إيراد هذا الحكم في هذا المحل وإنما موضع إيراده عند قوله اسم فعل.

(و) يقال (**على الثاني**) وهو استعمالها بمعنى حسب بدون نون الوقاية (**بجلي قال**:

ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل)[1]

وقد تقدم أنها تستعمل مع نون الوقاية إذا كانت بهذا المعنى إلا أن ذلك قليل، وفي «الصحاح»: وبجل بمعنى حسب قال الأخفش: هي ساكنة أبداً يقولون بجلك كما يقولون قطك إلا أنهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون: بجلي أي: حسبي قال لبيد:

فمتى أهلك فلا أحفله بجلي الآن من العيش بجل[2]

(بل)

(**حرف إضراب فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو** ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] **أي بل هم**) أي: الملائكة الذين زعم القائلون المفترون أنهم بنات الله سبحانه وتعالى (**عباد مكرمون**) مقربون وليسوا بأولاد؛ إذ العبودية تنافي الولادة، قيل في الآية: وإن لم يقع بعدها في اللفظ إلا مفرد لكن هذا المفرد خبر مبتدأ

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لطرفة بن العبد في لسان العرب، مادة (سود).

(٢) البيت من البحر الرمل، وهو للبيد في لسان العرب، مادة (حفل).

ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وإما **الانتقال** من غَرَضٍ إلى آخر. ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦]، ونحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢ - ٦٣]، وهي في ذلك كله حرفُ ابتداءٍ لا عاطفة على الصحيح، ومن دخولها على الجملة قولُه [من الرجز]:

١٦٦ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ [لا يُشْتَرى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ]

محذوف، فالواقع في التحقيق بعدها جملة اسمية (**نحو** ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]) فوقع بعدها جملة فعلية ومعنى الإبطال في الآيتين ظاهر.

(**وإما الانتقال من غرض إلى آخر**) مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول المنتقل عنه، (**ووهم ابن مالك إذ زعم في «شرح كافيته» أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه**) ومحمل كلامه هذا على أنها لا تقع بيقين في القرآن إلا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره، فلا يتم توجيهه بتينك الآيتين الشريفتين، إذ ليس الإضراب على وجه الإبطال متعيناً في شيء منهما؛ لاحتمال أن يكون الإضراب فيهما عن القول، لا عن المقول المحكي، ولا شك أن الإخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق إليه الإبطال بوجه، فيكون الإضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر إلى استئناف أمر آخر، (**ومثاله** ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦] **ونحوه**: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢ - ٦٣]) ﴿مِّنْ هَٰذَا﴾ فالإضراب فيها لمجرد الانتقال من غير إبطال، (**وهي**) أي بل (**في ذلك كله**) حيث تليها جملة وتكون هي للإبطال، أو لمجرد الانتقال (**حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح**) وظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصرح به ولده بدر الدين في شرح الألفية، وكذا صاحب «رصف المباني» فيما نقله ابن قاسم (**ومن دخولها على الجملة قوله**:

بل بلد ملء الفجاج قتمه)[1]

الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في «الصحاح»، وأما قتمه فيحتمل أن يكون بفتح القاف والتاء كما في قول الحماسي:

---

(١) صدر بيت من الرجز، عجزه: لا يشترك كتانه وجهرمه، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠، والدرر ١/ ١١٤، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٢٥.

إذ التقدير: بل رُبّ بلدٍ موصوف بهذا الوصف قَطَعتهُ. ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارّة.

وإن تلاها مفرد فهي عاطفة؛ ثم إن تقدَّمها أمرٌ أو إيجاب ....

كـأنـهـا الأسـد فـي عـريـنـتـهـم ونـحـن كـالـلـيـل جـاش فـي قـتـمـه[(1)]

العرين المحل الذي يأوى إليه الأسد وكذا العرينة، قال الجوهري: وأصل العرين جماعة الشجر، وجاش كأنه مستعار من قولهم: جاش البحر إذا زخر وجاشت القدر إذا غلت، والقتم السواد، قال ابن جني: ينبغي أن يكون أراد في قتامه فحذف الألف تخفيفاً، كما روينا عن قطرب من قول الشاعر:

ألا لا بـارك الله فـي سـهـيـل إذا مـا الله بـارك فـي الـرجـال[(2)]

وكما قال الآخر:

مـثـل الـنـقـى لـبـده ضـرب مـن الـظـلـل[(3)]

يريد الظلال، وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلاً وفعالاً كزمن وزمان، وقال الإمام المرزوقي: والقتام والقتم والقتمة تجيء في الظلمة والغبار والريح، وجاء الفعل منه فقيل: قتم يقتم قتماً وقتاماً، وذكر بعضهم أنه أراد القتام وحذف الألف كما قال:

ألا لا بـارك الله فـي سـهـيـل[(4)]

ومصدر ما كان على فعل الفعل في الأكثر فلا أدري لم أنكره حتى اعتذر بما ذكره؛ **(إذ التقدير)** تعليل لدخولها على الجملة في البيت المذكور، أي: لأن التقدير **(بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته)** فبلد مجرور برب، والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بعد بل، **(ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة)** بمنزلة رب قد، حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على أن الجر بعد بل لا بها، وقال الرضي: أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما بل بربِ المقدرة بعدهما، **(وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب)** أي: أو

(١) البيت من البحر المنسرح، وهو لرجل من حمير في ديوان الحماسة ١/ ١٢٢.
(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٤١، ولسان العرب ١٣/ ٤٧١ (أله)، وتاج العروس (أله).
(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لابن الأعرابي في لسان العرب مادة ظلل. وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٣٤.
(٤) تقدم تخريجه.

كـ «اضربْ زَيْداً بل عمراً»، و «قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، فهي تجعلُ ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يُحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدّمها نفيٌ أو نهيٌ فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضدّه لما بعده، نحو: «ما قامَ زيدٌ بل عمرو» و «لا يَقُمْ زيد بل عمرو»، وأجاز المبرّد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما، فيصبح «ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، وبل قاعد» ويختلف المعنى؛ ومنع الكوفيون أن يُعطَفَ بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: مُحَالٌ: «ضربت زيداً بل إياك» اهـ.

ومَنْعُهم ذلك ....

خبر موجب (**كاضرب زيداً بل عمراً وقام زيد بل عمرو**) على طريق النشر المطابق للف في الترتيب (**فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء**) فزيد في المثالين كالمسكوت عن الأمر بضربه، والإخبار بقيامه، (**وإثبات الحكم لما بعدها**) فعمرو في ذينك المثالين هو المأمور بضربه والمخبر بقيامه، (**وإن تقدمها نفي أو نهي، فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها، نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو**)، ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد وأثبتت القيام لعمرو، وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد وأثبتت الأمر بضرب عمرو، وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك، وظاهر كلام الأندلسي أن معنى الإضراب جعل الحكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه، ففي قولك: ما جاءني زيد بل عمرو أفادت بل أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما أن الأمر كذلك مع الإيجاب، (**وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها**) هذا مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم، فالأمران جائزان عندهما على ما صرح به ابن قاسم في «الجنى الداني»، قلت: وقد صرح ابن مالك بأن ما جوزاه مخالف لاستعمال العرب (**وعلى قولهما**) يتأتى التفريع (**فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً**) بالنصب عطفاً على الخبر والإيجاب؛ لأنها نقلت معنى النفي إلى ما بعدها، (**وبل قاعد**) بالرفع على أنها جعلت ضد النفي لما بعدها فهو مثبت، لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أن ما لا تعمل عند انتقاض النفي، فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، أي: بل هو قاعد وحينئذٍ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها، ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث يتلوها مفرد فتكون عاطفة فتأمله، (**ويختلف المعنى**) إذ القعود منفي على التقدير الأول مثبت على التقدير الثاني، (**ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي**) نحو: ما قام زيد بل عمرو، (**وشبهه**) نحو: لا يقم بكر بل خالد، (**قال هشام: محال ضربت زيداً بل إياك. اهـ. ومنعهم ذلك**)

مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قِلّته.

وتُزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، كقوله [من الخفيف]:

١٦٧ ـ وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ
يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ....

مع سعة روايتهم دليل على قلته) إن قصد بذلك الرد على الجمهور فيلزم القدح في كل ما منعه فريق من أهل البلدين، وأجازه الفريق الآخر فتأمله **(وتزاد قبلها لا لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله:**

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وأفول)(١)

أظن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير إلى السواد، والأفول الغيبوبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله:

عزماته مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات أفول(٢)

وما أحسن قول بديع الزمان:

وكاد يحكيك صوت الغيث منسكباً لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا
والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا(٣)

(ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي) ففي مثل قولك: ما قام زيد لا بل عمرو تكون لا مزيدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد، قال الرضي: وإذا ضممت لا إلى بل بعد الإيجاب أو الأمر نحو: قام زيد لا بل عمرو، واضرب زيداً لا بل عمراً، فمعنى لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد بل، ففي قولك: لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو، ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت، وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيداً لا بل عمراً، أي: لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد، وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو. اهـ كلامه، وهو نص

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦.
(٢) البيت من البحر الرجز، وهو للجاحظ في الإيضاح (٢٤٦).
(٣) البيت من البحر البسيط، وهو لبديع الزمان الهمذاني في شذرات الذهب ٢/ ١٥٠ ووفيات الأعيان ١/ ١٢٨، وقرى الضيف ٤/ ٣٣٦، والنجوم الزاهرة ٤/ ٢٩.

ومَنَعَ ابن دُرُسْتُوَيْهِ زيادتَها بعد النفي، وليس بشيء، لقوله [من البسيط]:

١٦٨ ـ وَمَا هَجَرْتُكِ، لا، بَلْ زَادَنِي شَغَفاً ... هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَى أَجَلِ

● (بَلَىٰ) حرفُ جوابٍ أَصليّ الألف، وقال جماعة: الأصل: «بَلْ»، والألف زائدة، وبعضُ هؤلاء يقول: إنها للتأنيث، بدليل إمالتها. وتختصّ بالنفي، ....

في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة، بل أتى بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها، وهو خلاف ما في المتن قلت: ووقع للمصنف في حرف اللام، حيث ذكر شروط لا العاطفة أن قال: فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو، فالعاطف بل ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في أن لا في ذلك نافية لا زائدة، فهو معارض لما هنا فتأمله، **(ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي)** لا بعد الإيجاب فيصح أن يقال: قام زيد لا بل عمرو، ولا يصح ما قام زيد بل عمرو **(وليس بشيء لقوله)** بلام العلة.

(وما هجرتك لا بل زادني شغفاً ... هجر وبعد تراخي لا إلى أجل)[1]

وهذا قاطع في رد ما قاله ابن درستويه، والشغف بالشين والغين المعجمتين المفتوحتين مصدر شغفة الحب إذا خرق شغاف قلبه حتى وصل إلى الفؤاد، والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها: لسان القلب والشعف بالعين المهملة أيضاً.

(بلى)

(حرف جواب أصلي الألف) وهذا هو الظاهر **(وقال جماعة: الأصل بل والألف زائدة)** قال الفراء: زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو **(وبعض هؤلاء)** القائلين بزيادة الألف **(يقول: إنها للتأنيث)** أي: تأنيث الكلمة كالتاء في ربت وثمت **(بدليل إمالتها)** كإمالة ألف حبلى، ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كألف قبعثرى لم تمل.

(ويختص) إما بياء المضارعة التحتية على أنه مسند لضمير يعود على قوله حرف جواب، والجملة صفة له أو على بلى بناء على تذكيره باعتبار اللفظ، والجملة خبر ثان، وإما بالتاء الفوقية على أنه مسند لضمير بلى بتاء التأنيث باعتبار الكلمة، والجملة على هذا خبر ثان **(بالنفي)** فلا تقع بعد الإثبات، وحكى الرضي عن بعضهم أنه أجاز استعمالها بعد الإيجاب تمسكاً بقوله:

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ١٣٨/٦، وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

وتفيد إبطاله، سواء كان مجرَّداً، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧] أم مقروناً بالاستفهام، حقيقيًا كان، نحو: «أَلَيْسَ زَيْد بقائم»، فتقول: بلى، أو توبيخيًا، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]؛ أو تقريريًا، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا بَلَى﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أجْروا النفي مع التقرير مُجْرى النفي المجرّد في ردِّه بـ «بلى»، ولذلك قال ابن عبّاس وغيره: لو قالوا: «نعم» لكفروا، ووجْهُهُ أن «نعمْ» تصديقٌ للمُخْبِرِ بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال «أليسَ لي عليك ألف»، فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه. وقال آخرون: تلزمه فيهما، ....

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى إن من زار القبور ليبعدا[1]

أي: ليبعدن بالنون الخفيفة، وقد قال الرضي: واستعمال بلى في البيت لتصديق الإيجاب شاذ، (**وتفيد إبطاله سواء كان مجرداً نحو** ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى﴾ [التغابن: ٧]) فيكون قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ تصريحاً بما أفادته بلى، من إبطال النفي المتقدم (**أم**) كان (**مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان**) ذلك الاستفهام (**نحو**) أن يقول قائل: (**أليس زيد بقائم فتقول:**) أنت في جوابه: (**بلى**) أي: هو قائم، (**أو توبيخاً نحو**) قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠] أي: بل نسمع ذلك، فأبطلت النفي الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ﴾ [القيامة: ٣] أي: الكافر المنكر البعث ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَى﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] أي: بلى نجمعها، (**أو تقريرياً نحو** ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا بَلَى﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]) أي: بل أتانا نذير (**و**) نحو ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: بلى أنت ربنا (**أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب**) والواقع في الآية نفي، فلو أجيب بنعم لكان معناه نعم لست بربنا، وهو كفر والعياذ بالله، (**ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: أليس لي عليك ألف؟ فقال: بلى لزمته**) الألف؛ لأن بلى تفيد إبطال النفي، فكأنه قال: بلى لك علي ألف، فهو إقرار بالألف فتلزمه، (**ولو قال: نعم لم تلزمه**)؛ إذ معناه نعم ليس لك على ألف، وهذا ليس إقراراً بثبوت الألف عليه فلا تلزمه، (**وقال آخرون تلزمه**) الألف (**فيهما**) أي:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٠.

وجَرَوْا في ذلك على مقتَضَى العُرْفِ لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكيّ عن ابن عبّاس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريريَّ خبر مُوجَب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متَّصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خيْر﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فـ «نَعَمْ» بعد الإيجاب تصديق له، انتهى.

ويُشْكِل عليهم أن «بَلىٰ» لا يُجَاب بها عن الإيجاب، وذلك متَّفق عليه، ....

في الصورتين المذكور في إحداهما بلى، وفي الأخرى نعم **(وجروا في ذلك على مقتضى العرف)** الجاري عندهم في ذلك **(لا اللغة)**، والأقارير مبنية على ما هو مستعمل عند أهل العرف، ولا يلزمون فيها إلا بما هو المتعارف بينهم، قال ابن الحاجب: غير العرف نعم في الإيجاب نفي معه استفهام، ولذلك لو قال شخص: نعم في جواب أليس لي عليك ألف ألزمناه بالألف تغليباً للعرف؛ إذ المراد منه عرفاً لك علي ألف، والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع، ومستند إخراج العرف نعم عن وضعه الأصلي أن النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير، فيكون موجباً من حيث المعنى، **(ونازع السهيلي وجماعة في المحكى عن ابن عباس وغيره في الآية)** وهي ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] **(متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى:** ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢] **فإنها لا تقع بعد الإيجاب)** وهذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه، من أنه يراها في هذه الآية متصلة، والحق ما ذكره هنا، وقد أسلفنا نص سيبويه من أنه يراها في الكتاب في ذلك المحل، وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبني على أن الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لأم لا بد أن يكون حقيقياً، وقد أسلفنا الكلام عليه، **(وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له)** فلا يلزم الكفر، إذ مضمون ألست بربكم أنا ربكم، فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر **(اهـ)** كلام هؤلاء الجماعة، قال الرضي: وجوز بعضهم إيقاع نعم في موضع بلى إذا جاء بعد همزة داخلة على نفي، لفائدة التقرير أي: الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقول في جواب: ألست بربكم، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، نعم؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب، فتكون نعم في الحقيقة للخبر المثبت المؤول به الاستفهام، ولا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام فلا تكون جواباً للاستفهام، لكون ما بعد أداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريراً لما بعد الهمزة، والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقضان **(ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه)** ولا إشكال في الحقيقة؛ فإن

ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهامُ المجرَّدُ؛ ففي صحيح البخاري في «كتاب الإيمان» أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟» قالوا: بلى. وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة «أيَسُرُّكَ أن يكونوا لك في البرِّ سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا إِذَنْ». وفيه أيضاً أنه قال «أنتَ الذي لقيتَني بمكة؟» فقال له المجيب: بلى. وليس لهؤلاء أن يحتجّوا بذلك، لأنه قيل فلا يتخرَّج عليه التنزيل.

واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارةُ جماعةٍ ومرادهم أنه تقرير بما بعد

هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فأجيب ببلى حيث يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة، وجوزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها، وهو إيجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها، أما إن أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلاً ورأساً فقد أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف.

وأما إن أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود، ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون، وقد تقدم هنا أنهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رد ببلى، (**لكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد**) عن النفي، (**ففي «صحيح البخاري» في كتاب الأيمان**) والنذور (**أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا: بلى**)[1]، ووجه ذكر الحديث في كتاب الإيمان أن في بقيته قال: «أفلا ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قالوا: بلى قال: فوالذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة» (**وفي «صحيح مسلم» في كتاب الهبة: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال: بلى قال فلا إذن**)[2]، (**وفيه أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال: أنت**) وهذا على حذف همزة الاستفهام، أي أأنت (**الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب: بلى**)[3]، (**ليس لهؤلاء**) الجماعة (**أن يحتجوا بذلك**) في آية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ (**لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل، وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في غنية عن هذا الاحتجاج، وأن ما أورده المصنف عليهم غير وارد.**)

(**واعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ (٦٦٤٢).
(٢) أخرجه مسلم، كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣).
(٣) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة (٨٣٢).

النفي كما مَرَّ في صَدْر الكتاب، وفي الموضع بَحْثٌ أوسع من هذا في باب النون.

● (بَيْد) ويقال: مَيْدَ، بالميم، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى «أنَّ» وصِلَتِها ....

النفي كما مر في صدر الكتاب، وفيه بحث أوسع من هذا في باب النون) يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

(بيد)

(ويقال ميد بالميم وهي اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها)، أما أنه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قيل بأنه حرف استثناء كإلا لم يبعد هكذا كنت أقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على إعراب مشكلات البخاري ما نصه والمختار عندي في بيد أن تجعل حرف استثناء ويكون التقدير إلا أن كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لأن معنى إلا مفهوم منها ولا دليل على اسمها. اهـ وأما استعماله متلواً بأن وصلتها فهو المشهور كالحديث «بيد أني من قريش»[1] وكالبيت الذي أنشده المصنف:

عمداً فعلت ذاك بيد أني[2]

وكقول الآخر:

بيد أن الله قد فضلكم فوق من أحكا صلبا بازار[3]

هكذا أنشده ابن مالك، وأنشده الجوهري منسوباً لعدي بن زيد يصف جارية، أجل إن الله وأحكا: شد والإزار واحد الإزر، قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث «ونحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أتوا الكتاب من قبلنا»[4]، وخرجه على أن الأصل بيد أن كل أمة فحذفت أن وبطل عملها، وأضيفت بيد إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين؛ لأن قال وهذا الحذف في أن نادر ولكنه غير مستبعد بالقياس إلى حذف أن فإنهما أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف أن في قول الزبير رضي الله تعالى عنه:

---

(١) ذكره ملا علي القاري في المصنوع (٦٠)، والعجلوني في كشف الخفاء ١/ ٢٣٢، وابن حجر في تلخيص الحبير ٢/ ٦.

(٢) صدر بيت من بحر الرجز، عجزه: أخاف إن هلكت أن ترني، وهو للأصمعي في إصلاح المنطق ص ٢٤.

(٣) البيت من البحر الرمل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه بلفظ (أجل أن الله) ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ١٠٥١، ولسان العرب ٤/ ١٨.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٨٦)، وأحمد (٧٢٦٨).

وله معنيان:

أحدهما: غير، إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفةً ولا استثناءً متصلاً، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصّة، ومنه الحديث: «نَحْنُ الآخرون السابقون، بَيْدَ أنهم أوتُوا الكتاب من قبلنا». وفي مُسند الشافعي رضي الله عنه: «بائد أنهم»؛ وفي الصحاح «بَيْدَ بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيدَ أنه بخيل» اهـ؛ وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت، وأن بعضهم فسَّرها فيه بمعنى «على»، ....

ولـولا بـنـوهـا حـولـهـا لـخـبـطـتـهـا[1]

قلت في كلامه نظر أما أولاً فقوله: وأضيفت بيد مخالف لما اختاره من كونها حرفاً وقد يكون أراد التخريج على قول الجماعة لا على مختاره هو.

وأما ثانياً فلان ما يضاف إلى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها.

(**وله معنيان أحدهما غير**) أي: معنى غير (**إلا أنه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً**) كما تقع غير كذلك، (**بل**) يقع (**منصوباً ولا يقع صفة ولا استثناء متصلاً**) أي: ولا أداة استثناء متصل، (**وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، ومنه الحديث نحن الآخرون**) بكسر الخاء أي: زماناً في الدنيا (**السابقون**) أي: منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا قبل الخلائق وفي دخول الجنة (**بيد أنهم**) أي: اليهود والنصارى (**أوتوا الكتاب من قبلنا، وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى بائد أنهم**) بألف بعد الباء وهمزة بعد الألف فإن قلت لا يتأتى في بائد أن يكون حرفاً؛ لكونها على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضياً للاسمية، فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى اسماً (**وفي الصحاح**) بفتح الصاد على أنه اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال: صححه الله فهو صحيح، وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح، وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية هذا الكتاب، وأتيت مرة إلى شخص أطلب منه إعارة كتاب الصحاح فقلت مخاطباً له:

مـولاي إن وافـيـت بـابـك طـالـبـاً ... مـنـك الـصـحـاح فـلـيـس ذاك بـمـنـكـر
الـبـحـر أنـت وهـل يـلام فـتـى سـعـى ... لـلـبـحـركـي يـلـقـى صـحـاح الـجـوهـر

(**بيد بمعنى غير يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل. اهـ، وفي المحكم**) لابن سيده (**أن هذا المثال حكاه ابن السكيت**) بكسر السين والكاف المشددتين، (**وأن بعضهم فسرها بمعنى على**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للزبير بن العوام في تخليص الشواهد ص ٢٠٨، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١.

وأن تفسيرها بـ «غير» أعلى.

والثاني: أن تكون بمعنى «مِنْ أَجْلِ»، ومنه الحديث: «أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أنّي مِنْ قُرَيْش وَاسْتُرْضِعْتُ في بَنِي سَعْد بن بَكْرٍ». وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا بمعنى «غير»، على حد قوله [من الطويل]:

١٦٩ ـ وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

وأن تفسيرها بمعنى غير أعلى)، قلت: وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب إصلاح المنطق من شعره قوله:

يصاب الفتى من عثرة من لسانه وليس يصاب المرء من عثرة الرجل
فعثرته بالقول تذهب رأسه وعثرته بالرجل تبرأ على مهل[1]

ومن الحكايات الغريبة أنه رحمه الله أنشد ولدي المتوكل وهو يعلمهما هذين البيتين، ثم جلس بعد ذلك بيسير مع المتوكل فأقبل ولده المعتز والمؤيد تلميذا ابن السكيت فقال له: المتوكل يا يعقوب أيما أخير ابناي هذان أم الحسن والحسين؟ فقال ابن السكيت: والله إن قنبراً خادم علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه خير منك ومن ابنيك، فقال المتوكل للأتراك: سلوا لسانه من قفاه ففعلوا به ذلك فمات في ليلة الإثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائتين رحمة الله تعالى عليه.

(والثاني أن تكون بمعنى من أجل) بفتح الهمزة وكسرها، قال الجوهري: ويقال فعلت ذلك من أجلك، أي: من جراك، وقال في حرف الراء: وفعلت كذا من جراك أي: من أجلك فتأمل، **(ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد)** أي أفصح العرب؛ لأن الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس، **(بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر)**[2] وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان، **(وقال ابن مالك وغيره إنها هنا)** أي: في قوله عليه الصلاة والسلام «بيد أني من قريش»[3]، **(بمعنى غير على حد قوله)** أي قول النابغة الذبياني:

(ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب)[4]

---

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما بلا نسبة في وفيات الأعيان ٦/ ٣٩٩.
(٢) ذكر نحوه ابن حجر في تلخيص الحبير ٤/ ٦، وابن هشام في السيرة النبوية ١/ ٣٠٤.
(٣) ذكره العجلوني في كشف الخفاء ١/ ٢٣٢ وقال لا أصل له، وملا علي القاري في المصنوع ص ٦٠ وقال: لا يعلم من أخرجه ولا إسناده.
(٤) تقدم تخريجه.

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجْلِ» قوله [من الرجز]:

١٧٠ ـ عَمْداً فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أنّي أَخَافُ إنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي

وقوله: «تُرِنِّي»: من الرنين، وهو الصوت.

● (بَلْهَ) على ثلاثة أوجه: اسم لِـ «دَعْ»، ....

فلول جمع فل وهو الكسر في حد السيف، والقراع المضاربة، والكتائب بالتاء الفوقية الجيوش جمع كتيبة، وهذا عند أهل البديع من تأكيد المدح بما يشبه الذم، ووجهه في الحديث أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال، فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع، ووجهه في البيت من جهتين.

إحداهما ما تقدم، والأخرى أنه كدعوى الشيء ببينة إذ معناه إثبات شيء من العيب للمدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيباً، فعلق نقيض المدعى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث في هذه الجهة الأخيرة، ويشاركه في الأولى وباعتبارها قال على حد قوله **(وأنشد أبو عبيدة)** بالتصغير مع هاء التأنيث، وقد مر مرات **(على مجيئها بمعنى من أجل قوله)** يخاطب امرأة:

(عمداً فعلت ذاك بيد أني أخاف إن هلكت أن ترني[1]

وقوله ترني من الرنين وهو الصوت)، وأنشد الجوهري هذا البيت شاهداً على أنه يقول: أرنت بمعنى صاحت، فإنه قال: الرنة الصوت يقال: رنت المرأة ترن رنيناً وأرنت أيضاً صاحت، وفي كلام أبي زبيد الطائي شمراؤه مغنه وأطياره مرنه، قال الشاعر:

عمداً فعلت ذاك بيد أني أخاف إن هلكت لم ترني

وأنشده بلم وكان ينبغي للمصنف أن يقول من الأرنان؛ لأن الفعل هنا رباعي كما أشار إليه الجوهري.

(بله)

(على ثلاثة أوجه:

اسم لدع) بمعنى ترك فهي من أسماء الأفعال.

---

(١) تقدم تخريجه.

ومصدر بمعنى الترك، واسم مُرَادف لِـ «كيف»، وما بعدها منصوبٌ على الأول، ومخفوضٌ على الثاني، ومرفوعٌ على الثالث؛ وفتحها بِنَاءٌ على الأوّل والثالث، وإعرابٌ على الثاني، وقد رُوِي بالأوْجُه الثلاثة قولُه يصف السيوف [من الكامل]:

١٧١ ـ تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفُّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

(ومصدر بمعنى اترك)، وقال ابن قاسم: وتكون مصدراً بمعنى ترك النائب عن اترك، وهذا القيد أهمله المصنف.

(واسم مرادف لكيف) وفات المصنف وجه رابع، وهو أنها حرف جر على مذهب الأخفش، حكاه عنه ابن قاسم في «الجنى الداني» قال: ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب.

(وما بعدها منصوب) لكونه مفعولاً به **(على)** الوجه **(الأول)** وهو كونها اسم فعل، **(ومخفوض على)** الوجه **(الثاني)** وهو كونها مصدراً والخفض حينئذٍ بإضافة المصدر إلى المفعول على ما قاله ابن قاسم، وقال أبو علي: هو مضاف إلى الفاعل، قلت: ولعل هذا هو الحامل للمصنف على أن قال: أولاً: ومصدر بمعنى الترك فأطلق ولم يقيده بالأمر، ليشمل قول أبي علي وغيره، وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدراً نحو بهل زيد، **(ومرفوع على)** الوجه **(الثالث)** وهو كونها اسماً مرادفاً لكيف، ورفعه على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله، **(وفتحها)** أي: فتح بله **(بناء على الأول والثالث)**؛ أما على الأول فلأنها اسم فعل، وأسماء الأفعال من المبنيات، وأما على الثالث؛ فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف، **(وإعراب على الثاني)**؛ فلأنها حينئذٍ مصدر لا موجب لبنائه، **(وقد روي بالأوجه الثلاثة)** الرفع والنصب والجر **(قوله)** أي قول كعب بن مالك، **(يصف السيوف**:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق)[1]

الجماجم جمع جمجمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ، قال الجوهري: وجماجم العرب القبائل التي تجم البطون فينسب إليها دونهم، نحو كلب بن وبرة، إذا قلت: الكلبي استغنيت أن تنسبه إلى شيء من بطونهم؛ والبيت محتمل لكل من المعنيين، وضاحياً بارزاً ظاهراً، والهامات الرؤوس جمع هامة، فالمعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك الجماجم المستورة بارزة للإبصار كأنها لم تخلق في محالها، كيف الأكف أي: إذا كانت حالة الجماجم

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥، وخزانة الأدب ٦/ ٢١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢١٧، وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٢.

وإنكارُ أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقُطْرُب له، وإذا قيل: «بَلْهَ الزيدين، أو المسلمين، أو أحْمَد، أو الهندات» احتملت المصدريةَ واسمَ الفعل.

ومن الغريب أن في البخاري في تفسير «ألم» السجدة: يقول الله تعالى: أَعْدَدْتُ لِعبادي الصالحين ما لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً مِنْ بَلْهِ ما أطلعتم عليه.

واستعمِلَتْ معربة مجرورة بـ «مِنْ» خارجة عن المعاني الثلاثة، وفَسَّرها بعضُهم بـ

هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول إليها فكيف حال الأكف التي هي ظاهرة يوصل لها بسهولة؟ وعلى رواية النصب أنها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الأكف فأمرها أيسر وأسهل، وعلى الجر أنها تترك الجماجم ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها، **(وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له)** والمثبت مقدم على النافي، **(وإذا قيل: بله الزيدين)** بكسر النون على أنه مثنى، **(أو المسلمين)** بفتحها على أنه جمع، **(أو أحمد أو الهندات احتملت المصدرية)** فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف إليه المصدر **(واسم الفعل)**، فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل، وهذا ظاهر لا إشكال فيه، **(ومن الغرائب أن في البخاري في تفسير «ألم السجدة» يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ذخراً من بله ما اطلعتم عليه»[1]، فما استعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر)** وأقول: نص ابن التين في شرح «البخاري» على أن بله ضبط بالفتح والجر وكلاهما مع وجود من، فأما الجر فقد وجهه المصنف، وأما توجيه الفتح فقد قال الرضي: وإذا كان بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكى أبو زيد أن فلاناً لا يطيق حمل الفهم، فمن بله أن يأتي الصخرة، أي: كيف ومن أين هذا كلامه، قلت: وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد، وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء، والخبر من بله والضمير من عليه عائد على الذخر أي: كيف، ومن أين اطلاعكم على الذخر الذي أعددته لعبادي الصالحين؛ فإنه أمر قلما تتسع العقول لإدراكه والإحاطة به، والذخر بالذال المعجمة مصدر ذخرت الشيء أي: أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر،

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿فلا تعلم نفس ما اخفي...﴾ (٤٧٨٠)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، بابٌ (٢٨٢٤)، وأحمد (٩٦٨٨).

«غير»، وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى مَنْ يعدُّها في ألفاظ الاستثناء.

ـــ حرف التاء ـــ

التاء المُفردة ـ مُحرَّكة في أوائل الأسماء، ومحرَّكة في أواخرها، ومحرَّكة في أواخر الأفعال، ومسكَّنة في أواخرها.

فالمحرّكة في أوائل الأسماء **حرف جرّ معناه القَسَم**، وتختص بالتعجب، وباسم الله تعالى، ....

أي: ذخرت ذلك لهم ذخراً **(وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء)** وهم الكوفيون والبغداديون، فإنها قد استعملت كغير وهي ترد للاستثناء، وجمهور البصريين على أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض كذا في «الجنى الداني»، قال: وليس بصحيح بل النصب مسموع من كلام العرب، قلت: واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء؛ لأمرين:

أحدهما: أن ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ألا ترى أن الأكف في البيت ليست من الجماجم.

والثاني: أن الاستثناء عبارة عن إخراج الثاني مما دخل في الأول، والمعنى في بله ليس كذلك ألا ترى أن الأكف مقطوعة بالسيوف كالجماجم، قلت: وفيه نظر أما الأول فلأنا نسلم لا أن كل استثناء يكون ما بعد الأداة فيه من جنس ما قبلها، بدليل المنقطع.

وأما الثاني فلتحقق الإخراج باعتبار الأولوية والله تعالى أعلم.

(حرف التاء)

(التاء المفردة) على أربعة أقسام:

(محركة في أوائل الأسماء) وهذا قسم.

(ومحركة في أواخرها) وهذا قسم ثان.

(محركة في أواخر الأفعال) وهذا قسم ثالث.

(ومسكنة في أواخرها) وهذا قسم رابع.

(فالمحركة في أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم) وفيه نظر، وإنما معناه كون مجروره مقسماً به، **(وتختص)** هذه التاء المحركة الجارة **(بالتعجب)**، وذلك أن المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقراء، والنادر موقع للتعجب، **(واسم الله تعالى)** نحو: ﴿تَاللَّهِ

وربما قالوا: «تَرَبِّي»، و «تَرَبِّ الْكَعْبَةِ»، و «تَالرَّحْمٰنِ». قال الزَّمخشري في: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: الباءُ أصل حروف القسَم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجُب، كأنه تعجّب من تسهيل الكَيْدِ على يَدِهِ وتأتِّيه مع عُتُو نمروذ وقهره. ا هـ.

والمحَرَّكة في أَوَاخِرِها حرفُ خطاب نحو: «أَنْتَ» و «أَنتِ».

والمحرَّكة في أواخر الأفعال ضميرٌ، نحو: «قُمتُ» و «قمتَ» و «قمتِ»؛ ووهَم ابن خروف فقال في قولهم في النسب: «كُنْتِي»: ....

تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، (وربما قالوا: تربي، وترب الكعبة، وتالرحمن) وتحياتك، حكاه ابن قاسم قال: وذلك شاذ قليلاً، (قال الزمخشري في ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده، وتأتيه مع عتو نمرود وقهره. اهـ) كلامه ملخصاً.

فأما أن الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقد مر وجهها، وأما أن الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجاً ومعنى؛ لأن الإلصاق قريب من الجمع الذي هي له، وأما أن التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة، بدليل تراث في وارث.

(**والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو: أنت**) بالفتح خطاباً للمفرد المذكر (**وأنت**) بالكسر خطاباً للمفرد المؤنث، وهذا مبني على مذهب الجمهور وأن الضمير هو أن وحده، وعليه لو سميت بأنت حكيته؛ لأنه مركب من اسم وحرف، وذهب الفراء إلى أن المجموع هو الضمير، فالتاء على هذا بعض اسم لا حرف معنى، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلت وفعلت، ولكنها كثرت بأن فالتاء على هذا اسم لا حرف.

(**والمحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو قمت**) للمتكلم المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، (**وقمت**) للمخاطب المفرد المذكر، (**وقمت**) للمخاطب المفرد المؤنث، (**ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب**) إلى كنت: (**كنتي**) كما قال:

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً ... وشر خصال المرء كنت وعاجن[1]

العاجن من قولهم: عجن الرجل إذا نهض معتمداً على الأرض، يقول: أصبحت منسوباً

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأحمد بن يحيىٰ في سر صناعة العربية ١/ ٢٢٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٠، ومختار الصحاح مادة (عجن).

إن التاء هنا علامة كالواو في «أَكَلُوني البَرَاغِيثُ»، ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التَّاء الاسميَّة أنها جرّدت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في «أرَأيْتَكُما» و «أرأيتَكُمْ» و «أرأيتَكَ» و«أرأيتَكِ»، و «أرَأيتَكُنَّ»، إذ لو قالوا: «أرأيْتماكُمَا» جَمَعُوا بين خطابَيْنِ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه، كما قالوا: «يا غلامَنَا» و «يا غلامهم» ـ مع أن «الغلام» طار عليه الخطابُ بسبب النّداء، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد؛ فهذا أجْدَرُ، وإنما جاز «وَا غُلامكِيه» لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ....

إلى كنت؛ لأنك تقول: كنت كذا وكنت كذا، وأصبحت، وأصبحت شيخاً كبيراً لا تطيق النهوض إلا مع الاعتماد على الأرض، وهما شر خصال الإنسان، **(أن التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث)**، وهذا إن أراد به الفرار من شذوذ النسبة إلى لفظ الجملة على ما هي عليه فالشذوذ على رأيه لازم؛ لأن المركب تركيباً غير إضافي سواء كان إسناداً نحو تأبط شراً، أو مزجياً كبعلبك أو غيرهما نحو: حيثما إنما ينسب إلى صدره ويحذف ما عداه، فكان القياس أن يقال في النسب إلى كنت: كوني سواء جعلت التاء اسماً كما يقول الجماعة أو حرفاً كما يقوله هو، **(ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء)** وهي المحركة في أواخر الأفعال **(تكون علامة)** فلا معنى للمصير إلى القول بها من غير ثبت، **(ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، فالتزم فيها لفظ التذكير والإفراد)**، وإن كان المخاطب باللفظ الذي فيه مؤنثاً وغير مفرد **(في أرأيتكما)** للمخاطبة مذكرين أو مؤنثين، **(وأرأيتكم)** للمخاطبين المذكرين **(وأرأيتك)** للمخاطبة **(وأرأيتكن)** للمخاطبات، وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطاً في حرف الكاف، **(إذ لو قالوا: أرأيتكما كما جمعوا بين خطابين)** لمخاطب واحد في كلام واحد، وقد يقال: أي محذوف في ذلك؛ فقد أجازوا مثله في أفعال القلوب نحو: علمتك منطلقاً وعلمتاكما منطلقين أي: علمت نفسك وعلمتما أنفسكما، **(وإذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلامنا ويا غلامكم، مع أن الغلام)** في يا غلامكم **(طارىء عليه الخطاب بسبب النداء)**، وليس ذلك فيه بحسب الوضع الأصلي، **(وأنه خطاب لواحد)** وهو الغلام **(لا لاثنين)** كما في رأيتكما لمحكوم بمنعه، **(فهذا)** الذي قلنا بمنعه **(أجدر)** بالمنع؛ لأن الخطاب فيه وضعي، لا طارىء والمخاطب به اثنان لا واحد، ولقائل أن يقول: إنما امتنع نحو يا غلامك ويا غلامكما ويا غلامكم؛ لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه في حالة واحدة، كما قال الرضي: ومثل هذا مفقود في نحو أرأيتاكما، **(وإنما أجازوا غلامكيه؛ لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة)** وإنما

ويأتي تمامُ القول في «أرأيتكَ» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتّاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وُضِعَ علامةً للتّأنيس كـ «قامتْ»، وزعم الجلولي أنها اسم، وهو خَرْق لإجماعهم، وعليه فيأتي في الظّاهر بعدها أن يكون بدلاً، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويردُّه أن البدل صالحٌ للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عَوْد الضمير على ما هو بدل منه نحو: «اللّٰهُمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم» قليلٌ، وأن تقدُّمَ الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضاً، كقوله [من الطويل]:

هو متفجع عليه، **(ويأتي تمام القول في أرأيتك في حرف الكاف إن شاء الله تعالى)** وهناك نبسط القول كما وعدنا به.

(والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث) أي: تأنيث المسند إليه **(كقامت)** هند وطلعت الشمس، **(وزعم الجلولي)** بفتح الجيم نسبة إلى جلولاء وهي قرية بناحية فارس، قال الجوهري: والنسبة إليها جلولي على غير قياس مثل حروري في النسبة إلى حروراء **(أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم)**، وقد اغتر الصلاح الصفدي من الأدباء المتأخرين بذلك، فزعم في شرحه «للامية العجم» أن التاء من قوله:

أصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني لدى العطل[1]

فاعل بالفعل المذكور، **(وعليه)** يكون الإعراب محتملاً **(فيأتي في الظاهر)** حالة كونه واقعاً **(بعدها أن يكون بدلاً أو مبتدأ، والجملة قبله خبر)**، وحينئذٍ يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الإعراب، وهو الرفع إن جعلت خبر المبتدأ، وأن تكون لا محل لها من الإعراب إذا جعل الظاهر بدلاً من الضمير، **(ويرده أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه)** كما في قولك: قام زيد أخوك، فأخوك وهو البدل صالح؛ لأن يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد، فإن قلت: ينتقض بنحو: أكلت الرغيف ثلثه؛ إذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة متعين؛ لكونه مفاداً للضمير فلا يستغنى عنه بالبدل، قلت: عدم الاستغناء هنا أمر عارض لا بالنظر إلى المبدل منه من حيث كونه مبدلاً منه، فلا يرد وإذا كان كذلك فالبدل في قولك: قامت هند لا يصلح لأن يستغنى به عن المبدل منه، فتقول: قام هند؛ لأن هذا لا يقال كذلك في الغالب، **(وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم» قليل)** وهذا التركيب، وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضي قلته؟! **(وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضاً كقوله:)**

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٤٢٣.

١٧٢ ـ إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أَبُوهُ وَلاَ كانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

وربما وُصِلتْ هذه التاء بـ «ثُمّ» و «رُبَّ»، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

ـــ حرف الثاء ـــ

● (ثُمَّ) ويقال فيها: «فُمَّ»، كقولهم في «جَدَثٍ»: «جَدَفٌ» ـ **حرفُ عطفٍ يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمُهْلَة،** ....

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره(١)

فقوله أبوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهي ما أمه من محارب، والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملك، ومحارب قبيلة من فهر، والظاهر أن المراد بكليب رهط جرير الشاعر، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة، ووجه الرد بذلك كما مر، وهو أن يقال: تقديم الخبر الذي هو جملة وإن كان مقيساً قليل، فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير، فإن قلت: التفريع على قول خارق للإجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف؟ قلت: لزيادة التشنيع على صاحب هذا القول، يعني: أن قوله ذلك مع كونه خارقاً لإجماع القوم لا يتأتى تخريجه على وجه مستقيم، (**وربما وصلت هذه التاء**) الساكنة (**بثم ورب**) فيقال: ثمت وربت، وفات المصنف ذكر لعل، فإنها تشاركهما في ذلك تقول: لعلت زيداً يقوم، نص عليه في «التسهيل» وغيره، (**والأكثر تحريكها معهما**) أي: تحريك التاء مع ثم ورب (**بالفتح**)، ومن شواهده في ثم قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني(٢)

(حرف الثاء)

(**ثم حرف عطف، ويقال فيها: فم**) بالفاء، (**كقولهم في جدث**) وهو القبر(**: جدف**)، وقولهم في الثوم وهو النبات المأكول الكريه الرائحة: فوم، وفي سيرة ابن هشام تقول: العرب التحنث والتحنف يريدون الحنيفية، فيبدلون الفاء من الثاء وهذا عكس مسألتنا، (**يقتضي**) بالمثناة الفوقية أو التحتية، وقد مر الكلام في نظيره (**ثلاثة أمور: التشريك في الحكم والترتيب والمهلة**)

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨، وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

(٢) تقدم تخريجه.

وفي كلٍّ منها خلاف.

فأمّا التّشريك فزعمَ الأخفش والكوفيُّون أنه قد يتخلَّفُ، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفةً ألبتّة، وحَمَلُوا على ذلك قولَه تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجأَ مِنَ اللّهِ إلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٨] وقولَ زهير [من الطويل]:

١٧٣ ـ أَرَانـي إِذَا أَصْبَـحْـتُ أَصْبَـحْـتُ ذا هَـوًى
فَــثُــمَّ إِذَا أَمْــسَــيْــتُ أَمْــسَــيْــتُ غَــادِيَــا

وخُرِّجت الآيةُ على تقدير الجواب، والبيتُ على زيادة الفاء.

هذا هو أصل وضعها، (**وفي كل منها خلاف**.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة)، وحينئذٍ فالخلاف في وقوعها زائدة غير عاطفة لا في اقتضائها التشريك مع كونها عاطفة، فالعبارة غير محررة، وفي ظاهرها تدافع (**حملوا على ذلك قوله تعالى**: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]) أي: مع سعتها ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾ أي: من فرط الوحشية والغم ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ أي: وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى استغفاره، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم، وهؤلاء هم الثلاثة الذين خلفوا مرارة بن الربيع، وكعب بن مالك، وهلال بن أمية أول أسمائهم مكة وآخر أسماء آبائهم عكة، (**وقول زهير**) بنصب قول عطفاً على المنصوب والمتقدم، أي: وحملوا على ذلك قول زهير:

(**أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت عادياً**)[1]

يقول: أصبح ذا هوى وأمسى تاركاً له متجاوزاً عنه يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه، فثم زائدة والمعنى: فإذا أمسيت، (**وخرجت الآية على تقدير الجواب**) وما بعد ثم معطوف عليه، والتقدير: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا لا ملجأ من الله إلا إليه لجؤوا إلى الله وتابوا، ثم تاب عليهم، أي: قبل توبتهم، (**والبيت على زيادة الفاء**)؛ لأنها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع بيقين، ولم تعهد زيادة ثم بيقين،

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١/ ١١١، وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤.

وأما التَّرتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه، تمسُّكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ

فإذا دار الأمر في محل بين زيادة تلك حمل على ما عهد له نظير، دون ما لم يعهد له نظير، فإن قلت: لا شك أن العطف من جملة التوابع؛ والتابع هو الثاني الذي أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، ونحن نرى العطف يجري في الجمل التي لا إعراب لها أصلاً كقام زيد ثم قعد عمر، فكيف هذا؟ قلت: يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب في شرح «المفصل»، ونحن نورده برمته لما فيه من الفائدة.

قال رحمه الله: إن وقع بعد حروف العطف المفردات فلا إشكال.

وإن وقع بعدها الجمل، فإن كانت من الجمل التي هي صالحة لمعمولية ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل وإعرابه نحو: أصبح زيد قائماً وبكر قاعداً، وإن كانت غير ذلك فلا يخلو إما أن تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح أن يكون الفعل معطوفاً عليه باعتبار عامله، أي: اعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولاً؛ فإن كان ذلك عطف على ما تقدم باعتباره، أي: باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول؛ لتخالفهما في ذلك كقولك: أريد أن يضرب زيد عمراً ويكرم بكر خالداً، فعطفت يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة؛ لاشتراكه معه في عامله، وهو إن ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الأول ومفعوله؛ لتعذر عطفهما عليهما إذ لم يشرك معمولا الأول والثاني في عامل واحد، بخلاف الفعلين فإن معنى التشريك فيهما حاصل مراد، فيصح فيهما ما لا يصح في معمولهما، وإن كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بأن كانت الجملة اسمية أو فعلية، لكن لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفاً عليه باعتبار عامله؛ بناء على أنه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمر ومنطلق، وقام زيد وخرج عمرو، والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملتين، فكأنه حصل قيام زيد وخروج عمرو فيدخل في حد العطف حينئذٍ؛ لأن المعطوف يكون مقصوداً بالنسبة وهي نسبة الحصول إلى متبوعه؛ وفائدة العطف الإيذان بحصولهما وأن لا يتوهم أن المقصود الجملة الثانية، وأن الأولى من الغلط كما في بدل الغلط إذا قيل: جاء زيد عمرو فالعاطف رابط بينهما، وهذا أحسن من قول إمام الحرمين فائدة العطف في الجمل تحسين الكلام لا غير، فإنه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو وثم، ونحن قاطعون بأن معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر.

(وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إياه تمسكاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾) هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب، وهو

مِن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٩]، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ وقول الشاعر [من الخفيف]:

١٧٤ ـ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ

سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصد بالتلاوة إلا الآية التي في سورة الزمر، ولبس فيها هو الذي، وإنما هي ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ أي: ذكر وأنثى من الإبل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الأنعام، وأما الآية التي فيها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ فهي في سورة الأعراف وليس فيها ثم وإنما هي هكذا: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ والحاصل أنه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلمة ثم، والاستشهاد حاصل بآية الزمر؛ فإن خلق حوّاء لم يكن بعد خلق الذرية، فثبت أن ثم استعملت بمعنى الواو مجازاً للاتصال الذي بينهما في معنى العطف، فالواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد، والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي، فيجوز أن تستعمل بمعنى الواو، فقال هؤلاء القوم بذلك تمسكاً بهذه الآية، وبقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٨] أي: ذريته وسميت الذرية نسلاً؛ لأنها تنسل، منه: أي: تنفصل وتخرج من صلبه ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾ أي: من نطفة، ﴿مِّن مَّآءٍ﴾ أي: من مني وهو بدل من الأول، ﴿مَّهِينٍ﴾ أي: ضعيف حقير، ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾ أي: قومه، ﴿وَنَفَخَ﴾ أي: أدخل ﴿فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السجدة: ٩] وهذه الإضافة للتخصيص، كأنه قال: ونفخ فيه من الشيء الذي اختص هو به وبعلمه، والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية، لا الأولى؛ فإن تسوية آدم لم تكن جعل نسله من ماء مهين، وبقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وهذا خطاب لهذه الأمة، ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] فالاستشهاد واضح؛ لأن إيتاء موسى الكتاب كان سابقاً على ذلك، فلا تكون ثم للترتيب **(وقول الشاعر)** بالجر أي وتمسكاً بقول الشاعر:

(إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده)[1]

بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف، ولا يستقيم وزنه إلا بإثبات قد بعد ثم، وسقطت سهواً في بعض النسخ المعتمدة، ووجه الاستشهاد به واضح؛ لأن سيادة الأب قبل سيادة الابن،

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه ١/ ٣٤٤، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٢٨.

والجواب على الآية الأولى من خمسة أوجه:

أحدها: أن العطف على محذوف، أي: من نفسٍ واحدة، أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أن العطف على ﴿وَاحِدَةٍ﴾ على تأويلها بالفعل، أي من نفس تَوَحَّدَتْ، أي: انفردت. ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذُّرِّية أُخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ، ثم خُلِقت حوّاء من قُصَيْرَاه.

الرابع: أنَ خَلْق حوّاء من آدم لما لم تَجْزِ العادة بمثله جيء بـ «ثم» إيذاناً بترتُّبِه

وسيادة الجد قبل سيادة الأب، فالشاهد فيه في موضعين، **(والجواب عن الآية الأولى)** ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] **(من خمسة أوجه:**

أحدها أن العطف على محذوف أي: من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها) وإنما حذف لدلالة المعنى عليه، ووجه الدلالة أن من في قوله: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] يدل على أن النفس مبتدأ ومنشأ للخلق، وعلى أنها مخلوقة منشأة إذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ للمخلوق.

(الثاني: أن العطف على واحدة على تأويلها بالفعل)، كما في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] على قراءة عاصم أي: فلق الإصباح وجعل الليل، وكما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] أي يصففن ويقبضن، فكذا تلك الآية **(أي: من نفس توحدت، أي: انفردت ثم جعل منها زوجها)**، وكان الأولى بالمصنف أن لو قال وجدت لوجهين:

أحدهما أن واحدة ليس مأخوذاً من المزيد، وإنما هو من الثلاثي وقد سمع يقال: وحد كعلم ووحد كطرق بمعنى انفرد.

الثاني أنه كان يحسن حينئذٍ تفسيره بانفردت؛ لأن استعمال وحد بهذا المعنى ليس في الشهرة كتوحد.

(الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر) بالذال المعجمة، وهي صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة، الواحدة ذرة، **(ثم خلقت حوّاء)** بالمد، وهي زوج آدم عليه السلام **(من قصيراه)** والقصيرى الضلع الأسفل، وهو أقصر الضلوع.

(الرابع أن خلق حوّاء من آدم لما لم تجر عادة بمثله جيء بثم إيذاناً بترتبه

وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: أن «ثُمَّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بَلَغَني مَا صَنَعْتَ الْيَوم ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أَمْسِ أَعْجَبُ»، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب، لأنها تُصحِّحُ الترتيب والمُهْلَة، وهذا يُصحِّح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخِيَ بين الإخبارين، ولكن الجواب الأخير أعمّ؛ لأنه يصحّ أن يُجَاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجيب عن الآية الثانية ....

وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه) وهذا مأخوذ من كلام الزمخشري، فإنه قال: هما آيتان من جملة الآيات، تشعيب هذا الخلق الفائت للحصر من نفس آدم، وخلق حوّاء من قصيراه إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجر بها العادة، ولم يخلق غير حوّاء من قصيرى رجل فكانت أدخل في كونها آية، وأجلب لعجب السامع، فعطفها بثم على الآية الأولى، للدلالة على مباينتها فضلاً ومزية، فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود. اهـ.

وقال صاحب «الفرائد» أي: مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود، ولعل خلق حوّاء من آدم بعد مدة، ورد بأن المانع ظاهر وذلك؛ لأن الجعل لم يعطف على خلق آدم، فكيف يصح أن يكون خلق حوّاء متأخراً في الوجود عن خلق الذرية.

(الخامس أن ثم لترتيب الإخبار) في الآية المذكورة **(لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب، والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب)** الأخير؛ **(لأنها تصحح الترتيب والمهلة)**، ففيها توفير معنى الكلمة الذي وضعت له عليها؛ لأن ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة، **(وهذا)** الجواب الأخير **(يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين)** ضرورة أن أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلا مهلة، ففيه تفويت بعض ما وضعت ثم له من إفادة المهلة، **(ولكن الجواب الأخير أعم)** من تلك الأجوبة؛ **(لأنه يصح أن يجاب عن الآية الأخيرة)** وهي ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣ ـ ١٥٤]، **(والبيت)** المتضمن لسيادة الابن ثم الأب ثم الجد، فإن اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الإخبار فيهما ممكن، ووجهه في البيت أن سيادة الأب وإن كانت متقدّمة على سيادة الابن، لكن أخرها عنها؛ لأن سيادة نفسه آخرية من سيادة أبيه، وكذا سيادة الأب بالنسبة إلى سيادة الجد، ولا يخفى أن تلك الأجوبة الأربعة لا تجري في الآية الأخيرة، ولا في البيت المذكور، **(وقد أجيب عن الآية الثانية)** وهي آية السجدة

أيضاً بأنَّ ﴿سَوَّىٰهُ﴾ عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

وأجاب ابنُ عُصْفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدَدُ من قبل الأب، والأبَ من قبل الابن، كما قال ابن الرومي [من البسيط]:

١٧٥ ـ قَالُوا: أبو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ، قُلْتُ لَهُمْ:
كَلاَّ لَعَمْرِي، وَلٰكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ
وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلاَ بِابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ
كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ

(أيضاً) أي: بجواب آخر غير الجواب الخامس، وهو كون الترتيب باعتبار الإخبار، فإنه ممكن في هذه الآية، أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية، كما أجيب عن الأولى والثالثة فالآضية باعتبار أصل الجواب وإن كان ما أجيب عن تينك الآيتين مغايراً لما أجيب به عن هذه الآية، **(بأن سواه معطوف على الجملة الأولى)** وهي بد أخلق الإنسان من طين **(لا الثانية)** وهي جعل نسله من سلالة من ماء مهين، وحينئذٍ فالترتيب متحقق ولا إشكال، **(وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب و)** أن **(الأب)** أتاه ذلك **(من قبل الابن)**، والقبل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند، تقول: لي قبل فلان حق أي: عنده **(كما قال)** أبو العباس: **(ابن الرومي:**

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
وكم أب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان)[1]

شيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في «القاموس»، والذي في «الصحاح» وشيبان حي من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة، وظاهر كلامهما أن وزنه فعلان من شاب يشيب، ويحتمل أن يكون في الأصل فيعلان من شاب يشوب، فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت، وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على إذن، وقد صرح بهما ابن جني في «التنبيه على مشكل الحماسة»، والذرى بضم الذال المعجمة الأعالي، الواحدة ذروة بالكسر، وذروة بالضم، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه؛ وهذا الذي قاله ابن عصفور من أن المتقدم قد يأتيه الشرف من جهة المتأخر ممكن، لكن يرد عليه في البيت أن قول الشاعر قبل

---

(١) البيتان من البحر البسيط، وهما لابن الرومي في ديوانه ٦/١٧٩، وخزانة الأدب ١١/٣٨، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٨٧.

وأما المُهْلَة فزعم الفرّاء أنها قد تتخلّفُ، بدليل قولك: «أعْجَبَني مَا صَنَعْتَ الْيَوْمَ ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أَمْسِ أَعْجَبُ»، لأن «ثمّ» في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإِخبارين، وجعل منه ابن مالك ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]الآية، وقد مر البحثُ في ذلك، ....

ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك؛ لأن مضمون الكلام على ما أجاب به أن سؤدد الابن سابق لسؤدد الأب وسؤدد الأب سابق لسؤدد الجد، والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء، فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده، وسيادة الأب سابقة لسيادة الجد، وقول الشاعر قبل ذلك مناف لهذا بلا شك.

وبعد فأنا أقول: لا خفاء في أن القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو، ويقول: بأن ذلك استعمال مجازي، ولا يشترط في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة، بل يكتفي بالعلاقة على المذهب المختار، وقد بينا وجه العلاقة المصححة فيما مر، وإذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الأمثلة بما يصح الترتيب فيها نظر في أمر جزئي لا يقتضي بطلان المدعى من أصله فتأمله.

(**وأما المهلة فزعم الفراء أنها قد تختلف**) فتكون ثم حينئذٍ مستعملة استعمال الفاء مجازاً (**بدليل: قولك: أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأن ثم في ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخي بين الإخبارين**) كما تقدم ضرورة اتصال أحدهما بالإخبار.

(**وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية، وقد مر البحث في ذلك**) بما يقتضي أن يكون منه، حيث قال: إن الجواب الأخير وهو كون ثم لترتيب الأخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة، وصرح به في «المدارك» فقال: ثم أخبركم أن آتينا موسى الكتاب.

وفي «الكشاف» إشعار به فإن فيه مانصه: فإن قلت: علام عطف قوله ثم آتينا موسى الكتاب؟ قلت: على وصاكم به، فإن قلت: كيف صح عطفه عليه بثم والإيتاء قبل التوصية؟ قلت: هذه التوصية قديمة لم تزل توصاها كل أمة على لسان نبيها، كما قال ابن عباس: محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب، فكأنه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أنا آتينا موسى الكتاب، وأنزلنا هذا الكتاب المبارك، قال التفتازاني: ويعني بقوله: على وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به؛ لظهور أنه ليس عطفاً على الفعلية الواقعة خبر ذلكم، وقوله والإيتاء قبل التوصية؛ لأنها في القرآن المنزل بعد التوراة بمدة، وأول الجواب يشعر بأن ثم للتراخي الزماني؛ لأن التوصية كانت قبل التوراة، وآخره يشعر بأنه للتراخي الرتبي لكون إيتاء التوراة وإنزال القرآن أعظم من تلك التوصية؛ لاشتمالها عليها وعلى أمثالها مع

والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله [من المتقارب]:

١٧٦ - كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

إذا الهزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمح يعقبه الاضطراب، ولم يَتَرَاخَ عنه.

* * *

مسألة - أجرى الكوفِيُّون «ثُمَّ» مُجْرَى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، ....

أحكام آخر، فنقول: تقدير الجواب أنه يرد على السائل مقدمته القائلة بأن الإيتاء قبل التوصية؛ لأنها كانت قبل التوراة ومعها وبعدها؛ لكونها مما لم يزل يوصى بها الأمم على لسان أنبيائهم، ثم يحكم بأن ثم للتراخي الرتبي دون الزماني؛ لأن ابتداء التوصية وإن كان قبل الإيتاء لكن تمامها سيما المتعلقة بهذه الأمة الظاهرة في الخطاب ليس مقدماً على الإيتاء والحاصل أنه قدح في بعض مقدمات السائل، ثم أجاب بما يتم على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضاً ثم في تقريره إشارة إلى أن قوله وهذا كتاب أنزلناه إليك عطف على آتينا موسى الكتاب، داخل في حيز ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب، فلم يقل: وأنزلنا إليك هذا الكتاب المبارك إظهاراً لشرفه ومزية رتبته، ولهذا جعل الفاصل ثم لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون، وهاهنا لعلكم ترحمون هذا كلامه، (**فالظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله:**

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب)[1]

الرديني صفة للرمح يقال: رمح رديني وقناة ردينية قال في «الصحاح»: زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة، وكانت تقوم القنا بخط هجر، والعجاج الغبار والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصب، (**إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه**) وهذا ظاهر كما قال، وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب إلى العجاج.

(**مسألة: أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط**) بأن مضمرة، وهذه المسألة لم يذكرها في «التسهيل»، وإنما ذكر أن «أن» الناصبة قد تضمر بعد الواو والفاء الواقعتين بعد مجزومي أداة شرط أو بعدهما، فمثال القسم الأول إن تأتي وتحسن إلى أكافئك بنصب تحسن، وإن تأت فتحدثني أحسن إليك بنصب تحدث، والتقدير فيهما إن يكن منك إتيان وإحسان أو إتيان فحديث، ومثال القسم الثاني بعد الواو قوله:

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ٢٩٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٦٣، والجنى الداني ص ٤٢٧.

واسْتُدِلَّ لهم بقراءة الحسن ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب ﴿يُدْرِكْ﴾. وأجراها ابنُ مالك مجراهما بعد الطَّلب، فأجاز في قوله ﷺ: «لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائم الَّذِي لا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» ثلاثة أوجه: الرفْع: بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية، ....

ومن يعتزل عن قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم مجراً ومسحباً

وتدفن منه الصالحات وإن يسيء يكن ما أساء النار في رأس كبكبا[1]

كبكب اسم جبل منع من الصرف على إرادة البقعة، تقول: إن الغريب لا يزال يظلم وتخفى محاسنه كإخفاء الميت في القبر، وتظهر مساويه كإظهار النار على رأس الجبل العالي، وهذا على رواية من نصب تدفن، ومثال ذلك بعد الفاء: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] على قراءة من نصب يغفر والمصنف قيد نصب المضارع المقرون بثم بكونه بعد فعل الشرط، ومسألة الفاء والواو غير مقيدة بذلك، فينبغي أن يحرر مذهب الكوفيين في المسألة، والظاهر أن لا فرق بين وقوعه بعد فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزاء جميعاً، (**واستدل لهم بقراءة الحسن**، ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] **بنصب**) الفعل من (**يدركه**) بإضمار أن، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط، والتقدير: من يقع خروجه مهاجراً ثم إدراك الموت له فقد وقع أجره على الله، (**وأجراها ابن مالك**) أي أجرى ثم (**مجراهما**) أي: مجرى الفاء والواو (**بعد الطلب**) نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولا تدن من الأسد فيأكلك، (**فأجاز في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»**[2] **ثلاثة أوجه:**

(**الرفع**) على الاستئناف (**بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية**) عند حملة الحديث، وتقدير هو ليس لأجل كونه متعيناً ولا بد، وإنما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفاً كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستئناف، وهذا مقتض لأن تكون ثم استئنافية لا عاطفة كما أن الواو تقع كذلك، وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء، وقد صرح صاحب «رصف المباني» فيما حكاه ابن قاسم عنه أن ثم تقع حرف ابتداء، وقد فات المصنف عد هذا القسم.

(١) البيتان من البحر الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص ١٦٣، وجمهرة اللغة ص ١٧٧، ولسان العرب ١/ ٤٥٤ (زيب).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عند البول في الماء الراكد (٢٨٢)، والنسائي كتاب الطهارة، باب الماء الدائم (٥٨)، وأبو داود، كتاب الطهارة، باب البول في الماء الراكد (٦٩).

والجزم بالعطف على موضع فعل النَّهي، والنصب قال: بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع؛ فتوهَّم تلميذه الإِمام أبو زكريا النّووي، رحمه الله، أن المراد إعطاؤها حُكْمَهَا في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب، لأنه يقتضي أن المنهيَّ عنه الجمعُ بينهما، دون إفراد أحدهما؛ وهذا لم يَقُلْه أحد، بل البول منهيٌّ عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، انتهى.

وإنّما أراد ابن مالك إعطاءَها حكمها في النصب، لا في المعيّة أيضاً، ثُمَّ ما أورده إنما جاءَ من قِبَلِ المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليلٌ آخر عَلَى عَدم إرادته؛ ....

(والجزم بالعطف على موضع فعل النهي)؛ لأنه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد، فليس بمعرب لفظاً ولا تقديراً، وإنما هو في محل جزم فلهذا عبر المصنف بالموضع، وهو مبني على المذهب المشهور، وأما على قول من يرى أن اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتض للبناء فهو معرب تقديراً، والعطف حينئذٍ ليس على الموضع وإنما هو على الفعل المعرب باعتبار إعرابه المقدر.

(والنصب، قال) ابن مالك **(بإعطاء ثم حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام)** محيي الدين **(أبو زكريا)** يحيى **(النووي)** نسبة إلى نوى وهي بلدة بالشام **(رحمه الله تعالى أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال)** في شرح مسلم: **(لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما)** أي: بين البول في الماء الدائم والاغتسال منه **(دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول)** في ذلك الماء **(منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه أم لا. اهـ)** كلام النووي، **(وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب لا في المعية أيضاً)**، وأنا أقول: ليست المعية حكماً من أحكام الواو التي ينتصب بعدها المضارع، وإنما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت هي بإزائه، وحكمها انتصاب المضارع بعدها بإضمار أن، وكلام المصنف مشعر بأن المعية من أحكام الواو حيث قال: إعطاؤها حكمها في النصب لا في المعية أيضاً، وإنما كان ينبغي أن يقول: إنما المراد إعطاؤها حكمها في النصب، ولم يرد المعية أصلاً، **(ثم ما أورده)** النووي من أنه يلزم أن لا يكون إفراد أحدهما منهياً عنه **(إنما جاء من قبل المفهوم)**، وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، بأن يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله **(إنما جاء من قبل المفهوم)** وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، بأن يكون حكماً لغير المذكور وحالاً من أحواله **(لا المنطوق)** وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق، **(وقد قام دليل آخر على عدم إرادته)** أي: إرادة المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر، وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفسد والنصوص الواردة فيه، فإذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهياً عنه قطعاً؛ لأنه مؤد إلى فساده والله لا يحب الفساد.

ونظيرهُ إجازةُ الزجّاج والزمخشريّ في: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] كون ﴿تَكْتُمُوا﴾ مجزوماً، وكونَه منصوباً مع أن النصب معناه النهي عن الجميع.

تنبيه ـ قال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١]: معناه أهنالك، وليست «ثمّ» التي تأتي للعطف، انتهى. وهذا وهم اشتبه عليه ثُمّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها.

● (ثَمّ) بالفتح ـ اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤]، ....

(ونظيره إجازة الزجاج والزمخشري في) قوله تعالى: (﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] كون تكتموا مجزوماً داخلاً تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا، (وكونه منصوباً) بإضمار أن (مع أن النصب معناه النهي عن الجمع)، وقد صرح الزمخشري بذلك فقال: والواو بمعنى الجمع أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، قال: والمراد بلبس الحق بالباطل كتبهم في التوراة ما ليس منها، وبكتمانهم الحق أن يقولوا لا نجد في التوراة صفة محمد أو حكم كذا، أو تمحوا كذا وتكتبوه على خلاف ما هو عليه، فهذا الذي أجازه الزجاج والزمخشري في الآية نظير ما أجازه ابن مالك في الحديث، مع أنه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث، وذلك بأن يقال: النهي عن الجمع بين اللبس والكتمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون الكتمان والعكس، كما في مسألة السمك واللبن، وجوابه أن النهي عن الجمع إن دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فإنما هو حيث لم يقم دليل على المنع، والدليل هنا قائم فإنه قد علم أن كلاً من هذين الأمرين قبيح، غير أنه جمع بينهما لإفادة المبالغة في النعي عليهم وإظهار قبيح أفعالهم، من كونهم جامعين بين الفعلين اللذين إذا انفرد كل منهما كان مستقلاً بالقبح والشناعة.

(تنبيه قال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] معناه أهنا لك وليست ثم التي تأتي للعطف. اهـ) كلامه، وهو صريح لا يقبل تأويلاً، ولا شك في أنه سهو (وهذا وهم) ظاهر (اشتبه عليه ثم المضمومة بالثاء بالمفتوحة) والإنسان محل النسيان.

(ثم)

(بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشعراء: ٦٤]) وكثيراً ما يستعمله المصنفون وقد يتراءاى أنهم استعملوه للقريب، فإنهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا، وكأنهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد؛ لانقضائه والفراغ منه أوعدوه بعيد

وهو ظرف لا يتصرَّف؛ فلذلك غُلِّط مَن أعربَه مفعولاً لِـ «رأيت» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، ولا يتقدّمه حرف التنبيه ولا يتأخّرُ عنه كافُ الخطاب.

ـ حرف الجيم ـ

● (جَيْرِ) بالكسر على أصلِ الْتقاء الساكنين كـ «أَمْسِ»، وبالفتح للتَّخفيف كـ «أَيْنَ» و «كَيْفَ» ـ حرفُ جواب بمعنى «نَعَمْ»، لا اسم بمعنى: «حقًّا» فتكون مصدراً، ولا بمعنى «أبداً» فتكون ظرفاً، وإلاَّ ....

المنزلة باعتبار شرفه (**وهو ظرف**) مكان (**لا يتصرف**) أي: لا يستعمل غير ظرف ولا يجر بغير من (**فلذلك غلط**) بالبناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة، أو للمفعول وهي شديدة مكسورة (**من أعربه مفعولاً لرأيت**) أي: مفعولاً به، إنما ترك التقييد بقوله به؛ لأنه شاع عندهم إرادة المفعول به عند عدم التقييد (**في قوله تعالى**: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ) رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ووجه الغلط أو التغليط أن في جعله مفعولاً به إخراجاً له عما وضع عليه من ملازمة الظرفية، وإنما هو ظرف والمعنى: وإذا رأيت في الجنة، وليس لرأيت مفعول به ظاهر ولا مقدر ليشيع في كل مرئي، والتقدير: وإذا وقعت رؤيتك في الجنة ورأيت نعيماً وملكاً كبيراً (**ولا يتقدمه حرف التنبيه**) فلا يقال هاثم إجراء له في المنع مجرى ذلك المقرون باللام؛ لأنه بمثابته في البعد، (**ولا يتأخر عنه كاف الخطاب**) فلا يقال: ثمك كما يقال: ذاك؛ لأن ثم تدل على البعد بذاتها فلا حاجة إلى داخل ما يفيده فيها والله تعالى أعلم.

(حرف الجيم)

(**جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس**) قالوا: وإنما كان الأصل أن يحرك بالكسر؛ لأن الجزم في الأفعال عوض الجر في الأسماء، وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه، فإن جر بغير الكسر فذلك لعارض، (**وبالفتح للتخفيف كأين وكيف**)، قال ابن قاسم: والكسر أشهر فيها (**حرف جواب بمعنى نعم**) فيكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب (**لا اسم بمعنى حقاً فتكون مصدراً**)، قال ابن مالك: وذلك لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه نعم، وليس كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه حقاً فإلحاقها بنعم أولى، وأيضاً فإن لها شبهاً بنعم لفظاً واستعمالاً، ولذلك بنيت قلت: وفيه نظر، فإن المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية، ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما ثلاثي الحروف أمر لا يلتفت إليه، ثم إنه معترف بأنها حرف فكيف يتطلب سبب بنائها، (**ولا**) اسم بمعنى (**أبداً فتكون ظرفاً**) زمانياً (**وإلا**) تكن حرفاً بل كانت اسماً

لأُعربت ودخلَتْ عليها «أل» ولم تؤكِّدْ «أجَلْ» بـ «جير» في قوله [من الطويل]:

١٧٧ ـ وَقُلْنَ: عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَعاثِرُهْ

ولا قوبل بها «لا» في قوله [من الرجز]:

١٧٨ ـ إذَا تَقُولُ لا ابْنَةُ الْعُجَيْرِ تَصْدُقُ، لاَ إذَا تَقُولُ جَيْرِ

وأما قولُه [من الوافر]:

بمعنى حقاً أو أبداً (**لأعربت ودخلت عليها أل**)، وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة إدخاله اللام على جواب إن الشرطية، وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة أن صدق الملازمة بين كونها اسماً بمعنى حقاً أو أبداً، وبين الإعراب ودخول أل عليها ممنوع، وسنده ما التي بمعنى شيء ونحوها، وسنبين وجه البناء عند من جعلها كحقاً، وأما عند من جعلها كأبداً فالبناء مشكل، (**ولم تؤكد**) بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير يعود إلى جير، والمفعول هو قوله: (**أجل**) ويوجد في بعض النسخ بالبناء للمجهول والنائب هو أجل، وبعد ذلك لفظ بجير فالنسخة هكذا، ولم تؤكد أجل بجير في قوله:

وقلن على الفردوس أول مشرب (أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره)[(١)]

الفردوس البستان، والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المنثلم، كذا في «الصحاح»، ووجه الاستدلال أن أجل حرف بمعنى نعم وقد أكدت بجير فيلزم أن تكون مثل أجل، ولمن ذهب إلى أن جير بمعنى حقاً أن يمنع كونها مؤكدة لأجل في البيت؛ لاحتمال أن يكون المعنى نعم يحق ذلك أو يقع ذلك حقاً لكن يطالب بسبب البناء، وقد يجيب بأنها بنيت لموافقتها لجير الحرفية لفظاً ومعنى إن كان هذا القائل يرى أن جير ترد حرفاً واسماً، (**ولا قوبل بها لا في قوله**:

إذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا إذا تقول جير)[(٢)]

يعني أنها تصدق إذا قالت: لا، ولا تصدق إذا قالت: نعم، والعجير بعين مهملة وجيم وراء اسم رجل، (**وأما قوله**:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لمضر بن ربعي في ديوانه ص ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٣. اهـ.

(٢) البيت من الرجز، ولم أعثر عليه.

١٧٩ ـ وَقَائِلَةٍ: أَسِيتَ، فَقُلْتُ: جَيْرِ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ

فخرج على وجهين:

أحدهما: أن الأصل: جَيْرِ إِنَّ، بتأكيد «جَيْر» بـ «إِنَّ» التي بمعنى: «نَعَمْ»، ثم حذفت همزة «إِنَّ» وخفّفت.

الثاني: أن يكون شَبَّهَ آخر النصف بآخر البيت، فنونه تنوينَ الترنمِ، وهو غير مختص بالاسم، وَوَصل بنية الوقف.

* * *

● (جَلَلْ) حرف بمعنى: «نعم»، حكاه الزجّاجُ في كتاب الشجرة، ....

وقائلة أسيت فقلت جير أسي إنني من ذاك إنه[1]

أسيت على وزن علمت أي: حزنت، وأسى خبر مبتدأ محذوف أي: أنا أسى أي حزين والإشارة بذلك راجعة إلى الحزن أي: إني مخلوق من الحزن ولا يجوز أن يكون أسى خبر إن، ومن ذاك متعلقاً به؛ لأن خبر الحرف الناسخ لا يتقدم عليه وإنه إما بمعنى نعم والهاء للسكت، أو إن الناسخة والخبر محذوف أي إنه أي: إن الأمر كذلك **(فخرج على وجهين:**

أحدهما أن الأصل جير إن بتأكيد جير بإن التي بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إن وخففت) بحذف نونها الثانية، وهذا بعيد إذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف إن التي بمعنى نعم ولا حذف.

(الثاني أن يكون) الشاعر **(شبه آخر النصف)** الأول **(بآخر البيت فنونه تنوين الترنم، وهو غير مختص بالاسم)** بل يكون في الفصل والحرف أيضاً، **(ووصل بنية الوقف)** وهذا التخريج ظاهر التعسف، وبقي على المصنف قول آخر في جير لم يحكه، وهو أن يكون اسم فعل حكاه ابن أبي الربيع، وحكى الرضي عن عبد القاهر أنه اسم فعل بمعنى أعرف، قال الرضي: ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق.

(جلل)

(حرف بمعنى نعم، حكاه الزجاج في كتاب «الشجرة») «رصف المباني» وليس لها في كلام

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو الأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١١١، والدرر ٤/ ٢٤٤.

واسم بمعنى «عظيم» أو يَسِير» أو «أجَل».

فمن الأول قوله [من الكامل]:

١٨٠ ـ قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا ـ أُمَيْمَ ـ أَخِي، فَـإذا رَمَـيْـتُ يُـصِـيـبُـنِـي سَـهْـمِـي
فَـلَـئِـنْ عَـفَـوْتُ لأعْـفُـونْ جَـلَـلاً، وَلَـئِـنْ سَـطَـوْتُ لأوهِـنَـنْ عَـظْـمِـي

العرب إلا معنى الجواب خاصة، يقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب: جلل، أي: نعم، (أو اسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل) وهذا لا ينبغي للمصنف عده؛ لأن الكلام في جلل المبنية على السكون، ولا تكون إلا حرفاً لا ينبغي أيضاً عدها؛ لأنه إنما يذكر في هذا الباب الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وما تمس الحاجة إلى ذكره من فعل جامد أو اسم معرب يختص عن غيره من المعربات مثل كل، وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم له يختص به دونها، ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره، وإلا فما باله لم يقل في نعم: إنها تكون اسماً وهي واحدة الأنعام، ولم يقل في إلى: إنها تكون اسماً بمعنى النعمة واحدة الآلاء.

(فمن الأول) وهو ورودها اسماً بمعنى عظيم:

(قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي
فلئن عفوت لأعفون جللاً ولئن سطوت لأوهنن عظمي)[1]

أميم ترخيم أممية ارتكبه في غير النداء؛ للضرورة، ولكنه رخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف، وهي اللغة الفصحى، فإن قلت: أي دليل عليه فإن الميم هنا مفتوحة نويت المحذوف أم لم تنوه؛ إذ هو مفعول قتلوا؟ قلت: الدليل عليه ترك التنوين؛ لأنه اعتد بالمحذوف فمنعه الصرف، فإن قلت: لعله إنما منع للضرورة لا للاعتداد بتاء التأنيث المحذوفة، قلت: هذا مصير إلى القول المرجوح فإن المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح، وجللاً إما صفة مصدر محذوف أي: عفواً عظيماً أو منصوب على إسقاط الخافض؛ أي: لا عفواً عن عظيم وإنما تكتب نون التوكيد الخفيفة هنا بالألف لعدم الإلباس كما في لنسفعاً، والسطو القهر بالبطش، وأوهن أضعف.

---

(١) البيتان من البحر الكامل، وهما للحارث بن وعلة في الدرر ٥/١٢٣، ولسان العرب ١١/١١٨ (جلل)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٢٣.

ومن الثاني قول امرىء القيس وقد قُتِل أبوه [من المتقارب]:

١٨١ ـ بِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهُمْ ... أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ

ومن الثالث قولهم: «فَعَلْتُ كَذَا مِنْ جَلَلِكَ» وقال جميل [من الخفيف]:

١٨٢ ـ رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فقيل: أراد من أجْلِه، وقيل: أراد من عظمه في عَيْني.

ـ حرف الحاء المهملة ـ

● (حاشا) على ثلاثة أوجه:

أحدها: **أن تكون فعلاً متعدّياً متصرّفاً**؛ تقول: «حاشَيْتُه» بمعنى استَثْنيتُه، ....

(ومن الثاني) وهو ورودها اسماً بمعنى يسير **(قول امرىء القيس وقد قتل أبوه)** حجر بن عمرو الكندي:

بقتل بني أسد ربهم ... **(ألا كل شيء سواه جلل)**[1]

(ومن الثالث) وهو ورودها اسماً بمعنى أجل **(قولهم: فعلت ذلك من جللك، وقال:**

رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الغداة من جلله)[2]

رسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض، والطلل ما شخص من آثارها، وأقضي أي: أموت، والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، **(فقيل: أراد من أجله)** وهذا الظاهر، **(وقيل: أراد من عظمه في عيني)** وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به، وإنما هو بمعنى العظم، فلو قال: أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً، والله أعلم بالصواب.

(حرف الحاء)

(حاشا على ثلاثة أوجه:

أحدها أن تكون فعلاً) متعدياً **(متصرفاً تقول: حاشيته بمعنى استثنيته)** وأحاشيه، حكاه ابن سيده، والظاهر أنه مشتق من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً، فمعنى حاشيت زيداً قلت: حاشى زيد

---

(١) البيت من البحر المتقارب، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٦١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ٨/ ٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٧٧.

ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أُسامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِليَّ ما حاشى فاطمةَ»، ما: نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ فاطمة. وتوهَّم ابنُ مالك أنَّها «ما» المصدريّة، و «حاشا» الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدلّ به على أنه قد يقال: «قامَ القَوْمُ ما حَاشا زَيْداً»، كما قال [من الوافر]:

١٨٣ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ، مَا حَاشَا قُرَيْشاً ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاً

ويردُّه أنَّ في معجم الطبراني: «ما حاشا فاطمة ولا غَيْرَها»، ودليلُ تصرُّفه ....

كما تقول: لوليت إذا قلت: لولا ولا ليت إذا قلت: لا لا، **(وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة»**[1] **ما نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية؛ بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام)** فيكون قد استثنى فاطمة، والمعنى أسامة أحب الناس إلي إلا فاطمة فإنه ليس أحب إلي منها، فيحتمل أن تكون هي أحب إليه، ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب **(فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً كما قال:**

رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإنا نحن أفضلهم فعالا)[2]

الفعال بفتح الفاء الكرم، وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح، والمعنيان جائزان في البيت، والظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي: دوننا، ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الأخفش في مثل زيد فقائم، **(ويرده)** أي: يرد الاستدلال المذكور **(أن في معجم الطبراني)** الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد منسوب إلى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة، وهي قصبة الأردن **(ما حاشا فاطمة ولا غيرها)** فزيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي، ويتعين حينئذٍ أن تكون ما نافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك، ويكون هذا من كلام الراوي قلت: وهذا ليس بقاطع إذ يحتمل أن تكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف على فاطمة، والمعنى: ولا أستثني أنا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، ولا تعارض حينئذٍ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله، والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، **(ودليل تصرفه)** أي: تصرف

---

(١) أخرجه أحمد (٥٦٧٤)، وذكره الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر ص ٤٧.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٧، والدرر ٣/ ١٨٠، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

قولُه [من البسيط]:

١٨٤ ـ وَلاَ أَرى فاعِلاً فِي النَّاس يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أحَدِ

وتوهَّم المبرّدُ أن هذا مُضارع «حاشا» التي يُسْتثنى بها، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمّنه معنى الحرف.

الثاني: أن تكون تنزيهيّة؛ نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] وهي عند المبرّد وابن جني والكوفِيّين فعلٌ. قالوا: لتصرُّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيَّاها على الحرف، وهذان الدَّليلان ينفيانِ الحرفية، ولا يُثبتانِ الفِعليّة.

حاشي المحكوم بفعليته (**قوله**) أي النابغة:

(**ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد**[1]

وتوهم المبرد أن هذه) الكلمة وهي أحاشي المذكورة في البيت (**مضارع حاشا التي يستثنى بها**) وليس كذلك، (**وإنما تلك حرف أو فعل جامد؛ لتضمنه معنى الحرف**) الاستثنائي.

(**الثاني**) من أوجه حاشا (**أن تكون تنزيهية**) أي: تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء (**نحو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾**) ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته، فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى: إن الله تعالى منزه عن أن لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه، فيكون آكد وأبلغ قال تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل، (**وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف**) فإن الأصل حاشا بالألف فحذفت في حاش لله، (**ولإدخالهم إياها على الحرف في حاش لله**) وحاشا لله بحذف الألف [و] إثباتها (**وهذان الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية**)، وجزم المصنف رحمه الله بانتفاء الحرفية اعتماداً على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة.

أما الأول فلأن الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه، نحو: سو أفعل وسف أفعل في سوف أفعل.

وأما الثاني فقد قال شارح «الكتاب»: لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر؛ فإن اللام في حاشا لله زائدة، عوضت عما حذف من حاشا، قلت: وفيه بعد، لأنه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشيء، تدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف، وقد يقال أيضاً: ولو

---

(١) البيت من البحر البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠، وأسرار العربية ص ٢٠٨.

قالوا: والمعنى في الآية: جانَبَ يوسفُ المعصيَةَ لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويلُ في مثل: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] والصحيحُ أنها اسمٌ مُرادِف للبَرَاءة من كذا؛ بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشاً للّهِ﴾ بالتنوين، كما يقال: «بَرَاءةٌ للّهِ مِنْ كَذَا»، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿حَاشَ اللّهِ﴾ كـ «معاذ الله» ليس جارّاً ومجروراً كما وَهم ابن عطيّة، لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخُولِها على اللام في قراءةِ السبعة، والجارّ لا يدخل على الجارّ، وإنما تُرِكَ التنوين في قراءتهم ....

كانت اللام عوضاً عن الألف المحذوفة لم تجامعها، وقد اجتمعتا في قراءة بعض السبعة ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾، بإثبات الألف، ويجاب عن ذلك بأن اللام عند ثبوت الألف ليست عوضاً، لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضيتها عن المحذوف، فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه، **(قالوا: والمعنى في الآية)** التي هي ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾، **(جانب يوسف المعصية؛ لأجل الله ولا يتأتى مثل هذا في** ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا) إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، فإن هذا ليس مقام التبرئة من المعصية، وإنما هو مقام التعجب من الحسن البارع، **(والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة)** وفي بعض النسخ مرادف للتنزيه **(بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين، كما يقال براءة)** وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التنزيه تنزيهاً لله من كذا، (و) إذا بنينا **(على هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله، وليس جاراً ومجروراً كما توهم ابن عطية؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء)** وليس هنا استثناء، وقد ذكر النبلي شارح «الحاجبية» أن حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء، ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية: في حروف الجر: وحاشا في الاستثناء، وزعم أنه يقال: حاشا زيد أن يقوم على الابتداء والخبر، والتقديم والتأخير كما تقول: على زيد أن يقوم نقله المصنف عنه في حواشي «التسهيل»، ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك، **(ولتنوينها في القراءة الأخرى)** والتنوين لا يدخل الحرف، **(ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار)** إلا شذوذاً كقوله:

فـلا والله لا يـلـفـى لـمـا بـي ... ولا لـلـمـا بـهـم أبـداً دواء[1]

ولابن عطية أن يقول: إنما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام، والكلمة تستعمل اسماً وحرفاً، فحيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية، وحيث انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف، **(وإنما ترك التنوين في قراءة الجماعة**

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، والدرر ٥/ ١٤٧، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٣.

لبناءِ «حاشَا»، لشبهها بـ «حاشا» الحرفيّةِ. وزعم بعضُهم أنها اسم فعل ماضٍ بمعنى: «تبرّأت»، أو «بَرِئتُ»، وحامِلُه على ذلك بناؤها، ويردُّه إعرابُهَا في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون للاستثناء؛ فذهب سيبويه وأكثرُ البصريّين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة «إلاّ» لكنها تجرُّ المستثنى، وذهب الْجَرْمِيُّ ....

لبناء حاشى لشبهها بحاشا الحرفية) لفظاً ومعنى، أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلأن الحرفية للاستثناء، فهي لإخراج مجرورها مما قبلها، أو التنزيهية لتنحية ما بعدها عن السوء وإبعاده منه، وهو شبيه بمعنى الإخراج، ولا يريد المصنف لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط؛ لأن ذلك بمجرده غير كاف في البناء ألا ترى أن إلى بمعنى النعمة مشابه في اللفظ لإلى الحرفية، ومع ذلك لم تبن؛ لانتفاء كمال المشابهة؛ لفقد الشبه المعنوي.

(وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت) وأظنه أراد بهذا البعض ابن الحاجب؛ فقد وقع له في شرح «المفصل» عند تفسير الزمخشري لحاشا الله ببراءة الله أن قال: والأولى أن يقال: إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى برىء الله من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيهات هيهات لما توعدون، ولعله ـ يعني الزمخشري ـ لم يقصد إلا اسم الفعل، وفسره بالمصدر؛ لكونه اسماً فقصد إلى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة ولا ينصب إلا بفعل مقدر فكان المعنى برىء الله، وحاصله التفسير بالفعل وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل، هذا كلامه، فإن كان المصنف أراده فابن الحاجب لم يقل: إن حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت، وإنما قال: بمعنى تبرأت؛ لأنه يرى أن اسم الفعل ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلاً، وفي المسألة خلاف، **(وحامله على ذلك)** الذي ادعاه من كونها اسم فعل **(بناؤها)** وفيه نظر إذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل، حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملاً على القول بأنها اسم فعل، **(ويرده إعرابها في بعض اللغات)**؛ لأنه لا شيء من أسماء الأفعال بمعرب، وكأن المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا لله بالتنوين؛ فإنه معرب منصوب مثل تنزيهاً، وتنوينه تنوين تمكين، وفيه نظر؛ لجواز أن يكون مبنياً وتنوينه تنوين تنكير، ومثله ليس بعزيز في أسماء الأفعال.

(الثالث) من أوجه حاشا **(أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف، وأنها بمنزلة إلا لكنها تجر المستثنى)** حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى، كقولك: ضربت القوم حاش زيد ولذلك لا يحسن ضل الناس حاش زيد، لفوات معنى التنزيه، كذا قال ابن الحاجب: وبه يتقوى الشبه بين حاشا التنزيهية وحاشا الحرفية، **(وذهب الجرمي)**

والمازني والمبرّد والزجّاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تُسْتَعْمَل كثيراً حرفاً جارّاً، وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً لتضمُّنهِ معنى «إلاّ»، وسمع «اللّهُمَّ اغْفِر لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغ» وقال [من الكامل]:

١٨٥ ـ حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ، إنَّ بِهِ ... ضَنًّا عَلَى المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

ويروى أيضاً «حاشا أبي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال [من الرجز]:

بفتح الجيم **(والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، او قليلاً فعلاً متعدياً جامداً؛ لتضمنه معنى إلا، وسمع)** فيما حكاه الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم: **(اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الأصبغ)** بفتح الهمزة وإعجام الغين وإهمال الصاد، وهذا كلام نثر لا شعر كما قد توهم **(وقال:**

حاشى أبا ثوبان إن به ... ضناً على الملحاة والشتم)(1)

بنصب أبا بحاشا والضن بكسر الضاد المعجمة البخل، مصدر قولك: ضننت بالشيء أضن له بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، والملحاة بفتح الميم وسكون اللام اللوم، والشتم السب، قال ابن مالك: كثير من النحاة ينشده على هذا الوجه، وليس كذلك إنما هما بيتان صورتهما:

حاشى أبا ثوبان إن أبا ... ثوبان ليس ببكمة قدم

عمرو بن عبد الله إن به ... ضنا على الملحاة والشتم

فأخذوا صدر البيت الأول فركبوه مع عجز البيت الثاني، والصواب ما ذكرناه، وعلى الصواب أنشده ابن عصفور إلى هنا كلامه، والبكمة الخرس أي: ليس بذي بكمة والقدم العي، ويروى أيضاً حاشى أبي في البيت بالياء، وكذا روي، وأبي في ذلك النثر مع خفض الشيطان **(ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:**

---

(1) البيت من البحر الكامل، وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ص ٢١٨، والجنى الداني ص ٥٦٢، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٨٠، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٢.

إنَّ أبَـــاهـــا وَأبَـــا أبَـــاهَـــا قـد بَـلَـغَـا فِـي الْـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

وفاعل «حاشا» ضميرٌ مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدّم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القومُ حاشا زيداً» فالمعنى: جَانَبَ هو ـ أي قيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم ـ زيداً.

● (حتى) حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: **انتهاء الغاية**، وهو الغالب، ....

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا)[(١)]

فاستعمل الأب مقصوراً معرباً بحركات مقدرة **(وفاعل حاشا غير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها)**، فيقال في ذلك النثر مثلاً التقدير: جانب هو أي: الغفران الشيطان، **(أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: قام القوم حاشى زيداً. فالمعنى: جانب هو أي: قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيداً)** وفيه لف ونشر مرتب، والقولان الأولان ظاهران، وأما القول الأخير ففيه نظر؛ لأن المقصود من قولك: قام القوم حاشا زيداً، وكذا في خلا زيداً وعدا زيداً أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم إياه خلوا الكل، ولا مجاوزة الكل قاله الرضي، وقد يقال: يجوز أن يراد ببعضهم من عدا المستثنى، فلا يتم ما قاله لكن إطلاق البعض على الأكثر قليل، ومثل هذا الترتيب شائع كثير.

(حتى)

قال في «التسهيل» وإبدال حائها عينا لغة هذيلية، وفي «العباب» قال الفراء: حتى لغة قريش وجميع العرب إلا هذيلاً وثقفياً؛ فإنهم يقولون: عتى قال وأنشدني به بعض أهل اليمامة:

لا أضـــع الـــدلـــو ولا أصـــلـــي عـــتـــىٰ أرى عـــلـــتـــهـــا تـــولـــي
صـــوادراً مـــثـــل قـــبـــاب الـــتـــل[(٢)]

ولما قرأ ابن مسعود عني حين أرسل إليه عمر أن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فاقرىء الناس بلغة قريش. **(حرف يأتي لأحد ثلاثة معان:**

انتهاء الغاية) نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

---

(١) صدر بيت من الرجز، عجزه: قد بلغا في المجد غايتاها، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر، وله أو الرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥. اهـ.

(٢) الرجز لبعض أهل اليمامة في الفائد ٢/ ٣٩.

والتَّعليل، وبمعنى «إلاَّ» في الاسْتِثْناءِ، وهذا أقلّها، وقلَّ مَنْ يذكره.

وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفاً جارّاً بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل، ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور:

أحدها: أنّ لمخفوضها شرطين، أحدهما عامّ، وهو أن يكون ظاهراً لا مُضمراً، خلافاً للكوفيّين والمبرّد، فأما قوله [من الوافر]:

١٨٦ ـ أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لاَ تَخِيبُ

فضرورة؛ واختُلف في عِلّة المنع، فقيل: هي أنَّ مجرورَها لا يكون إلا بعضاً مما قبلها أو كبعضٍ منه، فلم يمكن عودُ ضميرِ البعض على الكل، ويردُّه أنَّه قد يكون ضميراً حاضِراً كما في البَيت، فلا يعودُ على ما تقدَّم، وأنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدَّم غير الكل، كقولك: «زَيْد ضَرَبْتُ ....

(والتعليل) نحو: أسلم حتى تدخل الجنة.

(وبمعنى إلا في الاستثناء) نحو: لا يكون فلان عالماً حتى يحل المشكلات، **(وهذا أقلها وقل من يذكره، وتستعمل حتى على أحد ثلاثة أوجه:**

أحدها أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة إلى في المعنى) وهو الدلالة على انتهاء الغاية، **(والعمل)** وهو الجر **(ولكنها تخالفها من ثلاثة أمور:**

أحدها أن لمخفوضه شرطين:

أحدهما عام وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً خلافاً للكوفيين والمبرد فأما قوله:

اتت حتاك تقصد كل فج تـرجى منك أنها لا تخيب[1]

فضرورة) فلا يسوغ ارتكاب مثل ذلك في السعة، **(واختلف في علة المنع فقيل: هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضاً لما قبلها أو كبعض مثله، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويرده أمران:)**

أحدهما **(أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت، فلا يعود على ما تقدم.**

و) الثاني **(أنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدم غير الكل، كقولك: زيد ضربت**

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/١١١، وهمع الهوامع ٢/٢٣.

القَوْمَ حَتَّاهُ»؛ وقيل: العلّة خشية التباسها بالعاطفة، ويردّه أنها لو دخلت عليه لقِيلَ في العاطفة: «قاموا حتَّى أنتَ، وأكرمتهم حتّى إياك» بالفَصل، لأنَّ الضميرَ لا يتَّصل إلاَّ بعامله، وفي الخافضة «حتَّاك» بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ فلا التباس. ونظيرُ أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب «رأيْتُكَ أَنْتَ»، وفي البدل منه «رأَيْتُكَ إِيَّاكَ»، فلم يحصل لَبْسٌ. وقيل: لو دخلتْ عليه قُلِبت ألِفُها ياء كما في «إلي»، وهي فرع عن «إلى»؛ فلا تحتمل ذلك. والشرط الثاني خاصٌ بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرورُ آخراً نحو: ....

القوم حتاه)، وأيضاً يجوز عود ضمير البعض على من يندرج تحت كل متقدم، مثل: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنه يعود على الرجعيات المتدرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، **(وقيل العلة: خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها)** أي: أن حتى العاطفة **(لو دخلت عليه)** أي: على الضمير **(لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك بالفصل)** في المثالين(؛ **لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله)** وحتى العاطفة غير عاملة كالواو، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، **(وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت، وحينئذٍ)** يختلف اللفظان **(فلا يكون التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: رأيتك أنت)** بالإتيان بضمير الرفع المنفصل، وكان القياس أن يؤكد بالمنصوب المنفصل، **(وفي البدل منه رأيتك إياك)** بالإتيان بضمير النصب المنفصل **(فلم يحصل لبس)**، وهذا إنما هو على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجعلون إياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي، وهو ظاهر **(وقيل: لو دخلت)** حتى **(عليه)** أي: على الضمير **(قلبت ألفها ياء، كما في إلى)**، حيث تقول: إليك وإلينا وإليه، **(وهي فرع من إلى، فلا يحتمل ذلك)** القلب مع كونها فرعاً، ولم يرد المصنف هذا القول كما رد الأولين، كأن هذا من قبيل المرتضى عنده، وقد يقال: غايته أن لا يرتكب التغيير بالقلب؛ لأجل الفرعية، ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء ألفها بدون قلب، لكن قال ابن الحاجب: حكمة ترك استعمال المضمر بعد حتى أنها لو دخلت عليه، فقيل: حتاه لأثبتوا مع المضمر ألفاً فيما غيروا ألف أمثاله إلى الياء كقولك: إليه وعليه ولديه، وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصل، ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الأصلية في أن المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة، وهنا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بإلى، وحاصله أنه لما كان كل من قلب الألف وإقرارها ملزوماً لمخالفة قاعدة طرحوه، فلم يدخلوها على المضمر.

(والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور) بحتى **(آخراً نحو:**

«أَكَلْتُ السَّمَكة حتَّى رَأسِها»، أو ملاقياً لآخر جزء، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]. ولا يجوز: «سِرْت البارحَةَ حتَّى ثُلُثِيها أو نِصْفِهَا»، كذا قال المغاربة وغيرهم. وتوهَّم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزَّمخشري، واعترض عليه بقوله [من الخفيف]:

١٨٧ ـ عَيَّنَتْ لَيلةً، فَمَا زِلْتُ حتَّى ... نِصْفِهَا رَاجِياً، فَعُدْتُ يَؤُوسَا

وهذا ليس محلَّ الاشتراط؛ إذ لم يقل: فما زلتُ في تلك الليلة حتى نِصْفِها، وإن كان المعنى عليه، ولكنَّه لم يصرح به.

الثاني: أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخولَ ما بعدها كما في قوله [من الكامل]:

أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) فإن الرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة، ابتداء من ذنبها **(أو ملاقياً لآخر جزء نحو ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾** [القدر: ٥]) فإن مطلع الفجر ليس جزءاً أخيراً من الليلة وإنما هو ملاق لآخر جزء منها، **(ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثيها)** وفي بعض النسخ ثلثها بالإفراد، **(أو نصفها)** فإن الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزءاً أخيراً من الليلة ولا ملاقياً لآخر جزء منها، والبارحة أقرب ليلة مضت، **(كذا قاله المغاربة وغيرهم)** والسيرافي وجماعة أوجبوا كون مجرورها آخر جزء مما قبلها، فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح، كذا نقله الرضي قلت: وآية الفجر مستند عتيد في الرد عليهم، **(وتوهم ابن مالك أن ذلك)** الذي قال به المغاربة وغيرهم، من أن مجرورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقياً له **(لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله:**

عينت ليلة فما زلت حتى ... نصفها راجياً فعدت يؤوسا)[1]

فإن النصف ليس آخر جزء من الليلة ولا ملاقياً لآخر جزء، **(وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به)**، وهذا كما تراه جمود على الظاهر، وإذا كانت الليلة مرادة قطعاً كانت في حكم الملفوظ بها، ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك فإذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً.

(الثاني) من الأمور الثلاثة التي تخالف حتى إلى فيها **(أنها)** أي: أن حتى **(إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها)** في ما قبلها **(كما في قوله:**

---

(١) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤٤، والدرر ١٠٩/٤، وهمع الهوامع ٢٣/٢.

١٨٨ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والـزَّادَ، حـتَّـى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَـا

أو عدم دخوله كما في قوله [من البسيط]:

١٨٩ ـ سَقَى الْحَيا الأرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ
لَـهُـمْ، فَـلاَ زَالَ عَـنْـهـا الْـخَـيْـرُ مَـجْـدُودَا

حُمل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد «إلى» بعدم الدخول، حَمْلاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين، وزعم الشيخُ شهاب الدين القَرَافي أنه لا خلاف في وجوب دخول «ما» بعد «حتى»، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور،

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها)(١)

فإن القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النعل في الملقى، فإن قلت: الذي أخبر أولاً أن ألقاه هو الصحيفة، والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها في شيء منهما، قلت: يؤول ذلك بالمثقل كما يجيء، فدخل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله، **(أو عدم دخوله كما في قوله:**

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدوداً)(٢)

الحيا بالقصر المطر ويمد كذا في «القاموس»، وعزيت نسبت ومجدوداً بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين، أي: مقطوعاً، ولا أعلم الرواية في البيت هل هي بالإهمال أو بالإعجاز، وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا **(حمل على الدخول)**، هذا جواب إذا من قوله: إذا لم تكن معها قرينة، ويحكم **(في مثل ذلك)** حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول ولا قرينة تقتضي عدمه **(لما بعد إلى بعدم الدخول)**، على العكس من حتى **(حملاً على الغالب في البابين)** باب حتى وباب إلى، **(هذا هو الصحيح في البابين)** ولم يقل فيهما قصداً لزيادة التقرير والتثبيت في النفس، حتى يكون مستحضراً لا يزول عن البال، لا سيما وقد وقع في إنكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء.

(وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي: أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور)، ومن الناس من يقول: إن مذهب أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في إلى نقله صاحب «الكشف» من الحنفية، وذكر أنه قول ابن جني

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧، ولأبي (أو لابن) مروان في خزانة الأدب ٣/ ٢١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩. اهـ. انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٨٠.
(٢) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٩.

وإنما الاتفاقُ في «حتى» العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفةَ بمعنى الواو.

والثالث: أن كلاًّ منهما قد ينفرد بمحلٍّ لا يصلح للآخر.

فممّا انفردت به «إلى» أنه يجوز: «كَتَبْتَ إلَى زيدٍ وأنا إلى عمرٍو»، أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث: «أَنَا بِكَ وإلَيْكَ»، و «سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة»؛ ولا يجوز: حتى زيدٍ وحتى عمرٍو، وحتى الكوفةِ، أمّا الأوّلان فلأنّ «حتى» موضوعة لإفادة تَقَضّي الفعل قبلَها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و «إلى» ليست كذلك. وأما الثالث فلضَعْفِ «حتى» في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

وإليه كان يميل أبو النصر الصفار والبزدوي، ولكنه لا يستقيم على الإطلاق بل إن كان ما بعد حتى بعضاً لما قبلها دخل، نحو: رآني أشراف البلدة حتى الأمير، وإلا فلا نحو: قرأت الليلة حتى الصباح، (**وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة، والفرق بينهما أن العاطفة بمنزلة الواو**) فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها، ولا يتأتى بخروجه.

(**والثالث**) من الأمور الثلاثة التي تخالف حتى إلى فيها (**أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر، فما انفردت به إلى أنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي: هو غايتي كما جاء في الحديث «أنا بك وإليك»**[1] **وسرت من البصرة إلى الكوفة، ولا يجوز حتى زيد**) في المثال الأول فلا تقول: كتبت حتى زيد، (**وحتى عمرو**) في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو، (**وحتى الكوفة**) في المثال الثالث فلا تقول: سرت من البصرة حتى الكوفة (**أما الأولان**) وهما امتناع كتبت حتى زيد، وأنا حتى عمرو؛ (**فلأن حتى موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية**) وليس ما قبل حتى في ذينك المثالين مقصوداً به التقضي شيئاً فشيئاً، فلا وجه لدخولها ثم (**وإلى ليست كذلك**) فجاز دخولها فيها؛ لانتفاء المانع.

(**وأما الثالث**) وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة (**فلضعف حتى في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية**)، وهذا معنى ما نقله صاحب «الكشف» عن كتاب «بيان حقائق الحروف» من أن إلى لانتهاء الابتداء فيما تدل عليه، على نقيض من يقول: خرجت من البصرة إلى الكوفة، فمن لابتداء الغاية وإلى لانتهاء الغاية، ولا يجوز أن تستعمل حتى في مقابلة من، لا يقال: خرجت من البصرة حتى الكوفة؛ وذلك لأن إلى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه إلى معنى آخر، وحتى ضعيفة في معنى الغاية فإنها تخرج إلى غيرها من المعاني.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (٧٧١)، والترمذي، كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب منه (٣٤٢٢)، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر والدعاء (٨٩٧).

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: «سِرْتُ حتّى أدخلها»، وذلك بتقدير: حتى أنْ أدخُلَها، و «أن» المضمرة والفعل في تأويلِ مصدرٍ مخفوضٍ بـ «حتى»، ولا يجوز: «سرت إلى أدخلها»، وإنما قلنا: إن النصب بعد «حتى» بـ «أن» مضمرة لا بنفسها، كما يقول الكوفيُّون، لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفِضُ الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس.

ولـ «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثةُ معانٍ: مُرَادفة «إلى»، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، ....

(ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو: سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى، ولا يجوز سرت إلى أدخلها) بنصب الفعل بإضمار أن بعد إلى، ولم أتحرر العلة في ذلك، **(وإنما قلنا: إن النصب بعد حتى بأن مضمرة بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون؛ لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس)**، وهذا لا يتوجه اعتراضاً على جميع الكوفيين، فالكسائي منهم يقول: إن حتى في لسان العرب ليست حرف جر وإن الجر الذي بعدها في نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] بتقدير حرف الجر أي: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يرد عليه الاعتراض بأن عامل الاسم لا يعمل في الفعل، كما يرد على غيره من الكوفيين، نعم يرد عليه أنها غير مختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل؟ ويرد أيضاً عليه أن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة، فكيف اطرد بعد حتى، وأيضاً كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم كذا قال الرضي، فإن قلت: هذه الكلية التي ساقها المصنف، وهو أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس يشكل، بمثل قولك: أي رجل تضرب أضرب بالجزم، فإن أياً فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف إليه على الصحيح، في أن عامل المضاف إليه هو المضاف، ويشكل أيضاً بِكَيْ، فإنها جارة وناصبة، قلت: إنما جزمت أي من جهة تضمنها؛ لأن الشرطية، وجرها ليس من هذه الجهة، وكي الجارة للتعليل والناصبة مصدرية كأن فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة، ومقصود الجماعة أن عامل أحد القبيلين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القبيل، نعم، تنتقض هذه القاعدة على الكوفيين إن قالوا بها باللام الزائدة؛ فإنها تعمل الجر في الاسم إجماعاً، وتعمل عندهم النصب في مثل: ما كان زيد ليفعل، وهي للتأكيد في كل من الحالين.

(ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ مرادفة إلى نحو) ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ) حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ أي: قالوا: لن نزال مقيمين على العجل وعبادته إلى أن يرجع إلينا

ومرادفه «كي» التعليلية، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧]، وقولك: «أَسْلِمْ حتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»؛ ويحتملهما: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]؛ ومرادفه «إلاَّ» في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «وَاللَّه لاَ أَفْعَلُ إلاَّ أن تفْعَلَ» المعنى: حتى أن ....

موسى (ومرادفة كي التعليلية نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧] و) نحو: (﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧] و)، نحو: (قولك: أسلم حتى تدخل الجنة، ويحتملهما) أي: المعنيين المذكورين مرادفة إلي ومرادفة كي التعليلية قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، أي: كي ترجع أو إلى أن ترجع، والفيء الرجوع، وقد يسمى به الظل، وظاهر كلام المصنف أن الأمثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملهما، فأما قولك: أسلم حتى تدخل الجنة فمسلم أن حتى فيه لا تحتمل غير التعليلية، وأما الآيتان: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧] فكل منهما يحتمل الأمرين كالآية الأخيرة، وحكى الرضي عن الأندلسي إنكار مجيء حتى بمعنى كي زاعماً أنها دائماً بمعنى إلى، وأول الأمثلة كلها بذلك، وهو تكلف ولا يتمشى له في مثل أسلمت حتى أدخل الجنة، فإن قلت: حتى الداخلة على المضارع حرف جر ضرورة؛ لأن نصب المضارع بأن مضمرة وهي وصلتها مؤوّلة بمصدر مجرور بحتى، والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف أن حتى الجارة بمنزلة إلى في المعنى والعمل، فكيف يستقيم أن يقول هنا إن الداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة لكن التعليلية ومرادفة لإلا في الاستثناء، وهل هذا إلا تناقض؟ قلت: الأول مطلق أو عام، وهذا مقيد له أو مخصص، فكأنه قال: حتى الجارة بمعنى إلى إن لم تدخل على المضارع المنصوب، فإن دخلت عليه فقد تكون بمعنى كي التعليلية، وقد تكون بمعنى إلا الاستثنائية أو كأنه قال: حتى الجارة بمعنى إلى في كل موضع إلا إذا دخلت على المضارع المنصوب، فقد تخرج عن ذلك وتستعمل بمعنى كي أو إلا، (ومرادفة إلا في الاستثناء) لا في الوصف ولا في الزيادة على رأي من يقول بها، وسواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، ولا يضر كونها جارة مع أنها بمعنى إلا الاستثنائية؛ لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما، (وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل)، والاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة إلى الظرف؛ إذ المعنى: لا أفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك، (المعنى: حتى أن

تفعل؛ وصرّح به ابن هشام الْخَضْرَاوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والظاهر في هذه الآية خِلافُه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله [من الكامل]:

١٩٠ ـ لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

ومن قوله [من الرجز]:

١٩١ ـ وَاللَّهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاَ ... حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلاَ

تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي) نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس **(وابن مالك، ونقله أبو البقاء)** العكبري **(عن بعضهم في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾)** أي: إلا أن يقولا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والاستثناء مفرغ في الظرف كما سبق، **(والظاهر في هذه الآية خلافه، وإن أراد معنى الغاية)** أي: يمتد انتفاء تعليمهما إلى وقت قولهما ذلك، وهذا ممكن إلا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهراً كما قاله المصنف فتأمله، **(نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله:**

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل)[1]

الفضول جمع فضل وهو الزيادة، والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج إليه منه، والسماحة الجود، والمعنى: إعطاؤك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن تعطي في حالة قلة المال، والاستثناء على هذا منقطع، والمصنف استظهره مع أنه يحتمل الغاية أي: انتفاء كون عطائك معدوداً من السماحة ممتداً إلى زمن إعطائك في حال قلة مالك، فثبت حينئذٍ أن إعطاءك من الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الإقلال يدل على أن السماحة غريزة لك، فتكون ما أعطيته مع وجود الثروة سماحة أيضاً، ويحتمل التعليل بأن يكون المراد إني أحكم بأن إعطاءك من الفضول ليس سماحة، كي أبعثك بذلك على الجود مع الإقلال، والله أعلم بالصواب، **(و)** هو أي معنى الاستثناء **(ظاهر)** أيضاً **(في قوله:**

والله لا يذهب شيخي باطلاً ... حتى أبير مالكاً وكاهلاً)[2]

---

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب ٣/ ٣٧٠، والدرر ٤/ ٧٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٥٥.

(٢) البيت من الرجز، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني ٩/ ٨٧، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٠.

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَواهُ هُما اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إذ زمَنُ الميلادِ لا يتطاولُ فتكون «حتّى» فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علتُه اليهوديّة والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً، أي يولد على الفطرة ويستمرّ على ذلك حتى يكون.

أبير أهلك يقال: بار الرجل إذا هلك، وأباره الله إذا أهلكه، والغاية في البيت ممكنة أي: لا أترك ثأره إلى أن أقتل هذين الحيين، فأترك حينئذٍ لحصول القصد بإهلاكهما، وكذا التعليل ممكن أيضاً أي: لا أترك الأخذ إلا أخذاً بالثأر كي أقتل هذين الحيين، والاستثناء فيه إنما يظهر مع الانقطاع كما في البيت الذي قبله؛ **(لأن ما بعدهما)** أي: ما بعد حتى التي في البيت الأول وحتى التي في البيت الثاني، وهو الجود مع القلة والإبارة لذينك الحيين **(ليس غاية لما قبلهما)**، وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في الأول والانقضاء وانتفاء ذهاب شيخه باطلاً في الثاني، **(ولا مسبباً عنه)** وكلا هذين الأمرين في حيز المنع، وقد بينا وجه ذلك في البيتين، **(وجعل ابن هشام من ذلك الحديث)** المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم: **(«كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه»**[1] **إذ زمن الميلاد لا يتطاول، ويمتد فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته)** بإضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور، أي: ولا علة كونه يولد على الفطرة هي **(اليهودية والنصرانية فتكون)** حتى **(فيه للتعليل)** فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى إلا الاستثنائية، والاستثناء منقطع فيما يظهر، **(ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون)**، والتخريج متأتٍ على وجه حسن، بدون ارتكاب هذا الحذف، وذلك بأن يجعل قوله: يولد صفة لمولود، وقوله: على الفطرة ظرفاً مستقراً خبر المبتدأ أي: كل مولود يولد مستقراً على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه، والمعنى: إن استقراره على الفطرة ممتد إلى أن يقع التهويد والتنصير، فيزول ذلك الاستقرار حينئذٍ، فإن قلت: فما فائدة هذه الصفة؟ قلت: فائدتها توكيد العموم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]، حيث وصف دابة وطائر[اً] بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما أي: الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد الوصف تأكيد العموم، وكذا القول في يولد سواء، وقد قال المصنف في أوائل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين (١٣٨٥)، وأبو داود، كتاب السنة، باب في ذراري المشركين (٤٧١٤)، وأحمد (٧١٤١).

ولا ينتصب الفعل بعد «حَتّى» إلا إذا كان مُستقبلاً، ثم إن كان استقبالُه بالنظر إلى زمن التكلّم فالنصب واجب، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ وإن كان بالنسبة إلى ما قبلَها خاصّة فالوجهان، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] الآية؛ فإن قولهم: إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قَصّ ذلك علينا.

الباب الخامس: إن الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على، وإن على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد، ويولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف، فإن قلت: الظرف المستقر إنما يتعلق بمطلق الكون لا الكون الخاص، والأعم أعني مطلق الكون لا دلالة له على الأخص، أعني الامتداد والاستمرار فيحتاج إلى تقدير ممتد مثلاً، وهذا عين ما قدره المصنف، وهو ويستمر وإلا فلا يخلص من الإشكال سواء جعل الظرف المستقر خبراً كما ذكرته أنت، أو حالاً كما جعله المصنف في الباب الخامس، قلت: لا امتداد لفعل ما حقيقة؛ لأنه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده، لكن بعض الأفعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الأمثال من غير فصل، كالسير والجلوس والركوب، ومنه الاستقرار الذي هو مطلق الكون، فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق، ولا حاجة إلى الامتداد أصلاً لكن في تصور ذلك على تقرير الحالية التي جوزها المصنف بحث، سنذكره في محله إن شاء الله تعالى، **(ولا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً)** ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ، وأجاز الأخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظاً أداته إن، نحو: انتظر حتى إن قسم شيء تأخذ، بنصب تأخذ ولكنه مع إجازته اعترف بقبحه لما علم به من أن الفصل بين الجار والمجرور قبيح، والوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ، وتكون حتى حينئذٍ ابتدائية لا جارة، **(ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو:** ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]) فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر إلى الزمن الذي تكلموا فيه بقولهم: لن نبرح عليه عاكفين، **(وإن كان استقباله بالنسبة إلى ما قبلها خاصة، فالوجهان)** جائزان الرفع والنصب **(نحو:** ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] **الآية)** أي: اذكر الآية أي: بقيتها وهي: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ والظاهر أنه ليس لبقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير إليها، وإنما أراد الإشارة إلى المقول لتحقق كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها خاصة، **(فإن قولهم)** أي: قول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله؟ ألا إن نصر الله قريب **(إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى قص ذلك علينا)** وبالنصب قرأ غير نافع.

قال ابن الحاجب: من رفع يقول فعلى أن الإخبار بوقوع شيئين: أحدهما الزلزال والآخر

وكذلك لا يرتفع الفعلُ بعد «حتّى» إلاّ إذا كان حالاً، ثم إن كانت حاليّته بالنسبة إلى زمن التكلُّم فالرفعُ واجب، كقولك: «سِرْتُ حتّى أَدْخُلُهَا» إذا قلتَ ذلك وأنت في حالة الدخول. وإن كانت حاليَّته ليست حقيقيّة ـ بل كانت محكيّة ـ رُفِعَ. وجاز نصبُه إذا لم تُقدَّر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] قراءة نافع بالرّفع بتقدير: حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

القول، والخبر الأول على وجه الحقيقة، والثاني على حكاية الحال، والمراد مع ذلك الإعلام بأمرٍ ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال.

ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال، وبأن شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزلزال، وهو القول وليس فيه إخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع؛ وإن كان الوقوع ثابتاً في نفس الأمر، ولكن ثبوته بدليل آخر من هذه القراءة انتهى، وذلك الدليل هو قراءة الرفع؛ لأن القراءتين كالآيتين وإنما قدر المقول مترقباً في قراءة النصب، ليكون مستقبلاً وإلا فلو قدره واقعاً لكان حالاً على وجه الحكاية لأمر ماض، فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى أي: حركوا بأنواع البلايا إلى الغاية التي هي قول الرسول، وهو اليسع أو شعيا وأصحابه المؤمنون، ويحتمل أن تكون بمعنى كي أي: وزلزلوا كي يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك. **(وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى)** وقتاً من الأوقات **(إلا إذا كان حالاً ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب)**، كما أن النصب هناك واجب إذا كانت استقبالية الفعل بالنظر إلى زمان التكلم، **(كقولك: سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول)** وإنما وجب الرفع عند إرادة الحال؛ لأنهم إنما نصبوا عند إمكان تقدير الناصب، ألا ترى أن الفعل مستقبل وتقدير أن الناصبة معه ممكن؛ لأنها للاستقبال بخلاف موضع الرفع، فإنه للحال وتقدير أن معه مناف له، وإذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء؛ لأنها لو كانت حرف جر لوجب أن يقدر الفعل اسماً ليصح دخولها عليه، ولا يقدر اسماً إلا بأن لكن تقدير أن يمتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب، قلت: وفي قوله ولا يقدر اسماً إلا بأن نظر، فلقائل أن يقول: لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية، وهي ليست بمنافية للرفع ويجاب بأن تقدير ما لم يثبت مع أنه لا داعي إلى التزام كونها جارة، حتى يحتاج إلى التقدير، **(وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية)** ومعنى حكاية الحال أن يفرض ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع **(رفع)** حتماً عن قصد الحكاية إذ النصب بأن مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب **(وجاز النصب إذا لم يقدر الحكاية نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾** [البقرة: ٢١٤] **قراءة نافع بالرفع بتقدير: حتى حالتهم حينئذٍ)** أي: حين إذ وقع الزلزال **(أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا)**

واعلم أنه لا يرتفع الفعلُ بعد «حتّى» إلا بثلاثةِ شروط: أحدها أن يكون حالاً أو مؤوَّلاً بالحال كما مثَّلنا؛ والثاني أن يكون مسبَّباً عمّا قبلَها، فلا يجوز: «سِرْتُ حتَّى تطْلع الشمس»، ولا «ما سِرْتُ حتى أدخلها، وهَلْ سرت حتى تدخلها»، أما الأوَّل فلأن طلوع الشمس لا يتسبَّب عن السير، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبَّب عن عدم السير، وأما الثالث فلأنَّ السبب لم يتحقَّق وجوده. ويجوزُ «أَيُّهُمْ سَارَ حتَّى يَدْخُلُها»، و «مَتى سِرْتَ حتَّى تَدْخُلُها» لأن ....

وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة الشأن، واستحضار صورتها في مشاهدة السامع للتعجيب.

(واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون حالاً أو مؤولاً بالحال كما مثلنا) للقسمين معاً، فالحال الحقيقي كقولك في حال دخولك البلد: سرت حتى أدخلها، والمؤول بالحال كالآية الشريفة: وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع.

(والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها) وذلك بأن يؤدي حصول مضمون ما قبلها إلى حصول مضمون ما بعدها، سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو: سرت حتى أدخلها الآن، أو لم يتصل نحو: رأى زيد بالأمس مني شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه اليوم بشيء، وإنما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط معنى حيث فقد لفظاً، وذلك؛ لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً زال الاتصال اللفظي، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي، **(فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس، ولا ما سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها.**

أما الأول) وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس؛ **(فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.**

وأما الثاني) وهو امتناع ما سرت حتى أدخلها؛ **(فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير)** وعلى هذا، فإن قلت: قلما سرت حتى أدخلها فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع، قال الرضي: ولكن على ضعف لإجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به، وإن أردت به النفي الصرف وهو الأغلب في كلامهم امتنع الرفع.

(وأما الثالث) وهو امتناع هل سرت حتى تدخلها؛ **(فلأن السبب)** وهو السير **(لم يتحقق وجوده)** فهو غير محكوم بثبوته جزماً، بل هو مشكوك فيه، فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول، **(ويجوز أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها؛ لأن**

السير محقق، وإنما الشكُّ في عين الفاعل وفي عين الزمان، وأجاز الأخفشُ الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسرِهِ، لا على ما قبل «حتى» خاصة، ولو عُرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما مَنْعه إذا كان النفي مسلَّطاً على السَّبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك؛ والثالث أن يكون فَضْلةً، فلا يصح في نحو: «سَيْرِي حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: «كان سيري حتَّى أدخلها» إنْ قدّرت «كان» ناقصة، فإن قدَّرتها تامَّة أو قلت: «سَيْرِي أمْسِ حتى أدخلها» جاز الرفع، إلا إن عَلَّقت «أمس» بنفس السير، لا باستقرار محذوف.

السير محقق) محكوم بحصوله غير مستفهم عنه، **(وإنما الشك في عين الفاعل)** للسير في الصورة الأولى وهي قولك: أيهم سار حتى يدخلها، **(أو في عين الزمان)** الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك: متى سرت حتى تدخلها، **(وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة)**، لكن الأخفش معترف بأن العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي، فكأنه إنما أجاز بالقياس لا بالسماع، **(ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك)**، ويظهر لي إجراء هذا في الاستفهام أيضاً بأن يقدر أصل الكلام خالياً عن الاستفهام، ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة، كأن يقول شخص لآخر: سرت حتى تدخل البلد، فتشك أنت في صدق المخبر، فتقول لذلك المخاطب: هل سرت حتى تدخلها أي: هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح؟

(والثالث) من شروط رفع الفعل بعد حتى **(أن يكون فضلة)** لا عمدة **(فلا يصح)** الرفع **(في نحو سيري حتى أدخلها؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر)** وذلك؛ لأنك إذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء، والجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو المبتدأ عن الخبر، ولقائل أن يقول: إن عنوا أن المبتدأ يبقى بلا خبر لفظاً وتقديراً فممنوع؛ إذ يمكن جعل الخبر مقدراً أي: سيري حاصل، وإن عنوا بقاءه بلا خبر لفظاً فمسلم، ولا يضر، وما أظنهم يمنعون المسألة إلا عند تقدير الخبر، **(ولا في نحو: كان سيري حتى أدخلها، إن قدرت كان ناقصة)**؛ لأن الناقصة تقتضي خبراً ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر، فتبقى كان الناقصة بغير خبر لفظاً وتقديره يفسد معناها، **(فإن قدرتها تامة، أو قلت: سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع)**، لأن التامة لا خبر لها وأمس خبر السير فارتفع المانع وهو بقاء الناقصة، والمبتدأ بلا خبر **(إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف)** فالمنع باق؛ لبقاء سببه وهو بقاء المبتدأ بلا خبر وفيه ما مر.

الثاني من أوْجُه «حتى»: **أن تكون عاطفة بمنزلة الواو**، إلا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ لمعطوفِ «حتى» ثلاثَة شروط:

أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره.

والثاني أن يكون إما بَعْضاً من جمع قبلها، كـ «قَدِمَ الحاجُ حتَّى الْمُشَاة»، ....

(الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو)، ومقتضى هذا أن لا ترتيب فيها ولا مهلة، وصرح ابن الحاجب بأن حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة، قال الجزولي: والمهلة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيد للمهلة، قال الرضي: والذي أرى أن حتى لا مهلة فيها بأن تفيد أن المعطوف بها هو الجزء الفائق، إما في القوّة أو الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر، كقولك: توفى الله كل أب لي حتى آدم، وقد يكون في أثناء تعلقه بتلك الأجزاء نحو مات الناس حتى الأنبياء، والمقصود أن الترتيب الخارجي غير معتبر فيها، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهاباً من الأضعف إلى الأقوى، كما في مات الناس حتى الأنبياء، ومن الأقوى إلى الأضعف كما في قدم الحجاج حتى المشاة، وحكى ابن مالك في «التسهيل» الخلاف في إفادتها الترتيب، وجعل القول بعدم إفادتها له هو الأصح وعليه اعتمد المصنف، وانظر تمثيل الرضي لما يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر بقوله: توفى الله كل أب لي حتى آدم ففيه نظر؛ لأن التمثيل بهذا يتوقف على أن يكون آدم توفي قبل جميع أولاده، ومن الجائز أن يكون لآدم أولاد توفي بعضهم قبله بعد أن وجد له نسل، وهذا القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم، ومن أين تحقق كون آدم توفي قبل جميع أولاده لا بد له من دليل، **(إلا أن بينهما)** أي: بين حتى والواو **(فرقاً من ثلاثة أوجه)**:

أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط:

أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها، ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره).

والشرط **(الثاني أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها)** أي: جزئياً من كلي، بدليل مقابلته بالجزء من الكل، وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة، **(كقدم الحجاج حتى المشاة)** حيث لا يراد بالحجاج المجموع من حيث هو المجموع، وإلا كان المشاة

أو جزءاً من كل، نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتَّى رأسَها»، أو كجزء، نحو: «أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حتَّى حَدِيثُها»، ويمتنع أن تقول: «حتَّى وَلَدُهَا»؛ والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصحّ دخول الاستثناء، وتمنع حيث يمتنع؛ ولهذا لا يجوز: «ضربتُ الرجلَيْنِ حتى أفضلهما» وإنما جاز:

* حتَّى نَعْلَهُ ألقاها *

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله.

والثالث أن يكون غايةً لما قبلها إما في زيادة أو نقص، فالأول، نحو: «ماتَ الناس حتى الأنبياء»، ....

حينئذٍ جزءاً لا جزئياً، **(أو جزءاً من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها)**، فإن حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء، **(ويمتنع أن تقول:)** أعجبتني الجارية **(حتى ولدها)**؛ لأنه ليس جزء منها ولا بمنزلة الجزء **(والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، ويمتنع)** أي: ويمتنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل، ولا خفاء في صحة قولك: أعجبتني الجارية إلا حديثها مع الاتصال تنزيلاً لحديثها منزلة بعضها، ولا في امتناع أعجبتني الجارية إلا ولدها على إرادة الاتصال، **(ولهذا)** الضبط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء **(لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما)**؛ لأنه لا يصح أن تقول: ضربت الرجلين إلا أفضلهما؛ لأنه إخراج لما دخل أولاً بطريق النص لا بطريق الظهور، كما لا يصح ضربت زيداً وعمراً إلا زيداً هكذا قيل، ويرد عليه الاستثناء من أسماء العدد، ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع العطف في قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها[1]

إذ الاستثناء المتصل فيه ممتنع؛ لعدم شمول الصحيفة والزاد للنعل، وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط، أجاب المصنف عنه بقوله: **(وإنما جاز حتى نعله ألقاها، لأن ألقى الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله)** كما أسلفناه، وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء، فلا يختل الضابط.

والشرط **(الثالث أن يكون)** معطوف حتى **(غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص.**

فالأولى نحو: مات الناس حتى الأنبياء)، إذ هم صلوات الله وسلامه عليهم أرفع الناس منزلة، وأقواهم شرفاً.

---

(١) تقدم تخريجه.

والثاني نحو: «زارك الناس حتَّى الْحجَّامُونَ»، وقد اجتمعا في قوله [من الطويل]:

١٩٢ ـ قَهَرْنَاكُمْ، حتَّى الْكُمَاةَ، فَأَنْتُمْ تَهابُونَنا، حتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جُزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتّى ذلك إلا في المفردات. هذا هو الصحيح، وزعم ابن السيِّد في قول امرىء القيس [من الطويل]:

(والثاني نحو: زارك الناس حتى الحجامون) وكفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام: «كسب الحجام خبيث»[1] **(وقد اجتمعا في قوله:**

قهرناكم حتى الكماة فأنتم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا)[2]

الكمأة جمع كمي وهو الشجاع، قال الجوهري: كأنهم جمعوا كامياً مثل قاض وقضاة، وهذا غاية لما قبله في القوّة، والبنون الأصاغر غاية لما قبله في الضعف.

(الفرق الثاني أنها لا تعطف الجمل وذلك؛ لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا) أو يكون بعضاً مما قبلها كما مر، ولو عبر بهذا فقال: أن يكون بعضاً أو كبعض لكان أولى؛ لأن كونه بعضاً أعم من كونه جزءاً فيشمل الجزء كأكلت السمكة حتى رأسها، أو غير الجزء نحو: قدم الحجاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع، فإن المشاة بعض الحجاج وهو على ذلك التقدير جزئي لا جزء، وإن ثبت أن أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كاف بلا شك، إلا أن المصنف لم يمش على ذلك فيما تقدم، بل فرق بينهما، **(ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات)**، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون إحداها بعضاً من مضمون أخرى، كما تقول: أكرمت زيداً بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له، فإقامة نفسك خادماً بعض من الإكرام بما تقدر عليه، وكذا قولك: بخل علي زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً، فمنع الدانق بعض من البخل بكل شيء، وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية قد تنزل بدل البعض من الأولى، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٣] الآية، **(وهذا هو الصحيح، وزعم ابن السيد)** بكسر السين البطليوسي **(في قول امرىء القيس:**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن (١٥٦٨)، والترمذي، كتاب البيوع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في ثمن الكلب (١٢٧٥)، وأبو داود، كتاب البيوع، باب في كسب الحجام (٣٤٢١)، وأحمد (١٥٣٨٥).

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤٩، والدرر ٦/ ١٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦.

١٩٣ ـ سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ ... وحتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بأَرْسَانِ

فيمن رفع «تكل» أن جملة «تكل مطيهم» معطوفة بـ «حتى» على «سريت بهم».

الثالث: أنها إذا عطفت على مجرور أُعِيدَ الخافض، فرقاً بينها وبين الجارَّة، فتقول: «مَرَرْتُ بالقوم حتى بزيد». ذكر ذلك ابن الخبّاز وأطلَقه، وقيَّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونُها للعطف، نحو «عَجِبْتُ من الْقَوْمِ حتَّى بَنِيهِمْ»، وقوله [من الخفيف]:

١٩٤ ـ جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ في الْخَلْقِ حتَّى ... بَائِسٍ دَانَ بالإسَاءَةِ دِينَا

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[1]

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت) والسري هو السير ليلاً، وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تعيا وتتعب، والمطي جمع المطية وهي الدابة تمطو في سيرها أي: تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع، وتقدن تمسكن بمقاودها لتسير ولا تركب، والأرسان جمع رسن وهو الحبل يقول: سار بهؤلاء القوم ليلاً إلى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا يمسك بأرسانها، بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبها.

الفرق (الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض) سواء كان المجرور مظهراً أو مضمراً، وبهذا يحصل الفرق، وإلا فالواو إذا عطفت على مجرور مضمرٍ أعيد الخافض على الصحيح (فرقاً بينها) أي: بين حتى العاطفة، (وبين الجارة فتقول: مررت بالقوم حتى بزيد، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه) فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له، (وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف، نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم) نحو (قوله:

جود يمناك فاض في الخلق حتى ... بائس دان بالإساءة دينا)[2]

البائس الذي أصابه بؤس أي: شدة، ودان بالإساءة أي: تعبد بها بمعنى أنه اتخذها طريقاً وعادة يلزمها كالدين الذي يتعبد به الإنسان، والمعنى أن جوده عم من أساء ومن لم يسىء، فحتى في المثال والبيت متعينة للعطف، ولا يصلح أن تكون جارة لما سيذكر المصنف من أن

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٣، والدرر ٦/ ١٤١، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧، وجواهر الأدب ص ٤٠٤.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/ ١٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٧.

وهو حسن، وردَّه أبو حيان، وقال في المثال: هي جارة، إذ لا يشترط في تالي الجارّة أن يكون بعضاً أو كبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا: «أَعْجَبَتْني الجاريةُ حتى ولدها» قال: وهي في البيت محتملة، انتهى.

وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يُفْهِم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر، وأقرّهُ أبو حيان عليه. ولا يلزمُ من امتناع «أَعْجَبَتْنِي الجارية حتى ابنها» امتناعُ «عجبتُ من القوم حتى بنيهم»، لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها. ويظهر لي أن الذي لحظهُ ابنُ مالك أن الموضع الذي يصحُّ أن تحلَّ فيه «إلى» محلّ «حتى» العاطفة فهي فيه محتملة للجارّة، فيحتاج حينئذٍ إلى إعادة الجارّ عند قَصْد العطف، نحو: «اعْتَكَفْتُ في الشّهرِ حتى في آخره» ....

إلى لا تحل محلها فيهما (**وهو حسن، ورده أبو حيان وقال في المثال**) وهو عجبت من القوم حتى بنيهم(: **هي جارة؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض**) حتى يمتنع في المثال كونها جارة؛ إذ بنو القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم، وإذا لم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها في المثال جارة (**بخلاف العاطفة، ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها، قال: وهي في البيت محتملة**)؛ لأن تكون جارة أو عاطفة فإن البائس بعض الخلق، ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل (**اهـ**) كلام ابن حيان، (**وأقول: إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض**)، فلا يصح إطلاق أبي حيان القول بأنه لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض، بل ذلك مقيد بما إذا لم يكن ما قبلها مفهماً للجمع، وأما إذا كان مفهماً فلا بد من اشتراطه، قلت: وإذا كان هذا شرطاً فلم أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة، (**وقد ذكر ابن مالك ذلك في حروف الجر، وأقره أبو حيان عليه**) فما باله خالف ذلك هنا (**ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم؛ لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها**) ولأبي حيان أن يقول: إنما يشمل القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، والقرينة هنا قائمة وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم، فعلم أن المراد من القوم غير بنيهم وإلا لم تصح الإضافة، وحينئذٍ يستوي المثالان في أن تالي حتى فيهما ليس بعضاً مما قبلها، لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة، (**ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذٍ**) أي: حين إذ يقع الاحتمال بسبب ذلك (**إلى إعادة الجار عند قصد العطف**)؛ ليتعين المراد، ويرتفع الاحتمال (**نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره**)، فإنك لو قلت: حتى آخره بدون إعادة في احتمل أن تكون عاطفة، وأن تكون

بخلاف المثال والبيت السابقين. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجارّ مع «حتى» أحسن، ولم يجعلها واجبة.

الثالث من أَوْجُهِ «حتى»: أن تكون حرف ابتداء: أي حرفاً تُبْتَدأ بعده الْجُمَلُ، أي تُستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية، كقول جرير [من الطويل]:

١٩٥ ـ فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقال الفرزدق [من الطويل]:

جارة ومع إعادتها يرتفع احتمال كونها جارة، إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر **(بخلاف المثال والبيت السابقين)**، إذ لا يصح فيهما حلول إلى محل حتى، فلا يقال: عجبت من القوم إلى بنيهم، وجود يمناك فاض في الخلق إلى بائس، فلا احتمال فلا حاجة إلى إعادة الجار، وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل، وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى إلى بنيهم، وفيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس فيكون المحل صالحاً لإلى فتأمله.

(وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن، ولم يجعلها واجبة)، ووجهه أن إعادة الجار إنما هو لرفع احتمال كونها جارة، ولا يشترط في الكلام أن يكون نصاً في المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال.

(تنبيه العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل)، فالتقدير في الأول: جاء القوم حتى جاء أبوك، وفي الثاني: رأيتهم حتى رأيت أباك، وفي الثالث: مررت بهم حتى مررت بأبيك، وفي الأخير حذف الجار وإبقاء عمله وهو شاذ.

(الثالث من أوجه حتى أن تكون حرف ابتداء أي: حرفاً تبتدأ بعده الجمل أي: تستأنف) ولم يرد بكونها حرف ابتداء أنها حرف، فيلزم وقوع المبتدأ والخبر بعده، **(فتدخل على الجمل الاسمية كقول جرير:**

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل)[1]

تمج ترمي ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد، والأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان وقول الفرزدق:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣، والأزهية ص ٢١٦، والجنى الداني ص ٥٥٢،

١٩٦ ـ فَوَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

ولا بُدَّ من تقديرِ محذوف قبلَ «حتى» في هذا البيت يكون ما بعد «حتّى» غايةً له، أي: فوا عجباً يسبُّني الناسُ حتى كليبٌ تسبّني؛ وعلى الفعليّة التي فعلُها مضارع كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع «يقول»، وكقول حسّان [من الكامل]:

١٩٧ ـ يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

(فواعجباً حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع)[1]

واعجباً من قبيل الندبة للتوجع، كأنه يقول: أنا أتوجع لعدم حضورك فاحضر لهذا الأمر الذي يتعجب منه، كليب على التصغير قبيلة ونهشل بنون وشين معجمة وزن جعفر، ومجاشع كمجاهد بجيم وشين معجمة وعين مهملة اسما رجلين، **(ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له، أي: فواعجباً تسبني الناس حتى كليب تسبني)** قال الرضي: ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى أن يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يفد، وهذا يتأتى له في بيت الفرزدق، وأما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرىء القيس:

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[2]

ففيه نظر، **(وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى)** وزلزلوا **(حتى يقول الرسول)** برفع يقول، **(وكقول حسان:**

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل)[3]

يغشون يجاء إليهم، وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد، كذا في «الصحاح» و«القاموس»، والمعنى أن الكلاب تسأم وتذهل لكثرة الأضياف واتصال مددهم فلا تهر، ويحتمل أن الكلاب إنما تترك الهرير؛ لاشتغالها بما ينحر للأضياف ومشاركتها لهم،

وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٩، وخزانة الأدب ٥/ ٤١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨١، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢، والدرر ٤/ ٧٦.

وعلى الفعليَّة التي فعلُها ماضٍ، نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥]. وزعم ابن مالك أن «حتى» هذه جارَّة، وأنَّ بعدها «أنْ» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سَلَفاً، وفيه تكلُّفُ إضمارٍ من غير ضرورة؛ وكذا قال في «حتى» الداخلة على «إذا» في نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] إنها الجارَّة، وإن «إذا» في موضع جَرٍّ بها. وهذه المقالة سبقه إليها الأخفشُ وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرفُ ابتداء، وأن «إذا» في موضع نصب بشرْطِها أو جوابها، الجوابُ في الآية محذوف، أي: امتحنتم، أو انقسمتم

والسواد الشخص أي: يعطون من يأتي ولا يسألون من هو، **(وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو)** قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٥] أي: أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء، والمحنة، الرخاء والسعة والصحة، **(حتى عفوا)** أي: كثروا ونموا في أنفسهم وأموالهم من قولهم: عفا النبات إذا كثر، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «وأعفوا اللحى»[(١)]، ﴿وَقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾ [الأعراف: ٩٥] أي: قالوا: هذه عادة الدهر في تقلب أحواله واختلافها كما وقع لآبائنا، وما ذلك بعقوبة ذنب، **(وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة، وأن بعدها أن مضمرة)** والمعنى إلى أن عفوا، وقالوا: **(ولا أعرف له في ذلك سلفاً)**، وقال أبو حيان: وهم ابن مالك في ذلك؛ لأن حتى ابتدائية وأن مضمرة بعدها، **(وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة)** يعني أن حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية، فجعلها جارة يستدعي إضماراً لم تدع إليه ضرورة، وإن كان إضمار أن بعد حتى سائغاً شائعاً لكن حيث تدعو إليه ضرورة بأن يقع المضارع بعدها منصوباً، **(وكذا قال)** ابن مالك **(في)** حتى **(الداخلة على إذا في نحو:** ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]) أي: جبنتم وهبتم الإقدام ﴿وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون، **(إنها الجارة وإنها في موضع جر بها)** فلا تكون حينئذٍ ظرفاً، بل تكون اسماً للوقت مجروراً بحتى متعلقة بالفعل من قوله: إذ تحسونهم بإذنه، والحس القتل والمعنى إذ تقتلونهم بإذن الله إلى وقت فشلكم وتنازعكم، **(وهذه المقالة)** الأخيرة وهي جعل إذا في محل جر بحتى **(سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها)** أي: حتى **(حرف ابتداء وإذا في موضع نصب بشرطها)** عند المحققين أو **(جوابها)** عند الأكثرين على ما مر محرراً مقرراً في الكلام على إذا، **(والجواب في الآية محذوف أي: امتحنتم)** أي: اختبرتم، **(أو انقسمتم**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب إعفاء اللحى.. (٥٨٩٣)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، (٢٥٩)، والترمذي، كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في إعفاء اللحية (٢٧٦٣)، وأحمد (٤٦٤٠).

قسمين، بدليل: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]؛ ونظيرُه حذف جواب «لمَّا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك؛ وأما قول ابن مالك إن ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ هو الجواب فمبنيّ على صحة مجيء جواب «لمَّا» مقروناً بالفاء، ولم يثبت. وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور وهو ﴿وَعَصَيْتُم﴾ [آل عمران: ١٥٢] أو ﴿صَرَفَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وهذا مبني على زيادة الواو و«ثم»، ولم يثبت ذلك.

قسمين بدليل) قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وهذه الآية في غزوة أحد، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحداً خلف ظهره واستقبل المدينة، وأقام الرماة عند الجبل فأمرهم أن يثبتوا في مكانهم ولا يبرحوا، كانت الدولة للمسلمين أو عليهم، فلما أقبل المشركون جعل الرماة يرشقون خيلهم، والباقون يضربونهم بالسيوف حتى انهزموا، والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى إذا فشلوا وتنازعوا، فقال بعضهم: قد انهزم المشركون فما موقفنا هنا فادخلوا عسكر المسلمين، وخذوا الغنيمة مع إخوانكم، وقال بعضهم: لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم[1] فهذان هما القسمان.

(ونظيره) أي: ونظير حذف جواب إذا في هذه الآية **(حذف جواب لما في قوله تعالى)**: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ **أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد)** أي: باق على الإيمان الذي كان منه والإخلاص لم يعد إلى الكفر، ﴿ومنهم غير ذلك﴾ أي: غير مقتصد بل ترك الإيمان الذي كان منة في تلك الحالة، وعاد إلى الكفر بدليل قوله على أثر الأول: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [لقمان: ٣٢]، والضمير في قوله: إذا غشيهم موج عائد إلى الكفار، **(وأما قول ابن مالك: إن فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب لما مقروناً بالفاء، ولم يثبت)** وسيأتي الكلام فيه في حرف اللام إن شاء الله تعالى، **(وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى)** وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَـٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] **(مذكور وهو عصيتم)** المقترن بالواو **(أو صرفكم)** المقترن بثم، **(وهذا مبني على زيادة الواو وثم، ولم يثبت ذلك)** فلا يلتفت إلى هذا

---

(١) الحديث بتمامه أخرجه أحمد (٢٦٠٤) وهو حديث طويل.

وقد دخلت «حتّى» الابتدائيةُ على الجملتين الاسميّة والفعليّة في قوله [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رواه برفع «تكلّ»، والمعنى: حتى كَلَّتْ، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: «رأيْتُ زيداً أمْسِ وهو راكب»؛ وأما مَنْ نصب فهي «حتّى» الجارّة كما قدمنا، ....

القول، (وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية الفعلية في قوله) أي: قول امرىء القيس:

(سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[1]

فيمن رواه برفع تكل والمعنى) سريت بهم (**حتى كلت، ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية**)، وليس ذلك بمتعين؛ لاحتمال أن يكون تكل للحال حقيقة، بأن يكون أخبر بهذا في حال كلال المطي كما تقول: سرت إلى المدينة حتى أدخلها، وأنت في حالة الدخول (**كقولك: رأيت زيداً أمس وهو راكب**) فإن هذا من حكاية الحال الماضية، ضرورة أن العامل متحقق المضي والحال مقيدة له، فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي، ولكنها حكيت، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن هذا من حكاية الحال الماضية، فإن اسم الفاعل صالح للأزمنة الثلاثة بلفظ واحد، فمن الجائز أن يكون هذا للمضي ولا حكاية، نعم لو أعمله فقال: وهو راكب فرساً لتعين أن لا يكون للماضي، ضرورة أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، فيكون حينئذٍ للحال والمراد حكاية الماضي مثل: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

(**وأما من نصب**) تكل (**فهي حتى الجارة كما قدمنا**) أنها إذا دخلت على مضارع منصوب، فنصبه بأن مضمرة وحتى حينئذٍ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلتها، وعلى هذا التخريج يخرج البيت عن أن يكون شاهداً على ما أوردوه من دخول حتى الابتدائية على الجملتين إذا فرضنا أن الداخلة على المضارع المنصوب جارة، لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها، وإنما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثالاً حينئذٍ إلا لدخول الابتدائية على الجملة الاسمية، وهو ما وقع في عجز البيت، فإن قلت: لكن يشكل حينئذٍ عطف الجملة المقرونة بالواو؛ إذ لا يصح عطفها على متعلق سريت إذ هو مفرد، ولا على سريت لبقاء حتى الابتدائية حينئذٍ بدون معنى لها قلت: يقدر المعطوف محذوفاً وحتى غاية لذلك المحذوف، أي: وسريت بهم حتى الجياد ما

---

(١) تقدم تخريجه.

ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى «تكلُّ»، أي: إلى زَمَانِ كَلاَلِ مطيّهم.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام «حتى» الثلاثة، كقولك: «أكَلْت السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسهَا»، فلك أن تخفض على معنى «إلى»، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قولُه [من البسيط]:

١٩٨ ـ عَممْتَهُم بالنَّدَى حَتَّى غُوَاتُهُمْ ... فكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ

وقوله [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّاد حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

إلاَّ أن بينهما فرقاً من وجهين:

أحدهما: أنَّ الرفع في البيت الأول شاذ، لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تَهْيئة العامل للعامل وقَطْعُهُ عنه، ....

يقدن بأرسان، فهو من عطف الجمل، **(ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى أن تكل)** مطيهم **(أي)**: سريت بهم **(إلى زمن كلال مطيهم، وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام حتى الثلاثة)**، وهي كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء **(كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، فلك أن تخفض على معنى إلى)** أي: أكلت السمكة إلى رأسها، **(وأن تنصب على معنى الواو)** أي: أكلت السمكة ورأسها، **(وأن ترفع على الابتداء)** أي: أكلت السمكة حتى رأسها مأكول، فدخول الرأس في الأكل لا نزاع فيه على الثاني والثالث، وأما على الأول فيجري على الخلاف السابق، **(وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:**

عممتهم بالندى حتى غواتهم ... فكنت مالك ذي غي وذي رشد[1]

وقوله):

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... **(والزاد حتى نعله ألقاها**[2]

إلا أن بينهما، أي: بين هذين البيتين **(فرقاً من وجهين:**

أحدهما أن الرفع في البيت الأول شاذ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه) ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحاً لذلك، ومعنى قطعه عنه منعه من العمل

---

(١) البيت من البحر البسيط، ولم أجده.

(٢) تقدم تخريجه.

وهذا قول البصريِّين، وأوجبوا إذا قلت: «حتى رأسُها» بالرفع أن تقول «مأكول».

والثاني: أن النَّصب في البيت الثاني من وجهين، أحدهما: العطف، والثاني إضمار العامل على شريطة التَّفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت: «قام القوم حتى زيدٌ قامَ» جاز الرفع والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه، أحدُها: الابتداء، والثاني العطف، والثالث إضمار الفعل، ....

الذي كان صالحاً بحسب الصورة الظاهرة، فالفعل من قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحاً للعمل في رأسها؛ لأنه مفرد يصح تسلطه على نصبه، ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذي كان صالحاً له؛ لأنه عند الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصباً، فإذا صرح بالخبر فقيل: حتى رأسها مأكول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل؛ وذلك لأن هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة، فلم يكن فيه قطع عما كان هيىء له من العمل (**هذا قول البصريين**)، وظاهره أن ذلك قول جميعهم، وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي أن هذا قول بعضهم لا كلهم؛ وذلك لأنه قال في أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع، وقد أباه بعض البصريين، وليس بالجيد، لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف، واعترضه المصنف في حواشيه على «التسهيل» بأنه ليس المانع عدم الدلالة عليه، بل لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وإن كان معلوماً؛ (**أوجبوا إذا قلت حتى رأسها بالرفع أن تقول مأكول**)، وهذا الذي حكاه ابن الحاجب عن بعضهم.

(**والثاني أن النصب في البيت الثاني**) في قوله: حتى نعله ألقاها (**من وجهين:**

أحدهما العطف) إما على الصحيفة أو على الزاد على الخلاف في تعدد المعطوف، كما أسلفناه في أوائل الكتاب.

(**والثاني: إضمار العامل على شريطة التفسير**) أي: حتى ألقى نعله ألقاها، وحتى على هذا ابتدائية لا عاطفة إذ الواقع بعدها جملة، وهي لا تعطف الجمل على الصحيح، (**وفي البيت الأول من وجه واحد**) وهو العطف.

(**وإذا قلت: قام القوم حتى زيد قام جاز**) لك في زيد (**الرفع**) على الأوجه التي تأتي (**والخفض**) على أن حتى جارة (**دون النصب**) فلا يجوز لفقد ما يقتضيه، (**وكان لك في الرفع:**

أوجه أحدها الابتداء) فيكون زيد مبتدأ.

(**والثاني العطف**) على الفاعل وهو القوم من قولك: قام القوم.

(**والثالث إضمار الفعل**) على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلاً بفعل محذوف يفسره ما بعده.

والجملة التي بعدها خبرٌ على الأول، ومؤكِّدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مُفَسِّرة، وزعمَ بعضُ المغاربة أنه لا يجوز «ضَرَبْتَ القوم حتى زيدٍ ضَرَبْتَهُ» بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعلٍ، لأنه يمتنع جعلُ «ضربته» توكيداً لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في:

حَــــتَّــــى نَــــعْــــلِــــهِ

لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدّر أنه للنعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية خلافاً للزجّاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ، زَعَمَا أنها في محل جر بـ «حتَّى»؛ ويردُّه أن حروف الجر لا تُعَلَّقُ عن العمل، وإنما تدخل على المفردات ....

(والجملة التي بعده) أي: بعد زيد (خبر على الأول) فمحلها رفع (ومؤكدة على الثاني) فلا محل لها، (كما أنها كذلك) أي: مؤكدة (مع الخفض) فلا محل لها أيضاً.

(وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة) ولا محل لها أيضاً، وقد سبق التنبيه على أن في هذا الإطلاق تجوزاً إذ المفسر هو فعل الجملة لا كلها، (وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض، ولا بالعطف) فيكون منصوباً على ذلك (بل بالرفع) على أنه مبتدأ وضربته الخبر، (أو بالنصب) على شريطة التفسير (بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم) ولا شك أن التأكيد على هذا الوجه ممتنع، ولكن لم لا يجوز أن يكون تأكيداً لضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم، ولا مانع حينئذٍ؛ لأنه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق، (قال: وإنما جاز الخفض في حتى نعله؛ لأن ضمير ألقاها للصحيفة) فيجوز أن تكون هذه الجملة تأكيداً للأولى وهي ألقى الصحيفة؛ إذ هو بمثابة قولك: ضربت زيداً ضربته ولا إشكال فيه، (ولا يجوز على هذا الوجه) وهو خفض النعل بحتى (أن يقدر) في ضمير ألقاها المنصوب (أنه للنعل)؛ لأن الجملة حينئذٍ لا تصلح أن تكون مؤكدة لألقى الصحيفة، فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما امتنع ضربت القوم حتى زيداً ضربته على تقدير التأكيد، وأما إذا قدر أن ضمير ألقاها عائد إلى الثلاثة الصحيفة والزاد والنعل جاز التأكيد بلا شك؛ لارتفاع ذلك المحذور، (ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافاً للزجاج وابن درستويه زعماً أنها في محل جر بحتى)، وهذا في الحقيقة إنكار لوجود حتى الابتدائية؛ لأن ما يحكم الجماعة بأن حتى فيه ابتدائية يحكمان أنها فيه حرف جر، (ويرده) كما قال ابن الخباز: (أن حروف الجر لا تعلق عن العمل)، ومعنى التعليق: منع العمل لفظاً لقيام مانع منه، وهذا إنما ثبت في بعض الأفعال، ولم يثبت في الحروف الجارة، (وإنما تدخل على المفردات) نحو: مررت بزيد وسرت

أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها «إنَّ» كسروها، فقالوا: «مَرِضَ زَيْدٌ حتى إنهم لا يَرْجُونَهُ»، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فُتِحت همزتها، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

* * *

● (حيث) وطيء تقول: «حَوْثُ»، وفي الثاء فيهما: الضمُّ تشبيهاً بالغايات؛ ....

من البصرة إلى الكوفة، **(أو ما في تأويل المفردات)** نحو: عجبت من أنك قائم وعجبت حين جاء عمرو؛ إذ المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين يجيء عمرو، فإن قلت: إن كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري، ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان المضافة إلى الجمل، فللزجاج وابن درستويه أن يقولا: الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد، مجرور بها لا على معنى أن الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد، وحتى عاملة في محلها فلا يرد الاعتراض بأن حرف الجر لا يعلق؛ إذ لا تعليق على هذا التقدير، قلت: يمكن أن يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره المصنف بقوله: **(وأنهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها)** أي كسروا همزتها، **(فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حروف الجر إذا دخلت على أن فتحت همزتها نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾** [الحج: ٦]) ولا محيص لهما عن هذا الاعتراض.

(حيث)

(وطيء تقول حوث) بواو مكان الياء، وزعم ابن سيده أن الأصل حوث وأن حيث فرع عنها، وأنشد الفارسي في «التذكرة»:

يا رب إن كنت لزيد ربا فابعث له من حيث شئت ركبا
أكلاً تلقاما وشربا قابا[1]

التلقام مصدر قولك تلقمت للقمة إذا ابتلعتها في مهلة، والقأب بقاف مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مصدر قأب من الشراب، إذا ثملا أي شربا متملئاً منه، وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل؛ لأنها مفتقرة بحسب الأصالة وغيرها، كما أن الحرف كذلك، **(وفي الثاء فيهما)** أي: في حيث وحوث **(الضم تشبيهاً بالغايات)** وهي ما قطع عن الإضافة، وبني من قبل

---

(١) لم أجده.

لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثَرَها ـ وهو الجرّ ـ لا يظهرُ، والكسر على أصل الْتِقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يَعْرِب «حيثُ»، وقراءة من قرأ ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] بالكسر تحتملها وتحتملُ لغةَ البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزّمان، والغالبُ كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بـ «مِنْ»، وقد تخفض بغيرها كقوله [من الطويل]:

وبعد وسائر الجهات الست نحو أمام وخلف ووراء وقدام وفوق وتحت، وسميت غايات؛ لأنها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها أن لا تكون غاية، وإنما تكون الغاية في المنسوب إليه فلما حذفت، وضمنت معناه سميت باسم غريب إيذاناً بأنها وقعت مخالفة لوضعها، أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً كذا قال الرضي، فإن قيل: كيف تشبه حيث بالغايات وهي مقطوعة عن الإضافة وهي مضافة؟ قلنا: **(لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها وهو الجر لا يظهر)** لفظاً فساغ التشبيه من هذه الحيثية، **(والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف ومن العرب ومن يعرب حيث)** وهم بنو فقعس، ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب، **(وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها)** أي: تحتمل لغة الإعراب، **(وتحتمل لغة البناء على الكسر)**، وكذا لو قيل: جلست حيث جلست بفتح الثاء احتملت لغة الإعراب ولغة البناء على الفتح، **(وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان)** واحتج له بقول الشاعر:

للفتى عقل يعيش به ... حيث تهدي ساقه قدمه[1]

أي: في زمن الهداية ولا حجة فيه لاحتمال المكان، **(والغالب كونها في محل نصب على الظرفية)** نحو ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] **(أو خفض بمن)** نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩]، **(وقد انخفض بغيرها)** أي: بغير من **(كقوله:**

---

(١) البيت من البحر المديد، وهو لطرفة بن العبيد في ديوانه ص ٨٦، وخزانة الأدب ٧/ ١٩، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٩٢.

١٩٩ ـ فَشَدُّ، وَلَمْ يُنْظِرْ بُيُوتاً كَثِيرَةً، لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ

وقد تقع «حيث» مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه تعالى يعلمُ نفسَ المكان المستحقَّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان، وناصِبُها «يعلم» محذوفاً مدلولاً عليه بـ «أعلم»، لا «أعلم» نفسه، لأن أفْعَلَ التفضيل لا ينصب المفعول به، ....

لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم[1]

وأم قشعم الحرب والمنية والداهية وهو من الأعلام الجنسية، كأم عريط للعقرب، وقشعم بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة على وزن جعفر، وهنا مسألة وهي أنه تقرر أن المضاف إليه في مثل هذه الأعلام يجري عليه حكم العلم؛ لكن هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم، وكما هو الجاري على ألسنة المحدثين؛ لأن كلثوماً لو كان علماً لمذكر انصرف، ويمنع في نحو أم سلمة؛ لأن سلمة لو سمي به مذكراً امتنع من الصرف، أو المراد حكم علم ذلك المسمى مؤنثاً كان أو مذكراً فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد، حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعونه، هذا محل ينبغي أن يحرر ولم أقف فيه على شرح صريح، وعلى الاحتمال الأول يكون الصرف في البيت على القياس، وأما على الثاني فيكون للضرورة.

(**وقد تقع**) حيث (**مفعولاً به وفاقاً للفارسي**)، قال بذلك (**وحمل عليه**) قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان، ولو قيل: بأن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها، والمعنى أنه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك (**وناصبها**) في الآية على تقدير جعلها مفعولاً به، (**يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم لا أعلم نفسه**) وهذا عطف على خبر ناصبها، وهو يعلم فهو مرفوع، ويوجد في بعض النسخ: لا بأعلم نفسه بإدخال الباء على أعلم وهو عطف على المعنى، إذ الكلام الأول في معنى قولك وتنصب بيعلم؛ (**لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به**) مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق؛ لضعف

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: فشدوا ولم تفزع بيوت كثيرة، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٢، وخزانة الأدب ٣/ ١٥، ولسان العرب ١٢/ ٤٨٥ (قشعم).

فإن أوّلته بـ «عالم» جاز أن ينصبه في رأي بعضهم؛ ولم تقع اسماً لـ «أنّ»، خلافاً لابن مالك، ولا دليل في قوله [من الطويل]:

٢٠٠ ـ إنَّ حَيثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

لجواز تقدير «حيث» خبراً، و«حِمىً» اسماً؛ فإن قيل: يؤدّي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا: هو نظير قولك: «إنَّ في مَكَّةَ دَارَ زَيْدٍ»، ونظيره في الزمان: «إنَّ في يومِ الجمعة ساعَةَ الإِجابة».

وتلزم «حيث» الإِضافَة إلى جملةٍ، ....

مشابهته للفعل، فإن وجد ما يوهم ذلك قدر ناصب المفعول الواقع بعده محذوفاً كما فعل المصنف، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧] أي: أعلم من كل أحد يعلم من يضل عن سبيله، وكذا قول الشاعر:

واضرب منا بالسيوف القوانسا[١]

أي: يضرب القوانس وهي بيضات الحديد جمع قونس **(فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم)** كما صرح به في «التسهيل»، ووجهه أنه إذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز أن يضاف إلى ما ليس بعضه؛ نظراً إلى زوال المانع وهو قصد التفضيل، فكذا يجوز أن يعمل النصب لمشابهته حينئذٍ للفعل بلا ضعف ويجري الجر والنصب إذ ذاك على وتيرة واحدة، **(ولم تقع)** حيث **(اسماً لإن خلافاً لابن مالك ولا دليل له في قوله:**

إن حيث استقر من أنت راعيه حمى فيه عزة وأمان[٢]

لجواز تقدير حيث خبراً وحمى اسماً فإن قيل يؤدي إلى جعل المكان وهو الحمى؛ إذ هو اسم لمكان حمي من دخوله والقرب منه (حالاً في المكان) وهو محل الاستقرار بخلاف تقرير ابن مالك؛ فإنه ليس فيه إلا الإخبار عن مكان استقرار، من يرعاه الممدوح بأنه مكان فيه عزة وأمان، وهذا لا محذور فيه، **(قلنا: هو نظير قولك: إن في مكة دار زيد ونظيره في الزمان إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة)** وهذا من باب التوسع.

(وتلزم حيث الإضافة إلى جملة) إما برفع الإضافة على أنها فاعل تلزم وحيث مفعول،

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، صدره: أكر وأحمى للحقيقة منهم، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، والأصمعيات ص ٢٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤.

(٢) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اسميّةً كانت أو فعليّةً، وإضافتها إلى الفعليّة أكثر، ومن ثَمَّ رجحَ النصبُ في نحو: «جلستُ حيث زيدٌ أراه»، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله [من الطويل]:

٢٠١ ـ وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

أنشدهُ ابن مالك والكسائي يقيسه، ويمكن أن يُخَرَّج عليه قولُ الفقهاء: «من حيث أن كذا». وأَنْدَرُ من ذلك إضافَتها إلى جملة محذوفة كقوله [من الطويل]:

أي: الإضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية، وحيث فاعل أي: حيث لازمة للإضافة لا تنفك وإنما لزمت الإضافة إلى الجملة؛ لأنها لمكان النسبة وهي مستدعية للجملة **(اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر)** من إضافتها إلى الاسمية، وذلك؛ لأن حيث دالة على المجازاة في المكان كإذا في الزمان، نحو: حيث تجده فأكرمه فكانت موقعاً للفعلية، لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال إذاً، ولعدم عراقتها في المجازاة دخلت على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقاً، نحو اجلس حيث زيد جالس **(ومن ثم)** أي: من جهة إضافتها إلى الفعلية أكثر، **(ترجح النصب في نحو جلست حيث زيداً أراه)** على الرفع؛ لأنه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب.

(وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله):

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ... **(ببيض المواضي حيث لي العمائم)**[1]

بجر لي ونطعنهم بضم العين مضارع طعن بالرمح، والكلى بضم الكاف جمع كلية أو كلوة ولكل كليتان وهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين، عليهما شحم محيط بهما كالغلاف لهما، والبيض السيوف والمواضي القواطع، ولي العمائم شدها على الرؤوس **(والكسائي يقيسه)** ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث أن كذا بفتح همزة أن، والأولى عندي أن يخرج على إن حيث مضافة إلى الجملة على الجادة، وإن ومعمولاها بتأويل مصدر وهو مبتدأ تلك الجملة والخبر محذوف، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير عزيز، **(وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله)**:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٣.

٢٠٢ - إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ

أي: إذا رَيْدَة نفحَتْ له من حيثُ هَبَّتْ، وذلك لأن «رَيْدَة» فاعل بمحذوف يُفسّره «نَفَحَتْ»، فلو كان «نفحت» مضافاً إليه «حَيْثُ» لزم بطلانُ التفسير؛ إذ المضافُ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعملُ لا يفسّر عاملاً. قال أبو الفتح في كتاب التمام: ومَنْ أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها، انتهى.

ورأيت بخطّ الضابطين [من الرجز]:

إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله[1]

الريدة براء مهملة مفتوحة وياء مثناة تحتية ساكنة ودال مهملة ريح لينة الهبوب، ونفحت فاحت، **(أي: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت)** له **(وذلك؛ لأن ريدة فاعل بـ)**فعل **(محذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافاً إليه حيث)** مع جعلها مفسراً للفعل المحذوف لزم بطلان التفسير إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً فيه، وما استند إليه من أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملاً منظور فيه؛ لأن الظاهر من كلامهم أن امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال، وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج إذا عن الاستقبال عند إنشاده، قول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه[2]

أنه قال: وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً فقيد هذا الحكم بباب الاشتغال، وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، وجعلوا أحداً في مثل وإن أحد من المشركين استجارك فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر، مع أنه لا يصح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر، ثم ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بباب الاشتغال لأمكن جعل حيث مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها وهي نفحت، وريدة فاعلاً بمحذوف يفسره السياق لانفحت بخصوصه.

(قال أبو الفتح في كتاب «التمام» ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها اهـ ورأيت بخط الضابطين) قول الشاعر:

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص ٧٢، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٤، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٥. اهـ.

(٢) تقدم تخريجه.

٢٠٣ ـ أما تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعَاً نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لَامِعَا

بفتح الثاء من «حيث» وخفض «سهيل»، و«حيث» بالضم و«سهيل» بالرفع، أي موجود، فحذف الخبر.

وإذا اتَّصلت بها «ما» الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط وجَزَمَتِ الفعلين كقوله [من الخفيف]:

٢٠٤ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان.

(أما ترى حيث سهيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً[(١)]

مضبوطاً (بفتح ثاء حيث وخفض سهيل)، وأعربت إذا أضيفت إلى المفرد قال شارح «اللباب»: وطالعاً مفعول ثان لترى أو حال من سهيل إن جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله:

ونفيت عنه مقام الذيب[(٢)]

وإن لم يجعل صلة يكون حالاً من سهيل والعامل معنى الإضافة أي: مكاناً مختصاً بسهيل حال كونه طالعاً، ويجوز أن يكون حيث في البيت باقياً على الظرف، وحذف مفعولا ترى نسياً منسياً كأنه قيل: أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعاً. اهـ قلت: جعل المضاف إليه مع أن العامل معنى الإضافة غير مرضي عندهم، وكذا القول بزيادة حيث، والأولى أن تجعل الحال من ضمير يعود إلى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه، أي: تراه طالعاً (**وحيث بالضم وسهيل** يتلوه **بالرفع أي: موجود فحذف الخبر**) وهذا نظير ما خرجنا عليه قول الفقهاء حيث أن كذا واجب مثلاً بفتح الهمزة، أي: من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كما في البيت (**وإذا اتصلت بها ما الكافة**) عن الإضافة لها (**ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله**:

حيثما تستقيم يقدر لك اللّـ ـه نجاحاً في غابر الأزمان[(٣)]

وهذا البيت) المسمى مثله عند العروضيين بالمدرج؛ لكونه أدرج أول عجز في آخر صدر، وأول العجز منه الهاء من الله (**دليل على مجيئها للزمان عندي**) وكأن ذلك من جهة قوله: في

---

(١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في نفح الطيب ٥/ ٣٨١، واللباب ٢/ ٧٨.

(٢) جزء بيت من الوافر، تمامه ذعرت به القطار ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين، وهو للشماخ بن ضرار في ديوانه ص٣٢١، وجمهرة اللغة ص٩٤٩.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النجاة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ٧/ ٢٠.

ـــ حرف الخاء المعجمة ـــ

● (خلا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً جارّاً للمستثنى، ثم قيل: موضعها نَصْبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلَّق بما قبلَها من فعل أو شبهه على قاعدة أخرُفِ الجر، والصَّواب عندي الأولُ؛ لأنها لا تُعَدِّي الأفعال إلى الأسماء، أي: لا تُوَصِّلُ معناها إليها، بل تُزيل معناها عنها، فأشْبَهَتْ في عدم التعدية الحروفَ الزائدة؛ ولأنها بمنزلة «إلاّ» وهي غيرُ متعلقة.

والثاني: أن تكون فعلاً متعدّياً ناصباً له، ....

غابر الأزمان فصرح بالزمان، وليس بقاطع فإن الظرف المذكور إما لغو متعلق بيقدر وإما مستقر صفة لنجاحاً، وذلك لا يوجب أن يراد بحيث الزمان أيضاً؛ لاحتمال أن يكون المراد أينما تستقيم يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل، والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضي من الأضداد، والمراد في البيت الأول، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(حرف الخاء المعجمة)

(خلا على وجهين:

أحدهما أن تكون حرفاً جاراً للمستثنى) نحو: قام القوم خلا زيد **(ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام)** أي: إنها لا تتعلق بشيء، وموضعها أي: موضع مجرورها نصب؛ لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى في قولك: قام القوم إلا زيداً، **(وقيل: تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر، والصواب عندي الأول؛ لأنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء أي: لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها)**، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن معنى التعدية ما ذكره، وإنما معناه جعل المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، ولا يلزم منه إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه، وأما الاستدلال بأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع أحكامه، ألا ترى أن إلا التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر، وهذا الحرف يعمله.

(والثاني أن يكون فعلاً متعدياً ناصباً له) أي: للمستثنى، واحترز بقوله متعدياً أي بنفسه عن أن يكون فعلاً قاصراً يتعدى بواسطة من قولك: خلت الدار من الأنيس؛ فإن هذا المعنى ليس مراداً في الاستثناء، وإنما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدى بنفسه، كقولهم: افعل هذا

وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل «حاشا»، والجملة مستأنفة أو حاليَّة، على خلافٍ في ذلك، وتقول «قَامُوا خلاَ زيداً»، وإن شئت خفضتَ إلاَّ في نحو قول لبيد [من الطويل]:

٢٠٥ ـ ألاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ [وَكُلُّ نَعِيمٍ ـ لاَ مَحَالَةَ ـ زَائِلُ]

وذلك لأن «ما» في هذه مصدرية؛ فدخولُها يُعَيِّن الفعليّة، وموضع «ما خلا» نَصْبٌ، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدرُ الصريحُ في نحو: «أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ»؛ ....

وخلاك ذم، (وفاعلها) أي: فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى (على الحد المذكور في فاعل حاشا) فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميراً عائد إلى البعض، أي: قام القوم خلا بعضهم زيداً، وقد تقدم البحث فيه (والجملة) الاستثنائية المذكورة (مستأنفة أو حالية) ينبيء هذا الاحتمال فيها (على خلاف في ذلك) مذكور في الباب الثاني، (وتقول: قاموا خلا زيداً) بنصب زيد (وإن شئت خفضت)، فقلت: خلا زيداً (إلا في نحو قول لبيد) رضي الله تعالى عنه:

(ألا كل شيء ما خلا الله باطل) وكل نعيم لا محالة زائل[1]

الباطل الذاهب الفاني وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] فهنا يجب نصب المستثنى، (وذلك؛ لأن ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية) المقتضية للنصب وينفي الحرفية المقتضية للجر، (وموضع ما خلا نصب، فقال السيرافي: على الحال) من الفاعل مثلاً في قولك: قام القوم ما خلا زيداً، والمعنى متجاوزين زيداً، فإن قيل: الحال نكرة والمصدر المسبوك المحكوم له بالتعريف (كما يقع المصدر الصريح) المقترن بأداة التعريف (في نحو: أرسلها العراك) حالاً يشير إلى قول لبيد يصف حماراً وأتنه:

ولم يشفق على نغص الدخال فأرسلها العراك ولم يذدها[2]

قال صاحب الصحاح العراك الدلك ويقال: أورد إبله العراك إذا أوردها جميعاً، ويذدها بإعجام الذال الأولى وإهمال الثانية أي: يطردها ونغص بالكسر نغصاً إذا لم يتم مراده، والدخال في الورد أن يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ما عساه أن يكون قد فاته، ولقائل أن يقول: لا يلزم من اغتفار مجيء الحال مقترنة بأل اغتفار

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦، وخزانة الأدب ٣/ ١٩٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٥، والإنصاف ٢/ ٨٢٢.

وقيل: على الظرف لنيابتها وصِلَتها عن الوقت؛ فمعنى «قَامُوا ما خَلاَ زَيْداً» على الأول: قاموا خَالِينَ عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وَقْتَ خُلوِّهم عن زيد، وهذا الخلافُ المذكورُ في محلّها خافضةً وناصبةً ثابتٌ في «حاشا» و«عدا»، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصابِ «غير» في «قامُوا غَيْرَ زيدٍ». وزعم الجَرْمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جنّي أنه قد يجوز الجرّ على تقدير «ما» ....

مجيئها مصدراً معرفاً بالإضافة إلى الضمير، إذ أل في ذلك جنسية فمدخولها نكرة في المعنى بخلاف فيه، وأيضاً فمجيء الحال معرفة قليل قابل للتأويل فلا ينبغي ارتكاب مثله في تركيب كثير، **(وقيل)**: موضع ما خلا نصب **(على الظرف على نيابتها وصلتها)** بالنصب على أنه مفعول معه، أي: نيابتها مع صلتها **(عن الوقت)**، وجر الصلة بالعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض يأباه أكثر البصريين، والقول بأن النصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر؛ فإن الحين كثيراً ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينوب عنه، نحو: آتيك قدوم الحاج، وأكرمك مادر شارف أي: حين قدوم الحاج وحين مادر شارف ثم حذف الحين وناب القدوم وما در شارف عنه، **(ومعنى قاموا ما خلا زيداً على)** القول **(الأول)** وهو قول السيرافي **(قاموا خالين عن زيد)** وهذا يتراأى منه أنه جعل خلا الاستثنائية قاصرة تتعدى بواسطة الحرف، وليس كذلك، فكان ينبغي أن يقول خالين زيداً أي متجاوزين زيداً كما ذكرناه قبل، **(وعلى)** القول **(الثاني وقت خلوهم عن زيد)** وهذا كالأول فالصواب وقت خلوهم زيداً أي: تجاوزهم إياه، **(وهذا الخلاف المذكور في محلها)** أي: في محل خلا حال كونها **(خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا، وقال ابن خروف)** موضع ما خلا نصب **(على الاستثناء)** لا على الحال كما يقول السيرافي، ولا على الظرف كما يقول غيره **(كانتصاب غير في قاموا زيد)**، ولعل السبب في تأخير قول ابن خروف: عن قوله، وهذا الخلاف الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح في حاشا وعدا جميعاً، وقد وجدت النص لابن خروف في مساواة عدا خلا فيما ذكره، فانظر هل يوجد له نص في حاشا أيضاً.

(وزعم الجرمي) بفتح الجيم **(والربعي)** بفتح الموحدة **(والكسائي والفارسي وابن جني)** بإسكان الياء وليس منسوباً، وإنما هو معرب كني كذا رأيت في شرح «المفصل» للفخر الإسفندري، وكذا رأيته في هذه البلاد في نسخة من «الكشاف» صحيحة مضبوطاً بإسكان الياء، وصرح في الحاشية بتصحيح الضبط المكتوب في الأصل، ولم أر أحداً من الطلبة إلا يشدد الياء ظناً أنها ياء النسبة، وكان محل التنبيه على هذه الفائدة أول موضع ذكر فيه ابن جني، ولكن لم أتذكر ذلك إلا في هذا المحل فأثبته فيه ،**(أنه قد يجوز الجر)** بعد ما خلا بناء **(على تقدير ما**

زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وإن قالوه بالسماع فهو من الشُّذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

ـــ حرف الراء ـــ

● (ربَّ) حرف جر، خلافاً للكوفيِّين في دعوى اسميَّته، وقولُهم إنه أخبر عنه في قوله [من الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

ممنوعٌ، بل «عارُ» خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور؛ إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي.

زائدة) فلا يؤثر منعاً من الجر الذي كان ثابتاً قبل الزائدة، ولم ينقل ابن مالك في «التسهيل» هذا الحكم إلا عن الجرمي فقط، **(فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده)** أي: بعد الجار، فإن قلت: لم يقل بينهما مع أنه أحسن، قلت: لئلا يرد مثل لأمر ما جدع قصير أنفه، **(نحو عما قليل فبما رحمة من الله، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)** فثبت أن لا معمول على قولهم على كل تقدير.

(حرف الراء)

(رب حرف) جار **(خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته، وقولهم: إنه أخبر عنه في قوله:**

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عاراً عليك ورب قتل عار)[1]

فرب مبتدأ مضاف إلى قتل وخبره عارٍ، وذلك دليل على اسميته **(ممنوع بل عار خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور)**، والأصل رب قتل هو عار حصل، **(أو خبر للمجرور)** وهو قتل؛ **(إذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي)** ورب في حكم الزائد، فلا يضر جره للمبتدأ ويبقى الكلام على هذا التقدير في مسوغ الابتداء بالنكرة، وحكى الرضي عن الأخفش موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر، فإن قلت: لو كانت اسماً لأعربت لعدم الموجب لبنائها، قلت: يمكن أن يقال فيها ما قيل في كم: إن سبب بنائها تضمنها لمعنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، وسيأتي فيه كلام في حرف الكاف، قال الرضي: إنما حمل البصريين على ارتكاب جعلها حرفاً

---

(١) تقدم تخريجه.

. . . .

مع أنها في التقليل مثل كم في التكثير، ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كإفادة كم أنهم لم يروها تنجر بحرف ولا بإضافة كما تنجر كم، فلا يقال: برب رجل ولا غلام رجل.

واستشكل حرفيتها بأمور:

منها نحو: رب رجل أكرمته؛ فإن حرف الجر هو مايوصل الفعل إلى المفعول الذي هو لولا هو لم يصل إليه، وأكرمت يتعدى بنفسه، واعتذر عنه صاحب «المغني» بأن الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر هنا واجباً ضعف فقوي بالجار، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ويرده أن العادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط، دون غيرها من حروف الجر.

ومنها مثل: رب رجل كريم أكرمته؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى المفعول بحرف الجر وإلى ضميره معاً، فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بأن أكرمته صفة والعامل محذوف، قال الرضي: وهو عذر بارد؛ لأن معنى رب رجل كريم أكرمت وأكرمته واحد، والأول جواب ولا خلاف أنك إذا قلت في جواب من قال: أكرمت رجلاً: رب رجل كريم أكرمته، لم يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر يقدر مثل بنبثت وتحققت، قال: وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته للمصدر أي: أكرمت الإكرام كان أبرد؛ لأن ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال، بخلاف رب رجل كريم لقيته، وإن قالوا: إن أكرمته مفسر لأكرمت المقدر كما في زيداً ضربته جاء الإشكال الأول، مع أنه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر، نحو بزيد جاوزته.

ومنها نحو: رب رجل كريم جاءني في جواب من قال: ما جاءك رجل، ولا شك أن جاءني هو جواب رب؛ إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك بزيد مر، والضمير في مر لزيد وكقولك: زيداً ضرب، والضمير للمنصوب وذلك ممتنع قال: ويقوي عند مذهب الأخفش بالكوفيين أعني: كونها اسماً، فرب مضافة إلى النكرة فمعنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد، فإنهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة، ولم يصرح بسبب بناء رب عنده، فإن قال: لتضمنها معنى حرف النفي من حيث إن القلة تجري مجرى النفي، فيلزمه بناء أقل المراد به النفي في قولهم: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد، فإن قال: لتضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف، كما ذكره ابن الحاجب في كم الخبرية فهو لا يرضيه كما سيأتي، ويمكن أن يقال: سبب البناء

وليس معناه التَّقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التَّكثير دائماً، خلافاً لابن دُرُسْتويهِ وجماعةٍ، بل ترد للتَّكثير كثيراً وللتقليلِ قليلاً.

فمن الأول ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الحجر: ٢]، وفي الحديث: «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وسُمِعَ أعرابيٌّ يقول بعد انقضاء رمضان: «يا رُبَّ صائِمِهِ لنْ يَصُومَهُ، وَيا رُبَّ قَائِمِهِ لَنْ يَقومَهُ»، وهو مما تمسَّك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرّد بمعنى الماضي، ....

مشابهة الحرف وضعاً وذلك متحقق في بعض لغاتها، وهو ما كانت الباء فيه مخففة فحملت المشددة الباء عليها طرداً للباب، (**وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة**) ولا للتقليل في أكثر الأوقات خلافاً لقوم، ولا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافاً لجماعة، ولا الإثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع، وإنما ذلك مستفاد من السياق خلافاً للآخرين، وقد فات المصنف عد هذه الأقوال الثلاثة (**بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً**) وهذا اختيار ابن مالك، وليس فيه إفصاح بأن ذلك بحسب الوضع أو لا، وقال الرضي: التقليل هو أصلها ثم استعملت في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة.

(**فمن الأول**) وهو ورودها للتكثير قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] أي: تكثير ودادتهم الإسلام لما يشاهدونه من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب، وقول أهل التقليل إنما قلل؛ لأن أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمني خلاف الظاهر، (**وفي الحديث «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»**[1]) وهو مسوق لإفادة أن ذلك كثير لا قليل، (**وسمع أعرابي يقول: بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه يا رب قائمه لن يقومه**) وهذا يحرض على الصيام والقيام، والمعنى: أن كثيراً ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده، وكثيراً ممن قامه لا يقوم مثله بعد؛ لاخترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه إن أدركتموه، فغرضه تعلق بالتكثير لا بالتقليل، (**وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي**) ووجهه أن الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالغرض؛ إذ الأعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر، فعلم

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل.. (١١٢٦)، والترمذي، كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم (٢١٩٦).

وقال الشاعر [من الطويل]:

٢٠٦ ـ فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

وقال آخر [من المديد]:

٢٠٧ ـ رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ووجه الدليل أن الآية والحديثَ والمثالَ مَسُوقة للتخويف، والبيتين مَسُوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً ....

أن الصائم في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجرد من أل، ولا يجوز أن تكون الهاء في محل جر بإضافة اسم الفاعل؛ لأنه قد تقرر بما أسلفناه أنه بمعنى الماضي، فلو كان مضافاً لكانت إضافته محضة؛ إذ هو حينئذٍ صفة مضافة إلى غير معمولها فتفيد التعريف، فيمتنع أن يكون مدخولاً لرب واللازم باطل، (**وقال الشاعر**:

فيا رب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كأنها خط تمثال)[(١)]

اللهو اللعب وقد يكنى به عن الجماع، والآنسة التي تأنس ولا تنفر، والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية أوّلاً والتي بعد الميم مثلثة، ولا يتعلق قوله بآنسة بلهوت الملفوظ به؛ للزوم الفصل بالأجنبي وهو المعطوف، وإنما يتعلق بمحذوف أي: لهوت فيها بآنسة وهذه الجملة صفة لليلة، وحذف الرابط للصفة الأولى ومتعلق اللهو أي: رب يوم لهوت فيه بآنسة وليلة لهوت فيها بآنسة (**وقال آخر**:

ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات)[(٢)]

أوفيت أشرفت والعلم الجبل، والشمالات جمع شمال وهي الريح المعروفة، (**وتوجيه ذلك**) أي: توجيه الاستدلال بهذه الأمور المذكورة على التكثير، وفي بعض النسخ ووجهه أي: الدليل (**أن الآية والحديث والمثال**) المحكي عن الأعرابي (**مسوقة للتخويف**) والتحذير، والأحسن مسوقات إذ الأجذاع منكسرات أحسن من منكسرة، ومن ثم ورد ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] بعد ذكر الأربعة الحرم، (**والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٩، وخزانة الأدب ١/ ٦٤، والدرر ٤/ ١١٨، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ١٨.

(٢) البيت من البحر المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، والأغاني ١٥/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٤، ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ).

منهما التقليل.

ومن الثاني قولُ أبي طالب في النبي ﷺ [من الطويل]:

٢٠٨ ـ وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

منهما) بضمير الاثنين أي: من التخويف والافتخار **(التقليل)**، وأقول: الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال، لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس فالظفر به مع هذه الحالة يناسب الافتخار، وحينئذٍ فقول المصنف: إن التقليل لا يناسب الافتخار إن قصده كلياً منعناه، وإن قصده جزئياً باعتبار البيتين اللذين أنشدهما وأمثالهما فلا تعقب عليه، إذ ما وقع به الافتخار في البيت الأول هو لهوه بامرأة جميلة، وما افتخر به صاحب البيت الثاني هو إيفاؤه في جبل عال ورفع ريح الشمال لثوبه، وكل مما في الأول والثاني ليس أمراً عزيز المثال لا يحصل إلا بشق النفس، والافتخار بمثل ذلك لا يكون إلا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول في الجملة.

(ومن الثاني) وهو ورودها للتقليل **(قول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم:**

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل)[1]

وهذا مبني على أن أبيض مجرور برب مضمرة، والظاهر أنه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت:

وما ترك قوم لا أبالك سيدا يحوط الزمار غير ذرب مواكل

وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد، فلا يكون مما المصنف بصدده ويحوط يكلأ ويرعى، والذمار بكسر الذال المعجمة ما يحق عليه حمايته، والذرب بذال معجمة فراء فموحدة على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفاً وهو الحاد، والمواكل المتكل على أصحابه، ويستسقى مبني للمفعول وثمال وعصمة منصوبان ويجوز رفعهما على أنهما خبرا محذوف، والثمال بكسر المثلثة الذي يكفي الناس بأفضاله، والعصمة ما يعتصم به أي: يتمسك ويمتنع، والأرامل جمع أرمل وأرملة، قال ابن السكيت: الأرامل المساكين من رجال ونساء، قال: ويقال لهم وإن لم يكن فيهم نساء، وقد يقال: الاستقساء إنما كان بعد الهجرة فما معنى قول أبي طالب يستسقى الغمام بوجهه، وجوابه أن الخطابي روى بسنده خبراً فيه أن قريشاً تتابعت عليهم

---

(١) تقدم تخريجه.

وقول الآخر [من الطويل]:

٢٠٩ ـ أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ
وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِي لأَوَانِ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وخَمْسٍ شَبَابُهُ ... وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعاً وَثَمَانِ

أراد عيسى وآدَم عليهما السلامُ والقمَرَ. ونظيرُ «ربَّ» في إفادة التكثير «كم» الخبريّة، ....

سنو جدب في حياة عبد المطلب، فارتقى هو ومن حضره من قريش أبا قبيس، فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد صلوات الله عليه وسلامه فرفعه على عاتقه ـ وهو يومئذٍ غلام قد أيفع وقد كرب ـ ثم دعا فسقوا في الحال، فقد شاهد أبو طالب ما دله على ما قال ذكره السهيلي في «الروض الأنف»، وقد أوردته في تعليقي على «البخاري» **(وقول الآخر)**:

(ألا رب مولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلده أبوان
وذي شامة غراء في حر وجهه ... مجللة لا تنقضي لأوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ... ويهرم في سبع معاً وثمان[(١)]

أراد) بالمولود الذي لا أب له (**عيسى و**) بذي الولد الذي لا أبوين له (**آدم عليهما الصلاة والسلام**) وبذي الشامة القمر، وأصل لم يلده: لم يلده بكسر اللام وإسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيهاً لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعاً لفتحة الياء، أو بالضم اتباعاً لضمة الهاء والشامة الخال، وانظر وصفها بالغراء فإنه غير مناسب؛ وذلك لأن الغراء تأنيث الأغر وهو الأبيض وشامة القمر سوداء، وهي المعبر عنها بالكلف وكذا وصفها بمجللة غير مناسب؛ فإن معناها التي عمته بالتغطية وليس هذا شأن الشامة، وفي شرح «الشافية» للجاربردي أنشد هذا البيت هكذا:

وذي شامة سوداء في حر وجهه ... مخلدة لا تنجلي لزمان[(٢)]

وهو ظاهر وحر الوجه ما بدا من الوجنة، وهي ما ارتفع من سن الخد وهو في البيت استعارة، **(ونظير رب في إفادة التكثير كم الخبرية)** وفي باب كم من كتاب سيبويه: ومعناها معنى

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٩/٢٨.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٩/٢٨.

وفي إفادته تارةً وإفادة التقليل أخرى «قَدْ»، على ما سيأتي، إن شاء الله تعالى، في حرف القاف، وصِيَغُ التصغير، تقول: «حُجَيْر» و«رُجَيْل»، فتكون للتقليل، وقال [من الطويل]:

٢١٠ ـ فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلاَ

وقال لبيد [من الطويل]:

وكُلُّ أنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

إلا أن الغالب ....

رب، وفيه أيضاً: واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب؛ لأن المعنى واحد إلا أن كم اسم ورب غير اسم، وبهذا استدل ابن مالك على أن رب للتكثير قال: ولا معارض لهذا النص في كتاب سيبويه، وعورض بأن من عادته في الكتاب إذا تكلم في الشواذ أن يقول: ورب شيء هكذا يريد أنه قليل نادر، **(وفي إفادته تارة وإفادة التقليل)** تارة **(أخرى قد على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير تقول: حجير ورجيل؛ فتكون للتقليل، وقال:**

فويق جبيل شامخ لن تناله بقنة حتى تكل وتعملا)[1]

فالتصغير في كل من فويق وجبيل راجع إلى التقليل، ولا يجوز أن يراد به التحقير لمنافاة وصفه بما ذكر للحقارة، والشامخ العالي المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه، وما أحسن قول القائل:

علا فما يستقر المال في يده وكيف يمسك ماء قنة الجبل[2]

والكلال الإعياء **(وقال لبيد رضي الله تعالى عنه:**

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل)[3]

والمراد بالدويهية الموت تصغير داهية، فالظاهر أنه للتعظيم لا للتقليل، وقول القائل: الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه تعسف، **(إلا أن الغالب**

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧، وسمط اللآلي ص ٤٩٢، ولسان العرب ١٢/ ٤٩٢ (قلزم).

(٢) البيت من البحر البسيط. ولم أجده.

(٣) تقدم تخريجه.

في «قَدْ» والتصغير إفادتهما التقليل، و«رُبَّ» بالعكس.

وتنفردُ «رُبَّ» بوجوب تصديرها، ووجوب تنكيرِ مجرورها، ونَعْته إن كان ظاهراً، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يُطَابق المعنى إن كان ضميراً، ....

في قد والتصغير إفادتهما للتقليل، ورب بالعكس)؛ إذ الغالب إفادتهما التكثير؛ وقد عرفت ما في ذلك.

(وتنفرد رب) من سائر حروف الجر **(بوجوب تصديرها)**، واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبراً لأن في قوله:

أماوي إني رب واحد أمه قتلت فلا أثر لدي ولا قتل[1]

وهذا كما تراه ظاهر فإن ما في البيت لا تنافي المصدرية، بدليل صحة قولك: إن زيداً ما قام وزيد لأبوه قائم، وقد تابعه بعض شراح «التسهيل» على هذا الغلط، **(ووجوب تنكير مجرورها)** وهذا هو المعروف، وأجاز بعض النحويين تعريفه بأل وأنشد قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم[2]

بجر الجامل وصفته فإن صحت روايته كذلك حمل على زيادة أل، فإن قلت: لا نزاع في صحة مثل رب رجل وأخيه، والثاني معرفة قطعاً، قلت: اغتفروه من حيث إن رب لم تباشره، والثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل، فإن قلت: قد حكى الأصمعي: رب أخيه ورب أبيه، قلت: هو من الندور بمكان فلا يرد، **(ونعته إن كان ظاهراً)** وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين، وفي «البسيط» أنه مذهب البصريين، وخالف في ذلك الأخفش والفراء والزجاج وابنا طاهر وخروف، قال ابن مالك: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح، **(وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً)**، فتقول: ربه رجلين وربه رجالاً، وربه امرأة استغناء بتثنية تميزه وجمعه، وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو: ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأة، حكوا ذلك نقلاً عن العرب، وقال ابن عصفور: إنهم أجازوا ذلك قياساً وليس كما قال، كذا في «الجنى الداني»، وهل هذا الضمير معرفة جرى

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في الدرر ٤/ ١١٩، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٢٦.

(٢) صدر بيت من البحر الخفيف، عجزه: وعناجيج بينهن المهار، وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ٣١٦، والأزهية ص ٩٤، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧١، والجنى الداني ص ٢٤٨.

وغَلَبَة مُعَدَّاها، ومُضِيّه، وإعمالها محذوفةً بعد الفاء كثيراً، ....
وبعد الواو أكثر، وبعد «بَل» قليلاً، وبدونهنّ أقلّ، كقوله [من الطويل]:

٢١١ ـ فمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فألْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ]

وقوله [من الطويل]:

وأبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ [ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأرَامِلِ]

مجرى النكرة أو هو نكرة؟ قولان ذهب إلى الأول كثير منهم الفارسي، وإلى الثاني قوم منهم الزمخشري وابن عصفور، **(وغلبة حذف معداها)** أي: الفعل الذي تعديه كأن يقال لك: ما لقيت رجلاً عالماً؟ فتقول في الجواب: رب رجل عالم أي: قد لقيت.

قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر، **(ومضيه)** وسيذكر المصنف مثال وقوعه مستقبلاً، **(وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً)** كما قال ابن مالك، واستشكله ابن قاسم أنه لم يرد إلا في اثنين كما قال بعضهم، ولعله أراد بالنسبة إلى بل، **(وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً وبدونهن أقل كقوله)** أي: قول امرىء القيس:

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) فألهيتها عن ذي تمائم محول[(1)]

الطروق الإتيان ليلاً والمرضع التي لها ولد رضيع، وإذا بنيت على الفعل أنثت فتقول: أرضعت فهي مرضعة، وألهيتها شغلتها، والتمائم جمع تميمة وهي العوذة، وأحول الصبي فهو محول إذا تم له حول أي: سنة، وإنما خص الحبلى والمرضع؛ لأنهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفاً بهم، يقول: قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بأنفسهما متخلصين مني، وقد حكى ابن عصفور وابن مالك إجماع النحويين على أن الجر في ذلك برب المحذوفة لا بالفاء **(وقوله:**

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه) ثمال اليتامى عصمة للأرامل[(2)]

وقد مر إنشاده والتنبيه عليه على أن الظاهر كون أبيض منصوباً لا مجروراً برب، وشاهد النحاة المشهور قوله:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

٢١٢ ـ بَـلْ بَـلَـدٍ ذِي صُـعُـدٍ وَآكَـامْ

وقوله [من الخفيف]:

رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِـي طَـلَـلِـهْ [كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ]

وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى؛ ....

وقـاتـم الأعـمـاق خـاوي الـمـخـتـرق[١]

وسيأتي الكلام عليه في محله (**وقوله**:

بـل بـلـد ذي صـعـد وآكـام)[٢]

الصعد بضم الصاد والعين المهملتين العقبات جمع صعود بفتح الصاد كعجز وعجوز، وفي «القاموس» أن الآكام على زنة الآجال جمع أكمة قال: وهي التل من القف من حجارة واحدة، أو هي دون الجبال أو الموضع يكون أشد ارتفاعاً مما حوله وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً، وفي «الصحاح» أن الآكام كالأعناق جمع أكم كعنق جمع آكام كجبال جمع أكم جمع أكمة، (**وقوله**:

رسـم دار وقـفـت فـي طـلـلـه) كـدت أقـضي الـغـداة مـن جـلـلـه[٣]

وقد تقدم الكلام عليه في جلل.

(**وبأنها**) وهذا عطف على بوجوب تصديرها من قوله فيما تقدم: وتنفرد رب بوجوب تصديرها أي، وتنفرد أيضاً بأنها (**زائدة في الإعراب**) أي: بحسب الإعراب، فلا تتعلق بشيء كما لا تتعلق الزائدة بشيء، وقد صرح بذلك في الباب الثالث، (**لا في المعنى**) فإنها بحسبه غير زائدة، لإفادتها التقليل أو التكثير، وهذا مثل قوله:

لـعـل الله فـضـلـكـم عـلـيـنـا[٤]

---

(١) صدر بيت من الرجز، عجزه: مشتبه الأعلام لماع الخفق، وهو لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، والأغاني ١٠/ ١٥٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٦٠.

(٢) الرجز لرؤبة، انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٢٤٧.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) صدر بيت من البحر الوافر، عجزه: بشيء أن أمكم شريم. وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧، والجنى الداني ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢.

فمحلُّ مجرورها في نحو: «ربَّ رجلٍ صالح عندي» رَفْعٌ على الابتدائيّة، وفي نحو: «رُبَّ رجل صالح لَقِيتُ» نصب على المفعوليّة، وفي نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالحِ لقيتُهُ» رفع أو نصب، كما في قولك: «هٰذَا لَقِيتُه» ويجوز مراعاة محله كثيراً وإن لم يجز نحو: «مَرَرْتُ بزيد وعمراً» إلا قليلاً، قال [من الطويل]:

٢١٣ ـ وَسِنٍّ كَسُنَّيقٍ سَنَاءً وَسُنَّماً ذَعَرتُ بِمِدْلَاحِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ

فعطف «سُنَّماً» على محل «سِنّ»، والمعنى ذعرت بهذا الفرسِ ....

حيث تكون لعل حرفاً جاراً فإنها زائدة بالنسبة إلى الإعراب، حيث لا تتعلق بشيء وهي مرادة من جهة المعنى، وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه، نحو: لولاي ولولاك ولولاه لا تتعلق بشيء ومعناها مراد، ثم مقتضى هذا الكلام أن لا تكون رب معدية للفعل فينافي ذلك قوله أولاً: وغلبة حذف معداها، **(فمحل مجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية)** وعندي هو الخبر، **(وفي نحو: رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية)** أي: على أنه مفعول به، وناصبه من قولك لقيت، **(وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع على الابتداء)** ولقيته هو الخبر **(أو نصب)** على أنه مفعول بفعل محذوف على شريطة التفسير أي: لقيت لقيته، **(كما في هذا لقيته)** فإنه يحتمل الوجهين لكن يفترقان في أن هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدماً على المفعول؛ إذ لا مانع، منه ورب صالح لقيته لا يجوز تقدير الناصب مقدماً؛ لاستلزامه خروج رب عن الصدرية وهو باطل، فيجب تقديره مؤخراً **(ويجوز مراعاة محله كثيراً)**؛ لأن جاره وهو رب في حكم الزائد، **(وإن لم يجز مررت بزيد وعمراً إلا قليلاً قال)** الشاعر:

(وسن كسنيق سناء وسنما ذُعرت بمدلاح الهجير نهوض)(١)

وعن الأصمعي أنه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي «التسهيل»، **(فعطف سنما)** وهي بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم، والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر من كلام المصنف، **(على محل سن)** وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة، والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه، **(والمعنى ذعرت)** بالذال المعجمة أي: أخفت **(بهذا الفرس)** الذي وصفه بقوله: مدلاح الهجير نهوض، وكأن المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الفرس الكثير العرق، ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة، وإنما رأيت في «القاموس» أن الدلح على وزن الصرد

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٧٦، وجمهرة اللغة ص ٨٦١، وله أو لأبي داود الإيادي في الدرر ٤/ ١٢٩.

ثوراً وبقرةً عظيمةً، وسنيق: ....

اسم جبل بعينه، وسَنَاء: ارتفاعاً.

وزعم الزجّاج وموافقوه أن مجرورها لا يكونُ إلاَّ في محلّ نصب، والصوابُ ما قدّمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالبُ أن تكفَّها عن العمل، وأن تُهَيِّئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنىً، كقوله [من المديد]:

رُبَّمـا أَوْفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبِـي شَـمَـالاتُ

ومن إعمالها قولُه [من الخفيف]:

٢١٤ ـ رُبَّمـا ضَرْبَـةٍ بِسَيْـفٍ صَقِيـلٍ بَيْـنَ بُـصْـرَى وَطَـعْـنَـةٍ نَـجْـلاءَ

الفرس الكثير العرق، والهجير شدة الحر، والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها، **(ثور أو بقرة عظيمة)** كالجبل في العظم والضخامة **(وسنيق)** بسين مهملة مضمومة، فنون مشددة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة، فقاف **(جبل بعينه)**، وفي «القاموس»: والسنيق كقبيط بيت مجصص جمعه سنيقات، وسنانيق وكوكب أبيض وأكمة وموضع **(وسناء)** بالمد **(ارتفاعاً وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب)** دائماً فحيث لا يكون في اللفظ ما يصلح لعمل النصب قدروه وهو تكلف لا داعي إليه، **(والصواب ما قدمناه)** من أنه تارة يكون في محل رفع قطعاً وتارة في محل نصب قطعاً وتارة يحتمل الأمرين، **(وإذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وأن يكون الفعل)** الذي صدرت به تلك الجملة الفعلية **(ماضياً لفظاً، ومعنى كقوله:**

ربـمـا أوفـيـت فـي عـلـم تـرفـعـن ثـوبـي شـمـالات)(1)

فإن هذا إخبار عن حال ماضية فأوفى ماض لفظاً ومعنى، **(ومن إعمالها)** مع زيادة ما بعدها **(قوله:**

ربـمـا ضـربـة بـسـيـف صـقـيـل بـيـن بـصـرى وطـعـنـة نـجـلاء)(2)

---

(1) البيت من البحر المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، والأغاني ١٥/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤، وأوضح المسالك ٣/ ٧٠.

(2) البيت من البحر الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢، وجواهر الأدب ص ٣٦٩.

ومن دخولها على الجملة الاسمية قولُ أبي دُوَاد [من الخفيف]:

٢١٥ ـ رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وقيل: لا تدخلُ المكفوفةُ على الاسميّة أصلاً، وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة، و«الجامل»: خبر لِـ «هو» محذوفاً، والجملة صفة لـ «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل قولُه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢]، وقيل: هو مؤوَّل بالماضي، عَلَى حدِّ قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] وفيه تكلُّف، ....

فجر ضربة برب مع وجود ما الزائدة، وطعنة مجرور أيضاً بالعطف على ضربة، والنجلاء بالمد الواسعة البينة الاتساع، فإن قلت: بين إنما تضاف إلى متعدد، وبصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه، قلت: المضاف إليه بين محذوف، والتقدير بين أماكن بصرى فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه، **(ومن دخولها على)** الجملة **(الاسمية قول أبي داود)** بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو، فألف وهو شاعر من إياد:

(ربما الجامل المؤبل فيهم) والعناجيج بينهن المهار[1]

الجامل القطيع من الإبل مع راعيها والمؤبل المعد للقنية، يقال إبل مؤبلة إذا اتخذت للقنية، والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل، واحدها عنجوج كعصفور، والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة، وقد سبق أن بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجامل شاهداً على أن رب قد تجر المعرفة، **(وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً)** وإنما تدخل على الفعلية خاصة، ونسب هذا القول إلى سيبويه والجمهور، وعليه فيحتاج إلى تأويل هذا البيت، وقد خرجوه على ما ذكره المصنف بقوله: وإن ما في البيت نكرة موصوفة، والجامل خبر لهو محذوفاً والجملة صفة لما، أي: رب شيء هو الجامل على ذلك خرجه الفارسي وابن عصفور، قال ابن مالك: والصحيح أن ما في البيت زائدة كافة، هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية، **(ومن دخولها على الفعل المستقبل)** قوله تعالى: (﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟) لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، **(وقيل هو مؤوّل بالماضي على حد قوله تعالى:** ﴿وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [العاديات: ١٠] **وفيه تكلف؛**

---

(١) تقدم تخريجه.

لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، والدليلُ على صحّة استقبال ما بعدها قولُه [من الوافر]:

٢١٦ ـ فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ

وقوله [من مجزوء الكامل]:

٢١٧ ـ يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً يَا لَهْفَ أَمْ مُعَاوِيَهْ

وفي «رُبَّ» ستُّ عشرة لغة: ضمّ الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التَّأنيث ساكنةً أو محرَّكة ومع التجرُّد منها؛ فهذه اثنتا عشرة، والضمّ والفتح ....

لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل) وهذا ظاهر، **(والدليل على استقبال ما بعدها قوله:**

فإن أهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان)(١)

فجاء الفعل بعدها مفتتحاً بحرف التنفيس، والمهذب بالذال المعجمة المطهر الأخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصاد مهملة الناعم، والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف أطراف الأصابع، **(وقوله)** أي قول من يقول وإلا فالظاهر التأنيث؛ لأن الشعر لأم معاوية:

(يا رب قائلة غداً يا لهف أم معاوية)(٢)

فأعمل مجرورها في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل، وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على أنه لا يلزم وصف المحرور برب، وقد يقال: الموصوف محذوف، أي: يا رب امرأة قائلة، **(وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد)** للباء **(والتخفيف)** لها **(والأوجه الأربعة)**، وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء، وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة **(مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة)** بالفتح، **(ومع التجرد منها)** أي: من تاء التأنيث الساكنة والمحركة **(فهذه اثنتا عشرة)** لغة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة، **(والضم)** للراء **(والفتح)** لها

---

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لجحدر بن مالك في أمالي القالي ١/ ٢٨٢، والجنى الداني ص ٤٥٢، وخزانة الأدب ١١/ ٢٠٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٧.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني ص ٤٥١، والدرر ٤/ ١٣٣.

مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

* * *

(مع إسكان الباء) مخففة، (وضم الحرفين) الراء والباء (مع التشديد) للباء، (و) مع (التخفيف) لها، فهذه أربع لغات تضم إلى الاثنتي عشرة كما قال أوّلها، وبقي عليه لغة أخرى حكاها ابن قاسم في «الجنى الداني»، ربتا وهي مما يقوي القول باسمية رب فتأمله.

المحتويات